اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

1978-1947

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

تأليف: د. يوسى أميتاى

ترجمة

عمرو زكريا خليل عبد الحميد عثمان

مراجعة

الكاتب الصحفى حسين سراج

المحتويات

وقفة مع القارئ المصرى الكريم

المقدمة: علامات الطريق في تاريخ اليسار المصري.

الفصل الأول: الإشكالية اليهودية لدى اليسار المصرى
الفصل الثانى: التقسيم وحرب فلسطين 1947-1949
الفصل الثالث: الكفاح من أجل البقاء
الفصل الرابع: الوحدة والانقسام والقمع والاندماج فى النظام 1957-1967.
الفصل الخامس: الهزيمة وحساب النفس 1967-1973
الفصل السادس: بداية المسيرة السياسية 1973-1977
الفصل السابع : إختراق سياسى وإتفاقيات سلام 1977-1978
الخاتمة والخلاصة.
هوامش.
قائمة المصادر والمراجع.

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

وقفة مع القارئ المصري الكريم

في يوم 20 آذار 2001 انطلقت من المستشفى الطلياني في حي العباسية القاهري الى المقبرة اليهودية في البساتين جنازة المحامي شحاتة هارون, المناضل اليساري المصري من اصل يهودي, الذي ربط مصيره بمصير مصر, ودفع لقاء لذلك ثمنا باهظا.

على الرغم من فارق السن بين شحاتة وبيني, فقد ربطت فيما بيننا صداقة حميمة, ارتكزت ليس فقط على شخصية الراحل الفريدة, بل – وليس اقل من ذلك – على قرابة فكرية. لقد تبنيت انا ايضا – مثله – النظرية الماركسية غير الدوغمائية. كما كنت اعتز – مثله – بتراثي اليهودي, مع قبولي كأمر بديهي بحق جميع شعوب العالم في تقرير المصير. وفيما يخص الصراع الشرق اوسطي والقضية الفلسطينية, فقد اقررت – مثله تماما – بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة الى جانب دولة اسرائيل.

قبل انطلاق مسيرة الجنازة الى طريقها, دنا مني شاب في ربيع عمره, وهو معلق للشؤون الاسرائيلية في احدى المجلات الاسبوعية المصرية, وسألني باللغة العبرية عن سبب تواجدي في جنازة شحاتة. نظرت مباشرة الى عينيه, وقلت له بالعربية كلمتين فقط, جعلتاه يذهل فاغرا فاه: "لأنني تجمعي!"

*

طبعا, لم اقصد بهاتين الكلمتين القول بأنني عضو في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي, الذي هو حزب اليسار المصري منذ عام 1976, والذي يضم عناصر ماركسية وناصرية واسلامية مستنيرة. لقد كان قصدي الاعراب عن تقديري الكبيرلليسار المصري ومعاركه وتضحياته طوال عشرات السنين, هذه الخبرة التاريخية التي تعرفت عليها عندما كنت طالبا في قسم تأريخ الشرق الاوسط بجامعة تل ابيب.

بدأ اهتمامي بتأريخ اليسار المصري وافكاره في عام 1970, حينما شاركت كطالب في دورة مشتركة لأساتذة القسم والطلبة المتفوقين, تناولت المرحلة الأخيرة للحكم الناصري في مصر. وفي هذا السياق كلفني استاذي البروفسور شمعون شامير, علما بميولي اليسارية, بكتابة دراسة عن مجلة الطليعة الشهرية الماركسية ومجموعة اليساريين المصريين التي التفت حولها. اثارت كتابة هذه الدراسة لدي حب الاستطلاع فيما يخص موضوع اليسار المصري على نطاق اوسع. وما زاد من اهتمامي كان مشاركتي في وفد قوى السلام الاسرائيلية للمؤتمر الدولي للسلام والعدل في الشرق الاوسط الذي عقد في مدينة بولونيا الايطالية فترة قصيرة قبل اندلاع حرب اكتوبر عام 1973. وقد اتاح لي هذا المؤتمرفرصة اللقاء وجها لوجه مع الوفد المصري الذي تشكلت اكثريته من رجال اليسار. وليس مفاجئا بالمرة انه سرعان ما توصل الوفدان الاسرائيلي والمصري الى موافقات جوهرية. هذه التجربة المثيرة زادت من تصميمي على البحث, ضمن رسالة الدكتوراة, حول مواقف اليسار المصري من قضايا الصراع العربي الاسرائيلي. الا ان ظروفي الشخصية حالت دون مباشرتي الفورية بهذا المشروع البالغ الأهمية واجبرتني على الانتظار حتى اوائل التسعينات. بيد ان حب الاستطلاع لدي في موضوع البحث

لم يقل مع مر السنين. ومما اثار حب استطلاعي بشكل خاص, الفجوة – ان لم نقل التناقض – بين تاييد مغظم اليساريين المصريين عام 1947 لتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين, احداهما عربية فلسطينية والاخرى يهودية (ومعنى ذلك ضمنا تأييدهم لاقامة دولة اسرائيل على جزء من ارض فلسطين), وبين تصدر حزب التجمع عام 1978 لمعارضي مبادرة السلام الساداتية واتفاقيات كامب ديفيد. تجسدت ثمار هذا البحث المتواصل في رسالة الدكتوراة, وفيما بعد في كتاب باللغة العبرية يحمل عنوان "مصر واسرائيل – نظرة من اليسار", وعنوانا ثانويا "جافا" الى حد ما – "اليسار المصري والصراع العربي الاسرائيلي, 1947-1978". ويسعدني انه تمت موخرا ترجمة هذا الكتاب الى اللغة العربية, واتيحت فرصة نادرة لنشره في مصر. هكذا ولد الكتاب الموجود الآن بين ايديكم.

*

ان تعاطفي مع اليسار المصري كحركة تاريخية, ومع بعض شخصياته كأفراد, لم يمنع نشوب عدة خلافات, اسمح لنفسي ان اطرحها "على الطاولة" بصراحة.

رغم انني انتمي الى الذين تحمسوا للسلام الاسرائيلي المصري, واعتزوا باعتبار مصر هذا السلام "خيارا استراتيجيا", فانني لا اعارض حق حزب التجمع او غيره من القوى السياسية المصرية في معارضة "نهج كامب ديفيد" (بالمناسبة, يشير كتابي ايضا الى وجود افراد وجماعات في اليسار المصري اعربوا صراحة عن تاييدهم للسلام مع اسرائيل). غير انني اعتقد انه في سياق مناهضته لتطبيع العلاقات مع اسرائيل اتخذ التجمع مواقف متطرفة وغير منطقية بالمرة. لقد ادعيت وما زلت ادعي ان مكافحة التطبيع يجب الا تتمثل في ملاحقة اي مصري التقى وتحدث ذات مرة مع اي اسرائيلي. ان المقاطعة التامة لأي اسرائيلي لمجرد كونه اسرائيليا, دون تمييز بين دعاة الحرب ومؤيدي الاحتلال من جهة وانصار االسلام العادل من جهة اخرى, وتحويل انصار السلام الاسرائيليين الى رهائن لسياسة حكامهم العدوانية, انما تشكل خطأ جسيما بحد ذاتها, ولن تخدم مصالح الشعب الفلسطيني, ناهيك عن انه من خلال مقاومته الغير انتقائية للتطبيع يتحالف اليسار موضوعيا مع بعض العناصر شبه الفاشية في

المجتمع المصري. كان اليسار المصري قد احسن عملا لو اجرى حوارا متواصلا ومكشوفا مع جماعات وافراد من اليسار الاسرائيلي, وذلك بروح التراث العريق لليسار المصري نفسه. وكما قال ذات مرة احمد صادق سعد, وهو احد القادة التاريخيين لليسار المصري, "لا يعقل ان تكون هناك موضوعيا جبهة بين اليمين المصري والاسرائيلي, بينما لا تتكون جبهة مضادة بين اليساريين المصريين ونظرائهم الاسرائيليين". انني ما زلت أؤمن أن عهد الحوار بين التقدميين في مصر واسرائيل سوف يأتي قريبا, مهما كانت العقبات.

لقد استمر البحث الذي ولد هذا الكتاب سنوات ليست بقليلة. وبين الذين قدموا لي مساعدة لا تثمن كان ايضا بعض رجال اليسار المصري. بعضهم لم يزل حيا يرزق, وها انا اشكرهم من صميم فؤادي, متمنيا لهم حياة ابداعية مثمرة. فنظرا للظروف المعقدة الآنفة الذكر بكل ما يتعلق بعلاقات هؤلاء اليساريين مع اليسار الاسرائيلي والاسرائيليين عامة, فسوف امتنع لشديد اسفي عن ذكر اسمائهم, الا انني اثمن واقدر حكمتهم وخبرتهم وشجاعتهم.

ان بعض رجالات اليسار ممن ساعدوني وكانت بيننا علاقات صداقة متينة كانوا قد رحلوا الى رحاب الله على مر السنين. انني احزن لرحيلهم واخلد ذكراهم الغالي. اذكر من بين هؤلاء, بكل احترام واعتزاز, اسماء شحاتة هارون وعبد الستار الطويلة ولطفي الخولي ومحمد سيد احمد, مع تثميني الخاص لذكرى هذا الاخير, عملاق الفكر الماركسي الابداعي, الذي كنت اقابله في منزله بشكل منتظم, حتى بعد ان اخذت على عاتقي مهمة ادارة المركز الاكاديمي الاسرائيلي في القاهرة (1997-2001). فقد كانت محادثاتي المعمقة مع سيد احمد بالنسبة لي عنصر اثراء وتصحيح. اود ان اهدي هذا الكتاب لذكراه المباركة.

في اصله العبري كرس هذا الكتاب لتخليد ذكرى الجنرال متتياهو بيليد, الذي تحول بعد انهاء خدمته العسكرية الى باحث مرموق في الادب العربي المعاصر, كما اصبح قائدا لانصار السلام الاسرائيليين. ومن بين الاصدقاء الاسرائيليين الآخرين والذين انا مدين لهم باشكر الجزيل, اود ان اذكر استاذي وصديقي البروفسور شمعون شامير, وكذلك مشرف رسالتي للدكتوراة, صديقي الحميم البروفسور عامي ايالون من جامعة تل ابيب.

انه لواجب محبب وحق كبير علي ان اقدم جزيل شكري لزميلين مصريين عزيزين, هما عمرو زكريا خليل وعبد الحميد عثمان, اللذين كرسا من وقتهما وطاقاتهما لتعريب كتابي. لقد تصدا لهذه المهمة الصعبة بكثير من المحبة وبروح طيبة, فانا مدين لهما بدين لا يقدر. واقدم شكري الخاص لأخي وصديقي المحبب عمرو الذي رافقني مشوارا مشتركا طوال سنوات لن تنسى, وبمفاهيم كثيرة اعتبره شريكا لي في هذا الابداع.

انني مدين بشكر خاص للصديق الدكتور بطرس دله, المثقف الفلسطيني البارز من بين "عرب 48", والذي ساعدني في ترجمة هذه "الوقفة مع القارئ المصري" وفي تشكيلها نهائيا.

واخيرا وليس آخرا اقدم كلمة شكر للمؤرخ المصري العريق الدكتور عبد العظيم رمضان الذي شجعني على المباشرة في ترجمة هذا الكتاب من العبرية الى العربية, تمهيدا لنشره في مصر, وبذلك ساعدني على تحقيق واحدة من أعز الأمنيات علي.

والآن, أخي القارئ المصري الكريم, يوجد هذا الكتاب بين يديك. وارجو ان يحظى باهتمامك في الطريقة التي يرى فيها باحث اكاديمي اسرائيلي, مناصر للسلام ومتعاطف مع شعب مصر, مواقف اليسار المصري, جماعات وافرادا, بالنسبة لاحدى القضايا المصيرية للاجيال الحالية والمقبلة. ارجو ان يكون هذا الكتاب مساهمتي المتواضعة للحوار بين اليساريين وانصار السلام المصريين والاسرائيليين, والذي اتطلع اليه كضرورة تاريخية.

د. يوسي اميتاي

اكتوبر 2006

مقدمـــة

علامات طريق فى تاريخ اليسار المصرى

موضوع هذا البحث ليس عرضاً لتاريخ اليسار المصرى لذاته، لكن محاولة لاستعراض وفهم مواقف هذا التيار من المشكلات المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي بأوجهه المختلفة، خلال الفترة التى يتعرض لها البحث. ومن أجل تحقيق الهدف المرجو من هذا البحث يجب علينا الوقوف على علامات الطريق الرئيسية فى تاريخ هذا التيار، والخصائص الفكرية والاجتماعية

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

لجماعاته وأفراده، الذين هم النسيج البشري والتنظيمي والسياسي لهذا الكيان الذى أطلق عليه "اليسار المصري".

من الممكن تقسيم تاريخ اليسار المصري منذ بداية ظهور الجماعات اليسارية المنظمة وحتى الوقت الذى تم فيها هذا البحث الى خمس فترات :

1- 1920-1925 : أول ظهور للحركة الشيوعية المنظمة وحتى اعتبارها خارجة على القانون وقضاء السلطات المصرية عليها.
2- 1940-1952 : (بعد فترات توقف لنشاط اليسار) "مولد جديد" لجماعات يسارية ونشاطها فى إطار الحكم الملكي.
3- 1952-1965 : نشاط الجماعات اليسارية المصرية فى إطار الحكم الناصري حتى "تفككها من تلقاء نفسها" وانضمام أعضائها الى الاتحاد الاشتراكي العربي المنظمة السياسية الوحيدة لدى السلطة الحاكمة.
4- 1965-1976: نشاط رجال اليسار دون وجود منظمة خاصة بهم داخل النظام السياسي المصري فى نهاية العصر الناصري وبداية العصر الساداتي.
5- 1976 وما بعده: تشكيل اليسار المصري كهيئة تنظيمية خاصة (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) بالمعايير والقيود التى حددها نظام السادات.

يؤخذ على هذا التقسيم انه تقسيم عشوائي وغير مفصل بشكل واضح. ويجب ملاحظة التنوع الذى يميز جماعات اليسار المصري والتقلبات السريعة من انقسام ووحدة من جديد، الأمر الذى أصبح من العلامات الواضحة ومن العوامل ذات التأثير الكبير على التطور السياسي لهذا التيار. جعلت هذه التنويعات والتقلبات التقسيم الدقيق لتاريخ فترة تضم أكثر من سبعين عاما لليسار المصري، إلى مراحل ثانوية معقدة.

قبل أن نستعرض تاريخ اليسار المصري نفسه، يجب الاشارة ولو بإيجاز الى الخلفية السياسية والاقتصادية –الاجتماعية التى ساهمت فى ظهوره التنظيمي ، والى بعض الأحداث السابقة له فى مجال صراع الطبقات فى مصر، وكذلك للبنية الفكرية التى ساعدت على استيعاب الأفكار الماركسية لدى أوساط معينة من المجتمع المصري، وشجعت على التبلور التنظيمي حولها.

مع نشوب الحرب العالمية الأولى وانضمام الإمبراطورية العثمانية الى معسكر دول الوسط الكبرى (أكتوبر 1914)، وضع البريطانيون نهاية لزيف احتلالهم "العرضي" وللسيادة العثمانية على مصر (منذ عام 1882) وفرضوا الحماية البريطانية عليها. فى أثناء الحرب تركزت فى مصر عوامل المرارة والغليان، فقد ازداد الوضع الاقتصادي سوءًا، على الرغم من التوسع فى زراعة محصول القطن وارتفاع أسعاره، إلا أنه فى المقابل انخفضت زراعة المحاصيل الغذائية الأخرى ووجود صعوبات فى توفيرها. الأمر الذى أضر بالكثيرين فى القرى

والمدن، ذلك بالإضافة الى وجود مئات الآلاف من جنود دول الحلفاء على أرض مصر واحتياجاتهم الغذائية. وتفاقم الوضع بعد استخدام السلطات البريطانية لسياسة القبضة الحديدية لربط مصر بمجهودهم الحربي، وذلك من خلال التعبئة الإجبارية للأيدي العاملة المصرية ومصادرة الأملاك والأراضي وغيرها(1). كما فرض البريطانيون فور اندلاع الحرب قوانين الطوارئ على شتى أنحاء البلاد، حظرت فيها اجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الأماكن العامة (2). أدى هذا الواقع الأليم الى غليان اجتماعي شديد لدى مختلف الطبقات وكان مركز هذا الغليان الطبقة البرجوازية المحلية والتى ظهرت ونمت فى ظل الاحتلال البريطانى. كما سادت البلاد موجات من الاضطرابات والعقوبات واستخدام العنف فى بعض الأحيان، مثل اغتيال وزراء الحكومة. وكثيرا ما ظهرت منظمات الشباب واتحادات الطلاب ذات الاتجاهات الراديكالية (3). على الرغم من شدة هذه الموجة الثورية، يشير الدكتور رفعت السعيد، الى أنه لا يجب المبالغة فى حجم مشاركة الجماهير المصرية (على الرغم من أن هذه القوة العددية للجماهير تتجلى، على حد زعمه، فى الشعبية التى حظت بها زعامة مصطفى كامل، خاصة فى جنازته) حيث كان ينقص هذه الجماهير التنظيم والثقة بالنفس (4).

وقد تأخرت مشاركة الفلاحين فى هذه الموجة الثورية حتى اندلاع ثورة 1919، فحولت هذه المشاركة ثورة 1919 من ثورة وطنية بحتة الى صراع طبقي ضد الإقطاعيين. وعلى عكس تأخر الفلاحين في إظهار ثوريتهم فقد سبقهم العمال الى ذلك وأعربوا عنه فى بداية القرن العشرين، خاصة فى قطاعات المواصلات (السكة الحديد والقطارات الكهربائية - الترام - والطباعة والمعادن والخياطون والحلاقون). وهناك شواهد على محاولات تشكيل اتحادات عمالية، فى هذه المرحلة المتقدمة، لكنها باءت كلها بالفشل مع تحقيقها بعض الإنجازات المحدودة فى نضال العمال فى بعض القطاعات، خاصة المواصلات (1908) فيما يتعلق بعدد أيام العمل فى الأسبوع وطول يوم العمل وأجر العاملين(6).

كانت هناك بعض المحاولات الفاشلة، قبل الحرب العالمية الأولى، لتكوين حزب عمالي مصري. ففى مارس 1908 نشرت صحيفة الأقدام نبأ (على ما يبدو غير صحيح) بعنوان "حزب الاشتراكيين"، يتحدث عن تأسيس حزب بهذا المسمى بزعامة الدكتور شبلي شميل وعن برنامج ذو مضامين أصولية (7). وفى 12 يوليو من نفس العام كتبت صحيفة الأهرام وصحيفة اللواء عن منشور تم توزيعه من قبل هيئة تسمى "حزب المقاصد المشتركة للعمال" يدعو الجمهور الى الاستماع الى الخطاب الذى سوف يلقيه أحدد المؤسسين "محمد أحمد الحسن" فى حديقة الأزبكية بالقاهرة. وكان المفروض أن يتناول هذا الخطاب انضمام أصحاب الحرف المصريين والأجانب بمختلف طبقاتهم الى الحزب الذى يعبر عن المصالح المشتركة، ومن أجل تكوين رابطة قوية يسمع صوتها (8). فى 16 يوليو 1909 نشرت صحيفة الأهرام منشورا موقع باسم "محمود أبو عثمان" يدعو فيه الى تأسيس حزب عمال مصري، ويشيد بإنجازات العمال فى دول أوربا، كنموذج للمحاكاة، حيث لا فرق هناك بين العامل والقاضي أو المحامي (9). ولقد ردت حكومة مصر (التى كانت تحت الاحتلال البريطاني) على بوادر هذه

التنظيمات العمالية بفرض قوانين تحد من التجمعات الجماهيرية (10) بل وألقت القبض على بعض قيادات هذه الاتحادات ونفيهم خارج البلاد.

لعب العمال دورا بارزا فى ثورة 1919، على الرغم من أن أبناء الطبقات الغنية هم الذين بدءوا العمل من خلال أساليب قانونية من أجل الحصول على استقلال مصر، لكن العمال والفلاحين والطلاب هم الذين تشددوا فى الصراع واستخدموا العنف وأعطوا هذا الصراع بعدا طبقياً اجتماعياً (11). هكذا تحدى الطلاب والفلاحون موقف زعماء الوفد الذين رفضوا استخدام العنف فى ذلك الوقت ووصفوا المتظاهرين "بأنهم يلعبون بالنار" وناشدوهم بالسماح لزعماء الوفد السياسيين بإدارة الصراع بشكل متزن. كما دعوهم الى عدم استثارة الإنجليز ضدهم أكثر من اللازم (12). ومن الإنجازات الملموسة التى حققها عمال القطارات الكهربائية (الترومای) فى هليوبوليس فى أعقاب إضرابهم فى الثالث عشر من مارس 1919 أن تبعتهم جماعات أخرى من العمال فى إعلان الإضراب الشامل، ولم يكن ذلك ضد الاحتلال البريطاني فقط بل ضد الإقطاعيين المصريين فى المدن والقرى المصرية كذلك. وأصدر الحاكم البريطاني الجنرال ألنبى تحذيراً شديد اللهجة ضد استمرار هذا الإضراب. ومع هذا أطلق سراح الزعيم القومي سعد زغلول ورفاقه من السجن، كلفتة طيبة منه، لكن الإضراب العام استمر حتى بداية شهر مايو من عام 1919 وشهد مصادمات عنيفة مع جيش الاحتلال البريطاني، ثم توقف الإضراب بشكل مؤقت وبعد شهر تقريبا عاود الإضراب والمقاطعة الاقتصادية فى قطاعات مختلفة.

فعلى مدار عام واحد فقط فى الفترة بين ديسمبر 1919 وديسمبر 1920 وقع 81 إضرابا فى جميع قطاعات الاقتصاد المصري (13). وفى نفس الوقت كان وضع العمال المصريين مازال فى بداية تكوينه، حيث لم يكن فى استطاعة الفليان المستمر الذى أصابهم منذ بداية القرن وخاصة فى أثناء ثورة 1919 وما بعدها أن يحدث تغييرا فى النظام الاجتماعي فى مصر، لكنه مهد الطريق أمام تأسيس حزب العمال الذى كان الهدف منه النضال الاجتماعي العملي.

كما تجدر الإشارة الى مشاركة المثقفين المصريين، الذين كانوا منفتحين على الأفكار الغربية أكثر من أى طبقة اجتماعية أخرى فى المجتمع المصري. لكن عددهم كان قليلا فى نضالهم الوطني ضد الاحتلال. وشملت هذه المشاركة الإضرابات ومظاهرات طلاب مدرسة الحقوق وكذلك فى جامعة الأزهر وغيرها. ومن بينهم من لجأ الى استخدام العنف ومنهم من كون الخلايا السرية الغير منظمة ، وبحث بعضهم عن وسيلة للنضال السياسي من خلال السبل المشروعة (14).

إن تتبع المصادر الثقافية والعقلانية لظهور الحركات اليسارية المصرية سوف يأخذنا بالضرورة الى المرحلة التى سبقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها. فقد تميزت هذه الفترة بوصول أفكار اجتماعية متنوعة الى مصر من شتى أنحاء العالم وهى أفكار استوعبتها الطبقة المثقفة المصرية من خلال الأدب المترجم. فظهرت فى مصر ترجمات لأعمال تولستوى وداروين وكروبوتكين وشاو وماركس واووين وغيرهم. كما صدرت فى مصر كتب لمثقفين

مصريين عن المدارس المختلفة فى الاقتصاد السياسي، من أبرزها أعمال سلامة موسى حول بعض الكتاب والمبدعين والعلماء الغربيين. كما ساهمت ترجمة بعض الأعمال الكبرى من الأدب العالمي فى الانفتاح على بعض الأفكار الاجتماعية ذات الرؤية الثورية (15). وأدت الإشارة الى الأفكار الاشتراكية على تنوعها الى ظهور موجة معارضة: أدب ضد الاشتراكية، يرفض النظرية المادية – التاريخية، وفى المقابل ظهر أدب اشتراكي بحت تم تعبئته لحماية الأفكار المنتقدة (16). عبرت هذه الصحوة بحثها عن البحث عن سبيل فكرى محدد، فى داخل تنوع كبير للأفكار. كما أدت الاضطرابات الاجتماعية التى سبق أن ذكرناها الى خلق قاعدة طبقية عريضة للبحث عن الأفكار.

مع غرابة الأمر فى ظاهره، نجد أن الأفكار الماركسية قد مهدت طريقها الى مصر فى مراحل مبكرة جداً من انفتاح الطبقة المثقفة فى مصر على الأفكار الغربية. فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة المؤيد عام 1890مقالاً (دون ذكر اسم كاتبه) بعنوان "الاقتصاد السياسي" وقيل عن كاتبه فى ملاحظة للمحرر بأنه "أحد فضلاء القراء". شرح هذا المقال المبادئ والأسس الاقتصادية للنظرية الماركسية (وفقا لكتاب رأس المال) من خلال استخدام مصطلحات مقبولة لدى أبناء ذلك الجيل فى مصر(17). كما عرض شبلي شميل، الطبيب والمفكر السوري - اللبناني والذى هاجر الى مصر، منهجاً اشتراكياً شاملاً(18). وفى عام 1915 نشر مصطفى حسنين المنصوري، مدير مدرسة ثانوية بالمنصورة، كتاباً بعنوان "تاريخ المذاهب الاشتراكية"، عرض فيه لتاريخ الماركسية ومبادئها. بل واقترح برنامجا لحزب اشتراكي مصري عند تأسيسه. تكون أسسه: المجلس التشريعي هو مصدر السلطة وتكون الحكومة مسئولة أمامه؛ سن القوانين التى تؤمن بالانتخابات الحرة؛ حظر تعدد الزوجات؛ أن يكون الطلاق من خلال قاض شرعي وأن يكون للطلاق سببا وجيهاً؛ وضع حد أدنى لأجور العمال والمزارعين؛ توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء؛ وضع نظام متطور للضرائب؛ الدعم الحكومي للجامعات؛ تشييد الحكومة للمصانع؛ إلغاء المحاكم المختلطة، إلغاء الامتيازات للأجانب؛ تجديد عملية سن القوانين الشرعية؛ إلزام المستثمرين الأجانب بتشغيل عدد محدد من العمال المصريين؛ إزالة القيود المفروضة على حرية عقد التنظيمات والتعبير عن الرأي والتجمع(19).

فى عام 1920 أصدرت دار الهلال كتاباً شاملاً يشرح أسُس الاشتراكية من تأليف نيقولا حداد، المفكر السوري-اللبناني (1878-1954) الذى هاجر الى الولايات المتحدة ومنها الى مصر. وتشير حقيقة إصدار هذه الدار المحترمة والمحافظة لكتاب من هذا النوع الى الاهتمام الذى أثارته الأفكار الاشتراكية التى سادت تلك الفترة(20). غير أن هذا النشاط الفكري-العقلاني كان، فى الحليل الأخير غير منتظم شق طريقه عبر الكثير من القيود الصعبة. كان لدى المفكرين الماركسيين الأوائل شجاعة كبيرة فى التعبير عن أرائهم. أما السلطات فقد

فرضت قيودا على خطواتهم. وكان ما يزال الطريق طويلا أمام التبلور التنظيمي الحقيقي لهذه الجماعة أو الحركة الماركسية.

لا خلاف على أن النشاط التنظيمي الاشتراكي فى مصر بدأ لدى الطوائف الأجنبية (اليونانية، الأرمينية، الإيطالية...إلخ، ففى المراحل الأولى من هذا النشاط ظهرت مشاركة يهودية قوية سوف نتحدث عن آثارها بالتفصيل فى الباب القادم) فمع الامتيازات التى تمتعت بها هذه الطوائف واحتكاكها بالثقافات الغربية، تمكنت من تكوين حياة فكرية نشيطة أكثر حرية، نسبياً. الأمر الذى كان له بالغ الأثر على المثقفين والعمال المصريين. يقول الدكتور رفعت السعيد أنه كان للأجانب التأثير الكبير على العمال المصريين أكثر من تأثيرهم على المثقفين. وعلى حد أقواله كان هناك حاجز بين المثقفين المصريين والمثقفين الأجانب، نظراً لشعور الأجانب بالاستعلاء واستهزائهم باللغة العربية وعزلتهم الاجتماعية والثقافية وميلهم الى تكوين إتحادات ثقافية وسياسية خاصة بهم فقط. فى المقابل كان العمال، هم الطبقة الاجتماعية الوحيدة فى مصر التى اتصلت بعمال الطوائف الأجنبية وعاشت معها تجربة الاستغلال(21). فى البداية ظهرت تنظيمات حزبية للأجانب فقط، دون مشاركة العمال المصريين. وانقسمت هذه التنظيمات طبقا للأصول القومية لها واعتبار نفسها امتدادا للأحزاب الاشتراكية فى بلادها الأصلية. فالتنظيم الاشتراكي اليوناني، على سبيل المثال، عمل بشكل مستقل حتى منتصف القرن العشرين(22). وكان من أبرز الشخصيات فيه "سكلاريدس يناقاقيس"، تاجر من الإسكندرية من عائلة يونانية-أرثذوكسية محافظة، لم تغفر له "إنحرافه" الماركسي، وكان ذا ثقافة بسيطة، حصل على الثقافة الماركسية بنفسه على خلفية طبيعة تكوين مدينة الإسكندرية المتحررة من النزعات الإقليمية "الكوزموبوليتية"، فى نهاية القرن التاسع عشر، وظهور النوادي الثقافية وثقافة الحوار داخل الطائفة اليونانية فى تلك المدينة.

ولقد أسست الجماعة الماركسية اليونانية، الى جانب النوادي الثقافية، دارا للنشر نشرت من خلالها مجموعات شعرية ونثرية ونظريات ثورية. كما اطلعت على الأدب الروسي ذو الاتجاه الاشتراكي المتقدم. وكان الماركسيون اليونانيون نشيطون فى تكوين اتحاد عمال لصانعي الأحذية، الذين كانوا فى معظمهم من اليونانيين والأرمان. وعندما بدأت محاولات تأسيس حزب اشتراكي مصري فى عام 1921، ساهم فيها ممثل الطائفة اليونانية، لكن عندما تأسس الحزب فعلا لم يشارك فيه أى عنصر يوناني تقريبا. يبدو أن اليونانيين فضلوا الاستمرار على الوضع الخاص بهم اعتمادا على العنصر العرقي (23).

كما كان هناك نشاط تنظيمي إشتراكي مماثل ، وان كان اقل حجماً، بين الأقليات الأجنبية الأخرى. فعلى سبيل المثال نجد نشاطا مماثلا بين عمال الطائفة الإيطالية الذين ارتبطوا تنظيمياً بالحزب الاشتراكي الإيطالي واستوحوا منه إلهامهم (24). كما سجلت نشاطات غير منتظمة بين الطوائف الروسية والإنجليزية والبلغارية وغيرها(25).

من الشخصيات الغامضة فى تاريخ الحركة الماركسية المصرية الصائغ اليهودي من الإسكندرية يوسف روزنتال. هناك خلاف حول موطنه الأصلي فيقال أنه من روسيا كما يقال أنه من ألمانيا أو سويسرا أو إيطاليا. وصل روزنتال الى مصر عام 1899 وفى عام 1901 بدأت الشرطة تطارده، فكان متهم بأنه "فوضوي ينشر مواد دعائية بين اليهود والمحليين"، وفى عام 1920 اتهموه بتنظيم الاضطرابات والمظاهرات. يذكر تقرير الشرطة فى يوم 6 يوليو 1920 أنه ليس اشتراكيا لكن مجرد محرض يعمل بشكل منفرد. وفى تقرير آخر لشرطة الأسكندرية فى يوم 31 أغسطس 1920 ذكر أنه يقيم علاقات مع جميع الاتحادات العمالية فى المدينة وأن له ميولا شيوعية. كما ذكر أن ابنته شارلوت زارت فلسطين عام 1920 بضع مرات واتصلت بالدوائر البلشفية وكانت تحت مراقبة شرطة القدس. وعلى الرغم من اتهام روزنتال بأن لديه ميولاً شيوعية متطرفة إلا أنه لم يتم اتهامه أبدا بأنه يحرض على استخدام القوة والعنف لتحقيق هذه الأهداف. وفى حديث له مع محررة صحيفة الإيجبشن جازيت، عبر عن رأيه فى أنه لا مجال لنشر الشيوعية بين العمال والفلاحين المصريين. وفى عام 1919 نظرت السلطات البريطانية فى اتخاذ إجراءات قضائية ضده لكنها امتنعت عن ذلك نظراً للشعبية الكبيرة التى حظي بها بين الدوائر المختلفة فى الإسكندرية وخارجها، منهم من كان بعيداً عن أفكار الاشتراكية (يحكى أن مصطفى النحاس من كبار زعماء حزب الوفد كان يستشيره فى بعض الأمور السياسية).

يقول الدكتور رفعت السعيد أن روزنتال لم يكن ماركسيا بكل ما لهذه الكلمة من معانٍ وأن هويته الفكرية كانت غامضة ومشوشة. بعد فترة من تأسيس الحزب الاشتراكي فى مصر وطلبه الانضمام الى "الاتحاد الشيوعي الدولي" الكومنترن، طلب الاتحاد إبعاد روزنتال كشرط من ثلاثة شروط وضعها لقبول الحزب المصري فى الكومنترن، وتمت الموافقة على هذا الشرط. وحتى بعد إبعاده عن الحزب استمرت ابنته شارلوت فى عضويتها للحزب بل وتزوجت من أحد عناصره "أفييجدور" (قنسطنطين فايس)، والذى قيل عنه إنه كان فى الحقيقة عميلا للكومنترن فى مصر(26).

ظهر النشاط الاشتراكي والماركسي الذى سبق تأسيس الأحزاب، فى تشكيل اتحادات العمال والنوادي الثقافية، وكان ليوسف روزنتال الدور البارز فيهم. علاوة على المبادرة التى قام بها للاتصال ببعض اتحادات العمال الفرعية، وتأسيس إتحاد عمال قطري، وصل عدد أعضائه (وفقا لصحيفة الأهرام 22 فبراير 1924) الى حوالي 20 ألف شخص، أقام روزنتال فى الإسكندرية نادياً ثقافياً ذا صبغة شيوعية تحت اسم "جماعة الدراسات الاجتماعية Groupe d'Etudes Sociales وجماعة حوار تحت اسم "الوضوح" Clarte وعمل فى هذين الاطارين أبناء القليات الأجنبية على وجه الخصوص(27).

وصلت الأفكار الاشتراكية على تنوعها وتياراتها المختلفة الى الجماعات والأفراد المصريين من خلال قنوات مختلفة: تأثر المثقفين المصريين بالنشاطات الراديكالية لأبناء الأقليات الأجنبية. أجرى الحزب الوطني الذى أسسه مصطفى كامل اتصالات ببعض الأحزاب

الاشتراكية الديمقراطية فى أوربا وبالمشاركة الشخصية النشيطة لخلفه، محمد فريد. كما حضر محمد فريد كمراقب فى بعض مؤتمرات تلك الأحزاب. ساهمت المشاركة الفعالة للعمال والفلاحين المصريين فى ثورة 1919 فى ازدياد الوعي الطبقي (28). ربما لا تجدر المبالغة فى قوة هذه الأفكار وحامليها. وليس المقصود فقط عدد المثقفين غير الكبير (وإن كانوا يمثلون شريحة مهمة من جماعات عرقية ودينية فى داخل المجتمع المصري) وانما تميز خطابهم السياسي بالعشوائية. وظهرت هذه العشوائية فى الاتجاه الأيديولوجي المتنوع للشخصيات الأربعة التى وقعت على الدعوة لتأسيس "حزب اشتراكي مصري" والتى نشرتها الأهرام فى 29 أغسطس 1921، وسبقها نشر لبرنامج اشتراكي مفصل فى 14 فبراير 1921. الأربعة هم: الكاتب سلامة موسى (اشتراكي–فابي)، والدكتور على العناني مدرس الفلسفة (هيجلي-يساري) وتاجر القطن محمود حسن العرابي (اشتراكي-ديمقراطي، تحول فيما بعد الى ماركسي راديكالي) ومحمد عبد الله عنان من مؤيدي الأممية الثانية(29). كما انضم إليهم الشيخ صفوان أبو الفتح وأحمد المدني وأنطون مارون وحسين نامك وحسن محيسن والشيخ عبد اللطيف بخيت وشخصيات أخرى علاوة على عناصر من أصل أوروبي وعناصر يهودية لها ماض وتجارب ثورية سابقة.

وفقا لرواية رفعت السعيد كان يوسف روزنتال نشاطاً خاصة فى الاتصالات التى أدت الى صياغة البرنامج وتأسيس الحزب. لكنه فضل البقاء خلف الكواليس وامتنع عن نشر اسمه خوفا من أن يؤدي الصدى الأجنبي لاسمه (على الرغم من جنسيته المصرية) الى أن يفسر الأمر على أنه تدخل أجنبي فى الشئون المصرية(30). ولنفس السبب رفض روزنتال شغل منصب الأمين العام للحزب.

ضم البرنامج الحزبي، الذي نشره الأربعة الموقعون على الدعوة الى تأسيس "الحزب الاشتراكي المصري" مطالب وطنية سياسية الى جانب المطالب الاجتماعية ومن بينها:

- إجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان، وإلغاء المكانة الخاصة التى تتمتع بها بريطانيا فى مصر.
- عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقيات التى فرضت على الشعب المصري.
- تأميم قناة السويس.
- تعديل الدستور وقانون الانتخابات، بأن يكون الشعب هو مصدر السلطة.
- إلغاء قوانين الطوارئ (الخاصة بالاتحادات والأحزاب).
- تأسيس اتحاد عمال قطري وضمه الى الاتحاد العالمي لنقابات العمال.
- أن يكون يوم العمل ثمانى ساعات والمساواة بين أجور العاملين المصريين والأجانب ، وسن القوانين لحماية العامل.
- تمثيل للعمال والفلاحين فى البرلمان.
- القضاء على الأمية.
- المساواة فى الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء.

- التعليم الإلزامي لكل الأولاد والبنات، ومجانية التعليم للفقراء.
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
- الاعتراف بالجمهورية الروسية (الاتحاد السوفيتي)(32).

واجه الحزب الاشتراكى المصرى منذ بداياته صعوبات كثيرة على المستويين الداخلى والخارجى جعلت من بقاءه أمراً صعباً. طرحت تساؤلات جوهرية حوله (هل المقصود تنظيم سياسى فى بالشكل المألوف؟ أم رابطة تهتم بالنواحى الاعلامية وتثقيف الجماهير؟). نتج عن البلبلة الفكرية لمؤسسى الحركة أزمات متكررة ومتنوعة بين فروعها (خاصة بين فرعى القاهرة والأسكندرية) حيث أيدت معظم القيادات العمل فى إطار القانون بأسلوب اشتراكى ديمقراطى أما الأقلية التى أيدتها معظم الكوادر الميدانية فأيدت العمليات الثورية والأفكار الراديكالية التى تمتد الى الشيوعية. كما لم تغب الصراعات الشخصية خاصة حول منصب الأمين العام والتى شارك فيها سلامة موسى ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسنى العرابى. وفى النهاية فاز العرابى صاحب النزعة الشيوعية بالمنصب فى المؤتمر التأسيسى للحزب الذى عقد فى الأسكندرية فى الثلاثين من يوليو عام 1922 .

علاوة على ذلك اضطر الحزب الى مواجهة هجوم فكرى شديد من قبل قيادة الحركة الوطنية المصرية وصحافتها. واتهم الحزب الاشتراكى بثلاثة أمور: 1- مجرد وجود الحزب يهدد وحدة صف الأمة التى من المفروض أن تكون جبهة وطنية واحدة فى نضالها ضد الاستعمار. 2- تدل تجربة الثورة البلشفية على أن الاشتراكية عند تطبيقها لن تؤدى الى الرفاهية والازدهار بل الى الفقر والخراب. 3- تعتبر الأفكار الاشتراكية كفراً بالدين (33).ويلفت النظر الى الاتهام الأول على وجه الخصوص إذ أنه يعكس إشكالية حقيقية حساسة صاحبت حركات اليسار المصرية على مدى تاريخها أى التناقض بين إعطاء الأولوية للصراع الاجتماعى الطبقى من جهة وإعطاء الأولوية للتحرير الوطنى للمجتمع الخاضع للاحتلال الأجنبى من جهة أخرى(34). كما تحير الكومنترن (الاتحاد العالمى للأحزاب الشيوعية ومقره موسكو) فى مؤتمره الثالث فى هذه المسألة و اختلفت مواقفه على الدوام من تأييد البرجوازية الوطنية فى المستعمرات التى تناضل من أجل التحرير الوطنى الى إدانتها ومقاومتها. ولم تنجح محاولة الكومنترن فى التمييز بين الحركات الوطنية وبين الحركات البرجوازية الإصلاحية (يأتى من هنا التأييد للحركات الأولى ومعارضة الأخرى). وتبقى عدة تساؤلات دون إجابة: هل تحولت الحركة الوطنية التى تحد من خطوات الحزب الشيوعى المحلى الى "حركة إصلاحية" يجب مقوامتها؟ هل تحولت الحركة الوطنية التى تتفاوض مع الدولة الإمبريالية المحتلة الى "حليفة للاستعمار" والى خائنة لقضية الشعب؟ أضرت كل هذه المتناقضات رسم خط استراتيجى للحركات الشيوعية فى المستعمرات. وهناك نقطة ضعف أخرى تكمن فى تركيب هذه الحركات نفسها كون مؤسسيها من الأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية مما صعب من الدمج الضرورى بين النضال الوطنى والثورة الاجتماعية. وفى مرحلة معينة طلب الكومنترن

من الحركة الشيوعية المصرية مقاومة حزب الوفد الذى كان فى نظر الكثيرين فى مصر رمزاً للكفاح من أجل تحرير الوطن. وسرعان ما تبين أن هذا المطلب أضر كثيرا بالحركة الشيوعية فى مصر (35).

أدى اختيار العرابى أميناً عاماً للحزب الى انسحاب بعض المثقفين البارزين النشيطين فيه ومن بينهم ثلاثة من شركاء العرابى فى تأسيس الحزب الاشتراكى وهم سلامة موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان (36). وكان الخلاف الأساسى فى مؤتمر الحزب يدور حول الموقف من الشيوعية ومسألة الانضمام الى الكومنترن. حيث كانت معظم الكوادر الميدانيين من الماركسيين أما أعضاء القيادة ذات الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى فوجودوا أنفسهم منعزلين. وبقى اسم الحزب كما هو "الحزب الاشتراكى المصرى" لكن أضيف له (الشعبة المصرية للدولية الشيوعية). نشر سلامة موسى بعد انسحابه مقالا يدعو الى الاشتراكية المعتدلة. وأرجع التغييرات التى أقرها المؤتمر الى التأثيرات الأجنبية (إشارة الى روزنتال؟) وألقى بالشكوك حول فرصة تطبيق النظام الاشتراكى فى مصر وربطها بقبول الطبقات المتوسطة له بل والأثرياء فى مصر الذين هم الجماعات المثقفة فى المجتمع. "إن الثورة المصرية مآلها الى الفشل ولو قدر لها النجاح فسيكون نجاحها أسوأ من فشلها...ومن يرغب فى ضم الحزب الى الأممية الثالثة فإنه يضلل أعضائه الذين انضموا اليه علماً بأنه حزب اشتراكى بحت. (37)

سافر العرابى الى موسكو لحضور مناقشات المؤتمر الرابع للكومنترن وطالب بالاعتراف بالحزب المصرى عضوا كاملا فيه. شكل الكومنترن لجنة خاصة لبحث "المسألة المصرية" وأعربت هذه اللجنة عن تقديرها لثورية الحزب الاشتراكى المصرى لكنها وضعت ثلاثة شروط أساسية لقبوله فى الكومنترن:

1- التخلص من العناصر غير المرغوب فيها (إشارة الى روزنتال).
2- ضم الأعضاء الذين امتنعوا بالماضى عن الانضمام الى الحزب الاشتراكى والذين يقبلون اللائحة التنظيمية للكومنترن.
3- تغيير اسم الحزب الى "الحزب الشيوعى".

كما أنذرت اللجنة الحزب المصرى بضرورة عقد مؤتمر خاص للمصادقة على الشروط الثلاثة حتى تاريخ الخامس عشر من يناير عام 1923 (منح الحزب شهرا واحدا لتنفيذ هذا الطلب). لم يتضح سبب طلب الكومنترن الملح من المؤتمر إبعاد روزنتال. يعتقد البعض أنه كان لروزنتال ميول فوضوية (38) ويعتقد آخرون أنه لم يوافق على بنود اللائحة التنظيمية للكومنترن بل قال فى حوارات شخصية له أن المجتمع المصرى ليس ناضجاً بعد للشيوعية (39). على أية حال دعا العرابى مع عودته الى عقد مؤتمر عاجل للحزب تبنى فيه القرارات التى طلبت منه. قبل روزنتال قرار الإبعاد أما ابنته شارلوت وزوجها أفيجدور فبقيا فى الحزب (كان أفيجدور كما ذكرنا عميلاً للكومنترن) (40).

بمجرد إعلان الحزب عن نفسه حزبا شيوعيا كثف نشاطه الثورى فى مجال النقابات العمالية، وكذلك حسب بعض المصادر فى الكفاح الوطنى المناهض للاستعمار (41). وهناك العديد من الروايات حول نشاط الحزب بين الفلاحين فى القرى المصرية فيقول الدكتور رفعت السعيد أنه كانت هناك بدايات مبكرة لهذا النشاط (42) أما مارسيل إسرائيل زعيم إحدى الفصائل الشيوعية فى الأربعينات والخمسينات فقال فى التقرير الذى قدمه للحزب الشيوعى الايطالى أن الحزب لم يظهر اهتماماً حقيقياً بمشكلات الريف المصرى (43). كما تضاربت التقديرات حول عدد أعضاء الحزب فبينما يحدد إلياس مرقص عددهم بثلاثة ألاف عضواً (44) يذكر رفعت السعيد أنه وفقا لتقدير الكومنترن بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعى المصرى فى عام 1924 حوالى سبعمائة عضواً. (45)

اعتبرت حكومة الوفد برئاسة الزعيم الوطنى سعد زغلول النشاط الشيوعى فى مصر تهديداً حقيقياً للاستقرار السياسى وانه بمثابة دق إسفين فى جانب الجبهة الوطنية المناوئة للاحتلال. وبعد وضع دستور 1923 بدأت السلطات بحملة قمعية ضد الحزب وعناصره واستمر الحزب فى العمل علناً لفترة قصيرة ثم مالبث أن وصلت حملة القمع الى ذروتها فى مارس عام 1924 حيث داهمت الشرطة مكاتب الحزب ومساكن زعمائه وصادرت بعض المواد وألقت القبض على عدد كبير من أعضائه. بدأت محاكمة المقبوض عليهم فى الثامن والعشرين من سبتمبر من نفس العام بتهمة تأييد موجة الإضراب الجماهيرية العنيفة التى اندلعت فى الإسكندرية. فأضرب المعتقلون عن الطعام وتوفى من جراء هذا الاضراب المحامى أنطون مارون وهو من كبار قادة الحزب، لكن رغبة الحكومة فى تصفية الحساب مع الحزب وأعضائه كانت أقوى. وفى السادس من أكتوبر حكم على كثيرين منهم بالسجن لفترات طويلة وبذلك تم التعجيل بنهاية النشاط الشيوعى العلنى فى مصر (46). كما منيت محاولات كثيرة لنشاط شيوعى سرى بالفشل. هكذا انتهى الفصل الأول فى تاريخ اليسار المصرى المنظم. استمرت هذه المرحلة نحو أربعة أعوام بما فى ذلك المرحلة التأسيسية للحزب الاشتراكى وعامين فقط لو أخذت فقط المرحلة الشيوعية فى الاعتبار. تجدر الاشارة الى انه لم يتم تمثيل الحزب الشيوعى المصرى فى المؤتمر السادس للكومنترن (1928) بشكل مباشر بل من خلال وفد الحزب الشيوعى الفلسطينى (47). وحتى هذا الاتصال بين فلول الحزب المصرى وبين الكومنترن لم يدم طويلا. وانتشرت الشائعات حول طرد الحزب المصرى من بين صفوف الكومنترن للسيطرة المزعومة لعملاء السلطة عليه (48). لكن الدكتور رفعت السعيد يرى أنه ليس هناك أساس قوى لهذا الكلام (49). وكانت النهاية مؤسفة بابتعاد أمين عام الحزب الشيوعى محمود حسنى العرابى عن الحزب وأفكاره الى درجه تأييده الواضح والعلنى لألمانيا النازية فى الثلاثينيات والأربعينيات (50).

يفترض ان "الولادة الشيوعية الثانية" والتى سوف نناقشها فيما يلى تمت فى بداية الأربعينات وأن بين القضاء على "الحركة الاولى" وبين ظهور" الحركة الثانية" سادت فترة

توقف فى مصر لكل ما يرتبط بالنشاط الماركسى. يعارض الدكتور رفعت السعيد هذا الافتراض ويقول أنه لا يحتمل أن تكون "الحركة الثانية" نبعت من العدم. بينما يوافق على أنه منذ بداية منتصف العشرينيات واليسار المصرى فى حالة من الانكماش وعلى حافة الهاوية لكن على الرغم من ذلك وفى ظل هذه الظروف الصعبة استمر النشاط الفكرى والتنظيمى للبؤر الشيوعية السرية فى مصر (51).

فى منتصف الثلاثينيات ظهرت فى مصر مرة أخرى حالة من الغليان بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية. أما الأزمة الاقتصادية فقد تجلت فى الهبوط الحاد فى انتاج القطن وانخفاض الأرباح فى هذا القطاع (52) علاوة على الغلاء التصاعدى للمعيشة والذى زاد فى سنوات الحرب العالمية الثانية. ومما ساهم فى تفاقم التوترات الاجتماعية وجود عدد غير قليل من الاقطاعيين فى مجلس النواب الذين اهتموا برعاية مصالح هذه الطبقة دون غيرها (53). أما الأزمة السياسية فتجلت فى التوتر الزائد بين أحزاب الأقلية التى اعتمدت على البلاط وقوات الاحتلال البريطانى وبين حزب الوفد. حتى هذا الحزب الجماهيرى أصابه التناقض بين الواقع المادى والعالم الفكرى لمعظم قياداته وبينما كان بعض زعماؤه من اصحاب الأراضى الكبار كان معظم مؤيدوه من الفلاحين وصغار البرجوازيين (54). واختلف فى هذه الفترة ايضا موقف الاتحاد السوفيتى من حزب الوفد بين التأييد له قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وبين استنكار مواقفه "المعتدلة" فى الوقت الذى وقع فيه الاتحاد السوفيتى على اتفاق عدم الاعتداء مع ألمانيا النازية (55). كما زادت حدة التوتر بعد التوقيع على معاهدة الاستقلال فى عام 1936 والتى قيدت سيادة مصر وبالإضافة الى التوترات على الساحة السياسية المصرية عاشت الطوائف الأجنبية فى مصر، خاصة اليهود منهم، حالة من القلق بسبب تزايد القوة الفاشية والشعور بقرب حرب عالمية ثانية (56).

تطورت هذه الحالة من التوتر والخوف أثرت على نشاط اليساريين: تمركز نشاط الشيوعيين المصريين فى الصراع الطبقى البحت وأدى ذلك الى إجراءات قمعية من قبل السلطات. ركز نشاط اليسار لدى الطوائف الأجنبية على تشكيل جماعات عمل وحوار لمقاومة الفاشية وأنصارها فى الداخل. وسمح هذه المرة لطلائع اليسار المتجدد، بسبب المصالح المشتركة بين البريطانيين من جهة واليساريين من جهة أخرى، بالعمل العلنى واسع الأبعاد من خلال تخفيف ضغط الجهات الأمنية عليهم (57). وفى هذا المناخ الملائم نسبيا برزت إحدى نقاط الضعف الاعتيادية لليسار بشكل عام، فى أى مكان، وهى ميوله الى الانقسام الى فصائل صغيرة تتصارع بعضها البعض فكرياً وتنظيمياً.

كانت الجماعة الأولى فى هذه المرحلة والتى اتسمت بالاتجاه الماركسى "إتحاد انصار السلام" الذى أسسه بول جاكو دى كومب Paul jacout-Descombes فى عام 1934 وهو مهندس سويسرى شاب استقر أبوه فى مصر لإدارة أعماله الخاصة. إطلع دى كومب على

الأيديولوجية الماركسية اثناء دراسته العليا فى ألمانيا. وبعد عودته الى مصر انضم لفترة الى مجموعة شيوعية يونانية فى القاهرة لكنه سرعان ما تركها لشعوره بالغربة فيها ولعدم اهتمامها بالشئون الحيوية لمصر فأسس "إتحاد أنصار السلام" والذى من مبادئه الأساسية : إعلان المعاداة للفاشية والحرص على العمل فى إطار القانون. غير أن هذا التنظيم الظاهرى كان مجرد غطاء عمل دى كومب من خلاله على ضم كوادر على أساس شبه سرى لتنظيم اتحاد شيوعى حقيقى. وحافظ على سرية هذه المخططات وناقشها فقط مع ثلاثة من أصدقائه المقربين وهم أحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك وهم جميعاً من اليهود يجيدون العربية وكان دى كومب يعتبر ذلك عاملا مهما علاوة على ثقته الكبيرة فى الثلاثة لأنه طمح فى أن يؤسس تنظيماً تكون معظم عناصره من المصريين وعلم جيدا بحماقة فكرة أن تكون الأقليات الأجنبية هى التى ستقود المجتمع المصرى الى العدالة الاجتماعية (58).

فى بداية عام 1939 تم تأسيس تنظيم جديد هو "الإتحاد الديمقراطى" ومؤسسوه من أعضاء إتحاد أنصار السلام الذين طمحوا فى تحويل اتحادهم الى تنظيم ذى اتجاه ماركسى واضح يتأصل فى المجتمع المصرى كما انتقدوا دى كومب لحذره الشديد المبالغ فيه. كان بعض أعضاء الاتحاد الديمقراطى فى نفس الوقت أعضاء فى اتحاد أنصار السلام لكن سرعان ما نشب الخلاف بين الجماعتين. أقام الاتحاد الديمقراطى علاقات مع مجموعة من الفنانين والمثقفين المصريين أطلقت على نفسها اسم (الفن والحرية) لكن سرعان ما تبنت هذه الجماعة المنهج التروتسكى ورفضها الماركسيون الأرثذوكس رفضا عكس التمزق الذى ظهر فى ذلك الوقت فى الحركة الشيوعية العالمية (59). من الشخصيات البارزة فى جماعة (الاتحاد الديمقراطى) هنرى كورييل وهلال شوارتز ومارسيل إسرائيل وكلهم من اليهود. وخلال بضع سنوات نشب خلاف بينهم حول استراتيجية عمل الاتحاد وانفصلوا عن بعضهم. وتزعم كل منهم مجموعة ماركسية منفصلة فأسس كورييل وتزعم "الحركة المصرية للتحرير الوطنى، حمتو" وأسس شوارتز "اسكرا" (الشرارة) أما إسرائيل فأسس منظمة "تحرير الشعب، (ت.ش.)". وما يميز هذا الموضوع أن الخلاف بين هذه الفصائل دار حول الطابع العرقى للتنظيم فأيد كورييل التمصير الفورى أى أنه سعى الى وضع إطار يرتكز على كوادر قيادية مصرية وليس على أبناء الطوائف الأجنبية حتى تتماشى أفكاره وأفعاله مع المحن الحقيقية للمجتمع المصرى. أما شوارتز فاعتبر عملية التمصير شعاراً متعصباً وقال أنه لا يجب أن يكون هناك أى تمييز بين المصريين وغير المصريين فى الاتحاد لأن هذا التمييز يخالف روح الأممية. أما إسرائيل فقد تبع كورييل ودعا الى تمصير الحركة لكنه زاد على ذلك بقوله أنه لا يجب السماح للأجانب بشغل أى منصب فى قيادة التنظيم. أما نقاط الخلاف الأخرى فكانت مرتبطة بالدين فدعا إسرائيل الى العلمانية الكاملة ومواجهة رجال الدين أما كورييل وأتباعه فرأوا فى الارتباط بالدين لدى المصريين عنصراً مهماً يجب مراعاته بل تعاملوا مع بعض الطلاب من جامعة الأزهر (60).

اعتبر رجال اتحاد أنصار السلام مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أن دورهم قد انتهى. وأسس أصدقاء جاكو دى كومب اليهود الثلاثة درويش وسعد ودويك وبعض الآخرين "جماعة البحوث" Groupe d'Etudes التى أخذت على عاتقها التوعية بمشكلات المجتمع المصرى لدى الطوائف الأجنبية. كما أسسوا الى جانب جماعة البحوث جماعة الشباب للثقافة الشعبية ولجنة نشر الثقافة الحديثة اطلع فيها المثقفون المصريون على التعاليم الماركسية. وأصبح بعضهم، فى الخمسينات، عناصر شيوعية منظمة. وتشعب من هذه الجماعات التى اهتمت بالناحية الثقافية والإعلامية والبلورة الفكرية مجموعات كثيرة أخرى ذات اتجاه مماثل لكل منها طابعه الخاص به ويرجع إسهامها الخصوصى الى ظهور حركات اليسار المنظمة على الساحة السياسية. انضم كثير من هذه المجموعات الى "تحرير الشعب" وهو الاتحاد الذى اعتاد تغيير أسمه من حين الى أخر ومن مسمياته "طليعة العمال" (ط.ع) "الطليعة الشعبية للتحرير" (ط.ش.ت) "المنظمة الديمقراطية الشعبية"، (د.ش) و(نحن) وأخيراً "حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى" (ع.ف) (61). نشر رجال (تحرير الشعب) على مدى سنوات معدودة مجلة علنية وأحياناً سرية اسمها "الفجر الجديد".

تأسست حركة إسكرا بزعامة هلال شوارتز وهى فصيلة من فصائل الاتحاد الديمقراطى فى عام 1942 فى أوج الحرب العالمية الثانية وهو عام مأساوى فى تاريخ النضال الوطنى المصرى ضد الاحتلال البريطانى. رفضت إسكرا على عكس الجماعتين الأخريين شعار التمصير حيث اعتقدت أن الوعى الطبقى فى مصر من شأنه أن يتطور خلال عملية من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى أن يحمل المثقفون من أبناء الجماعات الأجنبية لواء هذه العملية ينضم بعدها المثقفون المصريون من أبناء الطبقات الراقية والبرجوازية وفى نهاية الأمر ينقل المثقفون المصريون الوعى الثورى الى الطبقات العريضة من العمال المصريين (62)، المرحلة الثانية لدى هلال شوارتز سرعان ما تحققت حيث انضمت مجموعة كبيرة من الطلاب من أبناء الطبقة الراقية المصرية والذين درسوا فى مدارس فرنسية خاصة Lycee وتأثروا من بعض معلميهم أصحاب الرؤية الماركسية انضمت الى صفوف إسكرا وكان أبرز عناصرها شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك ومحمد سيد أحمد ولطيفة الزيات وشريف حتاتة وعبد المعبود الجبيلى وغيرهم (63). أما المرحلة الثالثة فكانت عملية تتم ببطء شديد.

أما المجموعة الثالثة من مجموعات الاتحاد الديمقراطى فهى حمتو التى أسسها كوريل عام 1943. وأقام اتصالات مستمرة مع مجموعة من المثقفين المصريين وعملوا معاً من أجل توسيع نشاطهم بين قطاعات العمال المختلفة، كل هذا لطموحه فى إنشاء حركة شيوعية مصرية تشارك فيها كوادر مصرية حقيقية لها رؤية خاصة حول الواقع السياسى والاجتماعى المصرى. وعلى عكس بعض نظرائه فى الحركة الذين حثوه على التأسيس الفورى لحزب شيوعى خالص وتسميته بذلك الاسم، رأى كوريل أن الطريق الى تأسيس مثل هذا الحزب ليست بالقصيرة أو السهلة وأن الهدف الملح الآن هو التعبير عن تطلعات الشعب المصرى نحو

الاستقلال الوطنى وبهذه الطريقة فقط ستستطيع الحركة أن تجد لنفسها مكانا بين الجماهير وتخرج من العزلة. وهذا ما حدث فعلاً حيث حشدت الحركة لنفسها الكثير من المؤيدين ليس فقط بين المثقفين وقطاعات العمل المختلفة بل بين السودانيين والنوبيين أيضاً. حققت حمتو بعض الإنجازات فى مسألة التمصير لكن شعارها الأخر كان التعميل أى الرغبة فى ضم أكبر عدد من العمال فى قيادة الحركة وتم لها ذلك بالفعل لكن الأضرار كانت أكبر من الفوائد. واتضح سريعاً عدم مناسبة بعض العناصر العمالية التى تم ضمها الى حمتو لهذه المناصب لكن لم يكن مقبولاً الاشارة الى الأضرار الناجمة عن ذلك وأصبح من الصعب جداً إبعادهم عن مناصبهم حيث أصبح شعار التعميل بمثابة "بقرة مقدسة".(64)

مر الكادر النشط للاتحاد الديمقراطى بمختلف اتجاهاته خاصة نشيطو حمتو بمرحلة مهمة من التبلور الأيديولوجى حول المسائل الوطنية والاجتماعية وتعميق المعرفة بالأدب الماركسى اللنينى والالتزام السياسى النابع من ذلك (65). غير أنه من المفارقة أن أدى هذا التبلور الفكرى الى احتدام التوتر السياسى والتنظيمى فى الجماعات اليسارية فى الأربعينات والخمسينات. شجعت عملية الاقتراب من الفكر الماركسى على الاقتراب من طبيعة الخضوع للمواقف والاعتبارات السياسية للاتحاد السوفيتى باعتباره الدولة العظمى التى تحمل لواء المعسكر الاشتراكى الثورى الدولى. مع هذا نتج عن هذه التجربة التاريخية الخاصة لنشأة اليسار المصرى مساحة محددة لا يجب الاستهانة بها من الاستقلال الفكرى بل وصلت الى درجة انتقاد المواقف السوفيتية وامتنعت الحركات اليسارية المصرية الى حد كبير عن القبول التلقائى لإملاءات الاتحاد السوفيتى (66).

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ساندت جماعات اليسار المصرية (والتى كانت بشكل أو بأخر امتداداً لإتحاد أنصار السلام) التحالف الغربى الذى حارب النازية. وبتوقيع الاتحاد السوفيتى على اتفاقية مولوتوف-ريبنتروب مع ألمانيا النازية أصبح اليساريون يواجهون مشكلة حقيقية. واتهمت بعض العناصر فى الاتحاد الديمقراطى الغرب الذى رفض التعاون مع الاتحاد السوفيتى مما دفع قادته الى هذا الفعل وفسروا ذلك بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة قد يعطى ستالين الوقت لتجهيز بلاده وجيشه للحرب التى لا مفر منها مع النازيين. كان كورييل هو القائد الوحيد فى الاتحاد الديمقراطى الذى رفض هذا التفسير وانتقد هذا الاتفاق بشدة (67).

من المشكلات الأخرى التى ظهرت اقتراح البريطانيون على اليساريين اليهود مع ازدياد وطأة المعارك مع القوات الألمانية فى الصحراء الغربية وزيادة المخاوف من الغزو الألمانى لمصر أن يتم إجلائهم الى فلسطين بالقطار. وقبل البعض هذا الاقتراح ومكثوا بعض سنوات فى فلسطين وطدوا خلالها علاقاتهم بالحزب الشيوعى الفلسطينى (كان من أبرزهم مارسيل إسرائيل)، أما الآخرون ومن بينهم سعد ودرويش ودويك فلم يقبلوا، لدوافع أخلاقية، أن يتخذوا مثل هذه الخطوة التى كان سيفسرها المصريون بالتخلى عن مصر والبحث عن ملجأ آمن لهم

من خلال الوسائل التى وفرها لهم المحتل البريطانى مما يساويهما بالمتعاونين مع الاستعمار (68) كما فضل هنرى كورييل البقاء فى مصر والتكاتف مع الشعب المصرى.
كان الاتجاه الذى انتهجه هو وأصدقاؤه من حمتو يدعو الى معارضة النازية وفى نفس الوقت الى الامتناع عن التعاون مع البريطانيين. أثار ذلك الموقف غضب البريطانيين فاعتقلوا كورييل عام 1942 ووضعوه فى معتقل معظم من فيه عناصر من أنصار الفاشية. فعامله هؤلاء المعتقلون بقسوة شديدة لكونه شيوعياً ويهودياً.ومع ذلك يصف كورييل هذه التجربة بالمفيدة لأنه احتك فى المعتقل بعناصر مصرية تنتمى لتيارات سياسية مختلفة ومعظمهم من صغار البرجوازيين. كما شعر بالنبض الوطنى الكامن فى هذه الطبقة الاجتماعية. (69) وزادت هذه التجربة من إصراره على تأسيس الحركة الشيوعية بعد إطلاق سراحه وهى الحركة التى سوف تصبح حساسة تجاه تطلعات المصريين الوطنية وستعبر عن ذلك فى تشكيل أعضائها(70).
أتاح غياب الكثير من العناصر اليهودية عن الساحة المصرية بعد إجلائهم الى فلسطين المجال لعمل الكوادر المصرية فى الجماعات اليسارية كما زاد من الجدل المستمر حول موضوع التركيز المبلغ فيه للأجانب، خاصة اليهود، فى المناصب القيادية فى تلك التنظيمات.

أتاح الواقع الذى ساد مصر فى سنوات الحرب العالمية الثانية الفرصة لتوسيع النشاط الماركسى العلنى وتأسيس خلايا ونوادى ماركسية جديدة. واستفادت الجماعات اليسارية المصرية من الظروف الداعمة التى نشأت عن انهيار الفاشية والتدهور الحاد فى مكانة حزب الوفد عقب أحداث فبراير 1942. كما ساعد موقف الاتحاد السوفيتى المناهض للاحتلال الألمانى على منح الشرعية للاتحاد السوفيتى كحليف للدول الغربية المحاربة للنازية (كانت العبارة الرائجة فى تلك الأيام هى "إن مدافع ستالينجراد أيقظت الحركة الشيوعية المصرية من غفوتها")(71). مع هذا فشلت جهود كورييل لخلق حوار مباشر مع الكومنترن للحصول على اعتراف رسمى سوفيتى بأن تنظيمه يشكل حركة شيوعية بكل ما لهذه الكلمة من معان. وأوضحت له اللقاءات التى أجراها مع رجل السفارة السوفيتية عبد الرحمن سلطانوف بأنه ليس هناك أمل فى تحقيق هذا المطلب. ونشر سلطانوف مقالا فى صحيفة سوفيتية بعد هذه اللقاءات قال فيه أنه لا يوجد شيوعيون فى مصر إطلاقاً. (72). ذكر كورييل فى مقابلة له مع رفعت السعيد أنه نما الى علمه من الزعيم الشيوعى الفرنسى أندريه مارتى أثناء زيارته للقاهرة قادما من موسكو أنه تلقى تحذيرا فى موسكو من الاتصال بالشيوعيين المصريين لأن "الحركات الشيوعية فى مصر مدسوس عليها عملاء الشرطة"(73).

اتسم الواقع المصرى بعد الحرب العالمية الثانية بظهور موجة متزايدة من الوطنية والنضال الشعبى من أجل إجلاء القوات البريطانية عن مصر وإلغاء معاهدة 1936. وعلى هذه الخلفية زاد الخلاف فى الرأى بين حمتو بزعامة كورييل وبين إسكرا بزعامة هلال شوارتز حول مسألة مشاركة الشيوعيين فى الجبهة الوطنية. رأى شوارتز أن الاستقلال الذى مؤداه استبدال المحتل البريطانى بمستغل مصرى ليس إلا ذراً للرماد فى العيون أما كورييل فاعتبر

المسالة الوطنية مركز الثقل فى النضال السياسى كله وعلى هذا الأساس ساند الجبهة الوطنية التى سيشارك فيها الشيوعيون الذين سوف يوقفون لفترة شدة الصراع الطبقى (74). فى المقابل بادر حمتو بإنشاء مدرسة للكوادر شارك فى دورتها الأولى حوالى 25 طالبا بينهم ثلاثة من فنى صيانة الطائرات وطالبان من الأزهر وطالبان جامعيان. أما المعلمون فكانوا ستة، معظمهم من الأجانب. وكانت الندوات تدور حول جغرافية وتاريخ مصر (بروح المذهب المادى الجدلى والتاريخى) والفلسفة الماركسية والاقتصاد السياسى.(75)

أدت المظاهرات وإضرابات العمال والطلاب فى المدن المصرية الى توجيه ضربة قاسية من جانب حكومة إسماعيل صدقى باشا تحت ستار قانون الطوارئ وقامت بحملة من الاعتقالات لم يسبقها مثيل ضد العناصر اليسارية وأغلقت نواديهم وصحفهم فى 11 يوليو 1946.

حولت الموجة الثورية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية الانقسام فى الحركة الشيوعية المصرية الى سخافة لا تحتمل. لذلك قررت قيادات حمتو وإسكرا توحيد التنظيمين فى مايو 1947. نتج عن هذا التوحيد "الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى (حدتو) التى أصبحت فيما بعد أكبر وأهم تنظيم فى تاريخ اليسار المصرى. تشير التقديرات الى أن حدتو ضم حوالى 1700 عضوا منهم 800 عضوا من حمتو والباقى من إسكرا وجماعة تحرير الشعب التى انضمت الى إسكرا قبل ذلك بفترة قصيرة (76). ومع اتحاد الجماعات الشيوعية الأساسية فى إطار حدتو أصبحت صحافة إسكرا، خاصة مجلة الجماهير هى صحافة حدتو بكل مقوماتها (77).

غير أن تأسيس حدتو وهو ذلك التنظيم الذى مزج الجماعات اليسارية الأساسية الثلاث كان حدثاً عرضياً وقصيراً. فكان هذا الاندماج من بدايته إكراهياً بشكل ما، حيث ربط حمتو موافقته على الاندماج بالتعجيل من عملية "التمصير" وإنشاء قسم خاص بأبناء الطوائف الأجنبية فاضطرت إسكرا للموافقة على مضض على الرغم من معارضة زعمائها الذين اشتكوا من الاجبار والضغوط التى مارستها لجنة حدتو التنفيذية والتى كان معظم أعضائها من رجال حمتو. حافظت حدتو لفترة قصيرة على واجهة الوحدة لكنها من الداخل امتلأت بالنزاعات والمتناقضات ومن حين لأخر انسحب منها عناصر غير راضية من بينها بعض الشخصيات البارزة فى إسكرا وجماعة تحرير الشعب. (78)

كانت سنة 1948 سنة مصيرية بالنسبة لحدتو وهزت أركانها. ففى شهر فبراير انسحبت من حدتو جماعة أطلقت على نفسها التكتل الثورى وعلى رأسها مجموعة بارزة من العناصر المصرية اللامعة والواعدة فى حدتو (معظمهم من جماعة إسكرا سابقاً) مثل شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك.وقد أثرت عدة عوامل على اتخاذهم قرار الانسحاب منها عوامل تنظيمية وفكرية وسياسية. وفى 29 نوفمبر 1947 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية وكان الاتحاد السوفيتى من المبادرين لهذا

القرار. وأدى تأييد قيادة حدتو لهذا القرار والذى كان صدى لتأييد الاتحاد السوفيتي له وكذلك لاعتبارات مبدئية خاصة (سنعرض تفاصيلها فى الفصل الثانى من هذه الدراسة) وعارض الشافعى وعبد الملك وزملاؤهم القرار وحذروا من أن تأييد اليسار المصرى سوف يعزله عن الجماهير المصرية والعربية. (79)

فى يناير 1948 عرض هنرى كورييل على اللجنة المركزية لحدتو تقريراً سياسياً بعنوان "خط القوى الوطنية والديمقراطية" موضوعه تقييم لحالة المجتمع المصرى بعد الحرب العالمية الثانية وآثار هذه الحالة على أولويات الحركة الشيوعية فى مصر. وذكر التقرير فيما ذكر أن أحوال العالم بعد الحرب العالمية الثانية خلقت واقعاً جديداً يجذب قوى طبقية غير عمالية الى العمل الثورى فى مصر. معنى ذلك أن طبقة العمال ليست هى الطبقة الثورية الوحيدة فى مصر فهناك مجموعات ثورية أخرى. والى جانب الاعتراف بالمكانة القيادية لطبقة العمال يجب على الحزب الشيوعى أن يكون مستعداً للتحول الى حزب لكل الجماهير الثورية أى حزب لمصر كلها. فيجب أن يشعر الشعب أن الحزب ينتمى إليه وليس فقط حزبا للعمال (80) أى أن كورييل دعا فى هذا التقرير الى تخلى اليسار المصرى عن نظرية "حزب الطبقة العمالية" التى تميزت بها أحزاب شيوعية كثيرة فى العالم وحدد أن المرحلة الحالية تستلزم تحولا من التنظيم المغلق على طبقة بعينها الى تنظيم أوسع وأشمل. أثار هذا التقرير الكثير من النقد ضد كورييل من قبل رجال التكتل الثورى وزعموا أن كورييل يتنكر للدور القيادى لطبقة العمال وأنه يخلط بين الحزب وبين "الجبهة". غير أنه لا شك أنه كان وراء هذا الهجوم الأيديولوجى على كورييل رغبة فى تصفية حسابات شخصية معه وتحدى قيادته الكاريزمية (81).

أعرب شهدى عطية الشافعى عن نقمته الشديدة على قادة جماعته الأصلية إسكرا للعراقيل التى وضعوها على حد أقواله فى طريق تمصير حدتو. واتفق هو وأصدقاؤه مبدئيا على "نظرية المراحل" لهلال شوارتز والتى تقول أن القيادة الماركسية سوف تظهر أولا بين الطوائف الأجنبية وفى المرحلة الثانية بين المثقفين المصريين وفى المرحلة الثالثة فقط من الممكن ضم كوادر من الطبقة العمالية المصرية. غير أنه على حد أقوال شهدى ورفاقه، حدث تراجع شديد بعد بدء تنفيذ المرحلة الثانية فيعود الأجانب (خاصة كورييل ونظرائه) الى احتلال القيادة وتبتعد المرحلة الثالثة عن التنفيذ (82). قال محمد سيد أحمد الذى لم يكن بعيدا عن رؤى التكتل الثورى فى لقاء مع الباحثة الأمريكية سلمى بوتمان أن التكتل كان متشدداً مواقفه المضادة لليهودية واعتبر البعض ذلك معاداة للسامية الى حد ما. (83) كما كانت هناك الرؤية التنظيمية فاعترض الشافعى وأصدقاؤه على ظهور حدتو بشكل مرن ومتفتح وطالب بهيكل تنظيمى لحزب مطيع يضم كوادر منتقاة وأن يكون له اتجاهاً فكرياً واضحاً. (84)

كان انسحاب التكتل الثورى البادرة الأولى فى عملية انهيار ركائز حدتو وانقسامه الى جماعات متعددة لم تدم فى معظمها إلا وقتاً وجيزاً. أسماء بعض هذه الجماعات: العمال

الثوريون. حدتو: الشيوعيون. نحو حزب شيوعى. الطليعة الشيوعية. نحو تنظيم بلشفى. نحو حزب شيوعى مصرى (ن.ح.ش.م) وجماعة صوت المعارضة التى اتهمت حدتو بعدم وجود التمصير والتعميل والديمقراطية الداخلية. قاد هذه الحركة اثنان من اليهود وهما أوديت حزان وزوجها سيدنى سولومون ولم يكن أى من طبقة العمال فى قيادة هذه الحركة واتسم تنظيمه الداخلى بالنسق الستالينى المتشدد وذلك من خلال إجبار من قائدَيْه خاصة أوديت حزان (85).

مع اندلاع حرب فلسطين فى الخامس عشر من مايو 1948 بدأت الشرطة المصرية حملة شاملة لمطاردة الشيوعيين وذلك تحت غطاء قانون الطوارئ. ووضعوهم فى السجون والمعتقلات دون أى تمييز بين فصائلهم المختلفة. وفى السجون اتصل المعتقلون بنظرائهم من الإخوان المسلمين ورجال الحزب الاشتراكى ويساريين من الوفد وحدث بينهم قدر من التفاهم ووحدة النضال على الرغم من الاختلاف الجوهرى فى أفكارهم (86). شجعت هذه الاتصالات رجال حدتو على المبادرة لإنشاء تنظيمات جبهوية فعالة، ذلك بعد اطلاق سراحهم فى بداية 1950،كان من أبرزها الاتحاد النقابى القطرى (ظاهرة جديدة على الساحة السياسية الاجتماعية فى مصر) كذلك تم خلق حركة عريضة من أنصار السلام. ساهم التعاون المثمر بين الشيوعيين وشركائهم فى الاطر الشرعية فى استيعاب أفراد من الأحزاب المشروعة للأفكار الماركسية وانضمامهم بعد ذلك الى حدتو، من أبرزهم أمين عام حركة أنصار السلام يوسف حلمى المحامى، الذى كان قبل ذلك عضوا فى الحزب الوطنى (87).

بعد فترة قصيرة من عودة حدتو الى ساحة النشاط الجماهيرى الفعال فقدت واحدا من مؤسسيها والأب الروحى لها وهو هنرى كورييل الذى نفى من مصر فى 26 أغسطس 1950 فهاجر الى إيطاليا ومنها الى فرنسا مع بعض رفاقه. وبمجرد وصوله الى باريس أسس كورييل جماعة حزبية من الشيوعيين المصريين المطرودين ومعظمهم من اليهود أطلق عليها "جماعة روما". رفضت هذه الجماعة الانضمام الى الحزب الشيوعى الفرنسى واعتبرت نفسها امتداداً لحدتو فى المنفى وبذلت مجهودا كبيرا من اجل المشاركة فى الصراعات السياسية والطبقية فى مصر والحفاظ قدر المستطاع على الارتباط بأرض الوطن (88).

لم تنجح التقوية النسبية لحدتو فى بداية الخمسينات فى الوصول الى الدوائر العريضة خارج الدائرة الماركسية (خاصة بعد الاطاحة بكورييل وزملائه وتولى قيادة مصرية خالصة استوحت الهامها وتدريبها من القيادة السابقة) وإضعاف ظاهرة الانقسام داخل الحزب. يذكر جيل بيرو المؤرخ لسيرة حياة هنرى كورييل فى هذا السياق أن الخلاف فى الرأى بين كورييل وشوارتز وإسرائيل لم يكن السبب فى الانقسام المتواصل بل كانت هناك أسباب جوهرية أخرى (89) وبالفعل فى خضم الجدل بين حدتو والجماعات الأخرى كانت هناك المعضلة بين "الجبهة الوطنية" و"الجبهة الطبقية" التى كانت تتطلع الى نضال ثورى فوراً وإسقاط النظام الحاكم وإقامة مجتمع اشتراكى فى مصر(90).

من الجماعات الماركسية الأخرى ذات العمق الفكرى المبين والتى ظهرت فى تلك الفترة "الحزب الشيوعى المصرى" والذى أسسته فى الأول من يناير 1950 مجموعة شباب مصريين قضوا عدة سنوات فى فرنسا أنهوا خلالها تعليمهم العالى. وفى أثناء تواجدهم بفرنسا اتصلوا بمكتب المستعمرات فى الحزب الشيوعى الفرنسى (من خلال ريمون أجيون وهو يهودى مصرى من مؤسسى "اتحاد أنصار السلام" و "الاتحاد الديمقراطى" فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات هاجر من مصر الى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وعاش هناك وانضم الى الحزب الشيوعى الفرنسى). وبعد عودتهم الى مصر أعلنوا عن تأسيس "الحزب الشيوعى المصرى" ويدل الاسم الذى اختاروه على رغبتهم فى إنهاء مرحلة الـ"نحو" والتخبط حول هل ومتى يتم تأسيس حزب شيوعى فى مصر وفقا لمعايير الأحزاب الشيوعية فى أماكن أخرى من العالم، وكان شعارهم "لا شيوعية خارج الحزب". من أبرز شخصيات هذه المجموعة فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله وداود عزيز. وفى مصر أطلقوا على هذه المجموعة اسم "الراية" نسبة الى النشرة التى تصدرها (91). يذكر بعض مؤسسيها (فى مقابلات مع رفعت السعيد) ان الحزب الشيوعى المصرى تميز عن الجماعات الشيوعية الاخرى بوضوح تحليله للماركسية. وفقا لهذا التحليل اصبح من المنتظر أن تتحقق الثورة الاجتماعية فى مصر على مرحلتين: المرحلة الاولى التحرر من نير الاستعمار وإسقاط النظام الملكى وإعلان الجمهورية الديمقراطية الشعبية والمرحلة الثانية تأسيس مجتمع اشتراكى معدوم الطبقات بعد القضاء على البرجوازية الكبرى وسيطرة العمال والفلاحين على الحكم. بالنسبة للمرحلة الأولى فى هذا المخطط فإنها سوف تكون جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية ومن المنتظر ان تتم بدعم من الاتحاد السوفيتى (يعلق رفعت السعيد على ذلك بأن الوثيقة لم تتطرق الى التحرير الوطنى كمرحلة منفصلة وطالبت بإنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية كهدفها الفورى)(92) كما كان الحزب الشيوعى المصرى أكثر حزما من الجماعات الاخرى فى معارضته للتواجد الاجنبى، خاصة اليهودى، بين صفوفه ومؤسساته واعتبروا هنرى كورييل لسنوات طويلة شخصية كوزموبوليتية منعزلة عن الواقع المصرى.(93)

فى عامى 1951-1952 زاد الغليان الاجتماعى والوطنى فى مصر وشاركت الجماعات اليسارية المصرية خاصة حدتو فى المظاهرات والاضرابات وحرب العصابات ضد البريطانيين فى منطقة القناة. كما اتصلت بعض الخلايا السرية التى عملت فى بعض وحدات الجيش ذات صلة بحدتو وانضم بعضها الى حركة الضباط الأحرار.

وضعت ثورة الضباط الأحرار فى 23 يوليو 1952 حركات اليسار المصرية أمام معضلات لا تقل خطورة عن التى واجهتها فى الماضى سواء من ناحية تقييم طبائع الثورة أو إجراءات نظام الضباط بعد الاستيلاء على الحكم. ساهمت هذه المعضلات فى تعميق المحن المستمرة داخل الحركة الشيوعية المصرية.

ان قضية العلاقات بين اليسار المصرى وبين جماعة الضباط الاحرار معقدة، لها وجه خفى ووجه علنى. فمنذ عام 1946 حاولت "القلعة" وهى جماعة مقربة من إسكرا ومن الجماعات المكونة لحدتو بعد ذلك، تثبيت أقدامها بين رجال الجيش ونجحت فى ذلك مع بعض فنيى صيانة الطائرات ورجال الأسلحة الأخرى فى الجيش المصرى. ومنذ عام 1947 وما بعده عمل فى حدتو "الجناح العسكرى" الذى ضم الى المنظمة ضباطاً من الجيش (بلغ عدد رجال الجناح العسكرى فى حدتو وفقا للتقديرات 60-70 ضابطاً) (94)

اتصلت رابطة الضباط الأحرار بحدتو من خلال خالد محيى الدين. وعند اندلاع الثورة فى 23 يوليو 1952 كان من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة عضوان من حدتو أو مقربين منها، وهما خالد محيى الدين ويوسف منصور صديق كما كان هناك بعض آخر من الضباط الاحرار المقربين لحدتو أشهرهم أحمد فؤاد وهو قاض عسكرى وصديق شخصى لعبد الناصر وأحمد حمروش ضابط الدفاع الجوى ومعلم فى مدرسة المدفعية وكان من مهامه السيطرة على منطقة الاسكندرية ليلة الثورة(95). سادت الشائعات فى مصر حول إطلاع بعض قيادات الضباط الأحرار فى شبابهم خاصة عبد الناصر على الشيوعية (صرح عبد الناصر بذلك فى مقابلة مع صحيفة صانداى تايمز فى يونية 1962 حيث ذكر أنه درس فى شبابه النظرية الماركسية وكتابات لينين وكان فى وقت ما على وشك الانضمام الى الحزب الشيوعى، لكن انكار الحزب العلنى للأديان وارتباطه بالاتحاد السوفيتى صده عن ذلك) (96)

ليس غريبا أن يمنح حدتو صاحب التوجه التقليدى"للجبهة الوطنية و الديموقراطية" والمشارك الفعال فى نشاط جماعة الضباط الأحرار تأييده لثورة 23 يوليو ونشر فى غداة الثوره منشورا أيد فيه "حركة الجيش". وفى المقابل أبدت الحركتان الماركسيتان الكبيرتان المنافستان وهما الحزب الشيوعى المصرى والمنظمة الديمقراطية الشعبية د.ش. موقفا سلبيا من جوهر الثورة. ورفضتا اعتبار ثورة يوليو ثورة شعبية وطنية بل اعتبرتاها انقلابا عسكريا تصاحبه مؤشرات استبدادية وشبه فاشية تعبر عن المصلحة الأمريكية المخالفة للمصلحة البريطانية (97). يضاف الى ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتى ومعظم الأحزاب الشيوعية فى العالم كان سلبيا فى تلك الفترة تجاه ثورة الضباط الأحرار الأمر الذى لم يسهل على الخط الاعلامى لحدتو.

اتسم موقف النظام الحاكم الجديد تجاه الحركات الشيوعية بالازدواجية. علاوة على وجود اثنين من الضباط المقربين من حدتو فى مجلس قيادة الثورة تولى ضباط ومدنيون من رجال حدتو مناصب مهمة فى النظام السياسى الجديد. وعلى سبيل المثال عين احمد حمروش محررا لصحيفة التحرير لسان حال النظام الجديد وشارك فيها الكثيرون من الكتاب والصحفيين من أعضاء حدتو ومؤيديه. لكن ذلك لم يدم ذلك كثيرا فبعد صدور بعض أعداد من المجلة أقيل حمروش فجأة من منصبه (98). وفى أوائل عام 1953 أصدر النظام الجديد عفوا عاما عن المعتقلين السياسيين من بينهم الشيوعيين. غير أنه أبقى على 17 عضوا شيوعيا فى المعتقل.

فسر البعض ذلك انه إشارة للولايات المتحدة ان النظام الجديد مناهض للشيوعية وفسره البعض الآخر على انه إشارة للشيوعيين بان عليهم ان يغيروا طريقهم ويحسنوا سلوكهم. أما المتحدثون باسم النظام الحاكم فقد فسروا بقاء البعض فى المعتقلات بأن تهمة هؤلاء المعتقلين ليست سياسية بحتة بل التآمر على النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر. (99).

وقعت أولى المواجهات بين النظام الحاكم الجديد وبين اليسار المصرى بعد شهر تقريبا من اندلاع الثورة بعد أحداث مصنع النسيج فى كفر الدوار والذى تطور ليصبح إضرابا لآلاف العمال فى 21 أغسطس 1952 ومظاهرات عنيفة ومواجهات مع قوات الجيش والشرطة. ضربت السلطات بيد من حديد وحكمت محكمة عسكرية خاصة بالإعدام على اثنين من العمال (شيوعيين ليسا من رجال حدتو) واتهامهما بقيادة أعمال الشغب. وأعدما شنقا فى السابع من سبتمبر (100). أصبح حدتو بهذه الحادثة فى وضع لا يحسد عليه فتأييد نظام حكم الضباط فى ظل القمع الشديد للصراع الطبقى أصبح أمرا لا يطاق. وتسبب المنشور الذى أصدره الحزب فى أعقاب أحداث كفر الدوار واتهم فيه أعداء الشعب والوطن اللذين تسللوا الى صفوف العمال وتسبب فى إحداث استفزازات إجرامية (مما اعتبر تأييدا للخطوات القمعية التى اتبعها النظام)، تعقد موقف حدتو فى نظر مؤيديه ونظر الحركات اليسارية الأخرى مما ألحق ضرراً فى مصداقية قيادته. (101)

منذ أوائل عام 1953 والنظام الحاكم يتعامل بقسوة مع الحركات الشيوعية، وأول مؤشر على ذلك المضايقات التى سببتها قيادة النظام الحاكم ليوسف صديق وهو أحد الضابطين الكبيرين المقربين من حدتو كما كان عضوا فى مجلس قيادة الثورة. فتم إبعاده عن مصر مؤقتاً. وبعد عودته سرا الى البلاد تم وضعه تحت الإقامة الجبرية فى منزله لسنوات طويلة. (102) ومع وضع جميع الأحزاب المصرية خارج القانون فى يناير 1953 تم إجراء عملية اعتقال واسعة ضد نشيطى كل القوى السياسية. لم تفرق هذه الموجة بين الدوائر الشيوعية المناهضة لنظام الحكم الذين أيدوه منذ البداية.

لم تختف حتى فى السجن الخلافات فى الرأى بين الفصائل الشيوعية وبين حطم الضباط ووضعت الفصائل المتصارعة مع حدتو شروطا صريحة من أجل تعاونهم مع مخالفيهم، وأبرزها استنكار تأييد حدتو لثورة يوليو أصلاً. كما طالب بهذا أيضا عناصر داخلية من حدتو لم تستوعب بسهولة تأييد قياداتهم نظام الحكم الذى يستخدم أساليب القمع القاسية ضدهم.

تحت هذه الضغوط أصدرت حدتو منشورا أدانت فيه أعمال القمع "التى مورست بوحى من الاستعمار الأنجلو-أمريكى وأتباعه فى الجيش والحكومة" كما نشرت الأمانة العامة لحدتو فى المقابل بيانا احتوى على نقداً ذاتياً لتأييده فى الماضى لثورة الضباط الأحرار. كما انتقد بشدة التفاهم الذى أبدته المنظمة لخطوات النظام القاسية لقمع إضراب العمال فى كفر الدوار. ودعا البيان الى إقامة جبهة وطنية ديمقراطية تضم كل القوى المناضلة ضد الاستبداد ومن أجل استعادة الحياة الديمقراطية الى مصر.

وبالفعل كان هناك فى 1953-1955، نمط من التنسيق والتعاون بين حدتو ورجال حزب الوفد وحزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين (جميعها حركات وأحزاب اعتبرها النظام الحاكم خارجة عن القانون) للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف المحدود (103).

ساند الشيوعيون وحلفاؤهم فى الجبهة الوطنية الديمقراطية محمد نجيب فى أحداث فبراير-مارس 1954 والتى وصل فيها صراع القوى ذروته بين الضباط الأحرار خاصة بين محمد نجيب وعبد الناصر. وكانت هذه المساندة بأمل انه إذا فاز محمد نجيب فى هذا الصراع فسيعيد الحياة الديمقراطية والنيابية الى طبيعتها. وكان خالد محيى الدين وهو اليسارى الوحيد المتبقى فى مجلس قيادة الثورة حليفاً مقرباً لمحمد نجيب. وعندما انتصر عبد الناصر فى هذا الصراع رد بقسوة على مواقف الجماعات اليسارية واعتقل مئات من العناصر الشيوعية وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة. وأبعِدَ خالد محيى الدين من مجلس قيادة الثورة وأجبرَ على مغادرة البلاد الى أوربا. (104)

بتتبع أسباب عداء الضباط الأحرار للحركات الشيوعية نجد أنه علاوة على الخلاف الأيديولوجى فى الرأى سواء كان حقيقيا أو وهمياً كان الدافع الأهم وراء هذا العداء تنظيميا حيث اعتقد عبد الناصر ورفاقه بأنه لا مكان فى مصر الثورة لمراكز قوى أخرى منافسة. وعلى الرغم من درايتهم بالقوة المحدودة للحركات الشيوعية وشبه انعزالها الا انهم لم يرغبوا فى أى مخاطرة. يرى محمد سيد أحمد وآخرون أن رجال حدتو الذين أيدوا النظام الحاكم كانوا من المشتبه فيهم طالما تم تأييدهم للنظام مع احتفاظهم بتنظيمهم الحركى المستقل ورفضهم حل التنظيم والانضمام الى هيئة التحرير التى أسسها نظام الضباط الحاكم. (105)

أدت التغييرات السياسية فى مصر منذ عام 1955 وما بعده، والتى برزت فى الخط القومى الثابت الذى اتبعه عبد الناصر فى ذلك الوقت وتحوله التدريجى الى مواقف أكثر حيادية (منحازة بالفعل الى الاتحاد السوفيتى) فى سياسته الخارجية، الى اعادة تقييم الحركات اليسارية لجوهر نظام حكم عبد الناصر. فلم تستطع الجماعات الشيوعية تجاهل بعض الاجراءات الى مثل مشاركة عبد الناصر الفعالة فى مؤتمر دول عدم الانحياز فى باندونج (أبريل 1955) والإنجازات التى حققها عبد الناصر هناك مثل صفقة السلاح التشيكية المصرية والاتصال بالاتحاد السوفيتى من أجل بناء "السد العالى" فى أسوان وتأميم قناة السويس وأخيراً وليس آخراً تصدى مصر بزعامة عبد الناصر "للعدوان الثلاثى" (حرب السويس فى أكتوبر-نوفمبر 1956). بدأت المنظمات الشيوعية الواحدة تلو الأخرى تمنح تأييدها لنظام عبد الناصر وتوقف الشيوعيون عن وصفهم لعبد الناصر بـ"الفاشى الأمريكى" أو "الاستبدادى الجلاد" بل وصفوه بـ"المدافع الشجاع عن السلام والاستقلال"(106). استمر هذا التأييد على الرغم من استمرار عمليات الاعتقال ضد العناصر الشيوعية. فمثلاً تمت حملة اعتقالات كبيرة فى نفس اليوم الذى سافر فيه عبد الناصر الى مؤتمر باندونج. ونظم المعتقلون فى معتقلاتهم مظاهرات تأييد لبطل السلام والاستقلال ووصل التأييد لعبد الناصر أحياناً درجة أن هنرى كورييل نفسه (زعيم حدتو الأسبق) انتقد فى خطاب أرسله من باريس فى 20 سبتمبر 1950

مبالغة رفاقه مدح نظام عبد الناصر وتجاهل الأبعاد غير الديمقراطية لديه (107). كان كورييل نفسه فى الماضى محل نقد من زملائه لتأييده ثورة الضباط الأحرار.

إن التغير الايجابى فى موقف الشيوعيين المصريين من النظام الناصرى على الرغم من تجربة الاعتقال الى مروا بها جعل من الخلاف فى الرأى بين الفصائل الشيوعية أمراً غير حيوى وخلق دافعاً لاستئناف جهود توحيد الحركات الشيوعية المصرية. فى فبراير 1955 أتت أولى هذه الجهود بثمارها بشكل جزئى ذلك عندما عادت بعض الجماعات الراديكالية الصغيرة والتى انفصلت عن حدتو منذ فترة قصيرة الى أحضان الحركة الأم وأسسوا معاً "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" واختصاره "الموحد". إلا أن جماعتين شيوعيتين مهمتين لم تكنا فى الماضى فى إطار حدتو وهما (الراية) و(الطليعة العمالية (ط.ع) أو المنظمة الديمقراطية الشعبية – (د.ش.) امتنعتا عن الانضمام الى الاطار الموحد وكان السبب لدى الحركة الأولى هو تمسكها بموقفها بأنه "لا وحدة خارج الحزب الشيوعى المصرى" (من هنا على أنصار وحدة الحركة الشيوعية الانضمام الى الراية). أما الثانية فكان سبب رفضها هو خوفها من التعرض للقمع من قبل رجال الشرطة (108).

ومقابل اعادة تقييم الحركات الشيوعية لنظام عبد الناصر غير هذا النظام من موقفه تجاه الحركات الشيوعية وخفف الى حد ما الضغوط عليها فأطلق سراح الكثير من المعتقلين الشيوعيين عام 1956 وتم السماح بإعادة النشاط لبعض دور النشر ذات الطابع اليسارى كما تم السماح لخالد محيى الدين اليسارى وعضو مجلس قيادة الثورة سابقاً بالعودة من منفاه فى سويسرا وعين رئيسا لتحرير جريدة المساء والتى سرعان ما أصبحت ملتقى للمثقفين المصريين من مختلف التيارات اليسارية. كما وجه اليساريون من خلالها التأييد المشوب بالنقد لإجراءات النظام الناصرى (109). ساهمت المشاركة الفعالة لرجال الموحد فى حرب العصابات ضد القوات البريطانية الفرنسية الغازية لمنطقة بورسعيد أثناء حرب السويس 1956 فى أن تسود الراحة فى العلاقة بين النظام الناصرى واليسار المصرى.

بعد النجاح النسبى لعملية الوحدة بين حدتو وبين العناصر التى انشقت عنه فى الماضى وهى العملية التى نتج عنها تأسيس الموحد، مارس أعضاء الجماعات الشيوعية المختلفة ضغوطا متزايدة على قياداتهم من أجل استكمال هذه العملية والتوصل الى وحدة شاملة للحركة الشيوعية المصرية. تم استكمال هذه العملية على مرحلتين: الأولى تم تحقيقها فى يوليو 1957 حيث تم الاتحاد بين الموحد والراية و"تأسيس الحزب الشيوعى المصرى المتحد" أما المرحلة الثانية ففى 8 يناير 1958 حيث انضم الى هذا الاتحاد حركة طليعة العمال (ط.ع.) واتى كانت قد غيرت اسمها قبل ذلك بفترة قصيرة الى (حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى، ع.ف.)(110) أطلق على هذا الاتحاد اسم "الحزب الشيوعى المصرى". مع تحقيق الوحدة الكاملة طالب رجال الراية بإلحاح إبعاد "جماعة روما" عن صفوف الحزب وكانت هذه الجماعة كما ذكرنا مكونة من الشيوعيين الأجانب معظمهم من اليهود بزعامة هنرى كورييل

وأبعدت عن مصر فى بداية الخمسينات واستقر مقامها فى فرنسا. وتم التوسع فى هذا الطلب الى درجة المطالبة بإبعاد جميع اليهود من قيادة الحزب الشيوعى المصرى والذى أكمل فى هذا الوقت عملية توحيده. ووافق على هذا الطلب رجال (ع.ف.) والتى كانت زعامتهم مكونة من الثلاثية اليهودية درويش وسعد ودويك كما قبله معظم قادة حدتو وعارضه بعضهم الذين استمروا فى تقدير كوريل ورفاقه ودورهم التاريخى فى ظهور اليسار المصرى. صدر قرار رسمى بهذا الشأن فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى فى 14 مارس 1958 (111) وصادقت "جماعة روما" على القرار مع الاحتجاج (112). هكذا أصبحت الحركة الشيوعية المصرية بمختلف فصائلها تحت سقف واحد للمرة الأولى.

غير أن هذه الوحدة التى بذل الكثيرون الجهد الكبير من أجل تحقيقها لم تدم طويلا. فسرعان من انقسم الحزب الشيوعى المصرى من جديد (بعد ثمانية شهور فقط). بل ان الحزب لم يشهد انسجاما من الشهر الأول للوحدة. واتسمت سنة الوحدة 1958 بأربع محن كبيرة شهدها الحزب ثلاثة منها سياسية وواحدة تنظيمية داخلية.

المحنة الأولى كانت الخلاف فى الرأى حول تعيين رجال مؤسسات الحزب الموحد سواء فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المركزية أو بالعدد والخلفية الحركية للموظفين. أما المحنة الثانية فارتبطت بالوحدة السورية المصرية وتأسيس (الجمهورية العربية المتحدة) مما أدى الى حماس الجماهير المصرية والسورية وأجزاء أخرى من العالم العربى فكان ذلك نقطة للخلاف فى الحزب الشيوعى المصرى. من حيث المبدأ اعرب الحزب الشيوعى عن تأييده مؤسسات الوحدة المصرية السورية والسعى لتحقيق وحدة عربية شاملة وذلك من منطلق النظرية الستالينية فى المسألة القومية. لكن من الناحية العملية رفض جميع الشيوعيون الصبغة السلطوية لنظام عبد الناصر الذى أراد فرض نمط سياسى وحزبى واحد على اقليمى الجمهورية العربية المتحدة. وهو سعى بذلك الى حل جميع الأحزاب على الساحة السورية كما فعل فى مصر بعد ثورة الضباط الأحرار والسماح فقط بتأسيس تنظيم واحد هو "الاتحاد القومى" الذى تأسس فى مصر فى يناير 1958 بعد حل التنظيم الرسمى السابق "هيئة التحرير". ومعنى هذا النهج كان القضاء على الحزب الشيوعى السورى. عارض رجال الراية وع.ف. ذلك بشدة من منطلق التضامن مع أشقائهم الشيوعيين السوريين ومن منطلق الاعتراض على عملية الوحدة أصلاً ووصفوا الوحدة المصرية السورية بالمؤامرة من جانب البرجوازية المصرية والسورية من أجل القضاء على القوى الشعبية. أما رجال حدتو فكانوا أكثر انفتاحاً على نوايا عبد الناصر واعتبار "الاتحاد القومى" نواة لجبهة وطنية تقدمية يستطيع الشيوعيون المساهمة بشكل كبير فيها (113).

أما المحنة الثالثة فكانت نتيجة الخلاف حول مسألة: هل يتوجب انضمام الشيوعيين المصريين الى "الاتحاد القومى" وهو التنظيم السياسى الوحيد فى إطار النظام الحاكم، أو يجب الانفصال عنه وانتقاده. هنا نشب خلاف بين حدتو وبين الراية و ع.ف . فاعتقد حدتو بضرورة إعطاء الأولوية للوحدة الوطنية المناهضة للامبريالية قبل التطرق الى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأيد تشكيل جبهة وطنية مع "الاتحاد القومى" ومحاولة حل الخلافات

مع النظام فى إطار هذه الجبهة. أما الراية وع.ف. فقد زعما بأن "الاتحاد القومى" يمثل البرجوازية الاحتكارية فى مصر (وأيضا فى سوريا بعد إعلان الجمهورية العربة المتحدة) لذلك يجب على اليساريين مقاطعته. كما زعم رجال الراية و ع.ف. أن النظام اختار "أسوأ رجاله" وهو أنور السادات ليكون أميناً عاماً للاتحاد القومى. وهذا الرجل "معروف بعدائه للشيوعيين ولا يعتبرهم حلفاء بل رهائن" (114). تسبب هذا الموقف الراديكالى لرجال الراية و ع.ف. فى تعرضهم للاعتقال والمطاردة. أما رجال حدتو فلم يتجنبوا هذا المصير رغم انفتاحهم النسبى على النظام. ففى أكتوبر 1958 بادر السادات بوساطة الكاتب يوسف إدريس بمقابلة محمود أمين العالم عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى. يحكى العالم ان السادات بدأ المقابلة بتهديده "مثلما اعتادت الثورة مع قيادات الاخوان المسلمين" واحتج العالم على هذا الأسلوب وأعلن أنه لا يمثل الماضى بال المستقبل الذى لن يموت بموته (أى العالم) أو موت العشرات أمثاله. وإزاء هذا الرد غير السادات من أسلوبه وطلب من العالم جدية درس حل الحزب الشيوعى ودمجه فى الاتحاد القومى. فى المقابل اقترح العالم انضمام الحزب الى الاتحاد القومى مع الحفاظ على اطاره التنظيمى الخاص حيث يصبح الاتحاد القومى جبهة أو مظلة. رد السادات قائلا أنه لو قبل الاتحاد القومى هذا الاقتراح لكان عليه الموافقة على الانضمام المنظم للاقطاعيين ورجال النظام القديم غير أن أساس النظام الحالى هو ان الاتحاد القومى هو حزب القوى الوطنية التقدمية الأوحد. كما قال السادات: "أن التنظيم معناه السلطة ولو حافظتم على تنظيمكم معناه سعيكم الى تولى السلطة." لم تجد محاولات العالم فى إيضاح أن تأييد الشيوعيين للنظام الناصرى هو استراتيجية طويلة الأمد دون أدنى تطلع فى المشاركة فى الحكم. انتهى اللقاء الذى استمر ست ساعات دون التوصل الى اتفاق بين الاثنين خاصة فيما يخص شكل انضمام الشيوعيين للاتحاد القومى. وفى نهاية اللقاء طلب العالم أن يكون هناك استمرار لهذا الحوار لكن الرد جاء بعد يومين متمثلا فى حملة واسعة من الاعتقالات ضد العناصر الشيوعية (115).

المحنة الرابعة كانت حول مسالة الموقف من الثورة العراقية التى اندلعت يوم 14 يوليو 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم ورفاقه. وعلى عكس الآمال الكبيرة التى علقها النظام الناصرى على الثورة العراقية حول الانضمام الفورى الى الجمهورية العربية المتحدة وتوسيع نطاق الوحدة العربية، سرعان ما اتخذ النظام العراقى الجديد جانبا انعزالياً. وكان هناك تعاون وطيد بين قاسم والشيوعيين العراقيين من أجل الدفاع عن استقلال العراق ومواجهة المؤامرات التى ظهرت بإيحاء من عبد الناصر. واعتقد الكثيرون فى العراق وخارجه أن العراق سوف تصبح سريعا الدولة العربية الأولى التى سوف يكون فيها نظام حكم اشتراكى. أدى تقييم الموقف الى نشوب خلاف شديد فى الحزب الشيوعى المصرى فأيد رجال الراية و ع.ف. موقف قاسم بشدة ودعوا الى محاكاة هذا النموذج من التعاون بين النظام العسكرى العراقى والذى اعتبر "قوميا تقدميا" وبين الحركة الشيوعية المحلية. أما رجال حدتو فقد كانوا أكثر حذراً وأعربوا عن أملهم فى إيجاد طريقة للتوفيق بين مواقف عبد الناصر وطموحاته من جهة وبين

عبد الكريم قاسم من جهة أخرى. لذلك امتنع حدتو عن التأييد القاطع للنموذج العراقى للتعاون بين نظام قاسم وبين الشيوعيين العراقيين والذى كانت شوكته موجهة ضد نظام عبد الناصر (116).

سرعان ما أدت هذه المحن بالإضافة الى بعض التوترات الشخصية التى تبقت من الماضى، الى الانقسام من جديد فى الحركة الشيوعية المصرية. فانقسم الحزب الشيوعى المصرى الى حزبين متخاصمين: "الحزب الشيوعى المصرى "حدتو" من جهة و"الحزب الشيوعى المصرى" أو "جماعة الحزب" من جهة أخرى. ضمت هذه الجماعة رجال الراية و ع.ف. وجماعات شيوعية صغيرة ساهمت فى تأسيس الحزب الموحد وانفصلت عنه عام 1957.

كانت ردود أفعال النظام الحاكم حول تحفظات الشيوعيين عن سياسات النظام على الساحتين الداخلية والعربية قاسية جداً. ففى الأول من يناير 1959 داهمت قوات الأمن المصرية مساكن عناصر الحزبين الشيوعيين حدتو والجماعة فى حملة اعتقالات ليس لها نظير فى حجمها وأسلوبها. هذا على الرغم من اعتقاد رجال حدتو فى أن تأييدهم النسبى للنظام وحديثهم المعتدل عنه وجهودهم فى التوصل الى تسوية معه سوف يخفف من أعمال القمع والانتقام ضدهم. لكن الواقع جاء ليخالف ذلك فمن وجهة نظر النظام الحاكم لم يكن هناك فرق بين جماعتى الحركة الشيوعية فالاثنان فى نظره يشكلان تهديداً محتملاً (يرى محمد سيد أحمد الذى كان نفسه أحد المعتقلين أن عبد الناصر اعتبر المعتقلين السياسيين رهائن وان اعتقالهم من شأنه أن يوقف إبادة مؤيديه على يد النظام العراقى) (118). كانت هناك موجة ثانية من الاعتقالات بعد موجة يناير 1959 لكن هذه المرة لم يتم اعتقال العناصر الشيوعية الحزبية من الدرجة الثانية والثالثة فحسب بل كل من هو مشتبه فى تأييده للأفكار اليسارية. وفى المعتقل تعرض المعتقلون لشتى ألوان التعذيب فلم يستطع البعض الصمود ومات من جراء هذا التعذيب. وكان من أبرزهم شهدى عطية الشافعى وهو احد المنشقين عن حدتو فى الماضى وواحد من زعماء الموحد بعد ذلك إثر عملية ضرب أفضت الى الوفاة فى معتقل ابو زعبل فى 15 يونية 1960 (119). من ناحية أخرى فى 13 مارس 1959 أقيل خالد محيى الدين و12 من كبار المحررين فى جريدة المساء بعد رفضهم تعليمات السلطات باتخاذ خط مؤيد لتمرد عبد الوهاب الشواف فى العراق وهو مؤيد للنظام الناصرى ومحاولة إسقاطه لنظام عبد الكريم قاسم (120).

فى أثناء الفترة التى بقى فيها الاف اليساريين المصريين فى المعتقلات والسجون شهدت مصر تطورات مؤثرة. ففى عام 1960 أعلن النظام الناصرى عن قرار التأميم لعديد من قطاعات الاقتصاد والمجتمع المصرى. وكان لهذه العملية أبعاد كثيرة بعد عام من ذلك عندما اصدر عبد الناصر "قرارات يوليو الاشتراكية" التى شملت تأميم لقطاعات عريضة فى الاقتصاد بل وسن قوانين اشتراكية ذات معنى بصياغة اشتراكية بحتة. ففى سبتمبر 1961 بعد التمرد الشعبى فى سوريا ضد الهيمنة المصرية التى فرضت على الجمهورية العربية المتحدة

أعلن عبد الناصر عن فشل تجربة الوحدة وانهيار الجمهورية العربية المتحدة. صاحب هذا الاعلان انتقاد ذاتى صريح من عبد الناصر خاصة فيما يتعلق بعدم الحساسية التى ابداها تجاه خصوصيات الأوضاع فى سوريا. اعتبر الشيوعيون هذا النقد بمثابة قبول متاخر لتحفظاتهم التى أعلنوها انفسهم فى عام 1958 حول عملية الوحدة الجارفة (121).

فى 21 مايو 1962 اجتمع فى القاهرة "المؤتمر القومى لقوى الشعب العاملة" والذى كان منبراً لتبادل الآراء المفتوح حول النظرية الاجتماعية التى يرتكز عليها النظام الناصرى. وكانت ثمرة هذه المناقشات "الميثاق الوطنى" والذى أظهر توجهاً اشتراكيا تبناه النظام الحاكم بعد أن صرح علانية بفشل المرحلة السابقة. ومن التعبيرات على ذلك تغيير "القاعدة الشعبية" للنظام وتأسيس "الاتحاد العربى الاشتراكى" بديلاً "للاتحاد القومى" والذى أعرب عن الرؤية الاجتماعية والعملية للنظام فى المرحلة السابقة. من النتائج المصاحبة لكل هذه العمليات التحسن الواضح فى العلاقات بين مصر الناصرية وبين الاتحاد السوفيتى هذه العلاقات التى شهدت منذ عام 1958 تراجعاً ملحوظاً بعد تحفظ الاتحاد السوفيتى من الشكل الذى أقيمت به الجمهورية العربية المتحدة وتفضيل الاتحاد السوفيتى لنظام عبد الكريم قاسم فى العراق.

فى ظل هذه الخطوات الراديكالية التى اتخذها عبد الناصر اصبح استمراره فى اعتقال الشيوعيين المصريين أمراً لا يطاق. وفى 25 نوفمبر 1961 انعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى للقوى الشعبية وفى أثناءها دار حوار بين عبد الناصر وبين الكاتب والمفكر خالد محمد خالد الذى طالب بالسماح بالتعددية الحزبية اعتمادا على المقولة الشهيرة لماو تسى تونج "فلتزهر مائة زهرة". وفى أثناء هذا الحوار تم اطلاق سراح عناصر أحزاب النظام القديم من المعتقلات والسجون أما العناصر الشيوعية ومعهم الاخوان المسلمون فقد ظلوا فى السجن. "لذلك" يقول أحمد حمروش "لا يجب اعتبار النقاش المفتوح حول الديمقراطية فى هذه اللجنة التحضيرية أكثر من (ديمقراطية فى فنجان قهوة) (122). يرى عبد الستار الطويلة (أحد المعتقلين الشيوعيين) ان الذى أخر اطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين هو التصريحات الشديدة المعادية للناصرية التى وجهها الزعيم الشيوعى السورى خالد بكداش عند عودته الى دمشق من منفاه فى براغ (123) ولو أن هذا الأمر صحيح فذلك يعكس رؤية ماكيافيللية للنظام الحاكم الذى اعتبر الشيوعيين المصريين رهائن لحسن سلوك الشيوعيين فى دول عربية أخرى.

كان الشيوعيون فى المعتقلات مدركين للخطوات الاشتراكية التى اتخذها النظام الناصرى فى ذلك الوقت وأجروا العديد من النقاشات لتقييم هذه الخطوات وهم فى سجونهم. فعادت هذه الحوارات لتبرز الخلافات فى الرأى بين فصائل الحركة الشيوعية المصرية فيما يتعلق بشكل العلاقة بين اليسار المصرى وبين نظام الضباط الأحرار. تأييد رجال حدتو للاجراءات الاشتراكية (مع أنهم وصفوها "بمحاولة غير علمية" لتطبيق الاشتراكية وهذه

اشارة الى أن إشراك الشيوعيين فى القيادة من شأنه ان يمنح هذه الخطوات الصبغة العلمية) أما رجال "الجماعة" فرفضوها مطلقاً.

على أية حال يبدو ان السبب الحقيقى وراء استمرار اعتقال الشيوعيين، الى جانب الخلاف الأيديولوجى بين النظام الحاكم وبين الشيوعيين والأعمال القمعية التى تعرض لها أنصار عبد الناصر فى العراق، هو رفض النظام الاعتراف بالشيوعية ككيان تنظيمى مستقل (125).

كانت الفرصة مواتية لإعادة النظر فى العلاقات مع الحركة الشيوعية المصرية امام عبد الناصر بعد انقلاب الثامن من فبراير 1963 فى العراق والذى تم فيه الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم. فدعا عبد الناصر اليه اريك رولو المحرر الصحفى فى جريدة لوموند الفرنسية واخبره فى إطار مقابلة صحفية عن نيته إطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين وأنه ليس لديه مانع من ضمهم الى الحياة السياسية فى مصر بشرط ان يتوقفوا عن تنظيمهم المنفصل (126). يعتقد ان الصيغة التى طرحها عبد الناصر فى مقابلته مع رولو كانت توافق رأى الاتحاد السوفيتى حيث ان وجود حركة شيوعية مصرية مضطهدة فى الوقت الذى تتحسن فيه العلاقات السوفيتية مع مصر كان يعتبر مشكلة من وجهة نظره. كما مارس الحزب الشيوعى الايطالى (الذى كان مشاركا فى الماضى فى بعض أجزاء تاريخ اليسار المصرى) الضغوط من أجل تخفيف موقف الشيوعيين المصريين فى هذا الاجراء (127). وبالفعل بعد فترة وجيزة من هذا الوعد الذى منحه عبد الناصر لرولو بدأت عملية إطلاق سراح العناصر الشيوعية من السجون والمعتقلات، العملية التى بلغت ذروتها فى أبريل 1964 قبل الزيارة المقررة لزعيم الاتحاد السوفيتى نيكيتا خروشوف الى مصر. وتم اخلاء المعتقلات من الشيوعيين (باستثناء اثنين تم احتجازهما لفترة كرسالة للحركة الشيوعية مفادها انه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق مع النظام حول شكل نشاطهم فى المستقبل فان النظام لن يتوانى عن استخدام اساليب القمع والعنف ضدهم ثانية (128).

تمت عملية دمج الشيوعيين فى نظام الحكم الناصرى على مرحلتين. دعا عبد الناصر فى يونية 1963 على صبرى وحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد (عضو اللجنة المركزية لحدتو سابقاً ورئيس بنك مصر فى ذلك الوقت) وسامى شرف سكرتير مكتب الرئيس الى التشاور. وبعد هذا التشاور تم الاتفاق على تأسيس "التنظيم الطليعى" داخل "الاتحاد الاشتراكى العربى" وأن يعمل بنفس المعايير التى عمل بها فى ذلك الوقت "اتحاد الشيوعيين اليوغوسلافى" فى داخل "الاتحاد الاشتراكى اليوغوسلافى" وهو جبهة السلطة فى يوغوسلافية تيتو. وكان الهدف المعلن هو تأسيس نواة من العناصر المخلصة ذات الوعى الاشتراكى المتفتح والتى سوف تقود الاتحاد العربى الاشتراكى فى جميع المجالات (فى الحقيقة تم الحفاظ على وجود التنظيم الطليعى فى السر وعرف بـ"الجهاز السرى" وكان هذا التنظيم مشكلاً من خلايا لا تزيد كل خلية منها عن عشرة أفراد. وفى ايام حكم السادات وفى أثناء ثورة التصحيح مايو 1971 تعرض هذا الجهاز لضربات قوية من قبل النظام الحاكم وقيل ان هذا

الجهاز كان يعمل على الوشايات تحت ستار العمل من أجل التقدم لتطبيق الاشتراكية.) كما تم فى هذا التشاور الاتفاق على عمل كل فرد من الموجودين على تجنيد الأشخاص الذين يعرفهم جيدا ويثق بهم من أجل التنظيم الطليعى. وكانت هذه الاشارة لأحمد فؤاد بأنه لا مانع من تجنيد عناصر شيوعية بشرط ان تقطع علاقاتها بالجهاز التنظيمى لأحزابها. واستعان أحمد فؤاد بأحمد حمروش وكمال رفعت من أجل تحقيق هذا الهدف وكتب لهم النجاح بالفعل مع بعض عناصر حدتو والجماعة وضموهم الى التنظيم الطليعى من خلال إقناعهم بان الشيوعيين عند انضمامهم بشكل فردى الى الاتحاد العربى الاشتراكى سوف يشغلون مناصب مؤثرة وفعالة (129).

من هنا كان الطريق قصيرا كى تتخذ كل جماعة من الجماعات الشيوعية قرار حلها وانضمام أعضائها، كأفراد، الى الاتحاد الاشتراكى العربى. ولقد امتنعت عن اتخاذ مثل هذا القرار طالما بقى رجال"حدتو" و"الجماعة" فى المعتقل لكن بعد إطلاق سراحهم جميعاً فى أبريل 1964 لم يكن هناك مانع من مناقشة ذلك والوصول الى مثل هذا القرار المؤلم الذى كان لابد منه نظراً للظروف الموجودة (130). وفى المناقشة التى دارت فى مؤتمر عناصر حدتو فى الإسكندرية فى سبتمبر 1964 كان الشاعر كمال عبد الحليم، وهو أحد المقربين لهنرى كورييل الذين ظلوا فى القيادة، من المدافعين عن اتخاذ مثل هذه الخطوة. وحاول عبد الحليم فى إزاء معارضة بعض الموجودين الادعاء بأن هذا الحل سيكون مفتعلا وسوف يمكن الحزب من إعادة تنظيم نفسه فى السر وطالب من زملائه أن يفوضوه فى التفاوض مع ممثلى السلطة حول الحل. لكن بعد إعطاءه هذا التفويض لم يتصل ثانية بعناصر الحزب لإطلاعهم على التطورات. (131) وفى مؤتمر آخر للحزب فى 14 مارس 1965 أعرب البعض عن استياءهم إزاء عدم نية النظام الحاكم فى ضم العناصر الشيوعية فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى والاكتفاء بضم بعض الأعضاء فقط (المقصود الذين تم دمجهم فى الاتحاد الطليعى فى الوقت الذى كانت فيه معظم العناصر فى السجن). ودعا المؤتمر الى قبول كل عناصر حدتو فى الاتحاد الاشتراكى العربى ودمجهم فى مناصب فعالة حتى يصبح الحزب الثورى الأوحد (على الساحة السياسية فى مصر) ذا معنى. استطاع كمال عبد الحليم بواسطة التفويض من أن يتقدم فى هذا الموضوع وبانتهاء الجلسة أسرع الى مكتب البريد وأرسل برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر يخبره فيها بقرار حل حدتو لنفسه. وذكر فى البرقية "أن أفضل ما نقدمه لك فى هذه المناسبة التاريخية (مناسبة إعادة انتخابه رئيساً)، ان مندوبى الحزب الشيوعى المصرى/حدتو، فى اجتماعهم الذى عقدوه اليوم، قد قرروا فيه إنهاء تنظيمهم المستقل إيمانا منهم بما تدعون إليه فى وحدة القوى الاشتراكية فى تنظيم سياسى واحد للثورة، وبأن هذا الحزب الواحد للثورة، وبقيادتكم، هو البديل لتنظيمنا المستقل". (132).

بعد حوالى شهر اتخذت "الجماعة" (الحزب الشيوعى المصرى الذى ضم رجال الراية وع.ف.)قرارا مشابها. وبدأ التفكير فى مثل هذا القرار وهم فى السجن عندما بدا رجال الجماعة التراجع تدريجيا عن انتقادهم للخطوات الاشتراكية لعبد الناصر منذ 1961 وتكييف نظرية

"التطور الغير رأسمالى" مع أنفسهم أسوة بخصومهم رجال حدتو (133). وبعد إطلاق سراحهم من السجن تعرض رجال الجماعة الى ضغوط شديدة من قبل المقربين منهم فى قيادة النظام الحاكم وبشكل أكبر من قبل نظرائهم الماركسيين السابقين والذين انضموا الى التنظيم الطليعى. يقرر البعض أن الضغوط التى مارسها هؤلاء الماركسيون كانت أشد من ضغوط إتباع النظام نفسه (134) كما زادت هذه الضغوط بعد الإعلان عن حل حدتو لنفسه. فى هذا الجو الصعب تم دعوة مؤتمر الجماعة الى الانعقاد فى أبريل 1965 وعرض على المجتمعين وثيقة طويلة وضعها أعضاء اللجنة المركزية توصى بالحل الذاتى للتنظيم كما تضم استعراضا تاريخيا للنضال الشيوعى المصرى والنقد الذاتى وكذلك الرغبة فى أن يتم فى إطار الحزب الواحد (أى الاتحاد الاشتراكى العربى) حفظ حرية التعبير والحوار وان يكون هناك تعاون مثمر بين التيارات الثورية المختلفة. واتخذ المؤتمر القرارات التالية:

1- انتهاء التنظيم المستقل للحزب الشيوعى المصرى وإلزام كل أعضائه بتقديم طلب عضوية فردى الى الاتحاد الاشتراكى العربى والعمل على إقامة حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى البلاد.
2- التصديق على صيغة الإعلان المقدمة من اللجنة المركزية (135)

ذكرنا فيما سبق بعض العوامل التى دفعت الشيوعيين المصريين الى قبول طلب حل تنظيمهم المستقل فى عام 1965 وهو الطلب الذى تم رفضه فى كثير من المناسبات ومن هذه العوامل اعتقادهم بأن النظام الناصرى قد قام فعلا بتحول اشتراكى جوهرى وكذلك أملهم بأن دمج العناصر الشيوعية فى "التنظيم الطليعى" سوف يدفع بهم سريعاً الى المناصب القيادية فى الاتحاد الاشتراكى العربى ويمكنهم من التأثير فى أساليب نظام الحكم وسيساهم فى النضال ضد المتوغلين تحت شعار الإجراءات الاشتراكية فى قيادة النظام الحاكم، وكذلك أيضا الضغوط المباشرة والغير مباشرة عليهم من قبل النظام الحاكم ورفاقهم السابقين والاتحاد السوفيتى والأحزاب الشيوعية الأخرى.غير أنه يبدو أن السبب الرئيسى يكمن فى الإنهاك الذى أصاب العناصر الشيوعية بعد سنوات طويلة قضتها فى السجون. وبعد إطلاق سراحهم وجدوا مجتمعاً تغير كثيراً دون أن يكون للشيوعيين أى تأثير فيه وأصبحت حروب الأمس لا حاجة لها وضعفت صفوف هذه العناصر ولم يقم التنظيم الخاص بها بدوره. عبر عن هذا الشعور زعيم "الجماعة" الدكتور فؤاد مرسى الذى قال "إن حل الحزب لا يأتى فى إطار الموقف المبدئى لكنه إجبار فرض علينا حتى نتمكن من البقاء".(136)

كان لانضمام العناصر الشيوعية الى الاتحاد الاشتراكى العربى بعض الايجابيات بالنسبة لتطلعاتهم ومصالحهم. فشغل بعضهم مناصب رفيعة فى مجالات الاعلام والثقافة والاقتصاد والتوجيه الأيديولوجى (أبرز هذه المناصب هو المنصب الذى شغله خالد محيى الدين كرئيس لمؤسسة أخبار اليوم كما شغل أحمد فؤاد منصب مدير مؤسسة روز اليوسف ومحمود أمين لعالم مسئولا عن الشؤون الثقافية فى التنظيم الطليعى ثم محررا لأخبار اليوم

ومديرا لدار الهلال للنشر وشغل فؤاد مرسى منصب مدير شركة النصر لصناعة السيارات وشغل إسماعيل صبرى عبد الله منصباً رفيعاً فى وزارة التخطيط وإبراهيم سعد الدين مديرا لمعهد الدراسات الاشتراكية وأحمد حمروش رئيساً لتحرير روز اليوسف). كما سمح لليساريين بالتعبير عن أرائهم الأيديولوجية فى الصحافة اليومية والمجلات بل وسمح لهم بإصدار مجلتين فكريتين هما الطليعة والتى صدرت عن مؤسسة الأهرام وكان رئيس تحريرها لطفى الخولى ومجلة الكاتب التى صدرت تحت إشراف مؤسسة الجمهورية وكان محررها أحمد عباس صالح.(137)

غير ان هذه الميزات تم معادلتها من خلال بعض القيود غير القليلة فكان الانضمام الى الحزب الاشتراكى العربى يقابل بالمعارضة من قبل الدوائر اليمينية الليبرالية ودوائر اليسار الناصرية بزعامة على صبرى أمين عام الحزب الاشتراكى العربى ومن المقربين لموسكو والذى اعتبر خطأ من المؤيدين للماركسيين فى حين أنه سعى فى الواقع الى التضييق عليهم. هناك مؤشرات بأن عبد الناصر نفسه كانت لديه شكوك عميقة تجاه الشيوعيين ولم يثق فى صدق نواياهم بحل تنظيماتهم. وكان يعتبرهم عنصر إثراء وتصحيح لكنه كان حريصاً على إبعادهم عن أى مناصب قيادية حقيقية. كانت عملية قبول العناصر الشيوعية فى شركات الاتحاد الاشتراكى العربى تتم على أساس شخصى وانتقائى. حصل بعضهم بالفعل على مناصب مهمة فى المجالات التى ذكرناها سلفاً لكن بقى الكثيرون منهم خارج الاتحاد الاشتراكى العربى حيث كانوا منعزلين سياسياً وليس لديهم أى مصدر للرزق. أما اليساريين أنفسهم فزاد لديهم الإحساس بأن النظام اتبع سياسية "التفرقة الطبقية" مع الشيوعيين السابقين الذين تم قبولهم فى الاتحاد الاشتراكى العربى فنجد أن المثقفين وأصحاب المواهب الخاصة تمتعوا بما أنعم عليهم به النظام الحاكم أما العناصر التى تنتمى الى الطبقات الشعبية فشغلوا وظائف هامشية وحظر عليهم العمل فى نشاط اتحاد العمال بين عمال المصانع أو بين الفلاحين. وكذلك هؤلاء الذين انضموا الى الاتحاد الطليعى والذين سرعان ما وجدوا أنفسهم محرومين من المناصب التنفيذية الحقيقية وفى كثير من الحالات لم يتم دعوتهم الى جلسات الاتحاد وكانوا مجبرين على مشاهدة الاتحاد الاشتراكى العربى يتحول الى جهاز بيروقراطى بحت دون أن يستطيعوا فعل شئ. كما تزداد العناصر المعادية للاشتراكية فى داخله ومعظمهم من مديرى الشركات الحكومية ورجال البيروقراطية العسكرية والتى كانت أعلى شخصية فيها وزير الحربية والصناعات العسكرية المشير عبد الحكيم عامر. ازداد الشعور لدى الماركسيين المصريين بأنه لا توجد أى رقابة شعبية حقيقية على الاتحاد الاشتراكى العربى بل ان هناك فى النظام نفسه تنتشر ظواهر كثيرة من الفساد والتعسف ونهب للأموال العامة والاعتقالات العشوائية دون تمييز التى تشمل العناصر الشيوعية السابقة التى انضمت الاتحاد الاشتراكى العربى وفرضت الإقامة الجبرية وزادت الاعتقالات على نطاق واسع واستمرت ظاهرة تعذيب المعتقلين. (138)

أظهرت هذه الظواهر للشيوعيين أن المحظوظين منهم تم وضعهم فى "قفص من الذهب" فى حين لم يحظ آخرون كثيرون حتى بهذا. واستخلص الكثير منهم أنهم قد ارتكبوا خطأ فادحاً بموافقتهم على الحل الذاتى لتنظيماتهم وانضمامهم الى الاتحاد الاشتراكى العربى على أساس فردى ودون ضمانات كافية بالتحول الديمقراطى للنظام. (139)

من النتائج المأساوية لحرب 1967 الارتباك الذى حل بالنظام السياسى الناصرى. فقد تمزقت الوحدة التى ميزته حتى ذلك الحين ظاهرياً على الأقل. ومن منطلق استغلال التعطيل المؤقت للرقابة على وسائل الاعلام (يونية – نوفمبر 1967) عرفت الصحافة المصرية طريقا الى الديمقراطية وحرية التعبير مكنها من توجيه النقد الذاتى اللاذع لبعض رموز نظام الحكم ونشاطاته. وكانت إحدى ثمار ذلك الجدل الشعبى العلنى وظهور جماعات ضغط وجماعات لها مصالح على يمين ويسار الرئيس عبد الناصر (بعد تنحيه وتراجعه فى التاسع والعاشر من يونية 1967، عاد كما كان يبدو بشرعية وتأييد أقوى . لكن فى الحقيقة وقعت مواجهات عنيفة بين هذين الاتجاهين زادت من السيطرة الشخصية لعبد الناصر بعد الضعف المتبادل للمحيطين به. غير ان هذ التقوى كشف ضعف النظام الحاكم نفسه) . أما جماعات الضغط اليمينية فقد تحصنت بمؤسسة الأهرام وحول شخصية محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الجريدة ومن المقربين لعبد الناصر، أما الجماعات اليسارية فقد تحصنت بجريدة الجمهورية وعلى رأسها عل صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى سابقاً والعنصر المؤثر فى أجهزة النظام. إلا أنه عند الحديث عن الماركسيين المصريين لا نجد لوصف هذه الجماعات باليمينية أو اليسارية أى معنى فقد كان الجدل محتدما بين الجماعتين حول المطالبة بتطبيق الديمقراطية فى النظام السياسى من جهة واحتكار سيطرة الاتحاد الاشتراكى العربى من جهة أخرى، ونلاحظ وجود مشاركة ماركسية فعالة فى كلا الجماعتين (140). من دواعى السخرية أنه لم يكن لتأييد الماركسيين لأى من الجماعتين علاقة بانتمائهم فى الماضى الى أى من الحركات الشيوعية سواء "حدتو" أو "الجماعة". قد يعكس ذلك مدى تفكك وانهيار التنظيمية الشيوعية بعد تفكيك الحركات الشيوعية السابقة وانضمام أعضائها الى الاتحاد الاشتراكى العربى بشكل فردى. (141) ومن الدواعى الأخرى للسخرية حقيقة أن الاعتقالات التى تمت بين الحين والآخر، والتى قامت بها فى تلك الفترة الأجهزة التابعة لكل جماعة من جماعتى الضغط تم فيها اعتقال اليساريين الذين كانوا تابعين للجماعة الأخرى كنوع من التحذير لرعاتهم. (142)

ظهر الانخفاض فى شرعية النظام الناصرى عقب حرب 1967 من خلال المظاهرات المشتركة للطلبة والعمال فى القاهرة والمنصورة (فبراير ونوفمبر 1968) وكانت بداية هذه المظاهرات الاحتجاج على الأحكام المخففة التى صدرت ضد ضباط سلاح الجو والذين قدموا الى المحاكمة بوصفهم مسئولين عن الهزيمة، لكن سرعان ما تطور هذا الاحتجاج الى نقد شديد مس بعض الأسس الجوهرية للنظام الحاكم. شكل المشاركون فى هذه

التظاهرات ائتلافا عريضا من اليمين واليسار والمتدينين واللبراليين العلمانيين. وتختلف التقديرات حول مدى المشاركة الفعالة والغير فعالة لليساريين فى هذه الأحداث، ففى حين يشير أحمد حمروش الى المشاركة الفعالة فى تنظيم المظاهرات ومسيرتها(143) يروى أحد الباحثين الإسرائيليين أن مصلحة اليسار كانت فى استمرار وجود النظام الناصرى خوفاً من أن تكون بدائله أشد قسوة وضراوة. لذلك فضلوا العمل من خلال مؤسسات الاتحاد الاشتراكى العربى أكثر من عملهم فى الشارع لدمقرطة النظام وتعميق مسيرته الاشتراكية (144).

فى محاولة لإعادة السيطرة على النظام عرض عبد الناصر فى 30 مارس 1968 برنامج عمل جديد وعد فيه بالتغيير على جميع المستويات خاصة إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى. تم التصديق على هذه الوثيقة فى استفتاء عام فى الثانى من مايو من نفس العام. علق اليساريون الكثير من الآمال على هذه الوثيقة وتطبيقها لكن ما حدث على أرض الواقع كان تقوية أجهزة الاتحاد الاشتراكى العربى وزيادة الرقابة على عناصر المعارضة المحتملة داخل الاتحاد الاشتراكى العربى وخارجه وقد ظهر هذا الاتجاه فى إبعاد بعض الشخصيات فى الاتحاد الاشتراكى العربى التى طالبت بانفتاح النظام، وتأمين فوز هؤلاء المرشحين فى الانتخابات لمؤسسات الاتحاد الاشتراكى العربى الذين تمتعوا بحماية النظام على حساب الذين ليس لديهم حماية ومحاولة إفشالهم، وكذلك محاولة فرض "قادة من قبل النظام" على الاتحادات الطلابية وإفشال القادة الذين تم انتخابهم نتيجة الصحوة التلقائية للطلاب (145). فى هذه المرحلة أيضاً انضم الشيوعيون السابقون الى جماعات الضغط المنافسة فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى دون أى صلة بانتماءاتهم ومواقفهم السابقة. وصل الأمر الى درجة محاولة إفشال متبادلة بين اليساريين من مؤيدى الانفتاح الديمقراطى فى الاتحاد الاشتراكى العربى وبين هؤلاء الذين طالبوا بتعزيز سيطرة "مراكز القوى" (146).

أدت الوفاة المفاجئة لجمال عبد الناصر فى سبتمبر 1970 الى حالة من الصدمة بين صفوف الماركسيين المصريين. وغمرتهم حالة من الغموض حول ما ينتظرهم وما ينتظر الاتجاه نحو الاشتراكية فى مصر. كما ازدادت المخاوف من ان يفقدوا بعض ما حققوه من إنجازات محدودة على المستوى الشخصى لبعض الرفاق بعد حل تنظيماتهم واندماجهم فى الاتحاد الاشتراكى العربى، وكذلك من أن يقوض النظام الجديد الخطوات الاشتراكية التى تم اتخاذها فى عهد عبد الناصر. يشير الصحفى عبد الستار الطويلة فيما يخص ذلك الى ان الماركسيين حزنوا على وفاة عبد الناصر أكثر مما حزن الناصريين أنفسهم. (147) بعد التصديق بالاستفتاء على ترشيح أنور السادات لمنصب الرئيس، وعلى الرغم من علم اليساريين بالاتجاهات السياسية والفكرية للرئيس الجديد، اعتقد بعض الماركسيين أنه من الممكن أن يكون الرئيس الجديد أفضل من عبد الناصر فيما يتعلق بضمان الحريات الديمقراطية بالإضافة الى حقيقة أن عبد الناصر نفسه هو الذى عين السادات نائباً وحيداً

له مما منحه الشرعية لهذا المنصب (148) من جهة أخرى اعتقد الماركسيون المقربون من مراكز القوى الناصرية انه لا داعى للخوف من السادات لأنهم اعتبروه شخصية ضعيفة، كما فى الظروف التى تكونت فور وفاة عبد الناصر أمن الناصريون لأنفسهم السيطرة على إدارات السلطة الرئيسية.

كانت الخطوات الأولى للسادات فيما بتعلق بمدى مشاركة الماركسيين فى النظام الحاكم مفاجئة طيبة، فعين السادات بعض العناصر الماركسية أعضاء فى اللجان المشرفة على انتخابات مؤسسات الاتحاد الاشتراكى العربى كما سمح للنقابى الماركسى أحمد الرفاعى (من قيادات حدتو سابقاً) بشغل منصب نائب رئيس إتحاد نقابات عمال مصر بعد اختياره لهذا المنصب فى انتخابات حرة.(149)

لم تتوافر لدى الماركسيين معلومات مسبقة حول عزم السادات القضاء على "مراكز القوى" الناصرية التى أحكمت قبضتها على مؤسسات الاتحاد الاشتراكى العربى وقيادة الجيش وإدارة الأمن الداخلى. وعندما اتضح ان ساعة الحسم بين السادات وبين خصومه قد اقتربت وبعد قيام السادات بثورة التصحيح فى مايو 1971 وقفت معظم شخصيات اليسار المصرى الى جانب السادات وضد خصومه من رجال "مراكز القوى". وهناك بعض اليساريين الذين عملوا فى وسائل الاعلام المصرية خاصة فى مجلة روز اليوسف الذين كان تأييدهم للسادات حماسياً جداً وأصبحوا على مدى السنين جماعة غير رسمية مؤيدة للسادات من خلال التعبير الاعلام والسياسى وابرز هذه الشخصيات الكاتب عبد الرحمن الشرقاوى والصحفى عبد الستار الطويلة (150). من الدوافع الأساسية وراء تأييد هؤلاء اليساريين لخطوات السادات اعتقادهم بأن هذه الخطوات من شأنها أن تؤدى الى دمقرطة الحياة السياسية فى مصر ومن خلالها سيستطيعون، على غرار القوى السياسية الأخرى فى المجتمع المصرى، ممارسة حرية التعبير وحرية العمل. كما كان هناك بعض الحالات الاستثنائية من اليساريين الذين أيدوا "مراكز القوى" ربما لعضويتهم فى "التنظيم الطليعى" وروابط الصداقة والمصالح مع على صبرى ورفاقه أو لاعتقادهم بأن التنظيم الطليعى هو الهيئة ذات الالتزام الاشتراكى الأعمق والقوة المحركة لتنظيم الجماهير.(151) وابرز شخصيات هذه المجموعة محمود أمين العالم عضو اللجنة المركزية فى الاتحاد الاشتراكى العربى والذى عينه الاتحاد الطليعى مسئولا عن الشئون الثقافية (أنكر العالم فيما بعد انتمائه الى مراكز القوى لكنه أكد على معارضته للسياسة العدائية ضدهم). وأعتقل فى إطار حملة التطهير ضد العناصر الناصرية فى مايو 1971 وحقق معه بتهمة "الخيانة العظمى" لكنه لم يقدم للمحاكمة وأعفى من جميع مناصبه وأحيل الى المعاش وخرج بعدها الى المنفى فى أوربا التى عاد منها الى مصر فى عهد الرئيس مبارك. (152)

كافأ الرئيس السادات، الذى كان فى أمس الحاجة لأى تأييد شعبى لتعزيز مكانته رئيساً للدولة والمحافظة على صورة "رب الأسرة المصرية"، كافأ مؤيديه بسخاء فعين اثنين من

الماركسيين البارزين وهما الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور فؤاد مرسى (كلاهما من مؤسسى تنظيم "الراية")وزيرين فى حكومة عزيز صدقى التى تشكلت فى يناير 1972 فشغل الأول منصب وزير التخطيط والثانى منصب وزير التموين. كما عينت شخصيات ماركسية أخرى مثل الكاتب والصحفى لطفى الخولى والمستشار الدكتور جمال العطيفى مسئولين عن شئون التوجيه والإعلام وأكثر السادات من استشارتهما فى شئون الحكم ولو من منطلق الاستماع الى الرأى آخر (153). غير أن عادة السادات فى التغيير المستمر لأصحاب المناصب وابتعاده الواضح عن النظريات الشبه اشتراكية الباقية من عهد عبد الناصر والتوتر المتزايد فى العلاقات بين إدارته وبين الاتحاد السوفيتى، زاد من مخاوف الماركسيين بأن الاقتراب الذى حدث بين السادات وبينهم بفضل "ثورة التصحيح" ليس الا حدثا عرضيا وان عليهم الاستعداد لأيام اقل راحة. (154)

إن انفجار الاحتجاج الطلابى فى الجامعات المصرية (يناير 1972) والذى أعرب عن الإحباط الشعبى فى مصر من استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم " وعدم مجئ "سنة الحسم" التى وعد بها السادات، ألقى الضوء على ائتلاف تلقائى داخل أسوار الجامعة بين الناصريين والجماعات الإسلامية وجماعات "اليسار الجديد" الراديكالية. ساند اليسار المنظم الحركة الطلابية لكنه أكد على تقييدها فى إطار المطالب القومية والطلابية والأبعاد التى لا تشكل خطرا على النظام نفسه (155).

أصدرت جماعة من المثقفين بيانا فى ذلك الوقت أعربت فيه عن تأييدها للمطالب الطلابية. ضمت هذه الجماعة أشهر كتاب مصر (توفيق الحكيم، نجيب محفوظ، لويس عوض، يوسف إدريس، وغيرهم.) ويعتبر القليل منهم من اليساريين أو من مؤيديهم. لكن السادات فسر ذلك بأنه تشكيك فى قيادته وجدية تصميمه على تحرير أرض الوطن المحتلة. واعتقد صدقاً أو خطأً أن لليساريين يد فى هذا البيان. بعدها ارتبكت علاقته مع الماركسيين (على الرغم من شهادة عبد الستار الطويلة أنه لا زالت العلاقات الطيبة والودودة تسود بين الرئيس وأنصاره الماركسيين فى مجلة روز اليوسف) (156).تم تعطيل نشر هذا البيان بواسطة الرقابة ولم ينشر أبداً. بعد هذه المبادرة التى قام بها المثقفون أقيل بعض كبار الصحفيين خاصة اليساريين منهم من مناصبهم فى هيئات تحرير الصحف والمجلات وفى 4 فبراير 1973 صدر قرار بنقل 104 من رجال الاعلام المصريين للعمل فى وزارة الاعلام (أى فرض الحظر عليهم بالكتابة والنشر فى وسائل الاعلام) ومن ابرز اليساريين فى هذه القائمة أحمد بهاء الدين وأحمد حمروش ولطفى الخولى وصلاح حافظ وأمينة شفيق وميشيل كامل وعايدة العزب موسى ونجاح عمر وعبد الله إمام وكامل زهيرى وغالى شكرى، كما أغلقت بعض الصحف التى اهتمت بالأدب والفن والفكر والتى كان للمثقفين من اليسار المشاركة البارزة فيها. ظل هذا الأمر ساريا حتى 28 سبتمبر من نفس العام حينما فاجأ السادات فى خطابه فى الذكرى الثالثة لوفاة عبد الناصر بقراره عودة الذين تم إبعادهم

الى مناصبهم وأماكن عملهم السابقة (157). ليس هناك شك فى أن ذلك القرار جاء لخلق مناخ من الوحدة الوطنية استعداداً لحرب أكتوبر التى اندلعت بعد ثمانية أيام.

رفعت إنجازات مصر بزعامة السادات فى حرب أكتوبر من مكانة الرئيس. وكانت تلك فرصة أمامه كى يطرح الوثيقة التى سميت "ورقة أكتوبر" والتى عبر فيها عن رؤيته للمرحلة التالية فى كل ما يتعلق بالنظام الاجتماعى والاقتصادى وسياسات مصر على المستوى العربى والدولى. طرحت هذه الورقة فى استفتاء شعبى فى 15 مايو 1974 وتم التصديق عليها بأغلبية ساحقة. ففى المجال الاقتصادى دعت الوثيقة الى تشجيع القطاع الخاص من خلال خصخصة أجزاء من القطاع العام فى الاقتصاد (عين الإجراءات الاشتراكية فى عهد عبد الناصر) وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية العربية والغربية على حد سواء فى مصر. سرعان ما تم ترجمة الفصل الاقتصادى فى "ورقة أكتوبر" الى سلسلة من القوانين واللوائح التى صاغت سياسة الانفتاح الاقتصادى. كما أشير فى الوثيقة الى الاتجاه الواضح نحو توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة ذلك من خلال تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتى. أما على مستوى السياسة الداخلية فقد رفض السادات فى ذلك الحين فكرة التعددية الحزبية لكنه أشار الى مساوئ أسلوب التنظيم السياسى ذى اللون الواحد كما ظهر فى الاتحاد الاشتراكى العربى. وتمسك السادات بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة والتى تم بلورتها فى عهد عبد الناصر غير أنه أشار الى ضرورة تطويرها حتى تصل الى نوع من التعددية السياسية لكن فى الوقت الراهن فانه لم ينصح بأية خطوات عملية. وبعد مرور ثلاثة شهور من إعلان "ورقة أكتوبر" وفى 9 أغسطس 1974 نشر السادات وثيقة جديدة بصفته رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى بعنوان "تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى حتى يصبح إطار نشط لقوى الشعب العاملة". اقترحت الوثيقة منح حرية تعددية الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى العربى (158). بذلك وفق السادات بين اتجاه الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية (المحدودة) ووضع أسسا لتنميتهما.

كان رد فعل اليسار على الخطوات الليبرالية التى اتخذها السادات ذا طابع إزدواجى، فمن ناحية رفض اليسار بشدة سياسة الانفتاح على المستوى الاقتصادى ورأى فى زعزعة القطاع العام كارثة سوف تؤدى الى تعميق الفجوات الطبقية فى المجتمع المصرى (159) من ناحية أخرى أدرك أن الاتحاد الاشتراكى العربى بشكله الحالى قد استنزف نفسه وأصبح حجر عثرة فى طريق دمقرطة الحياة السياسية فى مصر. علق اليساريون أمالا كبيرة على الاحتمالات التى من الممكن أن تظهر لهم نتيجة الليبرالية فى النظام السياسى. يقول أحمد حمروش فيما يخص ذلك (بعد إصدار العفو العام عن المعتقلين السياسيين بدأ التحقيق مع المسئولين عن تعذيب المعتقلين السياسيين فى عهد عبد الناصر). إن الهجوم الذى قام به

السادات ضد الأعمال التى تناقض الديمقراطية السياسية صاحبتها أعمال تناقض الديمقراطية الاجتماعية. (160)

فى المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى يوليو 1975 تم السماح بفكرة "المنابر" داخل الاتحاد والتى سوف تعمل للتعبير عن الرؤى المختلفة الرائجة داخل الاتحاد. أوضح رؤساء الاتحاد الاشتراكى العربى أنهم لا يرغبون فى استغلال هذه "المنابر" لتدمير الاتحاد وإقامة "منبر" رأسمالى يسعى الى الاستغلال الطبقى و"منبر" شيوعى يسعى الى الصراع الطبقى. (161) عندما سمح بتقديم الطلبات لتأسيس "المنابر" تم تقديم 40 طلباً وبعد فحصها نشرت الأهرام فى 22 يناير 1976 قائمة تضم 29 منبراً بعضها ذو طابع يسارى. وأبرز هذه الطلبات ذات الطابع اليسارى طلب خالد محيى الدين تأسيس منبر تحت اسم "المنبر الوطنى التقدمى"(162). على الرغم من الوجه الايجابى فى السماح بإقامة المنابر لم تغب عن عيون الدوائر المصرية المهتمة بذلك القيود التى سوف تفرض على حرية هذه المنابر عند تأسيسها للتأكد من أن الخطوات التى تم اتخاذها لضمان التعددية فى الحياة السياسية فى مصر سيمكنها أن تكون عكسية. (163)

فى فبراير ومارس من عام 1976 عملت فى الاتحاد الاشتراكى العربى "لجنة مستقبل العمل السياسى" برئاسة سيد مرعى. كانت مهمة هذه اللجنة التصديق على عمل "المنابر". أوصت اللجنة بتشكيل ثلاثة منابر دائمة تحدد السلطة حجمها وتشكيلها. واضطر من أراد المشاركة فى النشاط السياسى الى الانضمام لأحد هذه "المنابر" أو ترك العمل السياسى نهائيا (164). أعلن الرئيس السادات فى خطابه يوم 14 مارس 1976 عن تأسيس المنابر الثلاثة وتم التصديق النهائى عليها فى جلسة مشتركة لمجلس الشعب واللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكى العربى فى 29 مارس 1976.

كان من المنتظر أن تمثل المنابر الثلاثة التيارات الثلاثة الموجودة على الساحة السياسية فى مصر وهى الوسط واليمين واليسار. أطلق على منبر الوسط ، الذى كان يمثل مواقف الحكومة (منبر مصر العربى الاشتراكى) أما منبر اليمين فأطلق عليه (منبر الأحرار الاشتراكيين) وقد مثل القطاع البرجوازى المحافظ فى الاتحاد الاشتراكى العربى، أما منبر اليسار فأطلق عليه (التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) وشمل الماركسيين والناصريين اليساريين وجماعة إسلامية ذات توجه اجتماعى ووطنى راديكالى. بالنظر الى النمط الأول للتعددية على صيغة السادات نلاحظ أن السادات نفسه هو الذى قام بتعيين المقررين للمنابر الثلاثة (الذين كانوا رؤسائها الفعليين) وهم ممدوح سالم رئيس الوزراء فى ذلك الوقت رئيسا لمنبر الوسط، ومصطفى كامل مراد رئيساً لمنبر اليمين وخالد محيى الدين رئيساً لمنبر اليسار. تجدر الإشارة الى أن المقررين الثلاثة كانوا من الضباط المتقاعدين فكان ممدوح سالم ضابط شرطة سابقاً ومصطفى كامل مراد وخالد محيى الدين من مجموعة الضباط الأحرار كما يتضح أن الثلاثة كانوا على علاقة شخصية بالسادات فى الماضى (بما فيهم خالد محيى الدين على الرغم من الخلافات الفكرية المستمرة بينهما). (165)

بعد سبعة شهور فقط من تأسيس "المنابر" وقبل تبلورها الحقيقى، جرت انتخابات جديدة لمجلس الشعب (فى 28 أكتوبر 1976). كان صراع منبر الوسط الرئيسى موجه ضد منبر اليسار وذلك من خلال تحميل اليسار مسؤولية أى تشويه مضاد للديمقراطية فى الحقبة الناصرية. منع اليسار من الرد على هذه الاتهامات فى ظل غياب وسائل إعلام تعبر عن مواقفه (باستثناء مجلة روز اليوسف التى فتحت صفحاتها لمنبر اليسار للتعبير عن مواقفه). كانت نتيجة الإنتخابات كالمتوقع انتصاراً ساحقاً لمنبر الوسط والذى فاز بـ312 مقعداً من إجمالى 350 مقعد يضمها مجلس الشعب، وحصل اليمين على 13 مقعداً أما اليسار فحصل على مقعدين. وبقى المقاعد فاز بها المستقلون الذين انضم معظمهم فيما بعد الى منبر الوسط فيما عدا عضو واحد فقط انضم الى منبر اليسار(166). وللتقييم الصحيح لإنجازات التجمع يجب ان نشير الى أن الانجاز الضعيف نسبيا تحقق بعد تغيير نظام الانتخابات الذى كان متبعاً فى مصر. ولو أجريت الانتخابات بالقائمة النسبية لفاز منبر اليسار بـ27 مقعداً (167). أعلن الرئيس السادات فى الجلسة الافتتاحية للمجلس المنتخب (11 نوفمبر 1976) عن تحويل المنابر الثلاثة الى أحزاب سياسية. ويبدو ان الواقع السياسى فى مصر كان ناضجاً لهذه الخطوة واستخلص السادات من تجربة المنابر أنه ليس هناك خطراً حقيقياً على نظام حكمه. سارعت المنابر الثلاثة فى تنفيذ أقوال الرئيس وأعلنت نفسها أحزابا حتى قبل استكمال التعديل الدستورى المطلوب.(168)

شهد اليسار فى ثوبه الجديد كعنصر أساسى فى حزب شرعى وفى بناء سياسى من الديمقراطية الموجهة وتعددية محدودة أياما طيبة وأياماً صعبة. فكلما ظهر للنظام الساداتى أن اليسار يبالغ فى حرية التعبير وحرية العمل اتخذ خطوات مضادة كى توضح له قواعد اللعبة وحدودها. فعلى سبيل المثال ألغى النظام الحاكم خلال فترة وجيزة التصريح الذى منحه وزير الاعلام جمال عطيفى بإجراء حوارات وندوات فى وسائل الاعلام بين المتحدثين عن الأحزاب. ذلك بعد أن اتضح أن الرسائل التى نقلها اليسار فى حواراته قد تقبلها الشعب بترحيب خاصة بعد الأحداث التى وترت العلاقة بين النظام الحاكم وبين التجمع أى "انتفاضة الخبز" والتى اندلعت فى القاهرة فى 18-19 يناير 1977 (169). هاجم السادات فى أعقاب هذه الأحداث وبشدة رجال التجمع واتهمهم بتحريض الجماهير مما أدى الى وقوع هذه الأحداث الدامية. ومما أثار غضب الرئيس أيضا ما بدا له من نكران للجميل من جانب اليسار.كما اتهم اليساريين بالحنين الى العهد الناصرى وتعجب من ذلك حيث أن عبد الناصر هو الذى طاردهم وعذب أعضاء تنظيماتهم وأجبرهم على حل تنظيمهم المستقل. أما هو، أى السادات، فمكنهم ولأول مرة فى تاريخهم من العمل كحزب سياسى مستقل(170).

على الرغم من المواجهة الشديدة بين النظام الحاكم وحزب التجمع (والتى أمر السادات خلالها بإغلاق مجلة الطليعة نهائياً، وهى النشرة الفكرية لليساريين المصريين منذ انضمامهم للإتحاد الاشتراكى العربى فى العهد الناصرى) إلا أن السادات لم يتراجع عن مسيرة التعددية الحزبية المحدودة وإن كان قد شدد من القيود المفروضة على النشاطات الحزبية. وبإتباع سياسة الشد

والجذب نجح السادات فى تمرير قانون الأحزاب والتصديق النهائى عليه فى مجلس الشعب وهو القانون الذى يسمح للأحزاب، الى جانب بنوده الأخرى بإصدار الصحف الخاصة بها. استغل حزب التجمع ذلك وأصدر فى بداية عام 1978 جريدة الأهالى الأسبوعية. انتقدت هذه الجريدة بشدة السياسة الداخلية والخارجية للحكومة كما حظت بانتشار لا بأس به. قامت السلطات بالرد على ذلك من خلال زيادة القيود الرقابية ومصادرة بعض الأعداد ذات المضمون النقدى بل واشتكتها لدى المدعى العام. وبعد زيارة السادات الى إسرائيل قامت السلطات بالعمل بقسوة ضد أى نقد لمسيرة السلام. استنزفت الأهالى مادياً وقضائيا الى أن توقفت فى النهاية عن الصدور وأصدر التجمع بدلا عنها نشرة داخلية ذات انتشار محدود تحت اسم "التقدم" (171).

فى عام 1979 وبعد فترة قصيرة من انتهاء المرحلة التى نحن بصددها تدهور حال حزب التجمع مع زيادة الضغوط على أحزاب المعارضة فى أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل (26 مارس 1979). وفى انتخابات مجلس الشعب (7 يونية 1979) وهى الأولى فى مصر بعد السماح بالتعددية الحزبية منذ العهد الملكى وهى الانتخابات التى تميزت بتدخل لم يسبق له مثيل من قبل أجهزة النظام الحاكم، تلقى حزب التجمع ضربة قاصمة حيث فقد كلياً تمثيله فى البرلمان. مع هذا فقد حاول اليسار الاحتفاظ بأقل إمكانيات العمل السياسى المتاحة له لضمان بقائه وبأمل فى مستقبل أفضل.

إن مرحلة تجربة التعددية المراقبة والتى اتبعها السادات ، على الرغم من صعوباتها وقيودها، وضعت اليسار المصرى فى مكانة لم يحظ بها من قبل. حيث لم يتح له فى الماضى العمل السياسى العلنى والقانونى، علاوة على أنه لأول مرة منذ التجربة العرضية القصيرة لاتحاد كل الفصائل اليسارية عام 1958 اجتمع اليساريون من جميع التيارات والدوائر تحت غطاء حزبى مشترك (وان كان الأمر قد فرض عليهم للظروف الاضطرارية التى صاحبت تجربة التعددية التى قام بها السادات). كان هناك بعض اليساريين الذين فضلوا عدم الانضمام الى حزب التجمع بعد تأسيسه أو انسحبوا منه بعد فترة قصيرة (من بينهم أحمد حمروش وعبد الستار الطويلة ومحمود أمين العالم) إما لأسباب شخصية أو لخلافات فكرية أو لعدم الرضا عن "التحالف" الذى فرض على الماركسيين مع تأسيس حزب التجمع (172). كما كانت هناك جماعة شيوعية صغيرة منذ عام 1975 أعلنت بطلان قرار الحل الذى اتخذ عام 1965 وأن الحركة الشيوعية المصرية قد عادت الى الحياة (وإن كانت تعمل سراً) (173).

ومع ذلك وجدت معظم العناصر اليسارية نفسها فى إطار حزب التجمع وإن لم يكن حزباً له التزام فكرى ماركسى بل مزيج من جماعات وتيارات ذات أيديولوجيات مختلفة. إلا أنه نجح فى خلق قاسم سياسى مشترك يمكنه من البقاء والمشاركة فى الحلبة السياسية المصرية دون وجود اضطرابات داخلية تذكر.

ليس من المستبعد أن تكون الظروف التى صاحبت تأسيس حزب التجمع فى إطار تجربة السادات فى التعددية قد خلقت قنوات من العلاقات المتبادلة والاتصال بالقطاعات السياسية فى

المجتمع المصرى بشكل أكبر من ذى قبل فى تاريخ اليسار المصرى. وبذلك ساهمت هذه الظروف فى الإحياء السياسى لليسار وانتشاله من الانغلاق الفكرى النخبوى الذى ميزه فى الفترات السابقة.

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

الفصل الأول: الإشكالية اليهودية لدى اليسار المصرى

ذكرت فى المقدمة المشاركة الفعالة للأجانب (العناصر غير مصرية المولد) فى تأسيس وقيادة الجماعات اليسارية فى مصر، فى المرحلة الأولى فى أوائل العشرينيات أو فى المرحلة الثانية فى منتصف الثلاثينيات وما بعدها، كما ذكرت أنه يبرز من بين هؤلاء الأجانب اليهود المقيمين فى مصر. سيركز هذا الباب حول هذه النقطة المحددة أى المشاركة الفعالة لليهود فى تاريخ اليسار المصرى. كما أن لهذه النقطة دورا مهماً فى صلب موضوع هذا البحث: مواقف اليسار المصرى من مختلف قضايا الصراع العربى الإسرائيلى.

كان لمشاركة اليهود المصريين فى ظهور اليسار المصرى وقيادته أثراً كبيراً على اتجاه تطور هذا اليسار بل وعلى مكانته فى المجتمع المصرى الذى كان اليسار يسعى للعمل داخله. كانت هذه المشاركة مصدراً للتوترات الشديدة داخل الحركات اليسارية وفيما بينها. وازدادت هذه التوترات ابتداء من أواخر الأربعينيات نظراً لظهور كوادر مصرية الأصل فى الجماعات اليسارية فى هذه الفترة، اعتبرت نفسها أحق بالأخذ بزمام الأمور فى هذه الحركات. سبب أخر لهذه التوترات، وهو من أهم الأسباب، إعلان قيام دولة إسرائيل ومشاركة الدول العربية بما فيها مصر فى حرب فلسطين 1948 وفى الصراع العربى الإسرائيلى السياسى والعسكرى. من هنا يتضح أن الحوار المستمر والمؤلم حول دور ومكانة اليهود فى الحركات اليسارية المصرية قد خرج عن إطار إشكالية العلاقات بين أبناء أقليات عرقية مختلفة فى داخل حركة سياسية. كما كان هذا الحوار حساساً جداً لأنه دار فى الوسط السياسى الماركسى المعروف بتمسكه بالمبادئ الأممية . لذلك كانت الفجوة عميقة بين هذه المبادئ الأساسية وبين ضغوط الواقع. كما تسبب هذا التنافر فى أن تكون تصفية الحسابات فى اليسار المصرى حول دور اليهود فى تاريخه، مستمرة الى يومنا هذا مع احتفال الحركة الشيوعية المصرية بمرور 80 عام على بدء نشاطها. تتطرق الأدبيات المصرية التى تهتم بمشاركة اليهود فى تاريخ اليسار المصرى الى هذه المسألة على أنها جزء لا يتجزأ من مشاركة "الأجانب" (أبناء

الطوائف الأوربية الذين استقروا فى مصر ابتداء من القرن 19) فى ظهور اليسار، غير أن المميزات الخاصة للطائفة اليهودية فى مصر تؤكد أن هذا الوصف ليس بهذه البساطة.

كان المهجر اليهودى المصرى من أقدم المهاجر اليهودية حيث كان الوجود اليهودى فى مصر قائماً حتى قبل خراب الهيكل الأول واستمر دون انقطاع مروراً بفترات من الضعف والقوة باختلاف الظروف. كانت الجماعات اليهودية موجودة فى مصر فى عصر الاحتلال الفارسى والعصر الإغريقى والعصر الرومانى والعصر البيزنطى والعصر العربى والمملوكى والعثمانى (خاصة أيام حكم محمد على باشا وأسرته) والاحتلال البريطانى.

كان اليهود الذين عاشوا فى مصر فى العصر الحديث عبارة عن جماعة متعددة الأجناس من يهود قرائيين وربانيين ويهود شرقيين وأشكناز، ومن يهود يعيشون نمط الحياة المصرية ويتحدثون العربية ويعرفون العادات المحلية، ويهود يعيشون نمط الحياة الأوروبى منعزلين عن المجتمع المحلى وعن لغته وثقافته. يقدر عدد اليهود فى مصر عام 1840 بحوالى 7000 نسمة وارتفع هذا العدد فى نهاية القرن التاسع عشر ووصل عام 1898 الى 25200 نسمة. (1) وفى عام 1907 قدر عدد اليهود المصريين بـ 39000 نسمة (2). وطبقاً للتعداد السكانى الرسمى فى مصر عام 1947 وصل عدد اليهود الى 64484 نسمة (3) (تذكر بعض المصادر الى أن عدد اليهود فى مصر وصل فى نفس الفترة الى ما بين 75000 و 80000 نسمة) (4). ومن ناحية التصنيف الاجتماعى الاقتصادى كانت الطائفة اليهودية فى مصر طائفة متعددة الأجناس، فإلى جانب الأثرياء كانت هناك الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة. لم تزد نسبة اليهود فى مصر فى أى فترة عن 0.4% من إجمالى السكان, إلا أنهم كان لهم تأثيراً كبيراً على اقتصاد البلاد وهيكلها الاقتصادى فكان للطبقة الغنية، القليلة جداً، نشاطاً بارزاً فى مجالات الصيرفة والبورصة وشركات التأمين والتجارة والعقارات والاستيراد والتصدير بل وفى مجالات الزراعة (استصلاح الأراضى وتمويل المشروعات الزراعية) والصناعة.(5)

على غرار الطوائف العرقية الأخرى، أنشأت الطائفة اليهودية، بداية من القرن العشرين، جهازاً تنظيمياً خاصاً بها. فأنشأت المؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية اليهودية، ومع ازدياد الوعى القومى والسياسى فى المجتمع المصرى بدأت المشاركة السياسية لليهود المصريين من أبناء الطوائف القديمة أو من بين المهاجرين الجدد على حد سواء. ومنذ ذلك الوقت ظهرت بوادر التباين بين يهود مصر الذين اعتبروا مستقبلهم ومستقبل أبنائهم من بعدهم فى استمرار الحياة فى مصر جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المصرى (وان كان له خواصه الدينية والثقافية) وبين هؤلاء الذين اعتبروا وجودهم فى مصر مرحلة انتقالية سوف تنتهى بالعودة الى أوروبا التى استقوا منها ثقافتهم وبين الذين آمنوا بأن الحل الوحيد ليهود مصر، مثل باقى يهود الشتات، هو الحل الصهيونى والعودة الى فلسطين، الأمر الذى يستوجب التجهيز له تنظيمياً وتعليمياً ونفسياً.(6)

كان الصهيونيةن أقلية نشيطة بشكل ملموس. فى عام 1908 تكونت فى الإسكندرية جمعيات صهيونية واضحة المعالم، "أبناء صهيون" و "شباب صهيون" أعلنت تمسكها

والتزامها بالبرنامج السياسى للمؤتمر الصهيونى الأول. وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى انشغلت هذه الجمعيات بجمع التبرعات للمساعدة فى شراء الأراضى من أجل الاستيطان اليهودى فى فلسطين كما ظهر فى مصر بعض الصحف الصهيونية باللغة العربية وكذلك مجلة بالفرنسية باسم (Liberte) والتى كان أول ظهور لها فى 1921 وكان محررها هو ليون كاسترو المحامى الذى وصف نفسه بالوفدى وكان من المقربين للزعيم الوطنى سعد زغلول. وفى فترة ما بين الحربين العالميتين وفى ذروة الحرب العالمية الثانية زاد النشاط الصهيونى فى مصر بشكل ملحوظ فتأسست الاتحادات الشبابية والرياضية ثم الاتحاد الصهيونى القطرى وكثير من الحركات الشبابية الطلائعية قامت بتجهيز أعضائها للهجرة الى فلسطين ودمجهم فى الحركة الكيبوتسية. (7)

يذكر الدكتور رفعت السعيد فى استعراضه للنشاط الصهيونى فى مصر أن القيادة السياسية المصرية فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات سمحت للمنظمات الصهيونية بالعمل دون إزعاج ويرجع ذلك الى "غياب الشعور العربى لدى الحكام المصريين" بالإضافة الى تشابك المصالح الاجتماعية والاقتصادية بين السلطة فى مصر وبين الطوائف الاجتماعية اليهودية النشيطة فى الحركة الصهيونية(8). غير أن معظم اليهود المصريين لم يؤيدوا الصهيونية كأيديولوجية ولا النشاط التنظيمى والفكرى للحركات الصهيونية. والحقيقة أن الكثيرين من اليهود المصريين كانوا منزعجين من نشاط التنظيمات الصهيونية التى تشجع شباب اليهود على الهجرة الى فلسطين. فنجد أن رينيه قطاوى رئيس الطائفة اليهودية فى مصر يحذر فى رسالة الى ليون كاسترو رئيس الاتحاد الصهيونى(1 يناير 1945) من "أن النشاط الصهيونى سوف يزرع لدى شباب اليهود الشك فى ولائهم للبلد التى كبروا فيها والتى تعاملهم معاملة طيبة." وفى رسالة أخرى يخبر قطاوى كاسترو أن بعض العائلات اليهودية قد توجهت إليه بالشكوى ضد الدعاية الصهيونية التى تدعو أبنائهم وبناتهم الى ترك عائلاتهم والهجرة الى أرض الميعاد. وأعرب عن مخاوفه من أن النشاط الصهيونى المتزايد سوف يضر باستقرار الطائفة ومعظم المجتمع المصرى والذى تعتبر الطائفة اليهودية نفسها جزءاً منه (9)

كان اليهود المصريون الذين انساقوا وراء الأفكار الاشتراكية الراديكالية وساهموا فى تأسيس بل وقيادة بعض الحركات اليسارية المصرية يمثلون شريحة صغيرة ومحددة من الطائفة اليهودية المصرية. فمن ناحية كانوا ينتمون الى أغلبية الطائفة اليهودية التى اعتبرت نفسها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المصرى ولم تفكر فى الهجرة من مصر الى بلاد أخرى منها فلسطين، ومن ناحية أخرى شكلوا عنصرا نشيطا، وإن كان محدود العدد، بين أغلبية الطائفة التى أرادت الاندماج الفعلى فى العملية السياسية والوعى القومى المتزايد فى المجتمع المصرى.

قبل ان نتطرق الى الأسباب المختلفة وراء ظهور الأفكار والتنظيمات اليسارية بين يهود مصر يجب الالتفات الى مساهمة اليهود فى "الولادة الأولى" للحركة الشيوعية المصرية فى بداية العشرينيات وسوف تلقى هذه المساهمة الضوء على التحول الذى حدث بين

"المولدين" لليسار المصرى وعلى شكل وخصائص العناصر اليهودية التى ساهمت فى هذه الأحداث.

أشرنا سابقاً الى شخصية يوسف روزنتال الغامضة وهو الصائغ اليهودى من الإسكندرية والذى قدم الى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وكان نشيطاً فى تأسيس الاتحادات العمالية وجماعات الحوار الثقافية والفكرية، كما ساعد، من وراء الكواليس، على تنظيم الحزب الشيوعى المصرى وكانت نهايته الإبعاد من الحزب بناءً على طلب الكومنترن.(10) كما ذكرنا بعض الأسماء مثل شارلوت ابنة يوسف روزنتال وقنسطنطين فايس (أفيجدور) زوجها والذى كان عميلا للكومنترن فى مصر (11). من الجدير بالذكر أنه لم يكن بين الشخصيات التى نشرت لأول مرة فى أغسطس 1921 الدعوة الى تأسيس حزب اشتراكى مصرى أو بين الذين وقعوا على نفس الطلب أى يهودى (أو أجنبى). ويحتمل أن يكون مؤسسو الحزب الاشتراكى رأوا أنه من الأفضل تقليص مشاركة الأجانب فى هذه الخطوة لاعتبارات براجماتية. لكن لا يمكن الجزم بأنه لم تكن هناك أية مشاركة أجنبية (خاصة يهودية) فى هذه العملية وبالطبع فى النشاط الماركسى غير المنتظم الذى سبق ذلك. ذكرنا سابقاً أن قنسطنطين فايس وزوجته شارلوت كانا عضوين كاملين فى الحزب الشيوعى المصرى الذى نشا عن الحزب الاشتراكى واستمرا فى هذه العضوية حتى بعد إبعاد يوسف روزنتال والد شارلوت من الحزب.(12)

لم يكن هؤلاء الثلاثة هم اليهود الوحيدين بين الذين ذكرت أسمائهم فيما يخص النشاط الماركسى الحزبى وما قبل الحزبى فى مصر فى أوائل العشرينيات. فقد كشفت وثائق مخابراتية بريطانية فى عام 1921 عن شبهات حول عمل شخص يدعى إدوارد زايدمان (أو زايدرمان) فى النشاط الشيوعى. يتضح من التقارير أن هذا الشخص يرجع أصله الى أوديسا فى روسيا وشارك فى الحرب العالمية الأولى فى وحدة تابعة للجيش البريطانى فى مصر واستقر بعدها فى مصر بعد انتهاء خدمته فى 1919. سكن فى البداية فى حى جاردن سيتى بالقاهرة ثم انتقل الى الأسكندرية حيث فتح فيها مكتبة وزع من خلالها "منشورات دعائية بلشفية" (13) فى نفس الوقت بحثت المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط عن "عملاء شيوعيين" أرسلهم الكومنترن لتكوين خلايا سرية فى بعض دول المنطقة. ذكر أحد تقارير المراقبة الخاصة بالمخابرات البريطانية فى أغسطس 1921 أن 400 بلشفى (يهودى) فى فلسطين تم تكليفهم "بنشر الدعاية البلشفية بين السكان العرب" لكنهم لا يتحدثون العربية.أرسل بعضهم الى مصر فى محاولة لتجنيد عناصر مصرية (14). وذكر ضابط تحقيقات مصرى يدعى عزيز حسن، شارك فى تتبع هؤلاء العملاء، فى تقريره أن هناك بينهم يهودياً يدعى أهرون روزنبرج (أو روزنبلوم) اتضح بعد ذلك أنه كان حما زايدمان يشتبه فى قيامه "بالدعاية للبلشفية" بين الجالية الروسية فى مصر وتوزيع مواد دعائية مكتوبة بالإنجليزية والفرنسية والروسية والعبرية.(15) كما ذكر فى تقرير أخر للبوليس السرى المصرى الأسماء التالية: صموئيل كيرزون، أبراهام كاتس، هليل زندبرج، جرجورى شوكلاندر ، موشيه فيلبوشفيتس ، صموئيل زسلافسكى، البرت فرويندليخ وكذلك يوسف روزنتال وكلها أسماء يهودية باستثناء اسم واحد فى هذه القائمة هو اليونانى سكلاريدس ياناكاكيس.(16) تم القبض على اثنين من هذه القائمة

وهما أبراهام كاتس وهليل زندبرج واعتبرا من كبار العناصر الشيوعية وتمت محاكمتهما فى سبتمبر 1924 فى الإسكندرية وهى المحاكمة التى قضت على الحزب الشيوعى المصرى بالضربة القاضية فى جولته الأولى. أما الاثنان فقد حكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات(17). ويذكر أن هناك ستة من اليهود قبض عليهم فى هذه القضية لكن أخلى سبيلهم لعدم كفاية الأدلة وهم: قنسطنطين فايس (أفيجدور) وشارلوت روزنتال و شالوم بولاك ورايدل هرشليك وليون الكونين وأهرون فاينبرج.(18)

فى ختام هذا العرض لمشاركة اليهود فى "المولد الأول" للحركة الشيوعية فى مصر سنشير الى بعض صفات هذه العناصر اليهودية: كل هذه العناصر (باستثناء شارلوت روزنتال المولودة فى الإسكندرية) لم تكن من مواليد مصر وكلهم هاجر إليها من دول شرق أوروبا ووسطها خاصة روسيا القيصرية ورومانيا والنمسا قبل الحرب العالمية الأولى أو بعدها مباشرة. وكان السبب وراء هجرتهم إما تعرضهم للاضطهاد فى بلادهم من قبل السلطات أو لأفكارهم ونشاطهم الثورى أو للبحث عن الفرصة الاقتصادية التى توافرت للمهاجرين الأجانب فى مصر فى ذلك الوقت. كان من بينهم واحدا على الأقل (أفيجدور) أرسله الكومنترن كى يؤسس بها تنظيماً شيوعياً محلياً. من هنا يتضح أنهم لم يكن لديهم جذور فى المجتمع المصرى (ولو حتى كأجانب مقيمين فيه لعدة أجيال). ويبدو ان نشاطهم تناسب مع دور المشاركة الأجنبية فى وضع أسس الحركة الشيوعية فى العالم العربى. يصف ذلك الماركسى البعثى السورى إلياس مرقص بقوله أن أساس الحركة الشيوعية (فى العالم العربى) كان ثمرة نشاط مبعوثى الكومنترن وبعض العناصر المحلية بين النخبة المثقفة المرتبطة فكرياً بأوربا، ويمكن القول أن الحركة الشيوعية قد جاءت الى العالم العربى من الخارج، جغرافياً وتاريخياً. فهى لم تنشأ نتيجة التطور الطبيعى فى المجتمع العربى أو نتيجة لاحتياجاته الملحة بل كانت جزءا من الحركة الشيوعية العالمية التى كانت هى نفسها ثمرة تطور المجتمع الإنسانى كله أى تطور لمتناقضات الإمبريالية العالمية. وتكمن المشكلة فى عدم تحقيق الربط بين هذا الجزء (من الحركة الشيوعية العالمية) وبين الأرض التى يعمل عليها حتى تصبح هذه الحركة الجماهيرية الناتجة عن هذا الربط ثمرة التطور الذاتى للمجتمع العربى ومع هذا مرتبطة بتطور البشرية كلها.(19)

ليس لدينا مؤشرات حول وجود اتصال بين هذه العناصر اليهودية وبين النظام الطائفى اليهودى فى مصر (أو فى أوطانهم الأصلية) كما لا يوجد أى دليل مباشر حول تعرضهم لأى اضطهاد شخصى أو اجتماعى أو دينى أو سياسى لكونهم يهوداً. يعتقد، أنه على خلفية المكان والزمان الذى ظهروا فيه، طور اليهود الرؤية الثورية الكوزموبوليتينية التى تؤمن بأن حل المشكلة اليهودية يجب أن يكون ضمن تغيير ثورى تمر به الانسانية جمعاء، من هنا لا نجد أى صبغة يهودية خاصة فى نشاطهم الشيوعى. كما يمكن الجزم بأن معاملة العناصر اليهودية فى مرحلة تكوين اليسار المصرى لم تختلف عن كل العناصر الأجنبية وأنه لم يكن لهم أى تميز خاص بهم. لكن يبدو أن غياب "العنصر المميز" هو الذى أعطاهم تميزاً من نوع خاص حيث أن باقى العناصر كان هناك ما يربطها بموطنها الأصلى. لذلك ظهرت فى مصر خلايا لعناصر

ماركسية من أصل يونانى أو من أصل إيطالى أو روسى الخ.. بينما لم يكن لليهود موطن خاص بهم. كانت "المشكلة اليهودية" لدى الذين اعترفوا بذلك أو أنكروه تكمن فى رفض مجتمعاتهم الأصلية لهم. لذلك على الرغم من إيمانهم بأن حل المشكلة سيكون نتيجة لتحول اجتماعى كونى إلا أنهم وجدوا أنفسهم أكثر قرباً من الطوائف الأجنبية الأخرى الى التفكير الثورى فيما يخص المجتمع المصرى. ويبدو انه لم تكن هناك أى مشكلة لدى العناصر "مصرية المولد" التى ساهمت فى تكوين النوايا التنظيمية لليسار المصرى فى تلك الفترة بسبب كونهم يهوداً من أصل أجنبى. ونجحوا فى العثور على مكان لهم بين هذه التنظيمات حيث كان التركيز فى هذه التنظيمات على النضال من أجل التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى مصر مع تقليص النضال من أجل تحرير الوطن. كان عدم الاكتراث بالمشكلات الوطنية المصرية عائقاً صعباً فى طريق الحركة الشيوعية المصرية فى مرحلة "ولادتها الأولى". لا شك فى أن ذلك كان عاملا أساسياً فى عزلة وغربة هذه الحركة فى المجتمع المصرى (خاصة على ضوء مركزية الأفكار الوطنية فى الخطاب العام المصرى فى ذلك الوقت). غير أن هذا العائق اضر بالحركة الشيوعية المصرية كلها وليس فقط بأعضائها من اليهود والأجانب.

يمكن تصنيف العناصر اليهودية من حيث الشريحة الاجتماعية و الاقتصادية و المهنية وربما الخلفية الثقافية، فى مرتبة أقل من الجيل الذى أتى بعدهم من العناصر اليسارية من أصل يهودى. وكان معظمهم من المستقلين (أصحاب تجارة خاصة أو محلات أو مكتبات...الخ) أو من صغار الموظفين فى المتاجر. كان إسهامهم التحليلى والأيديولوجى أقل من نظرائهم المصريين المندمجين فى الحضارة الغربية الذين كانوا على وعى بالثقافة الأوربية بتنوعها. كما كان إسهامهم أقل من العناصر اليهودية المشاركة فى المرحلة الثانية من الحركة الشيوعية المصرية بعد 15 عام.

كانت الفترة الانتقالية بين التصفية القضائية للنشاط الشيوعى "الأول" فى منتصف العشرينيات وبين عودة الجماعات الماركسية الى الظهور فى مصر فى منتصف الثلاثينيات فترة مؤلمة اتسمت بالشعور بالصدمة والتيه لدى من تبقى من العناصر الماركسية. لم يكن السبب الرئيسى فى هذا الإحساس الضربة القاصمة التى أنزلتها السلطات بالحركة الشيوعية المنظمة وإنما أيضاً الإحساس بتنكر الكومنترن للفرع المصرى الى درجة شطبه نهائياً من قائمة الأحزاب الشيوعية. وخلال هذا العقد ازدهر فى مصر نشاط فكرى واتحاد عمالى ماركسى محدود وعشوائى الى درجة الإهمال، لكن مع هذا الإهمال كان هناك "وجود يهودى". ذكر الزعيم الشيوعى الايطالى المنفى "فالريوسبانو" فى تقرير له للحزب الشيوعى الايطالى أسماء عشرين عنصرا شيوعيا فى الحركة السرية بينهم ثلاثة من اليهود وهم سولومون سوريانو موظف بشركة القناة فى الإسماعيلية والذى أبدى "ميلاً طفيفاً نحو التروتيسكية" وأخوه إدوارد سوريانو وهو أيضا موظف فى شركة القناة ببورسعيد وانتقل الى العيش فى القاهرة (وصف إدوارد فى التقرير "بالمثقف" وأنه يحسن الكتابة بلغات أوربية كثيرة، لكنه لم يعرف العربية الفصحى). كان إدوارد لبعض الوقت أحد العناصر المركزية فى "رابطة مقاومة

معاداة السامية" التى ظهرت فى الثلاثينيات وكان هناك تعاونا متقطعا فيها بين اليهود أعضاء الحركات الصهيونية وبين العناصر اليهودية اليسارية المعارضة للصهيونية. أما العنصر الثالث فكان موئيز مصارى وهو أصغر الأبناء لعائلة يهودية محترمة. كان يبلغ من العمر 19 عاما عند كتابة تقرير سبانو. وقيل عنه فى التقرير أنه يتقن اللغة العربية وبعض اللغات الأوربية وأنه كان عنصراً شجاعاً وله تأثير كبير على موظفى مجلس المدينة". (20)

وفى هذه المرحلة الانتقالية بدأت عملية حساسية الكوادر المصرية المولد حول الدور البارز لليهود فى قيادة وتوجيه النشاط الشيوعى. . ومن القصص الشهيرة فى هذا الموضوع قصة محمد دويدار، عامل سكة حديد مصرى انضم الى تنظيم شيوعى سرى فى عام 1927، سافر الى موسكو للدراسة فى جامعة عمال الشرق وعاد الى بلاده سراً فى عام 1937. قال للدكتور رفعت السعيد فى مقابلة معه، أنه فى جميع الوفود الطلابية القادمة من الدول العربية (باستثناء كانت هناك أغلبية من الطلاب من أصل يهودى) وإن طاقم المرشدين والإدارة التى راعتهم، كان معظمهم من أصل يهودى – عربى. اعترض المصريون على ذلك وقالوا ان إرشاد من هذا النوع لا يوافق ظروف البلدان العربية ومن شأنه أن تكون له تأثيرات سلبية. ورفعوا راية تعريب الأحزاب الشيوعية فى البلاد العربية. استدعت إدارة الجامعة هؤلاء الطلاب واتهمتهم بمعاداة السامية وبالشوفيه. شارك فى هذا الاتهام طلاب من دول عربية أخرى ورفضت كلياً دعوة الطلاب المصريين الى التعريب.(21)

اختلف شكل اليهود المصريين الذين تطلعوا الى الاندماج والمشاركة فى الكفاح الوطنى والاجتماعى المصرى بداية من منتصف الثلاثينيات، وكانوا من مبشرى "الولادة الثانية" لليسار المصرى، اختلف جوهرياً عن شكل اليهود الذين شاركوا فى "الولادة الأولى". فكان هؤلاء من الشباب، فى العشرينات من عمرهم ومعظمهم وان لم يكن جميعهم من مواليد مصر، منهم من هاجر أباؤهم الى مصر قبل جيل أو جيلين ومنهم أبناء لعائلات يهودية عاشت فى مصر منذ أجيال عديدة. ونظراً لمعرفة المولودين فى مصر لمشكلاتها وكفاحها وإن كان ذلك من منطلق المكانة الاجتماعية التى حظوا بها أكثر من معظم المصريين، ومجردة من مشاعر أصيلة تجاه المشكلات القومية المصرية. لم يكن الطريق ممهدا من البداية أمام هؤلاء الشباب للمشاركة فى الكفاح الوطنى والاجتماعى المصرى. وكانت هذه المشاركة وليدة علاقات تاريخية فريدة من نوعها على غرار "الشئ بالشئ يذكر".

يصف هنرى كورييل زعيم بعض الحركات المهمة فى اليسار المصرى ("الاتحاد الديمقراطى" فى نهاية الثلاثينيات ثم "حمتو" و"حدتو" فى نهاية الأربعينيات) العناصر اليهودية الراديكالية والتى كانت فيما بعد عناصر مركزية فى اليسار المصرى بأنهم يهود يحملون جنسيات مختلفة تمتعوا (بموجب جنسيتهم الأجنبية) بالامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الأجنبية، وكانوا يتحدثون اللغة الفرنسية، شكلوا ثقافتهم ووعيهم السياسى من خلال الدراسة فى مدارس ثانوية Lycees (والتى كانت لغة الدراسة فيها الفرنسية) والإرسالية العلمانية الفرنسية (Mission laique francaise) ذات الاتجاه التقدمى.(22)

وبإلقاء النظر على سيرة بعض العناصر اليهودية، تجدر الإشارة الى المميزات التالية:
كان هنرى كورييل نفسه من عائلة يهودية تمتد جذورها الى أسبانيا فى العصور الوسطى ثم البرتغال وهولندا وولاية توسكانا فى إيطاليا. وصل جده نسيم كورييل الى مصر من ليفورنو فى إيطاليا وكان مرابياً. أما والده دانيال فكان صاحب مصرف ولديه ثروة طائلة. أما والدته فكانت ظفيرا بيهار من عائلة ثرية فى أسطنبول (23). ولد هنرى فى سبتمبر 1914 وهو من الجيل الثالث فى مصر. حصل على تعليم أوربى أولا فى المدرسة اليسوعية بالقاهرة ثم المدرسة الفرنسية للحقوق (Ecole Francaise de Droit) بالقاهرة وحصل فيها على شهادة الليسانس(24). اصطدمت طموحاته فى تكملة دراساته العليا فى فرنسا بوالده الذى أعد له وظيفة مدير بنك العائلة. اضطر هنرى للخضوع لرغبة والده. وبعد أزمة صحية شديدة استجاب والده له وسمح له بالسفر الى فرنسا التى كانت بالنسبة له الموطن الثقافى والروحى. طال وجوده فى فرنسا عاما واحداً فقط، فبعد أن أصبحت الحرب العالمية الثانية واقعة لا محالة وأصبح الخطر على اليهود فى أوربا ملموساً دعاه والده هو وأخيه الأكبر راؤول الى العودة الى مصر(25).

تأثر كورييل، مثل الكثيرين من اليهود والأجانب فى المجتمع المصرى، بمشاعر الرحمة والعطف مما دعاهم الى عدم قبول الظلم الاجتماعى والانسانى المنتشر فى المجتمع المصرى. وذلك نتاج دراسته فى المؤسسات المسيحية وثمرة الرؤى الإنسانية لبعض أساتذته ونظراً لتفكيره المتعمق فى الضعف والاستغلال الذى تعرضت لهه الجماهير المصرية وكذلك درايته بالصراع القومى المصرى الذى زاد مع منتصف الثلاثينات. أعرب هنرى عن رغبته فى التضامن مع هذا النضال من خلال اتخاذ خطوة نادرة عندما تنازل طواعية عن جنسيته الإيطالية، والتى كان من المقرر أن يحصل عليها تلقائياً نظراً لأصله وحصل على الجنسية المصرية.(26) وفى نفس الوقت تعرض ، ولأول مرة، للأفكار الماركسية سواء بحثاً عن إجابة لانعدام العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى أو كرد فعل لانتشار الفاشية فى بعض دول أوروبا، هذا الانتشار الذى أقلق الدوائر التقدمية فى الجاليات الأوربية بمصر والذين كان اهتمامهم الأكبر بما يحدث فى موطنهم الأصلى وليس بما يحدث فى مصر.(27) يعتقد أن كورييل والأخرين وصلوا الى هذه المشاعر حول ما يحدث فى المجتمع المصرى، ليس من منطلق الاحتكاك المباشر بأزمة أبناء هذا المجتمع الذى لم يعرفوا لغته وثقافته الأصلية من قريب أو بعيد وربما شعروا تجاهه فى البداية، سواء عن وعى أم لا، بالسخرية والتعالى. ظهرت هذه المشاعر تجاه المجتمع المصرى، فى معظم الأحوال، من خلال سياق أوربى خالص ومن خلال تمعن متعاطف من الخارج. كان هناك تناقضاً مأساوياً فى انحيازهم مع الثورة الاجتماعية والقومية المصرية، الثورة التى كان من شانها أن تستهدف مجتمعهم الأوربى الأصلى الذى تمتع بامتيازات كبيرة.

تميز اليهود عن الطوائف الأجنبية فى مصر بأنهم مجتمع ليس له اتصال لأى موطن قومى لذلك أصبحوا همزة الوصل بين الأجانب والمجتمع المصرى ويظهر ذلك بوضوح فى السيرة الذاتية لبعض العناصر اليهودية الأخرى، وضعتهم خلفية ظهورهم فى موضع مراقبة

للشعب المصرى أكثر من كوريل ونظرائه. شحاتة هارون (من عائلة سيلفيرا) من عناصر حدتو من مواليد القاهرة 1921وهو من أصل سورى. كانت اللغة العربية هى لغة الحديث فى بيته . عمل والده مديراً للمبيعات فى محلات شيكوريل بوسط القاهرة. حمل شحاتة الجنسية المصرية. وعلى الرغم من انخفاض ثقافة الأب إلا انه شجع ابنه على الحصول على ثقافة عريضة. تعلم هارون فى مدرسة كاثوليكية بالقاهرة وكانت لغة الدراسة فيها الفرنسية ثم التحق بكلية الحقوق-جامعة القاهرة حيث درس القانون الاسلامى والثقافة العربية. تكونت دائرته الاجتماعية من شباب اليهود المثقفين ومتحدثى الفرنسية الذين استقوا ثقافتهم من أوربا. مع هذا فقد كان لوالده ولخلفيته الأكاديمية ولانشغال رفاقه الزائد بالسياسة، الأثر الكبير على اعتبار نفسه مصرياً خالصاً (29) (وبمرور الأيام، عندما قرر الكثير من أصدقائه من اليساريين اليهود مغادرة مصر الى فرنسا ودول أوربا الأخرى أو الى إسرائيل، اختار هارون البقاء فى مصر وعاش فى القاهرة حتى رحيله عام 2001 واشتغل بالمحاماة)(30) كانت هناك صفات مشابهة لسيرة البرت أريه الذاتية وهو من عناصر إسكرا (بزعامة هليل شوارتز) وبعدها فى حدتو. طرد أسلاف أريه من أسبانيا فى القرن الخامس عشر فانتقلوا الى بلغاريا ومنها الى تركيا التى ولد بها والده. هاجر أبوه الى مصر عشية الحرب العالمية الأولى كى لا يخدم فى الجيش العثمانى وتزوج هناك من أمه المولودة فى مصر لعائلة من أصل أوربى. كانت ثقافة الأب أقل من ثقافة الأم. أقام علاقات اجتماعية وعلاقات عمل بنظرائه المصريين واندمج فى الوطن الجديد الذى اتخذه لنفسه. تأثر البرت بوالديه واعتبر مصر وطنه الوحيد ورفض تركها مع موجة الهجرات اليهودية (التى انضم اليها بعض من أصدقائه اليهود فى اليسار المصرى) ومازال يعيش فى القاهرة الى يومنا هذا. (31)

أحمد صادق سعد هو واحد من الأعضاء اليهود الثلاثة فى الخلية السرية الماركسية داخل "اتحاد أنصار السلام" الذى أسسه بول جاكو دى كومب وكذلك النوادى الثقافية الكثيرة التى تفرعت من هذا "الاتحاد" كما يعد من مؤسسى "طليعة الشعب للتحرير". أحمد صادق سعد هو الاسم الذى أطلقه على نفسه إيزيدور سلفادور سلتيئيل وهو من مواليد الإسكندرية عام 1919. كان والده رفائيل سيمون سلتيئيل، يهودياً صاحب تجارة، هاجر جدوده الى الإمبراطورية العثمانية إبان طرد اليهود من أسبانيا عام 1492. كانت والدته صوفى برليسافسكى من مواليد مدينة أوديسا فى أوكرانيا. تلقى سعد تعليمه الثانوى فى مدرسة فرنسية بالأسكندرية. ثم التحق بكلية الهندسة بالقاهرة. كان ينطق اللغة الفرنسية، ومع ذلك اختار دراسة اللغة العربية وأتقنها. بذلك أصبح استثناءً بالنسبة لكثير من المثقفين اليهود من اصل أجنبى. وكان ذلك تعبيراً عن قرار اتخذ فى مرحلة سابقة من حياته بربط مصيره بمصير مصر. وفى منتصف الثلاثينيات، وعلى خلفية ظهور الفاشية فى أوربا، تطلع الى نشاط المنظمات المناهضة لمعاداة السامية والتى كان بعض عناصرها قريبين من الأفكار الماركسية. ومع اقتراب جيوش روميل من مصر قرر سعد، على عكس كثير من زملائه، البقاء فى مصر. فقد اعتقد أنه إذا سقطت مصر فى أيدى الألمان سوف تصبح الطريق مفتوحة أمامهم الى فلسطين وهناك سوف يتعرض اليهود الى الإبادة الجماعية.كان سعد، فى فترة ما بعد الحرب

العالمية الثانية، عضواً فى الجماعة الشيوعية الراديكالية (ط.ش.ت.) التى امتنعت عن الاندماج مع حدتو بزعامة كورييل. ومع إقامة الوحدة الشيوعية الشاملة، التى لم تستمر طويلا وضمت كل فصائل الحركة الشيوعية فى عام 1958، أبعد سعد وأصدقائه من اليهود، تلبية لرغبة جماعة الراية، عن قيادة الحزب كجزء من عملية "التمصير" أى صبغ الحركة الشيوعية المصرية بالصبغة المصرية. انسحب سعد نهائياً من النشاط السياسى بعد حل التنظيمات الشيوعية المصرية لنفسها عام 1965 وكرث وقته للبحث والكتابة. توفى فى القاهرة عام 1988.

إن العلاقة بين ظهور الفاشية فى أوربا وبين المشاركة الكبيرة لليهود فى تأسيس وزعامة جماعات ماركسية فى مصر، واضحة الى درجة لا يختلف عليها بين مؤرخى اليسار المصرى. غير انه هناك محاولة كبيرة من اليساريين المصريين لدراسة هذه العلاقة وأثارها على شكل ومشوار اليسار المصرى على مدى سنين طويلة بعد هذه الأحداث وبعد انتهاء "الفصل اليهودى" فى تاريخ اليسار المصرى. أبرز تحليل لهذا الموضوع تحليل المفكر الماركسى المصرى المعروف محمد سيد أحمد والذى تطرق الى هذا الموضوع مرتين: المرة الأولى فى كتابه "مستقبل النظام الحزبى فى مصر" والذى صدر عام 1984 والمرة الثانية فى مقاله الشامل "مستقبل الماركسية فى مصر" والذى نشرته مجلة القاهرة فى نوفمبر 1992(33). هناك انطباع بأن الوجود اليهودى الغير نسبى فى الحركات اليسارية المصرية كان نقطة حساسة وضعت العالم القيمى لعناصر اليسار المصرى محل الاختبار الذى يكاد لا يحتمل حتى ان يشعر بعضهم بالرغبة فى العودة الى التعامل مع هذه المشكلة من جديد بعد مرور خمسة عقود أو أكثر.

السؤال الذى يطرحه سيد احمد فى بداية تحليله للعلاقة بين ظهور الفاشية فى أوربا وبين مشاركة اليهود فى تأسيس الحركات اليسارية المصرية هو كالتالى: الى أى مدى عبرت الحركة الماركسية المصرية، التى كان لليهود نصيب الأسد فى تأسيسها، عن المشاكل التى تأثرت بالهوية اليهودية لمؤسسيها؟

قبل الدخول فى خضم النقاش، يكتب سيد أحمد بأسلوب تبريرى أنه ليس من أنصار التفسير التآمرى للتاريخ وأنه لا يزعم أن المنطلق الفكرى لهؤلاء اليهود كان تآمرياً. كما يذكر أن الشواهد التى تعتمد على معرفته الشخصية بكثير منهم تدل على أن نواياهم الطيبة كانت فوق كل الشكوك. غير ان المشكلة هى مشكلة اجتماعية مرتبطة بالهوية وهذه الهوية كانت تجعلهم يتصرفون بطريقة تعبر عن نوايا محددة من الممكن أن يكون أصحابها على غير دراية بها.(34)

يشير سيد احمد الى أن تقدم جيوش روميل صوب مصر عام 1942 والتأييد الذى حصلت عليه ألمانيا، فى تلك الفترة من الدوائر العريضة فى الحركة الوطنية المصرية نتيجة رفضهم السيطرة البريطانية على مصر، أثار قلق الكثير من الطوائف الأجنبية فى مصر وخاصة الطائفة اليهودية التى كانت على علم كامل، أكثر من أى طائفة أخرى، بالمخاطر التى تنتظرها إذا قام الألمان النازيون باحتلال مصر، بما كان معروف عن اضطهاد النازيين لليهود.(35) لذا

يرى المؤلف ان الأيديولوجية الشيوعية كانت الوحيدة القادرة على نقل رسالة الى الحركة الوطنية المصرية فحواها أنه ليس من الضرورة أن يصبح "عدو عدوى صديقى"فمن الممكن أن يكون عدو العدو أسوأ بكثير من العدو الأصلى وأنه يجب اعتبار النازية أسوأ أنواع الإمبريالية.

يقول سيد أحمد أن الشيوعية كانت هى الأيديولوجية الوحيدة القادرة، فى ذلك الوقت، على حماية الطائفة اليهودية فى مصر فى ظل الخطر النازى القائم.ويقول أن هناك تساؤل يطرح نفسه حول الدافع الخفى الكامن والغير مدرك وراء الدور الذى لعبه المثقفون اليهود فى تأسيس الحركة الشيوعية المصرية فى بداية الأربعينيات، هو حماية الهوية اليهودية أولا وقبل كل شئ وليس تأسيس حركة تسعى الى تحرير الطبقة العمالية (36). كما يقول أن هذا السؤال كان من الممكن أن يكون أكاديمياً أكثر اذا طرح وقت تأسيس التنظيمات الشيوعية وان العمل على إنقاذ طائفة ما خاصة اليهود من الاضطهاد النازى لا يتعارض مع أهداف حركة تحرير تعتبر نفسها من الطبقة العمالية. غير أن هذا الأمر أصبح حساساً وحرجاً فى مرحلة متأخرة وهى المرحلة التى خرجت فيها الحركة الوطنية المصرية والعربية ضد إقامة دولة إسرائيل عام 1948. كما يطرح سؤالا يقول فيه هل من الممكن اعتبار حركة تأسست فى مصر وأحاطتها الشكوك بأن الغرض من تأسيسها هو حماية اليهود، هل مثل هذه الحركة قادرة على مواجهة إسرائيل والتى هى نفسها دولة الغرض من قيامها هو حماية اليهود.؟(37)

سوف يشهد تحديد فترة القيام الذاتى للحركة الشيوعية المصرية منذ إعادة مولدها فى بداية الأربعينيات وحتى حلها لنفسها فى 1965، على الأهمية الكبرى التى يمنحها سيد أحمد لهذا النقاش. يمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين : المرحلة الأولى (1940-1955) وهى مرحلة هيمنة "قضية الهوية اليهودية" والمرحلة الثانية "المرحلة القومية العربية" والتى هى بشكل كبير بمثابة رد فعل للمرحلة الأول. (38)

لم تسجل مرحلة "الولادة الأولى" للحركة الشيوعية المصرية فى العشرينيات أى شكوى من اليساريين المصريين ضد المشاركة الزائدة لليهود فى تأسيس ونشاط الحركة. فى حين أنه فى مراحل مبكرة من "الولادة الثانية" ابتداءً من أوائل الأربعينيات، كان هناك عداء واضح فى الجماعات اليسارية السابقة للشيوعية لهذه المشاركة قد يصل الى معاداة حقيقية للسامية.

يحكى أنور كامل، من مؤسسى جماعة "الفن والحرية" فى بداية الأربعينيات فى مقابلة مع رفعت السعيد أنه كانت هناك محاولات كثيرة من قبل "عناصر أجنبية" للاتصال بمؤسسى الجماعة. ويقول أنه لم يكن سعيداً بذلك ولم يعتقد أن أى شخص أجنبى مهما كان مخلصاً قادر على قيادة حركة شعبية مصرية.(39) ويقول كامل أن من حاول بصورة مكثفة التأثير على رجال "الفن والحرية" هو مارسيل إسرائيل مؤسس وزعيم جماعة "تحرير الشعب" (ت.ش.) غير أنه (أنور كامل) هو وأصدقاؤه حرصوا على أن تكون حركتهم مصرية مائة بالمائة. كما حاول ذلك هنرى كورييل وهليل شوارتز صديقا إسرائيل وخصماه فى زعامة "الاتحاد الديمقراطى" لكنه رفضهم رفضاً مطلقاً فاتهموه بالتعصب القومى (40). (من الغريب أن

"الأجانب" الثلاثة الوحيدين الذين ذكرهم كامل بالاسم فى هذه المقابلة هم الزعماء اليهود "للإتحاد الديمقراطى"). يذكر كامل فى نهاية المقابلة أنه لا يؤمن بإسهام "الأجانب" فى تأسيس الحركة الثورية المصرية وقال "أنها كانت لتقوم حتى دون مشاركتهم أو إرشادهم"(41).

من الشواهد الواضحة الأخرى على مشاعر العداء تجاه اليهود فى الجماعات اليسارية المصرية هو ما قاله فتحى الرملى، من زعماء "الخبز والحرية" وهى الحركة الشقيقة ذات الميول التروتسكية لجماعة "الفن والحرية" الى ركزت نشاطها على الكفاح من أجل حقوق العمال. كان الرملى عضوا سابقاً فى حركة مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين لكنه تركها إثر خلاف مع زعيم الحركة وانضم الى جماعة "الخبز والحرية" وسرعان ما اختير فى لجنتها التنفيذية. ويحكى الرملى فى مقابلة مع رفعت السعيد فى 4 مايو 1975 عن الصراعات بينه وبين مارسيل إسرائيل والذى كان هو الأخر عضوا فى اللجنة التنفيذية، هذه الاحتكاكات التى أدت الى انسحاب الرملى من الحركة وقيامه بتأسيس جماعة "نحن أنفسنا" كنوع من التحدى "لمحاولات السيطرة علينا" على حد قوله. بل وقام بالدعوة الى ما أطلق عليه "أسبوع الفكر الحر" ونادى فيه الى "التحرر من تأثير الأجانب" (42)واصل الرملى العمل ضد ما أسماه "سيطرة اليهود على الحركة الشيوعية" ويقول أنه كتب قصيدة بالعامية المصرية يقول فيها:

فى أيامنا السود خواجات ويهود
جمعوا الملايين واحنا شقيانين (43).

اتهم الرملى بالتعصب القومى، بسبب هذه القصيدة، لكنه لم يتراجع وفى عام 1944 نشر ووزع منشورات هاجم فيها هنرى كورييل واتهمه "بالصهيونية"(44). وفى عام 1943هاجم الشاعر جورج (من زعماء الفن والحرية سابقاً) أثناء المناقشات حول تأسيس الحركة المصرية للتحرير القومى (حمتو)، هنرى كورييل مؤسس وزعيم حمتو وقال إنه إذا كان (أى كورييل) يؤمن حقاً بضرورة العمل من أجل تمصير الحركة فعليه استنتاج النتائج والانسحاب من القيادة. أعلن كورييل على الفور استعداده التخلى عن عضويته فى اللجنة المركزية والاكتفاء بصفة المرشح دون أن يكون له حق التصويت. رفض معظم الأعضاء الذين شاركوا فى الحوار (لا توجد تفاصيل عن أصلهم العرقى) قبول تنازل كورييل وانتهت الجلسة دون حسم هذا الأمر.(45)

بعد أربع سنوات طرحت فى "حمتو" مسألة الوحدة مع جماعة"إسكرا" وتأسيس "الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى" (حدتو) وعارض ذلك بعض عناصر حمتو من أصل مصرى وعلى رأسهم سيد سليمان الرفاعى وهو يعمل فى سلاح الجو المصرى كفنى صيانة. وارتبطت معارضته على ذلك بـ"التكوين القومى والاجتماعى لإسكرا". زعم الرفاعى وأصدقاؤه بأن وحدة من هذا النوع سوف "تغرق الحركة فى جو جو فكرى واجتماعى لا يعبر عن كينونة المجتمع المصرى، ذلك لأن معظم أعضاء "إسكرا" من اليهود أو من أبناء الطبقة المتوسطة-الراقية المتأثرين باليهود، فى حين أن عدد اليهود فى حمتو لم يكن حاسماً لهذه الدرجة وكان هناك تمثيل ملموس لأبناء الطبقات الشعبية(46). بعد تأسيس حدتو (1947)

وفي ظل تأييد هذه الحركة اليسارية لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، طالب سيد الرفاعى (الذى كان حتى ذلك الحين من الأصدقاء المقربين لهنرى كورييل) بإعلان عدم الثقة فى كورييل وشوارتز وإبعادهم عن صفوف الحركة ، لكن اللجنة المركزية لحدتو رفضت هذا الطلب.(47)

تعرض الطبيب والكاتب واليسارى المصرى الدكتور شريف حتاتة (عضو اسكرا ومن بعدها حدتو)، بعد حوالى 45 سنة من هذه الأحداث، لمسألة الوحدة والانقسام فى اليسار المصرى فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات وخاصة دور اليهود فى هذه العملية. ويتسم وصفه وتحليله، المثير فى حد ذاته، بالازدواجية المتضادة فهو يذكر من ناحية، بنظرة الى الماضى، ان الوحدة بين حمتو واسكرا (تأسيس حدتو) عام 1947 (التى أيدتها العناصر اليهودية ولاقت استياءً من العناصر المصرية الشعبية)كانت بمثابة كارثة لليسار المصرى لأنه قد أثبت، على ما يبدو، الدعوة أن "الاتجاه نحو الانقسام هو من السمات الكامنة فى اليسار بشكل جوهرى" (ذلك لأنه خلال فترة وجيزة نشبت فى حدتو صراعات ونقاشات حادة أضعفت الحركة الموحدة وأضرت باليسار بشدة)(48) ومن ناحية أخرى يتهم "الدوائر اليهودية" بأنه عندما كانت هناك ضرورة ملحة فى توحيد فصائل الحركة الشيوعية عارضت ذلك وإن لم يكن بالقول لكن بالفعل ودافعوا عن عملية الفصل بمزاعم وادعاءات مختلفة مثل ضرورة الاتجاه نحو الطبقة العمالية، فى الوقت الذى تغذر عليهم هم أنفسهم القيام بذلك. كما يقول أن الزعماء اليهود كانوا مهتمين بالحفاظ على الانقسام فى الحركة اليسارية للحفاظ على وضعهم القيادى وانشغلوا بالتنافس فى الوقت الذى كانت هناك حاجة الى الحوار أو تقديم التنازلات من أجل الحفاظ على الوحدة المولودة حديثاً بل أداروا المعارك الداخلية وأثاروا التوترات دون داع مما أدى الى انهيار البناء الذى شيدوه قبل ذلك بفترة قصيرة. ويذكر حتاتة آسفاً أن الرجعية استغلت هذا الوضع من أجل إنزال ضربة قاسية (على اليسار) حتى قبل أن يثبت البناء الحزبى نفسه لدى الجماهير. كما لا يستبعد حتاتة وجود مشاركة صهيونية تآمرية تشجع الأوضاع الانقسامية المتواصلة داخل اليسار المصرى.(49)

طرح محمد سيد أحمد، هو أيضاً، بعد سنوات من هذه الأحداث، فكرة أن تكون عزلة وانغلاق الجماعات اليسارية فى أواخر الأربعينيات قد نبعت عن رغبة "العناصر اليهودية" فى الحفاظ لنفسها على المواقع القيادية والقدرة على فرض الوصاية فيقول ان تلك الظاهرة كانت عاملاً رئيسياً فى إعاقة نمو الحركات الشيوعية فى الوقت الذى تقدمت فيه الحركة الوطنية المصرية صوب الإمام بعد الحرب العالمية الثانية كما أصبحوا أى القادة اليهود عنصراً مخرباً فى الوقت الذى احتلت فيه مشكلة فلسطين موقعا على الساحة فى عام 1948 ومع إقامة دولة إسرائيل واندلاع أولى الحروب العربية الإسرائيلية.(50)

تأسست فى مصر بمبادرة من العناصر اليهودية فى اليسار المصرى "الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية"(51)، ذلك قبل اتخاذ الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين وما ترتب عليه من نتائج صعبة بالنسبة لمكانة اليسار المصرى ووضع اليهود فيه. تختلف الروايات حول موعد تأسيس هذه الرابطة وحول العوامل التى أدت الى تأسيسها(52). ترأس هذه الرابطة عند

بداية عملها الفعلى فى مايو 1947 عزرا هرارى (من عناصر حدتو). قامت هذه الرابطة بنشر وتوزيع نشرات ذات مضمون معادى للصهيونية. كما تناوب أعضاء الرابطة على الاحتجاج الصوتى بجوار مكاتب الحركات الشبابية الصهيونية ووصل الأمر أحياناً الى التشابك بالأيدى. كانت رسالة الرابطة موجهة أولا وقبل كل شئ الى اليهود المصريين ودعتهم الى التمسك بوطنهم مصر وعدم الهجرة الى فلسطين (حيث أعلنوا ان السبيل الوحيد أمام يهود مصر هو الانضمام الى الحركة الوطنية المصرية والتضامن الكامل معها من أجل تحقيق كل أهدافها) (53). كما كانت لها رسالة موجهة الى الشعب المصرى تدعوه الى التفرقة بين اليهودية وبين الصهيونية قيل فيها ان الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية..تخدم فى كفاحها ضد التأثير الصهيونى مصالح الطائفة اليهودية كما تخدم مصالح الوطن المصرى(54) لم يغب عن هذه الرسالة البعد التبريرى الموجه للأعضاء المصريين فى الحركات اليسارية والذى أشار الى مجهودات مؤسسى الرابطة من أجل إلغاء التعبير "أجانب" المطلق على اليهود المصريين واعتبارهم مواطنين مصريين لديهم الرغبة والمصلحة فى الانخراط فى المجتمع المصرى والمشاركة فى كفاحه الاجتماعى والوطنى.

كانت فترة وجود "الرابطة المصرية لمكافحة الصهيونية" قصيرة، ففى يونية 1947 أصدرت حكومة النقراشى باشا أمراً بحل هذه الرابطة بحجة "الحفاظ على الأمن العام". أدان المقال الافتتاحى لجريدة الجماهير الناطقة بلسان حدتو، بشدة هذا الأمر وقال أنه "يخدم أصحاب الثروات من المصريين المؤيدين للصهيونية" وفى ختام هذا المقال ذكر "أن أصوات اليهود الشرفاء التى تعادى الصهيونية وتتعاون مع الشعب المصرى فى كفاحه ضد الإمبريالية من أجل حريته واستقلاله لن تصمت أو تخفت بل سترتفع أكثر وأكثر حتى يتحقق هدفهم السامى وهو القضاء على الصهيونية وأسيادها – الإمبريالية وأتباعها، ومشاركة الشعب المصرى فى كفاحه من أجل العيش فى وطن سعيد ومتحرر من القيود والاستغلال" (55). يمكن تفسير هذه الكلمات التى تمتدح "اليهود الأحرار" تفسيراً بسيطا وهو اندماجهم فى الحركة الشيوعية المصرية كأعضاء شرعيين متساويين لكن من الممكن أيضاً تفسيرها بشكل أصعب وهو الاعتراف بهم "كشركاء" فى كفاح الحركة الوطنية المصرية دون إسقاط عنهم صفة "الأجانب".

حظت أفكار وأفعال رجال "الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية" بتقدير كبير من قبل نظرائهم فى الحركات اليسارية. وكلما ورد ذكرهم فى الأدب التاريخى لليسار المصرى كان الحديث عنهم ايجابياً. لكن هذا التقدير لم يلغ الشعور بعدم الراحة الذى اجتاح الكوادر المصرية فى الحركات اليسارية إزاء وجود حقيقة أن هذه الحركات يتزعمها يهود. وأكبر تعبير عن هذا الشعور بعدم الرضا هو ظهور "التكتل الثورى" بزعامة شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك. ظهرت هذه الجماعة داخل حدتو وأعلن عن تشكيلها فى نوفمبر 1947 وانفصلت عن الحركة الأم فى فبراير 1948.

ذكرنا سابقا الخلاف الفكرى والتنظيمى والشخصى الذى كان أساس تمرد وانسحاب "التكتل الثورى"(56) غير أنه من المفترض أن يكون العنصر الحاسم فى ذلك هو ثورة العناصر

المصرية الأصلية فى حدتو ضد السيطرة اليهودية على التنظيم (بالتدقيق فى الأمر نجد أنه لم يكن فقط ضد شخصية هنرى كورييل الكاريزمية بل ضد الكادر القيادى اليهودى كله، فقط لكونه يهودياً). يصف المؤرخون لتاريخ اليسار المصرى ذلك بأنه حقيقة ثابتة. فيكتب المؤرخ السياسى عمرو الشافعى فى تفسير ذلك أن زعماء "التكتل الثورى" أعربوا بطريقتهم (الانفصالية) عن غضبهم فى استمرار سيطرة اليهود المصريين على زعامة حدتو. كما فند المزاعم "التنظيمية" لزعماء التكتل باعتبارها مجرد "ذريعة" فى حين أن السبب الحقيقى وراء الانفصال يكمن فى سعى المثقفين المصريين الى إنقاذ قيادة الحركة الشيوعية من أيدى العناصر اليهودية حيث تم اعتبار اليهود المصريين "أجانب".(57)

لم يكن توقيت ظهور معارضة الكوادر المصرية للمكانة القيادية اليهودية فى اليسار المصرى مصادفة. فقد كان مرتبطاً دون شك بتأييد الاتحاد السوفيتى لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (نوفمبر 1947) وتأييد حدتو للموقف السوفيتى تقليداً له أو لاعتبارات خاصة بها. أدى موقف اليسار هذا الى عزله كلياً عن الشعب المصرى الذى أيدت النخبة السياسية فيه "عروبة فلسطين" وسمحت للحكومة المصرية بشن حملة قمعية ضد الشيوعيين. زادت هذه العزلة وهذا القمع خاصة بعد اندلاع حرب فلسطين 1948 (58). صمدت العناصر اليسارية المصرية بشجاعة أمام هذا القمع بشكل يدعو الى الاحترام لكن شعر بعضهم فى نفس الوقت أنهم يدفعون ثمن وجود قيادة يهودية على رأس تنظيماتهم الشيوعية وبالذات فى هذا الوقت الحرج، وربط البعض بين السيطرة اليهودية على الحركة وبين مضمون المواقف التى اتخذها الشيوعيون المصريون (عدد غير قليل منهم على عكس ميولهم) من الشأن الفلسطينى.(59) يصدق قول سلمى بوتمان بأن أزمة الشيوعيين بعد تأييدهم لخطة التقسيم أدت الى صدام مصرى يهودى فى داخل التنظيمات الشيوعية (60). تفاقمت هذه الأزمة بعد اندلاع حرب فلسطين 1948 خاصة بعد ان اتضحت نتيجة هذه الحرب والتى استقرت فى الوعى الجماعى العربى على أنها "نكبة فلسطين". أضاف كل ذلك صعوبة أخرى أمام حقيقة كون الحركات اليسارية المصرية يتزعمها يهود. (61)

كان التنظيم اليسارى الذى أعرب بشدة عن معارضته للوجود اليهودى فى المواقع القيادية هو الجماعة التى أطلقت على نفسها "الحزب الشيوعى المصرى"(62).ظهر هذا التنظيم بين الطلاب المصريين الذين مكثوا فى فرنسا منذ 1945 للدراسة ونظموا أنفسهم وعملوا بوحى من "مكتب المستعمرات" فى الحزب الشيوعى الفرنسى. بالنظر الى الرسالة المعادية الشديدة لليهودية التى كانت سوف تتبعها هذه الحركة منذ المراحل الأولى من ظهورها نجد أنه من المفارقة حقيقة أن من أوحى الى هؤلاء الطلاب المصريين الشباب بتأسيس هذه الحركة هو اليسارى اليهودى المصرى ريمون أجيون والذى كان فى الماضى من عناصر "اتحاد أنصار السلام" و "الاتحاد الديمقراطى" والذى هاجر الى فرنسا مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانضم الى الحزب الشيوعى الفرنسى. كما كان المسئول عن "مكتب المستعمرات" فى الحزب الشيوعى الفرنسى يهودياً هو الآخر ويدعى إيلى مينيو (Mignot).(63). تأسس الحزب الشيوعى المصرى (الذى عرف على مر الأيام بالراية على اسم مجلته "راية الشعب") فى

أواخر عام 1949 أو أوائل 1950 (64) وكان من أبرز مؤسسيه فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله. دعت جماعة الراية الى تفادى الأخطاء التى أدت الى تدهور الحركات الشيوعية السابقة. وكانت النقطة الرئيسية التى ميزت الراية، على حد وصف مؤسسيها، عن الحركات الأخرى هى رفضها التام قبول "أجانب" بين صفوفها.(65)

لا يجب تجاهل الفترة التى ظهرت فيها الراية، والتى كان لها دون شك تأثير كبير على الخط الذى اتخذته الحركة فيما يتعلق بمسألة اليهود. تميزت تلك الفترة بإحساس الشعب المصرى والحركات اليسارية بالفشل والإحباط عقب نتائج حرب فلسطين 1948 وأثارها. خشى مؤسسو "الراية"، على حد قولهم، من "التناقض الداخلى (لدى العناصر اليهودية) بعد إعلان دولة إسرائيل". (66) يذكر الدكتور فؤاد مرسى فى مقابلة مع الباحث الفلسطينى الكندى طارق إسماعيل ان "الحركة لعبت دوراً مهماً فى تمصير وتعريب الحركة الشيوعية "والتى هى مرادفة لتطهيرها من "الأجانب" .(67) غير أنه يبدو ان تصرفات قادة الراية بالنسبة لهذه المسألة قد تجاوزت جميع الرؤى السياسية الخالصة للتمصير والتعريب. يذكر بعض قدماء الراية فى مقابلات متأخرة أن للمسألة جذور ثقافية وأخلاقية أعمق، وكان أبرزهم الدكتور فؤاد مرسى الذى قال فى مقابلة مع الباحث جوئيل بينين ان "الحركة الشيوعية المصرية كانت لها تجربة سيئة جداً مع اليهود. فقد كانوا رمزاً للانحدار الجنسى والأخلاقى"(68). تعتبر هذه الكلمات صدى للشائعات التى انتشرت فى الدوائر اليسارية المصرية حول "الإباحية الجنسية" الشائعة بين العناصر اليهودية، وهى الشائعات التى تخدش أسماع العناصر الشعبية بل والمثقفة فى اليسار المصرى فما بالك بخارجها. يقول جيل بيرو المؤرخ لسيرة هنرى كورييل الذاتية فى كتابه "رجل من نسيج خاص" أن هذه الشائعات تقول ان شباب المصريين ينضمون الى إسكرا من أجل التواجد بالقرب من الفتيات اليهوديات الجميلات والتخلص من قيود القمع الجنسى المفروض فى المجتمع المصرى التقليدى.(69) رفضت بعض العناصر اليسارية تلك الشائعات ووصفتها بأنها غير جادة ومجرد تشهير. قال الصحفى عبد الستار الطويلة فى مقابلة معى "أنه كان مجرد رقص صالونى متواضع جداً يرقص فيه الفتيان والفتيات فى نوادى إسكرا وحدتو مع بعدها"(70). على الرغم من ذلك كانت صورة اليسار المصرى وخاصة اليهود فيهم صورة من الإباحية والفجور خاصة فى العلاقات الجنسية. حرصت وسائل الإعلام المقربة من الحكومة والمعادية للشيوعية على سحب هذه الصورة على الحركة الشيوعية جمعاء وحاول رجال الراية فيما يبدو التنصل منها بواسطة تبنى الجزء المرتبط باليهود.

على أية حال تم طرد الصف الأول من قادة الجماعات اليسارية المصرية من اليهود وكذلك بعض العناصر من الصف الثانى والثالث من أصل يهودى، من مصر فى نهاية 1950 وبداية 1951.أما البقية فلم تر أى مبرر لبقائها فى مصر خاصة بعد أن ساءت الظروف منذ حرب فلسطين وهاجروا منها برغبتهم الى فرنسا والدول الأوربية الأخرى واتجه قليل منهم الى إسرائيل. أما الحفنة المتبقية من اليهود اليساريين الذين ظلوا فى مصر بعد ذلك (ومن أبرزهم شحاتة هارون وألبرت أريه وهم من رجال حدتو، وأحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك وهم من رجال ع.ف. والذين اعتنقوا الإسلام فيما بعد.)(71) تقلص نشاطهم الحركى

لدرجة كبيرة وبقيت الساحة مفتوحة أمام الكوادر المصرية المولد لشغل المواقع القيادية وكان يبدو أنه تم حل "المشكلة اليهودية" لدى اليسار المصرى غير أن ذلك لم يحدث فعلاً. أسس هنرى كورييل وأصدقاؤه فى فرنسا "جماعة روما" واكتفوا بتقديم المساعدات المادية والسياسية لرفاقهم من اليسار المصرى وإرسال أرائهم السياسية والفكرية من حين لأخر، غير أن شبح "مرحلة هيمنة الهوية اليهودية" (على حد تعبير محمد سيد أحمد) ظل يؤرق الأعضاء المصريين. فقد ظل كورييل، رسمياً، حتى فى منفاه بفرنسا عضواً فى اللجنة المركزية لحدتو لاعتبار "جماعة روما" امتداداً لحدتو فى المنفى.ويعد هذا تعبيراً عن الولاء والتقدير الذى منحه الأعضاء المصريون لزعيمهم وشخصيته ودوره التاريخى فى الحركة. غير أنه مع مرور الوقت ضعف تمسك رجال "جماعة روما" بالواقع المصرى بعد ثورة يوليو 1952 خاصة فى ظل نمو الشعور بالقومية العربية فى المجتمع المصرى ولدى بعض العناصر اليسارية نفسها فى منتصف الخمسينيات. يضاف الى ذلك أنه تم اتهام كورييل وأصدقائه أكثر من مرة بأن موقفهم المعادى للصهيونية ليس موقفاً صريحاً ومشدداً فيما يكفى واتهمهم خصومهم من اليسار المصرى ، قبل نفيهم وبعده، "بالانحراف الصهيونى"(72). وفى عام 1955 وهو العام الذى عادت فيه الوحدة من جديد بين حدتو وبعض الفصائل الصغيرة التى انشقت عنه فى الماضى وأقيم "الحزب الشيوعى الموحد"، وافق زعماء حدتو على طلب الفصائل الأخرى إبعاد كورييل من اللجنة المركزية للموحد وتعليق عضويته فى الحزب "الحين اتضاح مكانته" (نسب مقال نشرته مجلة "هومانيته" الناطقة بلسان الحزب الشيوعى الفرنسى الى كورييل وزوجته أنهما على علاقة بأندريه مارتى أحد الزعماء الذين طردوا من الحزب الفرنسى بسبب "الانحراف التروتسكانى"(73).

لم يشر قرار حدتو بتعليق عضوية كورييل الى "النقطة اليهودية" لكن يعتقد أن ذلك عبر عن عدم الرضا المتراكم عن أصول كورييل اليهودية هو وأصدقائه وعبء ذلك على الحركة. هناك بالتأكيد أكثر من المصادفة فى عملية تعليق عضوية بعض المقربين من كورييل ومنهم الشاعر كمال عبد الحليم الذى لم يكن يهودياً لكن زوجته كانت عنصراً يسارياً نشطاً وكانت يهودية وهى نعومى قانيئيل(74). وفى عام 1956 تم إعادة كورييل وكمال عبد الحليم الى عضوية الموحد وتم اختيار كورييل ثانية للجنة المركزية فى نوفمبر من نفس العام (على ما يبدو كرد فعل على الإجراءات المناهضة للستالينية التى اتخذها الحزب الشيوعى السوفيتى بعد مؤتمره العشرين).

غير أنه مع ذلك لم تنته مرحلة العداء للكوادر اليهودية ولكورييل شخصياً فى اليسار المصرى، خاصة على خلفية نمو الوعى بالقومية العربية لدى بعض الجماعات اليسارية (واتفق مع تحليل محمد سيد أحمد بأنه كان لذلك بعد آخر كرد فعل "لمرحلة الهيمنة اليهودية"). فى عام 1958 وبعد تأسيس "الحزب الشيوعى المصرى" الوحيد والشامل طلب رجال الراية إبعاد "جماعة روما" من الحزب كشرط لانضمامهم وبالفعل قرر المكتب السياسى للحزب فى 14 مارس 1958 "الحل النهائى لجماعة روما" وتم تبرير ذلك بالمبررات التالية:

أ- الجماعة منعزلة عن الواقع المصرى.

ب- الجماعة بعيدة عن الهيئات الرقابية الحزبية.
ج- يجب إتاحة الفرصة لرجال الجماعة للانضمام الى الأحزاب الشيوعية المحلية فى البلدان التى يعيشون فيها بعد طردهم من مصر.
د- ضرورة الحفاظ على علاقات طيبة مع الأحزاب الشيوعية الأخرى خاصة الحزب الفرنسى الذى كانت علاقته بكورييل وأصدقائه فى أفضل أحوالها تعانى من الازدواجية.
هـ الجماعة مكونة كلها من "الأجانب" (يذكر أن هذا البند حصل على أغلبية الأصوات فى حين حصلت بقية البنود على إجماع الآراء. ويبدو أن أعضاء حدتو فى المكتب السياسى تورعوا من المعنى المعادى لليهودية فى هذا البند) (75).

كما تم التشديد على أعضاء الحزب الشيوعى المصرى بعدم الاتصال "بأعضاء الجماعة فى الخارج" (جماعة روما) دون موافقة المسئول عن العلاقات الخارجية فى الحزب. يشير رفعت السعيد على هامش القرار أن أعضاء حدتو فى المكتب السياسى "لم يصوتوا ضد هذا القرار" فى مجمله ربما لرغبتهم "فى التحرر من ضرورة الدفاع مراراً وتكراراً عن الأعضاء الذين يعيشون خارج مصر لفترة طويلة" كما يرى أن القرار انطوى على معنى قاس حيث أنه لم يكن بصدد "حل الجماعة" فقط بل "وطرد كل أعضاءها" (76). هكذا أسدل الستار على الوجود اليهودى والمشاركة اليهودية فى تاريخ اليسار المصرى. غير أن عملية إسدال الستار لم تضع نهاية للتساؤلات والتحيرات التى كانت موجودة فى ذلك الوقت وبقيت كذلك.

هناك سؤال يطرح نفسه فى هذا الباب وهو: كيف ولماذا وفى أية ظروف لعب اليهود دوراً حاسماً فى ظهور وقيادة الحركات اليسارية المصرية؟. نلاحظ أن كل ما كتب فى هذا الموضوع يرسم صورة معقدة تدل على أنه لم يكن هناك مفر من مشاركة اليهود نظراً لظروف الوقت والمكان الذى عاشوا فيه أكثر من أى طائفة "أجنبية" أخرى فى ظهور الجماعات اليسارية المصرية بمختلف أشكالها. غير ان هذه المشاركة العميقة ساعدت على خلق عملية جدلية حتمية حولت استمرار هذه المشاركة الى عملية مضرة.

هل كانت العناصر اليهودية على دراية بهذه العملية الجدلية؟ ألم يفهموا الرسالة التى تقول أن زمانهم قد فات؟ الإجابة عن هذا السؤال أيضاً غير بسيطة. عبر الزعماء اليهود الثلاثة (كورييل وشوارتز وإسرائيل) عن حالة اللاعقلانية التى عاشها اليهود المثقفون الذين تربوا بالثقافة الغربية وأبناء الطبقة المتوسطة الراقية وقادوا فيها حركات ثورية فى مجتمع يسعى الى التحرر الوطنى والاجتماعى. وكان كل منهم على دراية بضرورة انتهاء هذا الوضع الغير معقول وان اختلفوا فى توقيت انتهاءه. فيرى إسرائيل بضرورة انتهاءه الفورى، أما كورييل فيرى أن انتهاءه يجب أن يتم بعد فترة قصيرة من بناء الكوادر المصرية، أما شوارتز فيرى أن ذلك يجب أن يتم بعد مرحلة طويلة. لكن عملياً لم يتخذ أى منهم أو من أصدقاؤهم اليهود خطوات فعلية فى هذا الاتجاه. ومن المحتمل أن يكون ما أثر على هذه النقطة هو هويتهم المزدوجة والمعقدة فهنرى كورييل على سبيل المثال فكر فى إشهار إسلامه فى بداية الأربعينيات (الى جانب تخليه قبل ذلك ببضع سنوات عن جنسيته

الأجنبية واحتفاظه بالجنسية المصرية) لكن فى نهاية الأمر رفض ذلك الخيار نظراً لتقدم جيوش رومل التى حولت هذه الخطوة الى خطوة غير شريفة.(77) كتب يوسف حزان بعد اغتيال كورييل صديقه الحميم (4 مايو 1978) فى نقاش جدلى مع المؤرخ المصرى الدكتور رؤوف عباس "أن كورييل لم يتنكر أبداً لأصوله اليهودية ..وأود أن أقول للذين تؤرقهم هذه المسألة أن المهم هو الذى قام به هنرى كورييل لمساندة الشعوب المقموعة"(78). كان كورييل بالفعل من المؤمنين بأن ما يدل على الإنسان هو أفعاله من أجل الآخرين الذين يتعرضون للقمع فى المجتمع الذى يعيش فيه وليس أصوله. كما آمن بأنه لا تناقض بين كونه يهودياً وبين مصريته ودليل على ذلك الكلمة لتى وجهها الى الشعب المصرى عند طرده من مصر: "لقد طردت من مصر فى ظلمة الليل دون جواز سفر. أصبحت مطروداً على ظهر سفينة بلا وطن. مع هذا سأظل مصرياً معتزاً بمصريتى" (79). يبدو أن تطلع كورييل الشديد فى أن يقبله المجتمع المصرى ليس باعتباره أجنبياً هو الذى منعه من الرؤية الحقيقية للواقع المرير. يحكى ريمون إسطمبولى وهو يهودى من عناصر حدتو أنه "كانت هناك لحظات من الصحوة من الأوهام بعد هزيمة حرب فلسطين وهذا يعنى نهاية جميع أحلامنا وما بدأنا فى تحقيقه منها. لقد اعتبرنا أنفسنا مصريين مع علمنا بنظر المصريين لنا على أننا أجانب. انتهى كل شئ الآن فالمصريون لا يعتبروننا أجانب فحسب بل أعداء من الطابور الخامس وهذا هو ما لم نكن نتصوره"(80). لكن العناصر اليهودية تمسكت ببقايا أحلامهم من منطلق الإيمان بأن اليسار المصرى فى حاجة إليهم وأنه لا بديل عن الدور الذى لعبوه فى قيادته وبين صفوفه وكلما زاد تمسكهم بهذه الرؤية زادت الخصومة بينهم وبين الكوادر المصرية فى الحركات اليسارية.

يفترض أن "المعضلة اليهودية" لم تكن أبداً المشكلة الأساسية لدى اليسار المصرى وأنه كانت لديه مشكلات أصعب وأهم للتعامل معها. كما نرى من ملخص تاريخه فى مقدمة هذا الكتاب. مع هذا فإن قضية الأعضاء اليهود فى الحركات اليسارية المصرية موضوع متميز. هناك كثير من القضايا المشابهه حول مشاركة مكثفة للعناصر اليهودية فى ظهور الحركات الثورية فى دول مختلفة فى المشرق العربى وشرق أوربا وأمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا وغيرها. إلا أن "القضية اليهودية" لدى اليسار المصرى ألقت الضوء أكثر من أى قضية مشابهة فى أى دولة أخرى على أزمة الشباب اليهودى المثقف فى الحركات الثورية فى البلاد التى عاشوا فيها، وليس أقل من ذلك ألقى الضوء على المعضلات السياسية والأخلاقية لدى الأغلبية الغير يهودية فى نفس الحركات.

إن قضية مشاركة اليهود فى ظهور وزعامة الجماعات اليسارية المستمرة مازالت موضوعاً للنقاش فى الدوائر اليسارية المصرية حتى وقت كتابة هذا البحث، أى بعد أكثر من ستين عاماً منذ بداية هذه القضية وخمسة وثلاثين سنة من انتهائها الرسمى. أحد المصادر المهمة التى ناقشت هذا الموضوع هو العدد الخاص من مجلة قضايا فكرية اليسارية المصرية والذى صدر فى يوليو 1992 بمناسبة مرور 70 سنة على ظهور الحركة الشيوعية فى مصر. تطرقت مقالات عديدة فى هذا العدد الى "المسألة اليهودية"

فى التاريخ اليسارى المصرى واتخذت جميعاً دون استثناء موقفاً تبريرياً وأعربت عن ضرورة شرح وتحليل ما حدث: كيف حدث أن لعب أبناء أقلية عاشت فى مصر وبلغت حوالى ربع فى المائة من إجمالى السكان دوراً حاسماً فى تأسيس المنظمات اليسارية المصرية؟ وأى تأثير تركوه على تطور وميزات اليسار المصرى؟ وما هى المشكلات التى واجهتها الكوادر المصرية نتيجة ذلك الوجود اليهودى؟ ولماذا حكم على هذا "الدور اليهودى" بالفشل؟ وأصعب سؤال هو: هل يمكن اعتبار الانتفاضة ضد "الهيمنة اليهودية" الى درجة الإبعاد النهائى لليهود (بعد نفيهم من مصر)عن المشاركة ولو الرمزية فى مؤسسات الحزب الشيوعى المصرى، دربا من دروب خيانة القيم الأساسية التى كان من المفروض أن يلتزم بها اليسار؟

هناك أكثر من محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة. يوجد من اعترف بالذنب على ما بدا لهم بعد ذلك نكراناً للجميل تجاه أناس ساهموا فى تأسيس والتطور الفكرى لليسار المصرى وهو الدور الذى لا يقدر بثمن. (81) وبخلاف ذلك زعم البعض أن الوجود اليهودى قد منع تطور اليسار المصرى وعزله عن النسيج الحى للمجتمع المصرى نظراً لأن وجود العنصر اليهودى فى داخل اليسار يمثل نظام أخلاقى لم يستطع الشعب المصرى قبوله مما أضر بشكل كبير بصورة اليسار كله(82). كما ترتكز معظم الإجابات الأخرى على التواصل بين هذين الطرفين. وهناك محاولة شاملة ومركبة للدكتور شريف حتاتة تحتوى على تقدير عميق وأمين لدور اليهود فى ظهور اليسار المصرى الى جانب الانتقاد الشديد للضرر الذى تسببوا فيه لكونهم يهوداً.

فى مقال بعنوان "عن الوحدة والانقسام فى الحركة اليسارية" بدأ حتاتة يرسم صورة الزعماء اليهود فى حركات ما قبل الشيوعية (هلال شوارتز ومارسيل إسرائيل وهنرى كورييل) وبعد أن يقف على العوامل التى قربت الشباب اليهودى المصرى المثقف من النظرية الماركسية يقول حتاتة أنه يجب الاعتراف بالدور الذى لعبه اليهود فى نقل الفكر الاشتراكى الجديد الى مصر وفى إيجاد علاقة بين الموجة الاشتراكية المتصاعدة عالمياً وبين الحركة الوطنية والاجتماعية فى مصر.. ولم تكتف هذه الجماعات اليهودية الصغيرة بنقل الرسالة الماركسية بل اتخذت أولى الخطوات فى تأسيس الحركات اليسارية فى مصر. قامت بعض القوى الاجتماعية فى مصر بتبنى شعاراتهم دون الإشارة الى مصدرها الأول (اليهودى) كما قدم بعض هؤلاء تضحيات كبيرة وبذلوا مجهودات صادقة من أجل حماية أفكارهم. وكانوا مواطنين مخلصين لبلدهم الذى عاشوا فيه لسنوات طويلة سواء من حصل منهم على الجنسية المصرية أو لم يحصل. كما رأوا حلم الوطن الذى يعتنق جميع سكانه وطوائفه دون تمييز وحاولوا على قدر استطاعتهم خلق علاقة بين الفكر الاشتراكى وبين كفاح المجتمع المصرى ضد الإمبريالية الأجنبية وقوى الاستغلال الداخلية. وفى سبيل هذا الهدف رفضوا وجود علاقة بينهم وبين بقية اليهود وأسسوا حركة تكافح الصهيونية.

بعد هذا المدح فى الدور الذى لعبه اليهود فى اليسار المصرى يذكر حتاتة أن هذه الجماعات اليهودية كانت نواة خطرة على الحركات اليسارية وتحولت الى نبات سام يجب استئصاله إذا للشجرة الوليدة أن تمد جذورها فى الأرض المصرية.

لتوضيح هذا التناقض بين إسهام اليهود وبين الضرر الذى تسببوا فيه لليسار المصرى يصف حتاتة اليهود بأنهم كانوا أقلية متشددة فى عقيدتها منذ عهد الفراعنة ويأتى هذا التشدد هو الاضطهاد الذى عانوا منه والذى من شأنه أن يولد تشدداً وأن يفصل الفرد عن المجتمع والمجتمع عن المجتمعات الأخرى. وفى الختام يذكر ان مأساة الجماعات اليهودية التى اقتنعت بالرسالة اليسارية كانت فى ضرورة انتهاء دورهم الطليعى. فمن غير المعقول أن تظل هذه الجماعات تتزعم اليسار لفترة طويلة ومن غير المعقول أن تستمر هذه الحركات فى قيادة الشعب المصرى مهما كانت قدراتهم الفكرية والتنظيمية، ذلك لكونهم أجانب بعيدين عن التراث والتاريخ المصرى. وكان من الصعب عليهم قبول ذلك فكانوا ممزقين بين الرغبة فى أن يعترف التيار الوطنى المصرى المتصاعد بدورهم وقدراتهم وبين حكم الواقع والتاريخ. هكذا كانت الدوائر اليهودية عنصراً محفزاً للفكر الاشتراكى فى مصر كما كانوا كارثته الكبرى. فقد أورثوا الحركة اليسارية بعض العيوب: التشدد الفكرى والاعتماد على النصوص أكثر من اللازم والانعزال عن الجماهير وعن الطاقة التلقائية الكامنة بها وغياب الشعور الوطنى الحقيقى لديهم وقدر كبير من القلق والانقسامية عقب الظروف القومية والاجتماعية الخاصة بهم وتطلعهم الى مد دورهم القيادى بدلاً من التسليم بالحتمية المفروضة عليهم.(83)

يمكن اعتبار هذا التحليل، سواء أكان صحيحاً أو مخطئاً ختاماً مؤقتاً لنقاش مؤلم وبالغ الأهمية له بقية.

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

الفصل الثانى: التقسيم وحرب فلسطين 1947-1949

سنبدأ النقاش بعام 1947 وهو العام الذى أدرجت فيه مشكلة فلسطين على جدول أعمال الهيئة العامة للأمم المتحدة واتخذ فيه قرار تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية وبدأ العد التنازلى لحرب فلسطين فى عام 1948. واكب اليسار المصرى هذه التطورات من خلال موافقته على القرار، التى اعتبرت شاذة على ما اعتبر فى ذلك الوقت إجماع قومى مصرى على رفض مشروع التقسيم وتأييد التدخل المسلح للجيوش العربية فى فلسطين فى محاولة لمنع إقامة الدولة اليهودية.(1) للوقوف الصحيح على المواقف التى اتخذتها التنظيمات اليسارية فى مصر فيما يخص أحداث 1947 وما بعدها، يجب تتبع ظهور ونمو هذه المواقف ابتداء من مراحل مبكرة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.

فى ظل النقد الذى عرضت له المواقف الخاصة باليسار المصرى من هذا الموضوع، نشر اليساريون المصريون أدباً بحثياً وصحفياً ذا طابع تبريرى الغرض منه التصدى لهذا النقد الذى ربط اليسار المصرى "بالصهيونية" بل وصل الى درجة اتهامه "بالخيانة". كما أرادت هذه المنشورات أن تثبت أن مواقف اليسار المصرى حملت الطابع "القومى" الخالص وأنها خدمت بشدة المصلحة العربية العامة والمصلحة العربية الفلسطينية بشكل خاص. من أبرز المؤلفات وأهمها التى تناولت مواقف اليسار من القضية الفلسطينية والقضايا المصاحبة للصراع اليهودى العربى فى تلك الفترة الحرجة هو بدون شك كتاب الدكتور رفعت السعيد "اليسار المصرى والقضية الفلسطينية"(2). يضم هذا الكتاب الكثير من الوثائق لدعم المزاعم الأساسية للمؤلف (ومن بعده اليساريين الآخرين الذين تطرقوا الى هذه القضية) ان مواقف اليسار المصرى من المشكلة الفلسطينية خاصة فى الفترة التى نناقشها فى هذا الباب عكست نقطة انطلاق "قومية" متشددة وأنه على الرغم من تميزها التام ضمن الرؤى الوطنية فى تلك الفترة إلا أنها مازالت جزءاً من الإجماع المصرى والعربى الشامل وأنها لا تشذ عنه.

يؤكد السعيد على رؤية الحزب الشيوعى المصرى فى مرحلته الأولى ودوره فى كشف المخاطر النابعة عن العمل الصهيونى فى فلسطين. ذلك فى الوقت الذى قامت فيه البرجوازية المصرية (بمغازلة) الصهيونية، وامتدحت صحافتها أعمالها الايجابية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية فى فلسطين.(3) نشرت مجلة الحساب الناطقة بلسان الحزب الشيوعى المصرى فى 10 أبريل 1925 مقالاً شديد اللهجة بعنوان "القاتل يزور ضحاياه" ينتقد زيارة وزير الخارجية البريطانى اللورد بلفور للقدس لوضع حجر أساس الجامعة العبرية.(4) كما أدان المقال الحركة الصهيونية كحليف للإمبريالية. واستعرض نضال الجماهير الفلسطينية ضد زيارة بلفور وأثارها. كما أشار المقال الى مشاركة "العمال اليهود" فى نضال العرب الفلسطينيين وقال ان "سكان فلسطين يعلمون أنه ليس كل يهودى صهيونياً وأن الصهيونية أسوأ من الإمبريالية وأن العامل اليهودى يكرهها تماماً كما يفعل العامل الفلسطينى لأن العامل هو العامل قبل كل شئ آخر وأنه يعارض الإمبريالية حتى لو كان الامبريالى أخاه" (5). فى هذا المقال تظهر المعايير

الأساسية لمواقف اليسار المصرى من القضية الفلسطينية : التأييد المبدئى للقضية الوطنية للشعب العربى الفلسطينى والمطالبة بخروج الحكم البريطانى من فلسطين والعداء للصهيونية ومشروعها فى فلسطين والتفرقة الواضحة بين الصهيونية واليهودية والدعوة الى النضال العربى اليهودى المشترك من أجل إقامة فلسطين مستقلة وديمقراطية كدولة لجميع سكانها عرباً ويهوداً (بالظروف الموجودة فى فلسطين فى ذلك الوقت أى وجود أغلبية عربية فى دولة كان مفروض أن يكون طابعها عربياً). هناك عناصر فى هذا الموقف الشامل تتوافق تماماً مع أسس الإجماع العربى من القضية الفلسطينية لكن يوجد فيه أيضاً بعض العناصر الخاصة باليسار مثل التأكيد التام على معادة الإمبريالية (وبالذات الامبريالية البريطانية)، التفرقة بين اليهودية والصهيونية والبحث عن سبل للنضال المشترك (ضد الصهيونية والإمبريالية) بين العرب واليهود فى فلسطين. تطور العنصر الأخير مع الوقت الى رفض أى نوع من العنصرية المعادية لليهودية التى تداخلت مع النضال الوطنى العربى.

تميز العقد بين 1925-1935 بغياب شبه كامل لأى نشاط شيوعى فى مصر كما تميز العقد من 1935-1945 بتكوين بعض الخلايا الفكرية اليسارية الصغيرة الغير منتظمة والمتنازعة فيما بينها والتى تبحث عن طريقها أو اتجاه لها. فى ظل هذه الظروف لم يكن هناك أى تنظيم يسارى ذو قدرة ودافع على بلورة مواقف من القضايا المختلفة خاصة القضايا التى لم تكن فى مقدمة جدول الأعمال الوطنى المصرى. واكتفت المنشورات الشيوعية المعدودة التى صدرت فى هذين العقدين بإعادة كتابة أو اقتباس للمواقف التى اتخذها الحزب الشيوعى الفلسطينى فى منشوراته فيما يتعلق بفلسطين وهى المواقف التى شابهت تماما مواقف اليسار المصرى. (6)

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى خلفية تزايد الكفاح الوطنى والاجتماعى على الساحة السياسية المصرية اكتمل التبلور التنظيمى والفكرى للجماعات اليسارية الرئيسية حمتو وإسكرا والفجر الجديد. وفى 1945-1946 لم يكن من الممكن إدراك الفروق الحقيقية بين مواقف هذه الجماعات الثلاث والتى وافقت بشكل عام المعايير الأساسية للخط اليسارى منذ فترة "الولادة الأولى" للحركة الشيوعية كما ذكرنا سابقاً. مع هذا فقد توجد أهمية كبيرة بتعديل وتعميق المزاعم الأساسية كصدى لتزايد التوتر داخل الحلبة الفلسطينية وحولها ومع ازدياد الشعور بأن الحكم الانتدابى البريطانى فى فلسطين قد قارب ساعة الحسم ونهاية الطريق.

فى عام 1945 نشر شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجيلبى وهما اثنان من شباب الكوادر المصرية البارزين فى إسكرا، كتاباً بعنوان "أهدافنا الوطنية". عبر هذا الكتاب عن الرؤية السياسية لهذه الحركة وتم تخصيص الباب الثانى من الكتاب للقضية الفلسطينية. وكما هو متوقع أكد المؤلفان على العناصر الأربعة للموقف التقليدى لليسار المصرى من هذه القضية وهى ضرورة وضع حد للحكم الاستعمارى البريطانى فى فلسطين والمكافحة القوية للأيديولوجية والممارسة الصهيونية والتمييز بين اليهودية والصهيونية والدعوة الى الكفاح اليهودى العربى المشترك من أجل استقلال فلسطين. كتب الشافعى والجيلى أنه لا يوجد شئ

أخطر من الفكرة الصهيونية فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين لأن هذه الفكرة سوف تحبط كل الآمال فى الوحدة بين الشعبين العربى واليهودى وبهذا ستجد الإمبريالية الأرض الخصبة لإشعال نار الفرقة وتقوية موقفها على حساب ديمقراطية واستقلال فلسطين. كما يشكل خطرا على استقلال فلسطين رجعية بعض العناصر العربية التى ترفض الاعتراف بحق الشعب اليهودى فى التعاون على أساس من المساواة مع الشعب العربى من أجل تحقيق الاستقلال والديمقراطية. أن هذه العناصر تمنع أى تفاهم بين الشعبين الأمر الذى يمكن الصهيونية من تضليل الجماهير باسم المشاعر الوطنية وتضع الإمبريالية البريطانية موقف الحكم. . . ان حل القضية الفلسطينية لن يتحقق إلا من خلال الديمقراطية والتخلص التام من الإمبريالية والصهيونية، الأمر الذى يتطلب تعبئة كل القوى الشعبية العربية واليهودية على حد سواء لتحقيق استقلال فلسطين. إن فلسطين المتحررة من الإمبريالية بأنواعها قادرة على حل مشكلاتها من خلال تشكيل حكومة ديمقراطية تقوم على التعاون اليهودى العربى... من الضرورى أن يقاوم الشعب المصرى أى اتجاه لإثارة الفتن بين الشعبين العربى واليهودى فى فلسطين وأن يساند الاتجاه نحو وحدة الصف فى الجبهة المشتركة ضد الإمبريالية بكل أنواعها(7).

أما جماعة الفجر الجديد فقد أظهرت على مدى سنوات وجودها اتجاها ماركسيا راديكاليا أكثر من الجماعات اليسارية الأخرى. لذلك نجد فى أقوالها تعبيرا أكثر حدة للمعايير الأربعة الرئيسية التى تكون موقف اليسار من الشأن الفلسطينى، ذلك من خلال استخدام نظريات طبقية – اقتصادية مأخوذة عن المعجم الماركسى. كتبت مجلة الفجر الجديد فى مقالها الرئيسى أن "الصهيونية هى حركة استعمارية وليست إلا صورة جديدة-قديمة لتصدير رأس المال والاستيلاء على الثروات والسيطرة على السوق والموارد الخام لصالح الشركات الأجنبية الكبرى. ان الصهيونية تعتمد من الناحية الشرعية على وعد بلفور ... وهذا ما يربطها بالانتداب البريطانى وهو السبب فى موقفها المناهض للحركة الوطنية فى فلسطين. لذلك فان العرب يحاربونها لكن الصراع ضد الصهيونية لا يمثل بأى شكل صراع ضد اليهود" (8). وفى افتتاحية أخرى كتبت المجلة "أن الولايات المتحدة الأمريكية تساند الصهيونية بكل إمكانياتها أى أنها تساعد على تغلغل الرأسماليين الاستغلاليين الى فلسطين العربية"(9). أما فيما يتعلق بالخلافات فى الرأى التى سادت الدوائر الليبرالية المصرية حول مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين نشرت مجلة الفجر الجديد نصاً لمقال نقل عن جريدة الاتحاد الناطقة بلسان الحزب الشيوعى الفلسطينى (عصبة التحرر الوطنى) والتى انتقدت الليبراليين المصريين الذين يعتقدون أنه يجب الفصل بين الموقف المؤيد لهجرة اليهود لفلسطين وبين رفض الصهيونية (10).

كان يوسف درويش أحد الزعماء اليهود الثلاثة لجماعة الفجر الجديد والذى وجهه بول جاكو دى كومب الأب الروحى للحركة فى تركيز نشاطه فى مجالات النقابات العمالية، كان مؤسس المجلة العمالية "الضمير" والتى كان أحد أهدافها المعلنة "رعاية التضامن العربى من خلال التركيز على القضية الفلسطينية" (11). نشر درويش فى أكتوبر عام 1945 مقالاً لاذعاً

معادياً للصهيونية في جريدته بعنوان "لن تمروا". وليس مصادفة أن يكون هذا العنوان مشابهاً لشعار المعركة لدى الجمهوريين فى أسبانيا ضد الهجوم الفاشى أثناء الحرب الأهلية. ذكر المقال أن "الصهيونية والفاشية يرتبطان ارتباطا وثيقاً بعضهما ببعض لا يمكن حله إلا من خلال مكافحة عناصر القمع (المعادية لليهودية) والدفاع عن الحريات والديمقراطية. ان الصهيونية لن تحل أبداً مشكلة 16 مليون يهودى. ان المشكلة اليهودية هى جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب من أجل الحرية والديمقراطية" (12).

ان الطريقة التى تعاملت بها جماعة الفجر الجديد مع المشكلات والخلافات فى الرأى التى ظهرت كرد فعل على عرض المواقف الأساسية من قضية فلسطين، مثيرة للاهتمام. قاد الأخوان المسلمون وحركة مصر الفتاة فى الثانى من نوفمبر 1945 مظاهرات ضد الصهيونية تأييداً لعرب فلسطين تطورت الى تخريب عنيف لمؤسسات وأشغال اليهود.(13) بعدها نشر "جهاد" (الاسم الحركى لأحمد رشدى صالح، الزعيم المصرى البارز فى الفجر الجديد الى جانب الزعماء اليهود الثلاثة فى التنظيم) مقالا شديد اللهجة قال فيه أنه يجب مكافحة الصهيونية لأنها "حركة إمبريالية رأسمالية تستخدمها الإمبريالية الأمريكية والبريطانية من أجل تقوية مكانتها فى البلاد العربية" لكن يجب أن نتذكر دائماً أن عدونا الرئيسى هو الإمبريالية البريطانية ولا يجب التوانى لحظة عن مكفاحته". كما كتب (جهاد) أن الإمبريالية تضلل الشعب المصرى وتحول غضبه الى اتجاهات مختلفة. وهذا ما تعمله الرجعية المصرية أيضاً. ان الحركات الفاشية (الإخوان ومصر الفتاة) تستغل مخاوف الجماهير المصرية للسيطرة عليها وتلك هى نفس العناصر التى خدمت فى الماضى القريب الفاشية والتى هى أسوأ أنواع الإمبريالية. يضيف (جهاد) قائلا ان كل هذه العناصر تسعى لتحقيق هدف واحد وهو إبعاد الحركة الوطنية المصرية عن كفاحها ضد الإمبريالية البريطانية والاستبداد والرجعية المصرية وتحويلها الى حركة عنصرية. سيطر على مظاهرات الثانى من نوفمبر عناصر رجعية لم تساعد الشعب فى شئ على العكس فقد ساعدت الإمبريالية وأصبح موقف الحكومة أقوى من السابق فقلصت حريات الشعب وصدت مسيرة الحركة الوطنية. "لقد استفادت الصهيونية من خلق صورة خاطئة لحركتنا الوطنية. وأثبتت بالدليل أن الشعوب العربية لا تحترم الأقلية اليهودية وأنه لا خلاص لليهود سوى تجمعهم فى بلد واحد..لقد حولت هذه الأحداث مئات الآلاف من المصريين الوطنيين المخلصين الى عنصريين" (14).

نشرت مجلة الفجر الجديد فى عددها الصادر ديسمبر 1945 رداً للقارئ عادل أحمد ثابت على مقال (جهاد). فالكاتب يختلف مع فكرة ضرورة منح مكافحة الإمبريالية الأولوية على مكافحة الصهيونية ويقول أنه يجب مكافحة الاثنين فى نفس الوقت وبنفس القوة. وفى رد هيئة التحرير على رسالة ثابت اتفقت معه حول ضرورة مكافحة الصهيونية بكافة أشكالها – الهجرة الى فلسطين ، تدفق رأس المال الاحتكارى إليها وتشريد الشعب الفلسطينى – مع مكافحة الإمبريالية، غير أنه "يجب التمييز بين تأييد الشعب المصرى لحركة التحرر الفلسطينية وبين مهاجمة اليهود ومؤسساتهم فى مظاهرات الثانى من نوفمبر فى القاهرة والتى من شأنها أن تشوه صورة تأييدنا للقضية الفلسطينية" ولا تقبل هيئة التحرير الطابع "الوطنى المخلص"

الذى ينسبه الكاتب الى منظمى هذه التظاهرات. "أما أن الشغب كان تلقائياً أو أن الأمور خرجت عن سيطرة العناصر الوطنية المخلصة". وفى نهاية الرد تؤكد هيئة التحرير أن تحويل مكافحة الإمبريالية الى المساس بالأرواح والممتلكات اليهودية يخدم الصهيونية نفسها وهو من عناصر اضمحلال الحركة الوطنية المصرية".(15)

وفى نفس العدد من جريدة الفجر الجديد الذى نشر فيها جهاد مقاله ينشر رد لكاتب مصرى وقع بـ أ.م. رد فيها على المقال الذى ظهر فى العدد السابق تحت عنوان "إحتضار الصهيونية". ذكر أ.م. فى رسالته "أن الصهيونية هى الحركة الوطنية اليهودية، وان تم استغلالها حقاً من قبل الرأسماليين فهذه مشكلة منفردة لا تسمح لنا بالحكم عليها بالموت". يضيف ا.م. قائلا ان الاضرابات العمالية التى اندلعت فى فلسطين كانت بمبادرة عن "اتحاد العمال الفلسطينى" يقصد الهستدروت والذى يضم فى صفوفه عمالا عرباً يتعاونون مع العمال اليهود – الصهيونيةن. و"ان على الشعوب العربية مساندة الشعب اليهودى الذى يبنى حياته الوطنية من جديد فى فلسطين حتى يصبح أمة داعية للسلام تتعاون مع البلاد الأخرى من أجل السلام والرفاهية فى العالم كله". (16) ليس هناك طريقة لمعرفة شخصية أ.م. كما أنه لا يمكن استبعاد احتمال انه كان يهودياً مصرياً عضوا أو مؤيداً لإحدى التنظيمات الصهيونية، لكن يحتمل أيضاً أنه كان مصريا خالصاً وملاحظاته تعكس قدراً من التقدير كنته الدوائر الليبرالية المصرية المقربة من اليسار للمشروع الاجتماعى للصهيونية. على اية حال ردت هيئة تحرير الفجر الجديد بالإعراب عن أسفها "لنجاح الدعاية الصهيونية فى تضليل السيد أ.م." فترى هيئة التحرير ان الكاتب ينسب للصهيونية ثلاث إيجابيات كلها خاطئة: "ان اليهود يشكلون أمة – (وهذا يحتاج الى دليل حيث ينقصهم الأرض واللغة والعلاقات الاقتصادية وهى دلائل قيام الأمة عند ستالين)، أو ان الصهيونية بريئة من ذنب الإمبريالية – وذلك ليس صحيحا فالصهيونية نشأت على أكتاف الإمبريالية (وعد بلفور)، أو ان الصهيونية ساهمت فى تقدم العرب، "المزاعم الاستعمارية التقليدية" (17).

بلورت حمتو بزعامة كورييل مواقفها من قضية العلاقات اليهودية العربية ومن قضية فلسطين من خلال المعايير الأربعة التى ذكرناها سلفاً. من الضرورى أن ندرس صيغة حمتو وتأكيداتها المميزة والتى تترك عليها أثار شخصية والرؤية التحليلية الدقيقة لكورييل علاوة على التأكيد الوطنى المصرى الذى ميز حمتو فى مقابل التأكيد الطبقى للجماعتين الماركسيتين الأخريين.

ومن منطلق منصبه كأمين عام حمتو قدم كورييل عام 1945 الى اللجنة المركزية للحركة الأطروحة التالية كتوجيه لبلورة موقف الحركة من القضية الفلسطينية والقضية اليهودية العربية:-

- إن الدور الرئيسى للحركة الوطنية المصرية هو ترسيخ الاستقلال الوطنى من خلال السعى الى إجلاء جيوش الاحتلال البريطانية فى أسرع وقت ممكن.
- إن الاستعمار البريطانى يستثمر النزاع بين الطائفتين اليهودية والعربية فى فلسطين من أجل إبعاد الحركات الوطنية لكل شعوب المنطقة وخاصة فى مصر التى توجد فيها

أقوى الحركات الوطنية – عن دورها الرئيسى فى تحقيق الاستقلال الوطنى وإجلاء جيوش الاحتلال الأجنبية .

- من خلال تعبئة الرأى العام المصرى ضد "الصهيونية" ونشر الشعارات المعادية للسامية وطمس الفروق بين "اليهود" وبين "الصهاينة"، يحاول الاستعمار التخلص من أثار الضربات القاصمة التى تلقاها.
- إن حمتو تطالب بوضع نهاية للانتداب البريطانى فى فلسطين، ذلك الانتداب وريث الحرب العالمية الأولى. لقد نجح الانتداب البريطانى من خلال الفصل بين الطائفتين اليهودية والعربية، فى زرع الفوضى فى البلاد. إن على اليهود والعرب الاتحاد فى جبهة واحدة لمعاداة الإمبريالية وتأسيس دولة ثنائية القومية، ديمقراطية ومستقلة تحل مشكلة التعايش السلمى بين الطائفتين.
- وفى داخل مصر مطلوب من الطائفة اليهودية التضامن مع الحركة الوطنية المصرية. ولا توجد وسيلة لضمان مستقبل هذه الطائفة إلا إذا أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية المصرية.(18)

ظهرت الدقة التحليلية لكورييل فى وثيقة مفصلة قدمها الى اللجنة المركزية لحمتو فى 10 مايو 1947 حول موضوع التطور الاقتصادى والسياسى لفلسطين. كتبت هذه الوثيقة فى الأصل باللغة الفرنسية وترجمت الى العربية للمناقشة التى أجرتها اللجنة المركزية حول القضية الفلسطينية فى تلك الفترة.(19) طبع الجزء الثانى من هذه الوثيقة بأكمله فى الملحق الخاص لكتاب الدكتور رفعت السعيد "اليسار المصرى والقضية الفلسطينية". ان تركيز كورييل فى الجزء الثانى على موضوعات اتحاد نقابات العمال والتعاونيات (الحركة الكيبوتسية) كان هدفه تفنيد الصورة الاشتراكية التى منحت شهرة عالمية للمشروع الصهيونى. وفى بداية هذا التقرير يستعرض المؤلف التاريخ الاقتصادى لفلسطين وتأثير استيراد ثروات الهجرات اليهودية منذ عام 1920 على النمو الصناعى للبلاد والعلاقات بين الثروات اليهودية المستوردة وبين الشركات الاقتصادية البريطانية وإبعاد رأس المال العربى عن الموارد الاقتصادية المهمة فى البلاد. كما يشرح كورييل الملابثات السياسية لإقامة الهستدروت (الاتحاد العمالى): "فى البداية ظهر انقطاع بين اليهود وبين الحركة الوطنية الفلسطينية. لم تبد هذه الحركة الوطنية ثقة فى اليهود واعتبرتهم عنصراً أجنبياً. كان اليهود فى فلسطين خاضعين تماماً للحكم البريطانى وأصبحوا أداة فى أيدى الاحتلال. ومع الوقت ظهرت لدى الشعب (فى فلسطين) طبقة العمال، معظمهم من اليهود، وكانت لهم مطالب طبقية شكلت تهديداً على البرجوازية" (20). ويشرح كورييل أنه مع ظهور الفاشية ارتبكت العلاقات بين البريطانيين وبين اليهود فى فلسطين وحدث تقارب تدريجى بين الإدارة البريطانية وبين أصحاب رأس المال العرب، مع زيادة مشاركة الاستثمارات الأمريكية فى اقتصاد الاستيطان اليهودى. فى ظل هذه الظروف تطلعت بريطانيا الى تحقيق توازن بين الطوائف السياسية فى فلسطين. لذلك "امتنعت عن تقديم المساعدات للأهداف

الصهيونية فى الأربعينيات" على الرغم من تأييد الحزب الحاكم البريطانى للصهيونية. وفى المقابل "أظهر تأسيس الجامعة العربية مع نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاها للرجعية العربية نحو توطيد علاقاتها مع الاستعمار البريطانى"(21).

ينتقل كورييل بعد ذلك الى استعراض العلاقات بين اليهود والعرب فى فلسطين حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة كما يستنكر الاضطرابات العنيفة من العرب ضد اليهود ويستنكر فى نفس الوقت تطلع اليهود لإقامة دولة يهودية مستقلة فى فلسطين. ذلك أنه يرى أن هذه الدولة لن تصبح كياناً مستقلاً لجميع سكانها لكنها دولة لليهود فقط "سوف تطرد سكانها العرب بلا رجعة" (22) ويلاحظ المؤلف آسفاً "أن الدوائر العربية واليهودية التقدمية سقطت فى شباك الأيديولوجية القومية - البرجوازية" دليل على ذلك الانقسام الذى حدث فى الحزب الشيوعى الفلسطينى على أساس عرقى. كما يرى ان الحركة الشيوعية الفلسطينية عانت من ضعف مزمن للأسباب التالية: الاستنزاف المستمر من قبل السلطات البريطانية فى فلسطين، طرد النشطين اليهود من فلسطين الى بلادهم الأصلية، ميل الكوادر العربية الى التعصب الشوفينى وظهر ذلك فى التعبير التعميمى الذى يقول ان كل اليهود صهاينة. يقول كورييل ان الشيوعيين العرب يكثرون من مهاجمة الصهيونية ويمتنعون عن مهاجمة الرجعية العربية. بهذا يخلقون نوعاً من عدم التوازن ويساهمون بذلك فى تحويل العداء تجاه الصهيونية) الى كراهية لليهود . علاوة على ذلك يتمسك الشيوعيون العرب بمواقف لم تتغير منذ 20 سنة على الرغم من التغييرات التى شهدها المجتمع اليهودى فى فلسطين وظهور كيان يهودى نشط ذو حيوية. "لهذا الكيان حقوق وطنية لا يجب تجاهلها" والشيوعيون العرب يتجاهلون هذا الواقع مهما كانت عوامل تكوينه وبذلك هم "مخطئون إزاء الرؤية الستالينية"(23) أما خطأ الشيوعيين اليهود فهو "التفافهم الكامل حول الصهيونية" بافتراض ان الصهيونية قد حسنت من طريقها. ففى الماضى قد تعاونت مع الإمبريالية البريطانية وكانت ذات طابع رجعى لكنها حسنت من صورتها عندما ظهرت خلافات بينها وبين الإمبريالية. كما لا يجب تجاهل ظهور الكيان الوطنى والبرولتريا اليهودية فى فلسطين. يرى الشيوعيون اليهود أن كل ذلك يلزم تغيير الموقف من الصهيونية. (24) أما بالنسبة "لهذه التوبة" يقول كورييل "أن الطابع الرجعى للصهيونية لم يتغير" بل على العكس فإنه تعمق أكثر بسبب "الاتصال بينه وبين الإمبريالية الأمريكية والتى هى أكثر عدوانية من الإمبريالية البريطانية". على أية حال حدث انقسام على خلفية الجدال بين اليهود والعرب فى الحركة الشيوعية الفلسطينية حول هذا الموضوع وظهرت رابطة تسمى "الاتحاد الشيوعى" والتى كان السبب الوحيد فى ظهورها هو التشهير بالحزب الشيوعى الفلسطينى.(25) يصف كورييل الخلافات فى الرأى بين الشيوعيين العرب وبين الشيوعيين اليهود ، على هذه الخلفية: ان الشيوعيين العرب على استعداد لمنح الحقوق المدنية المتساوية فى فلسطين عربية مستقلة لليهود الذين عاشوا فيها أصلاً (لكن ليس للمهاجرين إليها). أما الشيوعيون اليهود ففى تصورهم ان الجالية اليهودية فى فلسطين قد بلغت مئات الآلاف ولا تعتبر أقلية بل كياناً وطنياً أصيلاً وله حقوق شرعية.

لذلك فهم يؤيدون إقامة دولة مستقلة ثنائية القومية. يشير المؤلف الى أن الحزب الشيوعى اليهودى حدد فى مؤتمره الأخير (سبتمبر 1945) خطاً للمعارضة ضد "نهج السلطات الانتدابية البريطانية" أما الشيوعيين العرب فقدروا أنه ينطوى على "أسس بناءة" (26). يتهم تقرير كورييل الشيوعيين اليهود فى فلسطين بالتقارب مع الصهيونية وعرقلة ابتعاد الجماهير اليهودية عن الصهيونية وهو "شرط أى تقدم اجتماعى وسياسى فى تلك البلاد" (27).

ما هو الحل لإشكاليات الحركة الشيوعية فى فلسطين؟ "على الشيوعيين اليهود الانسحاب من الهستدروت لو رفضت قيادته قطع علاقاتها بالصهيونية. أو على الأقل الابتعاد عن "خطتها السياسية" بموجب انضمامهم الى "عصبة التحرر الوطنى" (التنظيم الشيوعى العربى) عندئذ ستظهر فى البلاد قوة تقدمية حقيقية يستمع إليها الشعب اليهودى فى فلسطين ويضمن حقوقه ويمكن إبعاده عن الأيديولوجية الصهيونية وللسبب نفسه يجب النضال من أجل إبعاد العرب الفلسطينيين عن السياسيين العرب أصحاب الاتجاه الفاشى والذين تؤيدهم السلطات البريطانية سراً وعلانية. ويجب أن تكون أول خطوة إتحاد الحركة التقدمية من جديد. كما يجب إدانة الانقسام (فى الحركة الشيوعية الفلسطينية) حتى وان حدث على خلفية وطنية حيث ان انقسام كهذا يزرع الشكوك حول وجود الحزب الشيوعى الفلسطينى أو قيام فلسطين نفسها. ان أى انقسام يناقض الهدف المعلن: ضم كل القوى الطامحة فى التخلص من قبضة الإمبريالية". (28)

كما يستعرض تقرير كورييل بعد ذلك التحولات التى حدثت فى حركة العمال الصهيونية منذ تبنى الهستدروت "خطة بلتمور" وانسحاب الجناح اليسارى لحزب مباى عن الحزب واقامة "حزب أحدوت هاعفوداه (جماعة معارضة انشقت عن حزب مباى المهيمن فى الحركة العمالية اليهودية)" (29) ويستعرض الحركات الصهيونية الاشتراكية اليسارية بالنسبة لمباى (عمال صهيون اليسار، هاشومير هاتساعير "إيحود") بمميزاتهم وعيوبهم. ويستعرض التقرير فى المقابل نظام القوى السياسية فى الشارع العربى الفلسطينى (كل الأحزاب رجعية تدافع عن مصالح "عائلية") (30).

ثم يعود التقرير ليركز على الصعيد الاقتصادى الاجتماعى ويشير الى التطورات التى حدثت فى هذا الصعيد فى فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية: زيادة كمية فى طبقة العمال اليهود والعرب على حد سواء وتوقع أزمة اقتصادية وتفاقم الصراع الطبقى بعد انتهاء الازدهار فى التشغيل أيام الحرب. على هذه الخلفية يصل التقرير الى استعراض نقدى للهستدروت والحركة التعاونية اليهودية فى فلسطين واللتين فى رأيه "مضللتان فى كل ما يتعلق بالوضع الاجتماعى الحقيقى فى فلسطين" ثم يستشهد بمادة إعلامية نشرها الهستدروت والذى يصفه "بأكثر من اتحاد مهنى" بتأكيده على الدور الذى يلعبه فى إنشاء طبقة عمالية يهودية لاستيعاب الهجرة وتأسيس الجمعيات التعاونية من العمال أنفسهم ويقول كورييل أن هذه المصطلحات يستخدمها الأدب الفاشى عند تبريره عدم زيادة أجور العمال (31).

يقول كوروييل معتمدا على معطيات إحصائية ان أجور العمال فى اقتصاد الهستدروت أقل من العاملين فى القطاع الخاص ويتهم المتعهدين فى الهستدروت الذين عملوا على "احتلال العمل" من خلال طرد العمال العرب وهم بذلك يشبهون جماعات "الكو كلوكس كلان العنصرية بالولايات المتحدة". كما زعم ان الهستدروت مارس الإرهاب ضد العمال التقدميين الذين يديرون صراعا طبقيا داخل مصانعه "وتنظيم العمال العرب بالإكراه فى الهيئات ذات الطابع الكفيزلنجى (اتحاد عمال فلسطين) لإثبات ان العمال العرب لا يرفضون أهداف الصهيونية وأن معارضتهم للصهيونية هى مجرد إرث البشوات والأفندية. (32) كما يدعى التقرير أن الحركة التعاونية الهستدروتية تستغل أموال العمال من أجل زيادة أرباح البنوك (فيما يخص ذلك يشير الى العلاقة بين جمعيات التسويق الهستدروتية وبين بنك العمال من جهة و بنك أنجلو فلسطين من جهة أخرى) وان شبكة التسويق التعاونية تضر بالأحوال المعيشية لأصحاب الأعمال وصغار التجار. (33).

يوجه كوروييل هجومه الشديد ضد الحركة الكيبوتسية ونظريتها وطبيعة حياتها وذلك على ما يبدو من أجل التعتيم على شهرتها فى أنحاء العالم. وهذه هى الصورة التى تظهر من تقرير كوروييل:

الكيبوتس هو أفضل صورة استيطانية لدى الوكالة اليهودية نظراً لإنتاجيته العالية ولكونه أساسا مثالياً لاستيعاب عدد أكبر من المهاجرين والتكاليف الإنتاجية المنخفضة لعدم وجود أجر محدد لعضو الكيبوتس. ان طبيعة الحياة الكيبوتسية تفرض نوعاً من الانضباط على العامل. وتساعد هذه العوامل على الإنتاجية المرتفعة. لكن على الرغم من ذلك فالكيبوتسات غير قادرة على سداد الديون والفوائد وتدعو حالتها الاقتصادية الى الشفقة فقاعات الطعام فى الكيبوتس تشبه حظائر الحيوانات، والمراحيض فيها عامة والبيوت غير صالحة للسكن الأدمى وتنتشر فيها الأمراض المعدية كما أن ظروف العمل قاسية والأعمال نفسها غير متطورة ويصل عدد ساعات العمل من تسع الى أربعة عشر ساعة يوميا أو أكثر. كما يسود الكيبوتس "الجفاف الثقافى" فأعضاؤه يزورون النوادى الثقافية لمطالعة الصحف فقط ويتم ذلك أيضاً فى عجالة وعموماً لا يدور أى حوار ثقافى وان حدث ذلك فان نسبة الحضور تكون ضعيفة: فالناس منهكون ويغفون أحيانا فى هذه الحوارات. وتكون الأعياد المنظمة فى الكيبوتس من أجل الترفيه عن المتاعب اليومية كما يقوم الكيبوتس بالإشراف والمراقبة على احتياجات أعضائه ويحدث ذلك أحيانا "بصورة غير إنسانية" (34)

بعد أن تهكم التقرير من "المستوى المنخفض" للتعليم الكيبوتسى و"ارتباطه التام" بالوكالة اليهودية والبنوك واعتباره نموذجا "لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان" وقلة "الإنتاجية"، يختتم قائلا: "ان الكيبوتس ليس أكثر من نمط للحياة يعضد أسس البرجوازية (الزراعية) من جانب والبروليتاريا الزراعية من جانب آخر. والإنجازات المنسوبة الى الكيبوتس لا تختلف عن الإنجاز الفاشى فى القطارات التى تسافر فى موعدها والطرق العريضة الممهدة." (35)

فى ختام هذه المقتبسات المطولة من الوثيقة المفصلة نعود ونشير الى تمسكها بالمعايير المحددة لمواقف اليسار من القضية الفلسطينية والتى تنوعت فى الصبغة الخاصة بحمتو لدى اليسار المصرى وتفرد زعيمه هنرى كورييل.

تعاقبت الأحداث بسرعة على الساحة الفلسطينية العربية فى عام 1947 وتكررت الأوراق المعبرة عن مواقف الجماعات اليسارية المصرية والتى علقت فيها على هذه الأحداث. ففى أعقاب زيارة لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية لفلسطين وبعض الدول العربية نشرت مجلة الجماهير الأسبوعية الناطقة بلسان حدتو مقالا انتقدت فيه بشدة عملية إرسال اللجنة وذكر هذا المقال "ان قضية فلسطين واضحة وليست فى حاجة الى لجان أو تحقيق" ان الشعب الفلسطينى يتطلع الى التحرر من الإمبريالية والاستغلال والإرهاب كما يتطلع الى الاستقلال والديمقراطية والمساواة ليتمتع بها جميع المواطنين عرباً ويهوداً على حد سواء. ان استقلال فلسطين يتطلب الجهد المتواصل من الفلسطينيين وتوحيد صفوفهم وتخليصهم من تأثيرات الصهيونية من جانب ومن تأثير الرجعية العربية التابعة للإمبريالية من جانب آخر.(36)
بديهى أن ترفض حدتو نتائج وتوصيات لجنة التحقيق التى توصى بتقسيم البلاد الى ثلاثة أقسام: 38% تحت الحكم العربى و17% تحت سيطرة اليهود و 45% من المناطق الفلسطينية باقية تحت الحكم المباشر للبريطانيين(37).
فى عام 1947 وقعت أحداث متتالية أدت الى تكثيف تناول القضية الفلسطينية على المستوى الدولى وكان لهذه الأحداث الأثر المباشر والجوهرى على بلورة مواقف اليسار المصرى من القضية الفلسطينية.
وفى الثانى من أبريل 1947 توجهت الحكومة البريطانية الى الأمين العام للأمم المتحدة وطلبت منه إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال أقرب جلسة ومن أجل الاستعداد لمناقشة هذه القضية التى حدد لها الخريف من نفس العام اقترحت الحكومة البريطانية انعقاد جلسة غير عادية للمنظمة الدولية لاختيار لجنة تحقيق خاصة تدرس الموضوع وتعد كل ما هو مطلوب من أجل هذا النقاش الحاسم.
بدأ الاجتماع الخاص فى 28 أبريل وانتهى فى 15 مايو. وقبل يوم من انتهاءه، فى 14 مايو، ألقى المندوب السوفيتى أندريه جروميكو خطاباً سياسياً مهماً. قال جروميكو فى بداية خطابه أن الحكومة البريطانية أفلست سياسياً وأن حكمها لفلسطين يعتبر استبدادياً يكرهه الشعبان اليهودى والعربى على حد سواء. بعدها ألقى كلمات لا يمكن تفسيرها إلا أنها تحول جوهرى فى الموقف السوفيتى المعادى للصهيونية. قال جروميكو ان أمانى قطاعات عريضة من الشعب اليهودى مرتبطة بفلسطين وقضية حكمها فى المستقبل. ثم انتقل الى وصف معاناة الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية وأكد على أزمة المشردين اليهود الناجين من المحرقة فى أوربا بعد الحرب من خلال التأكيد على "ان

منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تبقى فى حالة لامبالاة إزاء هذه المعاناة وقال ان قلة حيلة الدول الأوربية فى تقديم يد المساعدة الى اليهود فى ظل الاضطهاد الهتلرى "يشكل حقيقة خطيرة" تفسر تطلع اليهود الى ضرورة إنشاء دولة خاصة بهم. يذكر جروميكو "أنه من الظلم عدم الاكتراث بهذه التطلعات وسلب الشعب اليهودى حقه فى تحقيقها" كما أشار جروميكو الى حقيقة ان فلسطين يسكنها شعبان عربى ويهودى ولكل منهما جذوره التاريخية فيها ورفض أى حل أحادى الجانب لا يضع فى الاعتبار حقوق أى من الشعبين. واختتم جروميكو قائلا ان هذه الاعتبارات تؤدى بالوفد السوفيتى الى استنتاج ان المصالح الشرعية للشعبين اليهودى والعربى فى فلسطين سوف تكون تحت الحماية التى تستحقها فى حالة إقامة دولة عربية يهودية مستقلة مزدوجة السيادة وديمقراطية. غير انه اذا اتضح ان هذا الحل مستحيل تحقيقه نظراً لتدهور العلاقات بين اليهود والعرب سوف تكون هناك ضرورة لبحث حل آخر وهو تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين عربية ويهودية ويكرر ان هذا الحل سوف يكون مبرراً فقط فى حالة اتضاح سوء العلاقات بين اليهود والعرب وأنه ليس هناك وسيلة لتحسينها وضمان التعايش السلمى بينهما.(38)

ظهرت فى هذا الخطاب الأسس السياسية السوفيتية تجاه قضية فلسطين فى تلك المرحلة التاريخية :" السعى الدءوب للتخلص الفورى من الحكم الانتدابى البريطانى فى فلسطين والاعتراف بحقيقة وجود كيانين قوميين شرعيين عربى ويهودى فى فلسطين والتفضيل المبدئى لحل ازدواجية السيادة(39) مع الاستعداد لمساندة خطة التقسيم "كأولوية ثانية" لو اتضح انه لا توجد فرصة لنجاح الأولوية الأولى. يمكن القول دون خوف من الوقوع فى خطأ أن الأولوية الأولى بالنسبة للاتحاد السوفيتى كانت إزالة الوجود البريطانى من فلسطين كخطوة مهمة فى اتجاه إبعاد ذلك الوجود عن الشرق الأوسط كله. وكانت العناصر الأخرى المكونة للموقف السوفيتى تخضع لهذا الاعتبار المسيطر. هناك بعض المصطلحات تم انتقاءها بدقة مثل التطرق الى تدهور العلاقات بين اليهود والعرب فى فلسطين بصيغة الماضى ، وكأنه حقيقة واقعة الهدف منها الإشارة الى من يهمه الأمر ان صانعو القرار فى الاتحاد السوفيتى قد اتخذوا قرار تأييد الخيار الثانى وهو خيار التقسيم الأمر الذى من شأنه أن يعجل بخروج البريطانيين من فلسطين.

وبالفعل عند انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 26 نوفمبر 1947 أوصى معظم أعضاء لجنة التحقيق الخاصة فى فلسطين بتقسيم الأرض الى دولتين ذات سيادة، يهودية وعربية. أكد جروميكو فى خطابه على تأييده لهذه التوصية ولم يشر هذه المرة الى الأولوية الأولى وقال"ان كان الشعبان اللذان يسكنان فلسطين ولهما جذور تاريخية عميقة فى هذه البلاد غير قادرين على العيش سويا فى دولة واحدة فلم يبق أمامنا سوى إقامة دولتين، يهودية وعربية. ويرى الوفد السوفيتى أنه لا يوجد حل عملى آخر. (40) حاول جروميكو فى سياق كلامه تهدئة الوفود والشعوب العربية التى رفضت وبغضب أى حل لا يحتفظ بالطابع العربى لفلسطين ويحافظ على سلامة أراضيها فقال "طبقاً لإدراكنا العميق فإن هذا الحل للمشكلة (التقسيم) يناسب المصالح السياسية ليس فقط لليهود لكن للعرب

أيضاً. ان شعوب الاتحاد السوفيتى تنظر بعين العطف الى الطموحات القومية لشعوب المشرق العربى وان الاتحاد السوفيتى يتفهم محاولات هذه الشعوب. فى التحرر من قيود الاستعمار... إن الوفد السوفيتى يعتقد أن حل تقسيم فلسطين يناسب تماماً المبادئ السامية وأهداف منظمة الأمم المتحدة، كما أنه يتوائم مع مبدأ "حق الشعوب فى تقرير مصيرها" (41).

علاوة على التأييد الشفهى الشديد لمشروع التقسيم عمل الاتحاد السوفيتى فى مسارات كثيرة لزيادة فرصة هذا المشروع فى الحصول على تصديق الأمم المتحدة عليه بالأغلبية القانونية المطلوبة وهى ثلثى الأعضاء على الأقل. وبعد صدور القرار أخيراً فى 29 نوفمبر 1947 كان الاتحاد السوفيتى واحدا من أكبر صانعيه.

من الممكن عدم اعتبار تحول التأييد السوفيتى خلال عدة شهور من فكرة الدولة المستقلة الثنائية السيادة فى فلسطين إلى فكرة تقسيم فلسطين الى دولتين لكل منهما سيادة، تحولا دراماتيكياً فى مواقفه، حيث أن الوفد السوفيتى أشار منذ البداية الى احتمال حدوث تغيير من هذا النوع لظروف خاصة. كما أن المشروعين يركزان على نفس الأساس أى تأييد حق تقرير المصير للشعبين فى فلسطين (مهما كانت الاعتبارات الإستراتيجية والتكتيكية المرتبطة بذلك). يمكن اعتبار الإجراء السوفيتى تغييرا فى ترتيب الأولويات وليس أكثر من ذلك، ومع ذلك فإنه من المثير تتبع تطور مواقف اليسار المصرى من القضية الفلسطينية فى مقابل هذا التغيير فى الموقف السوفيتى.

فى أثناء هذه الأحداث (فى النصف الثانى من 1947) كان فى مصر حركتان ماركسيتان رئيسيتان: حدتو، ثمرة وحدة حمتو وإسكرا، وطليعة الشعب للتحرر (ط.ش.ت.) . كان من الصعب جداً على طليعة الشعب رغم أنه تزعمها ثلاثة يهود وهم يوسف درويش وأحمد صادق و ريمون دويك بالإضافة إلى بعض العناصر المصرية وعلى رأسهم أحمد رشدى صالح، أن تقبل هذا التغيير فى الموقف السوفيتى وظلت متمسكة برأيها أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو الكفاح اليهودى العربى المشترك للتخلص من الوجود الإمبريالى البريطانى وإقامة فلسطين المستقلة (لا يوجد فى هذه المواقف أى ذكر للموقف السوفيتى الأولى حول إقامة دولة "ثنائية السيادة" فى فلسطين الذى كان يعنى ضمنا الاعتراف بالاستيطان اليهودى ككيان قومى شرعى. ويبدو أن طليعة الشعب كانت تقصد دولة فلسطينية تكون عربية أساساً ويتمتع اليهود فيها بالمساواة فى الحقوق المدنية). مع اتخاذ قرار التقسيم فى الأمم المتحدة اتخذت طليعة الشعب قراراً رسمياً ضده. فقد هاجم المقال الافتتاحى لمجلة الهدف، النشرة الداخلية السرية للجماعة، ليس القرار فقط وإنما تصويت الاتحاد السوفيتى لصالحه. وذكر أن بعض مواقف الاتحاد السوفيتى تنبع من مصالحه الخاصة كدولة كبيرة... مع هذا فقد تم دعوة أعضاء طليعة الشعب إلى عدم مهاجمة الاتحاد السوفيتى بسبب هذا التصويت. ونجد أن هناك بعض أعضاء الحركة خالفوا موقف الحركة الرافض لخطة التقسيم بحجة أنه ليس من اللائق أن يتخذ الشيوعيون موقفاً مخالفاً لموقف الاتحاد السوفيتى (42).

بعد انتهاء حرب 1948 فى فلسطين وبعد أن قام النظام الملكى فى مصر باعتقالهم، انتقد رجال طليعة الشعب أنفسهم لرفضهم خطة التقسيم. ومنذ ذلك الحين وافقوا على هذه الخطة. يقول أحمد صادق سعد أنهم طالبوا بتطبيقها وبإقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة إسرائيل (43).

أما حمتو، فى المقابل، فانتقلت، على غرار التغير فى الموقف السوفيتى، الى مرحلة مهمة فتخلت عن فكرة الدولة الفلسطينية الثنائية السيادة لصالح تأييد خطة التقسيم. يذكر أن تغيير موقف الحركة من هذه القضية لم يكن فقط لمجرد التماشى مع المواقف السوفيتية لكن أيضا ثمرة تفكير ذاتى لقيادة حمتو.

نشرت مجلة الجماهير الخاصة بحمتو ، بعد تشكيل لجنة تحقيق الأمم المتحدة فى المسألة الفلسطينية، مقالاً ينتقد مقاطعة الحكومات العربية واللجنة العربية العليا فى فلسطين لهذه اللجنة. حاول كاتب المقال جاهداً الإشارة الى أن اللجنة تضم دولاً مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا لا يخضعن للتأثير الأنجلو-أمريكى وقال فى الختام أن مقاطعة اللجنة تعتبر إهدار لفرصة التخلص من الدائرة الإمبريالية وأن ذلك يعتبر خدمة للصهيونية(44).

بعد نشر توصية أغلبية أعضاء لجنة التحقيق بتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين وفى ظل التساؤلات التى أثيرت فى الرأى العام المصرى بعد تأييد الاتحاد السوفيتى لهذا الحل نشرت مجلة الجماهير مقالا يشير الى أنه فى ظل تلك الظروف لا يوجد حل عملى أفضل من ذلك. وذكر كاتب المقال أن الفكرة الرئيسية فى خطاب جروميكو فى الجمعية العامة فى مايو 1947 أثناء تداول المشكلة الفلسطينية فى الأمم المتحدة، هى أن أفضل حل هو إقامة دولة مستقلة ثنائية السيادة فى فلسطين، غير أنه إذا اتضح انه من الصعب تنفيذ ذلك، فيجب تقسيم البلاد الى دولتين. يفسر كاتب المقال هذا على أنه "تحذير للزعماء العرب واليهود وأن عليهم التوصل الى تفاهم بينهم وتحسين العلاقات فيما بينهما حتى لا تؤدى هذه العلاقات المتدهورة بينهما الى تقسيم فلسطين". ويضيف قائلاً : " إن الحل الذى يطرحه الاتحاد السوفيتى هو من أجل إنقاذ فلسطين. والخيار الذى أمامنا هو واحد من اثنين: إما ان نقبل تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين فيما يعنى استقلال فلسطين وتحريرها من السيطرة الإمبريالية، أو ان نقبل استمرار الوضع الحالى أى بقاء فلسطين تحت الحكم الإمبريالى البريطانى والأمريكى " (45).

وفى نشرات أخرى لحدتو فى ذلك الوقت تكررت الفكرة الرئيسية التى تعرض التقسيم كحل لا مفر منه لقضية فلسطين "حل فى الأولوية الثانية" يجب تبنيه فقط بعد أن انعدمت الفرص فى التوصل الى الحل المفضل وهو إقامة دولة مستقلة ثنائية السيادة، وذلك من خلال منح الأولوية لسرعة إنهاء الحكم البريطانى لفلسطين. حرصت حدتو على إلقاء عبء غياب الحل المفضل والتركيز على خطة التقسيم كأحسن الحلول السيئة على الإمبريالية البريطانية وعلى القيادة العربية والصهيونية. فعلى سبيل المثال أدانت حدتو فى بيان لها نشرته مجلة الجماهير زعماء الدول العربية الذين اتخذوا القرارات القتالية فى قضية فلسطين مع امتناعهم عن التعرض الى استمرار الوجود الإمبريالى فى المشرق العربى. وذكر هذا البيان أن الدول العربية الموالية للاستعمار هى أولا وقبل كل شئ المسبب الرئيسى فى التقسيم وأن الضمان الوحيد للحفاظ على وحدة وسلامة فلسطين كان ومازال الحرص على جو التعاون والثقة المتبادلة بين جماهير

العمال اليهود والعرب...وفى ظل أقوال الزعماء العرب والصهاينة عن اقتراب نشوب حرب بين الشعبين فى الوقت الذى ناقشت فيه الأمم المتحدة القضية الفلسطينية، اضطرت القوى الديمقراطية فى الأمم المتحدة إلى تأييد خطة التقسيم على أنها الحل الوحيد الممكن فى ظل هذه الظروف والقادر على إنهاء الانتداب البريطانى وضمان إجلاء القوات المسلحة البريطانية.(46) وفى مقال أخر نشرته الجماهير "انه لم يكن أمام الديمقراطيين وأعداء الإمبريالية مفر من قبول خطة التقسيم كأساس لاستقلال فلسطين "كما ذكر أن جروميكو اعترف أن هذا الحل أقل استحساناً "وقال المقال رداً على هجوم أحمد حسين زعيم حركة مصر الفتاة على الشيوعيين بسبب تأييدهم لخطة التقسيم "الا وألف لا أيها الفاشى! نحن لا نتطلع الى نزع فلسطين من أيدى العرب والمسلمين لإعطائها لليهود كما تقول. نحن نرغب فى تخليصها من الاستعمار وإعطاءها للعرب واليهود كدولة مستقلة ديمقراطية. يجب على أحمد حسين وأمثاله أن يعلموا أننا غير موافقين على تقسيم فلسطين إلا عند الضرورة القصوى وكأساس لاستقلال فلسطين. ان أمامنا كفاح طويل من أجل التقريب بين الدولتين العربية واليهودية وتوحيدهما فى إطار دولة واحدة مستقلة وديمقراطية... لقد أيدنا ومازلنا نؤيد وسوف نؤيد إقامة دولة عربية يهودية موحدة فى فلسطين لكن بشرط ان تتحرر فلسطين من نير الإمبريالية وتحصل على الاستقلال الكامل وديمقراطية حقيقية، ونسجل أمامنا أن هذا هو موقفنا الأخير" (47). يبدو ان معنى العبارة الأخيرة هو عدم توقع تغيير فى موقف حمتو.

بعد سنوات طويلة، عندما طلب من عناصر حدتو تفسير "تطور" موقف الحركة من تأييد الدولة "ثنائية السيادة" فى فلسطين الى تأييد التقسيم الى دولتين فأنهم كرروا نفس المبرر لتقسيم فلسطين على أنه "أهون الشرين" و"الاحتمال العملى الوحيد فى ذلك الوقت من اجل إبعاد الإمبريالية البريطانية عن فلسطين تمهيداً لإبعادها عن المنطقة كلها". وذكر أصدقاء هنرى كورييل (جماعة روما) فى الكتاب الذى أصدروه فى ذكراه بعد اغتياله عام 1978 "أنه فى ظل غياب إمكانية إقامة دولة يهودية عربية فان تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين إحداهما يهودية والثانية عربية وتوطيد التعاون بينهما، كان أمراً مرغوباً به وحتمياً" كما ذكر فى نفس الكتاب "أن هذه الخطة لا تعتبر حلاً عادلاً ومثالياً" بل حلا عملياً من أجل وضع نهاية للصراع الشديد بين الطائفتين وكذلك "فإن المعارضة الشديدة لإقامة دولتين مستقلتين مجاورتين فى فلسطين حققت هدف الاستعمار البريطانى الذى أراد ترسيخ حكمه الهش من خلال الصراعات الدامية". فى الختام يرى واضعوا هذا الاستعراض أن "حدتو قررت قبول خطة التقسيم على الرغم من معارضة معظم الأحزاب السياسية فى مصر لهذه الخطة... وعلى الرغم من معارضة الأحزاب الشيوعية الأخرى فى الشرق الأوسط خاصة الحزب الشيوعى السورى والذى اعتبر اكبر وأهم تنظيم شيوعى فى العالم العربى" (48).

عندما طرح سؤال "تطور" موقف حدتو على ألبير أرييه تطرق أولا الى الثوابت المبدئية لموقف الحركة: مكافحة الصهيونية، الدعوة الى الكفاح المشترك بين العرب واليهود فى فلسطين ضد العدو المشترك وهو الاستعمار البريطانى، الدعوة الى إقامة دولة ديمقراطية موحدة مزدوجة القومية فى فلسطين(49). غير أنه أضاف "عندما طرحت القضية الفلسطينية

فى الأمم المتحدة وطرح مشروع التقسيم أيده الاتحاد السوفيتى على أنه أفضل الشرور، أو بتعبير أدق الحل الممكن الوحيد". كما ذكر أن المكتب السياسى لحدتو ناقش هذا الموضوع وقرر بالإجماع تأييد قرار التقسيم.(50) بعدها نشر المكتب السياسى بياناً أوضح موقفه وأسسه الأيديولوجية وفقاً للنقاط التالية:

- إن قرار التقسيم هو "أفضل الحلول السيئة" وان ذلك لا يخالف الموقف السابق لأن الصهيونية والرجعية العربية والاستعمار تضافروا من أجل تعكير صفو الجو وإفشال إقامة دولة واحدة حيث أصبحت إقامة هذه الدولة أمرا شبه مستحيل وأصبح التقسيم هو الحل الوحيد الممكن تطبيقه.
- منحت حدتو الأولوية لمكافحة الاستعمار على أى شئ آخر. وكانت خطة التقسيم فى ذلك الوقت هى الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار.
- كان موقف الاتحاد السوفيتى جزءاً من اعتبارات حدتو.
- هناك اعتبار آخر مهم فى بلورة موقف حدتو حول هذا الموضوع وكان قد ذكر فى لقاء آخر لألبير أرييه مع الباحثة الأمريكية سلمى بوتمان "أن تحليل الوضع فى مباحثات حدتو كشف أن فلسطين قد ضمت أمتين لكل منهما الحق فى تقرير مصيرها. وعلى الرغم من معارضتنا للصهيونية إلا أننا قد أخذنا فى الاعتبار أنه يوجد فى فلسطين أمة يهودية فى التكوين وان كانت ظالمة بالأساس إلا أنها حقيقة قائمة. لقد ذكرنا ان أفضل وسيلة هى إقامة دولة واحدة تضم القوميتين لكن نظراً للظروف التاريخية أصبح هذا الحل صعب تطبيقه. لذلك لم يبق أمامنا سوى التقسيم الذى سوف يؤدى الى نهاية الانتداب وإجلاء القوات البريطانية. واعتقدنا أن إقامة دولتين سوف تؤدى الى التعاون بينهما فى المستقبل"(51).

هناك صعوبة كبيرة فى توثيق عملية اتخاذ قرارات حدتو التى أيدت رسمياً قرار التقسيم عند صدوره فى الأمم المتحدة. ولم نجد فى أى مصدر استعان به فى هذا البحث أى نص رسمى لقرار أى هيئة فى الحركة حول هذا الموضوع بالإضافة إلى أنه فى المصادر المتوفرة لم يذكر كيف ومتى وأين تم اتخاذ مثل هذا القرار (بخلاف اتخاذ موقف مبدئى شامل حول هذا الموضوع). نحن لا نعلم تاريخ انعقاد اللجنة المركزية (أو المكتب السياسى) لحدتو ومكان انعقادها والآراء المختلفة التى طرحت أثناء المناقشة ونسبة التصويت (إن وجدت). برر الدكتور رفعت السعيد هذا القصور بانعقاد تلك الجلسات فى سرية فى مساكن خاصة ولم يتم فيها تسجيل بروتوكول للجلسات ولم تنشر صيغة رسمية ملزمة لقراراتها. ويضيف أنه كان من الممكن معرفة مضمون هذه القرارات من الافتتاحات والمقالات الموقعة التى نشرت فى مجلة الجماهير بل من المنشورات التى وزعتها عناصر حدتو فى شوارع المدن المصرية الكبيرة (52).

لم يبق فى هذه الحالة سوى الاستعانة بشهادة اليساريين أنفسهم كما كتبوها فى مذكراتهم كما رووها أو فى المقابلات مع الأخذ فى الاعتبار نقاط الضعف المنهجية المتوقعة من استخدام

مصادر من هذا النوع. كما ذكرنا سابقاً أشار ألبير أرييه فى لقاء مع الدكتور رفعت السعيد إلى أنه "عندما نوقشت القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة وتم تقديم الاقتراح بالتقسيم... ناقش ذلك المكتب السياسى لحدتو ووافق بالإجماع على قرار التقسيم" (53). حتى وان كانت هذه الشهادة صحيحة وانه كان هناك إجماع فى المكتب السياسى يؤيد قرار التقسيم، ليس هناك أى مؤشر يدل على الحالة النفسية لأى من العناصر اليسارية المصرية فى فترة متأخرة. على العكس، تدل شواهد العناصر اليسارية المصرية على التخبطات التى اجتاحت الساريين قبل بلورة موقف حدتو وعلى التفكير النقدى من هذا لموقف بعد اتخاذه. بل أن هنرى كورييل نفسه الذى قاد الحركة الى بلورة موقفها من هذه القضية شهد "ان الأحداث (التى أدت الى اتخاذ قرار التقسيم فى الأمم المتحدة) قد وقعت بسرعة شديدة. لا أعتقد أننا فهمنا تماماً منذ البداية هذا القرار ودوافعه غير أن الحركة الثورية العالمية قاطبة مالت الى قبوله. لقد ترددنا فى البداية ثم قررنا تأييده"(54) معنى ذلك أن رجال حدتو ترددوا فى مرحلة معينة حول ضرورة تغيير نظرتهم الأساسية التى تؤيد قيام دولة مستقلة "ثنائية السيادة" فى فلسطين الى موقف يؤيد مشروع التقسيم. والذى حسم الأمر فى النهاية هو موقف "الحركة الثورية العالمية" أى الاتحاد السوفيتى وحلفائه. لا يوجد أصلاً تأييد لفكرة التقسيم إنما افتراض ان الموقف الذى يؤيده الاتحاد السوفيتى لا يمكن أن يكون مخطئاً وأنه فرض على الحركة اليسارية الماركسية المصرية (التى تطمح أن تكون معترف كحزب شيوعى فى كل ما لهذه الكلمة من معان) أن تتخذ نهج الموقف السوفيتى.

هناك كثير من الشواهد على مشاعر اليساريين من موقف حدتو من قضية التقسيم. يحكى أحمد حمروش الذى كان فى ذلك الحين ضابطاً فى الجيش المصرى ومن عناصر حدتو فى القوات المسلحة أنه لم يحدد موقفاً من مسألة التقسيم لكنه شعر بتعاطف مع الفلسطينيين. مع هذا فقد رفض مشاركة الجيش المصرى فى حرب فلسطين 1948 واعتبر ذلك "مؤامرة استعمارية" الغرض منها تشتيت الجماهير المصرية عن القضايا الوطنية والاجتماعية الملحة وعلى رأسها وجود الجيش البريطانى على أرض مصر. (55). أى ان حمروش اتخذ موقفاً سلبياً من قضية التقسيم ولم يؤيد قرار القيادة الحركية لكنه لم يعارضه أيضاً وفى الواقع التزم بقرار القيادة.

ساد تخبط مماثل خالد محيى الدين، زعيم حزب التجمع حالياً ومن مؤسسى جماعة "الضباط الأحرار" والمقرب لجماعة إسكرا ومن بعدها حدتو. ويحكى فى مذكراته أنه أثناء تدريبه للطلاب المتطوعين استعداداً لمعركة فلسطين شهد مظاهرات طلابية مؤيدة لفلسطين وشعبها. "هذه المظاهرات المليئة بالحماس والمشاعر الوطنية سيطرت على مشاعرى ومن الممكن أن تكون أحد الأسباب التى أدت الى ابتعادى عن إسكرا فى الوقت الذى أيد فيه الشيوعيون قرار التقسيم"(56) وفى موضع آخر من كتابه الذى يتطرق فيه الى أسباب ابتعاده عن اليسار كتب محيى الدين: أن القرار بتقسيم فلسطين وموافقة الشيوعيين على هذا القرار كان موجوداً. وأنه كان ضد تقسيم فلسطين واعتقد ان فى ذلك مساس بحقوق الشعب الفلسطينى. وأنه لا يذكر أنه رفض تأييد الشيوعيين لهذا القرار لكن شعر أن هناك ظلم واقع على الفلسطينيين(57). هذه صياغة مربكة بشكل كبير تعكس الصعوبة التى واجهها الضابط

الشاب المؤيد لليسار وصاحب الشعور الوطنى القوى فى قبول موقف يرفضه شعورياً أو فى رفض موقف يقبله (عقلانيا).

من المواقف الأخرى التى تعبر عن تخبط العناصر المختلفة المتناقضة أحياناً، من قضية التقسيم، موقف المفكر محمود أمين العالم واحد من ابرز المثقفين فى اليسار المصرى ورداً عن سؤال طرحه عليه مؤلف هذا البحث قال العالم أنه فى عام 1947 لم يكن منتمياً بعد إلى أية جماعة يسارية وأنه عمل فى "إطار وطنى عام" أى "معاداة الاحتلال البريطانى والحكم الملكى ومعظم أحزاب الأقلية وتأييد حزب الوفد والحزب الوطنى والتنظيمات اليسارية بشكل عام وتوجهاتها الوطنية الديمقراطية". يقول العالم أنه علم فى تلك المرحلة المبكرة أن هناك "مؤامرة يشارك فيها الاستعمار البريطانى والصهيونية وبعض الأنظمة الملكية العربية من أجل إقامة دولة إسرائيل وذلك لإنزال ضربة قاصمة على الثورة الفلسطينية". لهذا السبب وعلى الرغم من إعجابه بالجيش المصرى رفض تقدمه نحو فلسطين لاعتبار ذلك، جزءًا من المؤامرة الآنفة الذكر مع تكرار تأكيده على أنه فى ذلك الوقت لم ينتم إلى أى من الجماعات اليسارية بالشكل الذى يمكن أن يؤثر على موقفه سواء لصالح أو ضد خطة التقسيم. بتأكيده على نظرية "المؤامرة الاستعمارية الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى" يرى العالم أن هناك ضرورة فى تبرير ذلك بأنه "ليس فى ذلك موقفاً عنصرياً ضد اليهود لكونهم يهوداً" (58). تلاحظ فى قصة محمود أمين العالم العناصر التالية:- اتجاه وطنى راديكالى ذو ميول يسارية عامة؛ الشعور بوجود مؤامرة ضد الشعب الفلسطينى؛ عدم اتخاذ موقفاً واضحاً وملزماً سواء لصالح أو ضد خطة التقسيم. ذلك مع المعارضة للمساهمة العسكرية المصرية فى حرب فلسطين 1948 خوفاً من أن تكون هذه المشاركة جزءً من نفس المؤامرة الاستعمارية الصهيونية؛ عداء شديد للصهيونية مع التبرير بان ذلك لا يفسر على انه كراهية لليهود فى ذاتهم. مع هذا كتب فى المجلة التى وزعتها جماعة "نواة الحزب الشيوعى المصرى"، وهى جماعة صغيرة انفصلت عن حدتو فى نهاية 1947 والتى كان محمود أمين العالم نفسه من أوائل المنضمين إليها، الكلمات التالية:

"إن تقسيم فلسطين هو الحل العملى الوحيد للمشكلة الفلسطينية...وان المشكلة الفلسطينية هى مشكلة التحرر من الإمبريالية وتحرير الجماهير العربية واليهودية. وليس هناك من سبيل لتحقيق ذلك سوى بالاعتراف بوحدة الصراع والمصالح للشعبين العربى واليهودى ضد العدو المشترك" (59). إن هذه الكلمة واضحة ويظهر أنها تغلبت على المشاعر الشخصية لأفراد حدتو والجماعات المنبثقة عنها، إن الاعتبارات الخاضعة للرؤية الشاملة لليسار طالبت بالإبعاد الفورى للاستعمار عن ارض فلسطين وعن المنطقة كلها أسوة بالموقف الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه.

إن الموقف الذى تبنته حدتو حول موضوع التقسيم فى نهاية 1947 عضدت منه المزاعم الأيديولوجية الى جانب الاعتبارات الواقعية. لهذا كان من الممكن تقديمه على انه الموقف الرسمى للحركة وأنه ملزم على الرغم من كل التخبطات والترددات على مستوى

العناصر الميدانية. غير إن ما تمخض عن هذه التخبطات ساعدت بشكل غير مباشر الخلافات التنظيمية التى أعربت عن الشعور بعدم الارتياح فى المشاركة الزائدة لليهود فى تأسيس وزعامة الجماعات اليسارية الماركسية،و المخاوف من أن تؤثر هذه الهيمنة على جوهر مواقف حدتو من المسألة الفلسطينية" (60)

أدت هذه التخبطات بعد حين إلى إعادة الاعتبار من قِبَل بعض العناصر والتى تحدت بشدة الشرعية التنظيمية والفكرية لموقف حدتو من قضية التقسيم. من ابرز هذه الاعتراضات اعتراض مصطفى طيبة من الكوادر المركزية لحدتو ومن المقربين إلى هنرى كورييل والذى أصبح فيما بعد من أشد منتقديه، وانسحب من حمتو واعتبر من مؤسسى "الحزب الشيوعى المصرى" (الراية) إلى جانب فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله وآخرين. يحكى طيبة عن الضغوط التى مورست على أعضاء المكتب السياسى لحدتو سواء من كورييل نفسه وقوة شخصيتهالكاريزمية والتبشيرية أو من النظام التنظيمى المعد جيداً. تغلبت هذه الضغوط المتشابكة على أى معارضة لأى فكرة رآها كورييل حيوية بما فى ذلك القرار حول مسالة التقسيم. يحدد طيبة الذى على ما يبدو أيد فى ذلك الوقت قرار التقسيم مع زملائه فى قيادة حمتو، من خلال استعادة الأحداث حول هذه القضية إن تأييد الحركة لخطة التقسيم يعرب عن "التشدد فى التزاماتها الأممية". ويذكر لنظرائه فى الماضى (وخصومه حالياً) كيف عمل الشيوعيون المصريون على تقديس مصطلح "الأممية" (الذى ناسب بشكل عام المواقف التى اتخذها السوفيت من هذه القضايا أو غيرها) وكيف أصبحت هذه الصيغة السحرية بمثابة المنطق الحاسم القادر على حسم أى جدل أو أى شك يظهر. (61) وفى صلب الموضوع يزعم طيبة أنه ظهر "الانحراف الأممى" لكورييل وأصدقائه باعتقادهم بأن الاستيطان اليهودى فى ارض فلسطين يشكل كياناً قومياً له حيوته ويملك وفقا لذلك حق تقرير المصير. يرى طيبة أن هذا "الانحراف" هو أساس تأييد كورييل وحدتو جمعاء لخطة التقسيم (62).

للتقدير الصحيح لمدى الخطر السياسى والفكرى (ناهيك عن الخطر الجسدى) الذى تعرض له رجال حدتو بعد موقفهم المؤيد لخطة التقسيم والذى يعنى ضمناً إعطاء الشرعية لإقامة دولة يهودية على جزء من الأراضى الفلسطينية، تجدر بنا دراسة نقد إلياس مرقص وهو من التيار الماركسى فى حزب البعث السورى. صحيح أن هذا النقد طرح بعد 17 سنة من الأحداث وأن الناقد نفسه كان أصلا من خصوم الحركات الشيوعية فى العالم العربى ،غير أن نقطة الانطلاق العربية القومية لمرقص تلقى الضوء على الصعوبات التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى المجتمع المصرى والعربى بشكل عام فيما يخص استيعاب هذا الموقف الشاذ لحدتو.

يتعرض مرقص فى البداية إلى التحول الذى حدث فى الموقف السوفيتى من تأييد لدولة "ثنائية السيادة" فى فلسطين إلى تأييد تقسيم فلسطين. صحيح أن جروميكو أشار سلفا إلى احتمال حدوث تغيير من هذا القبيل لكن مرقص لايصدق التبرير السوفيتى بأن خطة التقسيم كانت بمثابة "أهون الشرور" والحل العملى الوحيد بعد تدهور العلاقات اليهودية العربية. ويرفض "الكلام الباطل" مثل نظرية "المؤامرة ضد العرب من قبل الكتلتين العظميين" وكذلك تقدير البروفيسور والتر لاكوير بان الاتحاد السوفيتى لم يبد اهتماماً كبيراً بموضوع الشرق الأوسط

ويحتمل أن يكون قرار تأييد خطة التقسيم كان قد تم اتخاذه على مستوى منخفض فى وزارة الخارجية السوفيتية وأن ستالين قد صدق على هذا الاتجاه بعد ذلك عفواً. يعتقد مرقص أن الاتحاد السوفيتى أيد خطة التقسيم لأنه اعتقد أن المهاجرين اليهود لفلسطين ضحايا القمع النازى سيصبحون قوة تقدميه وديمقراطية فى المنطقة وأن إسرائيل عند قيامها سوف تكون دولة اشتراكية صديقة للاتحاد السوفيتى وسوف تكون فيها مكانة قوية لعناصر مثل "مبام" و"الحزب الشيوعى" ووحدات "البالماخ". من الاعتبارات الأخرى التى ينسبها مرقص للسوفيت الرغبة فى الحصول على ثقة الأحزاب الاشتراكية فى غرب أوروبا والتى تعاطفت مع اليهود وكذلك ثقة يهود الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا (ثم يبدى مرقص ملاحظة على أن كل هذه التوقعات قد تبددت). غير أن الاتحاد السوفيتى لم يقدر بالصورة الكافية الطاقة الثورية الكامنة فى المجتمع العربى. يرى مرقص أن هذا الإزدراء تسبب من تجاهل حقيقة أن الحركات الشيوعية فى دول مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق كانت فى ذلك الوقت فى قمة نشاطها وجرى تفاعل مثمر بينها وبين التيارات الوطنية الرئيسية على الساحة السياسية المحلية.

يضيف مرقص قائلا أن الأحزاب الشيوعية فى المشرق العربى سارعت فى شطب سيرة كفاحهما فى الماضى ضد خطة التقسيم من خلال الانسياق العمى لاعتبارات الاتحاد السوفيتى. نتج عن ذلك إنهيارها الشديد لدى الرأى العام العربى وشمل ذلك أيضاً الأحزاب الشيوعية التى لم تسارع إلى التأييد العلنى لتقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل. يقتبس مرقص فيما يخص ذلك بعض التعبيرات التى وردت فى نشرات بعض الحركات الشيوعية المصرية التى أدانت الطابع "الاستعمارى"لحرب فلسطين 1948 واعتبرتها حرباً الغرض منها إنشاء قاعدة معادية للسوفيت فى فلسطين وردع التهديد الذى تشكله طبقة العمال الثورية فى فلسطين على الإمبريالية. يتهم مرقص بعض قادة حدتو الذين دعوا إلى تأييد إسرائيل "لأنها تمثل مرحلة أكثر تقدماً فى التطور الاجتماعى – المرحلة الرأسمالية البرجوازية الديمقراطية- فى حين أن الدول العربية مازالت تمثل مرحلة التناقضات الإقطاعية. يرى مرقص أن هذه المواقف تميزت بعدم تفهم الأبعاد الحقيقية للمعركة التى خاضها الشعب العربى ضد الإمبريالية والمنساقين ورائها الذين اخترقوا المنطقة" (63) وفى موضع آخر من كتابه يشكو مرقص من أن الشيوعيين العرب حتى من شارك منهم فى فترات مختلفة فى كفاح الشعوب العربية ضد الإمبريالية قد أصابتهم بعض المتناقضات الأساسية على رأسها تجاهلهم "الإمبريالية الاستيطانية": الغزو اليهودى لفلسطين، الغزو الفرنسى لبلاد المغرب وغيرها. وكان من الصعب على الشيوعيين العرب إدراك هذا الجانب من المشكلة، الأمر الذى ظهر فى رفع شعار (الأخوة الأممية) أى (الإخاء بين الظالم والمظلوم وبين المعتدى و المفترى عليه). يقول مرقص إن هذا الخطأ بالنسبة لمواقف حدتو من القضية الفلسطينية أضر بعمل العناصر الإيجابيه فى هذا التنظيم وأدى الى فقد الدور القيادى الذى كان من الممكن أن يشغله فى مصر وفى العالم العربى" (64).

كانت مواقف حدتو من قضية تقسيم فلسطين مواقف شاذة عن فى لاساحة السياسية المصرية. يقول الصحفى عبد الستار الطويلة ان الحركة، حتى نهاية 1947، تمتعت بشعبية

لمواقفها الوطنية فى كل ما يتعلق بالكفاح ضد البريطانيين فى مصر. ويرى الطويلة أن هذه الهالة من المشاركين الفعالين والشرعيين فى الكفاح الوطنى المصرى هى التى حافظت على اليسار المصرى ولو بصورة مؤقتة من نزع الشرعية لدى الرأى العام. (65). كما يحكى عبد الستار الطويلة عن مظاهرات التأييد لخطة التقسيم فى شوارع القاهرة والتى شارك فيها عناصر اليسار وهم يهتفون "تحيا الدولة الفلسطينية وتحيا الدولة اليهودية!" و"أخرجوا من فلسطين أيها الإنجليز!" . يقول الطويلة أن هذه المظاهرات مرت بسلام دون أى مضايقات باستثناء بعض العنف من جانب "الإخوان المسلمين" الذين هاجموا المتظاهرين بالكلمات وبالسياط.(66) يقول الباحث الأمريكى جويل بينين أنه "ليست هناك دلائل على أن الشيوعيين المصريين قد فقدوا شعبيتهم بشكل ملحوظ لموقفهم من القضية الفلسطينية"(67)يمكن إرجاع هذا الضرر الضئيل الى اللامبالاة النسبية للجماهير المصرية بالنسبة للقضية الفلسطينية بشكل عام حتى تلك الفترة (باستثناء حركة الأخوان المسلمين وجماعات متشددة أخرى)(68). غير أن الأمور تغيرت بشكل ملحوظ بعد اندلاع حرب فلسطين فى مايو 1948 والتى شارك فيها الجيش المصرى.

كان موقف حدتو من هذه الحرب يتماشى مع موقفه من القضية الفلسطينية بشكل عام ومن مسألة التقسيم بشكل خاص.(69) فإن كان الغرض من تأييد حدتو لاستقلال فلسطين كدولة "ثنائية السيادة" ثم لدولتين مستقلتين عربية ويهودية سيؤدى الى الانسحاب السريع للوجود الإمبريالى البريطانى فى فلسطين، فكان من الطبيعى اعتبار تدخل الجيوش العربية فى فلسطين فى محاولة لإحباط قرار التقسيم "مؤامرة إمبريالية" لإشعال نار الفتنة الدينية فى فلسطين مما يؤدى إلى استمرار الوجود الإمبريالى فى المنطقة. طرح أنور عبد الملك عضو حدتو ومن بعدها من زعماء "التكتل الثورى" الذى انشق عنها فرضية تقول "أن الغرض من حرب فلسطين كان تمكين الحكومات الرجعية فى البلاد العربية من شن حملة ضد اليسار الذى أتهم آنذاك بالخيانة لأن الأحزاب الشيوعية (العربية) بتمسكها بالمبدأ الماركسى اللينينى بحق الشعوب فى تقرير المصير دعت إلى قبول دولة إسرائيل بالحدود التى وضعتها الأمم المتحدة فى 1947 وإقامة دولة عربية فى فلسطين وتعويض اللاجئين والتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل".(70)

إن تعليق عبد الملك هو بدون شك بعيد الأثر ويستبدل السبب بالمسبب. فالحكومات العربية لم تكن فى حاجة إلى ذريعة خاصة لاضطهاد وقمع المنظمات اليسارية فى بلادها والتقدير بان الحرب كان الغرض منها تمكين الأنظمة العربية من توجيه ضربة إلى الحركات اليسارية، يبدو غير صحيح. على أية حال كان اليسار المصرى فى مرحلة مبكرة حتى قبل اندلاع الحرب على وعى بتهديدات الحرب والتجهيزات التى يقوم بها الزعماء العرب واتخذ تجاهها موقفاً سلبياً سلفاً.

فعلى سبيل المثال كتب محمود النبوى مقالا فى "الجماهير" أدان فيه كبار العلماء المصريين الذين يحاولون تحويل الكفاح الوطنى (ضد البريطانيين) الى صراع عرقى دينى وإقناع الشعب المصرى أن عدونا وعدو الشرق الأوسط ليس الإنجليز أو الإمبريالية الأنجلو أمريكية إنما

اليهود".(71) وفى بيان لعناصر حدتو وزع فى المدن المصرية ونشرته "الجماهير" حملوا زعماء الدول العربية الذين ينسقون مسيرتهم مع الإمبريالية مسئولية تقسيم فلسطين. وقال البيان ان الضمان الوحيد لسلامة أراضى فلسطين هو العمل على خلق جو من الود والثقة المتبادلة بين جماهير العمال العرب واليهود. غير أن زعماء الجامعة العربية وزعماء الصهيونية الخونة – فى الوقت الذى ما زالت فيه هيئة الأمم المتحدة تناقش القضية الفلسطينية – عكروا الجو بالضجيج من خلال التجهيز لحرب بين العرب واليهود مما دفع القوى الديمقراطية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الموافقة على التقسيم لكونه الحل العملى الوحيد للظروف الموجودة ومما سيمكن من إلغاء الانتداب البريطانى وإجلاء القوات الاستعمارية عن الأراضى المقدسة. واليوم، بعد ان اتخذت الأمم المتحدة قرارها بإقامة دولتين مستقلتين فى فلسطين فان السبيل الوحيد لتوحيد الدولتين الجديدتين هو التعاون على إبعاد مصدر التقسيم والفصل وخلق جو من الثقة والود بين العرب واليهود فى الشرق الأوسط كله... فى ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعتقد الإمبريالية والرجعية أنه لا مخرج من هذه الأزمة إلا عن طريق إشعال حرب عنصرية فى المشرق العربى تبعد الشعوب العربية عن أهدافها الوطنية وعن مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. فوجدت الرجعية فى فلسطين نقطة إنطلاق لتنفيذ هذه السياسة الإجرامية (72). وفى مقال آخر نشرته الجماهير فى الأسبوع التالى ذكر أن "سياسة الجامعة العربية ومحاولتها إشعال حرب دينية بين العرب واليهود يشير بوضوح الى "عدم ولائها لوحدة فلسطين. ولقد أوضحنا فى أعداد سابقة (من الجريدة) أن سياسة إشعال الحرب الدينية والعرقية سوف تؤدى فقط الى إقناع الرأى العام العالمى بضرورة التقسيم، فهى تسعى جاهدة الى إثارة القلاقل فى فلسطين وبذلك يتأخر إجلاء الاستعمار البريطانى وتتعقد عملية استقلال فلسطين"(73).

مع انتهاء الانتداب البريطانى فى فلسطين فى 15 مايو 1948 ودخول الجيوش العربية إليها أعلنت مصر حالة الطوارئ. وتم إجراء عملية اعتقالات واسعة للعناصر الشيوعية. أدت هذه الاعتقالات بالإضافة الى الخلافات الداخلية الهدامة فى حدتو إلى شلِّ الحركة بصورة شبه تامة، ووضع نهاية لفترة ما لنشاطها الإعلامى سواء كان كتابة أو شفاهة، مما يشمل القضية الفلسطينية. (74) مع ذلك هناك شواهد غير مباشرة حول الإعراب عن المعارضة للحرب فى فلسطين بين صفوف الجيش نفسه وذلك بمبادرة من ضباط عملوا فى خلايا حدتو السرية أو كانوا من المقربين إليها. طبقا لهذه الشواهد بادر أحمد حمروش والذى كان فى ذلك ملازم أول فى سلاح الدفاع الجوى والمسئول عن نشاط حدتو بين رجال الجيش، بتوزيع بيانات مكتوبة بخط اليد تستنكر الحرب وأهدافها (75). كما يحكى عن مبادرة لضابط سلاح الفرسان عثمان فوزى الصديق المقرب من خالد محيى الدين والمتزوج من ديدار عدس، فتاة يهودية من عناصر حدتو، وقد جمع عثمان جنوده للحوار معهم وأوضح لهم عدم جدوى هذه الحرب. (76) كما أشارت بعض المصادر الغير مباشرة الى وجود بيانات استنكار لهذه الحرب وزعها عناصر من الحركة الشيوعية بين القوات المصرية (وكذلك العراقية والأردنية) على الجبهات الفلسطينية (77). لا يتضح من هذه التقارير إذا كانت هذه البيانات قد كتبت فى فلسطين أو فى

دول عربية أخرى، وهل كان موزعوها شيوعيين فلسطينيين أم شارك فى ذلك شيوعيون مصريون. وبعد انتهاء الحرب وعودة القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا حيث تم استقبالهم استقبال الأبطال لدى عودتهم الى القاهرة، نشر الشيوعيون بياناً بعنوان "أبطال الفالوجا يجب ان يكونوا أبطال القناة" أى ان الجيش المصرى يجب أن يحارب جنود الاحتلال البريطانى المتمركزين على طول قناة السويس بدلا من تخطيهم فى الطريق لمحاربة الإسرائيليين (78).

يذكر أيضا المقال الافتتاحى الذى نشر فى 1948 فى مجلة صوت البروليتاريا الناطقة باسم "التنظيم الشيوعى المصرى" وهى جماعة من الشيوعيين المتشددين بزعامة الزوجين اليهوديين أوديت حزان وسيدنى سولومون، والتى انسحبت فى ذلك العام من حدتو. ذكر المقال ان الحرب التى بدأت فى 15 مايو 1948 ليست حربا على أساس عرقى فحسب لكنها تمثل الشرور التالية: "أولا: الإمبريالية البريطانية التى خططت لهذه الحرب لسنوات طويلة لحماية مكانتها فى الشرق الأوسط. ثانيا: الحرب تخدم البرجوازية العربية وتصد القوة الصاعدة للبروليتاريا العربية. ثالثا: هذه الحرب هى أحد مصادر النيران التى أشعلتها الرجعية العالمية لإقامة مخازن سلاح فى مناطق معينة من أجل استخدامها فى وقت الحاجة للهجوم على الاتحاد السوفيتى. (79)

كان رد فعل الحكومة والشعب على مواقف حدتو الشاذة من حرب فلسطين قاسياً. ففى 15 مايو 1948 أعلنت الحكومة المصرية حالة الطوارئ والتى تم فى إطارها إجراء مطاردات واسعة للعناصر الشيوعية ومؤيدى الحركات اليسارية بين المثقفين المصريين ،بما فى ذلك يسارى حزب الوفد وتم إرسالهم الى المعتقلات فى أنحاء مصر(80) وفى المقابل هوجمت بعنف شخصيات ومكاتب اليسار المصرى وألقيت القنابل على محل إقامة هنرى كورييل وعلى مكاتب جريدة الجماهير. لا يوجد ذكر صريح لهوية منفذى هذه الهجمات لكن أشير الى أنهم ينتمون الى الجماعات الإسلامية المتطرفة(81).

أما عن رد الجماهير على مواقف رجال حدتو، فقد اختلفت التقديرات بين المؤرخين لتاريخ اليسار المصرى. عبد الستار الطويلة يحكى عن "اللامبالاة المؤيدة" التى أظهرها الجماهير المصرية تجاه العناصر اليسارية التى وزعت البيانات المناهضة للحرب وتظاهرت ضدها فى شوارع القاهرة. ويقول أن من حاولوا التحرش باليسار فى المظاهرات كانوا رجال الأخوان المسلمين سواء بالضرب أو بالسياط لكنهم لم ينجحوا فى التأثير على الجماهير وتوجيههم ضد اليسار. لم يضرب أى من العناصر اليسارية من قِبَل الجماهير بعد إطلاق شعاراتهم. نشر اليساريون فى ذلك الوقت مجلة الجماهير الأسبوعية والتى وزعت 20 ألف نسخة منها سواء عن طريق بائعى الصحف أو الطلاب والعمال من مؤيدى اليسار. ولم يحدث أن تعرض أى منهم للهجوم على الرغم من سياسة اليسار المعلنة ضد الحكومات العربية التى تجر شعوبها الى حرب تنتظرهم فيها هزيمة مؤكدة (82).كما يذكر جيل بيرو المؤرخ لسيرة هنرى كورييل أن "الجماهير المصرية لم تبد حماساً للحرب حيث لم تكن لهم مصالح فيها". ويضيف أن "أعداد "الجماهير" التى دعت الى مقاومة الحرب فى فلسطين بيعت بكميات لم يسبق لها نظير".

بالإضافة الى ان بعض العناصر التى وزعت أعداد الجماهير بين الناس كانت من اليهود. ويذكر بيرو أن "مصر كانت الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى كان يستطيع فيها اليهودى توزيع الصحف التى تدعو الى التعايش مع إسرائيل. ولقد ميز ذلك التسامح" الخاص بمصر".(83)

وكانت تقديرات هنرى كورييل نفسه بهذا الصدد أكثر تواضعاً. ففى إجابته عن أسئلة رفعت السعيد له "ماذا حدث بعد اندلاع الحرب فى 15 مايو 1948 التى أيدتها الجماهير بحماس؟ الم تشعروا بأن تنظيمكم منعزل بين الجماهير لمواقفكم؟" أجاب قائلا: ان الجماهير قد انساقت لفترة ما وراء التيار المقاتل. وحقاً كنا منعزلين لفترة قصيرة. وبالنسبة لقضايا وطنية كثيرة لم يكن هناك فرقاً بيننا وبين حزب الوفد، لكن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كان هناك فرق واضح بيننا وبين كل القوى السياسية...أنت تسأل ألم تؤدى هذه المواقف الى عزلتنا؟ وأنا أجيب كلا. فى البداية كنا بمفردنا، فعلا، لكن بعد ذلك عندما بدأت القوى السياسية الوطنية المعادية للاستعمار الإحساس بنتائج الحرب وأدركت كيف أصبحت تلك النتائج ذريعة لمطاردة كل القوى الوطنية والقبض على زعمائها بدا كثيرون يشعرون بصدق شعراتنا... لقد كنا حقا منعزلين لفترة ما ، لكن بعد فترة وجيزة أصبحنا قوة سياسية فعالة. وفى 1950 أصبحت حدتو فى قمة قوتها وشعبيتها. إننا نجحنا فى تحريك جماهير كثيرة تحت شعاراتنا ولم يكن للمصادفة دور فى ذلك (84). بكلمات أخرى: يعترف كورييل بأن مواقف حدتو من حرب 1948 تسببت فى عزلة وغربة بينها وبين الجماهير المصرية. غير أن هذا كان على حد قوله أمراً مؤقتاً وبعد ان اتضحت نتائج الحرب حظت حدتو من جديد على تشجيع وتأييد الجماهير المصرية.

هناك من يعارض حتى هذا التقدير الحذر لكورييل ويشير الى الأضرار الشديدة التى لحقت بحدتو بسبب مواقفها. فيعتقد الباحث الأمريكى جونيل بينين أنه على عكس شهادات عناصر حدتو اليهودية حول تأييد الجماهير المصرية لمواقفهم فإن المثقفين المصريين ثاروا على المواقف الشيوعية وألقوا بالمسئولية على هذه المواقف "الغير وطنية" على الشيوعيين اليهود وكورييل بالأخص (85). ويعتبر بينين: أن هذه المواقف ساهمت فى عزلة العناصر والقيادات اليهودية فى الحركة الشيوعية المصرية عن البيئة المثقفة المحيطة بهم بل وزعزعة مكانتهم فى داخل حركتهم.

وكذلك طارق إسماعيل ورفعت السعيد يقدمان تقريرا متجهماً لتأثير حرب 1948 على الحركة الشيوعية المصرية. فيكتبان أنه كان لحرب فلسطين الأثر العميق على الحركة الشيوعية المصرية. وقد أبعدت عمليات الاعتقال والنفى الجماعى لزعماء الحركة الشيوعية عن الساحة الكثيرين من قدامى القادة، أجانب ومصريين على حد سواء. ظهرت قيادة جديدة من بين الطلاب والعمال الذين انضموا الى الحركة فى الأربعينات. وانتعشت الحركة من جانب لحماسهم الشديد والتزامهم ومن جانب آخر انهارت لقلة خبرتهم وعدم صبرهم.

أثارت نكسة فلسطين فى مصر غضباً عربياً قومياً وتحول الجدل حول "الوطنية فى مقابل الأممية" فى داخل الحركة الشيوعية فى مصر الى قضية أيديولوجية أساسية. وتحول الوعى الوطنى المتزايد للجماهير المصرية نتيجة الحرب هذا الأمر الى مقياس لشرعية الحركة.

ان ربط الحركة الشيوعية مع الصهيونية وفقا لخط انتهجته الحكومة أدى الى التشكك فى الشيوعيين لدى الجماهير وقد تفاقم ذلك الوضع بعد تأييد حدتو لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (86). ان تقدير هاذين المؤرخين يخالف تماما قصة كورييل التى تقول ان الحركة الشيوعية المصرية كانت منعزلة مؤقتا بين الجماهير المصرية لمواقفها المعادية للحرب لكنها عادت واكتسبت ثقة الجماهير بعدما وضعت الحرب أوزارها. ويقول المؤرخان ان هذا الكلام ليس له أساس من الصحة، وان ما ميز الحالة المعنوية للجماهير المصرية بعد سقوط فلسطين كان "غضب عربى قومى" و"وعى وطنى متزايد" الذى زاد من عزلة اليسار المصرى بين الجماهير بل ساهم فى انهياره الداخلى.

وفى مؤلف آخر عن تاريخ اليسار المصرى يعرض رفعت السعيد لسلسلة من الضربات التى تلقتها الحركة فى تلك الظروف: فقدت حدتو نتيجة موقفها من التقسيم والحرب فى فلسطين الكثير من أعضائها ومؤيديها خاصة من رجال الجيش إذ انسحب بعضهم احتجاجا واتبع البعض نهج الحركة وقام بعمليات ضد الحرب مما أدى الى اعتقالهم (خاصة فى سلاح الطيران) وإبعادهم عن الخدمة. (87) يزعم مصطفى طيبة وهو من اشد منتقدى هنرى كورييل (ورفعت السعيد) أن الذى أدى الى عزلة رجال حدتو لم يكن تأييدهم لقرار التقسيم وعارضتهم لحرب فلسطين فقط إنما التحليل الأيديولوجى المصاحب لهذه المواقف والذى ظهرت بموجبه فى فلسطين "الوطنية الإسرائيلية" صاحبة الحق فى الوجود الشرعى.(88)

على أية حال فالنتيجة القاتمة لهذه الأحداث والمواقف، وفقاً لتقديرات إسماعيل والسعيد كانت أن الحركة الشيوعية دخلت الخمسينات بقيادة محطمة وأسسها الأيديولوجية فى أزمة ومنطق وجودها فى البيئة المصرية مشكوك فيه مع كل ما يترتب على هذا الوجود.(89)

نرى أن اليساريين المصريين بل ومؤرخى اليسار المصرى فى داخل مصر وخارجها مازالوا منشغلون بعد سنوات طويلة من هذه الأحداث بمناقشات مؤلمة حول صحة مواقف اليسار المصرى من خطة التقسيم ومن حرب فلسطين. ان عامى 1947-1948 فى وعى اليساريين ومؤرخى اليسار بمثابة تجربة مُرَّة لكن هناك من يعزون أنفسهم مثل الطويلة وبيرو وكورييل ب "اللامبالاة المؤيدة" للجماهير المصرية منذ البداية أو صحوة هذه الجماهير بعد ذلك مما أدى الى قبول بعض مواقف اليسار.

يجب أن نختتم هذا الباب بعرض للتقدير الشامل لخالد محيى الدين والذى كتبه فى 1974 أى بعد حوالى 25 سنة من الأحداث نفسها (90) ولقد كتبت هذه الكلمات كملحق لكتاب رفعت السعيد "اليسار المصرى والقضية الفلسطينية" تحت عنوان "كان موقفهم صحيحاً وصادقاً وشجاعاً ولكن..."

بعد أن يمتدح على مدى ست صفحات مواقف اليسار من القضية الفلسطينية فى 1947-1948، وتوحدهم وصدقهم منذ البداية يطرح محيى الدين بعدها خمس ملاحظات حول هذه المواقف:-

1- اكتفى اليسار بقبول قرار التقسيم ورفض التدخل العربى المسلح. لكن كان من الواجب عليه الدعوة الى تسليح الجماهير العربية فى فلسطين حتى تتمكن من الحفاظ على وجودها على أراضيها أمام الإرهاب الصهيونى. غاب عن ذهن اليسار المصرى أن

مقاومة المؤامرة الصهيونية وابتلاعها أرض فلسطين كلها يستلزم ليس فقط استنكار الموقف الرجعية العربية (التى كانت فى رأى الكثيرين متشابكة مع المصالح الصهيونية) بل وقبل كل شئ تعبئة القوى الشعبية العربية وتسليح هذه القوى ووضعها فى مكانة تمكنهم أن يكونوا أسياداً على مصائرهم.

2- لم يكن اليسار المصرى يقظاً بصورة كافية للخطر المتوقع من الصهيونية وتطلعاتها المستقبلية. صحيح أن الوثائق (فى كتاب رفعت السعيد) تشير الى أن اليسار أكثر من أى عنصر سياسى مصرى آخر أدان الصهيونية لكنه لم يخطر بباله أن مخططات الصهيونية لا تتوقف عند الحدود التى رسمها قرار التقسيم لدولة إسرائيل بل وحدود فلسطين كاملة. ولو أن اليسار أدرك ذلك لتمسك بضرورة وضع مخططات لمقاومة هذه المخططات التوسعية. لكن للإنصاف نقول أن عناصر من خارج معسكر اليسار لم تدرك ذلك بالشكل الكافى هى الأخرى ولم يكن أحد ليستطيع أن يزعم أنه كان على دراية بالأبعاد الحقيقية للخطر المنتظر.

3- كانت دعوة اليسار الى الكفاح العربى اليهودى ضد الصهيونية والرجعية صحيحة مبدئياً وسياسياً، لكنه لم يدرس الواقع جيداً ولم يكن على دراية كافية بعمق التأثير الصهيونى على الجماهير اليهودية فى فلسطين. فمجرد موافقة الإنسان اليهودى على الهجرة من موطنه الذى عاش فيه فى أمان الى فلسطين تحمل فى طياتها نواة الفكر الصهيونى العنصرى. ويجب أن نذكر أن الصهيونية فى ذلك الحين كانت فى قمة تأثيرها وإنجازاتها. فقد حققت انتصارات كبيرة مكنتها من طمس التناقضات الطبقية بينها وبين البروليتاريا اليهودية وذلك بفضل تنظيمها المتفوق وأخطاء العرب عامة والفلسطينيين خاصة. أدى ذلك الى ضعف احتمال وجود تحالف جاد ومثمر بين البروليتاريا العربية والبروليتاريا اليهودية فى فلسطين. ناهيك عن أن القوى الشعبية العربية فى فلسطين لم تكن كافية ومنظمة بالدرجة التى تسمح بوجود تحالف من هذا النوع فى موضوعات واقعية ملموسة. فتحالف كهذا ليس متاحا من موضع ضعف بل من موضع قوة (عربى فلسطينى) فقط مما يساعد البروليتاريا اليهودية على التخلص من تأثير الصهيونية.

4- ان رفض اليسار التدخل العربى فى فلسطين ينبع من اعتبار العناصر المتدخلة (فى فلسطين) تابعين للإمبريالية وكان ذلك صحيحاً فى معظم الأحوال. لكن هناك سؤال: هل فى ظل انهيار البناء الاجتماعى والسياسى لعرب فلسطين، ألم يؤد هذا التدخل الى الحفاظ، على الأقل، على الضفة الغربية وقطاع غزة وحمايتهما من التوسع الصهيونى.

5- لقد أعطى اليسار الأولوية لإبعاد الإمبريالية البريطانية عن فلسطين لكنه لم يأخذ فى الاعتبار مخططات الصهيونية بعيدة الأمد ومخططات الإمبريالية الأمريكية للسيطرة على المنطقة بمساعدة إسرائيل. كان من الضرورى الحفاظ على استقلال فلسطين لكن كان من الضرورى كذلك ربط ذلك بالحذر من التوسع الصهيونى (والأمريكى من خلاله) فى المناطق التى انسحبت منها بريطانيا.(91)

يختتم محيى الدين بأن الأيام قد برهنت صحة مواقف اليسار المصرى وشاهد على ذلك قبول الرئيس عبد الناصر نفسه فكرة التقسيم وذلك فى مؤتمر باندونج (1955) والذى كان هو من الداعين إليه (92). ربما يكون الاعتراف بمصداقية مواقف اليسار من القضايا التى استعرضها هذا الفصل عزاء لهؤلاء الذين اتخذوا هذه المواقف فى تلك السنوات المصيرية. لكن فى المقابل فان الضرر الذى أصاب الصورة الجماهيرية لليسار وتنظيمه السياسى بسبب هذه المواقف غير مشكوك فيه.

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

الفصل الثالث: الكفاح من أجل البقاء

تمتد الفترة التى نستعرضها فى هذا الباب بين نهاية حرب فلسطين 1948 ونهاية حرب سيناء/السويس 1956، وهى فترة تمتاز بالغموض الى درجة كبيرة وعدم مطابقة مواقف اليساريين المصريين من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى. ومن الممكن فهم هذه المواقف باستعراض الخلفية السياسية والاجتماعية فى داخل الحركة وفى مصر وفى المنطقة والعالم التى أثرت على تشكيل هذه المواقف. يمكن القول، تعميماً، أن تعامل اليساريين مع القضايا محل هذا البحث كان عرضاً وغير منتظماً وان ارتكز على منطلقات أيديولوجية. كما أن هناك فترات وأوضاع غير قليلة امتنعت فيها الجماعات اليسارية عن التطرق الى العلاقات الإسرائيلية

العربية أو أعربت عنها بشكل محدود. وكان لامتناعهم عن اتخاذ أى موقف معنى فى الظروف التى سوف نعرض لها.

ان العوامل التى يبدو أنها أثرت أكثر من أى شئ آخر على حجم تعبير اليساريين المصريين عن مواقفهم من الصراع العربى الإسرائيلى، كانت عملية التفتت والكفاح من أجل البقاء الذى ساد الحركة الشيوعية نفسها منذ 1948. وارتبط ذلك بالموقف الذى اتخذته حدتو قبل تلك الفترة من القضية الفلسطينية. نذكر من هذه العوامل انسحاب التكتل الثورى بزعامة شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك. وكان هذا الانسحاب لبضعة أسباب بنيوية وتنظيمية وفكرية وسياسية. انتقدت الكتلة الزعامة الكاريزمية لهنرى كورييل مشيرة الى أصله اليهودى وإلى الدور اليهودى الزائد فى قيادة حدتو. كما إنتقدت الاقتراحات الفكرية والتنظيمية التى وضعها كورييل فى الوثيقة المسماة "خط القوى الوطنية والسياسية" .كذلك رفض المنشقون تأييد قيادة حدتو لخطة التقسيم الخاصة بالأمم المتحدة.

انسحب بعد "التكتل الثورى" جماعات صغيرة كثيرة. وكانت دوافع انسحابهم تنظيمية عامة ولا نجد أى مؤشر على خلاف مرتبط بمواقف الحركة الأم من الصراع العربى الإسرائيلى. مع هذا فقد ساهمت هذه القلاقل فى الإضعاف العام للحركة الشيوعية المصرية بدون شك.

لقد أصيبت الحركة الشيوعية بشلل شبه تام بعد حملة الاعتقالات الواسعة ضد العناصر الشيوعية بموجب قانون الطوارئ الذى أعلن فى مصر مع اندلاع الحرب فى فلسطين 15 مايو 1948. فأبعدت هذه الاعتقالات عن الساحة الكثيرين من قدامى الزعماء أصحاب الخبرات فى الحركة، أجانب ومصريين على حد سواء. وتميزت القيادة الشابة الجديدة بالحماس والالتزام الثورى لكنها عمقت من انهيار الحركة لقلة خبرتها وقلة صبر هذه الكوادر الشابة.

أما الشارع المصرى فقد ثار فيه غضب متزايد بعد نكسة فلسطين. أدت العزلة النسبية لمصر فى الثلاثينات والأربعينات عن التيار الوطنى الرئيسى فى دول الهلال الخصيب الى إفساح الساحة للإحباط العميق من جانب و للتطرف القومى العربى من جانب آخر. وفى هذه الظروف أدى تأييد الحركة الشيوعية المصرية لقرار التقسيم ومعارضة حرب فلسطين واعتبار السلطات أنها منحازة مع الصهيونية الى ضرر فى صورة اليسار لدى الشارع المصرى وفقدان شرعيته على المستوى الجماهيرى.(1)

وفى فترة متأخرة عندما عادت مصر الى التعامل مع قضاياها أكثر من تعاملها مع القضايا العربية، سنحت الفرصة من جديد لمشاركة الحركات اليسارية فى الصراعات الوطنية والطبقية العاصفة فى المجتمع المصرى، وخاصة من أجل إلغاء المعاهدة البريطانية المصرية عام 1936 وإجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة ووادى النيل والكفاح الواسع النطاق للاتحادات العمالية وتصاعد ذلك حتى شمل جميع قطاعات الاقتصاد وطبقات المجتمع فى مصر.(2) كما مكنت السياسة الداخلية الليبرالية نسبياً لحكومة الوفد التى تولت الحكم بعد انتخابات 1950 البرلمانية، ظهور نشاط شيوعى علنى على الساحة السياسية. ولقد تجلى ذلك النشاط فى اندماج رجال حدتو فى وحدات الفدائيين الذين قاموا بعمليات فدائية ضد منشآت

الجيش البريطانى فى منطقة القناة. وشمل هذا الاندماج إقامة معسكرات لتدريب الفدائيين بإشراف ضباط من المنتمين الى حدتو، وتهريب قطع السلاح من مخازن الجيش المصرى الى هذه المعسكرات، وهو النشاط الذى قام به رجال "الجناح العسكرى لحدتو"(3) كما ساهم رجال حدتو بتجربتهم التنظيمية وثقافتهم الأيدولوجية فى تكثيف الصراع الطبقى المتزايد (4). وفى ظل الانفتاح النسبى لحكومة الوفد ظهرت صحافة يسارية علنية كما ظهرت بعض دور النشر اليسارية مثل (دار الفكر ودار الغد، وغيرهما) وزاد هذا النشاط العلنى من الدعم لليسار لدى دوائر المثقفين والفنانين والمفكرين وساعد على "الاحتكاك الفعلى بالمشكلات الحقيقية للوطن" على حد تعبير رفعت السعيد.(5) ومما أثقل على استغلال هذا الإنجاز وترجمته الى قوة سياسية حقيقية كانت ظاهرة الانقسام وعدم التأكد من إستمرار الحكومة فى التعامل الطيب أو أنها سوف تنزل ضربة مفاجئة على الحركات الشيوعية. أشير الى هذا الاحتمال الأخير فى مقالات تحريض شديدة ضد اليسار فى الصحف المصرية. حاولت حدتو على أية حال تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الوضع الوطنى فى بداية الخمسينات واعدت لذلك تكتيكاً من إنشاء "جبهة وطنية ديمقراطية" أوحى بها هنرى كورييل قبل إبعاده عن مصر، مما عمق الخلافات فى الرأى بين الجماعات الشيوعية(6).

من القضايا الأخرى فى جدول الأعمال الوطنى المصرى، والتى حظت بأهمية متزايدة هى قضية الضغوط التى مورست على مصر ودول عربية أخرى من قبل الدول الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة من أجل إقامة تحالف دفاعى إقليمى ضد الاتحاد السوفيتى ودمج الإمكانات الإستراتيجية و الإقتصادية و البشرية والبشرى لشعوب الشرق الأوسط فى النظام العالمى للغرب. ولقد لاقت هذه الضغوط معارضة قوية بين معظم طوائف الشعب المصرى. يمكن فهم هذه المعارضة على خلفية الكفاح الوطنى المصرى من أجل إجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وإلغاء معاهدة 1936 والقيود المفروضة على السيادة المصرية. وكان احتمال استبدال وجود جيش أجنبى واحد على أرض مصر بجيوش متعددة القوميات غير مقبول لدى المصريين إطلاقا(7) كما سادت على الساحة السياسية المصرية إتجاهات محايدة كتعبير عن الكفاح من أجل السيادة الوطنية (يذكر أنه فى 1950 رفضت حكومة مصر، على الرغم من مواقفها التقليدية المؤيدة للغرب، المشاركة بأى شكل فى مجهودات الأمم المتحدة فى الحرب الكورية) وساند هذه الآراء التأييد المتزايد للإتحاد السوفيتى لتأييده إجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس وكذلك بإيحاء من انتصار الثورة الشيوعية فى الصين (8). سبب آخر لتقوية هذه الآراء المحايدة لدى الشعب المصرى هو الخوف المتزايد من سباق التسلح النووى بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين والذى يشكل وفقا لإحساس الكثير من الشخصيات البارزة فى الأوساط السياسية والثقافية المصرية، تهديداً حقيقياً على دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر (9). أصبحت كل هذه الموضوعات مجتمعة دفعة من أجل إقامة "حركة سلام "مصرية وفقاً لتكتيك "تنظيمات الجبهة" وفقا للمدرسة اليسارية. أنشأت "اللجنة المصرية لأنصار السلام" فى فبراير 1950 كذروة لنشاط حدتو فى هذا الموضوع والذى شمل تأييد جماهيرى "لعريضة ستكهولم" ضد التسلح النووى، ونشاطات لتنظيم لجان محلية فى الأحياء

المدنية والمصانع، والحديث عن هذه القضية فى الإعلام المصرى. ضمت اللجنة القطرية المصرية شخصيات من الوفد ومن أحزاب أخرى مثل "الإخوان المسلمين". وكان ممثلا حدتو فى أمانة اللجنة الشاعر كمال عبد الحليم والفنانة إنجى أفلاطون (10).
على الرغم من الانفتاح الكبير الذى أبدته حدتو والاحتمالات الواسعة التى فتحت أمامها إلا أن قوة دفعها قد تراجعت بسبب الانقسامات الداخلية والخلافات المستمرة بين الجماعات الشيوعية المختلفة. تصاعد التوتر بين الجماعات اليسارية المصرية أكثر مع إنشاء "الحزب الشيوعى المصرى" (الراية) فى تلك الفترة(11).

ثورة "الضباط الأحرار" يوليو 1952 والتغيرات الأولية التى قامت بها فى الحياة السياسية المصرية والتى حملت فى معظمها طابع العداء لليسار وفكره السياسى، والخلافات فى الرأى بين الفصائل الشيوعية حول قضية التعامل مع النظام الحاكم الجديد والمراهنة الفاشلة للجناح اليسارى فى مجلس قيادة الثورة على تأييد محمد نجيب ضد جمال عبد الناصر فى الصراع الذى وصل ذروته فى الشهور الأولى من عام 1954- كانت هذه العوامل عبئا آخر شغل اليسار المصرى فى كفاحه المضنى من أجل البقاء، ووضعت قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى مرتبة اقل فى أولويات الشعب المصرى بشكل عام واليسار المصرى بشكل خاص. والمبادرتان التنظيميتان الأساسيتان فى هذين العامين كانتا إنشاء "تنظيمى جبهة" : "اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال" فى 31 يوليو 1952،هدفها تعبئة التأييد العمالى للنظام الثورى و"الجبهة الوطنية الديمقراطية" فى أبريل 1953 والتى جمعت شخصيات من الوفد والأخوان المسلمين وحدتو وذلك بغرض مجابهة النظام الجديد الذى يسعى الى القضاء على الحياة الحزبية والبرلمانية فى مصر. (12)
فى عام 1955-1956 حدثت تغيرات فى السياسة الوطنية والدولية لنظام الضباط الأحرار. بما يوازى تثبيت زعامة جمال عبد الناصر الكاريزمية بعد الصراعات فى القيادة وخروجه منها منتصراً. إن تحدى عبد الناصر للضغوط التى مارستها الدول الغربية العظمى على مصر للانضمام الى الحلف الاقليمى المعادى للاتحاد السوفيتى، كان بداية لمسيرة تعمقت مع مشاركة عبد الناصر الفعالة فى مؤتمر دول عدم الانحياز فى باندونج (17-24 ابريل 1955). وخرجت مصر من هذا المؤتمر كواحدة من قيادات المعسكر المحايد ومعنى ذلك عمليا الاقتراب المتزايد من الاتحاد السوفيتى وحلفائه والعداء للدول الغربية العظمى. كما كانت صفقة السلاح التشيكية المصرية والتى تم توقيعها فى 20 سبتمبر 1955 علامة بارزة فى هذا الاتجاه. وكانت الذروة فى تأميم قناة السويس (26 يوليو 1956) وفى النهاية موقف مصر بزعامة عبد الناصر فى مواجهة "العدوان الثلاثى" (حرب السويس /سيناء/ حرب أكتوبر – نوفمبر 1956) والتى كانت نتائجها السياسية بمثابة انتصار سياسى بالغ الأهمية لمصر الناصرية التى قوت من مكانتها الدولية والعربية.
أدت هذه التغيرات الى التقريب بين المواقف على المسار السياسى (على عكس المستوى الاجتماعى والتنظيمى) بين فصائل اليسار وبين النظام الناصرى بل قللت جزئياً من الجدل بين

الجماعات اليسارية نفسها (التى دارت بشكل كبير حول قضية العلاقة مع السلطة) بل ، ومهدت الطريق لعملية الاتحاد فى الحركة الشيوعية المصرية. كانت بداية هذه العملية فى فبراير 1955 مع تأسيس "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" واستمرت مع تأسيس "الحزب المتحد" فى يوليو 1957، وذروته مع إقامة الوحدة الشاملة فى يناير 1958.
غير أنه كما أشرنا سابقا أن عملية الاتحاد هذه صاحبتها خلافات داخلية شديدة – فكرية وتنظيمية – بين الفصائل المتحدة وفى داخلها والتى انتهت بخيبة أمل و بالإنفصال من جديد. (13). ساهمت هذه المواقف فى ابعاد موضوع الصراع العربى الاسرئيلى الى مرتبة منخفضة نسبياً فى ترتيب أولويات اليسار. هذا على الرغم من التصعيد الواضح فى العلاقات الإسرائيلية المصرية: بعض الحوادث الحدودية بمبادرة من المخابرات المصرية وأعمال انتقامية واسعة النطاق قامت بها إسرائيل مثل عملية غزة (28 فبراير 1955) وسلسلة أخرى من العمليات فى عامى 1955 و 1956 والتى وصلت ذروتها فى حرب سيناء / السويس.
يتضح من الظروف التى عملت الحركات اليسارية المصرية فى إطارها فى الفترة التى استعرضناها فى هذا الباب أن هذه الحركات قد اضطرت الى بذل قصارى جهدها من أجل البقاء من خلال عمليات الانفصال والتدهور وتغيير القيادات بعد انتهاء دور الكوادر اليهودية وظهور كوادر جديدة قليلة الخبرة الفكرية والتنظيمية والتى حاولت، دون نجاح ملموس، ترسيخ مكانتها القيادية. وقد تباطأت هذه الكفاحات من أجل البقاء منذ عام 1955 غير أن مسيرة الوحدة كانت أليمة وقصيرة. هذا كله على خلفية مجتمع يتعرض لتغيرات اجتماعية وسياسية مكثفة خاصة سقوط النظام الملكى وتحوله الى نظام ثورى جمهورى وزيادة التوجه القومى العربى والدولى فى اتجاه مضاد للامبريالية (يدعو إلى الوحدة العربية) الرادايكلية.
من بين الفصائل الشيوعية الأساسية التى عملت فى الساحة المصرة فى بداية الفترة المستعرضة فى هذا البحث (حدتو ود.ش. والراية) كانت الراية هى أول من أعربت عن رأيها فى القضية الفلسطينية. وقد قامت بذلك فى إطار برنامج شامل نشرته بصورة متزامنة مع تأسيسها فى نهاية عام 1949. ويذكر أن الفصائل الأخرى كانت آنذاك مطاردة من قبل النظام الملكى ووضعت معظم كوادرها فى المعتقلات مع اندلاع حرب فلسطين فى شهر مايو من عام 1948 وإعلان حالة الطوارئ فى مصر. أما جماعة الراية فأقيمت بمبادرة طلاب مصريين أكملوا دراستهم فى فرنسا وعادوا الى مصر ولم يدرجوا بعد فى قوائم اعتقال الأجهزة الأمنية.

ضم "البرنامج الثورى" لجماعة الراية 14 بنداً. تناولت البنود الثلاثة الأولى قضايا مكافحة الاستعمار على المستوى الوطنى والعالمى. أما البنود التسعة التالية فاهتمت بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المصرية. أما البندين الأخيرين (13،14) فقد تطرقا، بهذا الترتيب، الى القضية السودانية ثم إلى القضية الفلسطينية. وقد أيدت الراية حق الشعب السودانى الكامل فى تقرير مصيره "وإجلاء كل القوات البريطانية والمصرية المستعمرة عن أراضيه". أما فيما يخص القضية الفلسطينية فتحدث البند الذى يتطرق الى هذه القضية عن "حرية الشعب

الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره وتأييد كفاحه فى الحرية الكاملة وإجلاء الجيوش المستعمرة العربية والمصرية عن أراضيه وإقامة دولة فلسطين العربية الديمقراطية المستقلة" (14).

إن وضع هذا البند فى نهاية "البرنامج الثورى" بمثابة مؤشر على مكانته المنخفضة فى أولويات الراية فى ذلك الوقت. وفى نهاية 1949 وبداية 1950 ركز المجتمع المصرى اهتمامه على القضايا الوطنية والاجتماعية الملحة. أما الموضوع العربى الإسرائيلى، رغم أنه لم ينس تماما، فأبتعد. وتأثر رجال الراية من هذه الحالة الوطنية.
تجدر الإشارة الى حقيقة أن الجيوش العربية والمصرية "المتمركزة فى أرض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) توصف فى هذا البرنامج بأنها جيوش استعمارية يجب أن تنسحب من فلسطين حتى يصبح من الممكن إقامة دولة فلسطين العربية الديمقراطية والمستقلة". لا توضح هذه الصيغة اذا كانت الدولة الفلسطينية يجب إقامتها على كامل أراضى الانتداب البريطانى سابقا أم أن المقصود دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل بهذه الحدود أو بغيرها. على أية حال فإن هذا البند لا يذكر إطلاقا دولة إسرائيل أو قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى نوفمبر 1947 ، لذلك فليس من الواضح ان كانت جماعة الراية اعتبرت نفسها مرتبطة بموقف حدتو المؤيد لتقسيم فلسطين (وهو الموقف الذى اتخذ قبل تأسيس الراية) أم أنها رفضت فكرة التقسيم من الأساس.

أما جماعة د.ش. (الديمقراطية الشعبية) أو كما أطلقت على نفسها قبل ذلك (طليعة الشعب للتحرر) فقد رفضت خطة التقسيم التى تبنتها الأمم المتحدة بتأييد من الاتحاد السوفيتى. وبعد إرسال عناصر الحركة الى المعتقلات مع رجال حدتو، مؤيدى خطة التقسيم تراجع رجال د.ش. عن معارضتهم وتبنوا المشروع والفكرة التى فى جوهره.(15)
ركزت د.ش. فى بداية الفترة المستعرضة اهتمامها ونشاطها السياسى على قضايا الكفاح ضد الاستعمار البريطانى وقضايا المجتمع والاقتصاد فى مصر الملكية ذلك من خلال إدانة سياسة "تنظيمات الجبهة" من مدرسة حدتو .ودعت د.ش. فى ذلك الوقت الى ثورة تحرير مسلحة الهدف منها سيطرة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة على أجهزة الحكم وإقامة "جمهورية ديمقراطية شعبية" فى مصر. ولخصت د.ش. مواقفها فى برنامج من ثمانى نقاط فيه المطالب التالية:

1- إجلاء البريطانيين من مصر والسودان.
2- حق تقرير المصير للسودان بعد إبعاد الجيوش الأجنبية.
3- تأييد معسكر السلام العالمى بقيادة الاتحاد السوفيتى.
4- إقامة جمهورية ديمقراطية شعبية فى مصر.
5- توزيع الأراضى على الفلاحين.
6- تأميم الإحتكارات.
7- تأمين الحريات العامة.

8- المساواة بين الجنسين. (16)

لا توجد فى هذا البرنامج أى إشارة الى المشكلة الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى. إن عدم إشارة د.ش. الى هذه القضايا إنما يدل على المكانة المنخفضة فى جدول أعمال الحركة ولقد استمر هذا الموقف لمراحل متأخرة.
و إعتباراً من أبريل 1955 (مؤتمر باندونج) حدث تغيير فى موقف د.ش. المعادى لنظام الضباط الأحرار، للمواقف القومية التقدمية الى اتخذها عبد الناصر على الساحة الداخلية والخارجية. وفى 5 أغسطس 1956 بعد أقل من أسبوعين من تأميم قناة السويس وجهت د.ش. دعوة لإقامة "جبهة وطنية" تضم كل طبقات الشعب وتكون دعماً لعبد الناصر لتحقيق الأهداف التالية:

1- الحفاظ على الاستقلال وحماية القناة.
2- رفض أى تدخل فى شئون مصر ورفض الوصاية الدولية على القناة.
3- تأميم كل الإحتكارات الأجنبية لتقوية الاقتصاد الوطنى.
4- إلغاء "البند الرابع" الأمريكى (برنامج المساعدات الخارجية الأمريكى)
5- إبرام معاهدات صداقة مع الإتحاد السوفيتى.
6- تقوية العلاقات مع "دول باندونج" والدول الاشتراكية. (17)

تم ضم هذه الدعوة لإقامة "جبهة وطنية" فى منشور بعنوان "الى الشعب المصرى الشجاع"،وحتى فى هذا المنشور لا يوجد أى تطرق إلى إسرائيل و القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى. غير أنه فى مقال افتتاحى نشر فى الأول من سبتمبر 1956 فى جريدة المقاومة الشعبية الناطقة بلسان د.ش. فى ذلك الوقت تكرار هيئة التحرير لهذه الدعوة بإضافة جملتين تعبران عن تغيير فى أهداف "الجبهة الوطنية" وهما عابرتين فى البندين الأول والثانى من سبعة يذكر فيهم:-

1- الدفاع عن الاستقلال الوطنى ضد المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والقضاء على بقايا نفوذ الاستعمار الأنجلو أمريكى.
2- حماية السلام وتطبيق قرارات مؤتمر باندونج وإيجاد حلول سلمية للمشكلة الفلسطينية بعيداً عن السياسات الاستعمارية والصهيونية. (18)

إن التوتر الواضح فى العلاقات بين مصر والدول الغربية العظمى والذى كان فى شأنه أن يؤدى وخلال فترة قصيرة الى حرب سيناء/السويس (العدوان الثلاثى) جعل مصر تعتبر "الصهيونية" من بين أعدائها فى مكانة واحدة مع الإمبريالية. مع هذا يبدو أن استنكار د.ش. للصهيونية كان بمثابة أيديولوجية أكثر من استنكارها لدولة إسرائيل. ولا يوجد فى هذه البنود ما يدعو الى تصفية دولة إسرائيل. فالصهيونية تقدم على أنها شريكة للإمبريالية وليس عنصراً مستقلاً بذاته. كما يجب ملاحظة أن المقال يدعو الى تنفيذ قرارات مؤتمر "باندونج"

وهى القرارات التى تطرقت الى الشأن الفلسطينى بشكل عام ، غير أن عبد الناصر والذى كان المتكلم عن الكتلة العربية فى المؤتمر أيد صراحة تنفيذ قرار التقسيم لعام 1947، ويفسر ذلك ضمنا بالاعتراف بدولة إسرائيل وان كان بحدود منقوصة. وقد أيدت هذا الموقف كل الجماعات اليسارية المصرية (19). ولا يستبعد أن تكون تلك هى الكلمات المقصودة فى مقال جريدة المقاومة الشعبية. كما تجب الإشارة الى الدعوة المتضمنة فى نفس البند بالمقال إلى "إيجاد حل سلمى للمشكلة الفلسطينية " مع أن هذا الحل مشروط بالابتعاد عن "السياسة الإمبريالية والصهيونية".

إن تجاهل الشأن الإسرائيلى الفلسطينى فى منشور تم توزيعه قبل ثلاثة أسابيع فقط من نشر المقال المذكور، انما يدل على أن ازدياد الاهتمام بهذا الموضوع لم يكن قاطعاً. وبعد بضعة أسابيع عندما تصاعد التوتر فى العلاقات بين مصر الناصرية وبين الدول الغربية الكبرى بسبب مواقف النظام الناصرى خاصة بعد تأميم قناة السويس، تم ربط إسرائيل فى الوعى الشعبى المصرى "بالمؤامرة الإمبريالية" التى أستهدفت تدمير الإنجازات الوطنية للنظام. وانعكس ذلك بشدة فى تعبيرات الجماعات اليسارية المصرية بما فى ذلك د.ش. ركزت حدتو أكبر وأنشط الجماعات الشيوعية، كما ذكرنا سابقاً، فى بداية الفترة التى استعرضناها فى هذا الفصل، نشاطها على إقامة "تنظيمات جبهوية": "الجبهة الوطنية الديمقراطية" (1951)، "اللجنة المؤسسة للإتحاد العام للنقابات العمالية" (1952) و "الجبهة الوطنية الديمقراطية" (1953) (هذه المرة من اجل مكافحة الإجراءات المضادة للديمقراطية التى اتخذها نظام الضباط الأحرار). إن الإطلاع على البرامج التى طرحتها حدتو لهذه الجبهات توضح انه ليس هناك أى إشارة للمسألة لإسرائيلية الفلسطينية. فنجد مثلا فى الميثاق الوطنى الذى أقره مؤتمر انعقد بمبادرة حدتو فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة (4أبريل 1951) العناصر التالية: معارضة أى أحلاف دفاعية من جانب واحد مع الدول الإمبريالية، تأييد كفاح الشعب السودانى من أجل الاستقلال، الكفاح من أجل حرية التعبير والاجتماعات السياسية فى مصر، مقاومة البوليس السياسى فى مصر (20).

عقدت اللجنة المؤسسة للإتحاد العام لنقابات العمال ، والتى تم إنشائها بمبادرة من حدتو من أجل تعبئة التأييد العمالى لثورة الضباط الأحرار، أولى جلساتها فى 31 يوليو 1952. نشرت هذه اللجنة "ميثاق الطبقة العاملة" الذى عرض المطالب التالية: الإجلاء التام للقوات البريطانية من مصر والسودان، رفض أى إرتباط مع الإستعمار ، إجراء انتخابات برلمانية (فى مصر) فى أقرب وقت، إلغاء حالة الطوارئ وباقى القوانين المقيدة لحريات المواطن، حماية الصناعات الوطنية، منع تدخل رؤوس الأموال الأجنبية وإلغاء كل العقود والاتفاقيات التى تسهل دخولها. (21) وفى أبريل 1953 تم إجراء اتصال من أجل إقامة "جبهة وطنية ديمقراطية" (هذه المرة فى ما يتعلق بالكفاح من أجل دمقرطة نظام الضباط الأحرار). ساهم فى هذه الاتصالات حدتو والوفد والأخوان المسلمون وأثمرت عن "الميثاق الوطنى" الذى وضع الأهداف التالية: إلغاء حالة الطوارئ والقيود على حريات الجماعات والأفراد، الإعادة الفورية للحياة النيابية، نبذ سياسة التفاوض مع الأعداء (البريطانيين)، رفض الانضمام الى أحلاف

عسكرية (معادية للسوفيت)، رفض وضع القواعد العسكرية فى قناة السويس تحت تصرف دولة أجنبية أو أى مجموعة دول (22). كما بشر المنشور الذى تم توزيعه فى الإسكندرية والصادر عن "لجنة الجبهة الوطنية الثورية المتحدة" سكان المدينة بإقامة فرع للجبهة، وضم نفس المطالب ولكن بصيغة أشد لهجة. (23)

نلاحظ من الوثائق الأربع التى عرضناها والتى قدمت المشكلات القومية والتى كان من الممكن تعبئة "جبهة وطنية" حولها ومن خلال المشاركة الفعالة لحدتو، أنه لم يشر الى القضايا المرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى ولو بكلمة واحدة. يفترض أن حدتو لم تطالب من قبل شركائها فى "الجبهة الوطنية" بالابتعاد عن تأييدها لحظة التقسيم ولم تبادر هى الأخرى إعادة النظر فى تلك المواقف. ويعتبر ذلك مؤشراً إضافياً على هامشية هذا الموضوع فى ذلك الوقت.

عندما تأسس "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" فى فبراير 1955 والذى انضم إليه الى جانب حمتو فصائل معارضة انفصلت عنه فى نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات ثم عادت الى أحضان الحركة الأم، كان موضوع الصراع العربى الإسرائيلى اقل أهمية على الساحة الوطنية وعلى ساحة الحركة على حد سواء. مع هذا تزايد فى مصر الوعى ضد الاستعمار على خلفية جهود الولايات المتحدة وبريطانيا لضم مصر الى تحالف معاد للسوفيت وعلى خلفية المحاولات الفرنسية لقمع الثورة الوطنية التى اندلعت فى الجزائر. وقد ساعد ذلك بشكل ما على ازدياد الوعى الجماهيرى المصرى بما فى ذلك اليسار السياسى بالنسبة للقضية الفلسطينية ، ذلك دون التطرق المباشر الى دولة إسرائيل ودورها فى الساحة الإقليمية والدولية وحقها فى الوجود. ولقد ضمت الخطوط الرئيسية لبرنامج الحزب الشيوعى المصرى الموحد عشرة بنود. طالب البند الثامن منها "بضمان حق تقرير المصير للشعبين السودانى والفلسطينى وخاصة حق الانفصال" (السودان عن مصر والفلسطينيون عن مصر والأردن) (24). ودعا الموحد وفقا لتراث حدتو منذ 1948 الى إقامة "جبهة وطنية ديمقراطية" لمكافحة "الديكتاتورية العسكرية" للنظام الناصرى (كان ذلك شهور معدودة قبل أن تعرب الجماعات اليسارية عن تأييدها لسياسة عبد الناصر فى ظل مشاركته الفعالة فى مؤتمر باندونج ومبادراته المعادية للإمبريالية). لقد ضم البرنامج المقترح لهذه الجبهة فقرة واحدة فقط تتطرق للقضية الفلسطينية ذكر فيها: "إجلاء القوات المصرية عن قطاع غزة؛ مساندة الشعب العربى الفلسطينى من أجل تنفيذ قرار التقسيم وإعادة اللاجئين المشردين" (25)

حرصت منشورات الموحد خاصة فى الوقت الذى تصاعدت المصادمات على الحدود بين مصر وإسرائيل على التمييز بين "الإمبريالية البريطانية والأمريكية" وبين إسرائيل والصهيونية. وعلى غرار موقف حدتو والجماعات اليسارية الأخرى فى فترات سابقة من قرار التقسيم فى الأمم المتحدة فى نوفمبر 1947، ذكرت منشورات الموحد أن الإمبريالية هى أساس كل الشرور وهى العدو الرئيسى للأمة العربية ومصر والشعب الفلسطينى ويجب ان تركز ضده كل كفاحات التحرير العربية. وان الصهيونية ليست إلا نتاج الإمبريالية وأن مقاومتها تتفرع من

مكافحة الإمبريالية. أما بالنسبة لإسرائيل فلم تشكك أبداً هذه المنشورات فى حقها فى الوجود كدولة حتى عندما إستنكرت أحياناً بعض سياستها وأعمالها العسكرية وحتى لمَّا دعت بعض الشخصيات البارزة فى السياسة المصرية علناً الى القضاء على إسرائيل. (26) نشرت جريدة كفاح الشعب الناطقة بلسان "الموحد" فى ديسمبر 1955 مقالا بعنوان "القضية الإسرائيلية". تطرق المقال الى العلاقات الوطيدة بين إسرائيل والولايات المتحدة مضيفا:-

"لا يمكن أن ندعى أن التاريخ الحربى لحكام إسرائيل والتطلع المستمر الى خلق شعور بعدم الأمان إنما يوافق مصالح الشعب الإسرائيلى. ان هذا الوضع مستمر وقائم تحت ستار دينى فقط من أجل خدمة مصالح الإمبريالية الأمريكية وتمكينها من استغلال الشعب الإسرائيلى... هذا هو المميز الرئيسى للصهيونية والتى هى ليست مجرد شعور عنصرى بل هى اختراع للإمبريالية البريطانية أورثها للمستعمرين الأمريكان الذين حولوها الى أداة تخدم سياستها... نحن نؤمن بأن العدوان الذى يقوم به حكام إسرائيل يتم بإيعاز من الأمريكيين الذين يمدون إسرائيل بالسلاح والتجهيزات والمال. وواضح أنه اذا تخلصت إسرائيل من تأثير الإمبريالية الأمريكية وحلفائها واذا قامت فى الدول العربية حكومات تمثل شعوبها سوف يكون من السهل الوصول الى حل سلمى يضع فى الاعتبار مصالح شعوب المنطقة – هكذا سيصبح من السهل التغلب على العنصرية التى ترعاها الإمبريالية وبدأ مرحلة جديدة من التعاون السلمى بين العرب وإسرائيل... كما يمكن وضع حد للتوتر القائم بين إسرائيل والدول العربية على أساس النقاط التالية: تطبيق قرار التقسيم لعام 1947، عودة اللاجئين العرب اللذين أجبروا على ترك فلسطين أثناء الحرب وتعويض المتضررين عن معاناتهم وعن الأراضى التى سلبت منهم، إقامة حكومة ديمقراطية عربية فى فلسطين يتم اختيارها عن طريق انتخابات حرة بواسطة الشعب الفلسطينى" (27)

وردت تعبيرات جديرة بالإهتمام حول القضية الفلسطينية فى الرسائل التى بعث بها المعتقلون الشيوعيون للرئيس عبد الناصر من معتقل الواحات وموضوعها التطرق الى حركة الأخوان المسلمين التى ملأ أعضاؤها المعتقلات بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس فى 26 أكتوبر 1954 فى الأسكندرية. وكان مضمون هذه الرسالة ضرورة السعى الى التعاون بين النظام وبين اليسار المصرى على خلفية الخطوات المعادية للاستعمار التى اتخذها الرئيس والوقوف سويا فى مواجهة تهديد التطرف الاسلامى .يستعرض مؤلفوا الرسالة مواقف حركة الأخوان المسلمين والتى خدمت على حد زعمهم مكائد الاستعمار. ويلاحظون أنه فى السنوات 1947-1948 "لعب الأخوان المسلمون دوراً فى خلق أجواء عنصرية مضللة مهدت الطريق أمام مؤامرات الحرب فى فلسطين التى خطط لها الاستعمار وحلفاؤه فى الدول العربية" (28). يتضح من ذلك أن اليسار لم يتراجع عن موقفه التقليدى الذى يصف حرب 1948 فى فلسطين بالمؤامرة التى تم نسجها بين الاستعمار الغربى وبين الحكومات الرجعية العربية وهى الحرب التى صبغها المتدينون المتطرفون بالصبغة العنصرية.

أرسل المعتقلون فى معتقل الواحات رسالة أخرى الى الرئيس عبد الناصر فى أبريل 1956 يعربون فيها عن تضامنهم معه فى سياسته المعادية للاستعمار والمنادية بالسلام مع

تشجيعه على اتخاذ مبادرات تقنين اجتماعى تقدمى فى الداخل. صحيح أن العبارة "المنادية بالسلام" تتطرق الى قضية السلام العالمى ولا يوجد فى الرسالة أى مؤشر "لسياسة السلام" الخاصة بالرئيس عبد الناصر على مستوى العلاقات الإسرائيلية العربية. فى الحقيقة لا يوجد لهذه العلاقات أى ذكر فى الرسالة، وأن امتناع كاتبوا الرسالة عن التطرق الى ذلك فهو بدون شك ذو مخزى. علاوة على ان الرسالة تعبر عن تأييد "لمواقفك فى مؤتمر باندونج التاريخى، والتقدير الكبير للدور الذى لعبته فى اتخاذ القرارت والمجهودات من أجل تطبيقها" (29). يحتمل، مع أنه لم يؤكد، أن من بين المواقف التى اتخذها عبد الناصر فى باندونج والتى حظت بتأييد اليسار المصرى كان هناك تأييده لتطبيق قرار التقسيم لعام 1947 كأساس لحل الصراع العربى الإسرائيلى بالطرق السلمية. وهذا احتمال لا يمكن رفضه وان كانت الإشارة إليه ضئيلة فإن ذلك يدل على الأولوية التى منحها رجال الموحد لقضية مكافحة الاستعمار، والمرتبة الأقل لقضية الصراع العربى الإسرائيلى فى ترتيب أولويات اليسار المصرى حتى فى الوقت الذى بدا فيه التصعيد الأمنى والسياسى لهذا الصراع فى 1955-1956.

تظهر المواقف حول قضايا الصراع العربى الإسرائيلى فى تعبيرات الشخصيات التى كانت فى الفترة المستعرضة من عناصر اليسار أو من المقربين منهم. فكتب محمود أمين العالم، على سبيل المثال، فى نوفمبر 1955 مقالا فى مجلة روز اليوسف بعنوان "فلسطين بين إنجلترا وأمريكا" تطرق فيه الى التصريحات التى أدلت بها شخصيات بريطانية قبل ذلك بفترة قصيرة والتى دعت الى إعادة إسرائيل الى الحدود التى رسمت فى قرار التقسيم الخاص بالأمم المتحدة فى عام 1947. وقال ان الإشارة الى قرار الأمم المتحدة فى تصريحات المتحدثين البريطانيين هو محاولة بريطانية لإستعادة بعض من تأثيراتها فى الشرق الأوسط من خلال استغلال عداوة شعوب المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية. استعرض العالم تأييد الولايات المتحدة الواسع لإسرائيل والذى يعتبره "ركيزة لتحالف شرق أوسطى ترغب الولايات المتحدة فى تكوينه". كما دعا الى استغلال الفرصة والإسراع بإقامة دولة فلسطين العربية، فإن إقامتها، كما يقول العالم، سوف تؤدى الى إحباط مبادرات الولايات المتحدة وأن هذه الدولة سوف تصبح بموجب مواقفها من إسرائيل فى حالة عداء للولايات المتحدة. وأنه لو حاولت الولايات المتحدة الاقتراب منها فان ذلك سوف يخلق قطيعة مع عملاء الولايات المتحدة فى إسرائيل. ويقدر العالم ان إقامة دولة عربية فلسطينية سوف يشجع على إقامة اتحاد فدرالى بين العرب واليهود فى فلسطين. وان تحالف من هذا النوع سوف يجعل إسرائيل نفسها تتحفظ عن التحالفات العسكرية التى تقوم بها الولايات المتحدة و عن التأثير الأمريكى بأسره. فإقامة الدولة الفلسطينية ستؤدى الى تقوية "اتجاهات الديمقراطية والوطنية" فى المنطقة كلها". وفى الختام يقول العالم "إن على شعوب المنطقة التمسك بقرار التقسيم ليس فقط لأنه يلبى أدنى مطالب الشعب الفلسطينى بل لأنه جزء لا يتجزأ من المعارضة للتحالفات العسكرية الإمبريالية." (30)

نشر أحمد بهاء الدين المفكر المصرى المعروف والذى كان فى ذلك الوقت قريباً من الأفكار اليسارية (وان لم يكن عضوا فى أى تنظيم يسارى) مقالا فى روز اليوسف حول صفقة السلاح التشيكية المصرية. بدا المقال بنقد الحكام العرب الذين لم يستجيبوا لنداءت الاتحاد السوفيتى بقبول اقتراحه بإقامة دولة فدرالية مزدوجة السيادة فى فلسطين مما أدى التى تأييد روسيا لتقسيم فلسطين ومن هنا بدا الانقطاع المستمر بين الدول العربية ودول شرق أوربا. وذكر أحمد بهاء الدين انه قد حدث تحول الآن حيث أن شراء السلاح من شرق أوربا يحسن من مركزنا أمام الغرب وسوف يؤدى الى استعداد بريطانيا تأييد قرار التقسيم وكذلك استعداد البنك الدولى تمويل عملية إنشاء السد العالى(31). والرسالة هى أنه ليس خطا الاتحاد السوفيتى أن اضطر فى ذلك الوقت الى التخلى عن موقفه السياسى المؤيد لإقامة دولة عربية يهودية مزدوجة السيادة فى فلسطين بل أن ذلك خطا الحكام العرب الذين امتنعوا عن تأييد الموقف السوفيتى مما أدى الى إصدار قرار التقسيم. كما أضرت القطيعة بين الدول العربية وبين دول الكتلة الشيوعية بالمصالح العربية والفلسطينية. والآن بعد أن رفع "الحظر" عن العلاقات مع الدول الشيوعية فان ذلك سوف يساعد على استقلالية الدول العربية ويحسن من صورتها لدى الدول الغربية الكبرى ويجعل البريطانيين يفكرون فى تنفيذ قرار التقسيم والذى هو بالنسبة للفلسطينيين والعرب أهون الشرور. ان نقطة الانطلاق فى مقال بهاء الدين هى تقوية استقلالية مصر والعالم العربى إزاء الإمبريالية الغربية. وان الموقف المهدر تجاه القضية الفلسطينية عام 1947 والموقف الموصى به عام 1955 ليسا إلا نتاج لذلك المنطلق.

بعد تزايد التوتر الإسرائيلى العربى بشكل عام والإسرائيلى المصرى بشكل خاص إثر بداية تنفيذ صفقة السلاح التشيكية المصرية، نشر محمود أمين العالم مقالاً أخر فى روز اليوسف تطرق فيه الى رؤى محددة أكثر بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية. وكانت حجة نشر هذا المقال هى بيان وزارة الخارجية السوفيتية (17 أبريل 1956) عشية زيارة زعماء الاتحاد السوفيتى خروشوف وبولجانين لبريطانيا. أعلنت وزارة الخارجية السوفيتية فى هذا البيان عن استعدادها التعاون فى إطار مؤتمر دولى فى المجهودات للمساعدة على إيجاد حل سلمى للقضايا المعلقة. كما أشار الى مساهمة الاتحاد السوفيتى فى الماضى فى دعم استقلال مصر وسوريا ولبنان وإسرائيل ودولا أخرى كانت فى الماضى تحت نير الاستعمار أو الانتداب. كما وجه نداءاً الى الطرفين الإسرائيلى والعربى للامتناع عن أى عمل من شأنه أن يزيد من التوتر على الخطوط الفاصلة التى حددتها اتفاقيات الهدنة النار بين الدول العربية وإسرائيل. كما دعا الى اتخاذ كافة الوسائل المتاحة من أجل "تخفيف معاناة مئات الآلاف من اللاجئين العرب". وأكد البيان فى الختام عل"أنه من أجل حماية الأمن والسلام يجب وضع تسوية سلمية للقضية الفلسطينية يقبلها الطرفان المعنيان من خلال مراعاة المصالح الوطنية العادلة لهما" (32).

فى تطرقه الى هذا البيان قال العالم أنه يستحق الدراسة الموضوعية كما ذكر فى تحليله لعناصر البيان السوفيتى أن "قضية الشعب الفلسطينى والعدوان الإسرائيلى هى أبرز قضايا الشرق الأوسط. غير أن هذه القضية تكاد تخنق اليوم بين الأسلاك الشائكة لخطوط

الهدنة والخيام الممزقة التى يسكنها اللاجئون العرب وبين المكاتب الفخمة لمراقبى لجان وقف إطلاق النار". أضاف العالم ان المنطقة كانت مؤخراً وحتى زيارة شخصيات رفيعة المستوى (مثل داج هامرشلر سكرتير عام الأمم المتحدة) الذين كانوا يجلبون الهدوء المؤقت فى أحسن الأحوال لكنهم لا يقدمون حلاً للقضية من أساسها. لذلك فإن الدعوة الى عقد مؤتمر خاص لقضايا الشرق الأوسط يمثل اتجاهاً جديداً. ففى هذا المؤتمر، كما يرى العالم، كان مفروضا أن تشارك جميع الدول العربية والدول العظمى الثلاث وكذلك دول آسيوية (مثل الهند والصين وإندونيسيا). وانه ليس بالامكان رفض مشاركة إسرائيل... لكن من حقنا أن نتمسك بتمثيل الشعب الفلسطينى فى المؤتمر من خلال وفد أو لجنة شعبية".و فى الختام فإن هذا المؤتمر ان عقد سوف يضع حداً لاحتمال التدخل العسكرى من جانب إنجلترا وأمريكا. ثانياً، سيضع حد لمحاولات الوساطة والحلول الجزئية وسوف يضمن الأعراب الكامل عن حجم القضية، ثالثاً إتاحة الفرصة لتكتل باندونج الأفروأسيوى لتحقيق أحد أهدافه بشكل فعال.(33)

إن تأييد يسارى مصرى مثل محمود أمين العالم لفكرة طرحتها حكومة الاتحاد السوفيتى بديهى ولا يحتاج الى مبررات إضافية. غير ان فى مقاله بعض النقاط المحددة يجب الالتفات إليها: ضرورة محاولة مناقشة الصراع العربى الإسرائيلى بشكل شامل وككتلة واحدة؛ صد الاحتكار البريطانى الأمريكى لقضايا المنطقة من خلال الإشراك المشروع و المتساوى للاتحاد السوفيتى فى مناقشات المؤتمر؛ إعطاء دوراً فعالاً لدول "باندونج" فى حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية؛ إبراز المكانة الخاصة وربما المركزية للقضية الفلسطينية بين قضايا الصراع العربى الإسرائيلى؛ الموافقة على مشاركة إسرائيل فى مثل هذا المؤتمر، لكن فى المقابل المطالبة بمشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطينى كوفد مستقل. لا يوجد فى مقال العالم أى تحفظ ولو بالإشارة من اقتراح بيان وزارة الخارجية السوفيتية "بضرورة إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على أساس أن يقبلها الطرفان المعنيان من خلال مراعاة المصالح الوطنية العادلة لهما". يتضح من هذا الافتراض ان الاتحاد السوفيتى يدرك أن تسوية القضية الفلسطينية بالطرق السلمية يجب ان تقبلها "الأطراف المعنية" (بما فيها إسرائيل). ان ملاحظة العالم حول "عدم امكانية المعارضة لمشاركة إسرائيل" تفسر على أنه موافق ضمنا أو غير معارض للافتراض السوفيتى. على الرغم من وصف العالم لإسرائيل فى مقاله "بالعدوان الإسرائيلى" (الى جانب "مشكلة الشعب الفلسطينى") وإنها "ابرز قضايا الشرق الأوسط" إلا أنه لا يرفض شرعية إسرائيل كعنصر فى الواقع السياسى فى الشرق الأوسط من حقه أن يساهم فى المجهودات المبذولة من أجل حل مشكلات المنطقة. لا يعرف أى تدخل مسلح من جانب انجلترا وأمريكا (الذى من المنتظر ان يضع المؤتمر حداً له) كان العالم يقصده أنه قصد تهديدات الدول الغربية العظمى فى ذلك الوقت بالتدخل العسكرى فى حالة اندلاع حرب بين إسرائيل وجاراتها وذلك بعد تصعيد الحوادث الحدودية بين مصر وإسرائيل على خلفية صفقة السلاح المصرية التشيكية (34). وافترض العالم أن مجرد عقد مؤتمر دولى بمشاركة الاتحاد السوفيتى ودول "تكتل باندونج" ودول المنطقة نفسها الى جانب الدول الغربية العظمى

والتسويات التى ستؤدى إليها مناقشات المؤتمر، من شأنه أن يحبط أى محاولة للتدخل المسلح البريطانى الأمريكى. ويتناسب هذا الافتراض مع الخط الذى انتهجته مواقف اليسار المصرى أى إعطاء الأولوية الكبرى لتقليص الوجود "الامبريالى" على ساحة الصراع العربى الإسرائيلى.

أن التعبيرات الرسمية للجماعات اليسارية وأقوال بعض اليساريين حول قضية الصراع العربى الإسرائيلى كانت كما ذكرنا مصادفة وغير منتظمة وذلك للصعوبات التى ذكرناها سابقاً. وفى المقابل كانت الجماعات اليسارية المصرية من أصل يهودى بزعامة هنرى كورييل (جماعة روما) والتى تم نفيها من مصر أو هاجرت منها اعتباراً من أوائل الخمسينات تعتبر مشكلة العلاقات الإسرائيلية العربية قضية مهمة جداً. ففى الرسائل التى اعتاد إرسالها من منفاه فى باريس الى أصدقائه من رجال حدتو الذين بقوا فى مصر حذر كورييل من التطرف الوطنى وإظهار المعاداة للسامية من خلال تأكيده "نحن نكافح من أجل حل الصراع بين الدول العربية وعلى رأسها مصر وبين إسرائيل"(35). كانت السياسة الفعالة لصنع السلام مع إسرائيل، فى نظر كورييل وأصدقائه، من شأنها أن تخدم استقلال شعوب المنطقة وتقليص التدخل الإمبريالى فى شؤونها. إن صنع السلام بين الدول العربية وإسرائيل يبدو هدفاً استراتيجيا وتكتيكيا بالنسبة "لجماعة روما" ولقد اعتاد كورييل الإشارة الى وجود "قوى السلام" فى إسرائيل ودعا فى رسائله الى الحوار معها من أجل إيجاد حل سلمى للصراع العربى الإسرائيلى: "لو ان الشعوب العربية وخاصة الشعب المصرى أدركت وجود هذه القوى لكان ذلك ضربة للتعصب الوطنى الذى يستخدمه الحكام لمصالحهم الضيقة والمضادة للمصلحة الوطنية" (36).

اتخذت "جماعة روما" بعض الإجراءات من أجل دفع الحوار بينهم وبين الإسرائيليين من معسكر اليسار وبذلت جهوداً من أجل الإتصال بين "قوى السلام" فى إسرائيل وبين ممثلين رسميين من الحكومة المصرية. يذكر أحمد حمروش فى كتابه "خريف عبد الناصر" أنه فى عام 1953 كان يسود أن جو هادئ من الحوار بين نظام الضباط الأحرار فى مصر وبين حكومة إسرائيل. ويذكر حمروش بعض التفوهات الايجابية التى قالها دافيد بن جوريون عن نظام الضباط الأحرار وعن اللواء محمد نجيب شخصياً وفى المقابل النبرة المنضبطة التى كان يستخدمها قادة هذا النظام فى تطرقهم الى الموضوع الإسرائيلى والفلسطينى. ظهرت الآمال فى تحقيق تسوية سلمية مقبولة، كما يذكر حمروش، فى يناير 1954 بعد تعيين موشيه شاريت رئيساً لحكومة إسرائيل بدلا من بن جوريون، حيث أن الخط المعتدل لشاريت حول قضايا الصراع العربى الإسرائيلى كان معروفاً لدى قادة النظام المصرى. يقول حمروش انه علم من ثروت عكاشة الذى كان فى ذلك الوقت الملحق العسكرى لمصر فى فرنسا، أنه اعتاد لقاء بعض الإسرائيليين فى باريس وأنه فهم منهم أن هناك فرصة للتوصل الى تسوية بالطرق السلمية خاصة فى ذلك الوقت بعد تولى شاريت رئاسة الحكومة. كما اعتاد عكاشة أحياناً الالتقاء مع أعضاء "جماعة روما" الموجودين فى باريس ولا نبالغ ان قلنا ان كورييل وأصدقائه هم الذين

ساعدوه على الاتصال بهؤلاء الإسرائيليين. يذكر حمروش ان جماعة روما أمدت عكاشة بالمعلومات حول الاتجاهات السياسية فى إسرائيل بغرض التقريب بين وجهات نظر الجانبين. استمر الاتصال بين جماعة روما وعكاشة لفترة طويلة، حتى بعد ان أصبح سفيرا لبلاده فى إيطاليا ووزيراً للثقافة بعد ذلك فى الحكومة المصرية. (37) ومن خلال هذه الاتصالات نقل كوريل ورفاقه لعبد الناصر قبل فترة من اندلاع حرب السويس معلومات وصلت إليهم بطرق مختلفة عن الخطط البريطانية والفرنسية والإسرائيلية للعدوان الثلاثى على مصر. (38) أظهر ذلك التزام جماعة روما بالدفاع عن مصر مما اعتبر "عدواناً استعمارياً" وكان فى ذلك تحفظاً بشكل غير مباشر من المشاركة الإسرائيلية فى تلك المؤامرة. مع هذا، فكما أثبتت مواقفها وأعمالها، لم تتخلى جماعة روما عن نظريتها التى ترى بضرورة إحلال السلام بين إسرائيل وجاراتها عملا صحيحا من أجل المصلحة الوطنية المصرية والعربية الخالصة بل أنه عمل سيؤدى الى إضعاف سطوة الاستعمار فى الشرق الأوسط.

نشرت جماعة روما بين الدوائر السياسية فى فرنسا نشرة باللغة الفرنسية بعنوان NOUVELLES D'EGYPTE (أخبار من مصر) عرضت فيها باللغة الفرنسية معلومات ومواقف "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" والغرض من هذه النشرة توضيح الصورة للشعب الفرنسى عن المواقف المعادية للاستعمار لدى اليسار المصرى (وكذلك نظام الحكم الناصرى) وذلك بتفنيد المنشورات المعادية لهم فى وسائل الإعلام الفرنسية. وليس مصادفة أن تكون معظم الشهادات والمعلومات التى انتقيت للترجمة والنشر تعبر عن الاعتدال النسبى فيما يخص الصراع العربى الإسرائيلى. (39)

يرتبط نشاط ومواقف جماعة روما التى استعرضناها سابقاً بقصة مبادرات يوسف حلمى المحامى والعنصر فى حدتو. كان حلمى فى شبابه عضواً نشطاً فى "الحزب الوطنى" الذى أسسه مصطفى كامل وخلفه محمد فريد. (40) وفى نهاية الأربعينيات حدث انقسام فى الحزب وكان حلمى من زعماء القسم الراديكالى (الحزب الوطنى الجديد). وفى 1950 كان يوسف حلمى أحد الشخصيات التى انضمت الى رجال حدتو فى تأسيس "حركة أنصار السلام" فى مصر وأنتخب أمينا عاما للحركة ومحرر لسان حالها "الكاتب" التى حظى بشعبية كبيرة ووزع بعشرات الآلاف من النسخ. وسرعان ما تبنى حلمى نتيجة التعاون المثمر مع العناصر اليسارية فى إطار حركة السلام المصرية الأفكار الماركسية وانضم الى حدتو. (41)

عندما شارك حلمى، ممثلا "لحركة أنصار السلام" فى مصر فى المؤتمر الإقليمى لحركات السلام فى الشرق الأوسط والذى انعقد فى روما فى سبتمبر 1951،توطدت علاقات الصداقة بينه وبين أعضاء الوفد الإسرائيلى (أهرون كوهين ومناحم دورمان وإميل حبيبى). تردد حلمى فى البداية فى المشاركة فى المؤتمر الذى كان فيه مندوبون إسرائيليون وأوضح لمنظمى المؤتمر أنه شخصياً ليس لديه أية مشكلات فى الجلوس سوياً مع أعضاء الوفد الإسرائيلى إلا أنه يخشى أنه إذا عرف الأمر فى مصر فان ذلك سوف يضر بحركة السلام فى بلاده. وفى النهاية وافق على مشاركة الوفد الإسرائيلى وبعد ان استمع الى كلمة أهرون كوهين رئيس الوفد الإسرائيلى (الذى ألقاه باللغة العربية وتضمن دعوة الى التعاون بين حركة

السلام فى إسرائيل وفى الدول العربية كوسيلة للتغلب على حاجز الخوف المتبادل الذى يفصل بين اليهود والعرب). اقترب من أهرون كوهين وقال له انه نفسه نشر كلمات مشابهة قبل عدة شهور فى مجلة الكاتب الناطقة بلسان حركة أنصار السلام المصرية. ومع عودته الى إسرائيل حرص كوهين على نشر هذا المقال كاملاً فى جريدة عل همشمار (1951/10/19) قال حلمى فيه:

"ان الإمبريالية تهدد العرب بالخطر الإسرائيلى وفى نفس الوقت تهدد الإسرائيليين بالخطر العربى. فهم يقولون لنا أن إسرائيل تستعد للجولة الثانية. ويقولون للإسرائيليين ان العرب يستعدون للجولة الثانية وهكذا يتسلح الجانبان فى نفس الوقت. غير ان الشعب (الإسرائيلى) الذى وقع 40% منه على ميثاق استكهولم (لنزع السلاح النووى) لا يحتمل ان يكون راغباً فى الحرب. فالشعب الذى يعانى من الاضطهاد والدمار فى الحرب العالمية الثانية ثم عانى من الدمار والخراب فى حرب فلسطين حتى أصبح لا يوجد بيت ليس فيه حزن أو دموع ، لا يعتقد أن يكون هذا الشعب معنيا بخوض بحر من الدموع ثانية. (42)

تم الاتفاق فى مؤتمر روما أن يعقد مؤتمر أنصار السلام فى الشرق الأوسط فى يناير 1952 فى القاهرة، وسيسمح فيه بمشاركة ممثلين عن إسرائيل. غير أن هذا المؤتمر لم ينعقد أبداً. فبعد أحداث "السبت الأسود" فى القاهرة فى 26 يناير 1952 أعلنت حالة الطوارئ فى مصر وقبض على يوسف حلمى وزعماء آخرين من حركة السلام المصرية واعتبرت الحركة خارجة عن القانون (43). لكن بعد سيطرة "الضباط الأحرار" على مصر أطلق سراح حلمى لكنه اعتقل بعدها عدة مرات بواسطة أجهزة أمن النظام الجديد بتهمة الاشتراك فى "أعمال تآمرية ضد النظام". وبعد إطلاق سراحه ترك حلمى مصر وانتقل الى باريس (مارس 1954) واستقر فيها لعدة سنوات كلاجئ سياسى.

وعند حضوره الى باريس أقام يوسف علاقات وطيدة مع "جماعة روما" ومع هنرى كورييل شخصياً. ووجد فى أفكاره المؤيدة لإقرار السلام الإسرائيلى العربى (وخاصة الإسرائيلى-المصرى) مساندة لأفكاره الأصلية. ومن هنا قام بعدة مبادرات شخصية كانت كامنة فيها أفكار كورييل. وفى نفس العام اسس فى باريس مع كورييل ومع الكاتب والصحفى الإسرائيلى عاموس كينان "اللجنة العربية الإسرائيلية للسلام" (44) وانضم الى هذه اللجنة جيلا كوهين بلاص (محاضرة فى الفن وزوجة الكاتب شمعون بلاص، والتى كانت فى ذلك الوقت عضوا فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى وتواجدت فى باريس للدراسة) وممثلة المسرح والسينما الإسرائيلية حايا هرارى وعضو الحزب الشيوعى السودانى عدنان أبو سنينة والمخرج المسرحى المصرى عبد القادر التلمسانى والاقتصادى الإسرائيلى وعضو كيبوتس نيريم سابقاً إيلى لوبل وبعض الأعضاء (المنفيين) من الحزب الشيوعى العراقى وأعضاء أخرون من جماعة روما. (45) وعلى حد العلم أجرى حلمى اتصالات متقطعة مع السكرتير السياسى لحزب مبام إسرائيل برزيلاى (الذى أصبح بعد ذلك وزيراً للسياحة فى حكومة إسرائيل) ومع يعقوب مايوس أمين عام لجنة السلام الإسرائيلية وهو من حزب مبام أيضاً. مع هذا لم يشارك أى ممثل من مبام فى اللجنة العربية الإسرائيلية للسلام. (46) تقلصت نشاطات

اللجنة الى مقابلات للحوار والتوضيح بين أعضائها والاتصال بشخصيات بارزة فى فرنسا. وبعد حرب السويس تضائل نشاطها تدريجيا وبقى من هذه المجموعة بعض الإسرائيليين الذين عاشوا فى باريس وأعضاء من "جماعة روما". نشرت الجماعة بشكل غير منتظم بعض النشرات لكن على الرغم من النوايا الحسنة لأعضائها إلا ان الجو العام أصبح صعبا عليهم خاصة بعد حرب 1956 مما جعل استمرار نشاطها أمرا صعباً حتى توقف نهائياً (47).

فى يونية 1955 شارك يوسف حلمى فى "المؤتمر العالمى لقوى السلام" الذى عقد فى هلسينكى. وفى اللحظة الأخيرة امتنع الوفد المصرى عن المشاركة بأمر من جمال عبد الناصر واعتبر حلمى الذى وصل من باريس الممثل المصرى الوحيد فى المؤتمر دون إعطائه الفرصة للتشاور مع زملائه. وفى تلك الحالة لم يلق كلمة علنيه واكتفى بتقديم كلمة مكتوبة لرئاسة المؤتمر. (48) ولقد أشاد فى كلمته بقرارات مؤتمر باندونج (الذى عقد قبل شهر من ذلك التاريخ) حول قضية الصراع العربى الإسرائيلى وهى القرارات التى تعبر عن تأييد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وتدعو الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالنسبة للشأن الفلسطينى وحل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية. كما أشار حلمى الى أن أهمية هذا القرار تنبع من الدعوة الى الحل السلمى وأنه ثمار مبادرة مصرية أيدتها دول عربية أخرى. كان هذا أول موقف رسمى عربى، كما يذكر حلمى, و يجب أن يقابله موقف مشابه من الجانب الإسرائيلى رسمياً وشعبياً على حد سواء. ثم استشهد حلمى بأجزاء من مقابلة لجمال عبد الناصر مع مجلة نيوز ويك الأمريكية نشرت بكاملها فى جريدة الجمهورية (23 مايو 1955) قال فيها أن هناك احتمال فى تحسين علاقات العالم العربى بإسرائيل ان أظهرت إسرائيل رغبة فى إقامة "سلام عادل". كما قال أنه لا يطلب أن يكون السلام وفقا لشروط مصر لكنه متمسك بإظهار إسرائيل حسن النوايا عن طريق تبنى قرارات الأمم المتحدة حول المسألة الفلسطينية. وفى رد على سؤال آخر قال الرئيس أنه ليس لديه أى نوايا عدوانية تجاه إسرائيل وأنه شخصيا شهد فظائع الحرب وأنه يرغب فى السلام. قال حلمى إستنادا إلى تلك المقابلة أنه يعارض السلام الذى الغرض الوحيد منه هو تكبيل دول الشرق الأوسط فى تحالف عسكرى مرتبط بحلف شمال الأطلنطى، وانه يريد سلاما عادلا بين الشعوب العربية وبين إسرائيل. وزعم أن حكومة إسرائيل وبعض الحكومات العربية هى "أداة فى تنفيذ رغبات أسيادها الأمريكيين والبريطانيين. لذلك يجب تعبئة شعوب المنطقة من أجل تحقيق السلام المنشود وليس السلام الذى تريده الإمبريالية". كما دعا أنصار السلام فى إسرائيل والدول العربية أن يكونوا يدا واحدة وأن ينسقوا الجهود سويا من أجل السلام الذى تنشده الشعوب العربية وشعب إسرائيل، السلام الضرورى وليس فقط من أجل السلام العالمى بل من أجل استقلال بلادنا.

وفى نهاية كلمته المكتوبة اقترح حلمى عقد مؤتمر لأنصار السلام من الدول العربية ومن إسرائيل من أجل وضع الركائز الأساسية لسلام عادل وللتعايش. (49)

بعد ذلك وسع يوسف حلمى مبادراته. وفى 20 نوفمبر 1955 نشر رسالتين مفتوحتين متزامنتين إحداهما موجهة الى جمال عبد الناصر والثانية الى "شعب إسرائيل". يقول جيل

برو، المؤرخ لحياة هنرى كورييل، ان هاتين الرسالتين كتبهما حلمى بالتشاور مع كورييل (50) لذلك يعتقد ان كورييل كان مصدر الهام هذه الرسالة لأنه قدم قبل ذلك المشورة من وراء الكواليس لمبادرات مشابهة (مثل الرسالة الموجهة من خالد محيى الدين الى جمال عبد الناصر بعد مؤتمر باندونج وصفقة السلاح التشيكية. ولقد ساعدت هذه الرسالة على رأب الصدع بين الاثنين ومكنت من عودة محيى الدين من منفاه الى مصر واندماجه من جديد فى فعاليات النظام). (51)

بدأ حلمى رسالته لعبد الناصر بامتداح "ولاء الزعيم المصرى لقضية الاستقلال الوطنى والسلام العالمى "وأشار الى العلاقة بين القضيتين وقال ان قضية الموقف من دولة إسرائيل مرتبطة بالاثنين أى ان السياسة الصحيحة تجاه إسرائيل سوف تساهم فى تحقيق السلام العالمى وتقوية الاستقلال الوطنى لمصر. ثم ذكر الموقف السوفيتى فى عام 1947 الذى أيد تقسيم فلسطين وإقامة دولتين قوميتين الأولى عربية والأخرى يهودية ، كموقف عادل فى ذاته وكإسهام فى إفشال مكائد الإمبريالية فى المنطقة. غير أن الإمبريالية لم تتخل عن مناوراتها. فقد أيد خطة التقسيم صوريا لكنه شجع الدول العربية على رفضها ثم استغل بعد ذلك حرب فلسطين لاحتياجاته ومؤامراته. نتيجة لذلك "ضاعت الدولة العربية الديمقراطية المستقلة" فى فلسطين وتأسست دولة إسرائيل ولكنها "ليست مستقلة وديمقراطية حقيقية". فهذه الدولة مستعبدة للإمبريالية الانجلو أمريكية وتلعب دور الشرطى فى المنطقة وتعمل ضد حركات التحرر الوطنى فى الدول العربية، خاصة مصر." ان الاستعمار يوقع دائما بين إسرائيل وبين الدول العربية عن طريق زرع مشاعر الكراهية والعداء والشكوك تجاه الطرف الآخر. كما أشاد حلمى بقرارات مؤتمر باندونج حول الموضوع العربى الإسرائيلى لكنه قال ان القرارات غير كافية فى حد ذاتها وانه يجب مكافحة جهود الإمبريالية لإفشالها. كما كانت صفقة السلاح التشيكية خطوة مباركة لأنها تخلق توازنا فى إمداد السلاح الغير مقيد من الغرب الى إسرائيل، مما خلق ضغوطا على الدول العربية من اجل الانضمام الى تحالفات عسكرية معادية للسوفيت. بهذا ساهمت صفقة السلاح فى حماية استقلال مصر الأمر الذى أكدته حكومة تشيكوسلوفاكيا (على حد قول حلمى) بان "هذا السلاح لن يتم استغلاله للاعتداء لكنه من اجل حماية إستقلال البلاد". لكن هذا غير كاف على حد أقوال يوسف حلمى، فعلى الحكومة المصرية اتخاذ مبادرات ايجابية من اجل إحباط مؤامرات الإمبريالية لاستغلال التوتر الإسرائيلى العربى لصالحه.

أشتكى حلمى من بعض المقربين من عبد الناصر (لم يذكر أسمائهم لكن وصفهم بالجواسيس والعملاء للاستعمار) الذين يعظونه "بإلقاء إسرائيل فى البحر". ودعا الزعيم المصرى الى السعى من اجل تنفيذ قرارات باندونج وتحقيق "حل سلمى للمشكلة الفلسطينية يرتكز على قرارات الأمم المتحدة "واقترح على عبد الناصر التمييز بين "حكومة إسرائيل والعناصر المستفزة فيها" وبين "جماهير الشعب الإسرائيلى الذين يتحملون عبء الحرب وخسائرها وهم أنفسهم ضحايا الدعاية السامة". يرى حلمى أن مصر يجب أن تسير فى ركب الاتحاد السوفيتى الذى يتخذ مبادرات للسلام تحرج الاستعمار ولا يظهر ضعفاً أو خوفاً وإنما قوة وثقة بالنفس. ويتساءل: لماذا لا تقوم بنفس الشئ؟ ولماذا ترفض دعوة بن جوريون؟

ولماذا تترك زمام المبادرة فى يديه؟... لماذا لا تتوجه بكل الوسائل المتاحة الى الشعب الإسرائيلى كى توضح له ماهية السلام الحقيقى وماهية حقوق عرب فلسطين وماهية قرارات الأمم المتحدة وماهية قرارات باندونج؟ كما اقترح حلمى على عبد الناصر أن يطلب انعقاد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط على غرار مؤتمر جنيف 1954 الذى أدى الى إحلال السلام فى فيتنام وأنهاء حقبة من الاحتلال الفرنسى. ثم عاد ليذكر الزعيم المصرى بأن الدعوة الى السلام ليست علامة على الضعف وإن ما قاله عبد الناصر فى مقابلة مع صحيفة النيوزويك الأمريكية، والتى نشرت ترجمته كاملة فى صحيفة الجمهورية، هو كلام صائب لكن ربط التطلعات المصرية بالسلام من خلال الوعى بفظائع الحروب ليس بالكافى. والمطلوب هو الاعتراف الفعال بضرورة السلام وأهميته. ولو أن عبد الناصر تبنى هذه السياسة لكسب تأييد شعوب العالم وسيزيد من مقاومة الشعب اليهودى للحرب ودعاية الحرب ويزيد من استعداد الشعب المصرى فى الدفاع عن استقلال بلاده وأمنها . وفى القسم الأخير من الرسالة عارض حلمى الإجراءات القمعية التى قام بها النظام الحاكم فى مصر تجاه أعضاء اللجنة المصرية لأنصار السلام ويعتقد ان هذه الإجراءات الغرض منها إرضاء الإمبريالية. بذلك أشار حلمى ثانية الى احتمال بأن الزعيم المصرى الملتزم بغير شك باستقلال مصر والسلام العالمى محاط بمن يقدمون له المشورة السيئة والتى من شأنها أن تخدم الإمبريالية. وفى نهاية رسالته أشار حلمى الى أنه يرفق نسخة من الرسالة التى وجهها الى الشعب الإسرائيلى والتى كانت قد نشرت فى صحافة أنصار السلام هناك.(52)

نرى أن جوهر هذه الرسالة هو الدعوة الى سياسة السلام الفعال من قبل مصر تجاه إسرائيل والتى ترتكز على قرارات مؤتمر باندونج كوسيلة لإفشال "مكائد الإمبريالية" وتقوية السلام العالمى والتأكيد على استقلال مصر. استخدم حلمى بعض التعبيرات فى رسالته قريبة من رؤية كورييل حول وجود كيان قومى يهودى إسرائيلى فى فلسطين. وهذا يشكل تقدما بالنسبة لقرارات باندونج التى تدعو الى حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية لكنها تتخطى قضية الوجود الوطنى اليهودى بل وتمتنع عن الذكر الصريح لدولة إسرائيل بأسمها.

وفى المقابل وجه يوسف حلمى نداءً الى "شعب إسرائيل" نشر فى نفس الوقت تقريباً فى مجلة الاتحاد الناطقة بلسان "الحزب الشيوعى الإسرائيلى" وفى جريدة "عل همشمار" صحيفة مبام اليومية. وصف حلمى فى بداية الوثيقة خطورة الوضع القائم على طول الحدود الإسرائيلية المصرية والتوتر المتصاعد بين الدولتين فى ظل "تسلح مصر" (صفقة السلاح التشيكية). وأشار الى الخطر الحقيقى فى اندلاع حرب قاسية ومدمرة بين الدولتين وأن هذا الإحساس بالخطر هو الذى دفعه الى التوجه الى شعب إسرائيل.

وقدم نفسه على أنه وطنى مصرى له ماض من الكفاح فى صفوف الحركة الوطنية فى بلاده. وأن الدرس المستفاد من تجربته الشخصية هو "ان استقرار السلام العالمى فقط هو الذى سيمكن الشعوب المضطهدة من تحقيق الحرية والرخاء. ووصف نفسه بأنه واحد من

مؤسسى حركة أنصار السلام فى مصر ومحرر صحيفتها "الكاتب" وأشار الى مقالتة فى هذه الصحيفة التى أشادت بكفاح أنصار السلام فى إسرائيل وذكرت أن العداء بين إسرائيل وبين الشعوب العربية هو ثمرة مؤامرات الإمبريالية. "إنى أحكى عن ماضى المتواضع حتى تعلموا أنى متحرر من أى تعصب قومى...لأنى آمنت فى الماضى بشعارات السلام وأنى أحملها اليوم وبحماس أكبر. وأنى لا أدافع عن الحكومة المصرية التى تطالب اليوم برأسى أو على الأقل بحريتى".

إن ذلك على حد أقوال حلمى، يسمح له بأن يقول للشعب الإسرائيلى وبصوت مرتفع وبثقة تامة أن الحكومة المصرية الحالية لا ترغب فى محاربة شعب إسرائيل. حتى إمداد مصر بالسلاح التشيكى ليس موجهاً بأى شكل ضد إسرائيل. فان من أسباب الانقلاب العسكرى ضد "الملك الخائن وحاشيته" "الحرب القذرة" (فى فلسطين) حيث أن هؤلاء قد خططوا لها سوياً مع الإمبريالية. كتب حلمى ان الديمقراطيين المصريين أعلنوا بدون تردد تأييدهم لحق قيام دولة إسرائيل الديمقراطية المستقلة الى جانب دولة فلسطينية عربية ديمقراطية ومستقلة. وبسبب موقفهم هذا ومعارضتهم لحرب فلسطين أرسل هؤلاء الديمقراطيين بالآلاف الى السجون والمعتقلات. يرى حلمى أن موقف الديمقراطيين المصريين من القضية الفلسطينية فى ذلك الوقت تبناه الشعب المصرى وجماعة الضباط الأحرار التى قامت بالانقلاب العسكرى. ويتجلى ذلك فى السياسة الخارجية لحكومة عبد الناصر ومبادرتها فى مؤتمر باندونج وفى تصريحات عبد الناصر نفسه التى تدل على رغبة حقيقية فى السلام والتعايش مع إسرائيل، على حد قول حلمى.

وفى المقابل لا ترد الحكومة الإسرائيلية على هذه السياسة بالشكل اللائق. حيث يتم استغلال الجيش الإسرائيلى للضغط على مصر وعلى الدول العربية الأخرى كى تخضع لمطالب الإمبريالية والانضمام الى تحالفات عسكرية شرق أوسطية عدوانية. شاهد على ذلك "المذابح" على الحدود المصرية الإسرائيلية (الأعمال الانتقامية الإسرائيلية مثل عملية الصبحة / نيتسانا ، التى وقعت قرب وقت تدوين هذه الرسالة). قال حلمى أن هذه الأعمال ليست وليدة الصدفة بل أنها "أعمال مدبرة تهدف الى زيادة الضغوط الإمبريالية على مصر" من هنا وجب تسليح مصر كى "يتوقف هذا الضغط أو على الأقل إضعاف تأثيره من أجل التوصل الى توازن يضمن حفظ السلام فى هذه المنطقة ويجبر المغامرين على التدبر طويلاً قبل القيام بأى مغامرة". إن الإمبرياليين و"دعاة الحرب فى إسرائيل" يديرون حملة دعائية واسعة لإقناع الشعب الإسرائيلى بأن هذا السلاح موجه ضده حيث لا مفر من القيام بحرب وقائية. وكتب حلمى "ان الشعب الإسرائيلى يعلم حقاً ان هناك مشكلة وأنه يجب حلها لكنها لن تحل أبداً عن طريق الحرب. بل على العكس، فان الحرب سوف تزيد من تعقيد الوضع وتبعد من احتمالات الحل السلمى وسوف ينتج عنها الدمار والخراب الكبير وتهدد السلام العالمى". ان كانت حرب 1948 قد ورطت مصر والبلاد العربية الأخرى فى حرب مضللة، غير أن هذه المرة فإنه لو بدأت "حرب ظالمة" ضد مصر "فسوف تقابل بمقاومة شديدة من أربعين مليون نسمة يدافعون عن استقلال بلادهم يؤيدهم فى ذلك مئات الملايين فى شتى أنحاء العالم".

فى ختام الرسالة يتوجه حلمى الى "أبناء الشعب الإسرائيلى" لرفع شعارات السلام أمام دعاة الحرب بروح قرارات مؤتمر باندونج. "إن أول خطوة فى رأيى هى الدعوة الى عقد مؤتمر دولى يضم البلدان العربية وإسرائيل ودولاً أخرى من الشرق والغرب لإيجاد تسوية للمشكلة بالسبل السلمية والديمقراطية، تسوية تعترف بحق الشعب الإسرائيلى لدولته المستقلة والديمقراطية وبنفس الحق للشعب الفلسطينى، حتى يعيش الشعبان سويا مع باقى شعوب المنطقة فى أمن وإخاء ورفاهية وسلام" (53).

غير أن تطلعات حلمى كانت بعيدة المنال، فرسالته العلنية الى جمال عبد الناصر لم تحظ بأى رد. كما ان الإسهام الذى تمنى أن يؤدى الى وقف التصعيد فى العلاقات المصرية الإسرائيلية لم يرغب فيه وازداد التوتر على طول الحدود بين الدولتين بالإضافة الى أن حلمى لم يلق أى تأييد أو حماية من أصدقائه فى اليسار المصرى. ربما تظهر هنا الفجوة بين أولويات العنصر السياسى المنفى وبين أصدقائه المقيمين فى بلادهم الذين يتعرضون الى ضغوط وإجبارات سياسية صعبة فى مصر التى تواجه الدول الغربية الكبرى، مما دفع رجال الموحد الى التكيف وقبول السياسة الوطنية لنظام عبد الناصر. وعلى الرغم من أن رجال الموحد تبنوا مبدئياً فكرة عقد مؤتمر دولى لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى (خاصة منذ طرح حكومة الاتحاد السوفيتى رسمياً لتلك الفكرة فى ابريل 1956) إلا أنهم لم يحولوا الأمر الى كفاح شعبى ولم يطلبوا من عبد الناصر اتخاذ خطوات واقعية غير تصريحاته فى مؤتمر باندونج. وفى ظل ما اعتبر فى مصر "استفزاز إسرائيلى فى خدمة الإمبريالية" بدت مبادرات حلمى لأصدقائه فى مصر بعيدة المرمى. كما أن التأثير الواضح لرجال "جماعة روما" على مبادراته لم يمنح هذه المبادرات الثقة والتأييد من قبل نظرائه فى اليسار المصرى. ان الجهود التى بدأت فى ذلك الوقت لتوسيع الوحدة فى المعسكر اليسارى المصرى والتى دارت بين الموحد والراية ساهمت فى تعميق الفجوة بين مواقف حلمى وبين الرفاق الآخرين فى مصر. فقد كان رجال الراية كما ذكرنا من ألد خصوم كورييل وباقى العناصر من أصل يهودى.
يحكى المؤرخ الدكتور رفعت السعيد عن ان مبادرات حلمى كانت فيما بعد أحد أسباب مطالبة رجال الراية بحل "جماعة روما". (54)
كما لم توافق ردود فعل اليسار الإسرائيلى تطلعات حلمى. فنشرت مجلة "الاتحاد" (أسبوعية تصدر عن الحزب الشيوعى الإسرائيلى باللغة العربية) رسالة حلمى الى الشعب الإسرائيلى كاملة. (55) لكن الحزب نفسه امتنع عن تحويل هذه الرسالة الى موضوع لحملة لتعبئة الرأى العام الإسرائيلى لتأييد أفكار حلمى. ويبدو أن (الحزب) تردد فى اتخاذ موقف يفسر على أنه تأييد لأحدى الفصائل الشيوعية المصرية حول الموضوع محل الخلاف لدى اليسار المصرى نفسه. كما يذكر ان الحركة الشيوعية الدولية لم تعترف فى ذلك الوقت بأى من فصائل اليسار المصرى كحزب شيوعى "رسمى" وكان لها تحفظات معينة تجاهها جميعا. ويعتقد أن هذا

الاعتبار وضعه (الحزب الشيوعى الإسرائيلى) فى الحسبان وساهم ذلك فى عدم التطرق الجدى الى حلمى ومبادراته.
أما فيما يخص حزب مبام شريك الشيوعيين فى لجنة السلام الإسرائيلية والذى قام بعض أعضائها فى فترة غير بعيدة باتصالات شخصية مع يوسف حلمى فكان رده "للنداء" سلبى فقبل أكثر من عام من نشر رسالة حلمى شهد مبام انقسام: "أحدوت هاعبوداه" (وحدة العمال) من جانب وهاشومير هتساعير (الذى استمر يحمل اسم مبام) من جانب آخر. ورفض القسمان معاً مبادرة حلمى. بل وهاجمه مناحم دورمان الذى كان فى 1951 من بين الوفد الإسرائيلى لمؤتمر حركات السلام الشرق أوسطية فى روما وتعرف هناك على حلمى بل وامتدحه فى التقرير الذى قدمه آنذاك الى أمانة الحزب. وفى مقال نشره فى صحيفة "لامرحاف"، صب دورمان جام غضبه على تأييد حلمى لقرارات باندونج (التى تدعو إسرائيل الى الانسحاب الى حدود التقسيم فى 1947) وعلى دفاعه عن صفقة السلاح التشيكية المصرية والتى اعتبرتها إسرائيل فى ذلك الوقت خطراً حقيقياً على وجودها.(56) نشرت صحيفة (على هامشمار) التابعة لمبام رسالة حلمى الى شعب إسرائيل كاملة لكنها ضمت إليها تعلقين الأول لمجهول والثانية بتوقيع إليعازر برى من زعماء الجناح اليسارى فى مبام. وعلى الرغم من ان أسلوب التعليقين كان أقل عدوانية من تعليق دورمان الا أنهما رفضا مبادرة حلمى. فقد أكد التعليقان ان قرارات مؤتمر باندونج حول الصراع العربى الإسرائيلى لا تمثل اتجاه سلام لأنها تدعو الى تطبيق قرارات التقسيم للأمم المتحدة لعام 1947 والتى سوف تحفر تحت صميم وجود إسرائيل . وذهب إليعازر برى الى ما هو ابعد من ذلك وعارض دفاع حلمى عن سياسة جمال عبد الناصر وعن تقديمه للزعيم المصرى على أنه رجل سلام وانه برئ من أى نوايا عدوانية ضد إسرائيل.(57)

أصابت الردود الباردة والعدائية لمبادرات حلمى، أصابته بخيبة أمل كبيرة وان كان استمر فى التمسك بأفكاره. ففى ابريل 1956 نشر مقالا فى مجلة "فرانس أوبزرفاتر" الفرنسية أكد فيه بتفصيل أكثر على الدعوة الى عقد مؤتمر دولى لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. وقال ان مؤتمرا كهذا "سوف يعفى الحكومات من مسئولية التنازلات الضرورية وسيغرس الثقة لدى الشعوب العربية وإسرائيل بأن الاتفاق لن يمس بحقوقها". كما اقترح أن يسبق هذا المؤتمر الرسمى مؤتمر غير رسمى لتنظيمات أنصار السلام من إسرائيل والعالم العربى لتمهيد الطريق وخلق جو مناسب للمؤتمر الرسمى.(58)
غير أنه كما ذكرنا تطورت الأحداث على الساحة الإسرائيلية العربية فى الاتجاه الذى لم يرغب فيه يوسف حلمى. وفى 29 أكتوبر 1956 اندلعت حرب السويس / سيناء. أرسل يوسف حلمى الى الرئيس جمال عبد الناصر برقية تأييد لكفاحه ضد العدوان. كما نشر فى بعض الصحف الفرنسية رسالة مفتوحة الى حكومة إسرائيل استنكر فيها "أعمالها العدوانية" (59).
عاد يوسف حلمى الى مصر عام 1957 محبطاً ومخيب الآمال. وكان مازال من المسموح لحركة أنصار السلام العمل فى مصر الناصرية لكن أغلقت مجلتها "الكتاب" بأمر من

السلطات. وأعرب عبد الرحمن الشرقاوى الكاتب المعروف والذى شغل منصب الأمين العام للحركة فى غياب حلمى عن استعداده التخلى عن المنصب لسابقه، غير أن السلطات لم توافق. ثم حلت مؤسسات الحركة وأعيد تشكيلها بأمر حكومى. وتم تعيين خالد محيى الدين أميناً عاماً والذى كان قد عاد من منفاه هو أيضا قبل عام من حرب السويس/سيناء وبعد تسوية الأزمة بينه وبين النظام الناصرى. ابتعد حلمى عن العمل السياسى وسرعان ما اعتقلته السلطات المصرية خلال موجة من الاعتقالات واسعة النطاق تم القبض فيها على عناصر اليسار المصرى وذلك فى يناير 1959. أطلق سراحه فى ربيع 1964 مع بقية المعتقلين الشيوعيين غير أنه لم يعين مع اليساريين فى مؤسسات الاتحاد الاشتراكى العربى وباقى المؤسسات السياسية والاقتصادية فى الدولة. وكانت قد تدهورت حالته الصحية فى المعتقل وتوفى بعد فترة قصيرة من إطلاق سراحه عن عمر يناهز 62 عاما. (60)

من هنا نلاحظ أن عام 1956 كان حرجاً فى تشكيل مواقف اليسار المصرى من الصراع العربى الإسرائيلى. وأدى التصعيد السريع فى العلاقات المصرية الإسرائيلية فى مقابل الضغوط المتزايدة التى مارستها الدول الغربية الكبرى على مصر الناصرية وسعيها الى مواجهة شاملة مع النظام وردود فعل مصر الشديدة اللهجة، أدى ذلك كله الى إعادة النظر فى "القضية الإسرائيلية" فى الفكر السياسى لدى اليسار المصرى. يجب الإشارة الى أن اهتمامات اليساريين كانت منصبة فى الأساس على الكفاح من أجل البقاء وان تعبيراتهم عن موضوع الصراع العربى الإسرائيلى كانت متقطعة وقليلة. غير انه فى نهاية الفترة المستعرضة فى هذا الباب ظهر تشدد ملحوظ فى أسلوب ومضمون تطرق اليسار الى إسرائيل وفرص التسوية معها.
وكان من المنتظر ان يظهر ذلك التشدد فى المرحلة التالية فى سنوات ما بعد حرب سيناء/السويس.

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

الفصل الرابع: الوحدة والانقسام والقمع والاندماج فى النظام 1957-1967

تتميز الفترة التى يدرسها هذا الفصل بالحالة المعنوية المرتفعة التى سادت المجتمع المصرى وقيادته إثر الفشل السياسى "للعدوان الثلاثى". وزادت نتيجة هذه الحرب من مكانة عبد الناصر كما زادت من مكانته السياسية على الصعيد المصرى والعربى والدولى على حد سواء. من هنا أصبح الطريق قصيراً أمام القومية العربية على حساب الوطنية المصرية المحلية. وأصبحت الدعوة الى إقامة وحدة عربية شاملة وفقاً للرؤية الناصرية الراديكالية هى الشعار الحماسى. ولقد تجسدت هذه الدعوة بإقامة الوحدة السورية المصرية وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير 1958 واعتبرت خطوة تاريخية لا رجوع فيها. تم تفسير حلم الوحدة العربية الشاملة (وحدة الصف) فى أنحاء العالم العربى على أنه تحد للإمبريالية الغربية (وعلى المستوى الأيديولوجى تحد للإتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى على الرغم من إسهام هذا المعسكر فى قوة تصدى المصريين للتهديد الغربى). كان لنظرية القومية العربية المعادية للإمبريالية أثر فى زيادة العداء الأيديولوجى والسياسى تجاه دولة إسرائيل.

لكن سرعان ما تراجع رفع راية الوحدة المخلصة وإجراءات الوحدة العربية. ففى البداية اندلعت الثورة العراقية فى يوليو 1958 واعتبر النظام الجمهورى الذى تشكل آنذاك مرشحاً للانضمام للدولة الموحدة المصرية والسورية لكنه قلب الموازين برفضه ذلك. وفى سبتمبر 1961 انهارت الجمهورية العربية المتحدة وانفصل السوريون عنها. وأجبرت هذه المتغيرات النظام الناصرى على إعادة ترتيب أولوياته الوطنية وتكوين اتجاه جديد بالنسبة لقضية القومية العربية ("وحدة الهدف"، مما عمق الخلافات فى الرأى فى العالم العربى) وتحويل تركيزه الى الشئون الداخلية المصرية. وقبل فترة قصيرة من انسحاب سوريا من الجمهورية العربية المتحدة أصدرت مصر "قرارات يوليو الاشتراكية"(والتى كانت محاولة تطبيقها فى سوريا من العوامل التى عجلت من انهيار الوحدة المصرية السورية). وبعد عدة شهور من الانسحاب السورى عقد فى مصر "المؤتمر القومى لقوى الشعب العاملة" الذى تشكلت فيه سياسة اقتصادية واجتماعية ذات اتجاه اشتراكى وأعلن عن إنشاء "الاتحاد الاشتراكى العربى"،وأنه هو التنظيم السياسى الوحيد من قبل النظام والذى حل محل "الاتحاد القومى" وكان من المنتظر أن يعبر ويحقق "التحول الاشتراكى".

فى هذا العقد شهد اليسار المصرى المد و الجزر فى كل ما يخص علاقاته بالنظام الناصرى وخطوات الاتحاد والانقسام فى صفوفه. يصف إلياس مرقص، الباحث فى تاريخ الحركات الشيوعية فى الوطن العربى السنوات 1956-1958 بأنها إحدى الفترات التى وصلت فيها الحركة الشيوعية المصرية الى القوة الفعلية من ناحية امكانات العمل والمشاركة الحقيقية فى النظام الاجتماعى والسياسى الوطنى فى مصر.(1)

ويكرر اليساريون المصريون فى مؤلفاتهم هذا التقدير من خلال ذكرهم، تحديداً ،دور رجال الموحد الفعال فى تنظيم المقاومة الشعبية فى بورسعيد ضد العدوان الثلاثى وازدهار دور النشر

اليسارية وانتشار الأدب الماركسى وعودة خالد محيى الدين من منفاه فى أوربا وتعيينه رئيساً لتحرير جريدة المساء التى سرعان ما أصبحت "نقطة التقاء مثمرة بين المثقفين المصريين من التيارات اليسارية المختلفة" (2).

تميزت هذه الفترة القصيرة من ازدهار نشاط الحركة الشيوعية المصرية باتجاهات وحدوية بين الفصائل اليسارية المختلفة. وفى صيف 1957 تحققت الوحدة بين الموحد وبين الراية وتأسس الحزب الشيوعى المصرى المتحد. وبعد بضعة شهور من ذلك فى 8 يناير 1958 انضم (ع.ف) الى العملية. ولأول مرة فى تاريخ اليسار المصرى تحدث وحدة شاملة تحت عنوان "الحزب الشيوعى المصرى" (3). أما بالنسبة لموضوعنا فمن المهم أن نذكر الادعاءات المعادية لليهود التى صاحبت تأسيس الوحدة الشاملة والتى وصلت ذروتها فى إبعاد "جماعة روما" بزعامة هنرى كورييل.(4) غير أنه بداية من هذه النقطة وما بعدها وصلت الحركة الشيوعية المصرية الى حالة من التدهور المستمر. ففى أثناء عام 1958، عام الوحدة الشاملة، شهد الحزب سلسلة من الأزمات الحادة سواء على مستوى العلاقات بين الجماعات وداخلها أو فى الموضوعات السياسية البحتة المرتبطة بمطالبة النظام بحل الحزب وضم أعضائه كأفراد الى "الاتحاد القومى" وكذلك فيما يخص مواقف اليسار من قضايا الوحدة العربية وثورة "قاسم" فى العراق. (5) وصلت هذه الأزمات ذروتها بالانقسام الجديد فى الحركة الشيوعية المصرية التى توحدت من فترة قصيرة وبحملة القمع التى مارسها النظام ابتداء من أول يناير 1959 ضد اليسار المصرى بقسميه حدتو وجماعة الحزب. واتهم الآلاف من اليساريين من بينهم عناصر شيوعية ومنهم غير حزبيين بالترويج للأفكار اليسارية وتم اعتقالهم ووضعهم فى السجون و المعتقلات(6).

وبعد خمس سنوات وكرد فعل للإجراءات الاشتراكية التى اتخذها النظام ابتداء من 1961 وتحسن العلاقات من جديد بين مصر الناصرية والاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية، تم إطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين وسمح لهم بالانضمام الى "الاتحاد الاشتراكى العربى" والأجهزة الأخرى فى للنظام الناصرى. هذا بعد أن قرر كل من الجماعتين حل البناء التنظيمى المستقل الخاص بها. من هنا أتيحت الفرصة أمام العناصر الشيوعية السابقة التى انضمت على أساس فردى الى الاتحاد الاشتراكى العربى ومؤسسات النظام الأخرى أن تعبر عن مواقفها من خلال الإدارات ووسائل الإعلام التى يعملون فيها. وتفتحت قنوات ضيقة لكن مهمة للتعبير أمام اليساريين فى مجلة "الطليعة" وهى مجلة فكرية ذات نزعة ماركسية صدرت فى يناير 1965 تحت رعاية مؤسسة الأهرام. (7) وكذلك فى مجلة "الكاتب" الناطقة بلسان اتحاد الكتاب المصريين والذى ضمت بعض المفكرين والكتاب البارزين المنحازين مع اليسار.

تتميز فترة الإحدى عشر سنة التى يستعرضها هذا الفصل باجراءات الوحدة والانقسام فى المعسكر الشيوعى وحملات القمع التى لم يسبق لها نظير التى قام بها النظام ضد التنظيمات الشيوعية (بعد فترة قصيرة من الحرية النسبية فى أعقاب حرب السويس) والتى أعقبها انضمام اليسار الى أنظمة الحكم الناصرى. وفى هذه المرحلة أيضاً مثل المرحلة التى سبقتها،

كان اليسار المصرى غارقاً فى الكفاح من أجل البقاء، كفاح داخلى (بين الجماعات) وكفاح خارجى (الصراع مع النظام). ولم تكن قضية الصراع العربى الإسرائيلى على رأس اهتماماته. ومع هذا استمر اليساريون اعتبار "الإمبريالية الغربية" العدو الرئيسى لمصر والأمة العربية كلها. لذلك أيدوا (حتى قبل العدوان الثلاثى، و بصورة أشد بعده) مواقف جمال عبد الناصر الوطنية المعادية للإمبريالية على المستوى العربى والدولى دون أى ربط بالخلافات الفكرية مع النظام على أصعدة أخرى. كان لهذا التطور أثار واضحة على مواقف اليسار المصرى من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى وان كانت الفترة بين حرب فلسطين 1948 وحرب سيناء/ السويس 1956 قد اتسمت فيها مواقف اليسار من هذا الموضوع بعدم الوضوح وعدم الاستمرارية والتباين كما ذكرنا سلفاً. إلا أنه فى المرحلة التى نناقشها فى هذا الفصل حدث تطور فى اتجاه اتخاذ مواقف واضحة وكفاحية.ووصفت هذه المواقف بدون استثناء إسرائيل ليس كحليفة للإمبريالية وأداته المطيعة فحسب لكن جزء منه وموطئ قدم له فى قلب الوطن العربى وكجزء حيوى من المؤامرة الإمبريالية ضد الشعوب العربية. وفى هذه المرحلة بدأ بعض اليساريون رفض شرعية وجود إسرائيل والتحريض علانية على أبادتها كعمل ضرورى وواجب من أجل تدمير الإمبريالية فى المنطقة (8). لم يكن ذلك موقف كل الجماعات اليسارية فى مصر ولا كل العناصر المركزية لكن الذين تبنوا هذه المواقف صرحوا بذلك علناً دون أن يثير الأمر خلافاً فى صفوف اليسار (باستثناء النقد الشديد الذى وجهه هنرى كورييل من منفاه فى باريس ضد هذه المواقف).

فى المقال الافتتاحى لعدد فبراير 1957 لمجلة "كفاح الشعب" الناطقة بلسان الموحد (شهرية ثم أصبحت أسبوعية) وصفت إسرائيل بمخلب قط الولايات المتحدة. وذكر ذلك المقال أن الولايات المتحدة هى التى حرّكت إسرائيل بالأمس وأمس الأول من وراء الستار وأن أمريكا قد أزاحت اليوم القناع وكشفت عن تأييدها التام لإسرائيل فهى تؤيد حرية الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة وقناة السويس... أما فيما يخص بانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضى المصرية وقفت أمريكا صامتة واتخذت موقفاً سلبياً تماماً. (9)

دعا شهدى عطية الشافعى، من الزعماء السابقين "للتكتل الثورى" المنبثق عن حدتو والذى كان فى تلك الفترة شخصية مركزية فى الموحد فى كتابه "تطور الحركة الوطنية المصرية" والذى صدر فى نفس العام، دعا الى تأييد الشعب العربى الفلسطينى الذى يضحى بنفسه من أجل استرجاع أراضيه المسلوبة. وكتب الشافعى "ان تأييد الشعب الفلسطينى وتلبية مطالبه الحيوية من شأنه أن يضعف الصهيونية ويضع نهاية لتطلعات دولة إسرائيل. وان ذلك من شأنه أن يقوى من استقلالنا"(10). يذكر ان تعبيرات الشافعى على الرغم من حدتها لم تكن بعيدة الأثر فى ذلك الحين. فالغرض من الكفاح الفلسطينى كما هو مذكور فى كتابه هو "استرجاع الجزء المسلوب من أراضيه" ويفسر ذلك على أنه تطرق الى الأراضى الفلسطينية الخارجة عن خريطة خطة التقسيم لعام 1947 والتى احتلتها إسرائيل فى حرب 1948. كما يذكر "إضعاف الصهيونية" وعن "وضع نهاية لتطلعات دولة إسرائيل" وليس بالضبط القضاء على الصهيونية ودولة إسرائيل. كما ان ذكر "دولة إسرائيل" باللفظ الكامل والرسمى

وليس بإحدى الصفات الاستنكارية الى سادت فى ذلك الوقت في الأدب السياسى العربى، ربما يكون إشارة الى أن المؤلف لا يرفض وجود إسرائيل بحد ذاته بل سياستها تجاه الشأن الفلسطينى.

تصلبت مواقف اليسار المصرى من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى كلما تعمق التزام النظام الناصرى (وفى أعقابه اليسار) فى نظرية القومية العربية الوحدوية. وكان عام 1958 الذى حدثت فيه الوحدة المصرية السورية (وهو العام الذى حدثت في الوحدة القصيرة الأجل بين كل الفصائل فى الحركة الشيوعية المصرية) عام حرج. فلم يكتف الحزب الشيوعى المصرى بتبنى نظرية الوحدة العربية الشاملة بل فرض على اثنين من كبار أعضائه وهما محمود أمين العالم (فريد) وعبد العظيم أنيس (سيد) وضع وثيقة فكرية تعطى هذه الرؤية صبغة نظرية ماركسية. أوضح الاثنان فى دراستهما التى وزعت على أعضاء الحزب ان العرب الذين يعيشون فى المنطقة الجغرافية الممتدة من مضيق جبل طارق وحتى الخليج العربى هم أمة واحدة يضمها قاسم مشترك عريض يتسم بوحدة الأرض واللغة والبناء الاقتصادى والعناصر السيكولوجية الثقافية بل أن "القومية العربية" فى جوهرها هى حركة شعبية لمقاومة الاستعمار حيث ان الاستعمار هو الذى وضع الحدود والحواجز أمام هذه القومية. لذلك فان المعركة من أجل الوحدة العربية هى فى جوهرها معركة ضد الاستعمار. (11) وقد ظهر هذا التعبير المضاد للإمبريالية فى منشور المكتب السياسى للحزب فى 27 يناير 1958 عشية الاستفتاء الذى أجرى فى مصر وسوريا لإقرار الوحدة بين الدولتين. ركز هذا المنشور على الطابع القومى والشعبى التقدمى للوحدة "لكونها وحدة ضد الاستعمار وضد إسرائيل – نتاج الاستعمار وضد الصهيونية وحلف بغداد ونظرية ايزنهاور وضد القوى الرجعية فى البلاد العربية" (12). وفى المقال الافتتاحى للعدد الأول من مجلة اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعى المصرى الذى اكتملت وحدته فى فبراير 1958 عرض للإنجازات التى صاحبت إقامة الوحدة السورية المصرية: "ان توحيد جهود الشعبين المتحررين من التأثير الاستعمارى ضد المخاطر وإفشال المخطط الأمريكى بشق الصف العربى وعزل كل دولة عربية من أجل تدميرها وإقامة دولة كبيرة تواجه التوسع الصهيونى. وأن الجمهورية العربية المتحدة هى السند القوى لكل القوى الوطنية المناضلة من أجل الاستقلال ومن أجل الحياد والوحدة العربية" (13).

يتضح من هذه المنشورات ان القيادة الرسمية للحزب الشيوعى المصرى قد تبنت علناً وصراحة نظرية أن الوحدة المصرية السورية موجهة ضمناً ضد إسرائيل والصهيونية، نتيجة لطابعها المعادى للإمبريالية.

كان هناك بعض العناصر الشيوعية التى ذهبت الى ابعد من ذلك فى عدائها لإسرائيل الى حد الدعوة الى تدميرها. ومن أبرزها عبد المنعم الغزالى، رجل حدتو السابق وعنصر الاتحادات النقابية، والذى نشر فى عام 1958 كتاباً بعنوان "إسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أمة". يذكر أن هذا الكتاب أصدرته دار الفكر التى كان يديرها عناصر سابقة من حدتو. أشار الغزالى فى كتابه الى تأييد الولايات المتحدة المستمر لإسرائيل وزعم أن وجود إسرائيل بات

ممكنا فقط بسبب الاستعمار وتأييده العسكرى والاقتصادى لها (لم يشر الكتاب الى تأييد الاتحاد السوفيتى وحلفائه لخطة الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم أو الى المساعدات العسكرية التى قدمتها تشيكوسلوفاكيا لإسرائيل فى حرب 1948). إن استنتاج الغزالى هو أنه يجب الدعوة الى تدمير دولة إسرائيل وكل المؤسسات الصهيونية وإلغاء قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم وإقامة دولة عربية على كل أراضى فلسطين. (14)

راقب كورييل من منفاه فى باريس بقلق شديد عملية التطرف التى تجتاح الحركة الشيوعية المصرية فى كل ما يخص قضايا الصراع العربى الإسرائيلى. أرسل بعض أصدقائه أعضاء الموحد (لا يذكر اسمهم) رسائل إليه يبلغونه فيها عن المواقف المتشددة المعادية لإسرائيل والتى تغلغلت إلى الفكر اليسارى المصرى بعد "العدوان الثلاثى". أرسل أحد هؤلاء الأصدقاء رسالة بتاريخ 15 يوليو 1957 طالب فيها كورييل التعامل مع "ما يبدو كتغير فى موقف الأحزاب الشيوعية (المصرية) فيما يخص مسألة السلام (العربى الإسرائيلى). وذكر كاتب الرسالة أن الاتجاه الذى يجتاح اليسار المصرى هو "استحالة مناقشة قضية السلام مع إسرائيل قبل طرد الإمبريالية نهائياً من المنطقة كلها". رد كورييل فى رسالة بتاريخ 22 يوليو 1957 قال فيها "ان التأكيد على مسئولية الإمبريالية فى الصراع العربى الإسرائيلى ليس صحيحاً فحسب بل نوع من تسهيل الحل من خلال تقليص مسئولية إسرائيل". وقال "كيف لا ندرك أننا نخدم الإمبريالية، لو أجلنا حل الصراع حتى إبعادها؟ وكيف لا ندرك أنه ليس هناك ما يخدم الإمبريالية فى المنطقة أكثر من الصراع العربى الإسرائيلى؟". وأكد كورييل انه يجب زيادة الكفاح من أجل السلام حيث أن هذا الكفاح سوف يمكن قوى السلام فى إسرائيل من أن يتقووا و يدافعوا عن السلام. ورفض الخط الجديد الذى يتبلور عند الحركات اليسارية فى مصر. فأى "خط" هذا الذى يفترض أن الكفاح من أجل السلام هو العنصر المضر فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى؟ وأى "اتجاه" هذا الذى يقترح تخليد هذا الصراع؟" (15).

زعم كورييل فى وثيقة أخرى كتبها فى 23 يوليو 1957 أنه يمكن مكافحة الدعاية المؤيدة لإسرائيل فى أوربا فقط على أساس سياسة سلام يتبعها اليسار المصرى. ورفض الفكرة الشائعة فى الدوائر اليسارية حول أنه لا يمكن التفاوض من أجل السلام مع إسرائيل طالما استمر "الوضع الاستعمارى". "إن اليسار يطالب فرنسا بالتفاوض مع الجزائر وأن تتفاوض بريطانيا مع قبرص، وهل يعتقد أن نرفض فقط حوار السلام مع إسرائيل؟". أعرب كورييل عن تأييده لنظرية عبد الناصر المطالبة بتسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى بما فى ذلك حل القضية الفلسطينية "وزعم أن سياسة التهرب (من الحوار) هى التى تسمح لإسرائيل بالحصول على امتيازات سياسية دون مقابل". لذلك هاجم كورييل "برنامج الحزب الشيوعى الموحد " كما رأينا فى المنشور السرى الذى يحمل الاسم المستعار "موليير". ان فرضية هذا المنشور هى ان "صنع السلام مع إسرائيل يشبه الانضمام الى حلف بغداد". وتساءل كورييل "منذ متى يسمح الشيوعيون المصريون لأنفسهم باتخاذ موقف مضاد للاتحاد السوفيتى من قضية مركزية كهذه؟" وقال كورييل ان موقف عبد الناصر أفضل بكثير من

موقف اليسار على الرغم من أنه يعرضه أساساً فى الصحف الأجنبية "ولو اكتفى الشيوعيون بعدم الوقوف فى هذا الموضوع على يمين عبد الناصر...لاختلف الحال تماماً". (16)
وفى مقدمة قصيرة لوثيقة أخرى كتبها كوريل بعد فترة وجيزة عن وضع الوثيقة السابقة (عام 1957 دون ذكر شهر أو يوم) يذكر محرر مجموعة مقالات " من أجل السلام العادل فى الشرق الأدنى"أن كوريل ميز بين ثلاثة تيارات فى اليسار المصرى: المؤيدون لتدمير دولة إسرائيل بكل الطرق الممكنة بما فيها الحرب لأن إسرائيل هى قاعدة للإمبريالية الأمريكية، ولعدوانها على مصر. وهناك المؤيدون لسياسة اللاحرب واللاسلم والتى اتبعها عبد الناصر ويعتقدون أن حرب استنزاف (مراقبة بحرص حتى لا تتطور الى حرب شاملة) سوف تؤدى الى انهيار دولة إسرائيل. والتيار الثالث يشكله المتمسكين بالفرضيات التقليدية لحدتو أى "حق إسرائيل فى الوجود الى جوار دولة عربية فلسطينية على أساس التعايش السلمى" (17)
حدد كوريل فى هذه الوثيقة خمسة أسباب تبرر الكفاح من اجل السلام العربى الإسرائيلى:-
1- المبدأ الأساسى هو الاعتراف بحقوق كل الشعوب فى تقرير المصير. و يجب ألا يكون الشعب الإسرائيلى خارجا عن هذه القاعدة وان قرار التقسيم الذى اتخذته الأمم المتحدة فى عام 1947 يرتكز على هذا المبدأ.
2- ان استمرار الصراع العربى الإسرائيلى يعطى الدول الإمبريالية الكبرى ذريعة للتدخل فى شؤون الشرق الأوسط وان هذا التدخل لا يهدد استقلال إسرائيل فقط بل استقلال جميع دول المنطقة.
3- إن الوضع الحالى من "الحرب الباردة تارة والساخنة تراة أخرى بين إسرائيل وبين الدول العربية يشكل خطراً دائماً على المنطقة كلها وعلى مصالح جميع الشعوب التى تعيش فيها. وان الضحايا التى يمكن أن يقتلوا فى الحرب المستقبلية هم فى الأساس أبناء الطبقات العاملة فى إسرائيل والبلاد العربية.
4- إن خطر الحرب الذى يخيم على الشرق الأوسط يشكل تهديداً على السلام العالمى.
5- ان الوضع الحالى يدفع الى سباق التسلح فى الشرق الوسط ويؤدى الى انخفاض مستوى المعيشة لشعوب المنطقة ويحبط برامج التنمية الاقتصادية كما يؤدى الى نشر دعاية شوفينية تشكل عقبة فى طريق التطور الديمقراطى وتخلق أرضاً خصبة لنمو المشاعر المعادية للسامية فى البلاد العربية والمشاعر المعادية للعرب فى إسرائيل. (18)

يتعرض كوريل فى بقية الوثيقة الى المزاعم القائلة بأن السلام العربى الإسرائيلى سوف يساعد الإمبريالية الأمريكية على إقامة حلف شرق أوسطى معاد للإتحاد السوفيتى فيقول "العكس صحيح فإن السلام هو العقبة أمام الإمبريالية وسوف يساعد على حماية استقلال كل بلاد المنطقة".
وفى تطرقه الى طبيعة السلام الذى يجب السعى إليه قال كوريل أنه يجب رفض نوعين من السلام :الأول - سلام الاستسلام، أى السلام الذى لا يشمل الحل العادل للمشكلة الفلسطينية، وفيما يخص ذلك قال أنه يجب وضع نهاية للحالة الذى تفرض فيهما الدول

العربية الوصاية على الشأن الفلسطينى وأنه يجب السماح للفلسطينيين تقرير مصيرهم والتحدث عن أنفسهم.
والثانى - سلام الشروط المسبقة، الذى يتطرق فى الأساس الى شروط مسبقة تضعها الدول العربية أمام إسرائيل قبل بدأ المباحثات معها (العودة الى حدود خطة التقسيم لعام 1947، وحل مشكلة اللاجئين، وتخلص إسرائيل من علاقاتها بالإمبريالية). وكذلك الشروط التى تضعها إسرائيل (الاعتراف العربى بإسرائيل، حرية الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة). أضاف كورييل "صحيح أن الحكام الحاليين لإسرائيل قد حولوا بلادهم الى أداة خاضعة للاستعمار غير أنه هل فى ذلك مبرر لشن حرب على إسرائيل أو تخليد الوضع القائم والحرب الباردة حتى أبعاد الإمبريالية من المنطقة؟ ان السبيل الوحيد لدعم شعب إسرائيل فى وضع حد لهيمنة حكامه الحاليين هو إثبات ان الطريق الى السلام بات مفتوحا وان التعايش السلمى فى الشرق الأوسط أمراً ممكناً"

عارض كورييل الادعاء بأن الشعب الإسرائيلى يقف كتلة واحدة وراء حكومة بن جوريون وسياستها المؤيدة للإمبريالية. "إن هذا غير صحيح فالشعب الإسرائيلى ربما أكثر شعوب العالم توقاً للسلام".
وفى الختام دعا كورييل الشيوعيين المصريين الى عدم التهرب من اتخاذ موقف واضح من الصراع فى الشرق الأوسط. "ان السلبية والخوف من الصعوبات وتحمل المسئولية أدت الى مآسى قومية وإنسانية والى بلبلة أيديولوجية وترسيخ أفكار غريبة بالنسبة للماركسية اللينينية فى داخل الحزب...ان الطريق نحو تقدم الحزب وتطوره كان دائماً من خلال الكفاح من أجل المصالح الحيوية لشعبنا وعن طريق الأممية البروليتارية وليس من خلال السلبية والانسياق وراء الدعاية الشوفينية والرجعية".(19)
على الرغم من تأملات كورييل تلك، التى ارتكزت على مبادئ ماركسية تقليدية واعتمدت على التحليل العقلانى ولم يكن فيها ما يمنع زيادة التوجه القومى الراديكالى الذى ترسخ فى صفوف اليسار المصرى. وكلما تقدمت مسيرة وحدة الجماعات الشيوعية قلت مكانة كورييل الشخصية كقائد أيديولوجى يرسل من بعيد تحليلات ماركسية مدروسة وهو (مثله مثل جماعة روما كلها) بدأ يصبح عبئاً أكثر من كونه ثروة. ولم يمر وقت طويل حتى عرض أبعاد أعضاء "جماعة روما" عن الحزب وذلك فى مباحثات الوحدة الشاملة كمطلب حاسم.(20) بل إعتبر البعض، أن "المرحلة القومية" التى دخلت فيها الحركة الشيوعية المصرية ابتداء من منتصف الخمسينيات هى بمثابة رد فعل على المرحلة السابقة والتى انقسمت فيها الحركة الى جماعات كثيرة خاضعة "للهيمنة اليهودية".(21)
ازدادت التعبيرات العدائية لإسرائيل فى أقوال اليساريين المصريين. وكان أحد المنابر العامة التى تتيح لليساريين التعبير فى حريه فيها صحيفة المساء والتى رأس تحريرها خالد محيى الدين الذى اعتاد هو نفسه كتابة المقالات الافتتاحية لهذه الصحيفة والتى تطرق الكثير منها فى عام 1958 الى القضايا الوطنية ومنها الى الصراع العربى الإسرائيلى، سواء بطريق

مباشر أو غير مباشر. ولقد جمعت النماذج التالية من أعداد صحيفة المساء فى أكتوبر ونوفمبر من نفس العام وكان من بينها تعبيرات شديدة اللهجة مضادة لإسرائيل سواء فيما يخص الأحداث الجارية أو "ذكرى الأيام" العربية الوطنية التقليدية. فعلى سبيل المثال رحلة وزير الحربية المصرى عبد الحكيم عامر الى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا لأغراض الحصول على الأسلحة، فذكر محيى الدين فى مقاله أن الرحلة تمت فى ظل أنباء عن تسلح إسرائيل بأسلحة غربية حديثة ومتقدمة وان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كلها على حد سواء شركاء فى هذا العمل الاجرامى. وان تسلح إسرائيل لا يتناسب بأى شكل مع عدد سكانها. ويستطرد محيى الدين قائلاً أن الغرض من ذلك هو جعل إسرائيل قاعدة عدوانية لأغراض الاعتداءات الأخرى على الشعوب العربية لوقف تيار القومية العربية وتهديد السلام فى المنطقة مما يعطى الذريعة لإبقاء القواعد والأساطيل الاستعمارية فى مواقعها وفسح المجال أمام التدخل الأجنبى.

ان صاحب المقال يذكر سببا آخراً لتسليح الدول الغربية الكبرى لإسرائيل وهو إجبار الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية الأخرى على الدخول فى سباق للتسلح من أجل الدفاع عن النفس مما سيضر بنموها الاقتصادى النمو الذى من شأنه أن يؤدى الى ازدهار إقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة وتصبح الجمهورية العربية المتحدة الدولة الصناعية الرائدة فى الشرق الأوسط الأمر الذى سيحبط كل أطماع الاستعمار وإسرائيل فى المنطقة.(22) ينسب هذا المقال الى الدول الاستعمارية الكبرى وإسرائيل التآمر من أجل جر الجمهورية العربية المتحدة الى سباق التسلح من أجل إفشال برامجها التنموية والتى بنجاحها سوف تشكل تهديداً لمصالح تلك الدول.

بعد حوالى أسبوع وفى ظل المخاوف من حدوث "عدوان إسرائيلى" ضد الأردن ولبنان فى أعقاب إجلاء محتمل لقوات التدخل البريطانية والأمريكية من هاتين الدولتين، نشرت المساء تحذيراً لكمال رفعت، وزير الدولة لشؤون الرئاسة، بأن "أى هجوم إسرائيلى جديد سوف يكون نهاية لإسرائيل نفسها". والى جانب هذا النبأ كتب محيى الدين مقالاً قدم فيه إسرائيل على أنها سند أنظمة الحكم العربية الرجعية وإن إسرائيل تلمح بواسطة تعبئة قواتها الاحتياطية للأردن أنها لن توافق على أى تغيير فى نظام الحكم. ان الاستعمار يعد لعدوان جديد بواسطة إسرائيل. فالمقصود هو حماية نظام الملك حسين من شعبه ومنع أى تغيير لصالح الشعوب. ان دور إسرائيل هو إرباك أى تقدم نحو التنمية. لذلك يعتقد إخواننا العرب وأصدقاؤهم فى كل مكان ان إسرائيل تلعب دوراً أخطر مما كان يتصور وان مجرد وجودها يهدد السلام ويربك التنمية والتقدم ويختتم قائلاً أنه لا خيار اليوم أمام الشعوب العربية إلا خوض معركة نهائية ضد الاستعمار والصهيونية حتى ينتهى هذا الوضع الخطأ فى الشرق الأوسط نهائياً. (23) وبعد ذلك بيومين وفى مقاله الافتتاحى بمناسبة ذكرى "وعد بلفور" (2 نوفمبر) شبه محيي الدين قصة هذا الوعد بالانتشار الوبائى من مرحلة الى مرحلة وقال ان فكرة البيت القومى اليهودى فى فلسطين وصلت الى إقامة دولة إسرائيل فى قلب فلسطين وبعدها تمركز دولة إسرائيل فى معظم المناطق الفلسطينية. واليوم تسعى إسرائيل بمساعدة الاستعمار

للسيطرة على فلسطين كلها. وسوف تأتى بعدها الخطوة التالية: دولة من النيل الى الفرات. يؤكد المقال ان عملية تأسيس إسرائيل والمساعدات التى قدمت لها حتى ذلك الحين هى اكبر خدعة فى تاريخ الاستعمار فالمهاجرون يتوغلون فى فلسطين وينتزعون السكان الأصليين من أراضيهم ،ثم من أرض فلسطين كلها. والصورة المتوقعة فى المستقبل هى "مع انهيار الاستعمار فى منطقتنا سوف تأتى النهاية أيضا على إسرائيل لأنها قائمة فقط على مساندة الاستعمار فهبوا يا عرب من أجل القضاء على الصهيونية واقتلاعها من أرضنا وقاوموا الاستعمار والصهيونية بدون رحمه. (24). من التعبيرات الجديرة بالاهتمام التى نشرت فى المساء فى 29 نوفمبر من نفس العام فى ذكرى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم (والذى أيدته آنذاك معظم حركات اليسار فى مصر) فقد كتب سعد التائه، وهو محرر بالجريدة، فى عموده ، أنه فى هذا اليوم أعلن عن تقسيم فلسطين وأعطت الولايات المتحدة وبريطانيا إسرائيل جزءاً من أرض العرب ومن هنا بدأت المأساة ... لن تتوقف ثورة الشعوب العربية حتى تأتى نهاية إسرائيل ويعود اللاجئون الى ديارهم وتدمر قاعدة الاستعمار الأمريكى البريطانى هذه التى تهدد الشعوب العربية الآن وفى المستقبل. (25)

ان حملة القمع الواسعة ضد الشيوعيين والتى قام بها النظام الناصرى بداية من يناير 1959 حكمت على اليساريين بالصمت لسنوات طويلة، ففى أثناء هذه الحملة أرسل آلاف الشيوعيين ومؤيديهم الى السجون والمعتقلات وأقيلت القيادة اليسارية لهيئة تحرير المساء وعلى رأسها خالد محيي الدين. وأصبح من المحظور على اليساريين التعبير عن الموضوعات القومية التى اعتادوا مناقشتها فى الماضى خاصة الموضوع العربى الإسرائيلى. نجح المعتقلون الشيوعيون أحياناً فى تهريب الى خارج أسوار سجونهم آراء حول موضوعات مختلفة لكن معظم هذه الآراء كانت بهدف لفت أنظار الرأى العام العالمى إلى محنتهم. كما كتبت ووزعت وهربت، خاصة بعد نشر قرارات يوليو الاشتراكية (1961)، آراء مؤيدة للرئيس عبد الناصر. وكانت هذه الآراء المهربة هى ثمرة الحوار السياسى والفكرى الشامل الذى قام به المعتقلون فى سجونهم وفقاً لانتماءاتهم الحزبية قبل اعتقالهم (جماعة الحزب من جهة وحدتو من جهة أخرى).

يبدو انه فى ظل الظروف القاسية أزيحت قضايا الصراع العربى الإسرائيلى الى هامش أولويات المعتقلين. مع هذا يحكى الصحفى عبد الستار الطويلة (أحد المعتقلين) ان من بين معتقلى يناير1959 كان الشاعر معين بسيسو والكاتب والباحث عبد القادر ياسين وهما من اليساريين الفلسطينيين فى قطاع غزة. وبمبادرة من الاثنين جرت خلف القضبان مناقشات حول المشكلة الفلسطينية. ويحكى الطويلة أنه نشبت فى هذه المناقشات خلافات فى الرأى حول حق دولة إسرائيل فى الوجود: تبنى بعض العناصر الشيوعية رؤية ضرورة تدمير إسرائيل فى حين أيد آخرون الكلمات التى ألقاها الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم فى ذلك الوقت (ربما من أجل استفزاز الأردن الهاشمية ومصر الناصرية) حول ضرورة تأسيس كيان فلسطينى مستقل فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشير الطويلة الى أن هذا الموقف لم يوجد له ذكر فى المنشورات الشيوعية السرية. (26)

بدأ الإطلاق الجماعى لسراح المعتقلين الشيوعيين فى ابريل 1964 لكن النظام كان قد بدأ فى 1961 وبشكل محدود إطلاق سراح بعض هذه العناصر ربما كمؤشر فى اتجاه الإعلان عن " قرارات يوليو الاشتراكية". وكان ابرز الذين أطلق سراحهم الكاتب الصحفى والمفكر لطفى الخولى والذى كان يعتبر مقرباً من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام. انضم الخولى بعد إطلاق سراحه الى هيئة تحرير الأهرام ورأس صفحة الرأى. ونشر بنفسه مقالات فى هذه الصفحة، اهتم بعضها بقضية الصراع العربى الإسرائيلى. كان الخط المميز لمقالات الخولى حول الموضوع الإسرائيلى إلى جانب الأسلوب اللاذع هو محاولة التعامل بشكل تبريرى مع الادعاء الذى ساد الدوائر اليسارية والليبرالية فى الغرب بأن العداء العربى لإسرائيل يتسم بالعنصرية. وكان ادعاء الخولى المتكرر هو أن إسرائيل منذ إنشائها وبموجب منطقها وسلوكها ، تمثل رؤية عنصرية ليس فقط ضد الفلسطينيين داخلها و خارجها وضد العرب جميعاً بل تجاه اليهود أنفسهم وخاصة القادمين من الدول الإسلامية. مع بدء محاكمة أيخمان فى القدس كتب الخولى فى بابه "كما أن ايخمان النازى مسئول عن مذابح ملايين اليهود فى أوربا فإن بن جوريون الصهيونى مسئول عن مذابح ألاف العرب، مسلمين ومسيحيين وتشريد مليون منهم" ويضيف قائلاً: "سيأتى اليوم الذى سيقدم فيه بن جوريون وباقى زعماء الصهيونية الى المحاكمة لجرائم إسرائيل التى أرتكبت ليس فقط ضد العرب وإنما أيضا ضد اليهود الذين تم إغوائهم (للهجرة الى فلسطين) تحت شعار "البيت القومى" وهكذا زعزع أمنهم واستقرارهم ومصالحهم فى جميع أنحاء العالم"(27).

وفى افتتاحية مقال آخر بهذه الروح عرض لطفى الخولى تساؤلاً يعتقد فيه أن على كل العرب أن يتعاملوا معه بأمانة: "هل نحن العرب فى صراعنا مع إسرائيل نتخذ موقفاً يعبر عن عنصرية وتعصب دينى؟" وفى إجابته ينقل الكرة الى الملعب الصهيونى: "لقد طردت الصهيونية مليون عربى مسلم ومسيحى على السواء وأقامت دولة لها ككيان قومى لليهود "شعب الله المختار" على أساس التعصب الدينى، مع هذا فإنها تحاول تقديم موقف العرب (ضحاياها) منها على أنه تعصب إسلامى معاد لليهودية". أوضح الخولى لقرائه قائلاً "ان العنصرية هى صورة من الصراع على الموارد. وان معاداة السامية الأوربية زادت مع عملية التمدن فى أوربا ومع ظهور الطبقة المتوسطة من التجار وأصحاب الحرف وأصحاب المال. وكانت هذه هى مهن اليهود التقليدية وليس من العجيب أن تظهر الكراهية فى لباس دينى بسبب التنافس بين الطبقات النامية فى المجتمع المسيحى. ومقابل هذا فلم تسقط شعرة واحدة من رؤوس اليهود فى البلاد العربية والتى كان اليهود مندمجين فيها اجتماعياً وثقافياً ولغوياً. يذكر الخولى فى هذا السياق يعقوب صنوع اليهودى (1839-1912) الصحفى الملقب بأبى نظارة و"الذى احتل مكانة رفيعة فى التاريخ المصرى لإسهامه الكبير فى الكفاح ضد الاستبداد والطغيان". وقال فى النهاية ان الصهيونية نفسها هى عنصرية قولاً وفعلاً واشار الى مذابح دير ياسين وكفر قاسم وأماكن أخرى. (28)

تطرق ميشيل كامل، من عناصر إسكرا وحدتو فى الماضى، وكان قد أطلق سراحه مبكراً وهو من الكتاب الدائمين فى باب الخولى، تطرق فى أحد مقالاته إلى المساعدات الاقتصادية الكبيرة التى تتلقاها إسرائيل من "الاستعمار". وكتب فى ختام مقال له أن إسرائيل الصهيونية، وهى تلك الأسطورة التى أقيمت بفضل أموال الاستعماريين وأسلحتهم توجد فى طريقها الى الانهيار والدمار تدريجياً مع تدهور وانهيار النظام الرأسمالى. (29)

وفى مارس 1965 قررت الجماعتان الشيوعيتان (حدتو وجماعة الحزب) منفردتان حل الهيكل التنظيمى الذاتى وانضمام أعضائهما على أساس فردى الى الاتحاد الاشتراكى العربى. ونشرت كل منهما إعلانا أوضحت فيه الأسباب والاعتبارات الى أدت الى اتخاذ قرار الحل. وكان الإعلان الطويل والمفصل الذى نشرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى (جماعة الحزب التى اعتبرت أكثر التيارين راديكالية) يضم عدة شعارات من بينها: "عاشت وحدة كل القوى التقدمية من أجل إنزال الهزيمة الساحقة بالقوى الاستعمارية القديمة والجديدة والقوى الصهيونية والرجعية المحلية" (30). واكتفى إعلان الحل الذاتى لحدتو (التى اعتبرت أكثر التيارات واقعية) بإدانة "الاستعمار" و"الرجعية" دون أى إشارة الى الصهيونية أو الى دولة إسرائيل.(31) فلم تكن هناك إشارة إلى أن الاثنتين أى دولة إسرائيل والصهيونية لم يعتبرا من الأعداء فى نظر رجال حدتو وربما يعكس ذلك المكانة المنخفضة للقضية العربية الإسرائيلية فى ترتيب أولويات هؤلاء المقاتلين المنهكين والذين كان أهم طموحهم فى ذلك الوقت وهذا الوضع هو التوصل الى "راحة المقاتل" وإنقاذ ما يمكن إنقاذه فكرياً وتنظيمياً فى إطار معارك النظام الناصرى.

يمكن اعتبار السنوات 1962-1965 سنوات انخفاض فى شكل التعبير عن المعاداة لإسرائيل فى النظام الناصرى ووسائل الإعلام التى يسيطر عليها. من الممكن أن يرجع ذلك الى إعادة ترتيب الأولويات الوطنية بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة وإدخال بعض التغيرات فى الشؤون الداخلية لمصر (إقرار التحول الاشتراكى وعقد المؤتمر القومى لقوى الشعب العاملة وصياغة الميثاق الوطنى الجديد وتأسيس الاتحاد الاشتراكى العربى على أساس مفهومى وتنظيمى يختلف عن "الاتحاد القومى" الذى سبقه، والتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحرجة). كما يمكن إرجاع ذلك الى الهدوء النسبى الذى ساد العلاقات بين الدول العظمى أثناء فترة رئاسة جون كنيدى للولايات المتحدة وفترة رئاسة نيكيتا خروشوف للاتحاد السوفيتى والعلاقات الخاصة بين هذين الرجلين. وقد وصل ذلك الهدوء الى نهايته مع اغتيال كنيدى (1963) وإقالة خروشوف (1965). وفى عام 1965 بدأت تهب رياح الحرب الباردة من جديد واتضح ذلك فى التصعيد التدريجى للحرب فى فيتنام. فقد أظهرت إدارة ليندون جونسون، على عكس إدارة كنيدى التى سبقتها، عداءً تجاه معسكر الحياد الايجابى الذى كان عبد الناصر واحداً من مؤسسيه وزعمائه. وعلى الساحة العربية بدأت فترة مؤتمرات القمة العربية بمبادرة من عبد الناصر. وانعقد أول مؤتمر فى القاهرة فى يناير 1964 وكان المبرر لعقده اكتمال مشروع المياه القطرى لإسرائيل. وفى هذا المؤتمر تم اتخاذ قرار تحويل مياه نهر الأردن وإفشال المشروع الإسرائيلى بالإضافة الى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. (32)

وعلى الرغم من هذه التطورات إلا أن قضايا الصراع العربى الإسرائيلى ما زالت تحتل مكانة منخفضة فى ترتيب أولويات النظام والتطرق إليها فى وسائل الإعلام المصرية كان هامشياً وغير منتظماً. من الجدير بالذكر أن مجلة الطليعة اليسارية (وهى المجلة التى صدرت تحت رعاية مؤسسة الأهرام) لم تنشر خلال عام 1965 أ ى مقال يهتم بإسرائيل وقضايا الصراع بينها وبين الدول العربية. وذكرت هذه الموضوعات بشكل هامشى فى باب تقارير الشهر.

على هذه الخلفية يجب الإشارة الى الكلمات التى كتبها أحمد حمروش والذى كان فى ذلك الوقت رئيس تحرير روز اليوسف فى مقالها الافتتاحى. حيث تطرق حمروش، الذى أقل فى السنوات 1964-1967 من ذكر الصراع العربى الإسرائيلى فى مقالاته وفضل التركيز على موضوعات عالمية أو قضايا الديمقراطية والاشتراكية فى مصر، الى مؤتمر الشعبة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى العربى فى مجلس الأمة الذى برز فيه وجود ضباط الجيش. وتطرق حمروش الى الفرق بين "الجيش الاشتراكى" الذى يقاتل فى حروب دفاعية عادلة وبين "الجيش الاستعمارى" الذى يحارب فى حروب عدوانية. وقال فى هذا السياق أن مجرد وجود إسرائيل على أساس عدوانى استعمارى هو وجود على ارض عربية مسلوبة. وان السعى الى تحرير هذه الأرض من مغتصبيها وتطهيرها من مصادر العدوان والتهديد هو بمثابة حرب عادلة.(33) لكن لا يعرف ان كان المقصود بالأرض المسلوبة الأرض الخارجة عن خريطة تقسيم الأمم المتحدة لسنة 1947 أو كل أراضى دولة إسرائيل فالمنطق يقول انه اذا وضعنا فى الاعتبار العلاقة بين "العدوانى والامبريالى" والذى ربطهما الكاتب بإسرائيل فان حمروش يقصد التفسير الثانى، الأكثر تشدداً

وفى 1966-1967حدث تصعيد فى استخدام الألفاظ الحربية و الإتجاهات السياسية الدولية والإقليمية لمصر الناصرية. ويأتى هذا التصعيد الكلامى والفعلى دون شك من زعزعة التعايش بين الكتلتين من عصر كنيدى-خوروشوف وفى ظل تآمر إدارة جونسون على دول عدم الانحياز و"التقدميين" فى أنحاء العالم الثالث، ومن زيادة الاستقطاب فى العالم العربى بين الدول التقدمية" وبين الدول "الرجعية" وفى داخل المعسكر "التقدمى". كما ظهر هذا المناخ السياسى والنفسى فى زيادة التطرف فى التعبير ضد إسرائيل والتى اعتبرت بشكل تقليدى أداة للاستعمار من أجل قمع حركات التحرير العربية الوطنية.

على هذا الأساس نشرت مجلة الطليعة فى عددها الصادر فى مايو 1966 "ملفاً خاصاً" ضم ما لا يقل من عشر مقالات ودراسات حول إسرائيل والصراع العربى الإسرائيلى. كما اهتمت هذه المقالات بتاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل (مع تجاهل دور الاتحاد السوفيتى فى إقامة إسرائيل، ومن خلال إبراز صلة إسرائيل "بالاستعمار العالمى")، والمشاكل الاقتصادية إسرائيل (من خلال إظهار اعتمادها الاقتصادى على المساعدات الخارجية الغربية) وعلى النشاط الإسرائيلى فى القارة الأفريقية والتسلح النووى الاسرائيلى. كما ضم الملف مقالا شاملا عن المشكلة الفلسطينية لأحمد صدقى الدجانى وهو من عناصر منظمة التحرير الفلسطينية الذى أقام فى مصر. أما لطفى الخولى فقد كتب فى مقدمة هذا الملف الذى نشرته "الطليعة" ان

الحديث عن إسرائيل كقاعدة استعمارية لا يجرى على مستوى الدعاية. فهذا حديث علمى يوضح الحقيقة الموضوعية للمجتمع الإسرائيلى الاستيطانى القائم على ارض اغتصبت بالقوة والعدوان بدون أى حق شرعى وليس لديه مقومات الأمة أو القومية فهو يعتمد على المساعدات الخارجية يتكون من الدعم الاقتصادى أو المنح والتبرعات والقروض والسندات والتعويضات والجبايات... فإسرائيل تستمد وجودها من الغرب وتعتمد على الاستعمار من أجل الاحتفاظ بالأرض التى سلبتها من أصحابها. أما سكان إسرائيل فهم مقاتلين يرزخون تحت ثقل أسلحتهم. والقرى الإسرائيلية شيدت كالقلاع والمزارع أقيمت كالحصون العسكرية. ان إسرائيل هى مخزن سلاح للمحتكرين الغربيين من أجل الدفاع عن مصالحهم كما أنها قاعدة هجومية لشن حرب على قوى التحرير الوطنى فى المنطقة.

كما يشير المقال الى النشاط النووى الإسرائيلى الذى يشكل خطراً شديداً ليس على الأمة العربية فحسب بل على السلام العالمى. ويختتم قائلاً بأن البحث الرئيسى فى هذا الملف لمجلة الطليعة مخصص لتاريخ وشكل وتكوين هذا الكيان الغريب عن العالم العربى وطريقة التعامل مع تحدياته واستئصال مخاطره. (34)

من بين عشرات المقالات فى هذا الملف يجب الإشارة الى المقال الشامل للطفى الخولى الذى يدرس جذور وأبعاد الصراع العربى الإسرائيلى. ويقول الخولى فى مقدمة مقاله أن هناك تعارض وكراهية غير خفية بين العرب وإسرائيل ومن هنا يناقش باستفاضة المسألة التى شغلته منذ سنوات طويلة، أى هل صحيح الادعاء الإسرائيلى بان العداء العربى الإسرائيلى يعبر عن رؤية شوفينية وعنصرية؟ (35). ان معظم المقال مخصص لتفنيد هذا الادعاء حول العنصرية العربية من خلال إشادة الكاتب الى نماذج من التعاون المستمر تمتع بها اليهود فى ظل الدولة الإسلامية فى مختلف العصور التاريخية وفى المقابل فإنه يعدد تعبيرات عنصرية عدوانية إسرائيلية ضد جيرانها العرب وتجاه الأقلية العربية فى داخلها بل وضد السكان اليهود من أصل شرقى، ويختتم قائلا أن الوطن القومى اليهودى ما هو إلا تطور وتجسيد حديث لفكرة الجيتو (36).

وهناك مقال آخر لمجدى فهمى (من عناصر الراية سابقاً) يدرس الأزمات فى داخل المجتمع الإسرائيلى لكنه يركز فى الأساس على الأزمة التى اجتاحت الحزب الشيوعى الإسرائيلى عام 1965 وانقسامه الى حزبين على أساس عرقى. ويكتب قائلاً ان هذا الانقسام يشير الى الأزمة العنصرية فى إسرائيل التى تحمل فى طياتها إستحالة التعايش بين العناصر المتناقضة والمعادية بعضها لبعض. ويقول أن السبب الحقيقى فى انقسام الحزب الشيوعى الإسرائيلى هو الموقف من مسألة قيام إسرائيل. ويذكر المؤلف ثلاثة مراحل فى تطور موقف الحزب الشيوعى الإسرائيلى من هذا الموضوع. المرحلة الأولى (1948-1956) حيث كان الحزب على علم بالطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية لكنه مع ذلك اعترف بحق قيام إسرائيل. وفى المرحلة الثانية (1956-1965)، علم الحزب أن إسرائيل هى بمثابة قاعدة استعمارية عدوانية ونتيجة لذلك رفض كل مقومات وجودها كدولة. وفى المرحلة الثالثة (1965 وما بعدها) تخلى ميكونس ، زعيم الحزب الشيوعى الإسرائيلى عن هذا الموقف وعاد للدفاع عن حق قيام إسرائيل من

خلال تجاهل الحقيقة التى تشير الى دورها العدوانى فى خدمة الاستعمار. ومع تفاقم الأزمة فى المجتمع الإسرائيلى أصبحت وحدة الحزب كإطار يهودى عربى مشترك أمراً غير ممكناً وانسحب الأعضاء ليؤسسوا حزباً خاصاً بهم يرفض قيام إسرائيل المستقل (37). يعبر هذا المقال بصراحة عن الموقف الرافض لحق إسرائيل فى الوجود. واعتمدت الشرعية "اليسارية" لهذا الموقف من خلال الاعتماد على مواقف الأعضاء العرب فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى. كما يجب الأخذ فى الاعتبار أن مواقف الأعضاء العرب المزعومة فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى قد تبلورت من وحى مدرسة عبد الناصر مثلما تبلورت مواقف اليسار المصرى نفسه.

والفرصة الأخرى التى أتيحت لرجال اليسار المصرى للتعبير (بشكل شخصى وليس جماعى) عن مواقفهم من القضية العربية الإسرائيلية، كانت فى 1966-1967 بمبادرة من الكاتب والفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر. فسارتر الذى حرر فى ذلك الوقت مجلة "الأزمنة الحديثة" LES TEMPS MODERNES فكر مع زملائة فى هيئة التحرير (وتقول الشائعات بإيعاز من الدكتور ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى) فى تخصيص عدد خاص من المجلة لمناقشة الصراع العربى الإسرائيلى. توجه كلود لانتسمان المحرر بالمجلة وصديق سارتر المقرب الى المنطقة حيث التقى بشخصيات إسرائيلية وعربية وطلب منها الإسهام فى هذا ا لعدد الخاص. استمر العمل من أجل الإعداد لصدور هذا العدد الخاص فترة أطول من المتوقع وصدر هذا العدد الذى ضم 991 صفحة بعد حرب 1967. وقد عبرت المقالات التى ضمها عن مواقف كتابها فى الفترة التى سبقت الحرب. وينقسم هذا العدد الى أربعة أبواب: مقدمة سارتر ولنتسمان ومقال للمؤرخ اليهودى الفرنسى ماكسيم رودنسون بعنوان (إسرائيل- حقيقة استعمارية؟) مواقف المشاركين العرب (17) ومواقف المشاركين الإسرائيليين (27، يهود وعرب على حد سواء).

كان خمسة من بين السبعة عشر المشاركين العرب من المصريين وكلهم يساريين. وإثنان منهما الصحفى على السمان والكاتب لطف الله سليمان، كانا من المنفيين السياسيين المقيمين فى باريس. والثلاثة الآخرون يساريون عاشوا فى مصر وهم خالد محيى الدين ولطفى الخولى وأحمد بهاء الدين (الذى لم ينتمى الى أى من الجماعات اليسارية لكنه انحاز أكثر من مرة الى الرؤى اليسارية بمعانيه العريضة).

قال خالد محيى الدين فى مقاله الذى يحمل عنوان "إسرائيل والسلام فى الشرق الأوسط" ان إسرائيل تنجح دائماً فى قلب الأكاذيب الى حقائق وتقديم نفسها على الرغم من عدوانها على أنها داعية سلام وضحية عدم العدل". كما اقتبس باستفاضة من أقوال دافيد بن جوريون وموشيه شاريت وغيرهما مما يشير فى رأيه الى النوايا العدوانية للحركة الصهيونية منذ تأسيسها (38). كما يعرض اقتباسات من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بين سنوات 1949-1966 والتى تدين العدوان الإسرائيلى على جاراتها العربيات. ثم يقول "ان إسرائيل تساعد الأنظمة الرجعية فى المنطقة على غرار نظام الشاه الإيرانى وفيصل ملك العربية السعودية" (39).

إن إسرائيل متهمة بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين بصورة غير إنسانية وهى تسعى الى احتلال ما تبقى من الأراضى العربية فى فلسطين. إن حقيقة قبول إسرائيل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم فى ذلك الوقت كان الهدف منها إخفاء برامجها التوسعية التى تمتد من الفرات وحتى قناة السويس. يتساءل محيى الدين "كيف يستطيع العرب فى هذه الظروف أن يسمحوا لإسرائيل بأن تتوسع على حساب أراضيهم وأطفالهم ومستقبلهم؟ وماذا تتوقع غير الكراهية والتوتر؟ كيف يمكن السكوت على مأساة الإنسان الذى كان يعيش على أرضه ويرى اليوم كيف أن الأرض التى سلبت منه يعمل فيها آخرون جاءوا من شتى أنحاء العالم وهو يتضور جوعاً ويعيش بلا أمل أو مستقبل إضافة إلى كونه مشردا من جديد؟" أليس ذلك فظيعاً؟ وكيف يمكن طرح حل لمشكلة شخص مضطهد من خلال طرد إنسان آخر؟". ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فى نظره "قضية إنسانية وسياسية" لأنه لا يمكن تصور أن يعيش مليون عربى فى الخيام فى الوقت الذى تفتح إسرائيل أبوابها للمهاجرين من جميع أنحاء العالم" (40). ويستخلص قائلا: "تحولت إسرائيل بارتكازها على السيطرة والعدوان الى أداة فى يد الاستعمار والإمبريالية والرجعية، الى جرح مفتوح فى قلب الأمة العربية" (41). "ومن أجل وقف هذا التوتر وإحلال الهدوء فى منطقتنا" يقترح محيى الدين اتخاذ ثلاث خطوات:-

1- وقف الهجرة اليهودية نهائياً، إذ أنه كلما زادت الهجرات قلت الفرص فى حل سلمى.
2- منع أى معارضة إسرائيلية للبرامج العربية فى تحويل مجرى نهر الأردن.
3- عودة اللاجئين (الفلسطينيين) الى ديارهم وإعادة أراضيهم إليهم وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (فيما يخصهم).

يختتم محيى الدين قائلاً " يجب أن يستنكر الرأى العام الأوروبى والأمريكى كل المحاولات الإسرائيلية فى إفشال هذه الخطوات الثلاث. وإنى أرى أنها لا تشكل الحل الكافى للمشكلة (الإسرائيلية العربية) نهائياً، لكن فيها ما يمكن أن يكون أساساً للبحث عن حل نهائى للقضية الفلسطينية. هذه المطالب عادلة وفى تقديرى أن الرأى العام التقدمى سوف يؤيدها". (42)

أما مقال لطفى الخولى فى نفس المجموعة (إسرائيل – قلعة استعمارية وجيتو) فهو فى الحقيقة صيغة معدلة لمقال سابق لة ، نشر فى (ملف الطليعة الخاص فى عدد شهر مايو 1966)(43). يتميز هذا المقال، على غرار مقال الطليعة والمقالات القصيرة الأخرى التى نشرها الخولى فى الأهرام عام 1961،(44) باللهجة التبريرية ومحاولة دحض المزاعم الإسرائيلية التى انتشرت بين دوائر المثقفين فى الغرب، بأن العداء العربى لإسرائيل هو تعبير عن العنصرية و الشوفينية ويذكر بإبعاد مليون عربى مسلم ومسيحى طردوا من موطنهم كى يفسحوا المكان لدولة سوف تقوم على التعصب الدينى "لشعب الله المختار". كما يعترض لطفى الخولى مثل خالد محيى الدين على أن الصهيونية تحاول تقديم موقف العرب، ضحاياها، على أنه تطرف إسلامى معادى للسامية (45). ويعود ويذكر بالفظائع التى نفذت ضد السكان العرب المسالمين (دير ياسين، بيت دراس، قيبيا، كفر قاسم،وغيرها ويقول" أن هذه المذابح تشبه فكرياً وعملياً أعمال النازية ضد اليهود" (46) ويذكر –

مثلما حرص دائما فى مقالاته- أن العنصرية الإسرائيلية موجهة ليس فقط ضد العرب بل أيضا ضد بعض الطوائف اليهودية. وذلك نتيجة مؤكدة (للعنصرية المعادية للعرب): لا يمكن منع داء العنصرية من التوغل فى المجتمع العنصرى نفسه (47)" بعد ان ذكر دور إسرائيل كأداة فى توغل التأثير الغربى الاستعمارى فى البلدان النامية فى إفريقيا وأسيا (48) يختتم الخولى مقاله معلنا: "ان كفاحنا ضد إسرائيل مرتبط فى الأساس بالكفاح ضد الإمبريالية العالمية، والإحتكارات الإقتصادية. وهو الكفاح الذى سيقرر مصيرنا.(49)

أما مقال أحمد بهاء الدين فى نفس المجموعة (إسرائيل كما يراها اليسار العربى)، فيتطرق مثل المقالين السابقين "للتحالف الغير مكتوب" بين إسرائيل وبين الرجعية العربية. ويزعم أن ذلك يجب ألا يدهش أحداً "لأن إسرائيل والرجعية العربية على حد سواء" ترتكز على العنصر الدينى (50) كما يشير الى "العنصرية اليهودية تجاه اليهود" (ويذكر قصة رينا إيتانى، من سكان الناصرة العليا، التى لم يعترف بها كيهودية). وقال أن إسرائيل هى "دولة لها اتجاه دائم فى التوسع والطرد تجاه جاراتها العربيات". ويختتم بهاء الدين قائلاً "أن المشكلة الإسرائيلية هى أخطر المشكلات التى يواجهها اليسار العربى" (51).

هذا هو الخط الذى اتخذه الكتاب اليساريون المصريون الثلاثة فى هذه المجموعة والتى كان المقصود منها أن تشرح للغرب مواقف العرب (والإسرائيليين) فى الصراع العربى الإسرائيلى. وفى المقالات الثلاثة تم تقديم إسرائيل على أنها كيان أجنبى عدوانى عنصرى تجاه العرب واليهود على حد سواء وحليفة فعالة للاستعمار الغربى والرجعية العربية.

لم يذكر فى هذه المقالات كما أنة لم يذكر التعبيرات الأخرى المعادية لإسرائيل والتى رددها اليساريون فى الحقبة المدروسة، أى إشارة الى أن دولة إسرائيل قد أقيمت بحكم قرار التقسيم للأمم المتحدة عام 1947، وهو القرار الذى أيده الاتحاد السوفيتى ومعظم الجماعات المصرية اليسارية نفسها.

وصل العداء الفكرى والسياسى لليساريين المصريين تجاة إسرائيل ذروته عشية حرب يونية 1967.

اليسار المصرى والعربى الإسرائيلى

الفصل الخامس: الهزيمة وحساب النفس
1973-1967

تعتبر السنوات الست التى يدرسها هذا الفصل من أكثر الفترات قسوة فى التاريخ المصرى منذ ثورة الضباط الأحرار. فقد مرت مصر، فى هذه الفترة، بتجربتين مآساويتين وهما الهزيمة الساحقة على يد إسرائيل فى حرب يونية 167 مع تداعياتها العسكرية والسياسية، والرحيل المفاجىء للرئيس جمال عبد الناصر. اضطر الشعب المصرى على خلفية هاتين التجربتين إلى التعامل مع بعض القضايا الأساسية على جميع المستويات: ابتداء من صدمة الهزيمة نفسها، ومرورا بالمعركة العسكرية والسياسية المرتبطة بحرب الاستنزاف وانتهاء بقضايا التوجه الداخلى والقضايا العربية والدولية للنظام الناصرى وما بعده، ووصولا إلى جهود نظام السادات فى تثبيت حكمة والتعامل مع المشكلات التى خلفها وراءه النظام الناصرى .

ساهم اليساريون بفاعلية فى هذه المناقشات من خلال وسائل الإعلام المكتوبة. وكان لهم ذلك لاقترابهم من وسائل الأعلام وذلك بفضل المراكز التى تمتعوا بها على يد النظام الناصرى بعد حل التنظيمات الشيوعية لنفسها (1965) وكذلك قدرتهم على التعبير وأفكارهم السياسية الخاصة. لم يحتاج اليساريون، خلافا لما كان فى الماضى، إلى قنوات سرية للتعبير عن آرائهم ونشرها وكانوا يستخدمون المنابر الصحفية المصرية وخاصة مجلة الطليعة التى صدرت فى 1965وجمعت حولها مجموعة من المفكرين الماركسيين الذين استطاعوا العمل فى إطار بؤره فكريه تحت رعاية الأهرام ومحمد حسنين هيكل شخصيا.

أدى حل الحركات الشيوعية وانضمام أعضائها، على أساس فردى، إلى الاتحاد الاشتراكى العربى منذ عام 1965، الى التعبير الشخصى الخالى من "التمثيلات الحركية" .مع هذا لم يكن من الصعب تحديد السيرة الذاتية والشخصية والحركية والطابع الفكرى لأصحاب هذه المواقف خاصة على صفحات الطليعة.(1)

دار الخطاب العام، كما ذكرنا، بعد هزيمة 1967 حول قضايا أساسية متنوعة فى المجتمع المصرى. واعتاد الماركسيون أكثر من غيرهم الإشارة إلى العلاقة المتبادلة بين هزيمة 1967 وبين نقاط ضعف

النظام المصرى بمختلف عناصره. سنعرض فى إطار هذا البحث مواقف اليساريين التى تتطرق فى الأساس إلى قضايا الصراع العربى الإسرائيلى فى تلك الفترة من خلال الفصل التحليلى لها عن الإجمالي العام لمواقفهم. يجب أن نشير إلى أنه نظرا لظروف تلك الفترة فقد كانت الأولوية فى مصر للمعركة (حرب الاستنزاف) والقضايا الناتجة عنها، على حساب القضايا المدنية الأخرى مهما كانت أهميتها. ويعتقد أن الشعار الذى ساد فى ذلك الوقت فى مصر ، "لا صوت يعلو على صوت المعركة" كان يعكس حقا الاتجاة الجماهيرى الأصيل.

دار السؤال الذى طرح فى مصر أثناء الحرب وبعدها حول ماهية هذه الحرب: من الذى تسبب فيها؟ أى أهداف كان من المفروض أن تتحقق؟ ولماذا انتهت بالصورة التى هى عليها؟. أشار اليساريون فى تطرقهم إلى هذه القضية إلى المؤامرة الاستعمارية-الصهيونية للقضاء على النظام الناصرى نظراً لكونه نظاماً تقدمياً يلعب دوراً ريادياً فى العالم الثالث المستيقظ وحركات التحرر الوطنى فيه.

يزعم لطفى الخولى (فى نظرة إلى الماضى) أنه يجب النظر إلى حرب 1967 على أنها مرتبطة بالمخطط الإمبريالي لمنع تقدم حركات التحرر السياسية والاقتصادية في العالم الثالث والذى أختار سياسة عدم الانحياز على الصعيد الدولى.

ذكر الخولى أن مصر كانت من الرايات البارزة لحركات التحرير وأنه بعد القضاء على القيادات التقدمية فى غانا (تكروما) وإندونيسيا (سوكارنو) كان نظام عبد الناصر هو الهدف التالى فى المخطط الإمبريالي. وأضاف الخولى أن أمريكا أيدت إسرائيل كى تقوم بتنفيذ مهمة إنزال ضربه عسكرية مفاجئة على مصر. لذلك افتعلت جوا من الحرب فى المنطقة ووضعت النظام الوطنى المصرى أمام استفزازات متزايدة حتى لم يصبح أمامه بديل آخر غير المواجهة ولو لم يفعل ذلك لاضطر إلى تقديم تنازلات في موضوعات وطنية حرجة لصالح الإمبريالية والصهيونية .

هكذا اندلعت حرب يونية 1967 كخطوة عدوانية إسرائيلية أضرت بشدة بالقوات المسلحة المصرية كما شوشت حسابات السياسية المصرية على المستوى المحلى والعربى والعالمى. وفى الختام فإن حرب الأيام الستة قد سعت فى الأساس من أجل تدمير إنجازات ثورة يوليو 1952ودورها العربى والدولى وتدمير القوى التقدمية بقيادتها وكوادرها وجماهيرها وتفتيت الوطن العربى إلى كيانات صغيرة متضادة".(2)

كما وصف أحمد حمروش فى كتابة "خريف عبد الناصر" حرب الأيام الستة بالفخ الذى نصبة الأمريكيون عن طريق الاستعانة بإسرائيل لجر عبد الناصر لحرب تجعله فى وضع دناءة وتسقط نظامه. كما أشار حمروش إلى أسباب رغبة إدارة جونسون في الولايات المتحدة فى سقوط النظام الناصرى وأقوال شخصيات من الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس حول الإطاحة بعبد الناصر وعن "أثر الدومينو" للنظم التقدمية فى أنحاء العالم الذين أسقطوا، كما تقول الشائعات، بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية CIA . أما إسرائيل فقد انتظرت من جانبها ذريعة لبدء الحرب لتحقيق أهدافها وهى تدمير الجيوش العربية، التوسع الاقليمى، فرض "سلام إسرائيلي" وإسقاط النظم التقدمية فى العالم العربى وعلى رأسها النظام الناصرى فى مصر. وأشار حمروش إلى وجود قوات الأمم المتحدة منذ عام 1957على الحدود المصرية الإسرائيلية وعدم حدوث أى حوادث تبرر الهجوم الإسرائيلى. حدث فى تلك الأحيان تدهور أمنى معين على الحدود الإسرائيلية الأردنية وقامت إسرائيل بأعمال

انتقامية ضد أهداف فى الضفة الغربية لكن العلاقات المصرية الأردنية فى ذلك الوقت لم تكن فى أحسن أحوالها ولم يكن للعدوان الإسرائيلي على الأردن ما يحرك مصر لاتخاذ خطوات عسكرية. ثم بقيت سوريا التى أعطت الحماية للمقاومة الفلسطينية وسيطرت توبوغرافياً من مرتفعات الجولان على مستوطنات الجليل.كانت سوريا مجهزة للسقوط فى الفخ الإسرائيلي. لذلك يتهكم حمروش قائلا " إن الأسلوب الدعائى الذى اتبعه السوريون عند حديثهم عن تدمير إسرائيل وإلقاء اليهود فى البحر قد أعطى إسرائيل الذريعة فى زيادة السيطرة على مواطنيها وعسكرة المجتمع". مع هذا قال حمروش "حقا أن أحد من الزعماء المسئولين الحقيقيين فى البلاد العربية لم يصرح أبداً بمثل هذه التصريحات المستفزة والمضرة"(3). كما أن التوقيع على اتفاقية الدفاع السورية المصرية أعطى إسرائيل الفرصة لجر مصر إلى المعركة.

بعد هزيمة يونية1967 انتشر التذمر فى مصر ضد الاتحاد السوفيتى وكأنه شجع مصر على اتخاذ موقف هجومى تجاه إسرائيل لكنه امتنع عن تقديم المساعدات الضرورية لها بعد أن تورطت مصر فى أعمال عسكرية وسياسية أدت إلي تصعيد الموقف. دافع حمروش عن الموقف السوفيتى عشية الحرب قائلا:"كان للاتحاد السوفيتى مصلحة سياسية واستراتيجية فى أن تتصدى مصر وسوريا للضغوط الإمبريالية ولا يقعوا فى الشرك الإسرائيلي لأن الاستقرار السياسى والاقتصادى لهذين النظامين كان له عظيم الأثر على الاتحاد السوفيتى الذى أمدها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية. لقد عرف الاتحاد السوفيتى جيدا حدود القدرات العسكرية للنظامين ونقاط قوتهما و ضعفهما كما عرف أيضا مخاطر دخولهما حرباً غير مدروسة. إن إشعال حرب فى المنطقة لم يتوافق أبداً مع المصلحة السوفيتية(4). قدم حمروش فيما يخص ذلك شهادات بعض رجال الدولة فى مصر وسوريا (ومن بينها إبراهيم ماحوس، وزير الخارجية السورى فى ذلك الوقت، واللواء شمس بدران وزير الحربية المصرى، ومراد غالب سفير مصر فى الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت)يتضح منها أن الكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى انتقد أمام بعض السياسيين المصريين استعراض قوة الجيش المصرى فى سيناء وإغلاق مضايق تيران . كما أوصى وزير الدفاع السوفيتى، وفقا لهذه الشهادات بأن يسحب المصريون تدريجيا قواتهم من سيناء.(5) المثير للدهشة فى قصة حمروش انتقاده لبعض واضعى السياسة لدى الدول العربية المحاربة وخاصة القيادة المصرية لرفضها وقف اطلاق النار فى معارك 1967 فى الوقت الذى كان من الممكن فيه إنقاذ شيء ما من أجل العرب وتجنب الهزيمة الشاملة. ذكر حمروش أن حكومة إسرائيل أعلنت فى 7يونية، أى بعد يومين من اندلاع الحرب - موافقتها لوقف إطلاق النار شريطة أن يكون هناك استعداد مماثل لدى الدول العربية المحاربة. والغريب هو كما يقول حمروش "أن الرفض جاء من الحكومات العربية باستثناء الأردن التى كانت قد فقدت بالفعل الضفة الغربية. فقد كان من الممكن حتى تلك اللحظة الاحتفاظ بجزء كبير من الأراضى وإنقاذ حياة كثير من الجنود المتجولين فى صحراء سيناء ومنع الهزيمة الشاملة والمهينة". كما ذكر حمروش أن مصر رفضت قرار مجلس الأمن الذى قرر بالإجماع وقف إطلاق النار دون الاشارة الى هوية المعتدى والضحية. يكتب حمروش قائلا لا يمكن تفسير ذلك سوى الأمل فى أن تصل التعزيزات (الى الجبهة) وإنقاذ الموقف من الانهيار. هنا تتضح الأمور فقد أشار حمروش بأصابع الاتهام الى القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية بل الى المجموعة الملتفة حول وزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر (الذى زعم

حمروش كثيرا فى مواضع مختلفة فى كتابة أن المهام المرتبطة بمنصبة كانت كبيرة علية) "ان الهزيمة الأولى (للقوات المصرية) لم تأت عن نقص فى السلاح بل نقص فى المهارات لدى القيادة العليا وغياب الروح القتالية لدى معظم طبقة الضباط"(6).

مع هذا يختتم حمروش تقديره للموازنة بين المكسب والخسارة فى هذه الحرب قائلا: ان الهزيمة كانت مخجلة والخسارة فادحة غير أن الهدف الرئيسى للعدوان الإسرائيلى لم يتحقق. وعلى الرغم من حجم النصر إلا أن المخطط الإسرائيلى لم ينجح فى إسقاط الأنظمة التقدمية فى مصر وسوريا مثلما لم تؤثر على النظام الملكى فى الأردن. ان المخطط الإسرائيلى نجح عسكريا لكنه لم يحقق أهدافه السياسية. لقد خسر العرب المعركة لكنهم لم يرفعوا الرايات البيضاء ولم يستسلموا"(7).

كان هذا أول حساب شامل للنفس . و كان السؤال وبعد أن تم تحديد ماهية الحرب وعوامل الهزيمة على أيدى بعض المفكرين اليساريين، هو: ما العمل الآن؟ والإجابة التى كانت لدى جميع اليساريين هى:عدم قبول الهزيمة بل خوض الكفاح من أجل استعادة حقوق العرب. غير أنه يجب أن نلتفت الى الصيغ الخاصة لليساريين وللفروق الدقيقة بين بعضهم .

نشر أحمد حمروش فى ذروة صدمة الهزيمة فى نهاية شهر يونية 1967مقالا فى روز اليوسف بعنوان "لحظات الانتظار". وكانت الفكره المحورية "لا بديل" أى أن مصر ليست دولة من دعاة الحرب لكن الحرب فرضت عليها وأنها لا تستطيع الرد سوى بالحرب العاصفة:"ان زعماء الأمة العربية لن يقبلوا أبدا حلول سلمية تخالف الحقوق الشرعية.وليس معنى ذلك أننا دعاة حرب عدائية. ان الجمهورية العربية المتحدة الدولة الحرة التى تبنى مجتمعاً اشتراكياً لا يمكن أن ترى فى الحرب عنصراً بناءً فهى تعلم أن الحرب تصد عن طريق التقدم، لكن هناك فرق بين الحرب الظالمة المعتدية وبين الحرب الدفاعية العادلة التى ندافع فيها عن أرضنا ومجتمعنا وسلامة أراضينا ونظامنا وقيادتنا ... ان إسرائيل هى التى فرضت الحرب على المنطقة مرتين خلال أحد عشر عاما كلما وجدت أن دول المنطقة تقوم بعمليات تحررية للقضاء على آثار الاستعمار فى منطقتنا".(8)

رأى حمروش فى الاتحاد السوفيتى السند الرئيسى فى كفاح العرب ضد إسرائيل من أجل استعادة حقوقهم ومحو آثار العدوان "فكما نصحنا الاتحاد السوفيتى قبل الهزيمة بعدم التورط فانه أمدنا بعد الهزيمة بدون أى تردد بالسلاح والمساعدات من مختلف الأنواع وقطع علاقته الدبلوماسية بإسرائيل وأيد الحقوق العربية دون قيود، على المستوى الدولى،. كما أشار إلى أن العرب والسوفيت لم ينظروا الى قضايا أزمة الشرق الأوسط بنفس النظرة:"فالإتحاد السوفيتى لكونه إحدى الدولتين العظمتين كان له حساباته الخاصة المرتبطة بالسلام العالمى وبضرورة الامتناع عن أى مواجهة مع الولايات المتحدة. كما أن موقفه الاستراتيجى منذ البداية لم يسع الى القضاء على إسرائيل بل تأييد حق العرب فى تحرير أراضيهم وساعد الشعب الفلسطينى ودعا الى أمن كل دول المنطقة. أما زعماء الدول العربية فكانت لهم رؤيتهم الخاصة للمشكلة وسعوا الى الحل السريع لها". يقدم حمروش هنا ملاحظة لها أكثر من مغزى حول الرؤية العربية لهذه النقطة: "ربما كان فى ذلك شىء من قلة الصبر غير المراقبة كان من الممكن أن تلحق بالعرب هزيمة أخرى". ويعود حمروش ويذكر الاختلاف الأيديولوجى والسياسى بين الاتحاد السوفيتى والدول العربية خاصة مصر (ولم ينس أن يذكر أن النظام الناصرى اعتقل كثير من اليساريين لفترات طويلة وأن إطلاق سراحهم الجماعى قد اكتمل فقط

قبل ثلاث سنوات من اندلاع الحرب). مع هذا يختتم حمروش قائلا "ان الاتحاد السوفيتى كان السند الرئيسى لعبد الناصر عندما رفض الهزيمة تعبيراً عن رغبة شعبه"(9). ومثل الكثير من المثقفين العرب والمصريين تعاطف حمروش مع الكفاح الفلسطينى المسلح (الذى وصفة بالكفاح المختلف عن كل ما عرفناه حتى الآن) حيث إعتبره حافزا على تجديد الكفاح العربى الشامل فى المواجهة مع إسرائيل. وفى مقال بعنوان "دقت ساعة حرب جديدة" يحكى حمروش لقرائه ملابسات ظهور حركة فتح. ولم يخف تطلعه،أنه على عكس الماضى فان الكفاح الفدائى سوف يكون هذه المرة داخل المناطق الإسرائيلية "فى ظروف أفضل من ذى قبل". ان تأثير هذا الكفاح الفدائى على إسرائيل سوف يظهر فيما يلى: سوف يتم إنهاك إسرائيل اقتصادياً نظراً لزيادة الإنفاق على الأمن. سوف تضطر الى وضع قوات أكبر فى الضفة الغربية وقطاع غزة كما سيزداد الخلاف السياسى داخل الرأى العام الإسرائيلى: إسرائيل الكبرى فى مواجهة "حركة السلام والأمن، وستضطر إسرائيل الى استيعاب عدد أكبر من السكان العرب، وسيكون ذلك مصدر توتر دائم للسكان اليهود. سوف يخلق التوتر العسكرى الزائد صعوبات فى الهجرة الى إسرائيل وربما سوف يشجع على الهجرة من إسرائيل. واختتم حمروش قائلاً: "إن إسرائيل لن تستطيع الاستمرار فى السياسة الاستعمارية التى تذكر بإمبريالية القرن التاسع عشر فى الوقت الذى يقضى فيه عالمنا المعاصر على الاستعمار.(10) ان الذى سوف يزعزع إسرائيل ويجبرها على التخلى عن سياساتها الاستعمارية هو الكفاح الفلسطينى المسلح الذى سيعطى الدفعة المطلوبة للكفاح العربى الشامل ضد إسرائيل. غير أن حمروش يدعو الفلسطينيين الى صياغة ميثاق يحدد أهداف الكفاح وعدم الاكتفاء بالكفاح المسلح فى حد ذاته.(11)

كان لطفى الخولى محرر الطليعة من بين أكثر المفكرين اليساريين المصرين إنتاجاً لو أخذنا فى الحسبان عدد المقالات التى كتبها بعد هزيمة 1967(12). تتميز مقالات الخولى بشكل عام برؤية واسعة وبدمج الصراع العربى الإسرائيلى بالسياق العالمى. فقد أشار فى أحد مقالاته، التى تهتم بالدروس المستفادة من الهزيمة الى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح العالمية للاستعمار وجهود الاستعمار من أجل إحباط خروج دول المنطقة من نطاق تأثيره. قال المؤلف ان هدف الاستعمار فى الشرق الأوسط مراقبة المنطقة وسكانها. وذكر" العدوان الثلاثى" (1956) فقال: "هذه المرة أيضا يستخدم الاستعمار إسرائيل كعصا لكن هذه المرة بشكل أكثر براعة ففى 1956 ظهرت إسرائيل تحت راية الإمبريالية أما هذه المرة فتظهر الإمبريالية تحت راية إسرائيل". أما فيما يخص أهداف عدوان يونية 1967 فقد فرق الخولى بين ثلاثة أهداف،وتلك الخاصة الإمبريالية وإسرائيل، وتلك الخاصة بالولايات المتحدة وبريطانيا وتلك الخاصة بإسرائيل"(13).

وصف الخولى الأهداف الإسرائيلية الخاصة بالآتى: فرض قبول العالم العربى لها، فك الحصار العربى عنها، إفشال المشروع العربى بتحويل منابع مياه نهر الأردن، التوسع الإقليمى على حساب الدول العربية من أجل خلق ظروف مادية ومعنوية تمكن إسرائيل من استيعاب المهاجرين الجدد (خاصة فى ظل الميزان السلبى للهجرة فى عام 1966)، تثبيت الجبهة الداخلية فى إسرائيل فى مواجهة الأزمات الطائفية (السفارديم والأشكناز) والاقتصادية التى تجتاحها.(14) ماذا تم تحقيقه من أهداف الحرب؟ يتساءل الخولى ويجيب: "لم يتحقق أى شىء حقيقى سوى احتلال الأراضى العربية والتى سيكون من الصعب على إسرائيل الاستمرار فى الاحتفاظ بها على مر الزمن، وإنزال ضربة جزئيه على القوات

المسلحة العربية". وعلى الرغم من الأسى الشديد الذى يصاحب هذه الكارثة إلا أن الخولى يعتقد أن الخامس من يونية هو ولادة من جديد للقوى والأنظمة التقدمية فى العالم العربى". والدليل على ذلك: وحدة القوى الثورية العربية وتأييد دول العالم الثالث المتزايد للموقف العربى خاصة فى كل ما يخص المسألة الفلسطينية، حياد فرنسا فى هذا الصراع، قطع الدول الشيوعية لعلاقاتها مع إسرائيل (باستثناء رومانيا)، وقف تدفق النفط العربى للولايات المتحدة وبريطانيا، وإغلاق قناة السويس.
فى الختام تتطرق الخولى الى سؤال "هل هذه الحرب التى أشعلها الاستعمار تحت راية إسرائيل، قد انتهت؟ والإجابة: قطعا لا (15).
وفى مقال آخر انتقد الخولى مزايدة كثير من العناصر العربية عشية حرب الأيام الستة، الذين أكثروا الحديث عن" مائة مليون عربى فى مواجهة مليونى يهودى". يقول المؤلف ان ذلك لم يكن سوى وثرثرة على الورق. وفى الواقع كان العكس هو الصحيح فالاثنان مليون إسرائيلى تدعمهم كل القوى المادية والمعنوية للصهيونية العالمية وحلفائها من الولايات المتحدة وحتى جنوب أفريقيا العنصرية. أما المائة مليون عربى فقد ظلوا أسرى الانقسام والتفتت تنقصهم الحركة الفعالة الموحدة. والنتيجة: "ان العالم العربى فى حاجة الى عامود فقرى حقيقى تلتف حوله الوحدة العربية. وهذا العمود الفقرى هو "حركة المقاومة العربية الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى." ودعا الخولى الى وقوف جميع العرب الى جانب المقاومة الفلسطينية: "لا يستطيع أى عربى مهما كان موطنه أو حالته الاجتماعية أو تنظيمه السياسى أو فكرته السياسية اتخاذ أى موقف عدائى تجاه حركة المقاومة. الخيار هنا واحد وقاطع: إما انك تؤيد حركة المقاومة أو أنك ضدها ولا وسط بينهما"(16). لقد أيد لطفى الخولى بالفعل حركة المقاومة الفلسطينية لأنه رأى فيها، مثله مثل أحمد حمروش، نقطة انطلاق للكفاح العربى الشامل من أجل استعادة الحقوق العربية. لكن بعد مرور وقت ما، بعد أن بدأت المنظمات الفدائية الفلسطينية استخدام العنف دون تمييز مما أدى الى انخفاض التأييد الذى أبداه لهم عناصر اليسار العالمى، شعر الخولى بضرورة التفكير بصوت عال ودعوة حركة المقاومة الفلسطينية الى تحديد أهدافها بشكل واضح والوسائل المتبعة لتحقيق هذه الأهداف. ونصح الخولى فى مقالة فى مجلة "الطليعة" المنظمات الفلسطينية "بتخطى مرحلة الإرهاب الثورى للجماعات الشعبية المقاتلة والانتحارية التى تعتمد فى الأساس على البطولات الفردية والعمل العسكرى المنفصل تماما عن العمل السياسى". فأعمال المقاومة فى هذه المرحلة والتى يجب تجاوزها هى فى الأساس تكتيكية وهدفها زرع الخوف لدى العدو و نزع الإحساس بالأمن والاستقرار عنه. ويكتب الخولى "لقد آن الأوان للتحول من مرحلة الإرهاب الثورى الى حركة تحرير حقيقية أى من مرحلة الرد التكتيكى الى مرحلة العمل الاستراتيجى وان لم يحدث ذلك فقد حكم على حركة المقاومة بالتحرك لكن عدم التقدم يعد بمثابة "محلك سر". و هذه هى النصائح التى قدمها الخولى من أجل إحداث هذا التحول:-

- بلورة إطار تنظيمى موحد لحركة المقاومة.
- إجراء اتصال مستمر بين حركة المقاومة وبين تيار الثورة العربية التقدمى.
- الالتزام ببرنامج سياسى له أهداف محددة قادر على خلق وحده وطنية عريضة من الشعب الفلسطينى .
- الانتقال من مستوى الرؤية العسكرية الضيقة الى مستوى الرؤية السياسية العريضة.

_ الاتصال بحركات التحرر فى العالم كتعبير عن كون حركة المقاومة الفلسطينية هو جزءا من مسيرة بشرية تاريخية عريضة.
_ وفى الختام. فان الحركة الوطنية الفلسطينية مطالبة بتقديم إجابات واضحة عن التساؤلات التى يطرحها الرأى العام العالمى عامة واليهود غير الصهيونيين خاصة حول مكانة ومصير سكان إسرائيل الحاليين، بعد تحقيق انتصار الثورة الفلسطينية(17).

على الرغم من النصائح التى وجهها الخولى الى حركة المقاومة الفلسطينية الا أنه عارض بشدة محاولات الأنظمة العربية فرض الوصاية على الحركة الوطنية الفلسطينية وسلب استقلالية قرارها: "على ضوء خصوصية المشكلة الفلسطينية وعموميتها لا يحق لأحد فى أى دولة (عربية) بأن ينصب نفسه وصياً أو مرشداً يعلم حركة المقاومة الفلسطينية كيف تحل مشكلاتها الداخلية وكيف تحدد طريقة كفاحها".
مع هذا، "ليس معنى ذلك أننا ننسب للمقاومة الفلسطينية نوعا من القداسة أو أنها خالية من الأخطاء والتناقضات، كلا، فهى تقوم بعمل ومن يقوم بعمل فانه إما أن يصيب الهدف أو يخطأه.....ان جميع قوى التحرر الوطنى فى جميع البلدان العربية مطالبه عند تعاملهم مع المقاومة الفلسطينية بتطهير أنفسهم من عقدة الوصايا والنهج الأبوى".(18)

مع هذا فقد شعر لطفى الخولى بضرورة التعرض ثانية للعنف الذى تمارسه المقاومة الفلسطينية. ورؤيته هى أنه من الناحية الأخلاقية هناك فرق بين العنف الذى يمارسه الاحتلال وبين العنف الذى تمارسه المقاومة. ويرى أن سواء الاحتلال أو المقاومة يشكلان جزءا مما يسمى "دائرة العنف الدموية". فكل منهما يتطلع الى "كسر هذه الدائرة فى النقطة التى تخدمه":إن هدف الاحتلال هو كسر الدائرة فى النقطة التى يطلق عليها "الأعمال التخريبية التى تقوم بها المنظمات الإرهابية العربية "لذلك يستخدم كل السبل العنيفة والانتقامية التى فى حوزته ضد كل ما فى متناول يده. وهذا المنطق يتناسب مع منطق كل الأنظمة المحتلة العنصرية فى عالمنا بداية من أدولف هتلر فى أوربا وصولا إلى ايان سميث فى أفريقيا. وفى المقابل تتطلع حركة المقاومة الفلسطينية الى كسر الدائرة فى نقطة "الاحتلال العنصرى والإرهاب الصهيونى" وهى تستخدم أيضا كل الوسائل المتاحة لها،سواء كانت حديثة أو بدائية ضد كل ما تطاله يداها. يتناسب هذا أيضا مع منطق جميع حركات المقاومة فى عالمنا بداية بحركات المقاومة ضد الاحتلال النازى فى أوربا وانتهاء بحركة المقاومة ضد الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا. لذلك فان ما يطلق عليه "دائرة العنف الدموية" يجب أن يطلق عليها "دائرة الاحتلال والمقاومة". والفرق بين الإثنتين هو أن الاحتلال فى جوهره "عملية عدوانية من العنف وسفك الدماء". وفى المقابل فان حركة المقاومة تُجبَر الى استخدام العنف وسفك الدماء. ان مسؤولية العنف وسفك الدماء تقع على عاتق الاحتلال لأنه يقوم بشكل جوهرى على "قمع غير شرعى" فى حين أن العنف التى تمارسه المقاومة هو فى إطار "ضرورة غير مستنكرة" حتى تعود الأمور الى نصابها الطبيعى. فكلما زاد طابع العنف لدى الاحتلال كلما زاد فى المقابل طابع المقاومة العنيف من

أجل حماية وجودها واستمراريتها. لذلك فإنها تضطر الى اتخاذ وسائل غير تقليدية من شأنها، للأسف الشديد، أن تودى بحياة الأبرياء المرتبطين بالاحتلال من قريب أو من بعيد".(19)

نجد أن هناك نوع من الازدواجية فى رؤية لطفى الخولى (مثل كثير من اليساريين المصريين) لحركة المقاومة الفلسطينية: فهو يشيد بإسهامها فى استرجاع الكفاح العربى بعد هزيمة 1967 لكنه يعترف أنه من الممكن أن تخطأ، كما أنه يرفض وصاية أى عنصر عربى على الحركة الوطنية الفلسطينية، لكنه فى نفس الوقت يقدم لها النصائح حول كيفية تحويلها من حركة إرهابية ثورية الى حركة وطنية حقيقية، كما يبدى أسفه على بعض أعمال العنف لكنه يجد لها مبرراً أخلاقياً.
ان صدى جهود اليساريين المصريين (مثل عناصر أخرى فى النظام الناصرى) فى تهدئة الحماس الثورى للمنظمات الفلسطينية (ليس فقط حول الشأن الإسرائيلى لكن فيما يخص علاقاتهم مع الأنظمة العربية المضيفة) نجده فى كتاب أحمد حمروش "خريف عبد الناصر" فهو يحكى أنه فى ظل التدهور الشديد فى العلاقات بين المقاومة الفلسطينية و النظام الأردنى. فى أغسطس1970 أرسل عبد الناصر وفدا من قبل الاتحاد الاشتراكى العربى الى عمان وكان اثنان بين الأعضاء الأربعة فى الوفد من اليساريين هما محمود أمين العالم والدكتور وليم سليمان. وكانت مهمة الوفد مقابلة القيادة الفلسطينية وإقناعها "بالعدول عن مواقفها الشجارية "(التى دفعت إلى المواجهة مع النظام الأردنى). غير أن حمروش يقول" لقد تجاوزت الأمور حد السيطرة العقلانية على العواطف" وتدهورت الأمور حتى وصلت حتميا الى مأساة سبتمبر 1970.(20)
علاوة على نقاش القضايا السياسية التى أثيرت فى أعقاب هزيمة يونية 1967 فقد شارك المفكرون اليساريون فى حوار قضايا أكثر تعمقا ذات طابع حساب النفس حول قضية تعريف الجوهر الأساسى لدولة إسرائيل وطبيعة الصراع الشامل معها، ولقد كشف هذا الحوار تباين فى تطرق اليساريين لهذه القضية، خلافاً للصيغة التقليدية المعتمدة والتى تقول إن إسرائيل هى أداة خاضعة للإمبريالية العالمية.

ومن سبق زملائه فى هذا الحوار هو محمد سيد أحمد الذى نشر فى أكتوبر 1967 فى مجلة"الطليعة" مقالا شاملا بعنوان "إسرائيل - كيف نجابهها بعد حرب 5 يونية". ويؤكد فى بداية المقال (الذى سوف نستعرض مضمونه بتوسع للعناصر الخاصة التى احتواها، وفق رأى كاتب هذه الدراسة) ان "علينا إعادة التقييم من جديد بشكل نقدى وبناء طرق مواجهتنا للعدو وتحديد نقاط الضعف التى أدت الى الهزيمة، مما سيعمق فعاليتنا ويحسن من قدرتنا على تحقيق أهدافنا فى المستقبل".
كان منطلقه الاساسى ان إسرائيل تلعب دور "العدو الخاص"ضمن"جبهة القوى العالمية المعادية للثورة العربية التحررية" وهى التى سوف تخرج رابحة أكثر من غيرها من العدوان ضد تلك الثورة. وان جوهر "القضاء على أثار العدوان" يكمن فى نزع هذه الخاصية من إسرائيل وكشف وإضعاف عناصر القوة التى تعتمد عليها. يجب أن نعترف،كما يقول سيد أحمد، أن ليست كل عناصر القوة هذه من صنع إسرائيل وحدها ولا حتى القوى المؤيدة لها فبعضها على الأقل يجب إرجاعه الى نقاط ضعف العرب أنفسهم التى لا يجب إنكارها وان لم يكن كذلك سوف نساعد فى تقوية مراكز القوى المعادية لنا.

ثم يستعرض سيد أحمد بعض النقاط المنهجية: فهو يتفق مع التعريف السائد بأن إسرائيل هى "كيان عنصرى أجنبى فرض على الكيان القومى العربى، وأنها نهبت أرضاً عربية، وأثبتت منذ تأسيسها أنها تسعى دائما إلى توسيع هذه البقعة المنهوبة". ويضيف قائلا أن وجود إسرائيل فى حد ذاته لا يتوقف على هذه الصفة. فمن وجهة نظر الإمبريالية العالمية فان إسرائيل هى الحل المناسب لعدة مشكلات: فقد قدمت "حلا إمبريالياً لمشكلة خلقتها الإمبريالية نفسها وعمقتها النازية والتى تعتبر أكبر تجلى للعدوان الإمبريالى وهى مشكلة كراهية اليهود ومعاداة السامية. وهنا يذكر سيد أحمد أن القوى الديمقراطية المعادية للإمبريالية هى التى اقترحت حلا للمشكلة اليهودية فى أوربا تقوم على "تذويب الفوارق" والقضاء على أى تفرقة بين اليهود وغير اليهود. وفى المقابل قدمت الإمبريالية حلاً على عكس "الحل الديمقراطى" مضمونه الفصل التام بين اليهود وغير اليهود وتبنى الحل الصهيونى العنصرى لهذه المشكلة: تأسيس وطن قومى لليهود يضم أكبر عدد منهم من خلال اقتلاعهم من مواطنهم الأصلية. إن هذا الحل من شأنه أن يزيد من موجة العنصرية فى العالم لأنه يمثل حركة رجعية فى جوهرها تعارض حركة التحرير الشعبية على غرار ما حدث عند إقامة دولتَىْ جنوب أفريقيا (1910) وروديسيا البيضاء (1966).

طبقا لأقوال سيد أحمد فان الوجه العنصرى-الصهيونى لإسرائيل ليس إلا جزء من "استثمار" الإمبريالية فى إقامة هذه الدولة. والوجه الآخر لها هو إقامة دولة استيطانية "ذات طابع أوربى" وتفوق تكنولوجى فى قلب العالم العربى، دولة تلعب بالضرورة دور "وكالة إمبريالية" ليس فقط تجاه حركات التحرر فى العالم العربى بل أيضا تجاه حركات من هذا النوع فى أنحاء أفريقيا وأسيا وذلك من خلال المساعدات المادية والفنية التى تقدمها لتلك الدول. وتأتى هذه المساعدات أصلا من الإمبريالية لكنها تتخفى وراء واجهة الدولة الصغيرة التى تدعى الانتماء الى العالم الثالث فى حين أنها تمثل امتدادا لمشاريع الإمبريالية.(21) ان هذه "الاستثمارات" الإمبريالية تجعل الوجود الإسرائيلى أو عدم وجوده الى غير متوقفة على الرفض العربى. ويعتبر هذا الوجود ثروة إمبريالية خالصة. لذلك فان الاستعمار مستعد لاتخاذ جميع الوسائل حتى الحرب من أجل ضمان استمرارية هذه الثروة ومنع القضاء عليها.

من هنا يتضح أن القضاء على "قاعدة العنصرية" هذه غير مرتبط بارادة العرب فقط بل يتعلق بميزان القوى الدولية بين الإمبريالية وبين معارضيها. وان الحل الردايكالى للمشكلة مرتبط بالتغير الحاسم فى هذا الميزان لصالح قوى التقدم والحرية.

يعتقد أن رسالة سيد أحمد هى: أنه فى ظل علاقات القوى العالمية التى لا تميل بشكل حاسم الى جانب "القوى التقدمية" لا يستطيع أى هجوم عربى القضاء على "القاعدة العنصرية".وأضاف سيد أحمد أنه ليس معنى ذلك عدم القدرة على مواجهة السياسة الإسرائيلية العنصرية والتوسعية أو عدم القدرة على إحباط مخططاتها العدوانية.وليس الإمبريالية وحدها هى التى تحدد مصير العالم. غير أن الإمبريالية هى التى حددت بأن القضاء على إسرائيل كأساس للعنصرية هو شأن مرتبط بموازين القوى الدولية، فى عصر توازن الرعب النووى. ويحتمل أن الظروف غير مناسبة فى الوقت الراهن لحل المشكلة بشكل راديكالى. لذلك يجب التمييز بين الأهداف (العربية) التى "يمكن تحقيقها" وبين الأهداف "الواجب تحقيقها"، وتجهز الوسائل الممكنة من أجل تحويل الممكن الى واجب. كيف يمكن

التفرقة بين هذا وذاك؟ من أجل ذلك يجب الفهم الحقيقى لمكانة إسرائيل بين القوى "التى تدور فى فلكها".

يزعم المؤلف فيما يخص هذه التفرقة، بأن هناك موقفان متطرفان فى العالم العربى وكلاهما مخطىء . موقف يقول أن إسرائيل قادرة من خلال المنظمات الصهيونية ورأس المال اليهودى ،ومن خلال الاستعانة بضغوط من أنواع مختلفة، على تعبئة الحكومات الاستعمارية لاتخاذ موقف معاد للعرب. من هنا فان إسرائيل وحدها هى العدو وعلى الدول العربية محاولة التأثير على الدول الغربية من أجل قطع علاقاتها مع إسرائيل. وهذا الموقف فى رأى المؤلف يتجاهل تماما الخلفية الاجتماعية للمعركة والحلف الاستراتيجى بين إسرائيل والإمبريالية فى مواجهة حركات التحرر العربية. ومهما كان تعاطف المستشارين اليهود للرئيس جونسون مع إسرائيل فأنة من الواضح أن ولائهم الأول هو للسياسة الأمريكية وهم يفضلونها بشكل قاطع على العلاقات مع إسرائيل. هذا الموقف لا يستخف فى الارتباط الوثيق بين غسرائيل والدوائر الاستعمارية فحسب، بل يبالغ فى تقدير قدرة إسرائيل فى تحريك الدوائر الاستعمارية من أجل خدمة أهدافها الخاصة بل أنه مخطىء فى الاستهانة بقدرة العرب فى التعامل مع إسرائيل.

علاوة على ذلك فان الافتراض بأن ولاء كل يهود العالم هو لإسرائيل قبل أن يكون لأوطانهم الأصلية، فان ذلك فى حد ذاتة رؤية ذات طابع عنصرى وأنه يضع إسرائيل وكل الذين استطاعت الحصول على تأييدهم فى "سلة واحدة". وهذا الأمر غير دقيق إطلاقا. فهناك درجات متفاوتة للتأييد اليهودى لدولة إسرائيل وهناك دوافع مختلفة لهذا التأييد. فمثلا فى مسألة الهجرة الى إسرائيل، فإسرائيل رغم كل مجهودتها لم تنجح فى استيعاب أكثر من سدس يهود العالم. "ان كثير من اليهود يؤيدون إسرائيل مادياً لتبرير عدم رغبتهم فى الهجرة إليها واستجابة للضغوط التى تمارسها عليهم المنظمات الصهيونية". غير أن ذلك لا يناقض حقيقة أن عشية حرب يوليو نجحت إسرائيل فى تعبئة تأييد واسع من قبل يهود العالم بما عرض على أنه كفاح من أجل ضمان وجودها، الى درجة أنه تم الشك فى ولائهم لأوطانهم. يزعم سيد أحمد أنه يجب الاعتراف بأن هذا النجاح الإسرائيلى لم يأت فقط من المبالغ الضخمة التى كانت تحت تصرف الدعاية الصهيونية ولا من الشعور بالذنب لدى بعض الدول الأوروبية بعدم مبالاة شعوبها بفظائع النازية تجاه اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. وليس أقل من ذلك، تقصيرات الاعلام العربى الذى ساوى بين الصهيونية واليهودية العالمية.فبهذا استطاعت إسرائيل تقديم العرب على أنهم عنصريين يتآمرون من أجل استكمال حملة هتلر الابادية وذلك من خلال توظيف بعض التصريحات لشخصيات عربية دعت علانية (وقد حرصت إسرائيل على إبراز ذلك) الى "إبادة اليهود وإلقائهم فى البحر". أدت هذه التصريحات إلى أن كثير من الدوائر فى الغرب، من اليمين واليسار على حد سواء، لم تكن على استعداد لاعتبار الهجوم الإسرائيلى فى 5يونية 1967عدواناً وإنما دفاعاً عن النفس.

أما الرؤية الخاطئة الثانية فهى على عكس سابقتها تعتبر "أن إسرائيل هى مجرد ذيل للإمبريالية وأنها تحركها كيف تشاء "وهذه الرؤية فى رأى المؤلف ينقصها المميزات الخاصة "للعدو الخاص" ودوره الرئيسى فى مبادرة العدوان الأخير. وهذه الرؤية تستهين بالقدرة الذاتية لإسرائيل وتتعامل معها كما لو أنها مبعوث للإمبريالية ليس إلا. والى هنا فان فى كل حالة من العدوان بادرت بها الإمبريالية أو أحد

رسلها التقليدين فان الرأى العام العالمى يثور ضدها ومثال على ذلك حرب فيتنام أما إسرائيل فلها خصائصها المحددة تتميز بها عن القواعد الإمبريالية الأخرى والتى من خلالها تستطيع أن تعبىء الرأى العام العالمى لصالحها وحتى ان كانت خطوتها تحمل طابع العدوان. ويرجع سر هذا النجاح الى أن إسرائيل ليست فقط أداة فى أيدى الإمبريالية لكنها فى نظر الكثيرين، يهود وغير يهود، "حل" لمشكلة قومية. يقول سيد أحمد ان هذا الحل غير طبيعى لكن "علينا الاعتراف بأن الدعاية الصهيونية نجحت فى تعبئة الرأى العام العالمى لتأييد هذا الحل وتطبيقة حتى بالقوة وطرد مليون ونصف مليون عربى وهم الشعب الأصلى فى فلسطين". ان اليهودية ديانة وليست قومية وان كل القوميات فى العالم تضم ديانات مختلفة، غير أن العنصر التى نجحت الصهيونية بواسطته فى الإقناع بأن اليهودية هى قومية هو المعاناة اليهودية على مر الأجيال والقمع الذى تعرض له اليهود فى المجتمعات الرأسمالية، خاصة فى العصر النازى فى الحرب العالمية الثانية. وفى ظل الدروس المستفادة من كارثة النازى فان الصهيونية ترتكز على وحدة المصير اليهودى وتدعو الى إقامة "وطن قومى للشعب اليهودى" من أجل منع تكرار هذه الجرائم. "علينا الاعتراف بأن نجاح الصهيونية فى خلق الإحساس القومى داخل إسرائيل على الرغم من اختلاف أماكن الهجرة إليها، لا يرجع فقط الى مجهودات الدعاية الصهيونية. فقد كان العرب أنفسهم شركاء فى ذلك عند رفضهم التمييز بين رفضهم المشروع لإسرائيل ككيان عنصرى ...وبين اتخاذهم كل السبل من أجل إضعافها". ودعا سيد أحمد العرب الى اتخاذ "عمل (اعلامى) ايجابى" من خلال استغلال الفجوات والاختلافات الموجودة فى داخل إسرائيل بين اليهود والعرب القادمين من دول أوربا واليهود القادمين من الدول الإسلامية، وبين الصهيونيين المتطرفين والصهيونيين المعتدلين الذين يطمحون فى ضمان قيام إسرائيل من خلال الاندماج فى المنطقة وتجنب أى مواجهة مستقبلية مع 100مليون عربى .ولعدم استغلال العرب هذه التناقضات فتح العرب الباب على مصراعيه أمام الاتجاهات الأكثر عدواناً (فى المجتمع الإسرائيلى) وساهموا فى "وحدة" المجتمع الإسرائيلى بدلا من العمل من أجل تفككة المتوقع "بشكل موضوعى".

أما فيما يخص علاقات إسرائيل ومع الإستعمار، يقول سيد أحمد أنها ليست علاقات التابع والمتبوع: فإسرائيل لا تتبع وأنها غير متبوعة. وان مكانتها المميزة هى "حليفة خاصة". ويقول أنه حتى كارثة الهزيمة لا يجب أن تنسينا أن أصل العداء لحركات التحرير العالمية والعربية يكمن فى الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية. وان إسرائيل هى مجرد جزء من القوى المعادية. ولا يجب التعرض لاغواءات الحلول التى تركز الانتباه على إسرائيل وحدها، وتكافح الإمبريالية فقط وفقا لمدى تأييدها لإسرائيل. مع هذا يجب الا ننسى أن إسرائيل هى "العدو الخاص" وان مواجهتها تلزم الأمة العربية باتخاذ عدة خطوات عسكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية (على الجبهة الداخلية). وعلى الأمة العربية أن تحدد الخطوات الممكنة والكشف من خلال حملة إعلامية واسعة النطاق عن إسرائيل كقوة ضاربة للإمبريالية. لكن من أجل نجاح هذه الحملة يجب أن نلاحظ ثلاث نقط بالغة الأهمية: "أولا: تطهير كفاحنا ضد إسرائيل من أى عنصرية أو ما يشابة العنصرية. ثانيا: التخلى عن اعتبار إسرائيل تكتل واحد متجانس والالتفات الى الاختلافات فى داخلها والعمل بهذه الروح من أجل تفتيت عناصرها بدلا من أن نساهم فى تجانسها، ثالثا: التفرقة بين إسرائيل كدولة عنصرية وعدوانية تعمل على جذب

معظم اليهود الى فلسطين وبين اليهود كبشر وجماعة إنسانية فى فلسطين والتأكد من أن رفض قيام إسرائيل كدولة لا يعنى القضاء على الجماعات اليهودية الموجودة حاليا فى فلسطين".(22)
باختصار فان مؤلف سيد أحمد المنهجى هو خليط من تكرار المواقف اليسارية والعربية التقليدية تجاه إسرائيل واليهود (اليهودية ديانة وليست قومية، إسرائيل كيان مصطنع عنصرى وعدوانى) من ناحية ومن ناحية أخرى رؤية نقدية خلاقة (نقد النكسات الإعلامية والعلمية للعرب، الإشارة الى معاناة اليهود التى خلقت الإحساس بوحدة المصير، تعريف خلاق لعلاقات إسرائيل بالإمبريالية، رفض اعتبار إسرائيل كيان منسجم والإشارة الى الاختلافات القائمة فيه).

على غرار محمد سيد أحمد، دعا لطفى الخولى هو الآخر فى مقال ذى طابع منهجى الى التميز بين "العدو العام" والذى هو الإمبريالية العالمية وبين "العدو الخاص" وهو الصهيونية. فزعم هو أيضا أن هناك نوع من التبسيط فى المقولة المعتادة بأن هناك علاقة عضوية بين إسرائيل والإمبريالية ويرى أنه يجب التعامل مع ثلاث قضايا كل بمفردها: اليهود والصهيونية وإسرائيل. "ان النظام الإسرائيلى يسعى عن قصد الى طمس الفروق بين الثلاثة وأن يجعل الناس يعتقدون أنهم واحد. وهناك عناصر فى العالم العربى تخلط بين الثلاثة. ان هذا الخلط بين الطرفين المتعارضين (إسرائيل والعرب) يثير الاستغراب لكن سرعان ما تزول هذه الدهشة عندما نكشف الطابع الطبقى الاستغلالى والعنصرى للاتجاهين. ان الفرق بينهم هو أنه طالما أن الدول العربية المتحررة تتقلص فيها العنصرية فإنها تتزايد فى المجتمع الإسرائيلى بموجب أساسها الصهيونى وعلاقتها بالإمبريالية العالمية". وكعادته سابقاً يزعم الخولى هذه المرة أيضاً أن اليهودية هى ديانة وليست قومية لكن هناك فعلا مشكلة يهودية، مع أن وصل العداء للسياسة الأوربية الى ذروته بعد ظهور النازية فى المانيا . "وليس فقط أن العرب لم يشاركوا فى أعمال القمع هذه لكنهم فتحوا بلادهم على مصراعيها أمام اليهود المهاجرين من أوربا وبلاد الإحتلال النازى". يقول الخولى أن الحل التقدمى للمشكلة اليهودية هو دمج اليهود بشكل متجانس مع أبناء الشعوب "البلاد الطبيعية"واما الحل العنصرى الرجعى فهو الذى يقول بالفصل وتحويل اليهود من ديانة فقط الى قومية خاصة وتأسيس دولة مستقلة لليهود بدعم من الإمبريالية من خلال طرد السكان الأصليين الفلسطنيين. يرى الخولى أن تأييد كثير من الدول لدولة إسرائيل يرجع الى سببين: أولهما ضمان قيام قاعدة إمبريالية فى الشرق الأوسط. ثانيهما: رغبة القوى الطبقية الحاكمة لتلك البلاد فى التخلص من اليهود الذين يعيشون فيها (وذلك هو سبب تأييد عناصر معادية للسامية لإسرائيل). ولأول مرة منذ زمن طويل يعترف الخولى بأن دول الكتلة السوفيتية أيدت قيام إسرائيل لكنه نسب ذلك الى وجود معاداة قوية للسامية فى تلك البلاد فى الماضى، وأنه طبقا لتقدير الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت فإن إسرائيل هى عنصر أكثر تقدما من جاراتها العربيات. وقد ثبت أن هذا التقدير خاطىء فى رأيه.
يقول الخولى أن أهم نقطة ايجابية تنبع من كارثة 5 يونية هى صحوة الرأى العام العالمى القادرة على رؤية العدوان الراسخ فى النظرية الصهيونية. أما من طرق الحل فيقول المؤلف أن المشكلة "ليست "مشكلة اليهود" بل "مشكلة تحرر وطنى وثورة اجتماعية وصولا الى الاشتراكية". ان حربنا التحررية ضد الإمبريالية والصهيونية التوسعية هى حرب شرعية لا مفر منها". ويجب

رفض الحل الصهيونى قطعيا، فى رأى الخولى. ونحن العرب مستعدون للمشاركة فى الجهود العالمية من أجل تحقيق "الحل التقدمى والديمقراطى الصحيح" وهو اندماج اليهود فى مجتمعاتهم الأصلية ومكافحة معاداة السامية والعنصرية بدون هوادة. كما أنه يجب التفرقة بين اليهود وبين الصهيونية ونظام الحكم الإسرائيلى كما يجب التفرقة بين اليهود فى الدولة الصهيونية نفسها "نحن لا نكن العداء لاثنين ونصف مليون يهودى يعيشون تحت الحكم الإسرائيلى، لكن عدائنا منصب على الحكم الإسرائيلى نفسه ككيان عنصرى إستعمارى والذى يعمق معاداة السامية فى المنطقة ويستغل العمال اليهود والمسلمين والمسيحيين على حد سواء.(23)

لا نفاجئ كثيرا برأى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور فؤاد مرسى (كلاهما من مؤسسى منظمة الراية) حول تحديد ماهية دولة إسرائيل. فقد تميز هذان الرأيان بجهادية أكثر من أراء سيد أحمد والخولى وغيرهما. كما ذكرنا عبرت الراية أكثر من أى جماعة شيوعية مصرية أخرى عن رفض العناصر المصرى المولد فى اليسار المصرية للهيمنة اليهودية فى الحركة الشيوعية وأعضاؤها هم الذين طالبوا بطرد اليهود من مؤسسات الحركة كشرط لانضمامهم الى عملية وحدة اليسار المصرى فى عام 1958.(24) يذكر مع ذلك أن رجال الراية السابقين كانوا شركاء فى بعض مبادئ نظرائهم من الجماعات الشيوعية الأخرى (خاصة حدتو) حول مسألة جوهر إسرائيل وأختلفوا عنهم فى أمور بسيطة، وفى مدى التفاهم الذى كانوا على استعداد لابدائه حول معاناة اليهود والذى هو أساس السعى من أجل إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين. جمع إسماعيل صبرى عبد الله آرائه حول هذه المسألة فى كتاب بعنوان "فى مواجهة إسرائيل" والذى صدر فى القاهرة عام 1969.(25) يقول المؤلف أن كفاح الأمة العربية ضد "المؤامرة الصهيونية الإمبريالية" هو "كفاح لا مفر منه" ويعتبر حكم القدر: لا يوجد إنسان يستطيع الاختيار بين الحرية والعبودية لأنه بتنازله عن حريته يتنازل عن طبيعته كإنسان". وعلى هذا الأساس انتقد بعض "دوائر السلطة" و "وبعض المثقفين" "تبلبلت آرائهم" لأنهم تعلقوا بالدعاية الصهيونية" التى نجحت فى إيهام قطاعات عريضة من الرأى العام العالمى بأن العداء لإسرائيل هو عبارة عن مشاعر مفتعلة أشعلها بعض الزعماء العرب وذلك لتحويل اهتمام الشعب عن المشاكل الداخلية". أنكر عبد الله وقال "أن استعداد الشعب المصرى وجميع الشعوب العربية لحمل راية الكفاح كان يجب أن يضع حدا لهذه الأوهام.(26) مع ذلك انتقد عدم وضع هدف عربى واضح فى الكفاح ضد إسرائيل. ويجب تحديد هذا الهدف فى رأيه، كما يلى: "القضاء على إسرائيل كقاعدة صهيونية إمبريالية فى قلب الوطن العربى".وهذا التحديد فى رأيه يوضح أنه غير المقصود بتاتا القضاء على اليهود الذين يعيشون فى فلسطين أو القائهم فى البحر.(تأكيد ذلك يشير الى القرب الثقافى بين اليهود والعرب والسماحة العربية تجاه اليهود قبل ظهور "الدعاية الصهيونية").

يكتب عبد الله هذا الرأى مشيراً الى أن ما يهم هو ثلاث نقاط: 1) حق الشعب الفلسطينى فى أرضة ووطنه واستقلاله. 2) وجود اليهود فى فلسطين لا يشكل سببا فى أن تكون وطنا ليهود العالم. 3) لا يجب أن يعبر الوجود اليهودى فى فلسطين عن العلاقة بالغرب الاستعمارى.(27)

كما تطرق المؤلف إلى مستقبل "الجالية اليهودية" فى فلسطين فقال أن هذا المستقبل مرتبط بقبولها لحقوق الشعب الفلسطينى وقطع العلاقة بالصهيونية العالمية وموافقتها على أن تكون جزءا من المنطقة وليس رأس جسر أجنبياً.

أما عن طرق الكفاح ضد إسرائيل يقول عبد الله (على الرغم من تأكيده على ضرورة الكفاح المسلح وكل احترامه للمقاومة الفلسطينية) إلا أنه "من الخطأ الفادح أن نركز كل جهودنا ضد إسرائيل فقط ونترك المعركة ضد الاستعمار". أى أن الكفاح ضد إسرائيل يجب أن يكون جزءًا من الكفاح الشامل ضد الاستعمار. كما يجب أن تكون المعركة شاملة ومتعددة الجوانب وليست عسكرية فقط "ان الحرب اليوم ليست ظاهرة عسكرية خالصة وأن تنمية الاقتصاد الوطنى، والاتجاه نحو التصنيع وتحرير العرب من قيود الاستغلال والسماح بتلقى ثقافة انسانية حديثة (كل ذلك) يعتبر جزءًا أساسياً من التجهيزات للكفاح".(28)

زعم المؤلف أن العنف والعدوان من الطبيعة الجوهرية الكامنة فى إسرائيل: "ولدت إسرائيل عن طريق العنف وتوسعت بالقوة وهى قائمة على الإرهاب...فالذين فروا إليها خوفا من الاضطهاد فى مواطنهم أو من منطلق التطلع الى حياة أفضل ماديا ومعنويا لن ينالوا الراحة إلا إذا استطاعوا أن يثقوا فى قدرة الدولة الصهيونية على الوجود بواسطة القوة والتوسع التدريجى وفرض الاعتراف بها على العرب وأن يخضع العرب لسيطرتها الاقتصادية ولتأثيرها السياسى. ولو اضطرت إسرائيل الى الانسحاب دون تحقيق أى فائدة من حرب 1967 فمعنى ذلك أن سياسة القوى غير مفيدة ...وسوف يؤدى هذا الوضع الى وقف الهجرة الى إسرائيل وزيادة الهجرة منها وسيتكشف للشعب الإسرائيلى زيف الصهيونية. بذلك سيتحول التوسع الى انكماش.(29)

كيف يمكن دفع كفاح الشعب الفلسطينى؟ ينصح عبد الله بالتمسك بمطلب تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول الشأن الفلسطينى: حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتنفيذ قرار التقسيم _وخاصة إقامة دولة فلسطينية. يعتقد المؤلف أن قرار التقسيم كان غير شرعى أصلا (وامتنع عن الإشارة الى أن معظم الجماعات اليسارية أيدت هذا القرار قبل اتخاذه وفور صدوره)، لكن يجب "الارتباط بالملابسات التى أدى اليها هذا القرار بعد صدوره". والخيار المتاح أمام اليهود فى إسرائيل،حسب رأى عبد الله هو: "إما ترك البلاد أو العيش بسلام مع سكانها، من منطلق الرغبة الصادقة فى مصير مشترك"(30) (ولم يفصل ما هو المقصود "بالمصير المشترك").

تطرق الى بعض هذه القضايا الدكتور فؤاد مرسى،وهو أيضا من مؤسس جماعة الراية. ففى مقال نشره فى مجلة الطليعة بمناسبة مرور ثلاث سنوات على حرب 1967، أشتكى على عدم التفاهم الذى تبديه دوائر عريضة فى الرأى العام العالمىتجاه المشكلة العربية وهى المشكلة العادلة. "لم تكن المشكلة أبدا صراع حدود بين دولتين ... الصراع العربى الإسرائيلى ليس صراعا عرقيا أو إقليميا بين العرب وإسرائيل. فهو صراع بين الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة وبين حركة التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى فى المنطقة العربية. وتلعب إسرائيل دورا مزدوجا فى هذا الصراع: فى خدمة الاحتكارات الاجنبية من جهه، وخدمة أهدافها التوسعية المحددة فى المنطقة من جهه أخرى ...وليست إسرائيل تلك البلاد الصغيرة الداعية للسلام يسكنها مليونا مواطن يهددهم التدمير من قبل مائه مليون عربى غارقين فى السلاح الى ذقونهم. إسرائيل هى حقيقة إمبريالية عنصرية ولو أن حرب 1967 أثارت انفعال بعض دول الغرب حول التفوق اليهودى الا أن عدوانها ونصرها العسكرى أدى الى ظهور إسرائيل من جديد كحقيقة استعمارية والى كشف طابعها التوسعى".(31)

هذه المرة أيضا حاسب هنرى كورييل من منفاه فى باريس موقف اليساريين المصريين. وقد تطرقت هذه المحاسبة الى تعريف جوهر إسرائيل ووصفهم لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى ومقتراحاتهم لحلها. فى مقال كتبه فى يوليو1969 خالف كورييل تعريف اليساريين بأن إسرائيل هى "حقيقة استعمارية فى قلب المنطقة العربية"تجمع بين دفع المصالح الإمبريالية العالمية مع دفع مصالحها الذاتية التى ليست بالضرورة مماثلة لمصالح الإستعمار. "ان المنطلق الذى نتبعه مع أغلبية القوى التقدمية والاشتراكية فى العالم هو أن الحقيقة الإسرائيلية مقبولة شرعا، ومن المتفق عليه أن اليهود فى إسرائيل يمثلون كيانا قوميا لهم مثل جميع التجمعات القومية الحق فى تقرير المصير وإقامة دولة قومية".ويقول المقال "وذلك الأمر حقيقيا حتى لو أعلن البعض أن إسرائيل هى حقيقة استعمارية، وهذه الحقيقة ثُبتت فى افريقيا وكذلك فى الشرق الأوسط". وأضاف "أن للشعب الإسرائيلى حقوق مثل كل شعوب العالم، الحق فى الأمن والحق فى التطلع الى الأمن". كذلك يقول كورييل "أنه ليس على استعداد لدراسة الحلول التى غرضها تصفية اليهود الإسرائيليين أو التى تفرض عليهم وضعا معينا لا يرغبون فيه،وهذه الحلول ليست مرفوضه فقط لكنها وهمية أيضا". كما يقول أنه كما يجب أن يفهم إصرار الفلسطينيين فى كفاحهم من أجل الاعتراف بحقوقهم الوطنية فان الإسرائيليين سيحاربون حتى النهاية بنفس الإصرار لحماية حقوقهم. أما فيما يخص سبل حل هذا الصراع فقد دعا كورييل الى "سياسة واقعية تقدمية "هدفها واحد: "إنهاء الصراع على أساس قرار مجلس الأمن 242 وأن يحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه القومية"(32).

من هنا ينتقل كورييل الى دراسة موقف "القوى الرجعية فى الشرق الأوسط "بالنسبة لقضايا الحرب والسلام فى المنطقة. والمقصود ثلاث قوى: أ)- القوى الإمبريالية (الدول الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة) الساعية الى استمرار حالة الحرب، لأن هذه الحالة تحول دون تنمية الدول العربية التقدمية وتجبرها على تخصيص قسم كبير من مواردها لأغراض الدفاع، كما تحاصر حركات التحرر الوطنية العربية، التى تسعى الى تحويل الموارد النفطية العربية الى أيدى عربية، ويقلل من شأن التأييد الذى فى استطاعة الدول العربية تقديمه للبلاد العربية الأخرى التى لا تزال خاضعة للسيطرة الإمبريالية، كما توجد ذريعة للتدخل العسكرى الإسرائيلى لخدمة المصالح الإمبريالية فى دول محددة فى الشرق الأوسط. ب)- "القوى الرجعية فى إسرائيل": تسعى هى أيضا إلى استمرار حالة الحرب، لأنها تسمح للتيارات الإسرائيلية العدوانية والمناصرة للاحتلال أن تتمركز فى الحكم وأن تحول (بحجة الأمن) إحتلال الأراضى العربية فى 1967 الى حقيقة واقعة، كما تسمح باستغلال هذا الوضع من أجل تعبئة التأييد الغير مشروط للرأى العام العالمى ويهود العالم (بما فيهم الرافضين للسياسة الإسرائيلية) لخطوات الحكومة الإسرائيلية، حيث أن الحرب تخلق جوا من الخوف من تدمير اليهود الإسرائيلين وتدمير الدولة. ج)-"الأنظمة الرجعية العربية" وهى مهتمة باستمرار حالة الحرب لأنها تعيق تطور الأنظمة العربية التقدمية. كما تمنع تطور القوى الديمقراطية فى البلدان العربية وتزيد من احتمالات التدخل السياسى والعسكرى للأنظمة العربية الرجعية ضد الدول العربية التقدمية. من هنا فان انتهاء حالة الحرب سوف يعد هزيمة ساحقة للقوى الرجعية فى المنطقة كلها.(33)

يرى كورييل أن الصعوبة فى التقدم نحو السلام تنبع ليس فقط من حجم القوى الرجعية بل من تشويه المفاهيم بين القوى التقدمية:

1- يخلط اليساريين بين المفاهيم عندما يزعم أن الكفاح من أجل السلام العربى الإسرائيلى يساوى ترك المقاومة المسلحة. والعكس صحيح فالطريق الى السلام يكون مفتوحاً فقط عندما يكون السبيل أمام الحرب مغلقا أى عندما يكون من الواضح تماما لإسرائيل أن الطريق الى الحرب التى تسير فيها غير مجدية ولن تؤدى الى حل الصراع بل الى استمراره ولن يؤدى الى الأمن بل الى غيابه (من هنا فاستمرار المقاومة الفلسطينية المسلحة سوف تجعل الإسرائيليين يحاسبون أنفسهم).

2- من الخلط فى المفاهيم أيضا عرض السلام على أنه يساوى الهزيمة.(34) وان كان حقيقياً أن السلام هزيمة للقوى الرجعية، فهو انتصار للقوى التقدمية. وإلا كيف يطلق "الهزيمة" على حل يؤدى الى استعادة الأرض المحتلة وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة قومية فلسطينية ووضع حد للحرب القاتلة وإقامة علاقات أخوة بين الشعوب؟

أدرك كورييل أن الجماهير العربية يصعب عليها استيعاب هذه الادعاءات لكبريائهم الوطنى المجروح ولأصداء الشعارات الانتقامية الشوفينية. ان مؤيدى ضم الأراضى فى إسرائيل يكثرون من استغلال حساسية الجماهير العربية والمساس بكبريائهم الوطنى لضمان استمرار حالة الحرب. يعتقد كورييل أن اليساريين فى العالم العربى يسيرون أيضا فى طريق المواجهة و "الحرب حتى النصر" "كطريقة ثورية" وحيدة من أجل حل الصراع. والذى يميز المتطرفين اليساريين هو المبالغة فهم يأملون أنه بعد انتهاء الحرب، حتى ولو بالهزيمة، سوف تسقط الانظمة التقدمية فى البلاد العربية (مثل نظام عبد الناصر) والتى يعتبرونها "انتهازية"لا صلاح فيها". هنا تلتقى مواقف اليسار المتطرف واليمين المتطرف.(35)

من هنا يتضح أن رؤية كورييل لجوهر دولة إسرائيل وسبل حل الصراع العربى الإسرائيلى تتناقض تماما مع رؤية جميع اليساريين المصريين- الذين تتميز مواقفهم بالصلابة الزائدة وكذلك هؤلاء الذين من الممكن أن تلاحظ فى أقوالهم بعض عناصر المرونة. فعلى عكس هؤلاء وهؤلاء فان كورييل لا يعتبر إسرائيل "حقيقة استعمارية" و "أداه إمبريالية "بل كيان قومى شرعى له الحق فى الوجود والأمن بدون شك.كما لا يعتبر السلام العربى الإسرائيلى "استسلاما" من الجانب العربى أو "إملاء إمبرياليا "بل خطوة صحيحة سوف تحقق العدل للشعبين،وفى الحقيقة هذه هى الفرصة الوحيدة من أجل اضعاف سيطرة الإمبريالية على الشرق الأوسط وتحقيق التطلعات العادلة والشرعية للعرب وخاصة الفلسطينين. يجب الوضع فى الاعتبار إبعاد كورييل وأصدقائه عن الساحة المصرية والغربة (وان لم نقل عداء) التى شعر به أصدقاؤه تجاهه وناهيك عن خصومة فى اليسار المصرى. مع هذا اقترب بعض اليساريين المصريين مع الزمن من رؤية كورييل على المسار البراجماتى، وللظروف السائدة لم يرفضوا إمكانية التسوية مع إسرائيل والاتصال بعناصر سياسية محددة(معسكر السلام) فى المجتمع الإسرائيلى.

هناك تساؤل طرح نفسه، هل من المسموح لمصر وللعرب الاستجابة للقرارات الدولية الداعية الى التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242(الذى ينص على الاعتراف بحق كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل فى العيش فى حدود معترف بها وآمنة). دار حول هذه القضية حوار عام ساخن شارك فيه أيضا مفكرون من اليسار المصرى. ان المعضلة التى واجهوها لم

تكن سهلة فى ظل حقيقة ان القرار قد صدر بإجماع كل أعضاء مجلس الأمن، كما كان الاتحاد السوفيتى من مهندسى وصائغى هذا القرار وفى ظل التناقض الواضح بين قرارات القمة العربية فى الخرطوم (سبتمبر 1967) وبين نص القرار242 الذى قبلته مصر (مع الأردن) قبل أن تقوم إسرائيل بذلك.

كما أن هذه المعضلة وجدت فيما يخص مبادرة وزير الخارجية الأمريكى آنذاك وليام روجرز ، بصيغتيها (أكتوبر 1969ويوليو1970) والتى قبلتها مصر وإسرائيل وكانت ركيزة لإنهاء حرب الاستنزاف والتطلع الى جهود سلمية مكثفة فى المنطقة. لم يرفض المحللون من دوائر اليساريين الذين تطرقوا الى هذه الأزمة، قبول تسويات سلمية أو حل سلمى للصراع العربى الإسرائيلى.لكن هذه الموافقة قيدت "بتسويات بالطرق السلمية" أى تطرقت الى وسائل تحقيق هذه التسويات وليس للسلام نفسه كهدف مبدئى واستراتيجى.كما امتنع هؤلاء المحللون عن ذكر اسم دولة إسرائيل صراحة كشريكة فى هذه التسويات وفضلوا الحديث عن تسويات "فى الشرق الأوسط" أو "المنطقة" بشكل عام. يجب الالتفات الى ادعاءات بعض المحاورين من اليسار المصرى الذى كان هدفهم منح الشرعية والحماية الفكرية مع بعض التحفظ أحيانا على المسيرة السياسية والتى هى بمثابة فرض يقبلونه بغير حماس.

وفى تطرقه الى التناقض بين قرارات الخرطوم وبين قرارات مجلس الأمن 242 قال أحمد حمروش أن التناقض غير موجود فى الواقع "فان قرارات مؤتمر الخرطوم لم تتحول الى قيود تحد من حركة الدول العربية فى سعيها لتحرير أراضيها المحتلة بالطرق السياسية المصاحبة بالتحضيرات العسكرية(36).أى أن قرارات الخرطوم لم تحظر على الحكومات العربية الموافقة على القرارات الدولية ان كان فى هذه القرارات ما يدفع نحو تحرير الأراضى العربية المحتلة بالطرق السياسية. فقرارات الخرطوم ليست "مغلقة" فقط على الحل العسكرى. وأكثر من هذا فان القرارات السياسية التى لا تناقض المصالح العربية الأساسية لديها فرصة أفضل لو كان لديها التغطية من الاستعدادات العسكرية العربية تحضيرا للمعركة مع إسرائيل. وأضاف حمروش:"لم يكن قبول القرار 242 بمثابة استسلاما أو تخليا عن تحرير الأراضى المحتلة بل أحد محاور التقدم نحو الحل السلمى. ان الاستعدادات للمواجهة المسلحة الى جانب قبول القرار 242معناه رفض الهزيمة بكل الطرق".(37) بهذا يكرر حمروش نفس المعادلة التى نسبها الى عبد الناصر وتمسك بها هو أيضا منذ حرب1967 "السلام فى فوهة البندقية" أى دمج سياسة السلام الفعالة سويا مع التعزيز العسكرى كأفضل طريقة لتحقيق "سلام عادل".

أراد أبو سيف يوسف، من قيادات ع.ف. سابقا وبعدها عضو فى أمانة جماعة الحزب عشية القرار بالحل الذاتى عام 1965وعضو هيئة تحرير الطليعة، توضيح قضية "الحل الصراع بالطرق السلمية". فتمحور يوسف فى مقال له فى الطليعة فى فبراير 1969على رؤى المفاهيم والأفكار لهذه القضية وذلك فى ذروة حرب الاستنزاف، وحينما اتضح أن أى من الطرفين غير قادر على حسم الصراع لصالحة. وذكر يوسف فى بداية مقاله ان المبادرة السوفيتية للتسوية السلمية للأزمة الشرق أوسطية والتى أيدتها فرنسا فى مجلس الأمن أزاحتها إدارة جونسون فى الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية الصهيونية جانبا. غير أنه يرى أن الرأى العام العالمى يمارس الضغوط للحل بالطرق السلمية لمنع "كارثة حقيقية وتهديد خطير على السلام العالمى" وان إدارة الرئيس نيكسون تصغى لهذه الضغوط

أكثر من سابقتها. وكتب يوسف "ان هناك ضرورة للتأمل فى التسوية بالطرق السلمية والتى يقابل الحديث عنها اليوم بتحفظ شديد فى العالم العربى وأحيانا برفض متزمت لمناقشة المصطلح نفسه".ويبدى المؤلف تفاهما لهذا التحفظ وذلك الرفض. فهو ينبع فى رأيه من إحساس وطنى وإحساس بكرامة وطنية جريحة من حرارة الهزيمة والتطلع الى ردع العدو وإنزال العقاب العادل به. غير أنه "يجب ألاّ يكون هذا الدافع الوطنى يجر الى موقف يدور ظهرة لتفكير علمى ويناقض حقائق الحياة والمعطيات السياسية فى الحياة الدولية وفى الوطن العربى وأى دولة عربية على حدا".
ذكر يوسف أن فى العالم العربى مواقف مختلفة من قضايا التسوية ابتداء من الموقف التى يدعو الى "وقف القتال بأى وسيلة" وانتهاء بالشعارات التى تقول "أن الحرب هى مدرسة الشعوب"وتدعو الى "حرب ثورية شعبية شاملة".بينما الحرب بالأساس هى "استمرار السياسة بوسائل أخرى "والسياسة هى التى تحدد أهداف الحرب ووسائلها. ومنذ حرب يونية1967 والهدف من الكفاح ضد إسرائيل هو:تأييد الثورة العربية، الصحوة الجديدة لحركة مكافحة الإمبريالية والصهيونية، والقضاء على المواقع القديمة والحديثة للإمبريالية (فى المنطقة). ان اختيار الطرق الدبلوماسية أو العسكرية ليس مسألة ذوق شخصى أو رغبة خاصة لكن اختيار هذا الطريق تم من خلال اعتبارات موضوعية وحقائق ثابتة، إذا طريق فهمها وقبولها ومحاولة الاستفادة منها سوف تمنح العون الحقيقى للموقف العربى لكن تجاهلها سيؤدى الى تدهور أكثر وتمزق الجبهة العسكرية والسياسية-المدنية". من جانب آخر زعم يوسف أن الربط بين الصمود ورفض الاستسلام لشروط إسرائيل وبين إثبات رغبة مصر فى تسوية سلمية أثمر حتى الآن عن إنجازات كثيرة لحركة التحرير العربية.(38)
كيف يجب أن يكون شكل "التسوية السلمية التى يمكن أن يقبلها العرب؟". ان تسوية من هذا النوع يجب أن تخدم قضية الثورة العربية وتضمن تقدمها. وقال يوسف ان تسوية من هذا القبيل يمكن أن تتحقق "عندما يثبت العرب لإسرائيل أن سياسة القوة وأسلوب السلب والعنف الذى تتبعه لن يحقق أهدافها فى التوسع وفرض الشروط على العرب".
هذه هى الشروط المطلوبة للتسوية كما يراها المؤلف:
- يجب إقناع الأصدقاء والأعداء على السواء ان لدى الشعوب العربية القدرة والاستعداد لادارة حرب طويلة الأمد ضد الصهيونية وتقديم التضحيات المطلوبة من أجل تحقيق ذلك.
- يجب تقوية الجبهة الداخلية (فى مصر) من أجل بناء جيش ذى قدرات قتالية عالية.
- يجب جذب كل القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية، حول العرب، والمقصود البلدان الاشتراكية والدول التى تكافح من أجل التحرر الوطنى ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد، وكذلك الرأى العام الديمقراطى (فى الغرب؟) والدوائر التى يمكن إقناعها بالأهداف الحقيقية للصهيونية كحركة عنصرية توسعية والتى تشكل أفعالها خطرا على السلام العالمى.

مع هذا يعترف أبو سيف يوسف أنه حتى ذلك الحين لم يتم فعل الكثير فى هذا الاتجاه. ويؤكد أنه فى أى تسوية سلمية يجب أن يحقق الشرطين التاليين:
1) عدم المساومة على سنتيمتر واحد من الأرض المحتلة منذ يونية1967.
2) رفض أى صفقة على حساب الشعب الفلسطينى؛ تأييد كفاح شعب فلسطين من أجل استعادة حقوقه.

والسؤال الرئيسى فى أى حوار حول أسلوب حل الصراع –بالوسائل العسكرية أو السياسية- هو السؤال حول مستقبل الثورة العربية. فعلى العرب التطلع الى تسوية تدفع هذه الثورة بخلاف استراتيجية الإمبريالية والتى تدعو وفقاً لأقوال المؤلف الى "التسوية الشاملة للصراع، التى من خلالها تهزم الثورة العربية وتكافأ إسرائيل".

فى الختام يؤكد يوسف على ضرورة تقوية الجبهة الداخلية فى مصر ودعم الثورة العربية حيث ان الاثنين هما اللذان يعطيان أهمية لمناقشة التسوية السلمية.(39) بكلمات أخرى، يرى أبو سيف يوسف ان حل الصراع سلمياً ليس أمراً مرفوضاً فى ذاته بل أنه خيار شرعى مثله مثل الخيار العسكرى بشرط أن يفاوض العالم العربى من منطلق القوة وان التسوية التى يتم التوصل إليها تساهم فى مساندة الثورة العربية وتلتزم بالشرطين دون أى مساومة عليهما وهما إعادة الأراضى المحتلة الى العرب واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى.

كما تطرق لطفى الخولى هو الاخر الى قضية شرعية حل الصراع بالطرق السلمية والتفاوض مع إسرائيل من أجل تحقيق هذا الحل. ففى المقال الافتتاحى لمجلة "الطليعة" فى عدد أغسطس 1969تطرق الخولى الى الادعاء الإسرائيلى التقليدى: "نحن نمد يد السلام الى العالم العربى. وكيف يمكن تحقيق سلام دون تفاوض ومصالحة واعتراف متبادل؟". يعترف الخولى أن فى هذا الادعاء قوة مقنعة كبيرة وان العالم يسأل العرب: "ان كنتم أنتم العرب تؤيدون حقا رفع راية السلام وتخافون على أمن الجنس البشرى، فلماذا لا تتفاوضون مع إسرائيل من أجل التوصل الى حل فشلتم حتى الآن فى التوصل إليه عن طريق الحرب؟ لماذا لا تجربون طريق التفاوض؟ لماذا لا تعترفون بإسرائيل؟ فالاعتراف هو دليل على صدق النوايا وسيفتح الطريق أمام حل كل المشكلات المعقدة بما فيها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"(40)

يقول لطفى الخولى أن هناك ثلاثة طرق للتعامل مع هذا الادعاء. الأول: رفضه إطلاقاً. الثانى: التلويح بشعارات عامة ("قرارات الخرطوم"، "أننا لا نتفاوض مع المعتدين الذين سرقوا أراضينا".. وغيرها). الثالث: الاستعداد للتعامل مع هذه الادعاءات برؤية علمية وموضوعية". ويساند المؤلف الطريق الثالث. أما العرب فيهمهم فيما يخص ذلك ثلاث مشكلات يجب أن يبلورا موقفا تجاهها:-مشكلة الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها وموقفهم من "القوى اليهودية التقدمية فى العالم وفى إسرائيل التى تستنكر العدوان الإسرائيلى وتعادى الصهيونية". هنا يكشف الخولى كشفاً مهماً: ففى مؤتمر أنصار السلام فى برلين الشرقية والذى عقد قبل فترة قصيرة من نشر هذا المقال تمت مناقشة هذه التساؤلات وطلب من "لجنة الأربعة" (ممثلين عن سوريا والمغرب ومنظمة فتح ومصر وكان ممثل مصر وهو الخولى نفسه) بلورة وثيقة حولها.وذكر فيما يخص قضية الاعتراف بإسرائيل ان الاعتراف بأى دولة هو أمر سيادى لكل دولة ولا يلزم القضاء الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة اعتراف دولة بدولة أخرى. وطرحت هذه الوثيقة التساؤل التالى "أى إسرائيل يجب الاعتراف بها؟". حيث أن إسرائيل منذ تأسيسها رفضت تحديد حدودها وتركت المجال أمام التوسع الإقليمى المستمر مفتوحا على حساب العرب والفلسطينيين. كما ذكر فى المسودة ان الاعتراف بإسرائيل فى الوقت الذى ترفض فيه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وعلى رأسها حق العودة الى أراضيه معناه تجاهل ذلك الشعب فى حين أثبتت الملابسات التاريخية أن هذا التجاهل هو السبب الرئيسى فى استمرار هذا الصراع فى

المنطقة."لا يمكن النظر فى مسألة الاعتراف (بإسرائيل) منفصلاً عن القضية الفلسطينية". كما ذكرت الوثيقة أن إسرائيل قبلتها الأمم المتحدة فى نوفمبر 1949فقط بعد إشارة صريحة الى قرار الأمم المتحدة رقم 194والذى يعطى اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين العودة الى موطنهم وبين التعويضات. ولم تنفذ إسرائيل هذا القرار بل أعلنت صراحة رفضها التام له. "كيف يمكن للعرب الاعتراف بإسرائيل فى الوقت الذى لا تعترف هى فيه بقرارات الأمم المتحدة، والتى تم قبولها هى نفسها، أى إسرائيل، فى الأمم المتحدة مشروطا بالتزامها بها؟". وللرؤية الموضوعية لقضية الاعتراف زعمت الوثيقة التى يقتبس لطفى الخولى منها، "أنه يجب تنفيذ الشروط التالية: احترام قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها؛ الحل السياسى الأساسى للصراع كله والاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية على أرض فلسطين لكل مواطنيها". وحددت الوثيقة "ان الشرط الأخير يمكن تحقيقه من خلال إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها كل سكانها، مسيحيون ومسلمون ويهود، دون أى تفرقة دينية أو عنصرية".(41)

أما فيما يخص المفاوضات مع إسرائيل وضعت الوثيقة الافتراضات الآتية: يجب أن تتم هذه المفاوضات بين ثلاثة أطراف هم الفلسطينيون والدول العربية وإسرائيل (أى أنه ليس هناك تفاوض بدون مشاركة فلسطينية)؛ ويجب أن يكون الهدف من المفاوضات إجلاء المحتلين عن الأراضى المحتلة؛ ويجب أن يضمن التفاوض حق الشعب الفلسطينى فى العودة الى وطنه. أما فيما يخص مسألة العلاقة مع القوى اليهوديه التقدمية فان هذه الوثيقة قد قدمت التحية لتلك القوى اليهودية التى تستنكر الصهيونية كحركة عنصرية. كما استنكرت الوثيقة من جانبها أى تعصب إسلامى أو مسيحى فى أى مكان فى البلاد العربية واقترحت إقامة جبهة مفتوحة أمام كل القوى المناهضة للإمبريالية والعنصرية". هنا يظهر كشف فى داخل كشف. فالخولى يحكى لقرائه ان محاولة بلورة موقف فى هذا المؤتمر حول القضايا التى ذكرناها سابقا قد أفشِلَت من قبل الممثل السورى (وهو عضو فى لجنة الأربعة) الذى اقترح تعديلات على المسودة تم قبول بعضها ورفض بعضها. وفى الختام (بعد إشتباه السورى فى الترجمة،كما يشرح الخولى) اقترح عدم نشر الوثيقة إطلاقا. وتمت قراءة ثلاث صيغ مختلفة (دون التصويت عليها) بدلا من صيغة واحدة للموقف العربى. فى النهاية ذكر الخولى أنه يحكى هذه القضية كلها كى يكشف هذه الخلافات فى الرأى ويطرحها للحوار ليس بغرض معرفة من المحق ومن المخطىء بل كقراءة عاجلة للقاء بين كل القوى التقدمية فى الوطن العربى، والذى ستناقش فيه المشكلة بكل أبعادها مما سيعود بالفائدة على الكفاح العربى فى جميع المجالات السياسية والعسكرية على السواء"(42).

يظهر من هذا المقال شئ من النقد حول عدم قدرة العرب فى بلورة موقف واحد حول قضية الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها.كان الخولى نفسه مدركا لأهمية مناقشة هذه القضية غير أنه أشار فى صحيح الموضوع الى تأييد الصيغة المركبة والمعقدة المليئة بالشروط المسبقة والمتشددة الى درجة أن فرغت رؤيته البناءة فى حد ذاتها من أى مضمون.

أثار طرح وزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز لمبادرته للسلام (يوليو 1970) ردود فعل المحللين اليساريين، فزعم محمد سيد أحمد فى مقال نشره فى الأهرام أن هناك شك حول كون مقترحات روجرز "مبادرة" حيث أن المبادرة تعبر بشكل عام عن الرغبة الحرة لمقدميها دون أن يرغموا على ذلك من خلال المتغيرات على أرض الواقع. يقول كاتب المقال ان وزير الخارجية الأمريكى أشار أثناء طرحه

لهذه المقترحات الى ان الولايات المتحدة لاحظت وجود "بوادر مشجعة" لدى الجانب المصرى (التوجه الشخصى المباشر لعبد الناصر فى خطابه المنهجى الى الرئيس نكسون بمناسبة إحتفال الأول من مايو واستعداد مصر الالتزام بوقف إطلاق النار والذى ينهى حرب الاستنزاف" شريطة وجود جدول زمنى لانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية المحتلة") وكذلك "بوادر مشجعة" من الجانب الإسرائيلى. لكن يوجد وراء كل ذلك "تغيرات أكثر تعمقا" بدونها لم يكن فى استطاعة أمريكا التوصل الى بلورة هذه المبادرة. وهى طبقا لأقوال سيد أحمد التغيرات التى إضطرت الولايات المتحدة الى أخذها فى الاعتبار والتى من دونها لم تتمكن أمريكا من بلورة مبادرتها:

1) تغير رؤية الولايات المتحدة حول الصمود المصرى.
2) تغير رؤية الولايات المتحدة حول طبيعة المساعدات السوفيتية.
3) تغير صورة إسرائيل فى نظر الأمريكيين بعد أن اتضح لهم أن السياسة الإسرائيلية تتسبب فى زيادة العداء تجاه الأمريكيين فى جميع أنحاء العالم العربى.

ويزعم المؤلف أن "المقترحات الأمريكية تم صياغتها بالشكل الذى يؤدى رفضها الى استخدام الولايات المتحدة لهذه المبادرة دعائيا وأن قبولها سيثير الخلافات فى الرأى بين العرب والعرب وبين العرب والفلسطينيين" ويختتم: "يجب دراسة النواحى الايجابية والسلبية للمقترحات الأمريكية واتخاذ خط عربى مسئول تجاهها"(43). ما هو هذا "الخط المسئول؟". لم يتفسر ذلك لكن يعتقد ان سيد أحمد أعرب ضمنا عن التأييد الحذر للمقترحات الأمريكية بزعم أن تلك ليست مبادرة بل توفيق للموقف الأمريكى مع الظروف المتغيرة التى ستؤدى الى تقوية موقف العرب فى ميزان القوى الإقليمى.

أعرب ميشيل كامل سكرتير تحرير الطليعة آنذاك ومن المشاركين الدائمين فى "صفحة الرأى بالأهرام عن تأييده لمقترحات روجرز من خلال مجادلة "عناصر ثورية" لم يذكر أسمائها. وزعم كامل أن "الموقف الثورى لا يستلزم بالضرورة رفض خطة روجرز ما لم يتنازل العرب عن قضايا أساسية مثل المطالبة باستعادة كل الأراضى العربية المحتلة، فان من حق الشعب الفلسطينى الاستمرار فى كفاحه الشرعى، وتأييده فى هذا الكفاح".(44)

كما أعرب إسماعيل صبرى عبد الله والمعروفة مواقفه من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى بالتشدد فى اليسار المصرى،عن تأييده الحذر للخطوات الأمريكية. زعم عبد الله، فى مقال نشر فى الأهرام بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على جبهة القناة على أساس مبادرةروجرز، أنه حدث بالفعل نوع من "التوازن" فى الموقف الأمريكى لكن هذا التغير يأتى لسببين: تحسن القدرة القتالية للجيش المصرى وتزايد المساعدات العسكرية السوفيتية. "لو توجت جهود التسوية بالنجاح لن يكون ذلك بفضل أمريكا بل بفضلنا نحن وبفضل المساعدات السوفيتية". وفى جدل مع شخصيات لم يذكر أسمها تعارض المقترحات الأمريكية فقط لكونها أمريكية كتب عبد الله "نحن نعلن يوميا أن كفاحنا هو ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر الوطنى. كيف يمكن تجاهل أمريكا ورفض كل ما تقترحه؟ هل يعقل أن نعارض بأن يتفاوض الأخوة الليبين مع الأمريكيين من أجل إخلاء قواعد أمريكية بزعم أن الإجلاء لا يكون فى إطار "عمل ثورى" إلا إذا تم تحقيقه بقوة السلاح؟". وفى تطرقه الى الادعاء القائل بأن الموافقة على الحديث مع إسرائيل بوساطة أمريكية يعارض قرارات قمة الخرطوم يقول عبد الله أنه تم الاتفاق بالإجماع فى ذلك المؤتمر على أن الهدف هو "القضاء على آثار العدوان". وباستثناء عقد

السلام مع إسرائيل والاعتراف بها والتفاوض معها، فتح المؤتمر بابه أمام الحل السلمى. وارتكازاً على هذه السياسة وافقت القاهرة على قرار242 (ومن هنا لا مانع من قبول المقترحات النابعة من نفس القرار)."فى التحليل الأخير نجد أن فرصة الحل السلمى مرتبطة بقدرتنا على القتال"، قال عبد الله. أما فيما يخص كفاح الفلسطينيين فيقول عبد الله أن تأييد هذا الكفاح يستلزم التوضيح للفلسطينيين أن الظروف الموضوعية لحل مشكلتهم حلا كاملا ونهائيا لم تعد جاهزة بعد وأن طرق الكفاح ما زالت طويلة. "هل الطرق المتبعة للحل السلمى تقوى حركة المقاومة الفلسطينية أم تضعفها؟" يتساءل عبد الله ويجيب قائلا: "إن نظرية الأمن الإسرائيلى تقوم على قدرة إسرائيل على فرض إرادتها بالقوة. أما فرض الانسحاب على إسرائيل فمعناه صد سياسة القوة التى تتبعها لأول مرة منذ 1948" .والفلسطينيون، على حد قوله،ليسوا طرفاً فى المحاولات الراهنة للوصول الى تسوية سلمية. لذلك فالشعب الفلسطينى غير ملزم بنتائج هذه المحاولات وأنه يحتفظ بحرية العمل بشكل كامل. ويشير الى أن موقف القاهرة (الذى يقبله) هو عدم فرض الوصاية على الشعب الفلسطينى واحترام قراراته المستقلة. "ان من يريد تسوية مع الفلسطينيين يجب أن يتفاوض معهم" كتب عبد الله إشارة الى الرفض الإسرائيلى للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.(45)

نظرا لتأييد اليسار المصرى بشكل عام (وان كان مع تحفظات وشروط معينه) خيار تسوية الصراع مع إسرائيل سلميا، يطرح سؤال حول تطرق اليساريين فى مصر الى " القوى التقدمية فى إسرائيل": هل يجب تأييدها، والبحث بشكل فعال عن الإتصال والحوار والتعاون مع هذه القوى، أو ربما أعتبرها جزءا لا يتجزأ من الكيان الصهيونى والامتناع عن الحديث معها؟ لم تكن هذه معضلة بسيطة. أولاً: كان المطلوب تعريف واضح ومقبول للمعايير المطلوبة حتى تستطيع جماعة إسرائيلية معينة أن تعرف "بالقوة التقدمية". ثانياً: يطرح التساؤل ما هو شأن "القوى التقدمية" التى تعرف نفسها بأنها ذات رؤية صهيونية. فهل هى "تقدمية" حقا وهل ارتباطها بالصهيونية لا يلغى تلقائياً حقهم فى وصفها "تقدميه؟" ألم تعتبر هى أيضا جزءا من نفس " الكيان العنصرى الاستعمارى" الذى أقامته الصهيونية تحت حماية الإمبريالية فى قلب الوطن العربى؟ ألا تعتبر تلك العناصر موضوعيا (على الأقل)، جزءًا من آلة الاحتلال للأراضى العربية والفلسطينية منذ1967؟ أما تلك القوى التى تناهض الصهيونية وتؤيد الحقوق الوطنية للفلسطينيين، فلا يؤثر وجودها فى دولة إسرائيل عليها حتى تصبح جزءًا من الوجود الإسرائيلى؟.

ناقش خالد محيى الدين بعض هذه القضايا فى مقال نشره فى مارس 1969فى مجلة الطليعة،وصف وحلل فيه مباحثات "المؤتمر الدولى لنصرة الشعوب العربية" والذى عقد فى القاهرة فترة قصيرة قبل ذلك بمشاركة جماعات يسارية وليبرالية من أوربا وأمريكا. أكد المؤلف على أهمية تعبئة دعم الرأى العام العالمى للموقف العربى. فإسرائيل على حد قوله تؤثر على الرأى العام العالمى بنجاح منقطع النظير أما العرب، من منطلق رؤية تشاؤمية، فيميلون الى الاكتفاء بالإنجازات القليلة جدا فى هذا المجال. أكن زوار مؤتمر القاهرة احتراما للكفاح الفلسطينى، وهذا الاحترام يعتبر ثروة مهمة يجب رعايتها والاستفادة منها. وأثناء طرح مشكلة التطرق الى القوى التقدمية فى إسرائيل فى المؤتمر، زعم المندوب السورى، وكان أول من طرح هذا الموضوع، أنه لا يوجد شخص "تقدمى" واحد فى إسرائيل وان وجد فيها تقدميين فالسبيل الوحيد الذى أمامهم هو مغادرة إسرائيل. بعد أقوال

المندوب السورى اندلع جدل عاصف شارك فيه أيضا "يهود مؤيدون للشأن العربى" وأما مندوب حركة فتح فى المؤتمر فقد أعلن عن تقديره "للقوى اليهودية فى إسرائيل وخارجها المناهضة للصهيونية والعنصرية والعدوان". ولقد حظت رؤية مندوب فتح، على حد قول محيى الدين، بمساندة كبيرة من رواد المؤتمر. أضاف المؤلف:"ان هذا الجدل الذى اندلع دون سابق إعداد له وضع أمامنا سؤالا مهما حول ضرورة التفرقة بوضوح بين اليهودية كديانة وبين الصهيونية كحركة عنصرية رجعية عدوانية. وان الخلط بين الاثنين يضر تماما العرب ويخدم إسرائيل حيث يعطيها الحق فى التحدث باسم يهود العالم فى حين أنه يجب سلب هذا الحق منها. كما أنه يجب الحصول على تشجيع اليهود فى أوربا وأمريكا الذين يرفضون الأسلوب العدوانى لحكام إسرائيل، لصالح القضية العربية.(46)

رسالة هذا المقال هى ضرورة اعتبار قضية التطرق الى القوى التقدمية فى إسرائيل موضوعا تكتيكيا فى الأساس يشكل جزءاً من المجهودات الإعلامية العربية التى تسعى إلى التميز بين اليهودية كديانة وبين الصهيونية كحركة سياسية وبذلك تدحض الادعاءات الإسرائيلية بأنها تتحدث باسم يهود العالم. ان الاعلام العربى يستطيع أن يدعى أنه ليس من حق إسرائيل التحدث باسم يهود العالم بل وهناك قوى داخلية ترفض سياستها. وأن رؤية مثل رؤية المندوب السورى التى تقول بأنه لا يوجد "قوى تقدمية فى إسرائيل" إنما تضر بالمسيرة الإعلامية العربية وتخدم المساعى الإعلامية الإسرائيلية حيث تمكن إسرائيل من وصف الرأى العام الإسرائيلى بأنه كتلة متراصة تقف صفا واحداً وراء سياسة الحكومة.

أما رؤية لطفى الخولى، الذى تطرق الى هذه القضية فى مقالة بمجلة الطليعة فى عدد ابريل1969، فقد اختلفت بشكل كبير عن رؤية خالد محيى الدين وباشرت الموضوع على المستوى المبدئى بل والاستراتيجى بدلاً من اعتباره خطوة تكتيكية بحتة. دعا الخولى فى بداية مقاله الى إقامة "دولة علمانية ديمقراطية" على كل أرض فلسطين، دولة تختلف عن الطابع اليهودى العنصرى لدولة إسرائيل. والكيان الجديد الذى سينتج عن ذلك سوف يصبح جزءاً لا يتجزأ من نسيج القوى الإقليمية المتحررة والتقدمية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ان الكيان الجديد "سيتحول من جسم غريب الى جسم أصيل فى الشرق الأوسط". هذه هى الفكرة التى من أجلها وباسمها يجب تشكيل قوة مشتركة تتكون من "كل العرب واليهود الرافضين للإمبريالية والصهيونية وكل أشكال العنصرية". هذه الجبهة يجب أن تقوم على المستوى المحلى (الإسرائيلى والفلسطينى) والعالمى على السواء". ويجب أن تأتى المبادرة الى تأسيسها سواء من جانب المقاومة الفلسطينية ومن جانب "الجماهير اليهودية المحلية والعالمية". فهذه الجبهة عند إقامتها "سوف تخدم ليس فقط الجماهير العربية واليهودية بل حركة البشرية جمعاء تمهيدا لعالم جديد، خال من الإمبريالية والعنصرية والعدوان"(47) اى أن فكرة لطفى الخولى الأساسية تعتبر التعاون مع "القوى التقدمية" فى إسرائيل خطوة ذات مغزى مبدئى وأن القاسم المشترك، فى رأيه، الذى تقوم على أساسه الجبهة العالمية العربية اليهودية (والتى ستضم أيضا القوى التقدمية فى إسرائيل) هى فكرة إقامة "دولة علمانية ديمقراطية" على كامل الأراضى الفلسطينية مما لا يتناسب مع وجود دولة إسرائيل ككيان سياسى ووطنى خاص .ان التعاون الذى يدعو اليه لطفى الخولى تعاون مرتبط بشروط لا يمكن تنفيذها فى غياب شريك إسرائيلى.

من المواقف المخالفة فى قضية التطرف الى "القوى التقدمية" فى إسرائيل موقف خيرى عزيز وهو فى الماضى من عناصر جماعة الراية. فقد أعرب عزيز فى مقال نشره فى عدد مارس

1969 لمجلة الطليعة، عن رأيه بأن "كل هؤلاء فى إسرائيل الذين يسود الخصام والطموح السياسى بينهم يجمعهم العداء الشديد للأمة العربية وثورتها التحررية التقدمية. لا تواجه الأمة العربية فى معاركها من أجل التحرير حكم أقلية طبقية رجعية تقليدية منعزلة عن جماهيرها يسهل عزلها وكشفها (مثل جنوب فيتنام وبعض بلدان أمريكا اللاتينية) بل رجعية من نوع خاص لها سيطرة على جماهير شعبها وعلى أساس المفاهيم العنصرية والدينية وليس لها نظير فى كل مراكز الإمبريالية وقواعدها العسكرية"(48)بعبارة أخرى: ان سيطرة الرجعية الإسرائيلية على شعبها سيطرة متينه الى درجة عدم وجود مجال للحديث عن "قوى تقدمية".

يعارض هنرى كورييل من منفاه فى باريس وبشدة نظريات رفاقه من اليسار المصرى. ففى نفس المقال الذى كتبه فى يوليو1969(والذى حدد فيه وبشدة شرعية وجود إسرائيل وحقها فى الأمن وقال أنه ليس هناك طريق أفضل لإبعاد الاستعمار عن الشرق الأوسط من صنع سلام بين إسرائيل والدول العربية والشعب الفلسطينى)(49) دعا الى توجه مباشر من الحكومات العربية والقوى التقدمية فى العالم العربى الى الرأى العام فى إسرائيل لتنشيطه من أجل السلام ومن أجل قضية العرب العادله. وفى القسم الأخير من مقاله درس كورييل المستويات التى يمكن التحرك فيها نحو سلام عربى إسرائيلى. وتوصل الى استنتاج بأنه فى ظل "الظروف الحالية" (حرب الاستنزاف وتصاعد المواجهة العسكرية والإعلامية) فان السلام ليس قريب المنال: فمازالت قوى دولية مهمة تؤيد حكومة إسرائيل. لذلك فلن تسرع إسرائيل الى التوقيع على السلام حيث أن السلام فى نظرها يجب أن يأتى نتيجة هزيمة عربية ومن خلال تجاهل مصالح الشعب الفلسطينى. وعلى المستوى الإقليمى فان العلاقات بين القوات العسكرية الإسرائيلية وبين القوات العسكرية العربية لا تساهم فى إقناع حكومة إسرائيل بالموافقة "على القضاء على نتائج العدوان". مع هذا يجب الإشارة الى أنه على المستويين الدولى والاقليمى توجد أيضا قوى إيجابيه والتى من المنتظر أن تتزايد وتشتد مع الوقت، وأنه يجب بذل الجهود لتشجيع هذا الاتجاه. وفى المقابل، وفقا لرأى كورييل، هناك مجال واحد لا يتم عمل فيه أى شىء وهو محاولة التأثير على الرأى العام فى إسرائيل. ويبدو أن هنالك أجماع فى العالم العربى أن العمل فى هذا الاتجاه غير ممكن أو أنه يعبر عن رؤية "تساهلية". غير أنه من الممكن حدوث تغير سريع فى هذا الاتجاه بالذات. لذلك فلا مبرر للتقصير.

كتب كورييل أن الزعماء الإسرائيليين يخدعون فى هذه المرحلة الشعب فى إسرائيل. وهم خائفون(أى الجماهير) من التصريحات الانتقامية الى يطلقها العالم العربى. وهى تنتشى بالنصر ونجاح جيش الدفاع الإسرائيلى وتلتف بشكل كبير خلف حكومتها وتستعد لتقديم التضحيات التى تفرضها هذه السياسة. بل أنها على اقتناع بأن السلام لن يتحقق. لذلك فان أمنها سيتحقق فقط عن طريق التوسع على الأرض والأعمال العدائية التى تدمر قدرات التهديد العربية. غير أن هناك مصلحة عربية حيوية فى تغير هذه الرؤية. "ويجب إقناع الجماهير فى إسرائيل أن السلام ممكن وهو الذى سيلبى إحتياجاتها الأمنية، وان حل مشكلة اللاجئين هو الذى سوف يقضى على الإرهاب وان السلام سيحقق لها فوائد سياسية واقتصادية واضحة".

يضيف كورييل قائلا: "ان الحديث الى تلك الجماهير سوف يعزل التيار المعتدى وسيضغط على الحكومة الإسرائيلية كى تتخذ موقفا أكثر عقلانية...لذلك يجب توجيه العمل فى اتجاه قوى السلام

الإسرائيلية وتقويتها حتى تستطيع لعب الدور الحاسم الذى يجب أن تقوم به. ومن أجل التركيز على هذا الاتجاه يجب محاولة فهم أسباب ضعفها الحالى. ان مصدر ضعفها هو بدون شك انعزالها عن القوى التقدمية العربية مما يجعل مركزها بين الجماهير الإسرائيلية غير محتمل. ان مقاطعة التقدميين العرب لهم فى نظر الجماهير الإسرائيلية، له معنى واحد فقط هو أنه حتى قبول المواقف العربية التقدمية والكفاح من أجل السلام ليس فى مقدورهما ضمان التعايش (الإسرائيلى-العربى) الغير موجود حتى بين قوى السلام من الجانبين. وعندما ترى الجماهير أن رجال السلام معترف بهم على أنهم أصدقاء القوى التقدمية العربية، سيقتنع عدد كبير من اليهود الإسرائيليين ان السلام ليس مطلوبا فقط لكنه ممكنا أيضا. ذكر كورييل فيما يخص ذلك جهود الفيتناميين فى التوجه مباشرة الى الرأى العام الأمريكى والتعاون مع قوى السلام فى الولايات المتحدة، وذلك فى ذروة العدوان الأمريكى الوحشى ضد بلادهم. "ان القوى التقدمية العربية التى تناضل من أجل تعارف وتحالف قوى السلام فى إسرائيل لا يجب أن تشعر بالخجل أو عدم الراحة لأنهم هم المدافعين المتنورين والشجعان عن المصالح العربية الحقيقية".

يذكر كورييل فى الختام أن "الوضع الحالى مريح لعملية اقناع الرأى العام الإسرائيلى حيث أن الحالة الأمنية بعد النصر الإسرائيلى فى 1967 لم تتحسن لكنها ساءت أكثر وان الحدود التى يطلق عليها "الحدود الآمنة" هى أقل الحدود أمناً لإسرائيل. ان الموقف الجديد للحكومة المصرية والموافقة على القرار 242 يساهم فى الكشف عن تعنت الزعماء الإسرائيليين. فهم يفقدون بذلك بعض التأييد الذى تمتعوا به، فى الماضى فى العالم بين يهود الشتات وفى إسرائيل نفسها".(50)

فى الوقت الذى اتخذ فيه اليساريون المصريون، كما ذكرنا سابقا، مواقف متباينة فيما يخص "قضية الاتصال بالقوى التقدمية فى إسرائيل" اتخذت مبادرة حذرة للاتصال ببعض الشخصيات والجماعات من اليسار الإسرائيلى. وكان الرئيس عبد الناصر بالذات هو الذى أعطى الضوء الأخضر، وذلك فى أوج حرب الاستنزاف، لإقامة هذه الاتصالات. وكان القائم على ذلك أحمد حمروش، الضابط الأسبق صاحب النزعه اليساريه، الذى كلفه عبد الناصر بمهام سرية وحساسة. ويحاول حمروش فى كتابه "خريف عبد الناصر" تفسير هذه التجربة ودوافعها.

ان المبدأ المتحكم فى عبد الناصر أثناء فترة حرب الاستنزاف،كما عرضه حمروش فى كتابه وفى كثير من مقالاته التى كتبت فى السنوات التى تلته، هو "السلام من فوهة البندقية". يكتب حمروش أن المعركة لم تكن هدفا فى ذاتها بل وسيلة للتوصل الى سلام عادل فى المنطقة. وكان عبد الناصر مقتنعا بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. لذلك ركز جهوده على إعادة بناء قواته المسلحة ووضعها فى معركة مستمرة للتوصل الى مكانة تخلق له فرصة للسلام.لا سبيل آخر للوصول الى سلام عندما يكون العدو الذى أمامك منتشى بالنصر ويملأه الغرور. لذلك لم يتردد عبد الناصر فى تصعيد المعركة وفقا لخطة مرسومه وجاهزة لكنه أيضا لم يتردد فى البحث عن طرق إيجابية لتحقيق السلام(51). ويوضح حمروش قائلا "أنه كما لم يرغب عبد الناصر فى كشف خططه الحربية فانه لم يرغب كذلك فى الكشف عن خططه للسلام". أكد المؤلف أن محاولات عبد الناصر فى التوصل الى تسوية سياسية مع إسرائيل لم تنبع من موقف ضعف. بل ان ما قام به عبد الناصر من المزج بين إعادة بناء القوات المسلحة والمعركة المحتدمة على طول خط القناة وبين البحث عن السلام "فان ذلك يجعل من شخصه رجل دولة مسئول "(52). كما قال حمروش أن عبد الناصر جادل فى مؤتمر زعماء دول

شمال أفريقيا (الرباط،ديسمبر1969) العناصر العربية التى رفضت تسوية سلمية فى الوقت الذى لا تشارك فيه جيوشهم فى المعركة. وعرض عليهم تساؤلات حول استعدادهم وقدراتهم فى دخول معركة مصيرية ضد إسرائيل وطلب منهم إجابات واضحة قبل أن يحاسبوه على استعداده للتوصل الى تسويه سلمية"(53)

أشار المؤلف الى أن عبد الناصر أجرى اتصالات غير مباشرة مع الإسرائيليين عن طريق عناصر وسيطة مثل مبعوثى الرئيس الأمريكى جونسون وكذلك رئيس رومانيا شوسسكو وإمبراطور إثيوبيا هيلا-سلاسى وكانت فى معظمها اتصالات عقيمة.(54) لكن عبد الناصر لم يكتف بذلك "اتصالات السلام...لم تقتصر على الحدود الرسمية بل ودخلت فى اتجاه جديد... اتصالات شعبية مع عناصر سياسية إسرائيلية. وكان الهدف خلق ضغط (داخل إسرائيل) على سياسية الحكومة التى رفضت الانسحاب من الأراضى المحتلة فى مقابل السلام"(55).

أجرى حمروش نفسه ابتداء من شهر مايو 1969، بمعرفة وتصديق عبد الناصر، اتصالات مع عناصر إسرائيلية. وذكر منها أسماء مثل أمنون كابليوك، ناتان يالين مور، عاموس كينان وشالوم كوهين وبعض زعماء ركاح (والتى امتدح مواقفها السياسية خاصة عند اندلاع حرب 1967 وما بعدها). تمت هذه المقابلات بمساعدة كوريل وجماعته.(56)ذكر حمروش الصعوبة السياسية الداخلية العربية فى إجراء اتصالات من هذا النوع. وكان الرأى السائد فى العالم العربى حتى ذلك الوقت ان سكان إسرائيل كلهم جماعة منسجمة. "هذا تحليل خاطىء" يقول حمروش "لأنه يتجاهل وجود تناقضات أوليه وثانوية فى المجتمع الإسرائيلى". وطالب بالإنتباه إلى التناقضات الموجودة فى المجتمع الإسرائيلى بين اليهود الشرقيين والغربيين وبين العرب واليهود وبين العلمانيين والمتدينين وبين الأحزاب التقدمية وعلى رأسها ركاح المؤيدة لحقوق العرب وبين الأحزاب الأخرى والتى تتبنى سياسة "صهيونية مغامرة ورجعية". "لقد اتضح لى بعد حوارات أجريتها فى فرنسا (مع هذه العناصر الاسرائلية) أنه من الممكن التأثير على موقف العناصر التقدمية المناصرة للسلام فى إسرائيل، وهم من جانبهم يمكنهم أن يلعبوا دورا فى تغيير الرؤية الإسرائيلية التى تقول أن العرب يريدون دمار إسرائيل"(57). تكررت اتصالات حمروش بشكل مكثف وأخذت طابع الحوار الجدى حول سبل التوصل الى سلام عادل. ولقد سعى حمروش لإقناع محاوريه بنوايا الاستراتيجية الناصرية نحو السلام والتى تركزت على قرار 242الصادر من مجلس الأمن والذى يعترف ضمنا بقيام إسرائيل. لخص حمروش نتيجة هذه الاتصالات قائلاً: "أدت هذه الاتصالات الى كسر حاجز الشك لدى القوى التقدمية الإسرائيلية حول السياسة المصرية. ولقد برز ذلك فى التغيرات التى حدثت فى أسلوب كتابة تلك الشخصيات فى الصحف الإسرائيلية. ليس معنى ذلك أن السلام أصبح فى متناول اليد لكنه تحول من سراب الى هدف يقترب منه أكثر فأكثر".(58) عاد حمروش ليكرر أن عبد الناصر "قد صدق على هذه الاتصالات". ومع أنه حرص على إجرائها فى السر إلا أنه "أشار الى موقفه الايجابى حول الدور الايجابى لقوى السلام فى إسرائيل" وذلك فى الخطاب الذى ألقاه فى المؤتمر بمناسبة الأول من مايو 1970 فى شبرا الخيمة وكانت هذه أول ظاهرة من نوعها عندما يتطرق زعيم عربى كبير بشكل إيجابى الى قوى المعارضة الإسرائيلية وثبت بذلك حدوث تغير فى النظرة العربية التقليدية التى تعتبر إسرائيل كياناً متراصاً.(59)

ان أهم ما حدث فى محاولات الاتصال والحوار مع "القوى اليهودية التقدمية فى إسرائيل وخارجها" والتى صدق عليها عبد الناصر وكان لأحمد حمروش دورا فعالا فيها، كانت بدون شك قضية الدعوة (التى أرسلت أو لم ترسل) الى الدكتور ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى لزيارة مصر ومقابلة رئيسها. وكما هو معروف أثارت هذه القضية عاصفة شديدة بين الدوائر السياسية الإسرائيلية ووبخت رئيسة الحكومة جولدا مائير الدكتور جولدمان بشدة عليها. وفى النهاية لم تتم هذه الزيارة. ويحكى حمروش بالتفصيل عن هذه القضية فى كتابه "خريف عبد الناصر" فى محاولة عرض ملابسات تدخله الشخصى فيها.

ويقول أن صديقه الصحفى أريك رولو، محرر شؤون الشرق الأوسط فى جريدة لوموند وهو من أصل يهودى مصرى، حدثه ذات يوم (مارس1970) بالرؤية التى يتمسك بها الدكتور جولدمان وهى الرؤية المعارضة لسياسة حكومة إسرائيل وتتفق مع أفكار جمال عبد الناصر إزاء السلام. كما قال رولو أن جولدمان تلقى عن طريق رئيس يوغوسلافيا المارشال تيتو دعوة من الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة مصر. وفى النهاية قال له رولو أنه عندما علم جولدمان بوجود حمروش فى باريس والدور الذى يلعبه فى النظام الناصرى طلب لقائه. يقول حمروش "لم يخطر ببالى مقابله هذه الشخصية الصهيونية المهمة...لكن عندما علمت أنه تلقى دعوة بزيارة القاهرة لم أتردد فى الموافقة على المقابلة". جرت المقابلة فى منزل رولو بباريس. ولقد ترك جولدمان انطباعا طيباً على حمروش: "لقد كان شخصية معروفة فى العالم كله وارتبط بعلاقة صداقة بكثير من زعماء العالم. وكان يبلغ من العمر فوق السبعين عاما لكنه يتمتع بصحة جيدة، تشعر فى حديثة ببهجة الشباب والمعلومات الوفيرة". وفى كلامه مع حمروش أعرب جولدمان عن علمه بالمخاطر التى تنتظر إسرائيل نتيجة سياسية حكومة جولدا مائير المتشددة. كما أخبر جولدمان حمروش أن فى جعبته مقترحات لانقاذ الوضع من جموده والتقدم نحو السلام وأن هناك عناصر فى الدوائر الحكومية فى إسرائيل تؤيد موقفه(60) وطلب من حمروش نقل رسالة الى عبد الناصر بتعجيل موعد زيارته الى مصر.

يقول حمروش أنه كان من المفروض أن تكون الدعوة لزيارة مصر فى طريقها إلى جولدمان بواسطة تيتو، وأن دورحمروش فى هذه القضية لا يخرج عن شرح مواقف جولدمان لعبد الناصر. شجع الجو الطيب الذى ساد ذلك اللقاء، جولدمان على أن يكشف لجولدا مائير "أنه يحمل دعوة للقاء عبد الناصر". يحكى حمروش أن "جولدا استشاطت غضبا ورفضت السماح لجولدمان بالإستجابة للدعوة". بل هددته بسحب جواز سفره الإسرائيلى (يحكى حمروش أن جولدمان كان يحمل أربع جوازات سفر). وعندما تسرب الأمر الى وسائل الاعلام الإسرائيلية "انفجر التناقض فى داخل المجتمع الإسرائيلى". ونشرت الصحف الإسرائيلية أن جولدمان حكى عن لقائه مع "ممثل مصرى رسمى" وأنه تلقى منه دعوة من الرئيس عبد الناصر. يحكى حمروش أن هذه الأنباء قد وصلته وهو فى طريقه من باريس الى القاهرة وأنه فوجىء بقراءتها فى الصحف الفرنسية وهو على متن الطائرة. "تخيلت تأثير ذلك على نفسية عبد الناصر". وبمجرد عودته الى القاهرة أرسل حمروش رسالة الى عبد الناصر شرح له فيها ملابسات لقائه مع جولدمان وما دار فى هذا اللقاء. وفى المساء تلقى مكالمة من "صديق له فى مراكز السلطة" حذره من المشاكل التى تنتظره بسبب هذا اللقاء. وكان موجودا فى ذلك الوقت فى القاهرة الزعيم الشيوعى السودانى عبد الخالق محجوب صديق حمروش الحميم، وروى حمروش

للمحجوب ما حدث فى اللقاء وعن تحذير صديقة له من المشاكل التى تنتظره لكن محجوب هدأه قائلاً أنه طالما أن جولدمان يتبع سياسة سلام مخالفة للسياسة الإسرائيلية الرسميه فيفترض أن عبد الناصر لن ينسف الاتصالات معه ولن يتخذ أى خطوات ضد من أقام هذه الاتصالات.

فى هذه الأثناء اشتدت العاصفة بين الجمهور الإسرائيلى واندلعت المظاهرات فى الشوارع للجماعات اليسارية التى أدانت جولدا مائير لرفضها السماح لجولدمان زيارة القاهرة. وقالت دوائر حكومية إسرائيلية أن جولدمان "يصنع شىء من لا شىء". حتى جولدمان نفسه أوضح أنه لم يحصل فى الحقيقة على أية دعوة لزيارة القاهرة، على الرغم من "وجود مقترحات فى هذا الاتجاه". ولقد وصلت القضية الى ذروتها، من ناحية حمروش، عندما ذكرت صحيفة هآرتس صراحة اسم "المندوب الذى سلم الدعوة إلى جولدمان ".فقد ذكرت صحيفة هآرتس ، أن حمروش من الأيديولوجيين المقربين من موسكو وأنه زار موسكو عدة مرات فى مهام خاصة من الرئيس المصرى. "وأنه لا يحتمل أن يكون عبد الناصر قد سمح له بأن يشغل منصب رئيس تحرير روزاليوسف إلا إذا كان يكن له تقديراً كبيرا".(60)

أربك هذا النشر حمروش وانتظر خائفا رد فعل عبد الناصر. ولقد تبددت هذه المخاوف عندما دعى الى مكتب أمين هويدى، الذى شغل فى ذلك الوقت منصب وزير شئون الرئاسة، حيث تسلم الرسالة التى أرسلها الى عبد الناصر وقد كتب عليها بخط يد الرئيس "حمروش- يستمر فى الاتصال مع جولدمان ويحاول مصادقته".

طالب هويدى حمروش بأمر من عبد الناصر الاستعداد للسفر الى باريس لمقابلة جولدمان والذى كان من المقرر أن يصلها بعد عودته من تل أبيب. ومنذ ذلك الحين التقى حمروش بجولدمان عدة مرات حيث كان "نبعاً للمعلومات لا ينضب". ولقد بقيت هذه اللقاءات سرية ورفعت التقارير حولها "فقط للذين على اتصال بالموضوع بطبيعة وظيفتهم".

وكان انطباع حمروش عن جولدمان طيباً. فيذكر فى كتابه مقطوعات من سلسلة مقالات نشرها جولدمان فى لوموند فى ذلك الوقت. وقد تأثر جداً بمقولة حاييم وايزمان أول رئيس لإسرائيل والتى قال فيها "ان الصراع العربى اليهودى ليس صراعاً بين العدل والظلم إنما بين العدل والعدل". وفى هذه اللقاءات أطلع جولدمان حمروش على أن بعض كبار الشخصيات فى إسرائيل أعربت له سرا عن تضامنهم مع مواقفه وأن وزير الدفاع آنذاك موشيه ديان أراد الاستعانة به من أجل الاتصال بحمروش ومن خلاله بعبد الناصر. غير أن حمروش يقول "أن عبد الناصر لم يكن قد اتخذ قرارا نهائيا حول زيارة جولدمان للقاهرة أو السماح لحمروش بمقابلة شخصيات من الحكومة الإسرائيلية واكتفى بزيادة الضغوط على حكومة إسرائيل عن طريق حركة الكماشة والتى إحدى ذراعيها حرب الاستنزاف المتصاعدة،والآخر الجماهير الإسرائيلية المتواقهالى السلام".

يقول حمروش ان الدوائر الإسرائيلية المؤيدة لسياسة السلام الفعالة قد اتسعت حتى وصلت الى لوبا الياف أمين عام حزب العمل(والذى أجرى حمروش اتصالات معه أيضا) والذى اقتنع على الرغم من آرائه الصهيونية بأهمية الانسحاب من الأراضى المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى كوسيلة لتحقيق سلام دائم وهو الموقف الذى أدى به الى الاستقالة من حزب العمل وتأسيس حزب خاص به".(62)

يكتب حمروش فى خلاصة "قضية جولدمان" ان أهمية آراء جولدمان ترجع الى منصبه الرفيع الذى يشغله كرئيس المؤتمر اليهودى العالمى وان كانت آراءه قد نبعت من القلق على وجود وأمن إسرائيل فأنها كشفت "إفلاس وفقدان الحس التاريخى لسياسة حكومة إسرائيل" وخلقت فجوة فى الرأى بين إسرائيل واليهودية العالمية. يقول حمروش أن عبد الناصر "استوعب هذا التناقض وراهن عليه". فقد أراد تعميق هذا التناقض. لذلك كشف علانية فى خطابه أمام الاتحاد الاشتراكى العربى (23يوليو1970) مسألة اتصال حمروش بجولدمان فى إشارته الى رغبة مصر فى السلام وتعنت حكومة إسرائيل"(63).

هناك انطباع بأن كثرة التفاصيل فى هذه القضية ينبع فى الأساس من دوافع تبريرية، وذلك لرغبة حمروش عرضها بهذه الصورة واثبات أنه عمل بتصديق من الرئيس عبد الناصر (وفيما يخص لقائه الأول مع جولدمان والذى لم يتصدق عليه، فينبع من الخطأ بحسن النية والإفتراض أن جولدمان يحمل دعوة رئاسية لزيارة القاهرة. على أية حال فقد حصل على موافقة الرئيس بعدها). وعبر هذا الدافع، يذكر حمروش فى روايته اشاريت كثيرة حول رأيه الشخصى والذى يرى بضرورة الاتصال مع "قوى السلام" فى إسرائيل، وليس كخطوة تكتيكية هدفها زعزعة الإجماع الإسرائيلى وليس كخطوة مرتبطة بالتحول المضاد للصهيونية لدى تلك القوى لكن من خلال الاتفاق مع افتراض حاييم وايزمان بأن الصراع العربى الإسرائيلى هو صراع بين "العدل والعدل" إدراكاً أن المحاورين الإسرائيليين يعملون من منطلق الالتزام بالحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها. ويبدو أن حمروش قد تبنى بذلك أراء هنرى كورييل حول أهمية الاتصال بالقوى التقدمية فى إسرائيل كخطوة سياسية ذات مغزى مبدئى.

تحولت قضية جولدمان بعد الكشف عنها الى موضوع الحديث فى الرأى العام المصرى. لا يمكن معرفة مدى التأييد للمواقف التى أعرب عنها حمروش، غير أن الحقيقة أنه قد ترددت أصوات فى اليسار المصرى فى ذلك الوقت زعمت أن جولدمان ونظرائه لا يريدون السلام لأنهم مثل خصومهم السياسيين فى إسرائيل ملتزمون بالفكرة الصهيونية ووجود دولة إسرائيل. فزعم إسماعيل صبرى عبد الله فى مقال له حلل بالتفصيل أفكار جولدمان أنه ليس لديه رغبة فى السلام لأن رغبة جولدمان وأمثاله هى أن يصرح العرب أنهم يتراجعون نهائيا عن رفضهم الوجود الصهيونى وأن يقيموا "علاقات طبيعية" مع إسرائيل. وأكد عبد الله أن المقصود علاقات اقتصادية. وفى التحليل الأخير "فان مشكلة إسرائيل هى المشكلة الاقتصادية: فيهود أوربا الذين هاجروا إليها غير مستعدين للعيش فى مستوى أقل من الذى اعتادوا علية فى أوربا. ويذكر المؤلف لقرائه ان موارد إسرائيل محدودة وإنها تقوم حتى اليوم على المساعدات المادية الخارجية الهائلة. ولن تستطيع على المدى البعيد البقاء إلا إذا سيطرت اقتصاديا على المنطقة العربية حيث ستصبح مركزاً صناعياً وتجارياً وممالياً دولياً قائما على استغلال الموارد الطبيعية الكبيرة للبلاد العربية. وزعم عبد الله ان جولدمان يطمح فى تحقيق هذا الهدف بالطرق التى تبدو له مناسبة ومفيدة: "تحييد إسرائيل" (مثل سويسرا) واعتراف العالم كله خاصة الدول العربية بهذه المكانة الخاصة. وبهذا تتبدد مخاوف العرب من خطر التوسع الإسرائيلى. ويقول عبد الله "ان جولدمان يعتقد على ما يبدو أن ما يثير رفض العرب لإسرائيل ليس سلب فلسطين بل خطر التوسع الإقليمى على حساب الدول العربية. ولو أنهم ارتاحوا من ناحية سلامة أراضيهم فمن المحتمل أنهم

سيتنكرون للشعب الفلسطينى وسوف يوافقون على التعايش مع إسرائيل". ويقول عبد الله "هذا بالطبع رأى خاطىء".

وفى الختام: "فان جولدمان الصهيونى القديم وأحد مؤسسى إسرائيل يدعو اليوم الى صهيونية جديدة تنسجم مع الاستعمار الجديد"(64).

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر وعندما بدا أن خطوات خلفه أنور السادات فى اتجاه الوصول الى تسوية سياسية مع إسرائيل (مع إعداد القوات المسلحة للخيار العسكرى) أكثر ديناميكية وعلناً من سابقه، نشر كورييل تقييما للموقف دعا فيه الى السعى الجدى من أجل إقامة حوار مع قوى السلام الإسرائيلية ومن خلالها مع جماهير الشعب فى إسرائيل. وكانت فكرته أن سكان إسرائيل غير متراصين وأن هناك قوى "ذات تطلعات متباينه وان لم تكن متناقضة". وان "الصهيونيين الحقيقيين" من مؤيدى سياسة التوسع والضم هم أقلية صغيرة، وان معظم السكان فى إسرائيل هم الذين استوطنوا فيها لأنه لم يكن أمامهم مكاناً آخر يذهبون اليه. "وهؤلاء هم ضحايا معاداة السامية الأوربية، واليهود من الدول العربية وهم يريدون الأمن والسلام"(65).

وان كان الأوائل هم الأقلية فالآخرون هم الأغلبية فكيف حدث ان كان تأثير الصهيونية كبيرا الى هذه الدرجة؟ وكان رد كورييل هو "ان الأوائل يحتلون (فى دولة إسرائيل) المواقع الرئيسية "أما الآخرون فهم بسطاء وعمال يقبلون آراء "الأقلية الصهيونية" نتيجه شعورهم بأن جيرانهم العرب يهددون وجودهم. يقول كورييل "يجب وممكن فصل الشعب الإسرائيلى عن قياداته الحالية". وسيتحقق ذلك بواسطة اتخاذ سياسة عربية ايجابية مخالفه للسياسة السلبية التقليدية والتى وصلت ذروتها فى قرارات الخرطوم. حيث أن هذه السياسة السلبية قد خدمت المصالح الصهيونية.أما المواقف السلميه التى اتبعها عبد الناصر أولاً ثم السادات من بعده فقد أثارت خلافات فى المجتمع الإسرائيلى". وذكر كورييل فيما يخص ذلك انسحاب حزب "جاحل" (الليكود فيما بعد) من الائتلاف وزيادة الصراع الاجتماعى فى إسرائيل والكفاح من أجل المساواة وحقوق الإنسان الفلسطينى فى إسرائيل وفى الأراضى المحتلة، وكفاح الطوائف الشرقية من أجل المساواة الطائفية، وتوسع معسكر السلام الإسرائيلى الى ما وراء الحزب الشيوعى (66).

مع هذا فقد كان المؤلف على علم بالمخاوف التى تعتمل فى قلوب سكان إسرائيل: "عندما يكون الحديث عن السلام والحل السياسى نجد فجوة بين تأويلهما فى مصر وإسرائيل، ففى مصر يقدرون بأن كل شىء سيصبح على ما يرام لو عاد الوضع الى ما كان عليه قبل الخامس من يونية1967. وهذا الأمر غير مقبول للطرف الإسرائيلى. ان الجماهير الإسرائيلية عاشت أكثر من عشرين عاما فى ظل كابوس الإبادة والذى لم تتخلى الدعاية العربية المنتشية بالنصر عن استخدامه. وفى إسرائيل اعتبرت حرب الأيام الستة حربا دفاعية. وقد تغذت هذه النظرية من التصريحات الغير مسئولة للزعماء العرب عشية الحرب. ان الشعب الإسرائيلى يعتقد أن هذه الحرب لم تكن عملية عدائية بل كفاح من أجل إنقاذ بلادها. فهل من الممكن مطالبتهم بالعودة الى الوضع الذى يعرضهم ثانية الى خطر التدمير؟"(67)

اختتم كورييل قائلا "أن الشعب الإسرائيلى سوف يكون مستعدا للتنازل عن الأراضى المحتلة فقط فى مقابل أمن وسلام حقيقيين." "حينئذ فقط ستفرض الجماهير الإسرائيلية على حكومتها طريقا أخرى وهى بديل لشعار "لا بديل" (وهو شعار الدوائر الحاكمة)"(68).

فى بداية عام1971كانت هناك مبادرة جديدة من جانب الائتلاف الذى أحاط الجماعات اليسارية والليبرالية خاصة من غربى أوربا تدعو الى عقد "مؤتمر دولى للسلام والعدل فى الشرق الأوسط" ولقد ساهمت "جماعة روما" بزعامة كورييل بدور فعال فى ذلك. فقد عمل كورييل وأصدقاؤه سرا واستغلوا شبكة الاتصالات السياسية التى اعتنوا بها على مر السنين من أجل إقامة "لجنة الدعم الدولية". ولقد أجرت هذه اللجنة جلسة تحضيرية فى روما(19-20 أبريل1971). وفى ختام مناقشاتها نشرت ورقة عمل اقترح فيها عقد "مؤتمر دولى للسلام والعدل" فى الشرق الأوسط فى أسرع وقت ممكن. وقد فصلت هذه الوثيقة معايير الحل السلمى والتى ستلزم المدعويين للمؤتمر والمشاركين فيه:"إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة منذ حرب1967، التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الصادر فى 22نوفمبر1967وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 4نوفمبر1970بكل شروطها وذلك كخطوة أولى لضمان أمن كل الدول والشعوب فى المنطقة، الضمان الكامل والتام للحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى، تقديم الضمانات الكافية لتسوية دائمة وذلك لضمان قيام ونمو كل الشعوب المشاركة فى الصراع. وقد ارتبط هذا البيان بالتفسير المصرى - السوفيتى لقرار مجلس الأمن 242أى الطلب بالانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى التى أحتلت فى حرب يونيو، والذى يشير الى الخطر المنتظر أن يواجهه السلام العالمى من استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، وأشار الى المرونة السياسية التى أبدتها مصر (الرد الايجابى على لائحة الأسئلة التى قدمها السفير جونارياريج مبعوث سكرتير الأمم المتحدة) وفى المقابل صرامة السياسة الإسرائيلية (رفضها الرد على هذا الاستطلاع والامتناع عن الالتزام بالانسحاب الكامل).(69) وأختيرت مدينة بولونيا الإيطاليه كمكان عقد هذا المؤتمر المقترح. وكانت بولونيا التى حكمها ائتلاف شيوعى اشتراكى تتمتع بمعطيات مناسبة لاستضافة مؤتمر كهذا. قوبلت هذه المبادرة بالإيجاب فى الدوائر السياسية اليسارية والليبرالية فى غرب أوربا وشرقها وكذلك فى الولايات المتحدة. وفى إسرائيل اهتموا بالمؤتمر المقترح خاصة فى الدوائر اليسارية والتى اعتبرت نفسها مرشحة للمشاركة فيه. وقدمت وسائل الاعلام الإسرائيلية تقريرا مفصلا عن مبادرة مؤتمر بولونيا. وكان التقدير العام السائد بأن وصف هذا المؤتمر بالدولى سوف يسمح بالحوار المباشر والعلنى بين جماعات يسارية إسرائيلية وبين ممثلين عرب شبه رسميين ولقد أثار ذلك فضولا شديدا.وفى المقابل حاولت دوائر حكومية إسرائيلية التقليل من قيمة المؤتمر المقترح ووصفته بأنه حدث هامشى لا يقدم ولا يؤخر. أما فى مصر فلم يتم نشر موسع لهذه المبادرة غير أنه سادت فى دوائر "مجلس السلام المصرى" والذى رأسه خالد محيى الدين، شائعة بأن الرئيس السادات يبارك هذه المبادرة. وكان أول رد فعل لورقة العمل التحضيرية للمؤتمر إيجابيا جدا، خاصة فى ظل أهداف المؤتمر ومعايير المشاركة فيه كما تحددت فى نفس الوثيقة.(70) وكان يبدو أنه من الممكن استغلال الدافع الذى خلقته الأصداء الايجابية وان عقد المؤتمر هو مسألة شهور قليله فقط.

غير أنه سرعان ما انخفضت هذه القوة الدافعة وبدأت تظهر فى مصر والعالم العربى أصوات تنتقد مبادرة عقد مؤتمر بولونيا. فهناك من اعتبر لقاء ممثلين عرب وإسرائيليين فى إطار المؤتمر تنازلا

عربيا بعيد المدى ومضرا ومن شأنه أن يضر بالاستعدادات للمعركة الحاسمة لتحرير الأرض المحتلة. ويخشى البعض من أن الأطر التى حددها المؤتمر التحضيرى والذى اشترط المشاركة فى المؤتمر بقبول المفهوم المصرى-السوفيتى لقرار مجلس الأمن 242 غير قوية بالصورة الكافية و أنها ستسمح بتسلل عناصر إسرائيلية ذات توجه صهيونى لا تفى بالشكل الكافى بالمعايير التى تم تحديدها. وفى ظل هذا الانتقاد تم التأجيل المتكرر لجلسات الطواقم التحضيرية لمؤتمر بولونيا، وازدادت المخاوف من أن تصبح هذه الفكرة فى طى النسيان.

تابع هذى كورييل، والذى يعتقد أنه كان صاحب فكرة المؤتمر، بقلق شديد التأجيلات المتكررة فى التحضير للمؤتمر. ولقد طرح هذه التطورات المقلقة فى رسالة الى "الأصدقاء المصريين" فى صيف 1971. وفى البداية ذكر أن الإعلان عن عقد المؤتمر ساهم فى ارتفاع تلك التيارات فى المجتمع الإسرائيلى الرافضة لضم الأراضى المحتلة. أما التأجيلات وعدم التأكد من المؤتمر فقد أثر ذلك على مصداقية هذه القوى. أكد كورييل ان الحوار العربى الإسرائيلى على المستوى الحكومى فى تلك المرحلة هو أمر ليس فقط غير ممكن بل أيضا غير مرغوب فيه، لأنه سيزيد من صلابة مؤيدى التوسع فى المؤسسة الاسرائيلية وسوف يعطى مبررات لسياستهم المتشددة. وأسوأ من ذلك، ان استراتيجية الحوار العربى الإسرائيلى على المستوى الرسمى من شأنها أن تنزل ضربة قاصمة بقوى السلام الإسرائيلية. " لماذا سيتجه الشعب الإسرائيلى الى هذه القوى إذا كان زعماؤهم (الحكوميين) الحاليين يعتبرون شركاء فى الحوار؟. وكيف تستطيع قوى السلام الاستمرار فى الخط (المعارض للضم) اذا كانت مصر مستعدة للتخلى عن المبادىء وإبداء مرونة؟". والبديل للحوار الغير مرغوب فيه على المستوى الحكومى هو "تحالف مع قوى السلام ومعارضى التوسع فى إسرائيل". من الممكن عقد تحالف كهذا من خلال الاعتراف بهذه القوى لأنها المحاورة الوحيدة الموثوق فيها. كتب كورييل أنه بهذه الطريقة فقط سوف تعطى إشارة لجماهير الشعب الإسرائيلى على ان إقامة سلام حقيقى ممكنه على أساس موقف قوى السلام فى بلادها.

لم يتردد كورييل فى القول بأن "مؤتمر بولونيا سوف يمكن من الحوار الحقيقى الأول وسيشكل أول عنصر حاسم للاعتراف الرسمى للدوائر التقدمية العربية بدور حلفائهم فى إسرائيل...وسوف يكون لمؤتمر بولونيا صدى كبيراً فى إسرائيل. لذلك يجب وضع لحد لعدم التأكد من انعقاد مؤتمر بولونيا". ساند كورييل بشكل قاطع المعايير التى حددها المؤتمر التحضيرى لمشاركة الإسرائيليين فى المؤتمر لكنه أشار بقلق الى التحول الذى ظهر فى دوائر حركة السلام المصرية والطلب بأن يعلن الإسرائيليون الذين يتم دعوتهم بأنهم "معادون للصهيونية". وقال ان مطلب كهذا سيمنع أى تمثيل للوفد الإسرائيلى. وأسوأ من ذلك: لم يطالب الممثلون العرب بأى إبداء للرأى حول مسائل مرتبطة لموضوعات لم يكن من المقرر مناقشتها فى المؤتمر (قضية الوحدة العربية على سبيل المثال) أما الممثلون الإسرائيليون فقد طلب منهم أن تكون مواقفهم حول الموضوعات اليهودية مطابقة مسبقاً لمواقف الممثلون العرب. "ان هذه تفرقة لا تحتمل حتى فى رؤية هؤلاء فى إسرائيل الذين يعتبرون معادين للصهيونية...يذكر أن الصهيونية فى نظر الجماهير الاسرائيلية مطابقة مع وجود

دولة إسرائيل، والمعاداة للصهيونية مطابقة مع تدميرها. ان هذا الرأى خاطىء لكنه السائد بين الجماهير، وعلى الممثلين العرب وضع هذا العامل فى الاعتبار."(71)

فى ظل التباطؤ فى الاستعدادات لمؤتمر بولونيا والنقد الذى تلقته هذه المبادرة من دوائر مختلفة فى العالم العربى، قررت اللجنة التحضيرية الإيطالية الدعوة فى بداية عام 1972الى دورة اضافية للمؤتمر التحضيرى الدولى. نشر أحمد حمروش فى روزاليوسف قبل عقد المؤتمر التحضيرى، مقالا حماسيا تأييدا لمؤتمر بولونيا وأهدافه لأنه سيتم إجراء لقاء خلاله بين "قوى شعبية" عربية وإسرائيلية. ويذكر أن حمروش لم يعد فى ذلك الوقت رئيساً لتحرير المجلة، وان كان استمر فى نشر عامود شخصى فيها كل أسبوع. رأت هيئة التحرير التأكيد أن مقاله إنما يعبر عن رأيه الشخصى وأنه موضوع مفتوح للنقاش .قام حمروش فى هذا المقال بمناقشة أراء هؤلاء الذين يرفضون مبادرة المؤتمر أو يتحفظون من بعض جوانبها. وصف حمروش فى بداية مقاله مؤتمر بولونيا بأنه "خطوة هامه من الممكن أن تؤدى الى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط". ويرى أن "المؤتمر يجب أن يتخذ خطوة كبيرة نحو توحيد أفكار كل مؤيدى السلام العادل الذى يتركز على قرار مجلس الأمن242". وأشار الى أنه فى مؤتمرات سابقة تم الدعوة إليها من أجل مناصرة الشعوب العربية، طرح مطلب انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة كمفتاح للسلام. ومن الشخصيات المعروفة التى ساهمت فى هذه المؤتمرات شخصيات يهودية تعارض السياسة الإسرائيلية. ولقد حان الوقت الآن من أجل محاولة توسيع دائرة تأثير هؤلاء على الرأى العام العالمى وفى داخل إسرائيل نفسها. هناك إجماع حول ضرورة تحويل المؤتمر الى لقاء بين كل المؤيدين لانسحاب القوات الإسرائيلية واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى وتنفيذ باقى بنود قرار مجلس الأمن الداعيه إلى إحترام حق كل دول المنطقة فى الوجود والسماح بعبور السفن من جميع الدول بما فيها إسرائيل فى ممرات المياه الدولية بما فيها قناة السويس.

كتب حمروش "من المعروف أن هناك تيار شعبى قوى فى إسرائيل يضغط على حكومته للانسحاب الشامل (من الأراضى المحتلة)...لتجنب حرب من شأنها أن تكبد خسائر فادحة ببسطاء الشعب ، والذين يرفضون التورط فى السياسة الصهيونية التوسعية، المتعاونة مع الإمبريالية العالمية. ويذكر حمروش الظروف القاسية التى تعمل فيها تلك "القوى الشعبية"الإسرائيلية حيث أن النصر الإسرائيلى الساحق فى حرب الأيام الستة أدى الى "فقدان التوازن فى الحكومة" وسياسة الغرور وهذه الظروف لا تسهل عمل مؤيدى الانسحاب. غير أن صمود الشعوب العربية والتفاف الشعب المصرى حول قيادته وإعادة بناء القوات المسلحة المصرية والتأييد السوفيتى- كل هذا مكن ذلك التيار الإسرائيلى من تمهيد الطريق والتوصل يوميا الى مؤيدين جدد "ولا ينحصر هذا التيار فى حزب راكاح فقط. فهو يحظى بتأييد الدوائر الثقافية والفنية والأكاديمية والشباب فى كل الأحزاب وخاصة الحزبين الحاكمين (مباى ومبام). على الرغم من أن هذه القوة ليست هى السائدة فى إسرائيل إلا أنه لا يجب تجاهل وجودها. ذكر حمروش فى هذا السياق "قضية جولدمان" وكفاح رئيس المؤتمر اليهودى العالمى ضد سياسة حكومة جولدا مائير، وهو الكفاح الذى "لاقى صدا لدى التيار الشعبى الناشىء فى داخل إسرائيل". كما دعا حمروش العرب الى اتخاذ مواقف تساعد هذه الدوائر الإسرائيلية القريبة منها فكريا.كما أعرب عن أمله فى أن يكون "مؤتمر العدل والسلام" دافعا لقوى السلام فى المنطقة وخاصة

فى إسرائيل(72). ذكر المؤلف أنه تمت لقاءات فى الماضى بين العرب والإسرائيليين فى مؤتمرات دولية (إشارة هدفها دحض المزاعم الرافضة لهذه اللقاءات من أساسها). ان لقاءات الماضى لم تتطور أبدا الى حوار مباشر لكن الفرصة ستسنح فى مؤتمر بولونيا لإجراء حوار سلام. كما رفض حمروش مزاعم من وصفهم بالمتطرفين، والتى زعمت بأن المؤتمر سوف يتحول إلى حوار إسرائيلى عربى مباشر. وقال أن المشاركين الإسرائيليين لا يمثلون حكومتهم ولا يعتبرون من الذين يتطلعون الى تدمير قرار مجلس الأمن رقم242. وكتب"ان المؤتمر التحضيرى يجب ان يدعو الدوائر الإسرائيلية التى تساند أرائهم السلام صراحة". حقا هناك خطر فى أن تحاول حكومة إسرائيل إفشال المؤتمر وأن تتسلل صهيونية الى الوفد الإسرائيلى، لكن هذا الخطر لا يجب أن يمنع انعقاد المؤتمر. "ان نجاح المؤتمر سوف يضعف مكانة حكومة إسرائيل سواء فى الداخل أو فى الخارج. وان عقد هذا المؤتمر لا يتناقض مع تكثيف الاستعدادات للمعركة وتحرير الأراضى المحتلة. يجب زيادة تأييد العناصر المناصرة للسلام فى إسرائيل حتى لا يبقى أمام حكومتها سوى قبول قرار مجلس الأمن"(73).

يبدو أن حمروش قد تبنى رؤية كورييل وأصدقائه حول أهمية الحوار مع "قوى السلام" فى إسرائيل كدافع لتوسيع تأثيره على الرأى العام الإسرائيلى وزعزعة التأييد للسياسة المتعنتة للحكومة الإسرائيلية. من هذا المنطلق لم يتراجع حمروش عن وصف مؤتمر بولونيا بأنه إطار للقاء والحوار وبالغ فى تقدير الاحتمال فى أن يساهم المؤتمر فى تقوية "قوى السلام" الإسرائيلية وإقامة سلام عادل فى المنطقة.

أثار مقال حمروش ،كما كان متوقع، ردود فعل انتقادية كان أبرزها رد الكاتب عبد الرحمن الشرقاوى، والذى خلف حمروش فى منصب رئيس تحرير روز اليوسف. قال الشرقاوى أنه لا مجال لأى حوار بين إسرائيل والعرب ولا حتى حوار مثل ذلك الدائر بين الصين الشيوعية والولايات المتحدة. لا يوجد سلام على المستوى الشعبى الغير حكومى. ان الأحزاب فى إسرائيل باستثناء "ركاح" لاتختلف فى مواقفها من قضايا الصراع. وان جولدمان وجولدا لا يختلفان فيما بينهما حول الحقوق العربية المسلوبة. واعترف الشرقاوى بأن "هناك فى إسرائيل أصوات ضد العسكرية الإسرائيلية والتوسع الصهيونى". لكن لا يجب عقد لقاء هدفه تحقيق "سلام شعبى" طالما مازالت القوات الإسرائيلية تحتل الأراضى العربية.(74)

ان الخلافات فى الرأى بين اليساريين المصريين (خاصة فى إطار "المجلس المصرى للسلام") حول أهداف مؤتمر بولونيا، وكذلك الانتقادات من جانب دوائر مختلفة فى العالم العربى ضد مبادرة عقد المؤتمر، قد دفعت خالد محيى الدين أمين عام مجلس السلام والذى كانت له مشاركة فعالة فى التحضيرات لعقد المؤتمر، للرد على تلك التحفظات والإشارة الى المصالح المصرية والعربية التى سوف تتحقق من وراء هذا المؤتمر. ان الطريقة التى اختارها للتعبير رؤيته عن مؤتمر بولونيا وعن التوقعات والمشكلات المرتبطة بعقده كانت من خلال رسالة أرسلها الى هيئة تحرير المجلة الفلسطينية الشهرية شؤون فلسطينية ورد فيها على مقال نقدى لأحمد خليفة عنصر "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" والباحث فى القسم الإسرائيلى بمركز الدراسات الفلسطينية فى بيروت. قال محيى الدين فى خطابه الذى ضم عدة وثائق مرتبطة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر، انه فى قرار "اللجنة الإيطالية من أجل السلام والعدل فى الشرق الأوسط" (والتى فوضت من اللجنة التحضيرية الدولية بالتحضير الفعلى

لعقد المؤتمر) لا يوجد شيء يشير الى أن المؤتمر من المقرر أن يكون إطارا للقاء عربى إسرائيلى وجها لوجه. وقال محيى الدين ان القرار الرسمى لهذه اللجنة يؤكد أن المؤتمر سوف يكون "اجتماعاً دولياً" للقوى المؤيدة للبيان السياسى (للمؤتمر التحضيرى فى روما أبريل1971) والتى تعمل من أجل التحضير للمؤتمر والتى تبذل قصارى جهدها من أجل تعبئة الرأى العام العالمى لاقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .ويؤكد المؤلف الطابع العالمى للمؤتمر ويقول أنه من المقرر أن يجمع بين الرؤى المختلفة للمؤيدين للشأن العربى وللوصول الى حل عادل للصراع الشرق الأوسطى. وفيما يخص ذلك فلا مفر من أن تشترك فى المؤتمر تلك القوى فى إسرائيل التى تشارك هذه الرؤية.

اقتبس محيى الدين من الرسالة التى أرسلها الى جيدو فانتى رئيس اللجنة التحضيرية الإيطالية، والتى رد فيها على الأقوال التى نشرها عضو الكنيست (آنذاك) أورى أفنيرى فى مجلة "هذا العالم" الاسرائيلية حول طبيعة المؤتمر. وفى الرد أنكر محى الدين افتراض أفنيرى بأن الهدف من مؤتمر بولونيا هو اللقاء المباشر، وجها لوجه، للممثلين العرب والإسرائيليين. بينما من المفترض أن يكون مؤتمرا عالميا هدفه تعبئة الرأى العام العالمى من أجل حل عادل فى الشرق الأوسط على أساس بيان روما، على حد قول محيى الدين.

كرر محيى الدين تطرقه الى مسألة اللقاء مع الإسرائيليين. فهو يرى أن هذا قد حدث فى الماضى وأنه عقدت مؤتمرات دولية كان فيها ممثلون عرب وإسرائيليون وتمت مناقشة مشكلات الشرق الأوسط. علاوة على أنه حدث أكثر من مرة أن دار جدل بين الممثلين العرب والفلسطينين من جهة وبين ممثلى إسرائيل من جهة أخرى لكن "تلك اللقاءات لم تعتبر وجها لوجه" أو بمثابة "حوار مباشر" بين العرب والإسرائيليين. "إن حضور ممثلين إسرائيلين فى مؤتمر بولونيا يرفضون ضم الأراضى المحتلة ويعترفون بحقوق الشعب الفلسطينى يعتبر إنجازا كبيرا له تأثير كبير على الرأى العام العالمى وهذا كله بفضل جهودنا". مع هذا يقول محيى الدين ان هذا الإنجاز الناتج عن مجهودات منظمات السلام العربية لا يجب أن يمنع العرب من إدارة كفاحهم بالوسائل العسكرية أو الفدائية. "نحن نعتقد أن الرأى العام العالمى هو قوه كبيرة لا يجب تجاهلها، وان من يكتسبه يفوز فى المعركة السياسية...ان تعبئة الرأى العام العالمى الى جانبنا يجب أن تتزامن مع تحضير شعبنا للمعركة...نحن لا نخدع أنفسنا ولو للحظه بأن هذا المؤتمر من الممكن أن يكون بديلا عن وسائل الكفاح العسكرى والسياسى". ان الكفاح الحالى هدفه "هزيمة العدوان القائم" (منذ عام 1967). ولو لم ينجح العرب فى ذلك فإنهم لن ينجحوا فى هزيمة العدوان السابق (منذ عام1948).

هذا هو الموقف الاستراتيجى لحركة السلام المصرية والذى لم يخف أبدا، على حد قول محيى الدين، علاوة على أنه اذا تم تنفيذ قرار مجلس الأمن 242لن يكون هذا نهاية الكفاح العربى ضد إسرائيل. فيذكر محيى الدين أن "التزام الدول العربية (التى قبلت القرار242) لا ينطبق على الثورة الفلسطينية. فان من حق حركة المقاومة الفلسطينية الاستمرار فى الكفاح المسلح لأن القرار 242لا ينطبق عليها ولا يلزمها. أى أنه إذا كان هدف مؤتمر بولونيا بلورة تأييد عالمى من أجل تطبيق قرار242، وإزالة آثار العدوان الإسرائيلى عام1967، "سوف يخدم ذلك الكفاح العربى و الفلسطينى من أجل إزالة آثار العدوان عام1948". وفى الختام تطرق محيى الدين ثانية الى قضية اللقاء بين

الممثلين العرب والإسرائيليين فى مؤتمر بولونيا (والذى زعم سابقا أنه غير متوقع تماما) (75). وفى اقتباسه من الرسالة التى أرسلها الى جيدو فانتى رئيس اللجنة التحضيرية الإيطالية قال محيى الدين أننا "نعارض مشاركة ممثلين من الأحزاب المشاركة فى الحكومة الإسرائيلية لكننا لا نعرض مشاركة ممثل إسرائيلى بشكل شخصى بشرط ألا يأتى مثلا ممثل حزب (مبام) أو أحد أجنحته وبشرط الا يكون شخصية قيادية فى هذا الحزب ...ويجب أن يكون عدد أعضاء الوفد الإسرائيلى متساو لعدد أعضاء الوفد الفلسطينى ليس أكثر".(76)

وأخيراً، بعد كثير من التأجيل والسعى المستمر عقد "المؤتمر الدولى للسلام والعدل فى الشرق الأوسط" فى بولونيا (11-13مايو1973). وكان الحضور العربى والدولى فى المؤتمر أقل بشكل كبير عن توقعات المبادرين له، كماً وكيفاً على حد سواء. ففى حين أن توقع منظمو المؤتمر مشاركة حوالى 600 ممثل من كل أنحاء العالم وبمستوى رفيع من التمثيل للوفود المختلفة، حضر المؤتمر حوالى مائتى مشارك فقط من بينهم 85 من ايطاليا.(77) وكان التمثيل من الدول العربية جزئيا فقط ولم يحضر وفود من الجزائر وتونس ولبنان والذين قد وعدوا قبلها بالمشاركة. ولقد عقد المؤتمر فى جو من التوتر حيث تزامن ذلك مع اسقاط طائرة ليبية فى سماء إسرائيل وهو الحادث الذى راح ضحيته 106مسافرا وطاقم الطائرة. وبسبب هذا الحادث اتخذ المضيفون الإيطاليون ترتيبات أمنية مشددة حول المؤتمر ومشاركيه، ولقد وصل كلا من العراق وسوريا وفد صغير مكون من عضوين، أحدهما شيوعى والثانى من حزب البعث الحاكم فى كلا البلدين والذى كان يبدو أن دوره مراقبة الشيوعى. وكانت هذه الوفود متحفظة جدا وحرصت على الابتعاد عن الوفد الإسرائيلى كى لا يتم أى اتصال بأعضائه ولو بالصدفة. ضم الوفد المصرى خمسة أعضاء برئاسة خالد محيى الدين أمين عام المجلس المصرى للسلام. أما باقى المشاركين فكانوا المؤرخ الدكتور رفعت السعيد والذى وصل الى المؤتمر من مقر إقامته فى هلسنكى بفنلندا التى عمل فيها فى ذلك الوقت عضوا فى أمانة حركة السلام، والمستشار الدكتور وليم سليمان قلاده أحد المشاركين الدائمين فى المجلة الفكرية اليسارية "الطليعة" والصحفى حسين فهمى عضو (حدتو) السابق وعضو هيئة تحرير جريدة الأخبار وكمال بهاء الدين اللواء المتقاعد وعضو جهاز الاتحاد الاشتراكى العربى.(78)

ويمكن اعتبار أربعة من أعضاء الوفد الخمسة يساريين. ولقد رافق الوفد بعض الصحفيين المصريين من أبرزهم عبد الستار الطويلة عضو هيئة تحرير روز اليوسف وعنصر يسارى سابق. ولأسباب غير معروفة لم يكن أحمد حمروش فى الوفد على الرغم من أن مؤتمر بولونيا كان بشكل ما تجسيداً لمواقفه على مدى سنوات طويلة بفضل الحوار مع قوى السلام فى إسرائيل.(79)

لم يصل الوفد الفلسطينى الى المؤتمر والسبب الذى أعلن هو أن الوفد منع من الوصول بسبب القصف الإسرائيلى القوى لمطار بيروت على مدار اليوم الذى كان من المقرر أن ينطلق منه الوفد.(80) مع هذا فقد كان فى قاعة المؤتمر ممثل فلسطينى واحد هو محمد صبيح، غير أنه كان ضمن وفد "لجنة التضامن الأفرو أسيوية" والتى مقرها القاهرة ،وكان فى ذلك الوقت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى أمانة اللجنة.(81) يفترض أن غياب الوفد الفلسطينى عن المؤتمر جعل جدل محيى الدين حول حجم الوفد الإسرائيلى أمرا لا محل له.

وصل إلى المؤتمر الوفد الإسرائيلى المكون من خمسة أعضاء وهم: عضو الكنيست أورى أفنيرى محرر مجلة "هذا العالم"، وعضو الكنيست توفيق طوبى من زعماء حزب ركاح وناتان يالين مور قائد جماعة شترن الإرهابية سابقا(82)، وعوزى بورشتاين - المتحدث باسم ركاح، ويوسى أميتاى (مؤلف هذا الكتاب) والذى كان فى ذلك الوقت عضواً فى الجماعة الطلابية اليسارية "سياح" (اليسار الإسرائيلى الجديد). كما رافق الوفد مراقبان هما: الدكتور إسرائيل لاف، عالم فى قسم الكيمياء بالجامعة العبرية بالقدس، والصحفى أمنون كابليوك والذى غطى أحداث المؤتمر لصالح صحيفتى "عال هامشمار" الاسرائيلية و"لومند دبلوماتك" الفرنسية.

استمرت مناقشات المؤتمر ثلاثة أيام واستمر بعضها على لجنتين: اللجنة السياسية ولجنة المبادرات التنظيمية. ويبدو أنه على الرغم من وصف المؤتمر على أنه مؤتمر "دولى" وحضره ممثلون من شتى أنحاء العالم إلا أن المنظمين على ضوء رؤية هنرى كورييل توقعوا أن يكون هذا المؤتمر بمثابة خلفية للحوار بين الممثلين العرب والإسرائيليين(83). ولقد تحقق هذا من خلال ضم "شيوخ" الوفدين الإسرائيلي والمصري ناتان يالين مور وحسين فهمى الى رئاسة المؤتمر والذى كان قد غاب عنه قبل ذلك أى تمثيل إسرائيلى أو عربى. كما أن الممثلين المصريين لم يمتنعوا عن مصادقة نظرائهم الاسرائليين فى الأحداث الاجتماعية أثناء انعقاد المؤتمر وفى قاعته الكبرى. كما استجابوا بكل سرور لتوجهات أعضاء الوفد الإسرائيلى فى إبداء الرأى حول نصوص كلماتهم حتى يستطيعوا مراعاة مشاعر الجانب العربى. أما أعضاء الوفدين السورى و العراقى، فى المقابل، فقد أبتعدوا عن الممثلين الإسرائيليين وامتنعوا قدر استطاعتهم عن إجراء أى اتصال مباشر أو غير مباشر معهم.

كان خالد محيى الدين ابرز الممثلين المصريين وكانت له مشاركة فعالة فى التحضير للمؤتمر وكان شخصية مركزية فيه. القى كلمة افتتاحية حظت بأصداء كبيرة. ركز فيها على أسس قرار مجلس الأمن 242 والتأويل المصرى-السوفيتى له، وكذلك على ضرورة انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من كل الأراضى التى أحتلت فى حرب يونية1967. وفى تطرقه لمسألة "حق كل دولة فى المنطقة العيش بسلام داخل حدود معترف بها وآمنه" والتى حددها القرار، قال محيى الدين ان هذا الحق ليس لإسرائيل فقط إنما أيضا لكل جاراتها العربيات. كما قال فيما يخص ذلك أنه طالما زعمت إسرائيل أن الوجود السورى على هضبة الجولان يشكل تهديدا على المستوطنات الإسرائيلية فى الجليل فان الوجود الإسرائيلى على هضبة الجولان يهدد دمشق. ويبدو أن محيى الدين يعطى أولوية للجهود المبذولة من أجل الحصول على تأييد وفدى سوريا والعراق لمشروع القرار الذى تبلور فى اللجنة الدائمة، وتأييد تطبيق الافتراضات المتضمنة فى قرار مجلس الأمن 242. ولقد تحقق هذا الهدف وانضمت البعثتين العراقية والسورية فى النهاية الى التصويت بالإجماع على مشاريع القرار.

وعلى الرغم من المشاركة الفعالة لمحيى الدين ووزملائه للتحضير للمؤتمر والمشاركة فى حواراته وبلورة اقتراحات قراراته وعلى الرغم من الوجود الصحفى المصرى، فان مناقشات مؤتمر بولونيا لم تحظ بأى ذكر فى الصحف المصرية بعد أسبوع من انتهائه(84). وفقط بعد ثمانية أيام من انتهاء المؤتمر أى فى 21مايو1973نشر مقالان فى الصحف المصرية عن المؤتمر ومحاوراته وقراراته.

وفى مقال نشرته صحيفة الأهرام أطلق خالد محيى الدين على مؤتمر بولونيا "خطوة ثالثة لتعبئة التأييد للقضية العربية" (بعد عقد مؤتمرين لهذا الغرض الأول فى نيودلهى والثانى فى القاهرة). لم يرد فى مقال محيى الدين أى إشارة الى حضور وفد إسرائيلى فى المؤتمر أو مواقف ممثليه أثناء المناقشات أو طبيعة العلاقات بين الممثلين الإسرائيليين والمصريين. وفى المقابل حاول المؤلف التأكيد على أنه "مؤتمر دولى" الهدف منه "الحوار بين قوى السلام فى العالم " وان المشاركة فيه كانت فقط للقوى "الموافقة على الأساس السياسى الذى يقوم علية المؤتمر". أشار محيى الدين الى الإنجاز فى تعبئة تأييد كل الوفود العربية وخاصة وفدى سوريا والعراق لقرار المؤتمر الذى يرتكز على قرار مجلس الأمن 242، لكنه أشار الى أنه "كان من الواضح لرواد المؤتمر أن العرب يرفضون الأساس السياسى التى ترتكز عليه دولة إسرائيل، ومع ذلك فهم على علم بموازين القوى فى المنطقة وفى العالم". كما ذكر أنه "من الواضح أن مصر لا ترى فى قرار242حلاً مثالياً لكنها تقبله نظرا الى موازين القوى فى المنطقة وفى العالم ومن أجل إبعاد شبح حرب جديدة عن المنطقة".(85) هكذا يكرر محيى الدين ادعاءاته من فترة التحضير للمؤتمر، والتى قال فيها ان المؤتمر ليس الغرض منه إجراء لقاءات عربية إسرائيلية بل تعبئة التأييد العالمى للقضية العربية. وقد إزداد قدر من القسوة فى كلامه تلقى بالشك على وجود دولة إسرائيل بل تشكك فى القرار242 ومع هذا يقدم مبررات براجماتية لقبول وجود إسرائيل وقبول مصر للقرار رقم242. ولم يتناقض ذلك فقط مع تطلعات هنرى كورييل عشية التحضير للمؤتمر بل أيضا ابتعد عن المواقف التقليدية لليسار المصرى نفسه منذ عام 1947 حول تقسيم فلسطين (وإقامة دولة يهودية على جزء منها) وهى مواقف استند بعضها الى موقف الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن.(86) وفى المقابل فان مقال حسين فهمى عضو الوفد المصرى لمؤتمر بولونيا وعضو هيئة تحرير الأخبار والذى نشر متزامنا مع مقال محيى الدين، أشار صراحة وإيجابياً الى وجود الوفد الإسرائيلى والمواقف التى أعربها الوفد فى مناقشات المؤتمر. كما أشار فهمى الى التنديد الشديد الذى وجهته رئيسة حكومة إسرائيل جولدا مائير من مؤتمر بولونيا ومشاركة الإسرائيليين فى المناقشات.(87)

أشار هنرى كورييل فى تقييمه لمؤتمر بولونيا فى المذكرة التى نشرها بين أصدقائه المقربين فى فرنسا وفى مصر الى بعض نقاط الضعف التى ظهرت فى هذا المؤتمر، وهى على حد قوله: غياب وفود من بعض الدول العربية بما فيها الوفد الفلسطينى؛ حجب المعلومات عن الشعوب فى البلاد العربية عن المؤتمر ومجراه؛ التمثيل الضعيف للوفد الإسرائيلى والانخفاض النسبى للوفود من الدول "خارج الصراع"؛ الاهتمام القليل الناتج عن مناقشات المؤتمر؛ وثيقة ختامية ضعيفة، وغيرهم. غير أن كورييل أشار رغم كل ذلك الى تغلب الأبعاد الايجابية على الأبعاد السلبية: فقد التقى لأول مرة أنصار سلام إسرائيليون وعرب(88) وظهر لأول مرة احتمال الحوار بين قوى السلام من الشعبين والذى يرتكز على موقف واحد فى مواجهة القوى الرجعية من المعسكرين، وقد منح هذا الحوار المصداقية فى وجود فرصة لتحقيق تفاهم بين القوى الإسرائيلية والعربية.

من هنا يستنتج كورييل ضرورة السعى من أجل عقد مؤتمر "بولونيا الثانى" بشرط أن لا يكون تكراراً للأول. فيجب أن يكون المؤتمر القادم "شاملاً" ويضم عددا أكبر من المشاركين وأن يضم صراحة ممثلين فلسطينيين. كما يجب أن يكون الوفد الإسرائيلى فى "بولونيا الثانى" أكبر من ناحية

التمثيل من "بولونيا الأول". كما يجب مراعاة الحرص على مشاركة شخصيات دولية بارزة "لا تجلب معها مشاكلها الداخلية بل تعمل من أجل تسهيل الحوار بين أطراف الصراع". وقال كورييل أنه يجب التخلص من المواقف الداخلية ومن التخبطات التى تحتاج الى تفسيرات كثيرة سواء كتابية أو شفهية من أجل الوقوف على مخزاها الحقيقى". ويجب أن تكون نقطة انطلاق "بولونيا الثانى" "روح بولونيا" أى اتخاذ موقف أكثر انفتاحا من تحالف قوى السلام من الطرفين وتقوية مكانة قوى السلام الإسرائيلية".(89)

تميزت السنوات الستة من 1967 حتى 1973 بالحوار المكثف لدى الرأى العام المصرى بما فيه اليسار المصرى حول قضايا الصراع العربى الإسرائيلى. وأخذ ذلك الحوار فى كثير من الأحوال شكل الفحص الذاتى ومحاسبة النفس. ومن الجدير بالذكر أن حساب النفس هذا لم يؤد بالضرورة الى تغيير المواقف السابقة. على العكس، أدى الى التمسك بها من أجل تعزيزها. على أية حال ان اليسار مثل قطاعات كثيرة أخرى فى المجتمع المصرى دخل بعد أحداث تلك الفترة الى التعامل مع موضوعات لم يتم التعامل معها بجدية حتى ذلك الوقت. منها تحليل مسببات الهزيمة فى حرب الأيام الستة وماهية دولة إسرائيل والقوى السياسية الاجتماعية العاملة فيها ومدى شرعية السعى وراء تسوية سياسية بين الدول العربية وإسرائيل وأخيرا موضوع ذو أهمية خاصة لليسار المصرى وهو قضية العلاقة مع "القوى التقدمية" فى إسرائيل. تميز الحوار عند اليسار المصرى فى كل هذه القضايا بتعددية الآراء والتقييمات أكثر من أى وقت مضى.

يمكن تقسيم هذه الفترة التى جرى فيها هذا الحوار الى مرحلتين: مرحلة حرب الاستنزاف التى كشفت الى جانب إسهامها فى إعادة بلورة االوعى السياسى المصرى، كشفت حدود استخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف القومية وشكلت ضمناً دعماً للخيار السياسى ومرحلة اللاحرب واللاسلم فى بداية حكم السادات والتى زادت من إحباط المجتمع المصرى ومن التوترات التى كانت تسوده.

وبعد أقل من سته أشهر من مؤتمر بولونيا اندلعت حرب أكتوبر 1973 التى خلقت وضعاً سياسياً وعقلياً مختلفاً تماما لكل مكونات الصراع العربى الإسرائيلي.

اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى

الفصل السادس/ بداية المسيرة السياسية
1977-1973

تعتبر حرب أكتوبر 1973، بلا شك نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ مصر الحديث، ليس فقط فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي بل أيضا بكل ما يسمى جدول الأولويات القومية لمصر. ولكى ندرك تأثيرات هذا التحول على المجتمع المصرى بشكل عام وعلى اليسار بشكل خاص علينا أن نشير إلى أن التحول ليس معناه بالضرورة تغير شامل لما سبق تلك الحرب. بدأت عوامل التغيير بالحكومة والمجتمع المصري تتراكم منذ نهاية العصر الناصري وبداية عصرالرئيس السادات عندما إمتزج القديم بالحديث(1) إلا أن حرب أكتوبر، من حيث إتخاذ القرار بعد عامين من التخبط فى حالة اللا حرب واللا سلم وكذلك من ناحية إدارة الحرب وإنجازاتها من وجهه نظر الرأى العام المصرى، كانت بالتأكيد بمثابة تحول جذرى. لقد نجح السادات فى إستغلال الإنجازات العسكرية والسياسية لحرب أكتوبر وإرتفاع شعبيته كمهندس لتلك الإنجازات وكزعيم المعركة، لكي يضع أسس وتغيرات جذرية واسعة النطاق بدأها فى مصر منذ توليه الحكم. كان الإنفتاح الإقتصادى يمثل نواة هذه التغيرات والتى إستلزمت فى المقابل، تغيرات أيضا فى علاقات مصر الخارجية على النطاق العربى (تقوية علاقات مصر مع الأنظمة العربية المحافظة) وعلى الصعيد الدولى (تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة فى ظل تدهور ملحوظ بالعلاقات مع الإتحاد السوفيتى على الرغم من المساعدات العسكرية التي منحها الإتحاد السوفيتى قبل حرب أكتوبر وخلالها). كما إستلزمت تغيرات فى الشكل التنظيمى للنظام والتى إعتمدت على التوسع المراقب للتعددية الحزبية بمصر(2). وقد استلزم كل ذلك التعامل بشكل واقعى مع مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى لإستغلال ثمار الإنجازات العسكرية والسياسية لحرب أكتوبر وإعطاء دفعة للواقع الجديد والتى من شأنها إضعاف التداعيات المؤلمة للصراع على التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر.

بعد أن هدأ تيار النشوى الذى عم مصر إزاء إنجازات حرب أكتوبر، بدأت فيها مناقشات على نطاق واسع حول الواقع الذى نشأ بعد الحرب بكل جوانبه. وقد احتلت قضية الصراع العربى الإسرائيلى، بما فيها تصور تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل، مكانة بارزة. لم يكن هناك ما يدعو للدهشة، إذا وضعنا فى الاعتبار أن حرب أكتوبر فتحت المجال لحوار هام جداً بالنسبة لمصير مصر. تأثرت أهمية مشكله الصراع بالحوار العام من وتيرة الأحداث الخاصة بهذا الموضوع وذلك بعد نهاية حرب أكتوبر، أي منذ الهدوء العسكرى وبداية بلورة حلول سياسية بين مصر وإسرائيل والتى كانت بمثابة تمهيد لتسوية سياسية شاملة بين الدولتين(4) .

وقد ساهم اليساريون المصريون بشكل فعال فى هذا الحوار. حيث عبروا عن آرائهم من خلال

منابر مختلفة، الصحافة اليومية والدورية المصرية وكذلك الصحافة بالبلاد العربية الأخرى (خاصة فى لبنان، التى وفرت صحافتها ذات الحيوية ساحات متعددة لادارة اللقاءات والمواجهات بين المثقفين من أرجاء العالم العربى). ومن الطبيعي أن هذه الحوارات المستفيضة ذات العمق الثقافى، التى أقامها اليساريون المصريون، كان من الممكن إيجادها بالمجلة الفكرية الماركسية الطليعة(5). جدير بالذكر أنه خلال أول عامين من فترة أربعة أعوام التى تم عرضها فى هذا الفصل كان اليساريون منسجمين فى (الاتحاد الاشتراكى العربى) ومؤسساته وفى العامين التاليين كانوا مشتركين فى المنبر اليسارى داخل (الاتحاد الاشتراكى العربى) ثم فى حزب (التجمع) كجزء من قالب التعددية المراقبة التى تبناها السادات. وفى الفترة، التى سبقت حرب أكتوبر، ساءت العلاقات بين السادات واليساريين المصريين بينما قبل ذلك حاول السادات، بل نجح، كسب تأييد زعماء اليسار خلال حركة التصحيح عام 1971(6).

تراجع السادات عشية الحرب، بهدف الحصول علىإجماع قومى واسع، عن إجراءات القمع التى اتخذها ضد اليساريين فى وسائل الإعلام والمراكز الأكاديمية وحصل بذلك على تأييدهم (و كذلك كل طبقات الشعب) أثناء الحرب.

غير أنه سرعان ما اتضح، أن هذا لم يكن سوى هدنة فى صراع ذي سمات مبدئية واضحة. وقد تميز أسلوب الأدباء اليساريين فى التعبير عن آراءهم بالقضايا القومية بالنقد المباشر أو غير المباشر للحكومة بما تسمح به الضغوط والقيود لنظام السادات السياسى(7). أدرك اليساريون، عند تناولهم لقضايا الصراع العربى الإسرائيلى، أكثر من أي تيار سياسى مصرى آخر، العلاقة بين هذا الموضوع وبين مقومات أخرى لسياسة السادات، التى كانت من الأولويات القومية المصرية فى ذلك الوقت. ينطبق ذلك بشكل خاص على سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تبنتها قيادات النظام قبل حرب أكتوبر ونفذتها بعدها(8)، وكذلك تحويل الاتجاه بالسياسة الخارجية المصرية من علاقات مميزه مع الاتحاد السوفيتى إلى تقارب ملموس للولايات المتحدة. ولموضوع هذا البحث سنفرق تحليلياً بين موقف اليسار المصرى من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى وبين موقفه من القضايا الداخلية والخارجية الجوهرية الأخرى خلال فترة موضوع البحث.

من الطبيعى أنه عندما بدأت حرب أكتوبر ظهر بمصر إجماع قومى شامل، الذي منح تأييداً كاملاً للنظام نفسه وللرئيس السادات شخصيا، كمهندس وقائد لهذه الحرب. لم يغيب اليسار المصرى عن هذا الإجماع. وقد أشار الصحفى اليسارى عبد الستار الطويلة قائلا أن اليساريين أشادوا ومدحوا السادات وقدراته القيادية أثناء الحرب وبعدها مباشرة. وقد أشار الطويلة إلى أن هذا الاستحسان شمل أيضا اليساريين المقيمين بالخارج (الذين اعتادوا على نقد النظام بشدة). وقد ذكر كمثال على ذلك الدكتور أنور عبد الملك زعيم التكتل الثورى فى أوائل الخمسينات، وعمل بعد ذلك أستاذاً للعلوم الاجتماعية بجامعة السربون بباريس(9). وقد وصل على الفور بعد الحرب لالقاء محاضرات فى مصر حاملاً رسالة بضرورة الفصل بين فترة ما قبل الحرب وما بعدها، وأن النصر فى حرب أكتوبر هو انتصار للحضارة العربية والإسلامية.

وقد جاء مقال الافتتاحية لجريدة الطليعة محاولة لتقييم شامل لإنجازات حرب أكتوبر والتطورات المتوقعة بعدها، كتبه رئيس التحرير لطفى الخولى فى العدد الصادر بعد انتهاء الحرب.

وقد كتب الخولى، أن الحرب كانت بمثابة مفاجأة أربكت حسابات إسرائيل والولايات المتحدة. أقامت إسرائيل، فى رأيه، حساباتها على ترسيخ الاعتقاد بالمنطقة والعالم كله، أن حرب 1967 هي آخر الحروب فى نطاق الصراع العربى الإسرائيلى، وأن الموضوع لا يحتاج سوى الوقت حتى يفرض السلام الإسرائيلى نفسه على المنطقة، ويخضع العرب للأمر الواقع .

بينما بنت الولايات المتحدة حساباتها على أن حرب 1967 أدت إلى اندحار القوى الثورية العربية وانتصار قوى المساومة فى العالم العربى، وهو الانتصار المؤيد للمصالح الأمريكية والإسرائيلية بالمنطقة. ولذلك كانت حرب أكتوبر بمثابة "مفاجأة مدوية" للولايات المتحدة وإسرائيل .

لم تكن المفاجأة للدولتين فقط بل كانت لمعسكر الأصدقاء أيضا (الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ودول العالم الثالث) والقوى العربية جمعاء، على الرغم أنه من زاوية أخرى ازدادت الشكوك حول الشعار الذي رفعه السادات بعد عبد الناصر "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" ولذلك على حد قول الخولى، استمر فض الاشتباك على الجبهات العربية الأخرى مع إسرائيل، بالإضافة إلى الحصار ومطاردة وطرد أعضاء المعارضة الفلسطينية من قبل بعض الأنظمة العربية.

الخولى الذى أقام علاقات خاصة (ازدواجية، كما سنرى فيما بعد) مع الرئيس السادات، قال أن الرئيس تحدث أكثر من مره عن ضرورة القيام بعملية سريعة ضد العدو المحتل، لأنه اتضح أن استمرار الاحتلال هو فى صالح إسرائيل، وأن عملية إنهاءه من شأنها أن تجعل عامل الوقت فى صالح العرب. تأجيل السادات المتكرر للحرب أدى إلى استياء داخل قطاع عريض من القوى الوطنية المصرية غير أن السادات أكد مراراً وتكراراً التزامه فيما يخص معركة التحرير وحسمها. قال الخولى أنه كان يختلف مع بعض اليساريين المصريين بشأن صدق وعود السادات، وأنه لم يتردد فى الإجابة على المتسائلين والمتشككين أن السادات صاحب الجذور القومية الثورية يؤمن بأنه لا بديل عن حرب التحرير. والسؤال الصعب هو، "كيف نحول هذا الإيمان الشخصي الراسخ إلى عقيدة موضوعية محركة". قال الخولى أن السادات تعامل مع هذه المشكلة الصعبة بطريقته الخاصة، وفى 6 أكتوبر فاجأ كل القوى فى العالم العربى. هكذا انطلقت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، والتى كان من خصائصها، كما قال الخولى:

- مبادرة عربية بدلا من رد فعل للمبادرة الإسرائيلية، كما حدث فى الحروب الثلاث السابقة. وهي حرب التحرير الأولى ضد الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي.
- اعتمدت هذه الحرب على "إلحاح شعبى" جرف العالم العربى كله، وخاصة مصر وسوريا، التى كان جزء من أراضيهما تحت الاحتلال الإسرائيلى. أى أن الحرب لم تفرض على الشعوب العربية من قبل حكومتها، بل أن الحكومات كانت أداه لتنفيذ رغبات شعوبها.
- إندلعت الحرب الرابعة من رماد ثلاث حروب سابقه التى كانت آخرها عام 1967 بمثابة

تحذير للشعوب العربية من خطر الصهيونية، وكان الاستعداد لها مسألة حياه أو موت أيا كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية.

- مثلت "الحرب الرابعة" تحدى الإنسان العربى المحبط والجريح لنفسه ولأسطورة السوبرمان الإسرائيلى .
- فى الحرب الرابعة تمتع العرب بالشرعية الدولية، وهو الشىء الذى لم تحصل عليه إسرائيل.
- كانت الحرب الرابعة هى الحرب الإقليمية الأولى التى أظهرت الصراع بين حركة التحرير العربية وبين الإمبريالية القديمة والحديثة.

من هنا انتقل الخولى لتحديد الأهداف السياسية للحرب، أى الأهداف التى يجب التطلع إليها من خلال الإنجازات العسكرية. تركزت هذه الأهداف على موضوعين لا يمكن الفصل بينهما. الأول: إنهاء مهمة "شرطى المنطقة" التى تمارسها إسرائيل لخدمة مصالحها الذاتية العنصرية التوسعية ومصالح الولايات المتحدة والاحتكارات الدولية.

الثانى: تطبيق سياسى فعلى للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى طبقا لمراحل استراتيجية الثورة الفلسطينية(11).

و قد أقر الخولى بأن كل التناقضات الثانوية على المستوى الإقليمى والدولى تتراجع الآن أمام التناقض الرئيسى القائم بين حركة التحرير العربية وإسرائيل والإمبريالية الأمريكية. وبمعنى آخر، يجب توحيد الصف العربى، بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة والأيديولوجيات والاتجاهات الدولية لضمان الواجهة مع التناقض الأول.

وفى النهاية، بالإضافة للنقاط الرئيسية، التى سعى لطفى الخولى للتأكيد عليه فى مقالاته العديدة طوال العقد السابق لحرب أكتوبر دعا الخولى لإنجاز الهدف وتحقيق النصر " بدون عنصرية وبدون تعصب" (12).

وقد عبر مقال الخولى عن تفاؤل شديد بالتيار اليسارى المصرى بشأن تحول إنجازات حرب أكتوبر إلى أداه لتحقيق أهداف إستراتيجية عربية فى الصراع مع إسرائيل وصبغ هذه الإنجازات بألوان "تحررية متقدمة". غير أنه كلما مضى الوقت كلما بدأت تظهر فى تعبيرات اليساريين علامات الاندهاش والشك حول ما هو متوقع فى هذه الساحة تركزت الشكوك حول السؤال: هل يوجد حقا فى إنجازات حرب أكتوبر ما يؤكد أن الأهداف العربية المرغوبة ستتحقق بالفعل.

محمد سيد أحمد، الذى كان فى ذلك الوقت محرراً سياسياً بارزاً بالأهرام، سبق نظراءه اليساريين فى إثارة الشكوك. وفى مقال نشر فى صحيفته تأمل فيه مدى فاعلية "حظر البترول" فى خدمة الاستراتيجية العربية، اتفق سيد أحمد حقا على أن حرب أكتوبر كانت أداة فاعله لتفجير الأزمة وبرهان عدم قبول حالة اللاحرب واللاسلم الذي اثقلت على مصر منذ نهاية حرب الاستنزاف، غير أنه على حد أقواله فأن وقف الحرب لا تضمن بأن إنجازات الحرب الخاصة بإخراج الأزمة من ركودها، من شأنها أن تؤدي إلى سلام عادل. فقد أشاد بسلاح البترول كسلاح ذى تأثير مستمر، سلاح لا يسهل معارضته، سلاح حيوى عظيم الفاعلية، وذكر

أن إسرائيل تراوغ وتطيل الطريق لحل سياسى، حتى تعزل سلاح البترول عن أنواع السلاح الآخرى التى يستخدمها العرب. لذلك من الأفضل أن يكون البترول سلاح فعال وعامل ضغط مستمر، حتى تخضع إسرائيل للحل السياسى. ولكي يكون سلاح البترول مؤثراً لا يجب الاعتماد عليه فقط، على العرب السعى بأن يكون الموقف ساخنا بشكل دائم، وأن تكون كل الأسلحة العربية فى حالة استعداد، بما فيها استعداد عربي لتجديد المعركة(13). بعبارة أخرى، على العرب إظهار استعدادهم لتجديد الخيار العسكرى عند الضرورة، وذلك لتدعيم فاعلية سلاح البترول، هذا، فى مقابل مناورات إسرائيل التى تهدف الي تعطيل المميزات الكامنة فى هذا السلاح .

يجب الاشاره إلى أن سيد أحمد ذكر فى مقالاته عدة مرات الطابع السياسى لحل الصراع. أما الخيار العسكرى - إذا اضطر العرب لاستخدامه مرة أخرى - فهو فى رأيه أداة لتحقيق هدف الحل السياسى (الذى لم يذكر تفاصيل طبيعته- فى تلك المرحلة).

تناول سيد أحمد هذه المشكلة الخاصة، أى معايير الحل السياسى، فى مقال آخر نشر بعد أيام بالأهرام. وقد فصل الكاتب بين التشدد فى الأهداف النهائية فى فتره، تتهيأ فيها الظروف بعد للوصول إلى حل، وبين ضرورة تحديد الحل بشكل واضح وملزم، عندما تبدو فرصة متاحة. المهم فى فترة تهيئة الظروف هو، أن لا تخضع رؤية حل الصراع لعوامل كانت نتاج مرحله معينه. أى هناك فرق بين سيناريو الحل فى ذروة الصراع وبين سيناريو الحل فترة تهيئة الظروف لحلول واقعية. قال سيد أحمد أن حرب أكتوبر أيقظت أزمة الشرق الأوسط من جمودها. لا يمكن العودة لحالة اللا حرب ولا سلم ولا نستبعد إمكانية وجود الحل فى متناول اليد. فليس من الضرورى أن يكون هذا الحل خاضعا فقط لميزان القوى العالمى فى لحظة تاريخية معينه لأن أزمة الشرق الأوسط هى قضية تمس مصير الأمة العربية بأسرها. كذلك ليس ضرورياً أن يكون الهدف محصوراً فى أحكام الشرعية الدولية، والتى تتمثل فى قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة. يمكن تحديد هذا الهدف طبقا لمعايير بعيدة المدى، تمثل صورة المبادئ المعبرة عن لب مصالح الأمة العربية. مع ذلك، لا يمكن أن يكون الهدف منفصلاً عن السياق الدولى، وخاصة فى خضم النزعة المتواصلة لتقوية الوفاق الدولى والتعاون بين الدولتين العظميين، الذى يعمل على منع تدهور صراع الشرق الأوسط ووصوله لمواجهه نووية بينهما. لذلك " فالحروب الوحيدة التى يمكن أن تحدث فى عصرنا هى حروب محدودة". هناك إذا حدود (للممكن) بإدارة الصراع الشرق أوسطى حتى فى أشد صوره. من الممكن أن (الممكن) نتيجةالقيود التى فرضت عليه، لا يستطيع أن يؤدى إلى تحقيق (الموجب) [أى- المبادئ الأساسية للأمة العربية]، لكن لا مفر من إيجاد صيغة حل وسط بين "الممكن" الذى يخضع لموازين القوى الدولية، وبين "الموجب" الخاضع للمصالح الأساسية للأمة العربية. يقول سيد أحمد أنه فى مثل هذه الصيغة يجب على "الممكن" أن يكون خاضعا "للضرورى" وليس العكس، إلا أن إخضاع "الممكن" "للموجب" فى أزمة الشرق الأوسط تصطدم بمعضلات عويصة، لأنه فى هذه الأزمة يجب أن نفرق بين موضوعين : الأول - اغتصاب أرض فلسطين (وهو السبب الرئيسى للنزاع) أن الدولة المزروعة مغتصبه الأرض

هى امتداد للغرب الإمبريالى، الذى يتحدى حركة التحرير العربية. الثانى - المقصود به عدوان 1967 الذى أدى إلى احتلال إسرائيل لكل الأراضى الفلسطينية بالإضافة إلى صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية.

"الممكن"، بعد أن أيقظت حرب أكتوبر الأزمة من جمودها، هو إزالة آثار عدوان 1967، وذلك باستعادة الأراضي التى احتلتها إسرائيل بالقوة. غير أنه يجب لفت النظر بألا يصبح "الموجب" قربانا "للممكن"، أى لا يكون فى إزالة آثار عدوان 1967 أى إقرار للاغتصاب الصهيونى للأراضى الفلسطينية.

يشير سيد أحمد إلى أن حرب أكتوبر لم تضع لنفسها هدفا عسكريا، سوى تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى، التى تعتمد على احتلال الأراضى العربية والردع المطلق. وبالفعل يدرك حكام إسرائيل، فى رأيه، أن العبور واستيلاء مصر على خط بارليف يهددان جميع مكونات النظرية الإسرائيلية، ولذلك دفعوا بكل ما لديهم من سلاح إلى المعركة، وذلك للاحتفاظ بكل قطعة أرض عربية محتلة ولعدم إجبار إسرائيل على الإنسحاب ولو خطوة واحدة. ولكن حتى تحقيق هذا الهدف العسكرى (أى زعزعة نظرية الأمن الإسرائيلى) لا يمكن أن يكون بديلاً ثابتاً للسلام العادل، والذي بواسطته سوف يسترد العرب أراضيهم المحتلة(14). والانطباع هو أن أهداف هذه المقالة المنهجية مبهمة ومشوشة بشكل كبير. من ناحية يميزالمؤلف بين الأهداف "الممكنة" (أى الحل الوسط) و"الموجبة" (أهداف مطلقه) التى يجب أن يستند عليها حل الصراع العربى الإسرائيلى. بل يحدد أنه فى المرحلة الحالية تم تهيئة الظروف إلى حل، ولذلك يجب اقتراح حلول واقعية، تختلف عن الحلول المبالغ فيها التى سيحاول الجانبين إثارتها فى أوج الأزمة. خلال إعداد الحل يجب وضع قيود الواقع الدولى فى الحسبان. ومن جهة أخرى يؤكد المؤلف على أن الحل "الممكن" يكون خاضعاً فى كل الحالات للحل "الموجب". أى، يجب ألا تغلق إزالة آثار أزمة 1967 الطريق أمام خيار مستقبلى لإزالة "الخطيئة الأصلية" لاغتصاب إسرائيل للشعب الفلسطينى. "تسوية" من هذا النوع بين "الممكن" و" الموجب" يقرها المؤلف فى نطاق وجهة النظر "المرحلية" التى كانت فى تلك الأيام حجر الأساس فى الاستراتيجية العربية. غير أن التلميح الواضح للقيود والحقائق الدولية وخاصة سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين، يلوح على ما يبدو، بصعوبة تحقيق هذه الإستراتيجية بالمستقبل المنظور.

طبقاً لمعرفتنا بآراء سيد أحمد فى قضايا النزاع فيما بعد (والتى نتناولها أيضا فى هذا البحث) يبدو أن المقال الذى نحن بصدده يمثل مرحله فى تشكيل وجهة نظر أكثر بلورة بشأن طبيعة حل النزاع. مع ذلك يمكن القول بأن التخبط بين المطالب العربية الأساسية ("الموجبة") وبين إدراك حدود القوة العربية والواقع الدولى ("الممكن") هى ظاهرة مألوفة فى حديث سيد أحمد وآخرين عند تناولهم لموضوع النزاع العربى الإسرائيلى. هذا التخبط بالذات يمكن أن يكون مصدراً لتفكير سياسى غير دوجماتى فى هذه القضايا.

و أكبر تعبير واضح لهذا النوع من التخبط الندوة التى أقامتها مجلة الطليعة، باشتراك عدد من الكتاب الدائمين بها، وهم من أبرز المفكرين السياسيين لليسار المصرى فى تلك الفترة(15).

وقد قدمت للمشتركين فى هذه الندوة ورقة عمل والتى كتبها حسين شعلان وخيرى عزيز، عضوا هيئة تحرير المجلة. تناول مؤلفا الوثيقة عدداً من إنجازات حرب أكتوبر: تجسيد قدرة المقاتل العربى للصمود أمام الجيش الإسرائيلى وانتصاره بالمعركة: إظهار أهمية المقاومة الشعبية (خاصة إزاء إختراق القوات الإسرائيلية للضفة الغربية لقناه السويس فى المرحلة الأخيرة للحرب) وتحقيق فاعلية الوحدة العربية فى الصراع القومى ضد الإمبريالية واستخدام سلاح البترول لتحقيق أهداف الأمة العربية ووضع المشكلة الفلسطينية من جديد على جدول أعمال المجتمع الدولى وتأييد دول "الحركة العالمية للتحرر الوطنى" لحركة التحرير العربية. أشارت ورقة العمل مع ذلك إلى عدد من نقاط الضعف التى ظهرت فى الجانب العربى بعد بعد حرب أكتوبر:

بقاء مشكلة تحرير الأراضى العربية المحتلة مفتوحة وفيما يخص ذلك - إمكانية حدوث حروب عربية إسرائيلية أخرى؛ الدور الغير فعال الذى لعبته الجماهير العربية، التى راقبت بشكل غير فعال إدارة القوات المسلحة للمعركة (أى، فشل نظرية التعبئة الشعبية)، تقصيرات الدعاية الخارجية والداخلية للجانب العربى؛ انهيار التضامن بين الدول العربية ونشوب الخلافات فى المعسكر العربى عقب توقف الحرب والمبالغة (من جانب بعض الأنظمة العربية، وخاصة النظام المصرى) فى تقييمها لدور ومواقف الولايات المتحدة فى ظل وجود مؤشرات للوصول إلى حل الصراع العربى الإسرائيلى. تناول النقاش، الذي بدأ عقب تقديم ورقة العمل، عدداً من القضايا المتشابكة بعضها ببعض. كانت إحدى هذه القضايا هى موقف حركة التحرير العربية بعد حرب أكتوبر. الدكتور فؤاد مرسى, وهو كما ذكرنا، أحد المؤسسين لجماعة الراية ومن أعضاء اليسار المصرى الأكثر راديكالية، اعتبر أن حرب أكتوبر بمثابة جولة جديده فى مسيرة الحركة العربية للتحرر الوطنى، وميَّزَ بين "قوى التحرر الوطنى بالعالم العربى" وبين " قوى الاستعمار والاستغلال الداخلى" التى ترتبط بالمصالح الاستعمارية. بعبارة أخرى، أن أحد مكاسب الحرب، إن لم يكن أبرزها، كان من وجهة نظره، تعميق التفاوت بالعالم العربى واستغلال زخم الإنجاز العربى لمحاربة القوى العربية المرتبطة بالاستعمار.

إن إقرار مرسى بأن إنجازات الحرب رفعت من شأن حركة التحرير العربية نال بشكل عام تأييداً شاملاً، إلا أنه ظهرت فى المناقشة بعض الفوارق البسيطة بشأن قضية موقف "اليمين الوطنى" فى إطار حركة التحرير العربية. لطفى الخولى مثلا، تحدث عن ذلك قائلا أنه يتعين على حركة التحرير الوطنى أن تستوعب كل القوى المعارضة للإمبريالية الأمريكية والصهيونية، مهما كان إنتسابهم الاجتماعى. وأضاف أن اشتراك "اليمين الوطنى" بالحرب هى حقيقة لا يمكن إنكارها، وان هذا اليمين يمثل "قوى إيجابية". إلا أنه يوجد به أيضاً بُعد سلبى، فيما يخص التطورات الاجتماعية المتوقعة بالمنطقة بعد انتهاء الحرب. من المنطقى الافتراض أنه كان يقصد المؤشرات المتزايدة بشأن تطبيق الانفتاح فى مصر، والانعكاسات الاجتماعية لتعاظم الدول العربية المنتجة للبترول. على أية حال كانت نتيجته، أنه عند التمييز بين "التناقض الأساسى" (للاستعمار والصهيونية) وبين " التناقض الثانوى (يجب الربط بين النظريات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة بالمجتمعات العربية) وإقامة علاقات متبادلة من

خلال التفاعل مع اليمين القومى.
وبوجه عام انحصرت اختلافات الآراء فى هذه القضية بين المشتركين بالندوة بين رأى مرسى من جهة ورأى الخولى من جهة اخرى. فعلى سبيل المثال حدد سعيد خيال أن حرب أكتوبر "عملية ثورية" التى أدت إلى عزل الاتجاهات الغير قومية (اسم مرادف للمحافظين) بالمنطقة كشفت عيوب تلك الإتجاهات. وأضاف أن حرب اكتوبر حولت الولايات المتحدة الى طرف فى النزاع ليس فقط بسبب علاقاتها مع إسرائيل، بل لوجود مصالح لها بالعالم العربى تعنى سلب موارد الدول العربية. لا يعقل ألا تعمل حركة التحرر العربية لتصفية هذه المصالح. من جهة أخرى يرى محمد سيد أحمد "إن حرب أكتوبر ستؤدى إلى صحوة تقدمية بشكل أكبر" (أى تقوية الميول التقدمية بحركة التحرير العربية) وتوقع من ناحية أخرى، أنها ستؤدى مستقبلا إلى أنه سيكون للقوى المحافظة أيضاً دوراً بارزاً. ولذلك يرى أنه إذا تم امتصاص الصراع الاجتماعى بالعالم العربى من خلال المواجهة القومية مع إسرائيل والصهيونية، والتى تمثلان تجسيدا للإمبريالية، فهو بذلك من الآن فصاعدا، نظراً لدور القوى المحافظة، فان الصراع الاجتماعى سوف ينتقل لمرحله جديده: بالإضافة للصراع القومى ستتطور صراعات اجتماعية داخلية بالعالم العربى وإسرائيل(16).

هناك مشكلة أدت إلى اختلاف الآراء بشكل واضح ،حول تقييم ميزان القوة بين إسرائيل والعرب. يرى محمد سيد أحمد أن هزيمة1967 لم تعكس ميزان القوى الحقيقى بين الجانبين. هذا بسب الهجوم الإسرائيلى السريع فى تلك المعركة، والذى منع العرب من استغلال عناصر القوة التى كانوا يملكونها. مرت عده سنوات حتى تمكن الجانب العربى من استعادة ما فقده فى الحرب السابقة وذلك بفضل اكتساب مهارات تكنولوجية واستخدام وحدات السلاح الحديث. ويرى أنه فى حرب أكتوبر 1973 تجلى" التوازن الحقيقى بين القوتين ".
على عكس ذلك يرى خيرى عزيز، عضو هيئه تحرير الطليعة، أنه ليس صحيحا أن نكسة يونيو 1967 شوهت ميزان القوى الحقيقى. بل العكس " كانت النكسة تعبيرا موضوعياً لميزان القوى الحقيقى ومدى انحطاط وعجز العرب". إن القوات المسلحة المصرية، تكونت أصلاً من أبناء الفلاحين الأميين، عانت من ضعف ثقافى فى مقابل العدو الذى يتمتع بالحداثة والتقدم. كذلك كان هناك عجز فيما يتصل بتحقيق العدل الاجتماعي فى مصر، وخاصة بشأن " تحقيق الديمقراطية الداخلية ". كل ذلك أعطى ميزه نوعية واضحة للجانب الإسرائيلى. وفيما يتعلق بحرب أكتوبر 1973، تحقق فيها بالفعل إنجازات هامة من ناحية تدريب، تسليح وتعليم القوات المسلحة المصرية، غير أن التطور التكنولوجي لا يستطيع إلغاء العوامل الموضوعية، أو منع ميزان القوى الحقيقى (الذى مازال يميل لصالح الجانب الإسرائيلى) من التعبير عن نفسه. يبدو أن هذا الخلاف عكس خلافات وجهات نظر أكثر وسعا وعمقا، حول مسألة هل هيأت أم لم تهيأ بعد الظروف للحوار حول تسوية سياسية مع إسرائيل. إن وجود شبه توازن فى علاقات القوى بين إسرائيل والعالم العربى من شأنه أن يؤدى إلى خلق جو مناسب يساعد على تسوية من هذا النوع، بينما فى غياب هذا التوازن سيعطي إشارة إلى أنه لم يحن الوقت بعد.
هل هناك "حل أمريكى" للصراع بشكل يلبى الحد الأدنى لمطالب حركه التحرير العربية (تحرير

الأراضى المحتلة والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني)؟ هل الولايات المتحدة قادرة على أن تكون حكماً فى الصراع العربى الإسرائيلى؟ هذه الأسئلة أيضاً كانت محل نقاش بالندوة. بشكل عام كان هناك إجماع على الرأي الحاسم لأبى سيف يوسف، بأن كل حديث عن دور محورى للولايات المتحدة فى تحقيق تسوية للنزاع "ما هو إلا حماقة". ويرى أن أحداث الحرب على المستوى السياسى أدت إلى تفاقم الادراك داخل الجماعات الرئيسية لجماهير الشعب (بمصر) بأن العدو الرئيسى لحركة التحرير العربية هو الإمبريالية الأمريكية. وانضم فؤاد مرسى لهذا الرأى معتبراً أن الولايات المتحدة تجتهد فى إخفاء حقيقتها عن العرب بأنها العدو الأول لهم، ولكنها لن تنجح فى ذلك لأن علاقاتها العضوية مع إسرائيل تمنعها من تقديم تنازلات حقيقية بشأن مشكلة التحرير القومى العربى. ومع ذلك لم يستبعد مرسى احتمال، أن تفرض تنازلات على معسكر العدو الأول (أى: الولايات المتحدة)، غير أن مثل هذه التنازلات ستكون ممكنة إذا فرضت فقط من قبل معسكر الحركة العربية للتحرر الوطنى وليس هناك سبيل آخر لتحقيقها.

وعند الحديث عن قضية (الحل الأمريكى) أشار عدد من المشتركين (أبو سيف يوسف - عبد المنعم الغزالى - لطفى الخولى) انهم كانوا يفضلون وساطة دول أوربا الغربية على الوساطة الأمريكية، على افتراض أن أوربا الغربية (خاصة فرنسا) تتسم بموقف حيادى حيال الصراع، بينما تنحاز الولايات المتحدة تماما إلى الطرف الإسرائيلى(17).

موضوع آخر تناوله المتحاورون وهو قضية: هل فى ظل نتائج الحرب والمساس بالمصالح الأمريكية، ستعيد الولايات المتحدة النظر فى مجمل علاقاتها مع إسرائيل. أى، هل ستصبح إسرائيل من الآن فصاعدا عبئا فى نظر الولايات المتحدة وليس مكسبا، وما هى انعكاسات مثل هـــــــ

الأولى كحارس للمصالح الإستعمارية. وقد وجد مايبرر كلامه بحديث كسنجر فى تلك الفترة حيث قال " أن هناك للولايات المتحدة التزامات بالدفاع عن أمن إسرائيل، ولكنها ليست ملتزمة بالدفاع عن ما احتلته". استنتاج د. مرسي هو، أن الولايات المتحدة ستتخلى عن تكتيكاتها القديمة بإنزال الضربات على العرب عن طريق الذراع الإسرائيلى، وستنتقل لسياسة التوغل التدريجى ومحاولة إيهام الشعوب العربية بأن هناك إمكانية للتعايش بين الحركة العربية للتحرير الوطنى وبين الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة. وعلى العرب أن يكونوا متيقظين وحذرين. من المحتمل إستئناف القتال من هذا المنطلق، ومن هنا تأتى ضرورة حشد كل الأسلحة الممكنة المتاحة للحركة العربية القومية بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتى. ووافق لطفى الخولى على هذه النقطة بتحليل د. مرسى، ولكنه أعرب عن تفاؤله بشأن الفرص التى أتاحها مثل هذا الموقف أمام الأمة العربية. فهو يرى أنه إعتباراً من السادس من أكتوبر أخذت إسرائيل تمثل خطراً للمصالح الأمريكية فى مجال البترول. فقد أصيبت هذه المصالح ليس فقط فيما يخص علاقات الولايات المتحدة مع الدول البترولية ذات الحكومات الثورية إنما أيضا مع دول ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات صداقة متينة .

ولذلك تورط الأمريكان فى معضلة، بين أن تستمر إسرائيل كشرطى للإمبريالية الأمريكية بالمنطقة، وبين الخطرالذى تمثله إسرائيل على المصالح البترولية بالمنطقة. فهو يرى أن كسنجر سيتبنى تكتيكاً يهدف إلى تأجيل الوقت الذى ستضطر فيه الولايات المتحدة للاختيار بين مصالحها البترولية وبين توظيف إسرائيل كشرطى بالمنطقة. تناول النقاش أيضا أداء الدول العربية لاستخدام سلاح البترول لدفع الأهداف القومية العربية فى الصراع مع إسرائيل، وكذلك انضمام دول الخليج المحافظة إلى المسيرة التى اتخذتها من قبل كل من ليبيا والجزائر ذات النظامين الثوريين. ساد الإجماع حول هذه النقطة التى تفوه بها كل من أبو سيف يوسف وعبد المنعم الغزالى، وهى أنه سيكون لهذا التطور انعكاسات على التحول الغير رأسمالى للأنظمة العربية المحافظة، لأن النتيجة الحتمية، طبقا لأقوالهما، هى تأميم هذا المورد الهام، بما فى ذلك وسائل نقله. لذا توجد هناك صله وثيقة بين استخدام سلاح البترول والتحولات البنيوية والاجتماعية لدول المنطقة.

أما موضوع الكفاح الفلسطينى المسلح، فقد اتفق أغلبية المشتركين بالندوة على رفع شأن الموضوع الفلسطينى إلى مستوى اعتراف شامل عربياً ودولياً على أنها مشكله قومية, مشكلة شعب تم تشريده بالماضى، ويسعى لاستعادة وطنه وممارسة حقه فى تقرير مصيره، وأنها ليست مشكلة لاجئين فحسب. أشار أبو سيف يوسف إلى أن السادس من أكتوبر حطم الحصار الذي فرضته الحكومات العربية على الكفاح الفلسطينى المسلح. أى أن الحرب أحبطت كل محاولات تلك الأنظمة لعرقلة المحاربين الفلسطينيين. فهؤلاء لعبوا دورا ملموسا فى المعركة(19). وصل فؤاد مرسى إلى ما هو عبر المنطلق بشأن رفع مكانة المشكلة الفلسطينية كواحدة من أهم النتائج لحرب أكتوبر فتوقع أن الموضوع الذى سيكون مطروحاً الآن هو الاعتراف الدولى بالوجود الفلسطينى ككيان قومى وأن هذه النتيجة تكمل بالفعل ما قيل أثناء الحوار، بأن حرب أكتوبر تثير مشكلة وجود إسرائيل (سوف نتطرق الى ذلك فيما يلى).

هذا الارتفاع بأهمية المشكلة الفلسطينية هزَّ حسب رأية، أسس التركيبة الإسرائيلية الصهيونية الاستعمارية، ولذلك فان القوى الصهيونية والامبريالية ستعمل بكل ما تملك من قوة على محاربة ظهور الكيان الفلسطينى حتى تعطى للوجود الإسرائيلى أطول فترة ممكنة فى الوجود. بمعنى آخر حدد مرسى هنا المعادلة، أن أنشاء كيان فلسطينى يساوى تصفية دولة إسرائيل. ولم يعطى مجالا للشك بأنها فى نظره النتيجة المرجوة، والحتمية أيضا على المدى البعيد. وقد بالغ لطفى الخولى أيضا فى تقدير إنجازات حرب أكتوبر الخاصة بالموضوع الفلسطينى. فهو يرى وجود علاقة جدلية بين الطبيعة الخاصة بفلسطين وبين شكلها العام. تنعكس هذه العلاقة فى أن مشكلة فلسطين، بالإضافة لكونها مشكلة شعب يتطلع لتحرير أرضه من الإستعمار الإستيطانى، فهو يمثل أيضا بؤرة للحركة العربية للتحرر الوطنى، نظراً لتواجد الصلة القوية بين الامبريالية العالمية، والتى تعتبر العدو (العام) للشعوب العربية، وبين إسرائيل وهى العدو (الخاص). مع ذلك أشار الخولى إلى أن الثورة الفلسطينية تتميز عن الثورات الأخرى بأنها ثوره موجودة خارج أرضها، وهذا ما يجبرها على أن تبحث لنفسها عن قواعد داخل دول عربية "مضيفة" بالرغم عن كل الاحتكاكات المتوقعة نتيجة لذلك. وبشيء من الشك قدم عدداً من الأسئلة: هل من الضرورى أن يكون لهذه الثورة قطعة أرض خاصة بها؟ هل هذا ممكن؟ وكيف يمكن لهذا الموضوع أن لا يكون له تأثير على استمرار طابعها الثورى بالنسبة لنفسها وللمنطقة؟ يبدو أن هذه الأسئلة تعكس احتضان اليساريين المصريين للمشكلة الفلسطينية كمركز للكفاح الثورى المعادى للإمبريالية فى المنطقة، وخوفهم من أن عدم إيجاد وطن للفلسطينيين سيورطهم، أى الفلسطينيين، مع الحكومات العربية، بينما إيجاد وطن كهذا سيجمد الثورة الفلسطينية ويقلل من حماسها الثورى.

تناول الحوار أيضا انعكاسات حرب أكتوبر على دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلى. وقد عبرت هذه النقطة عن بعض وجهات النظر المختلفة، بل المتباينة أحياناً.

قال سعيد خيال، عضو هيئة تحرير مجلة الطليعة، وعضو جماعة الفجر الجديد الأسبق، أن ميزان القوى العسكرية تغير بشكل ملحوظ لصالح العرب حتى أنه أمام إسرائيل، سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف، خيار واحد : أن تتواجد أو لا تتواجد تكون أو لا تكون. وأضاف قائلا أن المشكلة التى تزعج إسرائيل الآن هى، هل تتعايش مع الدول العربية وتطبق التنازلات المطلوبة، أو أن تستمر فى تعنتها الذى سيؤدى إلى نهايتها. لم يطيل الخيال بخصوص خيار، أن تتعايش إسرائيل مع الدول العربية (إذا قدمت التنازلات المطلوبة)، ولم يتطرق الى السؤال هل مثل هذا التعايش معناه بقاء إسرائيل دولة ذات سيادة ومعترف بها، أو تفكيك إطارها السياسى المتميز وتغير طابعها الأصلى.

بدأ محمد سيد أحمد نقده لإسرائيل مقدراً أنه فى المستقبل القريب ستشهد المنطقة تطوراً للصراع الاجتماعى بجانب الصراعات القومية. فهو يرى أن الصراع الاجتماعى سوف يظهر وينتشر داخل إسرائيل لأن الموقف القائم داخل إسرائيل منذ حرب الأيام الستة، وهو موقف سيطر فيه اليمين بشكل منفرد نتيجة الوضع الشاذ الذى أوجدوه بعد حرب 1967 - قد انهار من عدة جوانب حيوية(20). وأضاف قائلا، إذا افترضنا أن هذه الحرب ستؤدى إلى تسوية

(بين إسرائيل وجاراتها العرب) فلابد أن تضاف إلى الصراع الاجتماعى أبعاد أخرى. يعتقد أن كلام سيد أحمد بالندوة كان بمثابة مقدمة لآراءه ، الأكثر تحديداً والتى طرحها فى وقت لاحق. فطبقًا لهذه الآراء، فمن المحتمل أن انهيارنظرية الأمن التقليدية لإسرائيل، والذى يعتبر أهم إنجازات حرب أكتوبر، أن يؤدى إلى تقويض انفراد إعتبارات الأمن القومى بالنظام السياسى الإسرائيلى، التى منحت مسبقاً أفضلية سياسية حاسمة لليمين، وإعطاء فرصه لظهور معارضه اجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلى.

أمامنا بالفعل، معادلة تقول، كلما تقدمت المنطقة نحو تسوية سياسية (التى يفترض سيد أحمد احتمالها) كلها تتعاظم التناقضات بالمجتمع الإسرائيلى، حيث يتصدى لمواجهة قضاياه الجوهرية. ليس هناك داع لفتراض أن سيد أحمد توقع تفكيك إسرائيل على المدى القريب، إلا أنه ليس فى حديثه أى إشارة إلى ما هو منتظر بالنسبة لهذا الموضوع على المدى البعيد.

خيرى عزيز، وهو أحد كاتبى ورقة العمل التى قدمت للندوة، مال فى نهاية حديثه إلى التحفظ من تقييم سعيد خيال بشأن الخيارات الوجودية المتاحة أمام إسرائيل بعد حرب أكتوبر، فهو يرى أنه بالرغم من النتائج الإيجابية للحرب من وجه النظر العربية، فالواقع أن ما سيكون مطروحاً الآن، وربما كنتيجة لمؤتمر جنيف، هو قضية الوجود الشرعى لدولة إسرائيل بالشرق الأوسط، طبقا لبنود القانون الدولى. هذا، لأن قرار مجلس الأمن 242 حدد ذلك وتؤيده الدولتان العظميين، بالإضافة إلى أن العالم العربى يوافق بأغلبيتة على قرار 242. السؤال هل تكون إسرائيل أم لا تكون؟ هو سؤال معقد، ذو مدى إستراتيجى بعيد، وليس محل نقاش الآن مطلقا .

وجه عزيزإنتقاداً غير مباشراً لليسار، حيث قال : لقد بنينا وجهة نظرنا الاستراتيجية على واقع تكتيكى، وقد تغيرهذا الواقع الآن. وبعكس رؤية محمد سيد أحمد، اعتبر عزيز "أن النظرية العسكرية التقليدية، الهجومية التى تتبناها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ستستمر فى السيطرة وتتمتع بأغلبية كاسحة، كما حظر أيضا من أن هناك ميول بالمؤسسة العسكرية لإسرائيل لإعداد جولة جديده ضد" الأنظمةالوطنية العربية "، وأن الأخطار الناتجه عن ذلكٍ ستزداد أكثر مما مضى .

باختصار، يرى عزيز أنه بالرغم من إنجازات حرب أكتوبر، ليس فقط أن الوجود الإسرائيلى لم يتزعزع بل أيضا ستحصل إسرائيل على شرعية دولية وحتى عربية سترسخ بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سيطرتها، وسوف تزداد أخطارها بالنسبة للعرب مقارنه بالماضى .

وفى مقال الافتتاحية لمجلة الطليعة والذى نشرت فيه الندوة شرح رئيس التحرير لطفى الخولى الأحداث على الساحة العربية فى ظل الوضع السياسى المتوقع بعد حرب أكتوبر. وقد تناول، بشكل خاص، مقاطعة ليبيا والعراق للقمه العربية الحادية عشر والتى عقدت بالجزائر بنوفمبر 1973[21]، وذلك بسبب معارضتها لقرار مجلس الأمن 338 ،الذي يدعو لوقف إطلاق النار، ووافقت على هذا القرار كل من مصر وسوريا وهما الدولتان اللتان قامتا بحرب أكتوبر. كتب الخولى أن هذه المقاطعة أدت إلى ظهور جبهة رفض عراقية ليبية فى مقابل جبهة القبول العربية والتى نشأت بمؤتمر القمة. تطلعت جبهة الرفض لاستمرار القتال الذى بدأ بأكتوبر 1973 حتى يتم تحرير الأرض العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية

الشرعية. ترى هذه الجبهة أن وقف إطلاق النار ومشاركة العرب المتوقعة فى مؤتمر جنيف على أساس قرارى 242، 338 يمثلان عائق فى طريق حرب التحرير العربية. قيل عن جبهة القبول أن موافقتها على هذه القرارات ستلزمها، بشكل غير مباشر، بالمشاركة فى المفاوضات مع إسرائيل والاعتراف بها، دون الوصول لحل جذرى للصراع العربى الإسرائيلى، حل يضمن تحرير فلسطين .أعرب الخولى عن تخوفه من أن الموقف الليبى العراقى (المرتبط بعلاقات مع بعض الفصائل الفلسطينية) من شأنه خلق خلافات عربية داخلية شديدة، والتى ستحجب التناقضات العربية الإسرائيلية.

يرى الخولى أنه كان من الأفضل لو أقيمت اتصالات سريعة عقب وقف إطلاق النار مباشرة بين الجوانب العربية المختلفة ولو كان من الممكن الاتفاق على توزيع الأدوار بين الموافقين على وقف إطلاق النار والرافضين له، وذلك فى إطار استمرار وحدة العمل العربية. واعتبر أنه مازالت هناك فرصة للعمل بشكل مفيد. فلا يجب مطالبة العراق وليبيا بالتنازل عن موقفهما بشأن وقف إطلاق النار. ويمكن للدول العربية، إذا أرادت، استغلال هذا الموقف فى خدمة الحركة القومية العربية من الناحية العسكرية والسياسية، لأنه من المفترض أنه فى المرحلة القادمة سيكون هناك مزج بين الناحيتين بشكل متزامن. يتضح من مقال لطفى الخولى أنه مؤمن بأن حرب أكتوبر أدت إلى تغيير فى صالح العرب من ناحية ميزان القوى العسكرية والسياسية بينهم وبين إسرائيل وأمريكا، غير أنه ليس فى مقدرة هذا التغير التأكيد على عدم تجدد الحرب العربية الإسرائيلية، إذا وضعنا فى الحسبان الفجوة التى لا يمكن سدها بين الحد الأدنى للمواقف الإسرائيلية والعربية. ولذلك ليس هناك مبرراً لمطالبه العراق وليبيا بأن تتخليا عن موقفهما السلبى تجاه وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن 242، 338. وعلى عكس ذلك، فهناك إمكانية لتوزيع الأدوار بين جبهة الرفض وجبهة القبول لأنه بالفعل، فى ظل الفرص الضعيفة لنجاح مؤتمر جنيف، من المتوقع أن يتخذ العرب فى المرحلة القادمة خطوات تشمل مزيج من الحوار السياسى والحرب العسكرية، ومن هنا، فوجود جبهة الرفض العراقية الليبية من شأنه أن يعضد من الموقف العربى الأساسى (جبهة القبول)، فى ظل الظروف القهرية التى نتجت عن الموقف العسكري والسياسي بالمنطقة (22).

عام 1975 كان العام الذى تم فيه التوقيع على الاتفاق الثانى للفصل بين القوات الإسرائيلية والمصرية فى سيناء، بعد أن تم فى العام السابق الاتفاق للفصل الأول بين القوات الإسرائيلية والمصرية، وكذلك الاتفاق الإسرائيلى السورى لفصل القوات بالجولان. كان يبدو أن سياسة الخطوة بعد خطوة التى أشرف عليها وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر كانت قد إستنفدت نفسها. وفى المقابل كان عام 1975 شاهدا على ترسيخ سياسة الوفاق بين الكتلتين العالميتين، التى انعكس أثرها فى عدة أحداث ولقاءات تدعو الى التفاؤل، وعلى رأسها انتهاء حرب فيتنام. وعلى خلفية هذه التطورات الإقليمية والدولية، اتخذ الحوار العام فى مصر حول قضايا النزاع العربى الإسرائيلى أبعاداً جديده، حيث ساهم فيه مفكرين سياسيين من اليسار المصرى بنصيب وافر. سنلاحظ بالصفحات القادمة وجهات النظر لثلاثة من أعضاء اليسار المصرى البارزين بشأن تلك القضايا من حيث المبدأ وكذلك على مستوى التطرق للواقع

المتغير. وقد طرحت وجهات النظر هذه بشكل أوسع وشامل فى الكتب التى ألفها هؤلاء المفكرين أثناء تلك الفترة.

أحد هذه الكتب كانت دراسة لطفى الخولى "مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى" يحتوى هذا الكتاب على عدة مقالات، نشرها الخولى عام 1975، بجريدة الأهرام المصرية، والنهار اللبنانية والوطن الكويتية، إلا أنه فى الوقت الذي تعرضت فيه أجزاء المجموعة التى نشرت بالأهرام لتدخل سافر للرقابة المصرية، والتي طبقا لحديث المؤلف (فى مقدمته للكتاب) تم حذف أجزاء كبيره وجوهرية من البروفة، تم نشرها كاملة دون حذف يذكر فى الجريدتين الأخريين. يتناول الجزء الثانى من مجموعة المقالات عرضا لموقف اليسار المصرى ومقارنته بوجهة نظر السادات إزاء بعض القضايا - وقد منع الخولى من نشرها. ومنذ يناير 1976 جرد من حق الكتابة بشكل عام فى الأهرام أو أى منبر آخر بمصر (باستثناء مجلة الطليعة)، واستمر هذا الحظر حتى اغتيال السادات فى أكتوبر1981. وتم نشر هذا الكتاب الذى يعتمد على تلك المقالات بباريس فى يناير 1982، وطبع للمرة الثانية بعد أربع سنوات أخرى، هذه المرة بمصر، بدار كتاب الأهالى التابعة لحزب التجمع.

أشرنا سابقا أن علاقة لطفى الخولى والسادات كانت "ذات طابع خاص وحافلة بالازدواجية". يعتبر الخولى من مجموعة المثقفين ورجال الإعلام من ذوى وجهات النظر السياسية والفكرية المختلفة، والتى تعود السادات فى عامى 1974- 1975 أن يدعوهم ويعرض عليهم أفكاره فى سياق تبلورها، حتى يستمع إلى ردود أفعالهم ليقدر مدى التأييد والشرعية التى يمكن أن يتوقعها داخل القطاعات المختلفة بالمجتمع المصرى(24). وعلى ما يبدو أعتبر لطفى الخولى الرمز اليسارى بجماعة المثقفين. تعرف السادات جيدا على مجمل أفكار لطفى الخولى ونظرته النقدية لسياسة الانفتاح وبعض أبعاد سياسات الرئيس الخارجية، إلا أنه احترم خبرته وحنكته ببواطن السياسة العربية والدولية. مع ذلك لم يتراجع السادات عن إصدار عقوبات، صارمة جدا بعض الأحيان، ضد الخولى كلما رأى ضرورة أن يذكره بحدود اللعبة داخل الملعب السياسي للنظام.

يقول الخولى فى مقدمة كتابه أنه عندما اتضحت نيته للمقارنة بمجموعة مقالاته بين نظرية السادات ومواقف اليسار المصرى إزاء بعض القضايا المطروحة ،شنت ضده حملة نقد من جهتين : من جهة ادعت عناصر بقيادة " الاتحاد الاشتراكى العربى " وأجهزة الأمن، أن هذه المجموعة من المقالات " عملية عدائية " موجهه ضد الحكومة بشكل عام وضد الرئيس السادات شخصياً. ومعده باسلوب بعيد عن الموضوعية، بواسطة كاتب ذو ميول أيديولوجية معروفه تعارض أيديولوجية ثورة مايو (1971) ودولة العلم والإيمان. ومن جهة أخرى ادعت بعض الدوائر اليسارية بمصر وبالوطن العربى أن مجموعة المقالات تحسن من صورة السادات، ويرجع سبب غضبهم إلى أن "الكاتب الذى ينتمى لليسار مؤيدا لأفكار السادات وسياساته ويساعد فى ترسيخها".

فيما يخص هذا البحث، يجب أن ننظر إلى كتاب لطفى الخولى على أنه تجربة لعرض منهجى للخطوط العريضة لسياسات الرئيس السادات من جانب واليسار المصرى من جانب آخر.

سيتناول هذا البحث مواقف السادات فقط فى حدود المساعدة على الفهم الجيد لوجهة نظر اليسار المصرى، كما جاءت فى كتاب الخولى.

تعود السادات أثناء أحاديثه مع الخولى أن يسخر من اليسار المصرى باسلوب حاد وبلهجة عامية مصرية. كان يدعى دائما أن أسلوب اليساريين متخلف حتى وراء التطورات التاريخية بالمنطقة والعالم، وأنهم لم يستوعبوا تداعياتها بشكل كامل. قال فى أحد هذه الأحاديث: "عندكم فى الفكر الاشتراكى حاجة بتسموها إيه... الجدل مش كده؟ أليس معنى ذلك ان الصراع الرئيسى، زى ما بتقولوا، ياكل بقيمة الصراعات الفرعية أو الأقل أهمية. عظيم. ما هو صراعنا الرئيسى اليوم بعد انتصارنا على إسرائيل فى رحب أكتوبر؟ هل هو برضه لسه إسرائيل التى ضربناها وانتقمنا لهزيمتنا فى 1967 بالزلزال الذى أحدثناه فيها باعتراف الكل هناك. أم ان الصراع الرئيسى انتقل بهذا الانتصار الى موضوع آخر؟ أنا يعنى بافكر قدامك بصوت عالى.. الموضوع الرئيسى الجديد هو إعادة بناء مصر الجديدة التى تفرض الاستقرار على كل من حولها، إسرائيل والعرب كمان". إشتكى الرئيس المصرى أن الحرب التى شنَّها ليس فقط ضد إسرائيل، بل أيضا ضد الولايات المتحدة " لم يحصل على مساعدة حقيقية من الاتحاد السوفيتى. وقال أيضا أن بعض مستشاريه نصحوه بتحسين العلاقا ت مع الولايات المتحدة وأنه من المفترض أنه ستكون هناك لغة مشتركة مع الرئيس نيكسون، لأن الظروف قد تحسنت لصالح مصر. كذلك كان فى تقدير هؤلاء المستشارين أن حرب أكتوبر مع إسرائيل لن تسفر عن أى نتائج حتى لو استمرت مائه عام.الآن (هكذا قال المستشارون، طبقا لكلام السادات) بعد انتقامنا لنكستنا، يجب أن نسلك طرق أخرى : ندعوهم للسلام، كما أعلنا عليهم الحرب بالماضى. سخر السادات قائلاً: "يا أولادى الاشتراكيون، ألم توافقوا عام 1948 على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود واقامة سلام مع إسرائيل لأن المستفيد من هذا الصراع هى الإمبريالية؟ ذات مرة كنتم عقلاء. لماذا غيرتم هذا النهج؟" وفى أحاديث أخرى بينهما بالغ السادات فى مدح خطة الخطوة خطوة لسكرتير الدولة الأمريكى هنرى كيسنجر، ورفض وجهة نظر الخولى بأن كيسنجر يمثل استراتيجية تهدف الى تقليص دور مصر العربى والدولى لتقويض قوتها السياسية والاقتصادية وعزلها عن العرب بشكل يضر بأمنها، وبهويتها ومصالحها القومية.

بخصوص مدرسة السادات السياسية، كما كان الخولى يراها، تمسك السادات أيضا بعد حرب أكتوبر بالمنطلق أن المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع العربى الإسرائيلى، وأنه لو تم التوصل إلى حلها، لحل بذلك باقى المشاكل الأخرى أيضا. غير أنه، كما يرى الخولى، تركزت الخلافات بين مدرسة السادات ومدارس أخرى بالعالم العربى، حول قضية نقطة الإنطلاق للاهتمام بالمشكلة الفلسطينية. كان هناك اختياران: البداية من 1948 أو من 1967. وقد فضلت مدرسة السادات أن تبدأ من نقطة 1967. ولذلك، قادت هذه المدرسة بالتنسيق مع مدرسة الأسد، حرب أكتوبر كعملية عسكرية محدودة النطاق، بهدف تحرير كل الأراضى العربية التى يمكن تحريرها، دحر نظرية الأمن الإسرائيلى التى تعتمد على التفوق العسكرى، تحطيم حالة الجمود السائد فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط، جذب انتباه العالم لاعطاء هذه

المشكلة اهتمام سياسى ودبلوماسى. وبعد وقف اطلاق النار، فى نهاية حرب أكتوبر، استمرت مدرسة السادات فى دعوتها لإرساء "سلام عادل" بالمنطقة، سلام قائم على قرار مجلس الأمن 242، رحبت بمؤتمر جنيف التى دعت إليه الأمم المتحدة تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

إفترضت مدرسة السادات بأن موازين القوى الإقليمية والدولية فى ظل سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين لا تسمح بـ"تحرير كل فلسطين" . لابد من تحديد الأهداف العربية إلى (إزالة آثار عدوان 1967)، وتحقيق ما يمكن تحقيقه لصالح قضية الفلسطينيين أيضا.

هناك عامل مهم فى مدرسة السادات، كما فهمها الخولى، وهو تقسيم الأهداف القومية العربية على مر الأجيال: أهداف الجيل الحالى، فى ظل الظروف الراهنة، تتركز فى إزالة الآثار الناجمة عن عدوان 1967، تحرير الأراضى العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى عن طريق إقامة دولته الوطنية فى قطاع غزه والضفة الغربية. وما عدا ذلك من الأهداف يعتبر خارج نطاق مسئولية جيل حرب أكتوبر، وتتحمل عبئه الأجيال القادمة. معنى تحقيق أهداف الجيل الحالى، طبقا لنظرية السادات، أن تستمر إسرائيل فى البقاء داخل حدودها قبل 5 يونيو1967، وأن يكون الجيل الحالى مستعدا للاعتراف بها، لكن بشكل لا يمس حق الأجيال القادمة فى إدارة الصراع. ومعنى ذلك، أنه حتى بعد الوصول إلى حل ممكن فى إطار ما يتسنى للجيل الحالى، ستظل قضايا دون حل تلزم الأجيال القادمة أن يهتموا بحلها، كما يترائى لهم. إذا تحققت بالفعل أهداف الجيل الحالى، كما ترى المدرسة الساداتيه، سنكون شهود عيان للتطورات الآتية:

انهاء الحرب مع إسرائيل خلال الجيل المعاصر.

الاعتراف بإسرائيل، كأمر واقع على الأقل.

عدم إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، لأنه موضوع خارج عن مهام الجيل الحالى، ويجب إرجاء البت فيه للأجيال القادمة(30).

بعد عرض أسس مدرسة السادات ازاء قضايا الصراع العربى الإسرائيلى ،يعرض لطفى الخولى وجهة نظر اليسار المصرى بشأن تلك القضايا.طالب المؤلف ،بداية ،إعطاء مصطلح "اليسار المصرى" مفهوم أكبر من أبعاده التنظيمية والحزبية المتعارف عليها :فاليسار المصرى بما يمثله على الخريطة الاجتماعية والسياسية للوضع الراهن لا ينحصر فقط فى دائرة الاشتراكيين العلميين أو الماركسيين بل هو كيان حيوى متجدد ومتنوع، يشمل قوى وتيارات أخرى كثيرة [31]. قرر الخولى أن الهدف الفورى لليسار المصرى ليس تحقيق الاشتراكية بل تأمين مسيرة الثورة القومية الديمقراطية من أجل بناء تحالف قوى الشعب المنتجة والعاملة. وقد حدد ثمانية أهداف، والتى فى تحقيقها تامين لهذه المسيرة الثورية. يتناول الهدفان (رقم8،3 بالترتيب) الصراع العربى الإسرائيلى وهما:

إتمام تحرير الأراضى المصرية والعربية المحتلة، بالاشتراك مع الثورة الفلسطينية بواسطة استراتيجية طويلة المدى(التى تسعى)الى إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، عبر الإستراتيجية المرحلية(التى تسعى) لاقامة سلطة وطنية فى كل جزء فلسطينى محرر.

بناء علاقات مصر الدولية على أساس مصالحها الوطنية المستقلة، المعادية الاستعمارية الجديدة والصهيونية.
اليسار المصرى، طبقا لمواقفه كما وردت بكتاب الخولى، عارض بشده موقف السادات فى تقديره لسياسة كسنجر(الخطوة خطوة). يرى اليسار أن هذه الطريقة الهدف منها تحطيم التعاون العربى المشترك الذى مكَّن الإنجاز العربى فى 1973.(32)
طبقا لهذه النظرية فان خطة الخطوة خطوة لن تتوقف عند عزل مصر عن العالم العربى، بل تسعى أيضا إلى فقدان قدرة مصر على قيادة الصراع مرة أخرى ضد الاحتلال الصهيونى، وهو الأمر الذى سيؤثر سلبيا على قدرة العرب بشكل عام فى إدارة مواجهة مسلحة مع إسرائيل. يسعى كسنجر إلى الحصول على إعتراف مصر بأن الاتحاد السوفيتى كان يستطيع فقط أن يزود مصر بالسلاح من أجل الصراع المعدوم الفائدة مع إسرائيل فى حين أن الولايات المتحدة وحدها تستطيع أن تعيد لمصر أراضيها المحتلة. لذلك يعتقد اليسار بأن سياسة (الخطوة خطوة) التى تتجسد فى اتفاق فك الإشتباك فى سيناء والجولان، تهدف من جهة إلى وقف المواجهة العربية النشطة ضد إسرائيل ومن جهة أخرى الى دفع مصر ومن بعدها سوريا والأردن، كلا على حدة، لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل على أساس أن المشكلة، من الناحية الفعلية، ما هى إلا مشكلة وضع حدود إقليمية آمنة لكل دولة من دول المواجهة مع إسرائيل. ويتم ذلك فى الوقت التى تصفى فيه الثورة الفلسطينية وقضيتها الوطنية بنيران حرب أهلية فى لبنان. وطبقا للتخطيط الأمريكى ستتلاشى قوة ضغط الثورة الفلسطينية، والتى تعتبر عائقاً أمام مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ويتم حل المشكلة الفلسطينية على أنها قضية لاجئين والذين يوطن أغلبهم بالدول العربية وفى أمريكا اللاتينية، ويؤذن لأقلية منهم بالعيش فى أرض الأجداد تحت الحكم الإسرائيلى.(33)
دعا اليسار المصرى إلى إفشال سياسة (الخطوة خطوة) عن طريق حشد الجماهير العربية ..... وإنقاذ المواجهة، بواسطة تحالف عربى محارب ومتضامن.
يؤكد الخولى أنه يجب إعطاء الأولوية للصراع الأساسى مع الصهيونية والإمبريالية عن أى صراع عربى-عربى ثانوى، وتشجيع التقدم الاقتصادى للشعب العربى فى مصر وسوريا حتى تتحملا عبء استمرار المواجهة والدفاع عن وجود الثورة الفلسطينية وحرية حركتها فى الأراضى العربية.[34] وبالنسبة للمشكلة الفلسطينية نفسها، يتبنى اليسار المعادلة التى تقول : فلسطين هى مسألة مصرية، ومصر هى مشكلة عربية. يجب تحويل هذه المعادلة الى هدف الوصول الى حل قومى تحرى غير عنصرى، والذى يجب من أجله حشد كل الطاقات المادية والروحية العربية. هذا هو الهدف الذى يتحكم فى استراتيجية اليسار وتكتيكه.
اليسار، طبقا للخولى، يرى أن الأحداث التى تجرى بالمنطقة منذ الحرب العالمية الثانية تثبت أن قضايا الاستقلال السياسى والاقتصادى والتنمية والديمقراطية والتحولات الاجتماعية فى الدول العربية على مختلف أنظمتها ودرجات تطورها، تتصل بشكل مؤثر بأسلوب ومضمون حل الصراع العربى الإسرائيلى. فاستمرار الصراع دون حل قومى تحررى من شأنه أن يضر بكل المحاولات المصرية المنفردة أو العربية الجماعية للأمن الدفاعى وللعمل الهجومى، وإشعال

الخلافات بين العرب إذ أنها ستؤدى إلى تبادل الاتهامات حول القضية الفلسطينية.(36) ان أحد الدروس المستفادة، طبقا لنظرية اليسار، من سنوات الصراع المستمرة، هو فشل كل المحاولات، من قبل مختلف الأنظمة العربية، لتجنب الصراع العربى الإسرائيلى والابتعاد عن المواجهة أو للسعى لتسويه جزئيه منفردة مع إسرائيل، بحجة أن هذا السلام ضرورى لتأمين الموارد الاقتصادية للتنمية والتطور داخل الدولة (العربية) الوحيدة.(37) حذر اليسار أن التسوية المصرية الإسرائيلية المنفردة، هى نتاج سياسة (الخطوة خطوة)، إن إنطواء هذه التسوية على قبول إسرائيل والصهيونية العدوانية وتأمين حدودها فى إطار حدود معترف بها، سوف تعزل مصر سياسياً واقتصادياً عن الوطن، وسيكبلها تدريجياً الى استراتيجية الولايات المتحدة، مما سيضعف وزن مصر فى العالمتأمين أمنها داخل حدود معترف بها لا يؤدى الى عزل مصر سياسيا واقتصاديا عن الأمة العربية فحسب بل سيقيدها تدريجيا باستراتيجية الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى سيؤدى فى نهاية الأمر إلى إضعاف وزن مصربالعالم الثالث وفى حركة عدم الإنحياز.(38)

وطبقا لما قيل حتى الآن، تتركز الخلافات بين مدرسة السادات ووجهة نظر اليسار المصرى حول تقييم سياسة هنرى كسنجر (الخطوة خطوة) التى يدعى اليسار أنها تهدف إلى زرع الفرقة بين الصف العربى، لإهمال الثورة الفلسطينية وتحقيق سلام منفرد بين عده دول عربية وإسرائيل، بشكل يؤكد على وجود إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها وتدمير فرص حل قومى تحررى للقضية الفلسطينية .

يرى الخولى أن اليسار المصرى حدد العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والحكومات العربية كالآتى: منظمة التحرير الفلسطينية هى وسيلة المقاومة العسكرية والسياسية اليومية فى مواجهة الوجود الصهيونى بفلسطين، وتعمل من أجل إستنزاف الصهيونية وكشف عنصريتها وتحرير ما يمكن تحريره من أرض الوطن عن طريق حرب العصابات، والحفاظ على إبقاء القضية الفلسطينية على نار منخفضه بشكل دائم وتنحصر مهام الحكومات العربية وقوات التحرر الوطنى فى المواجهة الشاملة، العسكرية، الاقتصادية، السياسية، مع الصهيونية، بالتحول من الدفاع للهجوم وتأمين الثورة الفلسطينية، وذلك بامدادها بالمساعدات المادية والمعنوية وتوفيرها حرية الحركة لتنفيذ عمليات فدائية من الأراضى العربية ضد مواقع الاحتلال الإسرائيلى.(39)

بعبارة آخرى: يجب على الحكومات العربية أن تضمن العمق الإستراتيجى لعمليات حركة المقاومة الفلسطينية التى هى سن الرمح بالصراع ضد الصهيونية والاحتلال الإسرائيلى.

وبنظرة أشمل: اذا ركزت النظرة الفلسطينية لهذه الاستراتيجية على إقامة دولة فلسطينية، خالية من الصهيونية، العنصرية والتعصب الدينى (معاداة السامية)(40)، ويتلخص البعد القومى العربى لهذه الاستراتيجية فى إحباط المشروع الصهيونى بأكمله على الأخطار الكامنة به والتى تهدد الوطن العربى والسلام العالمى والمشكلة اليهودية ذاتها هكذا يتم الربط، فى نطاق الاستراتيجية الشاملة، بين التفرد الفلسطينى مع القاسم المشترك العربى، والأمن الإقليمى مع الأمن العالمى، وحل المشكلة اليهودية مع تحرير فلسطين وإقامة الدولة

الديمقراطية، المفتوحة لتعايش أبناء كل الأديان على أرضها.(41)
يعرض الخولى تناقض آخر بين مواقف اليسار وبين مدرسة السادات بشأن عنصرين أساسيين لتلك المدرسة: اختيار 1967 نقطة انطلاق للاهتمام العربى بالقضية الفلسطينية، وتقسيم مهام حل الصراع العربى الإسرائيلى على الأجيال.
يرى اليسار، حسب رأيه، أن الخيار ليس بين عملية إزالة آثار عدوان 1967 وبين شن حرب تحرير شعبية(لم يحن وقتها بعد) من أجل إزالة آثار عدوان 1948، كما لو كانت كل واحدة منهما بديلا عن الأخرى كذلك ليست هذه مشكلة تقسيم آلى لمسؤلية الكفاح القومى وتضحياته بين الأجيال العربية، التى خصص لكل واحد منها جزء معين من الكفاح، كما لو كان يتعامل مع عدو، يتحمل بكامل رغبته قواعد صراع الأجيال العربية ضده. وبمعنى آخر: ليس هذا اختيار بين الاستسلام كاملاً للأمرالواقع وبين تجاهل تام للظروف الدولية الراهنة. فهذه قضية تحرر قومى طويلة الأمد، التى تدار بمراحل متعاقبة فى نطاق استراتيجية موحدة، والتى بمقتضاها تتصاعد عناصر المواجهة موازية مع تحقيق الأهداف الخاصة لكل مرحلة.
يؤيد اليسار، كحل مرحلى، إقامة دولة فلسطينية مستقلة (على الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام1967)لكنه يرى أن هذا ليس الحل القومى التحررى التام للمشكلة الفلسطينية. فى هذا السياق يؤيد اليسار المناورات التكتيكية التى تساعد الثورة الفلسطينية على تجنب الألغام المزروعة فى طريقها بالأراضى العربية (أىالامتناع عن مواجهة الحكومات العربية)، ولتحقيق تأييد اقتصادى وسياسى على الصعيد العربى والدولى، ولتعميق الخلافات داخل معسكر العدو وحلفائه. كل ذلك على افتراض توافق تلك الخطوات التكتيكية مع المسيرة العامة للاستراتيجية القومية العربية.(42) وبمعنى آخر أن اليسار المصرى لا يتجاهل إكراهات الواقع الدولى، إلا أنه، عكس السادات، لا يرى أن هذه الضغوط تمنع كفاحاً قومياً طويل الأجل لا يقوم على توزيع الأدوار بين الأجيال بل يتصاعد فى كل محطة من محطاته. فى ظل هذه الاستراتيجية يقبل اليسار المصرى تحركات تكتيكية فلسطينية كما ذكر سابقا.
يبدو أن هذه التحركات التكتيكية للثورة الفلسطينية لا تثير لدى أعضاء اليسار نفس المخاوف التى تثيرها تصرفات بعض الأنظمة العربية، بما فيها نظام السادات.
فى سياق عرض مواقف اليسار المصرى سدد الخولى حسابا تاريخيا عسيرا مع رفاق الماضى فى حركات اليسار المصرى، وخاصة مع القيادة اليهودية لتلك الجماعات. فهو يقول أن مواقف اليسار المصرى تمثل إجماعا قوميا، باستثناء جهتين: الطبقات الطفيلية والكومبرادورية بالمجتمع المصرى، وجماعة صغيره باليسار المصرى، والتى تبنت طريقة آلية لتحليل الواقع ورفضت التحليل الجدلى والانضمام لحركة التاريخ وحتميتها. خلاصة القول قدمت هذه المجموعة الأممية كبديل عن القومية والثورة الاشتراكية كبديل لثورة التحرير الوطنى.ويزعم الخولى بأنه فيما يخص الصراع العربى الإسرائيلي، توصلت هذه المجموعة الى تعميمات شكلية بعيدة عن الواقع، وذلك لأنها ترى أن الصهيونية ما هى إلا فرع من فروع الإمبريالية العالمية، والتى لا يوجد لها انفراد عدوانى عنصرى بالوطن العربى، والذى تجلى فى استيطانها بفلسطين بالقوة. فهو يدعى أن هذه الجماعة باليسار المصرى قد تأثرت بجماعة مماثلة لها

باليسار الإسرائيلي، والمعروفة بالصهيونية الماركسية والتى ظهرت بشكل استثنائى مع موجات الهجرة اليهودية لفلسطين بزعامة ميكونيس. أشار الخولى أيضا الى أن معظم زعماء هذه الجماعات اليسارية المصرية كانوا من أصل يهودى أو غير عربى. إلا أنه تحفظ على الفورقائلا، ليس معنى ذلك أن كل يسارى من أصل يهودى سلك هذا الطريق، بل العكس: كان منهم من حذر من تسلل الأفكار الصهيونية المتسترة وراء شعارات ماركسية. وهو يوجه الاتهام بأن التيار الذى تأثر بالصهيونية الماركسية قد ألحق ضرراً بالحركة اليسارية ونموها، وأقام الحواجز بينها وبين قوى التحرر القومى وأعطى الرجعية فرصة لاتهام كل اليسار بالصهيونية. غير أن الخولى يكشف، أن اليسار المصرى قد تغلب على انقساماته الداخلية، وأعاد بناء نفسه، وأعاد ثقة الحركة للتحرير القومى به ويعتبر أنه تمكن من تصفية هذا التيار. [43] ليس من شك فى أن الخولى كان يقصد بكلامه (جماعة روما)، تلك المجموعة ذات الأغلبية اليهودية التى تزعمت (حدتو) بالنصف الثانى من الأربعينيات، وطردت من مصر فى أوائل الخمسينات ووجدت ملجأ لها فى فرنسا. هذا التفوه هو تعبير آخر لحساسية اليسار المصرى لهذا الجزء من ماضيه، والذى تميز بهيمنة الهوية اليهودية، على حد تعبير محمد سيد أحمد. [44] يمكن اعتبار هذا التناول للخولى إجابة غير مباشرة لشكوى السادات، أن اليسار المصرى بالماضى أيد تقسيم فلسطين وما يترتب علية من إقامة دولة يهودية على جزء منها، بينما الآن يرفض إجراءات الرئيس الساعية لتسوية سياسية مع إسرائيل، أى نفس الجزء بتاريخ اليسار المصرى، الذى أيد فيه تقسيم فلسطين بكل ما يترتب عليه من آثار، ينظر إليه كأنه إنحراف عن الطريق المركزى لحركة التحرير القومى، انحراف كانت المسئولة عنه مجموعة معينة فى قيادة اليسار، المتأثرة بالصهيونية الماركسية. لكن اليسار المصرىتمكن من تصفية هذا الانحراف، وبذلك تخلص من المسئولية عن الفصل المربك فى ماضيه.

الكتاب الثانى الذى كتب فى نفس الفترة هو(رفض الرفض) تأليف الكاتب الصحفى عبد الستار الطويلة عضو هيئة تحرير مجلة روز اليوسف. كان الطويلة، فى شبابه عضو جماعة إسكرا وبعد ذلك بجماعة حدتو ومر بعدة تجارب قاسية بالمعتقلات فى العهد الناصرى وعندما تم الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين من معسكرات الاعتقال والسجون فى أواخر1963وأوائل1964، تمهيداً لحل تنظيماتهم، أعتبر الطويلة ضمن فئة النشيطين التى ظلت بالسجون فترة أخرى، حتى يفهم زملاءهم الذين أفرج عنهم، أنه يجب أن يتصرفوا كما هو متبع وأن يطابق سلوكهم السياسى ما يتوقعه النظام.(45) بعد هذه التجارب القاسية أصبح الطويلة ملتزماً إلتزاماً مطلقاً بالديمقراطية وانعكس ذلك فى كثير من مقالاته ومؤلفاته السياسية.

منذ بداية فترة السادات وخاصة عندما قاد ثورة التصحيح فى مايو 1971، انضم الطويلة للرئيس وأيده فى حملته ضد مراكز القوى الناصرية. إزداد تأييده للرئيس وفرص الديمقراطية التى يمثلها بعد حرب أكتوبر1973.(46) حقا قد انتقد، شأنه شأن زملائه من اليسار، سياسة الانفتاح للسادات، كما أنه تحفظ على الفتور الذى ظهر، بمبادرة من حكومة مصر، فى علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى (مع أنه إمتنع عن نقد التقارب من الولايات المتحدة) إلا أنه فضل

الاهتمام ببحث فرص الديمقراطية على أى إعتبار آخر. أيد الطويلة بشكل واضح عقد سلام بين إسرائيل ومصر، قبل حرب أكتوبر(على أساس السلام العادل والداعى إلى الإ نسحاب من كامل الأراضى المحتلة ومنح الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى). قد تبنى بهذا الموقف التمسك الكامل بآراء اليسار المصرى الخاصة بالقضية الفلسطينية بالأربعينيات وتأييد أسس التحليل السياسى لهنرى كوريال بشأن إسهام السلام فى إقامة أرضية معاديه للإمبريالية فى المنطقة كلها، وكذلك من إيمانه بأن إرساء السلام فى المنطقة سيكون له تأثير إيجابى على مسيرة الديمقراطية بالمجتمع المصرى.(47)

تصدى الطويلة فى كتابة للدفاع عن أسس سياسة الرئيس السادات خاصة فيما يتعلق بالمسيرة السياسية للصراع العربى الإسرائيلي. وقد أطلق على معارضى هذه السياسة اسم "جبهة الرفض". هذه الجبهة فى نظرة، هى تحالف غيرمقدس لشخصيات سياسية من اليسار واليمين بمصر والعالم العربى، ومنظمات سياسية عربية(مثل حزب البعث بفرعية السورى والعراقى) وأنظمة عربية معينة(مثل جماهيرية معمر القزافى بليبيا)، وجبهات معينة فى المقاومة الفلسطينية (خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة د. جورج حبش).

وخلافاً للخولى، لا يعمل الطويلة بعرض منهجى لمدرسة السادات فى مقابل معارضيها. فهو بالفعل أشار إلى جوهرادعاءات(جبهة الرفض)لكن هذا لكى يدافع عن سياسة السادات ويصد هجوم الرافضين. فهو أحيانا يناقشهم بسخرية وأحيانا يواجه ادعاءاتهم باسلوب لاذع ليدحض منهجهم.

تناول الطويلة فى كتابة أكثر من فكرة رئيسية بادعاءات الرافضين (وخاصة العقيد معمر القذافى) وهو ادعاء أن أنور السادات، بتصرفاته السياسية بعد حرب أكتوبر، قد خان تراث جمال عبد الناصر، الذى قرر محاربة العدوالصهيونى بلا هوادة. يستنكرالطويلة هذا الوصف للتراث الناصرى: أدرك عبد الناصر أن شعار القضاء على إسرائيل ما هو إلا وهم، ووافق على قرارمجلس الأمن 242. (48) عرض الطويل ادعاءات الرافضيين، فى سياق واقع الشرق الأوسط الذي تكون بعد حرب أكتوبر، كما جاء فى المقالات التى نشرت فى صحيفة الحرية، لسان حال الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والهدف، مجلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ترفض هاتان الجبهتان سياسة الخطوة خطوةالأمريكية، وفكرة إقامة دولة أو سلطة وطنية فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وكذلك أيضا المؤامرة التى تشاطرها بعض الدول العربية، لمنح دور ما للأردن فى الشأن الفلسطينى على حساب شعب فلسطين. بالإضافة لذلك ترفض الجبهتان الاشتراك بمؤتمر جنيف، أو أى حوار تحت مظلة دولية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلي. فمثل هذه المحادثات، فى نظرهم، يعتبر خيانة ومحاولة لاسترضاء واشنطن.(49)

يرى الطويل أنه لا ضرر فى اختلافات الرأى فى حد ذاتها، ولكن يرجع استنكار تصرفات رجال الرفض إلى إلصاق صفة الخيانة لخصومهم. وذكرهم أن السياسة هى فن الممكن. فهناك طرق متباينة لتحقيق أهداف قومية شرعية، ويجب تحديد كل طريق طبقا للظروف القائمة. وكمثال على ذلك ذكر صراع الحركة الوطنية المصرية لإجلاء المستعمر البريطانى من أرض مصر،

فقد استخدمت الحركة القومية المصرية أساليب مختلفة لتحقيق هذا الهدف، سواء العنيفة منها والغير عنيفة. كان التفاوض مع العدو المحتل أحد طرق الصراع. وفى حين كانت المفاوضات فى أوقات وظروف معينه نوع من المساومات، أو حتى الخيانة، إلا أنها فى أوقات وظروف أخرى كانت طريقة مناسبة وثورية. والفرق بين الحالتين هو طبيعة القيادة وتمسكها بالأهداف القومية. يقول الطويلة أن الشيوعيين المصريين، أو معظم تنظيماتهم، لم يقرأوا الخريطة جيدا وعارضوا دخول حكومة الضباط الأحرار فى مفاوضات مع البريطانيين للجلاء عن القناة. غير أن الأيام التالية بعد ذلك أثبتت أن الاتفاق الذى أبرم عام 1945كان خطوة لتحرير مصر من احتلال دام 70عام، ومنذ ذلك الوقت استطاعت الثورة أن تخطو خطوات أوسع نحو الاستقلال الوطنى.[50] يقع الرافضين العرب فى نفس الأخطاء مثل الشيوعيين المصريين خلال عقد الخمسينات، فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية هذه المرة. من هنا تناول الكاتب عرضاً تاريخياً موجزاً لتسلسل الأحداث بفلسطين، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، عندما نجحت الطائفة اليهودية بفلسطين "اليشوف" فى كسب تأييد الإمبريالية الأمريكية بترسيخ وجوده فى فلسطين وإقامة دولته القومية. غير أنه يضيف : سنكون مخطئين إذا تصورنا أن هؤلاء اليهود حصلوا على تأييد الإمبريالية العالمية فقط. فقد كسبوا أيضاً تأييد معظم "القوى الديمقراطية" التى حاربت الفاشية بأوربا، لأن اليهود كانوا ضحايا القمع الفاشى، وساهموا فى الحرب ضده مع كل الأحزاب والقوى الديمقراطية بأوربا. هكذا نشأت علاقات قوية بين هذه الأحزاب، خاصة الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية، وبين اليهود بفلسطين. ومازالت هذه العلاقات قائمة حتى يومنا هذا. وقد فشل العرب فى استيعاب هذا العامل مبكرا خلال هذه الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.(51)

يستطرد الطويلة قائلا، أنه خلال هذه المرحلة أعلنت الحركة الصهيونية بفلسطين والحركة الصهيونية العالمية التى كانت تساندها عن هدفها فى إقامة دولة يهودية لـ3/4 مليون يهودى أقاموا حينذاك بفلسطين. وقد رفض العرب هذه الفكرة بشكل مطلق (يذكر الكاتب هنا إن الأنظمةالعربية فى تلك الفترة كانت عميلة للإمبريالية. ربما يدل ذلك على أن موقفهم الرافض حينذاك كان بإيعاز من الإمبريالية). الشيوعيون العرب، هم وحدهم، تكلموا فى تلك الفترة عن ضرورة إجلاء القوات البريطانية من فلسطين وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية للعرب واليهود. يدعى الطويلة أن "العصابات الصهيونية" طاردت السكان العرب المسالمين حتى تثبت عدم جدوى إقامة دولة واحدة مشتركة لليهود والعرب بفلسطين(ربما أراد أن يشير بذلك إلي أن الرجعية العربية والحركة الصهيونية عملتا معا لإفشال "الحل التقدمى" للقضية الفلسطينية).

ولما كان يبدو أن شعار الدولة المشتركة بفلسطين لا يمكن تحقيقه، عرض الاتحاد السوفيتى ومعه كل القوى التقدمية بالعالم، شعار "التقسيم من أجل الوحدة" أى، تقسيم الأرض لدولتين، عربية ويهودية، على أمل أن تتهيأ قريباً الظروف المناسبة لإعادة وحدة فلسطين.(52) يذكر الكاتب أنه فى تلك الأثناء حدثت الخطيئة الكبرى التى مازال العرب يدفعون ثمنها حتى اليوم: رفض الرجعيون العرب خطة التقسيم. كانت النتيجة رفض إقامة دولة

فلسطينية أصلاً. لأن قرار التقسيم كان لابد أن يُتبنى بالأمم المتحدة في جميع الأحوال. كان رفض القرار دليلا على قصر نظر سياسى أوالاشتراك بمؤامرة صهيونية إمبريالية، والأرجح أنه كان الاحتمال الثانى. إن قرار التقسيم أتخذ عام 1947، لكن الرجعية العربية تعنتت فى رفضه، كما رفضته معظم القوى القومية العربية، التى انجرفت وراء مشاعر قومية وتوجهات شوفينية، مع تجاهل ميزان القوى الإقليمية والدولية فى تلك الفترة.(53) فالبريطانيون(الذين أرادوا، على حد قول الطويلة، أن يخففوا عنهم ضغط القوى القومية بالبلاد العربية) دقوا طبول الحرب وانجرفت وراءهم الرجعية العربية. أما الوحيدون الذين أعلنوا بشجاعة رفضهم لهذه المغامرة، فكانوا عناصراليسار المصرى ومجلتهم الجماهير. فقد حسم مصير هذه الحرب منذ البداية، لأن إقامة الدولة اليهودية استندت الى قرارات الأمم المتحدة وكسبت تأييد دولى واسع، بينما عملت الجيوش العربية تحت القيادات الرجعية. والأسوأ من ذلك: فقد ساهمت تلك القوى الرجعية فى تمزيق قطاعات الإقليم التى تبقت لشعب فلسطين، والتى كان من الممكن أن تكون دولة وقاعدة لهذا الشعب. إذا فالدولة العربية بفلسطين لم تقم والأراضى التى خصصت لها تم تقسيمها بين الأردن وإسرائيل. كما شاركت مصر أيضا فى تقسيم هذه الغنيمة. لكنها اكتفت بفرض إدارة مصرية فى غزّه التى تعاملت بقسوة مع السكان الفلسطينيين المحليين.

يرى الطويلة أن حل لغز المؤامرة يرجع إلي أن إقامة دولة فلسطينية لم يكن فى مصلحة الرجعية العربية، لأنها كانت ستتحول إلى دولة ديمقراطية ثورية. [54] هنا يطرح المؤلف قضية افتراضية: ماذا كان يحدث، لو تم تنفيذ خطة التقسيم؟جوابه: لو أقيمت دولة عربية(بفلسطين، طبقا لقرار التقسيم) لكانت صورة المنطقة العربية مغايرة تماما لما هى علية اليوم. ويُذكِّر أن الحركة الوطنية الفلسطينية تناضل اليوم من أجل الحصول على اعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته على جزء من فلسطين، أقل مما خصص للعرب بموجب قرار التقسيم، وحتى هذا على ما يبدو، فى ظل الظروف الحالية، بعيد المنال.

لو أقيمت دولة عربية فلسطينية منذ عام1948 لكانت بمثابة قلعة ثورية صامدة أمام مطامع السيطرة الإسرائيلية ونواه لتكتل عربى وعالمى ضد هذه المطامع (هذا، ردا على ادعاءات الرفضين بأن مثل هذه الدولة، فى حالة قيامها، ستكون دائما معرضة لهجمات إسرائيل). يقول الطويلة، أن العدوان الإسرائيلى متوقع حقاً فى أى وقت، مادامت هناك صهيونية توسعية وإمبريالية عالمية، فى ظل وجود انقسام وضعف بالمعسكر العربى. غير أن العدوان على دولة تتمتع بشرعية دولية، كان سيضع الدولة الفلسطينية فى موقع المعتدى علية، وليس فى موقع شعب مطرود ليس له دولة إطلاقا. الذى أفشل قيام دولة فلسطينية هو تصرفات الرجعية العربية منذ إطلاق وعد بلفور، وليس فقط اعتداء المهاجرين اليهود على جزء من اراضى الشعب الفلسطينى. يضيف الطويلة قائلا أن قيام دولة فلسطينية منذ عام1948 كان سيشكل أيضاً محوراً يستقطب القوات المعارضة للصهيونية داخل إسرائيل، والتى كانت ستمثل، مع الشعب الفلسطينى، جبهة مناهضة للتوسع الصهيونى والإمبريالية. وختاما، يؤكد الطويلة أنه لا يوجد اليوم بالعالم العربى وطنيون غير نادمين على خطأ رفض إقامة دولة عربية فلسطينية عام1948.(55)

إذاً فما هو المخرج؟ يرى الطويلة أن هناك فى هذا الموضوع نظريتان بالعالم العربى: الأولى ترى أنه يجب القضاء على دولة إسرائيل، التى تعتبر مصدر العدوان والتوسع المستمرين، وترى الثانية أنه يمكن الاكتفاء بخطوات تجبر" مصدر العدوان " بأن يتوقف عن أعمال عدوانية جديدة. المطلوب الآن، كما يرى أصحاب هذه النظرية، هو محو آثار عدوان1967، وتأمين الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى. تحقيق هذا الهدف فى حد ذاته من شأنه عدم تكرار العدوان فى المستقبل، لأنه سيحرم المعتدى من ثمار عدوانه. يقول المؤلف، أن الحركة القومية العربية منقسمة فى الواقع بين هاتين النظريتين. يتصور جزء منها أن هناك علاقة بين العدوان التاريخى(وعد بلفور)وبين عدوان 1967، الذى أدى إلي احتلال إسرائيل لأراض عربية بالأردن وسوريا ومصر. من هنا فإننا بصدد مشكلة عربية عامه. ويجب رفض تسوية تؤدى إلي تحرير جزء من الأراضى العربية مع بقاء جزء آخر تحت الاحتلال. الجناح الآخر فى الحركة القومية العربية ليس لديه خلاف حول وحدة المصير والكفاح العربيين: ولكنه يرى ضرورة النضال، فى ظل الظروف الراهنة، من أجل تحرير كل الأراضى العربية التى أحتلت فى حرب يونيو 1967، مع عدم المساس بوجود دولة إسرائيل، التى هى دولة معترف بها دولياً.
فيما يتعلق بتحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى، حفظ الجناح الآخر على شىء من الغموض، لكنه أوضح تدريجياً أن نيته لا تعدو عن إقامة دولة فلسطينية على ما تبقى من أرض فلسطين، أى: الضفة الغربية وقطاع غزه، وكذلك عودة اللاجئين العرب الراغبين فى العودة إلى ديارهم الأصلية، أو الحصول على تعويضات منصفة. يرى هذا الفريق، على حد أقوال الطويلة، أن إقامة دولة فلسطينية على الحدود السابقة الذكر، هو الهدف الوحيد المتاح اليوم. أما فى المستقبل، عندما تتهيأ ظروف أخرى أفضل: فربما سيكون بالإمكان تحقيق الحلم الإستراتيجي الثورى - تأسيس دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية (على كامل الأراضى الفلسطينية) للمسلمين، اليهود والمسيحيين بناءً على قرار حر ومقبول لدى كل الأطراف.(56)
يدعى الطويلة أنه فى الماضى قد تمسك بالنظرية الأولى، التى تدعو إلى إعطاء أولوية لتصفية إسرائيل عن أى نضال عربى قومى آخر، العناصر التى هى "أكثر العرب تخلفا وحماقة". فقد استخدمت بالماضى الشعارات الرنانه للإفتراء على جمال عبد الناصر وتشويه سمعته بسبب سياسته المعادية للإمبريالية والرجعية. أما الآن فتلتحف جماعات الرفض بعباءة عبد الناصر لتشويه سمعة الرئيس السادات وسياساته. يقترح الطويلة أن ندقق فى ما هو فى حقيقة الأمر، الموقف الذى تبناه عبد الناصر حيال قضايا الصراع العربى الإسرائيلي: أحقاً دعا لتدمير إسرائيل على أساس عودة فلسطين كلها لتكون دولة عربية؟ صحيح أنه حتى حرب الأيام الستة كان هناك بعض الغموض فى موقفة بشأن وجود إسرائيل، غير أنه بعد نكسة 1967 كانت هناك تفوهات واضحة لعبد الناصر، تثبت أنه سلم تماما بوجودإسرائيل. فأولاً، وافق على قرار مجلس الأمن242، الذى يقر بحق وجود إسرائيل داخل حدود معترف بها وآمنة، مثل أى دولة مستقلة اخرى بالمنطقة. وكذلك اتخذ موقفاً إيجابياً بشأن مهمة (يارينج)، التى سعت إلى فحص سبل تنفيذ القرار242. وقبل بعد ذلك مبادرة روجرز والتى سعت هى أيضاً لتطبيق نفس القرار. صرح عبد الناصر أكثر من مرة بالصحف الأجنبية، وخاصة فى المقابلات التى أجراها مع أريك

رولو والتى نشرت فى "الومند" الفرنسية أنه مستعد للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل، إذا انسحبت من جميع الأراضى العربية المحتلة(يعترف الطويلة، مع ذلك، أنه تم أحيانا حذف هذه التصريحات من الترجمة الى العربية).(57)

يرد الطويلة على الذين يهاجمون السادات باسم سياسة عبد الناصر، أن موقف السادات حيال قضايا الصراع العربى الإسرئيلى ليست فقط مشابهة للمواقف التى اتخذها عبد الناصر، بل أن السادات اتخذ خطوة للأمام: فهو بالإضافة إلى قبوله لقرار242 وضع المشكلة أمام العالم أجمع عندما قال أنه يجب أن يشمل أيضا تطبيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى،بما فيها إقامة دولة فلسطينية، وأكد أن القضية ليست مجرد مشكلة لاجئين كما جاء بالقرار242. وأصر السادات كذلك على أن يكون الفلسطينيون طرفاً متساوياً فى حل المشكلة وبكل المباحثات التى تتناول القضية على المستوى الدولى. بل الأكثر من ذلك: أن السادات نجح فى أن يحث حكومة الأردن على قبول قرارات مؤتمر قمة الرباط، والتى أقرت أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.(58)

أى من هاتين وجهتى النظر الخاصة بقضية الصراع هى وجهة النظر الصحيحة؟يقول الطويلة، أنه فيما يخص المشكلة الفلسطينية ثبت أنه فى عام 1948 كانت خطة التقسيم "أفضل الحلول السيئة"والحل الوحيد المتاح من الناحية العملية. ولذلك كان هذا هو الحل الصحيح. أما شعارات الحرب ضد إسرائيل، والذى تبنته الرجعية العربية وانجرف وراءها أيضا (قوى قومية أصيلة)، كانت شعارات لا طائل من وراءها، التى أضرت بالوجود الفلسطينى، وليس بالوجود الإسرائيلي، وأضرت بتقدم الحركة القومية العربية.(59)

أما بالنسبة للموقف اليوم، فمنذ عدوان 1967رفعت المقاومة الفلسطينية شعار القضاء على إسرائيل، غير أنها عندما ثبت أن هذا الشعار لم يجد صدى لدى الرأى العام العالمى بل تسبب بالأضرار للقضية الفلسطينية، استعاضت عنه بشعار الدولة الفلسطينية العلمانية الديمقراطية. يقول الكاتب أن هذا الشعار، مثله مثل شعارالوحدة العربية الشاملة، هو صحيح وثورى على المستوى الإستراتيجى، إلا أنه تم فهمه فى واقع الأمر كرغبة فى محو إسرائيل، لأن أصحاب هذا الشعار يؤمنون باستمرار الصراع المسلح للنيل من إسرائيل واجتثاث الصهيونية من جذورها كوسيلة لإقامة دولة فلسطينية. يقول الطويلة، أنه يجب الاعتراف بأن المعارضة الفلسطينية لا تتحمل المسؤلية وحدها فى تقديم هذا الشعار الغير واقعى. لقدساعدها فى ذلك مجموعة من المنتفعين من استمرار المشكلة الفلسطينية، خاصة بعض الأدباء ومراسلى الصحف الذين يخوضون "كفاح الفنادق وثرثرة الكافتيريا". وقد تبنى هؤلاء أسلوب المزايدة بالموضوع الفلسطينى ونسجوا حوله شعارات ليست سوى نوع من الوهم السياسى. يرى الطويلة أن مصلحة العديد منهم تكمن فى عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية وألا يجد الشعب الفلسطينى ملجأ لنفسه داخل وطنه، لأن ذلك سوف يحرمهم من الامتيازات التى يتمتعون بها فى ظل استمرار الوضع.(60)

يتساءل الطويلة، هل من الممكن القضاء على إسرائيل اصلاً؟هل المقاومة الفلسطينية قادرة على تصفية الوجود الصهيونى وإستعادة كل الأراضي الفلسطينية؟

نحن نقول: كلا، فبالإضافة إلى أن هذا الشعار ليس حلماً فقط بل وهم يدرك مروجوه مدى هشاشته، اليوم وبكل مرحلة استراتيجية منظورة. فالشعب الإسرئيلى نفسه سيثور ضد أى محاولة كهذه، فالشعب الإسرئيلى هوإمتداد للحضارة الأوروبية بالمنطقة، أى صاحب خبرة بالتكنولوجية العسكرية المتقدمة. فاذا اكتشف أن وجوده فى خطر فسوف يتصدى هذا الشعب بشجاعة ليدافع عن وجوده. حتى لو استطاع العرب القضاء على هذه المقاومة الإسرائيلية فلن تسمح الدول العظمى بدخول القوات العربية لِلعمق الإسرئيلى.(61)

يرد الطويلة على الذين يشبهون حرب التحرير الفلسطينية بحرب تحرير الجزائر، قائلا أن مثل هذه المقارنه ليست فى محلها. فعدد الفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل محدود، ولا يستطيعون إبعاد اليهود الصهاينة عن أرض فلسطين، كما أنه ليس فى استطاعة حركة المقاومة الفلسطينية بأكملها القيام بذلك، حتى ولو حصلت على دعم عربى مكثف. فأقصى ما يمكن أن تنتظره المقاومة الفلسطينية هو اعتراف دولى بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته، وقد تحقق ذلك بالفعل. يمكن أيضا زعزعة الأمن الشخصى للعدو الصهيونى لكن لا يمكن أبدا القضاء عليه. فاذا كان العرب يعتمدون على دعم الاتحاد السوفيتى للخطوات الرامية للقضاء على إسرائيل فيجب أن نتذكر ان الاتحاد السوفيتى كان قد وافق، منذ عام1947، على إقامة دولة إسرائيل لدوافع مبدئية: الإعتراف بوجود كيان قومى إسرائيلى (يهودى) له حق تقرير المصير.

فالاتحاد السوفيتى لم يغير موقفه هذا حتى فى ظل سياسة إسرائيل العدوانية، وانتمائها لمعسكر الإمبريالية وتحريض اليهود السوفيت ضد دولتهم. لذلك فلن يؤيد الاتحاد السوفيتى أبداً عدواناً عربياً على إسرائيل للقضاء عليها، والمفترض ألاَ يقف مكتوف اليدين إزاء حدوث مثل هذا العدوان. هذا ليس فقط لأسباب مبدئية، بل أيضا يرجع لأسباب عملية (خوفاً من حدوث تدخل عسكرى أمريكى واضطرابات دولية). فى ظل هذه الظروف سيترك العرب بدون حلفاء، سيتعرضون لتدخل أمريكى ويعرضون علاقاتهم الطيبة بالمنطقة الأوروبية للخطر. وستفوز إسرائيل بتأييد الرأى العام المتمدن الديمقراطى. لكل هذه الأسباب، لا يمكن أن يطرح أى تصرف للقضاء على إسرائيل فى قائمة الأهداف العربية فى الحاضر أو فى المستقبل. وهذا لا يتعارض مع احتمال، أن يأتى اليوم الذى يتحقق فيه حلم الدولة الفلسطينية العلمانية الديمقراطية، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود فى إخاء. يقول الطويلة أن الذين أيدوا قرار التقسيم عام 1947، عندما اضطروا لعمل ذلك، رأوا أن التقسيم خطوة لتحقيق هذا الحلم فى المستقبل. غير أن ذلك يتطلب توافر عدة شروط:

- إقامة وحدة عربية شاملة، ديموقراطية، تقدمية، معاصرة.
- تعاظم قوه حركة التحرير العربى، وضعف الإمبريالية العالمية.
- زيادة الإختلافات الطبقية والسياسية داخل المجتمع الإسرئيلى ونمو قوة العناصر التقدمية، المعارضة للصهيونية والإمبريالية.
- مساندة حركة التحرير العربية لتلك القوى التقدمية فى إسرائيل.

فقط عندما تتوفر كل هذه الشروط، سيكون من الممكن توحيد العرب واليهود بشكل اختيارى

داخل دولة فلسطينية، تكون جزءًا من دولة عربية موحدة، أو حليفه لها.
على أية حال فالعوائق التى تقف أمام القضاء على إسرائيل كثيرة جدا، لدرجة أن العمل فى هذا الاتجاه سيكون مأساوياً، لا يؤدى إلى دمار المنطقة فقط، بل العالم أجمع.(62) يدين الطويلة أصحاب الشعارات لأنهم يتجاهلون عدة عوامل مهمة: فقد تجاهلوا بالماضى وجود أكثر من 300 ألف عربى فلسطينى يقطنون بدولة إسرائيل، واليوم يدينون هؤلاء العرب الفلسطينيين لأنهم وافقوا على العيش تحت علم إسرائيل.
أثبتت الأيام، حسب رأى المؤلف، أن هؤلاء المواطنين هم فلسطينيين مخلصين"متمسكين بأرض الوطن. فلو تصرف مثلهم نصف مليون فلسطينى آخرون واعترضوا على طردهم، لتغيرت تماما صورة الموقف داخل إسرائيل. ويضيف أن أصحاب الشعارات تجاهلوا أيضا قوى السلام بإسرائيل. فطبقا لمعادلتهم فان إسرائيل هى دولة صهيونية، والصهيونية هى فكرة رجعية. ولذلك فإن كل إسرائيلى هو رجعى. إن منطق هؤلاء الناس سطحى، لأنهم يعتقدون أنه فرض على أصحاب هذا "الفكر الرجعى" أن يتمسكوا به إلى يوم القيامة. وهذا التجاهل أدى إلى فقدان حركة التحرير العربية لحلفاء محتملين من بين اليهود فاليهودى الإسرئيلى (التقدمى)يختلف مع الحركة القومية العربية فيما يخص قضية وجود إسرائيل ولكنه يوافقها الرأى تماما فى رفض الاحتلال الإسرئيلى للأراضى العربية وبالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. يشيد الطويلة بنضال حزب راكاح الشيوعى وباقى الجماعات الإسرائيلية التقدمية ضد التوسع الإسرئيلى، ومن أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأرض العربية المحتلة والحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى، مع التأكيد على وجود دولة إسرائيل. وهاهى الجبهة التقدمية الإسرائيلية، فى الوقت الذى تعانى فيه من قمع السلطات الإسرائيلية، تواجه أيضا التجاهل والتحفظ من جانب القوميين العرب.(63)
وبعد أن يشرح لماذا، فى رأيه، يعتبر شعار القضاء على إسرائيل شعاراً أجوف وبعيد المنال، ولماذا تفضل النظرية العملية (التى تعتبر أن القضاء على إسرائيل ليس فقط غير عملياً فقط بل غير مقبولاً) على تلك التى تدعو إلى القضاء على إسرائيل، يعتبر الطويلة أن إنجازات حكومة السادات هى فى مصلحة مصر والعالم العربى والقضية الفلسطينية: فبفضل اتفاقيتى فض الاشتباك تم الانسحاب الإسرئيلى من الأراضى المصرية المحتلة وبدأت الحياة تعود من جديد إلى قناة السويس، خط المواصلات الدولى ومصدر العملة الصعبة، استعادت مصر آبارالبترول فى أبو رديس. فكل ذلك يساهم فى تخفيف الأعباء الاقتصادية ويساعد على إعادة التسلح للصمود أمام العدو فى المستقبل. بالإضافة إلى أن قضية الشرق الأوسط، بفضل السادات، أصبحت فى بؤرة اهتمامات العالم. فقد نجح أنور السادات أن يرغم جيشاً كبيراً وقوياً على الانسحاب من أرض مصرية محتلة.
يسخر الطويل من هؤلاء متسكعى مقاهى حى الحمراء ببيروت الذين يستديرون بأكتافهم متمتمين ومتهمين النظام المصرى بالخوف من تقديم التضحية. فهو يجادلهم قائلا: نحن نفهم جيدا معنى كلام أنور السادات، عندما قال أنه مسئول عن حياة أبنائه. فهو بالفعل مسئول، فنحن نطالبه بأن يكون مسئولا عنهم، ما دام أنه ينجز أهدافاً قومية من خلال استخدام متعقل

لعوامل القوى العربية.(64)
بعد ذلك يدافع المؤلف عن سياسة "الخطوة خطوة" ويختلف مع معارضيها الذين يشككون فى وطنية الحكومة المصرية. إذا كانت الفرصة متاحة لحكومتنا لتحقيق إنجازات عسكرية واقتصادية فلماذا نحرمها حق تجربة هذا الطريق؟ فالإنجازات التى تحققت، على الجبهة المصرية والجبهة السورية على حد سواء، واضحة تماما، وليس بها أى تنازلات جوهرية من الجانب المصرى. فنحن لا نخاف من اتصالات القيادة المصرية، سواء السرية أو العلنية، مع قادة الإمبريالية العالمية. فهذه قياده وطنية أصيلة.. كانت هناك شكوك بالماضى من جانب اليسار المصرى تجاه وطنية حكومة 23 يوليو، لكن اتضح أن هذه الشكوك ليست فى محلها، وأن أعضاء اليسار المصرى قد أصيبوا بالجمود فلم يستوعبوا مطلقا ما يدور حولهم. يقول الطويلة، أن هناك ما يبرر التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة، لأنها تمسك بزمام الأمور، فهى الوحيدة التى تستطيع الضغط على إسرائيل، وهذه الورقة لا تتوافر للاتحاد السوفيتى.(65) وبعكس رجال الرفض، الذين يتهمون الرئيس السادات بأنه يساعد الأمريكان فى دفن القضية الفلسطينية، يرفع الطويلة من شأن فضل السادات الكبير فى وضع القضية الفلسطينية على الأجندة العالمية. فقد فعل ذلك فى كل مناسبة، أثناء مقابلاته مع عظماء العالم، و كذلك فى خطابه أمام هيئة الأمم المتحدة فى نفس اليوم الذى تم فيه التوقيع على اتفاق فك الإشتباك بين مصر وإسرائيل. يقول الطويلة، بفضل السادات يدرك الجميع المشكلة الفلسطينية، ويستوعب أنه ليس هناك حل شامل للصراع، بدون إقامة دولة فلسطينية على"جزء من الأراضى الفلسطينية التاريخية".(66)
وفى نهاية الفصل الرئيسى بكتابه، الذى يتناول الموضوع الفلسطينى، يعود الطويلة ويعرض خلاصة وجهة نظره فى قضايا الصراع العربى الإسرائيلى:
- لقد تخلت ركة التحرر العربية فى مصر، حتى فى عهد عبد الناصر، عن هدف تصفية دولة إسرائيل.
- مهمة هذه الحركة، طبقا لسياساتها المعلنة، هى تحرير كل الأراضى العربية التى أحتلت فى حرب1967
- راجعت حركة التحرير العربية فى مصر منذ فترة الرئيس عبد الناصر عن هدف القضاء على إسرائيل.
- مهمة أخرى هى"إقامة دولة فلسطينية" - على حدود خطة التقسيم بقدر المستطاع.
- شنت الحركة القومية العربية بمصر حرب أكتوبر لتحطيم نظرية الأمن الإسرائيلية، وإحياء المشكلة (العربية الإسرائيلية) من جمودها، وقد نجحت بالفعل فى ذلك.
فهى الآن تجنى ثمار تلك الحرب، من خلال المضى بالسبل السلمية بقدر الإمكان، ومحاولة انتزاع مكاسب من العدو دون حرب.
- فى نفس الوقت، تستعد للعودة للحرب، إذا لم تنجح طرق السلام.
- تعتقد مصر أن مؤتمر جنيف هو الساحة المناسبة لحل المشكلة الآن، وتصرعلى تمثيل الفلسطينين فى مناقشات المؤتمر بشكل مساوومستقل (أى بوفد منفرد، وليس كجزء من وفد

عربى آخر).(67)
- "رفض الرفض" هو إذاً كتاب جدلى ضد معارضى سياسة الرئيس السادات تجاه قضايا الصراع العربى الإسرئيلى. تتشابه تفاصيله مع أهداف مدرسة السادات، إن لم تكن مطابقة، لتلك التى جاءت فى كتاب لطفى الخولى الذى تناولناه سابقا، غير أن الطويلة لم يكتف بالعرض الموضوعى لتلك المدرسة، بل يمنحها تأييده الكامل، والذى يستند إلى ادعاءات أيديولوجية من مدرسة اليسار الماركسى، مؤكداً أنها تخدم القضية الفلسطينية أكثر من أى سياسة بديلة. وبخصوص هذا البحث يجب الإشارة إلى أن الطويلة متحفظ بشكل واضح، لأسباب جوهرية وعملية معا، من أى دعوه للقضاء على دولة إسرائيل، لأنه يعتقد أن اليسار المصرى كان محقا بالماضى عندما أيد تقسيم فلسطين،مما يعنى ضمناً تأييده لإقامة دولة إسرائيل.
هناك إدانه غير مباشرة فى كتابة لعناصرمعينة باليسار المصرى، لأنها تخلت، حسب رأيه، عن الطريق الذى كان صحيحا بالماضى والحاضرأيضا، وساندت الطريق الخطأ والمسدود لجبهة الرفض.
يمكن افتراض أن وجهة نظر الطويلة، كما جاءت فى كتابه، مثلت فى الغالب رأى الأقلية فى طيف وجهات نظر اليسار المصرى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرائيلي.
وكما بلور الطويلة مواقفه تجاه موضوعات الصراع كجزء من تأييده للرئيس السادات على نطاق أوسع وكنتاج لتجاربه الشخصية خلال الفترة الناصرية، كذلك تأثرت مواقف معظم أعضاء اليسار بشأن هذه الموضوعات فى العداء المتصاعد بينهم وبين الرئيس السادات تجاه كامل قضايا النظام والمجتمع فى مصر.

الكتاب الثالث، الذى ألفه عضو اليسار المصرى فى تلك الفترة، ربما أكثر عقلانية وعمقا من غيره، وهو كتاب محمد سيد أحمد " بعد أن تسكت المدافع " الذى كان له صدى محلى وإقليمى ودولى. والحقيقة أن الكتاب نشر فى لبنان(إبريل 1975)، وليس بمصر، حيث أثار كثيرا من الظنون والتكهنات. فالمؤلف نفسه، الذى شغل منصب كبير فى هيئة تحرير الأهرام فى فترة تأليف ونشر الكتاب، قد أنكر لأيام طويلة الشائعات، التى نشرت بالدوائر الأكاديمية والسياسية خارج مصر، بأن النظام الساداتى قد حظر نشر هذا الكتاب بمصر لأن الحكومة ترى أن أفكار هذا الكتاب"خطيرة". على حد أقوال سيد أحمد, جاءت مبادرة تأليف الكتاب من الصحفى اللبنانى فؤاد مطر، محرر كبير فى جريدة النهار، الذى كان خبيرا فى الشئون المصرية وزارها كثيرا. بعد أن تحدث مع محمد سيد أحمد وتأثرمن رؤيته الغير مألوفة , طلب منه وضع هذه الأفكار فى كتاب على أن ينشر فى دار نشر لبنانية جديدة(دار القضايا)التى كان يرأسها مطر. وهذا ما حدث. يقول سيد أحمد أن الكتاب لم يكن نتاج مناقشات مع زملاء فى اليسار، بل تأثر، بدرجة كبيرة، من تبادل الآراء التى تم فى ذلك الوقت من وراء الكواليس "بمركز الأبحاث الاستراتيجية "للأهرام. (68) وتبين من ذلك أن الكتاب لم يعكس بالضرورة الآراء السائدة بين أعضاء اليسار المصرى أو بعض منهم، بل يعبر عن أفكار المؤلف الشخصية.

من جانب آخر، كان سيد أحمد يزعم وبحق أن الكتاب عكس الحالة النفسية السائدة داخل عدد من نخب المثقفين المصريين فى ذلك الوقت، دون الفصل بين اليساريين وأى قطاعات فكرية أخرى بالمجتمع المصرى. ومع ذلك، لا شك أنه فى أجزاء عريضة من الكتاب اتسمت تحليلات المؤلف السياسية بالطابع اليسارى الواضح، كما سنرى لاحقاً.

العبارات التى استهل بها المؤلف كتابه مميزه جداً:

آن الآوان أن نفكر فى ما لم نجرؤ أن نفكر فيه. آن الآوان أن نتحلل من محاذير كثيرة، طالما وقفت عقبة أمام قدرتنا على التصور. لم نعد نملك أن نفكر بعقلية القرون الوسطى، حيث هناك محاذير على الفكر، لأن هناك محاذير على القول (...) إن العالم يتحول بسرعة ولا يرحم المتخلف. علينا أن نتعلم كيف نتصدى لما يصدمنا. وألا يشلَّ تفكيرنا ما يوجعنا (...) اننا فى عصر "ثورة". وليست "الثورة" مصطلحات ثورية فقط، ولا هى تمجيد أو تقديس أحداث كانت "ثورة" فى يوم ما، بل عملية متصلة حلقاتها، متجددة أبداً.هى أن نقفز باستمرار الى ابعد، وأن نفتش باستمرار عما هو ناشئ وندفع بالمولود الجديد الى الحياة، أياً كانت آلام المخاض"(69).

بالفصل الأول بكتابة يقدر المؤلف نتائج حرب أكتوبر، محاولا التأمل فى ما إذا كانت هذه الحرب بمثابة "نقطة تحول".

ويرد على هذا السؤال مؤكداً أن حرب أكتوبر لم تكن انتصارا حاسما للعرب، كما أنها لم تكن انتصارا حاسما لإسرائيل. فلو كان الموضوع كذلك: لما كان يظهر "الزلزال" بالمجتمع السياسى فى إسرائيل.(70) فالتوازن الذى فرضته إسرائيل على المنطقة قبل حرب أكتوبر وسعت إلى استمراره لفترة طويلة قد انهار نهائياً. يدل على ذلك: أن إسرائيل فى اتفاق فك الإشتباك أجبرت على الانسحاب وليس من الأراضى التى احتلتها أثناء حرب أكتوبر فقط، بل أيضا من الأراضى التى احتلتها بالجبهة المصرية والسورية فى حرب يونيو 1967.(71)

هنا يطرح السؤال نفسه: إن لم تكن حرب أكتوبرإنتصارا حاسما للعرب وكذلك لإسرائيل، وماذا كانت إذا؟ هنا يقتبس سيد أحمد أشياء قالها حسين هيكل، والتى حسبها تحولت المنطقة من حالة "لا سلم ولا حرب "إلى حالة" لا انتصار ولا هزيمة"ولكن مع بعض التحفظات: يبدو أن المعنى المألوف لعبارة "انتصار" و"هزيمة" لا يناسب الأزمة فى الشرق الأوسط. ذلك أن الصراع العربى الإسرئيلى يختلف عن الصراعات الدولية الأخرى من حيث مضمون واحد يجعله فريدا: " يكفى ألا تحصل إسرائيل على النصر المطلق فى حرب واحدة، حتى تعتبرها هزيمة، كما أنه يكفى ألا يخسر العرب حرباً واحدة، حتى يعتبرونها إنتصاراً لهم".

هذا المضمون العجيب.. . . هو نتاج منهج يرى الصراع بأنه مواجهة بين "الكيف الإسرئيلى فى مقابل "الكم العربى". [72]

وفى ظل غياب عامل مشترك بين "الكيف" الإسرئيلى "والكم" العربى كان يبدو أن الصراع سيستمر إلى غير نهاية، ولا يستطيع أى طرف القضاء على ميزة عدوه. فلا يتوقع أن تنتصر إسرائيل على العرب انتصارا قاطعاً، لأنها لا تستطيع احتلال كل الأراضى العربية، إذ أن إسرائيل ليس فى وسعها أن تسيطر على 120مليون عربى وتتحكم فى الثروات الطبيعية

العربيـة. وحتـى لوافترضـنا إمكانيـة تحقيـق هـذا الهـدف، يقـول سـيد أحمـد، فسـوف يـنـاقض المشروع الصهيونى نفسه، لأن هدفه هو إقامة وطن قومى ليهود العالم فى فلسطين، وليس إقامة كيان واسع يذوب فيه يهود العالم فى بحر عربى.
من جانب آخر، عجز العرب عن الصراع ضد الصهيونية وإقتلاعها، لأنهم لم يفلحوا حتى الآن فى استيعاب وتقليد التفوق "الكيفى" لإسرائيل.
فطالما أنه لم يكن للعرب عامل مشترك مع مكونات التفوق الكيفى الإسرائيلى، فالاستغلال المنفرد من جانب إسرائيل لهذه المكونات أعطاها قدره على إنزال سلسلة هزائم عسكرية بالعرب.
غير أن العرب أثبتوا خلال حرب أكتوبر قدرتهم على استغلال عدة جوانب من التفوق الكمى، كما أضفت الحرب قيمة كيفية لبعض جوانب الكم. إسرائيل فى مقابل ذلك، لم تستطيع أن تعوض نفسها عن هذا التغيير وذلك بتطوير عدد من جوانب تفوقها الكيفى.
يتضح من ذلك أن عبارتى الإنتصار والهزيمة لهما مفهوم نسبى فيما يخص حرب أكتوبر، فقد أوجدت الحرب معادلة جديدة فى الصراع، المعادلة التى نتج عنها لأول مرة توازن قوى مبنى على قاسم مشترك ما، عنصر "التكافئ" أو "لغة مشتركة" بين طرفى الصراع.
وفى تناوله لقضية تحقيق "التكافئ بين الجانبين"، يقول سيد أحمد أن ما يميز الصراع العربى الإسرئيلى عن كل الصراعات الدولية الأخرى،أنه لم يحدث به تغيير، على الرغم من التغيرات التى طرأت على العالم بعد الإنفراج.(73)
ويرى أنه لا يوجد إنسان منصف ينكر عناء العرب، والمطالبة بازالة هذا العناء على أساس القيم الشرعية للتحرير الوطنى، حق تقرير المصير وإعادة الأراضى التى أحتلت بالقوة من دول ذات سيادة. غير أن الأمر، الذى لم ينال تأييد عام مشابه بالرأى العام هو: إلى أى مدى تمثل إسرائيل"حالة خاصة"، ليس فقط (حالة استعمارية) أو (كيان عنصرى) وما هى الشروط التى تضمن لها، إذا وجدت، استمرار وجودها بالمستقبل؟
يرى كثيرون، أن الحقوق الإسرائيلية لا تفقد سريانها بمقتضى الأسس الغير شرعية التى شكلت إسرائيل وجودها عليها، كسياستها العنصرية، نواياها التوسعية واعتمادها على قوى الإمبريالية العالمية من أجل الدفاع عن وجودها فى ظل الرفض العربى.
يحدد المؤلف التناقضات القائمة، حسب رأيه، فى أساس المشروع الصهيونى، وعددها ستة:

- تناقض بين الادعاء الصهيونى بشأن إعادة "شعب بلا أرض" إلي "أرض بلا شعب" وبين الواقع .أثبت تطبيق الخطة الصهيونية أنه من أجل توطين خمس يهود العالم بفلسطين استلزم طرد أكثر من ثلثى سكان فلسطين الأصليين من أرضهم.
- التناقض بين الاحتياج لادعاءات دينية خرافية لتبرير وجود إسرائيل ("الشعب المختار"؛ "أرض الميعاد") وبين علامات العصر الحديث.
- تناقض داخلى فى الادعاء بإمكانية إقامة مجتمع مستقر من جماعات إنسانية تختلف عن بعضها فى المنشأ والثقافة، والتاريخ وما شابة ذلك ومثل اليهود الأشكناز، واليهود السفارديم،

واليهود الشرقيين من أصل عربى وذلك خلال جيل واحد فقط. وحتى لو أمكن تبرير نكرانهم لوطنهم الأصلى بحجة أنهم اضطهدوا فى وحشية، فإن الخرافة التاريخية بشأن وحدة المنشأ لا تمنحهم هوية المجتمع المتجانس والمتماسك. تحتاج الخرافة الى حوافز خارجية مثل الشعور بعداء العالم العربى المحيط بإسرائيل.

ـ التناقض بين وجهة النظر، بأن إسرائيل تستطيع أن تحقق لنفسها الاستقرار، وبين الحقيقة أنه منذ إقامتها تعتمد على المساعدات الخارجية والذى يعتبر أعلى معدل على مستوى العالم.

ـ التناقض بين إمكانية ضمان أمن إسرائيل وبين تعنتها فى عدم الإعلان ما هى الحدود الآمنة التى حددتها لنفسها.

ـ التناقض بين محافظة إسرائيل على "نقاء الجنس اليهودى" وبين رفضها المتشدد للامتناع عن سياسة ضم أراضى جديدة.(74)

يدرك سيد أحمد أن جزءا كبيرا من الرأى العام العالمى، ليس فقط المؤيدين لإسرائيل، لا يرون فى التناقضات المصاحبة لوجود إسرائيل، سببا لإنكار حق وجودها.

هناك من يقول أن العداء المطلق الذى واجه به العرب إقامة الدولة اليهودية، أياً كان صدق العرب فى ذلك ـ قد كون، من خلال الصراع، هوية إسرائيلية وأمة إسرائيلية، بالضبط كما أن المواجهة مع العداء الشامل، الذى أبدته الدولة اليهودية تجاه الفلسطينيين، أدى إلى بلورة هوية فلسطينية وأمه فلسطينية. ومن هنا يوجد حقوق للشعبين، وليس من مخرج إلا بتقسيم الأرض بين صاحبى الحقوق.(75)

يعتقد المؤلف أن أصحاب هذا الرأى تحركهم رغبة صادقة للبحث عن مخرج للأزمة دون المساس بحقوق أى من الجانبين، ويتوقعون، على هذا الأساس أن الإنصاف يستلزم البحث عن"عامل مشترك"و"لغة مشتركة"والتى بموجبهما تتحقق التسوية بين الشعبيين. "هناك من كان يرى فى فكرة "قاسم مشترك" بين الجانبين فى الصراع بوادر أولية للتقارب والتكامل بينهما، لأنه سيخلق علاقة ذات فائدة تلبى حاجاتهما، وسيكون لكل طرف دور "توظيفى" فى نمو الجوانب الأخرى بالمستقبل.(76)

يقول سيد أحمد، أن هذه الصورة ستظل فى إطار الهراء طالما أن العرب لا يقتنعون، أن إسرائيل ترغب بصدق الاندماج فى المنطقة وأن تكون جزءاً لا يتجزأ عنها، وتستمد منه التبرير لوجودها، وأنها لا تعتبر جسماً غريباً ومفروضاً من الخارج، وتتخلى، عن أهدافها التوسعية والاحتلالية. إسرائيل من جانبها، لا يمكنها أن تحلم بذلك، طالما أنها لا تملك إثبات قاطع بأن العرب تخلوا عن هدفهم بإبعاد إسرائيل خارج المنطقة. حتى لو تأكدت إسرائيل بأن الهدف العربى غير عملى على المدى القريب، فهى لا تتأكد مطلقاً من أن العرب سيتقاعسون عن محاولاتهم لسلب هويتها اليهودية فى أول فرصة تتاح لهم. هل فى ظل وجود هذه المعطيات يمكن تحقيق سلام عربى إسرائيلى؟

يقول سيد أحمد "أن الجديد بعد حرب أكتوبر هو اقتناع كل أطراف الصراع بأن تسوية سلمية يرضى بها الجميع ستكون ممكنة فقط على أساس المتاح الأقل سوءً وضرارا فى نطاق التوازن الحالى، أو أى توازن محتمل فى علاقات القوى بالمستقبل المنظور. تعتقد بعض

الدوائر ذات الثقل فى العالم العربى الآن، بعد زوال "عقدة الضعف"،.بأن الصراع حمل باهظ الثمن،يزيد أضراره عن فوائدة، وأنه مجهود مستنزف ويشكل عائق قوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكل هذه الأسباب أصبح هدف "السلام العادل" منذ حرب أكتوبر، للمرة الأولى، هدفاً معقولاً وممكناً، إمكانية، كانت غير مقبولة قبل ذلك، أصبحت اليوم معقولة. (77)

يشير الكاتب الى أن هذا الاحتمال كان بالماضى غير مقبول على الإطلاق، لأنه لم يتح للعرب حتى ذلك الوقت إنجاز يعطيهم إحساس بالتكافؤ مع عدوهم.

عندما شن العرب حرب أكتوبر كان بإمكانهم ،نظريا، اختيار أهداف أكثر طموحاً أو أقل طموحاً. فالهدف الأقل طموحاً الذى تبنته القيادة المصرية السورية، كان تحطيم أسطورة الجيش الإسرئيلى الذى لا يقهر، حتى تضطر إسرائيل للتخلى عن رفضها المتعنت بإعادة الأراضى العربية التى احتلت عام 1967 إلى أصحابها ووضع حد لحالة "اللا حرب واللا سلم"، بواسطة شن حرب تفتح الطريق أمام سلام عادل ودائم، لكن دون أن تكون الحرب هى الوسيلة الوحيدة لإعادة الأراضى المسلوبة. فالحرب بهذا المضمون خصصت لخلق قاعدة لعملية سياسية، وبواسطتها خلق "عامل مشترك" بين طرفى الصراع، الذى سيتيح "السلام العادل". إلا أن إسرائيل تصر على عدم الاعتراف بوجود "عامل مشترك" الذى يعطى للعرب إمكانية الحوار معها على قدم المساواة. وتنظر إلى ما حدث على أنه "تقصير" يجب علاجه.(78)

من هنا ينتقل سيد أحمد إلى وصف التغيرات، التى حدثت بالمجتمع الإسرئيلى فى أعقاب حرب أكتوبر. فهو يعتقد بأنه حتى إذا أظهرت المؤسسات الإسرائيلية (بالماضى) استطاعتها على امتصاص الانفجارات الداخلية، إلا أن حرب أكتوبر تركت آثار لا تمحى وأدت إلى تغيرات جوهرية فى النسيج السياسى الإسرئيلى. [79] ففى تقديره أنه، من الناحية النظرية، توجد نظريتان متناقضتان للدفاع عن الكيان الإسرئيلى وتأمين وجودة مستقبلا، ولكنهما متكاملتان فعلاً.

تفضل النظرية الأولى المصالح الفورية على البعيدة المدى. هذه هى وجهة نظر الصقور، الذين يتبعون السياسة المتشددة. فهم يؤكدون أنه لا يمكن تأمين بقاء إسرائيل دون تفوق عسكرى مطلق. يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه ليست هناك إمكانية لتحقيق "تكافئ" بين إسرائيل والعالم العربى المحيط بها، ويرفضون أى مبادرة للتوصل إلى "قاسم مشترك ما".

يحذر أصحاب النظرية الثانية من الاستهانة بإعتبارات المدى البعيد. هؤلاء هم الحمائم، الذين يؤيدون سياسة "اليد الممدودة" ويؤكدون أن التعايش مع المجتمع العربى المحيط هو ضرورة سوف تفرض نفسها فى آخر المطاف بشكل أو بآخر. لذلك فهم يرفضون النظرية القائلة بأنه ليس هناك مخرج من التناقضات. ويرون أن هذه "البديهية" تضر بمصالح إسرائيل الحيوية، لأنها تعارض ضرورة التعايش على المدى البعيد، كما أنها تثير ردود فعل عربية، من شأنها أن تعرض وجود إسرائيل للخطر. يقول المؤلف، أن الحمائم لا تعارض الحديث عن "القاسم المشترك" مع العالم العربى، الذى يضمن لإسرائيل استمرار تفوقها، وذلك بطرق جديدة، قد ترفع عنها الأخطار المتصاعدة بالمستقبل. [80]

يقول سيد أحمد، أن التعارض بين هاتين النظريتان، يهدد بتعطيل قدرة إتخاذ القرار السياسى الإسرائيلى. على أى حال، فهو يعيقها عن اتخاذ قرار نهائى، خاصة بعد سقوط زعماءها التقليديين والراسخين، الذين تم إستبدالهم بطاقم جديد، يختلف عن القيادات السابقة بأنه جزء لا يتجزأ من الصراعات داخل المؤسسة الحاكمة، وليس طاقم يترأس المؤسسة ويستطيع اتخاذ القرارات المؤلمة، دون أن يحاسب على ذلك.(81) فالمؤلف يرى أن التناقض بين الصقور والحمائم داخل إسرائيل يعيقها فى إتخاذ قرار سياسى حاسم، ولا يسهم فى استثمار حالة التكافؤ (التى يعمل جزء كبير من الإسرائيليين على إحباطها) من أجل تحقيق سلام عادل.

إن الفكرة المحورية فى كتاب سيد أحمد هى، بدون شك، رؤية الصراع العربى الإسرئيلى وطرق إيجاد حلول له كإنعكاس إقليمى لسياسة الوفاق الدولى. فالولايات المتحدة تحت إدارة الرئيس فورد وإلى جانبه سكرتير الدولة كيسنجر،الملتزمة بالوفاق الدولى، هى القادرة على خلق معطيات تساعد فى تحقيق تسوية بين الإسرائيليين والعرب. يرى أن أمريكا هى التى أنقذت إسرائيل من نتائج نجاح الجيش المصرى فى عبور قناة السويس، حيث أمدتها بأجود أنواع السلاح الحديث. غير أن أمريكا حاولت، مع ذلك، عدم زعزعة الإنجاز العسكرى العربى، حتى يصبح عاملا مشجعا لمبادرات عربية أكثر شجاعة على الصعيد الدبلوماسى، ويعطى للعرب إحساس بالتوازن، ويسهل من إيجاد فرص التسوية.

أمريكا لم تشجع انتصاراً عسكرياً إسرائيلياً، بعد أن شكل الانتصار الحاسم أو الهزيمة المطلقة عائقاً رئيسياً أمام إستعداد إسرائيل لقبول التسوية.(82)

بعكس الأزمات الأخرى، لم تغير الأزمة الشرق أوسطية (حتى ذلك الوقت)من جوهرها بما يتلاءم مع التغيرات التى طرأت على العالم مع بداية عصر الوفاق السياسى، بينما أدت حرب أكتوبر إلى دخول مشكلة الشرق الأوسط مرحلة الإنفراج الدولى وطرد القطبية المطلقة التى ميزت الصراع زمنا طويلا. لاحت الآن فرص جديدة لتحقيق المناورة بشكل أوسع وأكبر وفقا لقواعد الوفاق السياسى.

أهم فصول الكتاب هو ذلك الذى يناقش طبيعة التسوية المطلوبة لإنهاء الصراع. ومرة أخرى، كما كتب سيد أحمد فى مقدمة كتابة، يشير إلى اختراق المحظورات الموجودة فى مناقشة هذا الموضوع. السؤال الذى قليل جدا من المصريين والعرب تجرؤا فى طرحه على أنفسهم هو: ماذا سيكون بعد إتمام تحقيق هدف "السلام العادل والدائم" بالمنطقة وحل الصراع مع إسرائيل: وإسكات المدافع نهائيا-ما هو الوضع الذى سيكون عليه الشرق الأوسط؟كيف ستكون علاقتنا مع إسرائيل؟

ترجع صعوبة هذا الموضوع إلى أنه ممنوع الاقتراب منه، ولو بتأمل أو تفكير، لأن مناقشته علانية محظورة سواء بالحديث أو الكتابة. وان لم يكن محظوراً- فهو موضوع محرم فى فكر الجماهير والرأى العام العربى، وحتى فى رأى أغلب الصفوة. فهو موضوع محرم بسبب الإيمان الراسخ بقلب الأمة العربية، بأن التسوية(مع إسرائيل) لن تتحقق إلا عن طريق الخضوع للخطط الإسرائيلية والصهيونية. فهذا هو التصور العربى الوحيد بشأن إمكانية إنهاء الصراع، ولا يمكن تغيير هذا التصور.(83) مع ذلك، يشير المؤلف إلى أن تحقيق السلام

العربى الإسرئيلى يطرح كهدف ملح، بالاضافه إلى أنه واقعى وإستراتيجى. يقول، من الممكن إيجاد دليل لذلك فى وضع هذا الهدف فى إطار الالتزامات العربية التى لا رجعة فيها. غير أنه لا يتوقع من إسرائيل الاعتراف بأنه الهدف أصبح حقيقياً، طالما لا يوجد تصور واضح لمستقبل السلام بالمنطقة وحل الصراع. تستند إسرائيل إلى هذه الذريعة حتى تشكك فى مصداقية الدعوة العربية للسلام والتأكيد على أن العرب لم يتخلوا عن نواياهم الدفينة للقضاء على إسرائيل. يقول المؤلف أنه من المحتمل نشوب حرب خامسة أو سادسة أو حتى سابعة مع إسرائيل أثناء عملية السلام، غير أنه لن يكون بها ما يغير حتمية التسوية.

ويسند هذه الفرضية الى مقولة السادات: "لا يوجد حل عسكرى لأزمة الشرق الأوسط: فقد وصلت الأزمة لدرجة كبيرة من الخطر بالنسبة لفئات دولية كثيرة، لدرجة أن عدم الحل أصبح احتمالاً غير معقول." (84)

بالنسبة لطبيعة التسوية المتوقعة، يعتقد سيد أحمد بأن التسوية ليست، بأى شكل، إلغاء التناقضات. التسوية التى ستتحقق بين العرب وإسرائيل، إذا توافر بها شرط إرضاء جميع أطراف الصراع، ستكون شبيهة مبدئياً بالوفاق السياسى. فلن يكون بها إلغاء التناقضات، بل إعادة ترتيبها، من خلال جهود واعية ومخططة هدفها تجميد تلك التناقضات التى يعتبر ضررها لكل الأطراف أكثر من نفعها لأى طرف.(85) فالموضوع يحتاج التوصل لاتفاقيات صريحة أو ضمنية ينتج عنها التزامات متبادلة بين أطراف الصراع. توثق هذه الالتزامات بتعهدات تضمن، أن التناقضات لن تحل عن طريق الحرب أو أى طريقة أخرى من شأنها المساس بمصالح جميع الأطراف بشكل يفوق فوائده لأى طرف. معنى هذه التسوية أيضاً إقامة نسيج من التعهدات المتبادلة تشمل روادع وحوافز، ليس فقط لترسيخ الالتزام لمنع اتخاذ أساليب قتالية معينة، بل أيضا لتشجيع الابتعاد عن أساليب الصراع نهائيا، وذلك لتصبح التسوية ظاهرة لا رجعة فيها.(86)

إذا كان الخلاف القومى (الرأسى) بالماضى سائداً بين الجانبين بالمنطقة، فمن الآن أضيف له أشكال صراع أخرى"أى، تناقضات أفقية داخل المجتمع الإسرئيلى من جهة والمجتمعات العربية من جهة أخرى". يشير سيد أحمد الى أن، إلى أن الخلاف الاجتماعى قد بدأ بالفعل فى إبعاد الخلاف القومى على الساحة السياسية بالمنطقة. نرى اذاً أن خريطة الصراعات فى المنطقة لم تصبح أكثر سهولة بعد حرب أكتوبر، بل العكس: فهى لا تحدد بالآن فى نمط واحد، بسيط نسبياً، للخلافات "الرأسية" فقط. يسيطر عليها نمطان متناقضان تماماً.

يعتقد المؤلف أنه من الضرورى أن تنموا نقطة التقاء بين تلك القوى بالعالم العربى، الراغبه فى التقارب من الولايات المتحدة، وبين القوى الإسرائيلية القلقة على مصير بلادها، هذا على الرغم من وجود الخلاف "العامودى".(87)

يقدم المؤلف عدة أسئلة شديدة الوطأة تتصل بالتسوية: هل يوجد للتسوية مجرد نمط واحد وهو الخضوع للخطة الإسرائيلية والصهيونية؟هل التسوية مع إسرائيل هى بالضرورة التخلى عن الحقوق العربية؟ هل الخضوع (العربى) لفكرة التسوية تتحقق فقط من خلال نظرية يمينية انهزامية؟ هل المعارضة للتسوية تعتمد بالضرورة على فكرة يسارية ثورية؟ما هو المضمون

الاجتماعى لمبدأ التسوية مع إسرائيل؟ هل هذا انتصار لليمين أم لليسار؟
يجيب المؤلف على هذا السؤال الأخير: لا يجب النظر للتسوية فى حد ذاتها كفكر يمينى أو يسارى. إن رفض فكرة التسوية ليس موقفاً ثورياً كما أن قبولها لا ينبع من موقف رجعى. فالتسوية مقبولة من وجهة نظر تقدمية ثورية ومن وجهة نظر رجعية إمبريالية على حد سواء. المهم هو شروط التسوية والقوى الاجتماعية المستفيدة منها. كما أن توقيت التسوية مهم أيضا، فهو الذى يحدد مقدرة هذه القوى أو غيرها على الاستفادة منها. يجب أن تشمل هذه التسوية كل الأطراف العربية، مع عدم الاستبعاد المطلق للتسوية الجزئية.(88)
أمامنا إذن منهج يتسم بقدر كبير من البرجماتية إزاء مضمون التسوية مع إسرائيل. فالواقع أن التسوية لم تعد عيباً من حيث المبدأ، وقبولها أو رفضها لا يعتبر دليلا على "اليمينية" أو "اليسارية". شريطة أن تتوافر بها شروط معينة، كما هو موضح فيما يلى. ما هو المعنى الفعلى للتسوية؟ لا تدخل التسوية بعد فى نطاق السلام الدافىء، الذى من شأنه إزاله الخلافات بين أطراف النزاع. بالفعل، يرى سيد أحمد (أنه من خلال التسوية سيوافق كل الأطراف على نبذ أساليب العنف نهائيا، وإقرار السلام بينها) ولكنه يكرر مؤكدا أن تسوية من هذا النوع هى الممكن الأقل ضررا لكل الأطراف معنى ذلك اتفاق كل الأطراف على تجميد الخلافات العامودية بينها، أو، بالتحديد، تجميد معالجة الخلافات العامودية بأساليب حربية. وستبقى كل الصفات الأخرى للصراع كما هى.(89)
يقدم المؤلف فيما يلى عدداً من تصوراته لطبائع التسوية:
- أولاً، تقلص سريان مبدأ الأمن لدولة واحدة دون الأخذ فى الاعتبار أمن الدول المجاورة، أو حتى على حسابها - يعتبر مخالفاً لمبادىء الأمم المتحدة وسياسة الوفاق الدولى. مفهوم الأمن الذى يتماشى مع سياسة الوفاق الدولى، يجب أن يقوم على أساس الأمن الجماعى.
- ثانياً، عدم وجود أساس لضمان أمن أى دولة عن طريق إقامة مناطق عازلة تفصل بين الدول المجاورة. خاصة بعد أن لعبت الصواريخ دورا حاسما بالحروب الحديثة.
- ثالثاً، لا يؤخذ بفكرة التكامل بين الأمن والسيادة لدولة من دول المواجهة بشكل منفرد، دون أن تعتمد على التكامل بين الأمن وسيادة تلك الدول جميعاً. بل ليس هناك ضمان لأمن وسيادة دول المواجهة بوسائل الردع السلبية فقط (مثل إقامة مناطق عازلة ونشر قوات الأمم المتحدة للفصل بينها) إذ يرتبط تحقيق السلام وإقرار التسوية بحوافز إيجابية أيضاً.
بهذا السياق يصل المؤلف لتلك الفقرة بكتابه، التى جذبت اهتمام القراء وخاصة النقاد. وحين يتحدث عن الحوافزالإيجابية، المطلوبة لإقرار السلام يقول، أن هناك من يطرح نموذجاً لذلك، إ1قامة منطقة صناعية كثيفة بالمناطق العازلة بين دول الصراع. حتى لو لم يكن فى هذه الحوافز بحد ذاتها ما يمنع نشوب حرب، فهناك من يرى فيها عاملاً داعماً لهدف السلام، من شأنه خلق مصالح عامة للامتناع عن استخدام أدوات الدمار.(90)
يركز المؤلف فى الفصل القادم على القضية الفلسطينية، التى يعتبرها أكبر عائق بأزمة الشرق الأوسط والتى يدور حولها أكبر علامات الاستفهام. فهو يقول أنه بالرغم من إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربى والدولى، لم تنجح بعد فى إنجاز حقها بالمشاركة فى

مباحثات التسوية كطرف مستقل بموافقة كل أطراف النزاع رغم ذلك، فليس هناك طرف من الأطراف يشك فى عدم إمكانية إهمال المشكلة الفلسطينية، ليس فقط لأنها بؤرة الصراع بل لأنها أيضا تمثل عامل للتداعيات الانفجار فيه هو الأشد خطرا. فهو يرى أن إسرائيل مازالت لا تعترف بوجود المشكلة، أو أنها موجودة بالصورة التى يصر الجانب العربى أن يطرحها، وبالشكل الذى يتعامل معه جزء كبير ومتزايد بالرأى العام العالمى. حتى إذا نشرت تصريحات إسرائيلية هنا وهناك، تنطوى على اعتراف ما بوجود الكيان الفلسطينى والذى لا يمكن تجاهله، فأن هذه التصريحات، التى جاءت على لسان الحزب الحاكم بإسرائيل (حزب العمل - فى تلك الفترة) تدل، على عدم منح هذا الكيان وجوداً مستقلاً خارج نطاق المملكة الأردنية الهاشمية.
بقيت إذن المشكلة الفلسطينية هى العائق الوحيد، بعد أن استجدت شروط "توازن" معينة فى جو سياسة الوفاق بين إسرائيل والدول العربية. أى ظلت المشكلة الفلسطينية هى المشكلة الوحيدة فى إطار أزمة الشرق الأوسط، التى مازالت تتميز بصفات الحرب الباردة، والتى لم تخيم بعد عليها سبل الاتصال طبقا لقواعد سياية الوفاق الدولى.
يقول سيد أحمد، يختلف الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين عن الصراع بين إسرائيل ودول عربية أخرى، لأنه فى مقابل عدم الاعتراف العربى بإسرائيل هناك عدم اعتراف إسرائيلى بالدول العربية، بينما، الموقف الإسرئيلى الفلسطينى، هناك عدم اعتراف متبادل يرتبط التحول عنه إلى اعتراف متبادل بصعوبات كبيرة لدى الجانبين. ذلك أن تحول من هذا القبيل يستلزم تغيير أيدلوجيات جوهرية فى كلا الجانبين، لأن وجهة نظر كل جانب بحقه فى أرض فلسطين مبنيه على نفى حق الجانب الآخر.
فالاعتراف بوجود الكيان الفلسطينى يعنى بالنسبة لإسرائيل التضحية بالمبادىء الأساسية للصهيونية التى ترى، أن إقامة إسرائيل هى(عودة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب). يشير الكاتب أنه(حقا)إسرائيل لم تعد تتمسك اليوم بهذا المبدأ بشكل مطلق، وتعترف بوجود سكان عرب على أرض فلسطين ما قبل الاستيطان الصهيونى، غير أن الاعتراف المكمل، بأن هؤلاء السكان العرب يشكلون شعباً وكياناً قومياً مستقلاً، يضع أمام إسرائيل مشاكل تمس جوهر مكوناتها القومية. هناك خوف لدى إسرائيل، بأنه حتى إذا اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل، سيكون اعترافها هو إقراراً بحقيقة وجودها والعجز عن تصفيتها اعتمادا على أساس ميزان القوى الراهن ولكن لن يكون اعترافا بحقها فى الوجود. وبذلك تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هى العنصر العربى الوحيد، الذى لا تقوم وجهة نظره بشأن الوضع النهائى بفلسطين على مكونات التسوية.(91)
بالنسبة للصعوبات التى تواجه منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الاعتراف بإسرائيل، يشير سيد أحمد بأنه، منذ1967، لا توجد موانع لدى منظمة التحرير الفلسطينية بشأن سكان إسرائيل من اليهود المقيمين بها الآن. وقد شُمِلَ هذا العنصر بخطاب عرفات بالأمم المتحدة عام1974. غير أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل يفهم منه، أنها تنازلت عن إقامة (الدولة العلمانية الديمقراطية) بالمستقبل المنظور، وأنها تؤجل استغلال الفرصة لتحقيق هذا الهدف. يكمن فى هذا التنازل موافقة على استمرار سيطرة المبدأ الصهيونى على جزء من الأراضى

الفلسطينية، ويمثل طلبا بانسحاب للصهيونية فقط بأبعادها التوسعية، وليس إستئصالها من كل أراضى فلسطين.(92) يقول سيد أحمد من الناحية العلمية، يستوجب قبول منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل التنازل عن أشكال معينة من النضال والامتناع عن العمليات الفدائية على أرض فلسطين. ويضيف: وليكن ما يكون الرأى العام العالمى تجاه شرعية هذه الأشكال من النضال، فلا نستطيع إنكار حقيقة أن هذه الوسائل هى التى جذبت الانتباه لمشكلة فلسطين.

على الرغم من الصعوبات التى تواجه كلا الجانبين، إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فى تقبل كل منها للآخر، يرى الكاتب بأن هناك عوامل ترغم الجانبين على اجتياز الطريق المسدود. فى ظل وجود فرص تسوية عربية إسرائيلية، التى من شأنها إعادة الأراضى التى احتلت خلال حرب1967 الى العرب، وضعت منظمة التحرير الفلسطينية أمام مشكلة فعلية، لا يمكن مواجهتها بادعاءات مجردة، بل عن طريق اتخاذ قرارات تنفيذية سريعة: هل ستقيم سلطة وطنية فلسطينية على كل شبر من الأراضى الفلسطينية يتم تحريره أم ستتركها للملكة الأردنية الهاشمية لتستعيد سيطرتها على هذه الأراضى؟

اختارت منظمة التحرير بالخيار الذى يدعم وجودها، ورفضت الخيار الذى ينفى هذا الوجود. قد اتخذ هذا القرار ضمن قرارات الجلسة الثانية عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى (القاهرة، يونيو1974).

منذ ذلك الوقت فصاعداً توجد لممثلى الشعب الفلسطينى علاقة بمباحثات التسوية مع إسرائيل، شاءوا أم أبوا. يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بتلاشى فرص القيام بعمليات فدائية من داخل حدود الدول العربية. أما بالنسبة لإسرائيل، فليس بوسعها تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، بصرف النظر عن موقف المنظمة تجاهها. فقد كانت تفضل، طبعاً، الخيار الأردنى، وسوف تتخلص منه بعد ممارسة ضغوط الدول العربية وضغوط سكان الأراضى المحتلة وضغوط من جانب الولايات المتحدة. ويعتقد المؤلف أن مثل هذه الضغوط ستؤتى ثمارها.

يقول سيد أحمد، أن هناك فارق بين علاقة إسرائيل والفلسطينيين وبين علاقة السود والبيض بجنوب أفريقيا.

فالشعب الفلسطينى يعيش مع الإسرائيليين بالأراضى المحتلة، على الرغم من أن هذه الحياة المشتركة قد فرضت عليه فرضاً بقوة الاحتلال. فالشعب الفلسطينى هو الشعب العربى الوحيد الذى استوعب جوهر المجتمع الإسرئيلى من الداخل.

هذا الموقف المميز ينفى الاحتمال، بأن علاقاته مع إسرائيل بعد التسوية ستنقطع تماماً فى أحسن الظروف، الى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، وفى أسوأ الظروف، ستؤدى التسوية الى إقامة (كيان تابع). وفى غياب بديل حقيقى، ستحتاج العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية بعد التسوية إلي الرجوع إلى الشرعية الدولية, أى على أساس قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة. ستضطر منظمة التحرير الفلسطينية سواء برغبتها الحرة أو تحت ضغط من الدول العربية إلى تبنى رؤية الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة، وقبول قرار التقسيم لعام1947. لن يكون بذلك أى تنازل عن الهدف الأساسى للمنظمة، أى إقامة دولة فلسطينية

علمانية تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين معا. ذلك أن قرار التقسيم قد أتخذ كالحل العملى الوحيد الوارد، طالما أنه لم تتوافر الظروف المناسبة لإقامة دولة يهودية-عربية على كل أرض فلسطين. فمنظمة التحرير الفلسطينية أيضا لا تنكر بأن مثل هذه الظروف لم تتهيأ بعد، وليست محتملة على المدى المنظور. وسترفض إسرائيل بالتأكيد مبادرة فلسطينية من هذا النوع، التى تدعو إلى إنكار سيادتها على الأراضى الفلسطينية التى تشبثت عليها منذ 1948، لكن هذا الادعاء لا اساس قانونى له، لأن إسرائيل، طبقا لاعتراف الأمم المتحدة بها، قد أقيمت بموجب قرار التقسيم. وعلى أى حال فإن ادعاءات إسرائيل بشأن حدود التسوية مفتوحة على اتجاهين.(93)

يدعى سيد أحمد، بأنه طالما استمر ميزان القوى الحالى فان معنى اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل-حتى إذا لم يكن معناه ابتعادا عن الهدف النهائى-هو القبول بالاحتمال بأن احتمال تحقيق الهدف النهائى لن يحصل عليه أبداً.

غير أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع إنكار أن عدم اعترافها بوجود إسرائيل يعرضها للخطر، وأنها لا تستطيع إقامة سلطة وطنية على أى جزء من أرض فلسطين. وتفاقم الأزمة سيكون لصلح التيارات الراديكالية فى المقاومة، وستؤدى أيضا إلى وقوف قوى عربية مختلفة، ذات صلة بالمشكلة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، من بينها من لا يمكن وصفه بالمعارض لإعادة حقوق الشعب الفلسطينى. فسياسة الوفاق لا تدعو أى طرف م الطرفين الى التنازل عن أهدافه النهائية، فليس مطلوباً من منظمة التحرير الفلسطينية التخلى عن هدفها النهائى بإقامة دولة علمانية ديمقراطية بفلسطين، كما أنه ليس مطلوباً من إسرائيل التخلى عن المشروع الصهيونى. لكن مطلوب من كل طرف إثبات قدرته على التوصل الى أهدافه وإحباط أهداف الطرف الآخر بصورة لا تخرج عن أحكام الشرعية الدولية، التى أقرتها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، تلك الأدوات التى أنبثقت عنها سياسة الوفاق.(94) أى أن المصالحة الإسرائيلية – الفلسطينية، عندما تتحقق، ستكون مصالحة سياسية عملية، وليست أيديولوجية. يستمر كل جانب، دون شك، بالتمسك بأيديولوجيته الأساسية مع تنازل معلن وصريح عن استخدام وسائل العنف لتحقيقها، وسيحدد الزمن درجة فاعلية وتحقيق تلك الأيدلوجيات.

كيف ستكون الصورة بعد تحقيق التسوية فى منطقتنا؟ هل سيكون هناك دور توظيفى لإسرائيل بالشرق الأوسط مثل الدور التى تقوم به لبنان؟

يقول سيد أحمد أن الظروف مختلفة. ولكى تستطيع إسرائيل القيام بدور توظيفى بالمنطقة عليها أولا إقناع البلاد العربية بأنها لا تسعى لتحقيق هدف هو بمعزل عن مصير المنطقة أو موجهة ضده. فالعرب يخشون من سيطرة إسرائيلية، وطبقا للمعطيات (وقت تأليف الكتاب) من الصعب توقع موافقة الدول العربية لإعطاء دور توظيفى لإسرائيل بالمنطقة. يرى المؤلف أنه لكى تتوافر الظروف التى تؤدى إلى إعطاء دور توظيفى لإسرائيل بالمنطقة يجب أولاً تحيد أسباب الصراع بين إسرائيل والعالم العربى. هل هو صراع دينى؟ هكذا تعتقد بعض الأوساط الدينية المؤثرة بالعالم الاسلامى. للحقيقة ليست كل الدول الإسلامية تقاطع إسرائيل، وعدد منها (خاصة تركيا وإيران فى فتة حكم الشاة) أقام علاقات مع إسرائيل. بالإضافة إلى أن هناك دول

عربية، متمسكة بنمط التفكير التقليدى، لا تعتقد اليوم بأن الحل هو لفظ إسرائيل من العالم الإسلامى، وتؤكد ضرورة إيجاد حل لا يشمل تصفية إسرائيل.(95)

هل الصراع ذو طابع قومى؟ يدعى سيد أحمد، بأنه إذا أجاب العرب بنعم، فمعنى ذلك بأنهم يعترفون ضمناً بأن يهود العالم يشكلون كياناً واحداً مميزاً. فهذا غير صحيح من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية ليس هناك للعرب مصلحة بالاعتراف بذلك، لأن فى ذلك اعتراف منهم بعدالة الفرضية التى تستند عليها الدعاية الصهيونية.

هل هذا صراع قومى (بمفهوم آخر) أى بين القومية العربية والقومية الإسرائيلية (بخلاق يهودية)؟ لاشك أنه لم يكن هذا هو مصدر الصراع، إذ أن القومية الإسرائيلية لم تكن موجودة وقت نشوبه، غير أن الكاتب يعترف، أنه بعد تفاقم الصراع، من المحتمل أنه أدى إلى نمو "قوميات إسرائيلية" و"شعب إسرائيلى". ويشير إلى أن حل مثل هذه الصراعات القومية ليس مستحيلاً، إذ أنها لا تختلف فى جوهرها عن باقى صراعات العصر الحديث التى تم التوصل فيها الى تسوية من نوع ما.(96)

أوربما سبب الصراع هو إقليمى؟ يقول المؤلف، لا شك أن اغتصاب الأرض والسيطرة عليها وتحويلها (لدولة مستقلة) ترى فى العدوان والسيطرة الأسلوب الوحيد للدفاع عن نفسها-هو أحد الأسباب الجوهرية للصراع. لم يوافق العرب أبدا على أن قيام دولة استعمارية كهذه بقلب الوطن العربى هو وجود كتب له البقاء إلى الأبد، لكن الحروب التى نشبت واحدة تلو الأخرى، ومنها حرب1973، أقنعت الدول العربية، بأنه لا يمكن طرد هذا الكيان الاستعمارى بالوسائل العسكرية. فليس فى مقدور القوة العربية تحقيق هذا الهدف، على الأقل فى ظل ميزان القوى العالمية، والخوف من نشوب حرب عالمية ثالثة. ما يمكن تحقيقة فى الظروف الحالية هو صد التوسع الإسرائيلى (أى ليس إسرائيل نفسها) وإقامة سلام بالمنطقة، يقر بحق كل أطراف النزاع بالوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، ويشمل ذلك وجود الشعب الفلسطينى فى وطنه القومى. لكن حتى إذا فهم العرب ذلك، فليس معناه أنهم وافقوا إلى الأبد بالوجود الإسرئيلى، وبالطبع لا يوافقوا على الفرضية التى تمنح الإسرائيليين دور توظيفى بالمنطقة.

غير أن هذا الرفض العربى، ليس بالضرورة أن يظل إلى الأبد. فنظراً لاتفاق الجميع تقريبا على الاعتراف بوجود إسرائيل داخل حدود معترف بها وآمنة - بعد حصول العرب على أرضهم المحتلة، بعد إقامة الكيان الفلسطينى - فما الذى يمنع من الاعتراف بالوجود الإسرئيلى أن يتطور إلى أنه سيكون لإسرائيل "دور توظيفى" بالمنطقة.؟(98)

يدعى سيد أحمد، أن هذا الأمر كان مستحيلاً حتى الآن، لأن العرب كانوا يخشون التفوق التكنولوجى الإسرئيلى، وأن ملابسات السلام بالمنطقة ستتيح السيطرة الاقتصادية لإسرائيل على العالم العربى، وتفقد العرب حرية تحديد مصيرهم. بالتأكيد ليس هذا التفوق التكنولوجى والاقتصادى هو السبب الوحيد لرفض العرب، بالأعوام السابقة، المفاوضات مع إسرائيل. وبالتأكيد كان لذلك عوامل أخرى مهمة، وخاصة عامل الاحتلال، لكن خطورة التفوق التكنولوجى والاقتصادى هو العائق الأكبر أمام الاستعداد لإجراء مفاوضات، حتى لو تم التوصل لحل لمشكلة الأراضى المحتلة.

يقول المؤلف، غير أن الآن طرأ شيئ جديد فى هذا الموضوع. كثيرا من أبعاد "الكم" العربى أخذت صفات "الكيف". المقصود ليس فقط تحسن قدرة العرب الحربية، بل أيضا قيمة البترول والثروة العربية، التى وصلت إلى معدلات غير مسبوقة. فكل هذه العوامل قللت من تفوق إسرائيل التام من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية.

هكذا ظهر بعد حرب أكتوبر توازن بين الجانبين: "الكيف الإسرئيلى "لا يستطيع احتواء "الكم العربى" بينما يستطيع "الكم العربى" الآن الدفاع عن وجوده أمام"الكيف الإسرئيلى"، ليس فقط عن طريق حاجز الكراهية، بل فى نطاق التسوية التى ستتم بين الجانبين، بشرط أن تلبى هذه التسوية الحدالأدنى من المطالب العربية.(99)

يتضح مما سبق، أن المؤلف لا يرجع سبب الصراع إلى عامل واحد فقط بل إلى عدة عوامل مجتمعة - دينى، قومى، إقليمى، تكنولوجى - اقتصادى، غير أن المؤلف يعطى أهمية خاصة للعامل الأخير كعامل أعاق التوافق مع إسرائيل حتى حرب أكتوبر، حتى عندما كان من الممكن تحقيق تسوية على أساس العوامل الأولى. لاحت فرصة التوجه فقط بعد حرب أكتوبر، التى أحدثت توازناً أكثر ملاءمة بين الكيف الإسرئيلى والكم العربى. يتساءل المؤلف بعد ظهور معطيات جديدة فى أعقاب حرب أكتوبر، هل من غير المعقول أن تتخيل بعض الأنظمة العربية أن التفوق التكنولوجى والاقتصادى لإسرائيل يمكن أن يكون عاملاً داعماً للتنمية العربية وليس عاملاً معيقاً(100) ويرد: هم يتخيلون ذلك، لأول مرة تظهر صورة تشجع على التفكير، ما هو المكسب الذى سينتج عن أى تكامل بين"الكيف الإسرئيلى" و"الكم العربى" والتكامل بين التفوق التكنولوجى والإنسانى الاسرائيلى وبين رأس المال العربى، واحتياج العرب لاستثمار أموالا بصورة مربحة. هذا التكامل - إذا وضع بالفعل حيز التنفيذ -فبالتأكيد لن يتحقق دفعة واحدة. من المحتمل أن تسبقه ترتيبات أمنية. يقول سيد أحمد، أن كل وسائل الأمن حتى الآن تكونت من عوامل ردع سلبية. فحتى الآن لم يفكر أحد فى إيجاد دوافع إيجابية لتقوية مصالح الطرفين فى عدم اللجوء للحرب. وهنا يعود المؤلف ويقترح أن الحوافز الإيجابية ستكون بإقامة "شريط من الصناعة الثقيلة على طرفى خط الحدود" أملا فى أن هذا سيخلق مصالح لكل الأطراف تمنع من تعريض هذه المنشآت الصناعية لخطر الدمار. ويقترح أن تنشأ هذه المصانع فى سيناء وصحراء النقب على الخط الحدودى بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وقطاع غزه، وحتى على الحدود بين إسرائيل وسوريا ولبنان. ويسرد أنواع الصناعات المتقدمة التى يمكن إنشاؤها فى هذه المنطقة الصناعية والتى ستتركز فى الصناعات البترو كيماوية التى تنتج منتجات كاملة التصنيع أو أنصاف مصنعه. هناك إمكانية أخرى: إنشاء محطة نووية لتحلية مياه البحر. يقول، أن إنشاء المصانع على أراضى دولة فلسطين المستقبلية سوف تدحض الإدعاء بأن هذه الدولة ينقصها عناصر الإستقراروالتنمية.(101) ما زالت هذه الخواطر المستقبلية ضعيفة وهشة. يثير سيد أحمد الى الخشية من محاولة إسرائيل فصل التسوية العامة إلى مجموعة تسويات منفصلة، أملاً فى دق إسفين بين الدول العربية، ويحذر من أن هذا الإحتمال سيزيد من عدم الاستقرار بالمنطقة. أما إذا تحققت تسوية شاملة، من شأن إسرائيل أن تخشى من فقدان مبرر وجودها كدولة هدفها تحقيق المشروع الصهيونى،

فى حالة تقلص دورها إلى أداه اقتصادية يستخدمها العالم العربى للتنمية بالمنطقة. يطرح المؤلف بهذا الخصوص عدداً من المعضلات:

* إذا استمرت إسرائيل فى رفض أى تسوية، سيؤدى ذلك إلى إستئناف معاداة السامية فى أجزاء مختلفة من العالم. ألم يكن فى ذلك دافعا لكى تزيد من تمسكها بالحلم الصهيونى؟

* فى ظل السلام هناك احتمال عودة كثير من اليهود العرب لمواطنهم الأصلية. هل سيعودون كمبعوثين عن دولة إسرائيل؟

* الخطر الوجودى الذى تتعرض له إسرائيل استخدم دائما كذريعة للمساعدات الخارجية. هل ستحافظ إسرائيل على قدرتها فى جذب المساعدات الخارجية بعد زوال هذا المبرر، وتحولها إلى جزء لا يتجزأ من المنطقة؟

هل إغلاق مصادر الدعم المالى لإسرائيل ليس معناه غروب الحلم الصهيونى؟

* إعطاء دور توظيفى لإسرائيل بالمنطقة يعتبر نوعاً من الانتصار الحاسم لاسلوب تفكير الحمائم فيها. هل الصقور الذين كانوا حتى ذلك الوقت يمثلون القوة المسيطرة فى اتخاذ القرار، سيقرون بهذا الانتصار ولا يحاولون إفشاله؟

إحدى النتائج التى توصل إليها سيد أحمد من هذه المعضلات هى إحتمال أن تحقيق الحلم الفلسطينى فى إقامة دولة علمانية ديمقراطية بفلسطين ليس طوباوياً، فمن الممكن أن يكون السلام، أكثر من الحرب، هو الطريق لتحويل الحلم إلى حقيقة.(102) يعتقد المؤلف أنه فى مقابل المخاوف العربية من إعطاء إسرائيل دوراً توظيفياً هناك مخاوف إسرائيلية لها مبرراتها. تتطلع إسرائيل إلى تقوية الأنظمة الرجعية والمؤيدة للغرب بالمنطقة، ولعب دور حصان طرواده داخل الأمة العربية لصالح"الحكم الإمبريالى فى أشكاله الجديدة". إلا أن نجاحها الزائد فى الإندماج بالمنطقة سيؤدى إلى إضعاف مكانة الولايات المتحدة، وهوالأمر الذى لا تريده إسرائيل. النتيجة التى توصل اليها سيد أحمد هى، أن ظاهر الأمور بعد التسوية لا يعتمد على إختفاء الخلافات (العربية-الإسرائيلية)، بل أن إسرائيل ستلعب بالمنطقة دوراً بارزاً فى إشعال "التناقضات الأفقية"، بينما كان دورها منذ إقامتها يرتكز على تعميق "التناقضات العامودية".(103) بمعنى، أن تستمر المنطقة كونها مليئة بالتناقضات ،إلا أن تلك التناقضات سوف تكون بين قوى اجتماعية وسياسية مختلفة داخل دول المنطقة أكثر منها نزاعات قومية بين دول المنطقة.

عندما تندمج إسرائيل بالمنطقة واقتصادها وتلعب دورا توظيفياً بها، سيكون لها نصيب فى تحريك هذه الصراعات، بما فيها خلافات داخل إسرائيل.

يقول سيد أحمد فى نهاية كتابة، أن هدف الكتاب كان الإجابة على السؤال:

إلى أى حد تأثرت الأزمة فى الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرئيلى بمناخ سياسة الوفاق؟إلى أى مدى أصبحت التسوية فى متناول اليد بفضل الهزة التى أحدثتها حرب أكتوبر؟بمعنى آخر: إلى أى مدى يمكن الاستعانة بإعادة ترتيب التناقضات على الصعيد الدولى الذى يمثل أساس مغزى سياسة الوفاق-للوصول إلى إعادة ترتيبها بأزمة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس سوف يتم الوصول للتسوية؟(104) يذكر الكاتب، أن الأسلوب كان:

استخلاص الجزء (أزمة الشرق الأوسط) من الكل (سياسة الوفاق). إلا أنه فى مقابل ذلك توجد فرضية منهجية، تقول أن الظاهرة الخاصة لا تلائم الظاهرة العامة تماما: فعلى الصعيد الدولى يدور الحديث حول تعايش سلمى بين كتل دولية وأنظمة تناقض بعضها البعض، بينما أزمة الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرئيلى توجد فى أساسها مشكلة تحرير وطنى وصراع ضد ظاهرة إمبريالية استعمارية واضحة، تعتمد سياسة الوفاق على موافقة كل الأطراف الاعتراف بالواقع الإقليمى الذى نشأ عقب الحرب العالمية الثانية، بينما أقيمت إسرائيل على أرض فلسطين رغما عن شعوب المنطقه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. فمن هذا المنظور، تمثل المواجهة العربية –الإسرائيلية، وخاصة المواجهة الإسرائيلية – الفلسطينية، ظاهرة تعارض مواصفتها سياسة الوفاق(105). غير أن سيد أحمد يعارض وجهة النظر المعممة والمبالغة السائدة بالعالم العربى، ويؤكد أن إسرائيل، كظاهرة، لا تندرج تحت التعريف الضيق للإستعمار أو كيان عنصرى. غير أنه يقول، ليس معنى ذلك بأى حال من الأحوال أن إسرائيل ليست مرتبطة بالظاهرة الاستعمارية. فقد نشأت بارتباط وثيق لخطة استعمارية غربية. تختلف ظاهرة الاستيطان اليهودى بفلسطين عن ظاهرة الاستيطان التقليدية، ليس فقط لأن دافعها كان الهروب من الاضطهاد، بل أيضا لأن الهجرات اليهودية جاءت لفلسطين من مجتمعات مختلفة، ومصدرها لم يكن من دولة إمبريالية واحدة(بعكس، مثلا، المهاجرين الفرنسيين إلى الجزائر، المهاجرين البريطانيين إلى روديسيا، المهاجرين البوير من أصل هولندى إلى جنوب أفريقيا). ونتيجة هذا الغموض واجه العرب صعوبة فى إقناع الآخرين بأن إقامة دولة إسرائيل ما هى إلا اتساع للوجود الاستعمارى وقاعدة له. يظهر أحد تداعيات هذا الغموض فى صمود الصراع العربى الإسرئيلى أمام التغيرات التى حدثت بشأن سياسة الوفاق الدولى.

يبدو أن سياسة الوفاق تفرض حدوداً على قدرة الإمبريالية على إعاقة جهود الدولة النامية لتحسين أسعار المواد الخام التى تنتجها، ويبذل الإستعمار جهودا لتشجيع العرب على استثمار أموالهم البترولية باقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى. لذلك أصبح الصراع العربى الإسرئيلى يمثل حملا، يعرض المصالح الإمبريالية لخطر كبير.[106] حدث إذا تغير بين مكانة إسرائيل فى نطاق "الخطة الإمبريالية القديمة"وبين مكانتها فى إطار"الخطة الإمبريالية الحديثة". فقد انتهى الوضع السابق بتناقض مطلق لم يؤد إلى توافق بين الكيف الإسرئيلى والكم العربى"بينما الموقف الجديد يستلزم مبادلة هذا التناقض بالتكامل المتبادل بين هاذين العاملين". ففى الموقف السابق توافرت مكانة مركزية للصقور بإسرائيل، بينما فى الموقف الجديد توافرت هذه المكانة للحمائم.

ما هو رد فعل اليسار المصرى والعربى إزاء هذه التطورات؟حتى فى حالة رضاء اليمين والإمبريالية بالتسوية، فليس معنى ذلك أن يترتب على اليسار معارضتة. فلا يجب التعبير عن معارضة أهداف الإمبريالية الحديثة برفض التسوية، بإستعادة التوتر وتعريض المنطقة والعالم لأخطار جسيمة، بل عن طريق استغلال المعطيات الجديدة لصالح قوى التحرر والتقدم. فبناءً على هذه المعطيات ستحرز هذه القوى، بلا شك، على فرص أكبر لتحقيق تطلعاتها.(107)

يتحدث سيد أحمد عن مرحلتين بالكفاح الراهن لليسار العربى: الأولى، السعى نحو"تجديد صورة الثورة العربية"حتى تكون قادرة على التصدى لمهمة تبدوا عكس المهمة التى كانت ملقاة على عاتقها سابقا، بمعنى، إستغلال الإمكانات الإقتصادية العربية الناتجة عن تحسن أسعار البترول، وتحويلها الى حافز للاستقلال السياسى للأمة العربية جمعاء. تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الرأسمالية بالعالم العربى.

المرحلة التالية ستكون بمثابة"نقض النقض": صراعات معادية للرأسمالية على مستوى أعلى فى كل أنحاء الأمة العربية. "تحقيق الأمنية القومية العربية الشاملة سوف يحرر الأمة العربية من علاقاتها مع الإستعمار والرأسمالية.(108)

ماذا سيكون مصيراسرائيل بعد تحقيق المرحلة الثانية؟ هل تستطيع المحافظة على هويتها كتجسيد للخطة الصهيونية؟ هل ستستطيع تأمين وجودها من خطر الاندماج بالمرحلة الأولى؟هل ستحافظ على هذا الدور بالمرحلة الثانية؟أم ستضعف ويتقلص كيانها، حتى يصبح مركزاً روحانياً للميراث اليهودى، الذى ساهم كثيرا فى إنجازات العصر الحديث، وتكون لها القدرة على خدمة تنمية المنطقة، عندما تزول عنها شبهة الاستغلال؟ يقول المؤلف، يتضح أن نظرية اليسار فقط هى القادرة على تحقيق تطلعات العرب، وأنها وحدها قادرة على تحويل التسوية العربية الإسرائيلية ليس إلى التخلى عن الهدف، بل إلى تغير الوسائل فقط. إن الإمتناع عن الحرب، الذى يعتبر من أساس التسوية، لا يعتبر خضوعا للمخطط الصهيونى. بل هوسبيل تحقيق الهدف، الذى يتماشى مع متطلبات عصر سياسة الوفاق بهذه الطريق يتقلص المشروع الصهيونى، فى نفس اللحظة التى يبدو فيها كما لو تحقق هدفه وفرض وجوده على المحيطين به. فلحظة تحقيق الحلم الصهيونى هى أيضا اللحظة التى ينهار فيها وجوده.[109]أى، فى المرحلة التى ستحصل فيها إسرائيل، بموجب التسوية، على دور توظيفى بالمنطقة، مع تعاظم الرأسمالية العربية، ستتصاعد صراعات ضد الرأسمالية على مستوى عال فى أرجاء الأمة العربية "ستكون هى المرحلة التى يصل فيها المشروع الصهيونى نهايته، دون الاحتياج إلى الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية العربية.

لكن هذه النظرية أيضا عليها بعض التحفظات: يقول المؤلف"هذا هوالتطور المنطقى، لكن تسلسل الأحداث بالمستقبل لا يخضع للنمط البسيط والموضوعى، بل بطريق ملتو ومعقد. ستكون هناك، بلا شك، قوى معارضة لهذه المسيرة: الصقور بإسرائيل "وجبهة الرفض" بالعالم العربية.(110)

تشير آخر جملة فى الكتاب إلى مساهمة الصراع العربى الإسرئيلى فى فهم طبيعة المواجهات فى الحقبة الحالية، على الرغم من تميز هذا الصراع، وربما بسبب تميزه: "الصراع العربى الإسرئيلى، بسبب صفاته الفريدة، كثيرا ما يبدو وكأنه على هامش الصراعات فى عصرنا. لكن، بنظرة أكثر تعمقا، من الممكن أنه يحمل فى طياته معان لا توجد فى أى صراع آخر، تساهم فى زيادة فهمنا لحقائق العصر وعمق التغيرات الجارية به(111)

"بعد أن تسكت المدافع " هو كتاب مستفيض وحكيم، يظهر فيه الكاتب فهماً عميقاً لطبيعة التغيرات الدولية والإقليمية، وقدراً من الفهم أيضا (الغير متعمق بالقدر الكافى بالنسبة لمؤلف

هذا البحث، لكن على أية حال فهو أفضل بكثير من باحثين عرب آخرين) بشأن التكوين الخاص للشعب اليهودى والمجتمع الإسرئيلى. يحتوى الكتاب على مزج مبدع بين منطلقات مبدئية وبين وجهة نظر برجماتية غير دوجمائية. فقد بذل مجهودا كبيرا فى تحليل المتغيرات، التى طرأت على الساحة الدولية والإقليمية خلال عصر سياسة الوفاق، والتغيرات التى ترتبت على ذلك بخصوص المواقف العربية إزاء قضايا الصراع العربى الإسرئيلى، ومن بينها مواقف اليسار المصرى. تكتسب مقولة سيد أحمد بأنه"لا يجب النظر إلى التسوية مع إسرائيل على أنها رأى يمينى أو يسارى"أهمية خاصة: وكذلك مقولته بأن"رفض مبدأ التسوية ليس موقفاً ثورياً، وقبوله غير نابع من وموقف رجعى". ومع ذلك، يبدو أن سيد أحمد متحفظا بعض الشىء، ويحدد إلى جانب العوامل التى تساعد على إنجاز تسوية عربية إسرائيلية، عوامل أخرى تحول دون تنفيذها حتى فى عصر سياسة الوفاق. خلاصة هذا التحليل المتشعب والمتعدد التناقضات أن التسوية مع إسرائيل قريبة المنال، بشرط أن تتحقق بعض المطالب الأساسية للعرب. هناك نقطة مهمة فى تحليله، والتى تطرق إليها المؤلف باسلوب ديالكتيكى، هى أن التسوية العربية الإسرائيلية تعتبر حقاً تشجيعا ومكافئة للرأسمالية العربية وترسيخ الدور التوظيفى لإسرائيل بالمنطقة دون أن تتنازل هى الأخرى عن الحلم الصهيونى غير أن مثل هذا التطور سيؤدى إلى دفع الصراعات الإجتماعية الثورية إلى مستوى أعلى، مما سيضع حداً للحلم الصهيونى، وبالذات عندما يصل لذروته. خلاصة القول، يعتبر كتاب سيد أحمد إضافة نوعية مهمة للأدب العربى، الذى يتناول الصراع العربى - الإسرئيلى.

أثار الكتاب، كما كان متوقعاً، إهتماماً كبيراً فى مصر، وبالعالم العربى، وعلى النطاق العالمى وبإسرائيل. على الرغم من أن سيد أحمد على ما يبدو لم يستشير أعضاء اليسار المصرى قبل تأليفه للكتاب، ورغم أن الكتاب لم يعكس مواقف محددة لليسار المصرى، تم نشر هذا الفصل كاملا بالطليعة، أى الفصل الذى يتناول طبيعة التسوية المتوقعة بين العرب وإسرائيل.(112) يقول سيد أحمد أنه بعد نشر الكتاب أقيمت ضده"حملة غير معلنة"ساهم فيها بعض أعضاء اليسار المصرى، وفى المقابل تصدى القلائل منهم للدفاع عن وجهة نظره. مع ذلك احترمه معظم أعضاء اليسار، حتى عندما اختلفوا معه، تقديراً لمكانته كمفكر بارز من الدرجة الأولى، ولتضحياته الشخصية التى قدمها فى سبيل نضاله السياسى والفكرى(قضى المؤلف سبع سنوات ونصف فى السجون والمعتقلات المصرية، منها عامين أثناء المعهد الملكى، وخمس أعوام ونصف أثناء الحكم الناصرى)(113)

تعرض الكتاب والمؤلف لهجوم شديد فى أنحاء الوطن العربى. وقد سعى فؤاد مطر، الذى شجع سيد أحمد على وضع أفكاره بالكتاب، وأصبح فيما بعد ناشراً للكتاب، إلى نشر مسبق لأحد فصوله بمجلة الحوادث اللبنانية، ليزيد من مبيعاته.(114) أثار هذا النشر انتقادات حاده على المواقف الواردة بالكتاب، وكذلك أيضا ردود فعل على رد المؤلف على الانتقادات. ادعى أحد النقاد الذى لم يوقع باسمه بل بوظيفته كعضو هيئة تحرير الحوادث"أن سيد أحمد يشجع فعلا الهدف الإستراتيجى لإسرائيل ويسعى إلى ترسيخه كهدف إستراتيجى للأمة العربية، إذ أن منح دور توظيفى لإسرائيل بالمنطقة يمثل الهدف الذى تتطلع إليه إسرائيل بمفهوم الاستعمار

الجديد، الذى جاء ليحل محل الإمبريالية القديمة. يرى الناقد، أنه على العرب الاستمرار فى تمسكهم، دون انحراف، بهدفهم الثابت فى إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين، يشارك فيها فلاحون عرب ويهود، مهندسون عرب ويهود وفنيون عرب ويهود" أى: إلغاء الكيان الحالى لدولة إسرائيل.(115) يقول سيد أحمد رداً على هجوم"عضو هيئة تحرير الحوادث"من المحتمل أن منتقده لم يسع لقراءة كل الكتاب، سوى الفصل الذى تم نشره فى صحيفته، وحتى هذه القراءة الجزئية"لم تتم بعقل منفتح". وبالنسبة للموضوع ذاته فهو ينكر أنه دعا إلى إتمام التكامل الثنائى مع إسرائيل ونصح بإعطائها"دوراً توظيفياً"بل دعا إلى احتوائها بالمنطقة مما يجعل وجود المشروع الصهيونى ينهار فى اللحظة التى سيتحقق فيها حلمه. ويقول أنه لم يتخذ موقفاً بشأن"الدور التوظيفى"، إلا أنه يرى من الضرورى الإشارة إلى أن " دوائر معينه " بالعالم العربى، لا ينتمون لليسار، يفكرون فى هذا الإحتمال.

يذكرسيد أحمد مرة أخرى النقطة الجوهرية بكتابه، التى أشار خلالها إلى أن التناقضات العربية الإسرائيلية لن تختفى بالمستقبل، بل "سيعاد ترتيبها" عندما يتحول ثقلها من الخلافات العامودية إلى الخلافات الأفقية.(116)

وقد روى سيد أحمد، بعد ذلك، أن كتاباً صدر بالعراق خصص بالكامل لمهاجمة كتابة، وأنه من بين المؤلفين، الذين ساهموا بمقالات فى نفس الكتاب العراقى، كانوا أيضا بعض أعضاء اليسار المصرى.[117]

وفى أنحاء العالم كتاب سيد أحمد أصداء واسعة النطاق، وأعتبره الكثيرين أنه ينقل رسالة سلام عربى إسرائيلى- على ما يبدو أبعد مما كان يقصده الكاتب. وقد ترجم الكتاب إلى الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية واليابانية والصربو- كرواتية والعبرية أيضا.(118)

أصبح سيد أحمد محاوراً مرغوباً فيه من قبل الصحافة العالمية. فقد شارك على سبيل المثال، بجانب د. بطرس بطرس غالى، الذى كان محاضرا للعلوم السياسية فى ذلك الوقت ود. جمال العطيفى، المستشار القانونى لجريدة الأهرام وعضو هيئة تحرير مجلة الطليعة، فى حوار موسع، أعده لهم المحرر الأول بنيوزويك ارنو دى بورجريف (8أغسطس1975).

هذا الحوار، الذى صدرت عنه رسالة متفائلة بشأن فرصة عقد سلام عربى إسرائيلى، أثار غضب كثير من أعضاء اليسار المصرى على الثلاثة وخاصة سيد أحمد. وقد خصص لطفى الخولى، رئيس تحرير مجلة الطليعة لهذا الموضوع مقالاً افتتاحياً غاضباً وعنوانه-"قاهرة النيوزويك وقاهرة العرب"-لا يفتقر الى تفسير. يدعى الخولى فى مقالة بأنه كان من الأجدر خلال المقابلة الثلاثية في النيوزويك التأكيد على التزام كل فصائل حركة التحرير القومى العربى يتبنى استراتيجية منظمة التحرر الفلسطينية البعيدة المدى بشأن إقامة دولة ديمقراطية فلسطينية، واستراتيجيتها القصيرة المدى بشأن إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على كل أرض فلسطينية تتحرر من الاحتلال الصهيونى.

فى إطار هذا الإلتزام المبدئى، يحفظ لكل كتلة أو فرد بحركة التحررالعربية حق اقتراح صيغ للعمل والنضال، تناسب الظروف المتغيرة. "لكن إذا اقترح متحدثون مصريون فى حوار مع

النيوزويك صيغة للتعايش مع إسرائيل الصهيونية فى نطاق سوق شرق أوسطية، أو بناء صناعات بالمناطق الحدودية، فانهم بذلك يصبحون منفصلين عن حركة التحرير العربية ويديرون ظهورهم للقضية الفلسطينية ولثورتها". يقول الخولى أن السلام الذى نتطلع إليه هو سلام التحرر من قيود الإمبريالية والعدوان الصهيونى، التى تستنزف مواردنا وقدراتنا بمجالات التنمية والتقدم، والتى تكرر نفسها كل ثمانية أو عشر سنوات. فالتعايش الحقيقى الذى تسعى إليه حركة التحرير العربية والفلسطينية، هو"التعايش مع الإسرائيليين كأفراد وكمواطنين بدولة ديمقراطية-علمانية تحارب الإمبريالية والعنصرية". يرى الخولى أن مثل هذا التعايش، ليس محتمل فقط، بل هو أيضا "الحل الإنسانى والديمقراطى الوحيد". ربما هذا الحل غير متاح اليوم، لكن يجب الاستمرار فى الصراع العسكرى والسياسى حتى نمهد الطريق إليه. كتب الخولى فى ختام مقالته أن"ما نشر بالنيوزويك يكشف عن عقدة خفية لدى مثقفينا، الذين يقفون على سقف أزمة الشرق الأوسط منعزلين عن أعماقها، فاقدين الرؤية السليمة وساقطين أسرى اغراءات التسوية على مختلف أنواعها".(119)

يدعى محمد سيد أحمد فى رده المرفق لتلك الافتتاحية، أنه وزملاؤه أحسنوا عملاً بإشتراكهم فى حوارالنيوزويك، لأنه من خلاله يمكن الانطلاق إلى مواقع جديدة على الصعيد الدولى، حتى لا تبقى فريسة لوسائل دعاية العدو". ويشير ثم يذكر إلى بعض التحريفات التى حدثت فى صيغة ذلك الحوار. ويشير أنه قال بالحوار، ثم يذكر أن ليس المقصود إلغاء الصراع العربى الإسرئيلى، أو مطالبة العرب بالتنازل عن تطلعاتهم وأهدافهم السياسية، أى: محو آثار عدوان 1976 وإقامة دولة علمانية وديمقراطية على كامل أرض فلسطين.

أن المقصود هو مواصلة النضال ، لكن بطرق مختلفة، تبتعد عن العدوان. وهى طرق نضالية ، التى تعود بالفائدة المتبادلة، وليس بالضررالمتبادل. ولكى تلقى وجهةالنظرهذه استحسان لدى الآخرين، وخاصةالغرب، لم أقل أن هدفناهومحوإسرائيل. قلت: فلندع كل طرف أن يثبت، بعد تحقيق التسوية، بأن قدرته أكبرمن قدرة الآخرعلى إنجازهدفه النهائى دون اللجوءإلىالعدوان، إقتداء بنمط التعايش بين القوتين العظميين. (120)

يبدو أن سيد أحمد حاول فى ردوده على نقد كتابه أن يبرهن على أنه لم يتخلى عن الثوابت العربية الأساسية فيما يخص الصراع العربى الإسرئيلى، وأن رسالة كتابه الرئيسية هى، أنه ينبغي نقل نمط سياسة الوفاق بين القوى العظمى بالمنطقة، مع مراعاة خصوصية الصراع بالمنطقة، والفوارق بين معطيات هذا الصراع وبين معطيات الساحة الدولية. شدة الهجوم، الذى تعرض له سيد أحمد، هى مؤشر لصعوبة حدوث تحول للكاتب فى الفكر العربى، بما فيه فكر اليسار المصرى، تجاه الصراع.

فى إسرائيل أيضا أثار كتاب سيد أحمد اهتماما كبيرا بين أوساط المثقفين ووسائل الإعلام. وقبل أن تصدر النشرة العبرية لكتاب ، نشر أجزاء مترجمة منه بعدة صحف إسرائيلية، وتم مناقشة بعض أفكاره فى مناسبات أكاديمية عامة، يسودها جو إيجابى، وإعطاء تفسيرات متفائلة لمغزى الكتاب(وان كان هناك من المشتركين من ادعى، بأنه فى التحليل الأخير، لا يختلف موقف سيد أحمد عن رأى الإجماع العربى القتالي). (121)

الكلمات التى كتبها محرر النشرة العبرية،بروفيسور عمانويل سيفان، عن الآمال المتعلقة بهذا الكتاب جاءت مميزة في ظهر الكتاب" يحاول محمد سيد أحمد أن يعرض بهذا الكتاب سيناريو لمستقبل الصراع العربى الإسرئيلى، الذى يعتمد على تعايش إسرائيل والدول العربية، تعايش صادر عن تقييم واع لميزان القوى، لا يسمح بتدمير إسرائيل. مع عدم تنازله عن المزاعم الأيديولوجية ضد إسرئيل، وعن ارتقاب ذوبانها بالشرق الأوسط، يقترح سيد أحمد التخلى نهائيا عن حل عسكرى، وهو مستعد أيضا للنظر إلى مزايا التعايش. وجهة النظر هذه.. . . عساها تبشر بعصر جديد فى تاريخ الصراع".

إلى هنا تم استعراض شامل لثلاثة كتب، التى ألفها أعضاء يسار مصريون عام1975وتناولت تحليل قضايا الصراع العربى الإسرئيلى فى ضوء المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية فى تلك المرحلة التاريخية. تقدم هذه الكتب الثلاثة طيفاً مصغراً لمواقف اليسار إزاء هذا الموضوع، إذ يعترف احدهم-هو لطفى الخولى-بضرورة التوصل إلى تسوية تكتيكية بين العرب وإسرائيل، غيرأنه يدعو إلى التمسك بالأهداف الاستراتيجية العربية وللتصعيد المستمر للنضال التحريرى، من مرحله لمرحله ومن جيل إلى جيل. أما الكاتب الآخر-عبد الستار الطويلة فيدعو إلى الإعتراف بمحدودية القوى العربية، وتقبل حقيقة وجود إسرائيل ولتجنب كارثة أخرى للأمة العربية وللشعب الفلسطينى، مع محاولة تحقيق الأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد. هذا، بموافقة كل الأطراف، وبمساندة الفلسطينيين المقيمين بإسرائيل وقوى السلام الإسرائيلية الملتزمة بوجود إسرائيل، إلا أنها ترفض سياسة الإحتلال والعدوان من جانب الحكومات الإسرائيلية. أى أن الحل المرحلى، الذى يقوم على قبول حقائق الواقع، يمكن أن يمثل أساساً لحل شامل ومتفق عليه بالمستقبل، لصالح كل الأطراف. وبين هذين الموقفين يبرز موقف محمد سيد أحمد، الذى لا يميل إلى عقد سلام مع إسرائيل بشكلها الحالى، بل تسوية عربية إسرائيلية طبقا لسياسة الوفاق العالمي، التى تعيد ترتيب الخلافات ، مع الاستبعاد التام لوسائل العنف من جدول وسائل حل الصراع، وخلق حوافز إيجابية تشجع على قبول نبذ العنف، وترك القضايا على المستوى الأيديولوجى دون تحديد زمن معين لحلها.

احتوى كتاب لطفى الخولى على هجوم عنيف على"جماعة روما"وزعيمها هنرى كورييل. لذلك من الواجب عرض مضمون ورقة العمل التى كتبها كورييل فى تلك الفترة، والتى شملت نقدا لمواقف اليسار المصرى إزاء قضايا الصراع العربى الإسرئيلى. يشير كروبيل فى البداية بمواقف الحركة الشيوعية المصرية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: من ناحية معاداة للصهيونية(حتى حين تعاون النظام الملكى والطبقات الحاكمة مع المنظمات الصهيونية)، ومن جهة أخرى معاداة للعنصرية بشده(وقد كان هو الحزب المصرى الوحيد الذى إستطاع فيه يهودى النضال من أجل وطنه المصرى، بينما تبنت الطبقات الحاكمة مواقف شوفينية وغوغائية، عانى شعوب المنطقة الكثير بسببها). فهو يذكر بتأييد الشيوعيين المصريين لإقامة دولتين.عربية ويهودية، فى فلسطين. لم يجد الشيوعيون آذاناً صاغية لندائهم . ومنذ ذلك الوقت وما بعده راقبوا آسفين النتائج المدمرة لسياسة الحكام.

بعد أن ذكر معاناة الشعب الفلسطينى منذ حرب1948وكذلك تعزيز علاقات إسرائيل بالدوائر

الإمبريالية، يشير كورييل،إلى أنه فيما يخص إقرارالسلام بالشرق الأوسط كانت السياسة الناصرية مترددة وانتقلت بعد ذلك جالياً إلى معاداة السامية.
كانت هذه السياسات "عقيمة"على الرغم من أن عبد الناصر"اتخذ فى النهاية مواقف سليمة. مرحلة غياب المبادئ كلفت الفلسطينيين والشعب العربى ثمنا باهظا أى-نكسة1967. الانتصار النسبى لحرب أكتوبر لم يأت بالنتائج المرجوة. أفسحت السياسة العقيمة لعبد الناصر مجالا لسياسة انتهازية واضحة(لدى السادات)...سياسة (الخطوة خطوة)أضعفت التضامن العربى، والمقاومة الفلسطينية. هكذا إستطاعت سوريا التنكيل بالمقاومة الفلسطينية دون أن تتعرض لضرر".
النتيجة التى توصل إليها كانت: أنه يجب العودة إلى سياسة مبدئية، التى يقترب إليها الفلسطينيين اليوم أكثر فأكثر: وفي غياب مثل هذه السياسة، التى تتسم بالشفافية والوضوح، لن يكون هناك حل مناسب بالفعل لمصالح الشعوب.
ما هى السياسة المبدئية المقترحة؟ أولاً يجب الاعتراف، كما كان فى1947، بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة وطنية، مع الإعتراف أيضا بنفس الحقوق للإسرائيليين(مواقف اليسار المتطرفة تنفى هذا الموقف ، بدلا من تشجيع مسيرة التقارب الفلسطينى لموقف الاعتراف المتبادل، وبذلك فهى تعيق إقامة الأساس الصحيح الوحيد لحل هذه المأساة").
ثانيا: يجب مبادلة المواجهة القومية بتحالف صادق، بين القوى التقدمية فى كلا الجانبين، ضد دعاة التوسع الإسرائيليين، وضد حلفاؤهم الطبيعيينمن العرب المتمسكين "بالمسيرة حتى النهاية". ثالثا: يجب النضال لاستعادة كامل سيادة مصر الإقليمية. ولتحقيق ذلك يجب مبادلة سياسة"الخطوة خطوة" بسياسة الحل الشامل، وكذلك العمل على ترسيخ الوحدة العربية والتحالف مع الدول الاشتراكية، وذلك بالتعاون مع قوى السلام الإسرائيلية، من منطلق الاعتراف بحق الوجود الوطنى لكلا الشعبين العربى واليهودى.
ويختتم كوريال قائلا أن مواجهة هذه القضية بشجاعة على أساس مبدئي، معناها بالنسبة للحزب الشيوعى المصرى، استعادته للدور الطليعى الذى قام به فى هذا المجال. (122)
كان عام1975، هو العام الذى قام فيه السادات بالإصلاحات فى هيكل"الاتحاد الاشتراكى العربى"عندما سمح بإقامة منابر فيه، بما فيها منبر اليسار. المنبر الوطنى التقدمى . (123)
أثارت مسيرة إقامة المنابر اهتمام الصفوه السياسية فى مصر، وصاحبتها الصحف المصرية فى مقالاتها وحواراتها وتحليلاتها. على سبيل المثال، فى الحوار الطويل الذى أجراه الصحفى اليساري فيليب جلاب مع خالد محى الدين مقررمنبر اليسار،وقد طلب من خالد أن يعرض تناول المنبرللمشاكل الجوهرية للمجتمع المصرى. ان معظم الأسئلة والأجوبة فى الحوار تناولت مواقف اليسار بشأن سياسة الانفتاح الاقتصادى. السؤال الوحيد الذى تناول موقف اليسار من قضايا الصراع العربى الإسرئيلى كان السؤال قبل الأخير: هل لكم وجهة نظر محددة حيال الصراع العربى الإسرئيلى؟ وأجاب خالد نحن نؤيد الحل الشامل للمشكلة، والتى تمثل القضية الفلسطينية لبها وجوهرها، والتى هى أساس الصراع منذ البداية. ونعتبر أن التنسيق العسكرى والسياسى بين دول المواجهة وبين المقاومة الفلسطينية وتعزيزالعلاقات مع الدول

الصديقة(الكتلة الشيوعية ودول العالم الثالث)من شأنهاأن تؤدى -سواء بالطرق الحربية أو السلمية- إلى تحقيق الحل العادل والشامل الذى نسعى إليه جميعا.[124] أن مثل هذا الجواب الموجز جدا فى نهاية حديث مطول كذا إنما يدل على ما يبدو على أنه فى تلك الفترة تمركز اهتمام أعضاء اليسار المصرى على القضايا الداخلية بالمجتمع المصرى، وأن موضوع الصراع العربى الإسرئيلى-خاصة بعد إتفاقيتى فك الإرتباط بين مصر وإسرائيل-لم يكن على رأس سلم الأولويات، وعلى أى حال، لم يكن هذا هو ما ميز مواقف اليسار بالنسبة للآخرين.

يتقوى هذا الانطباع، عندما نمعن النظر فى برنامج"المنبر الوطنى التقدمى" (التجمع لاحقاً) الذى نشر كاملا، إلى جانب مقابلة مع محى الدين، بعدد ديسمبر1975 لمجلة الطليعة. يتسع البرنامج على12صفحه، يتناول عشرة منها قضايا داخلية، مثل: التخطيط والتنمية، الأولويات الاقتصادية، القطاع العام والخاص بالاقتصاد المصرى، رأس المال الأجنبي ، الأمن الغذائى، الريف المصرى، المواصلات، الصحة، الدين والتراث. صفحتان فقط يمكن أن نجد بهما تناولتها بالصراع العربى الإسرائيلي. وقد فيهما: العمل بشتى الطرق لتحرير كل سيناء، وكل الأراضى العربية المحتلة ; دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة. حماية الحقوق القومية الشرعية للشعب العربى الفلسطينى، وعلى رأسها حقه فى تقرير مصيره على أرضه طبقا لقرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار الصادر فى نوفمبر1974.حق الشعب الفلسطينى، الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. فى إنشاء سلطه وطنية فلسطينية على كامل الأراضى المحررة من احتلال العدو الإسرئيلى ; اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى كل مراحل حل الصراع العربى الإسرائيلي بإعتبار المشكلة الفلسطينية مفتاح الحرب والسلام بالمنطقة. (125)

إلى جانب ذلك أغدق البرنامج بالثناء على القرار التاريخى للرئيس أنور السادات بشن حرب أكتوبر، التى تعتبر نقطة تحول مهمة فى مستقبل الوطن العربى. يرى البرنامج أن هذه الحرب أثبتت تصميم الشعوب العربية، وعلى رأسها الشعب المصرى، على درء العدوان وهزم أهدافه. وأثبتت كذلك قدرة الجندى العربى على الصمود أمام التفوق الإسرائيلى المزعوم، وأثبتت أيضا للعالم فشل نظرية الأمن الإسرئيلى، والقائمة على التوسع والعدوان.[126]

نكرر أن هذه الوثيقة كانت ذات صيغ معتدلة، التى لا تخرج عن الإجماع الوطنى المصرى فى تلك المرحلة. فهى تتجانس مع صيغ أتخذت قبل عام فى الدورة ال12للمجلس الوطنى الفلسطينى حيث تبنتها القمة العربية بالرباط(أكتوبر1974). ربما، من الواجب ذكر أن البرنامج قد تطرق إلى قرارالأمم المتحدة من نوفمبر1947(قرار التقسيم)، كأساس مبدئى وقانونى للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، لأنه بالفعل هو القرار الذى منح الصفة الرسمية الدولية لإقامة دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين. لم يقل بوضوح، أو حتى بشكل ضمنى، إذا كان فى ذلك اعترافا بشرعية وجود دولة إسرائيل، فالمجال مفتوح إذن لأى تحليلات. ظل هذا البرنامج، ببنوده الخاصة بالصراع العربى الإسرئيلى، سارى المفعول، إلى حين تحويل المنابر، عام 1976،على أحزاب سياسية " عادية".

****

الفصل السابع : إختراق سياسى وإتفاقيات سلام 1978-1977

خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب فى 9 نوفمبر1977، الذى أعلن فيه عن استعداده للذهاب إلى أقصى العالم وحتى إلى الكنيست الإسرئيلى، لدعوة الشعب الإسرئيلى للسلام ; والقيام بزيارة إسرائيل بعد عشرة أيام، والتوقيع على اتفاق المبادئ للسلام الإسرائيلى المصرى والسلام الشامل بالشرق الأوسط(كامب ديفيد17-18سبتمبر1978) نال كل ذلك أوصاف حماسية بوسائل الإعلام المصرية والإسرائيلية والعالمية، كما أنها قوبلت بتعبيرات عدائية بوسائل إعلام المعارضين لهذه الخطوات سواء فى مصر أو خارجها. حاول بعد ذلك المحللين والباحثين من ذوى الخبرة، على الرغم من عدم تجاهلهم الأسلوب الاستعراضى الفريد للسادات، وضع هذه الخطوات فى سياق تاريخى وعرضها بأشكال أكثر عقلانية. فهى تشير إلى أن مبادرة القدس للسادات كانت فى الواقع ذروة المسيرات السابقة سواء داخل مصر أو على النطاق الإقليمى والدولى. كتب أحد هؤلاء الباحثين أنه لم أعلن السادات مبادرة السلام بنوفمبر، لم تكن الجماهير المصرية غير مستعدة تماما لقبولها.[1] مع ذلك، لم يستطع العقلاء من الباحثين تجاهل قوة الحدث كخيار إستراتيجى من الدرجة الأولى بالتاريخ السياسى المصرى والإقليمى.

لم يتوقع حزب التجمع وقت أسوء، من وجهة نظره، لحدوث هذه الأحداث. وفى18-19 يناير 1977 ، حدثت فى شوارع مصر" إنتفاضة الخبز"بعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية، التى قررتها وزارة ممدوح سالم. هذه الأحداث، التى تصادم فيها قوات الأمن المصرى مع جماهير المتظاهريين، انتهت بمقتل 82متظاهر بنيران الشرطة. وإصابة المئات.[2] وعلى أثر مظاهرات الغذاء اتخذ السادات بعض الإجراءات القمعية ضد رجال اليسار،الذين اتهمهم بتحريض الجماهيروالمسئولية عن المظاهرات. لم يتراجع السادات حقا عن تجربة التعددية الحزبية المحدودة، التى أمكنت إقامة حزب اليسار، إلا أنه قام بتقليص حرية نشاطها.[3]

كانت إحدى خطواته الفورية إغلاق الطليعة، المجلة الفكرية الماركسية، بعد12عاماً من قيامها. بحجة نشرها مقالاً إفتتاحياً يؤيد مظاهرات الغذاء فى عدد فبراير1977. هكذا ظل اليسار المصرى المنظم وبيئته الفكرية، دون وسيلة تعبير خاصة بهم، يستطيعون من خلالها التعبير عن وجهة نظرهم إزاء القضايا المطروحة فى الأجندة القومية. كانت الوسيلة الأساسية، إن لم تكن الوحيده، المتاحة أمامهم لنشر آراءهم هى نشرات مطبوعة بالستنسيل، والتى كانت بالطبع محدودة الانتشار، بالإضافة الى أن توزيعها كان يواجه كثير من العقبات التى وضعها النظام. لقد حاول حزب التجمع منذ تأسيسه(نوفنبر1976)إصدار جريده خاصة به، وهو الحق الذى منحه النظام لكل الأحزاب المصرح بها، إلا أن مظاهرات الغذاء والخطوات القمعية التى أعقبتها، حالت دون إصدارها حتى فبراير1978.[4] بالإضافة إلى ذلك، كان على أعضاء التجمع بذل مجهود تنظيمى لإقامة حزبهم وبناء مؤسساته. كما ذكرنا، أعلن السادات

فى11نوفمبر1976تحويل المنابر الثلاثة التى كانت تمارس نشاطها فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى إلى أحزاب مستقلة.[5]

كان تشكيل حزب التجمع ملىء بالعقبات، وتميز باستقالة عدد كبير من أعضاء اليسار البارزين(مثل أحمد حمروش-صلاح حافظ، عبد الرحمن الشرقاوى، وفيما بعد د. عبد العظيم رمضان)، سواء بسبب أنهم وجدوا صعوبة فى قبول الإنصهار الغير سهل بين الشيوعيين والناصريين وبعض العناصر الإسلامية المستنيرة، التى فرضها عليهم النظام، أو بسبب رفضهم للبرنامج السياسى للحزب، أو لأسباب شخصية.[6] جهود بناء المؤسسات الحزبية، التى استلزمت مناقشات مستمرة بين عناصر الحزب ودارت فى ظل مضايقات مستمره من جانب النظام، جذبت معظم طاقات أعضاء التجمع. لم يتعارض هذا المجهود التنظيمى مع اتخاذ مواقف منهجية، لكن ليس هناك شك أن أعضاء التجمع كانوا يرتاحون، لو أتيحت لهم الفرصة لإدارة كفاحهم السياسى بعد فترة تنظيم حزبى هادئة نسبيا، وليس فى ذروة مرحلة بناء ذاتى مليئة بالعواصف. رغم الصعوبات التى أشرنا إليها سابقا، استطاع التجمع أن يبلور مواقفه الخاصة إزاء"مبادرة القدس"للسادات والخطوات السياسية التى أعقبتها، وقد عبر بالفعل عن وجهة النظر هذه فى كل الوسائل المتاحة له وكلما سمحت الظروف بذلك.

عندما ألقى السادات خطابة الدرامى فى إفتتاح دورة مجلس الشعب، حضر في القاعة أيضا أعضاء مجلس الشعب الممثلين لحزب التجمع. مثلهم مثل ممثلين وضيوف آخرين من مصر وخارجها(من بينهم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات) لم يتحرك ممثلى حزب التجمع من مكانهم عندما أعلن السادات جملته الرئيسية العاصفة، التى أعلن فيها استعداده لزيارة إسرائيل للتحاورمع أعضاء الكنيست. صحيح أنهم لم يشاركوا فى عاصفة التصفيق التى هزت القاعة كلها، لكنهم لم يتخذوا أى خطوات إحتجاجية.[7]

بعد أسبوع، عندما اتضح لأعضاء التجمع، مثل الآخرين، بأن السادات كان جاداً فى مقصده، وإن مبادرة الزيارة لإسرائيل على وشك التنفيذ، عقبوا عليها لأول مره. اجتمعت اللجنة السياسية للحزب يوم جلسة طارئة فى 16نوفمبر1977. بعدها نشر بيان مطبوع بالستنسيل بإمضاء خالد محى الدين، رئيس الحزب، والدكتور يحيى الجمل، سكرتير اللجنة السياسية.[8]
من بين ما ورد فى هذا البيان: اجتمعت اللجنة السياسية لحزبنا مع رئيسى اللجنة الدائمة، بحضور رئيس الحزب، للنظر فى التطورات الأخيرة بالقضية القومية، المتمثلة فى الإعلان المفاجئ لرئيس الجمهورية عن استعداده ورغبته الذهاب إلى إسرائيل وللاجتماع مع أعضاء الكنيست بالقدس المحتلة، وفى ردود الفعل التى تلته ، والخطوات التى اتخذت لإعداد الزيارة.
قررالمجتمعون نشر رأيهم فى هذا الشأن كما يلى:
أولا- موقف الحزب. كما هو موضح بالبرنامج لا يتعارض، من حيث المبدأ، مع الحل السلمى .لكنه يضع شروطاً لمثل هذا الحل،أهمها إعادة الأراضى العربية المحتلة والحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطينى.
ثانيا- أن تحقيق مثل هذا الحل مرهون ببناء قوه عربية ذاتية، تستطيع إجبار إسرائيل على

قبول شروطها.
ثالثا- أن إعلان زيارة رئيس الجمهورية إلى إسرائيل، الذى جاء مفاجئاً للشعب المصرى والشعب العربى كله، لا يزيد العرب قوة، بل العكس فهو يضعف الموقف العربى، ويمنح إسرائيل فرصه للاستفادة منها بتقوية موقفها المتعنت.
يطرح البيان الأسباب لتقدير الحزب، إن المسيرة ستضعف العرب وتعزز من الصلف الإسرئيلى: فالزيارة ستعقد فى فترة انتقال السلطة في اسرائيل إلى الليكود، وهو الأكثر تطرفا وعدوانية من القوى السياسية بإسرائيل ويمثل أهداف الصهيونية التوسعية، كما ستعقد الزيارة بينما إسرائيل لا تكتفى بالتصريحات المتطرفة لزعمائها، بل تنفذها عمليا بعدوانها المستمر فى جنوب لبنان، وبالمضى قدما فى تهويد الضفة الغربية والقدس المحتلة، وفى حين أعلن بيجن قبوله لمبادرة السادات، وضع شروطاً مسبقه لهذه الزيارة، تتضمن رفضاً تاماً للإنسحاب من الضفة الغربية ولاقامة دولة فلسطينية؛ زيارة الرئيس السادات للكنيست، الموجود بالقدس المحتلة، تضفى الشرعية لوجهة النظر الإسرائيلية، التى تعتبر القدس عاصمة إسرائيل، وهى وجهة نظر مرفوضة من كل دول العالم؛ كما تدعم الزيارة هدف إسرائيل بفرض التطبيع على الدول العربية قبل السلام، ويعتبر ذلك بمثابة تنازل مصرى دون مقابل. إن مصر لا تحتاج لهذه الزيارة حتى تثبت رغبتها الجادة فى السلام، فالعالم كله شاهد على إجراءات السلام المصرية، مثل سعيها لعقد مؤتمر جنيف، الذى رفض بغطرسة من قبل الطرف الإسرئيلى؛ إن الكفاح العربى ضد الصهيونية هو صراع مصيرى متعدد الجوانب ومستمر منذ نصف قرن، وعلى عكس خطاب الرئيس، فهو ليس بمثابة أوهام سيكولوجية يمكن تبديدها بزيارة ودية؛ تعطى الزيارة اعترافا لإسرائيل دون مقابل، وهو الهدف الذى سعت إليه إسرائيل منذ نشأتها. هذه الزيارة ستخلص إسرائيل من عزلتها السياسية، وتعطى للدول التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل الذريعة لإستئنافها؛ زيارة الرئيس للقدس، دون التشاور مع دول"حلف أكتوبر(خاصة سوريا) من شأنها تفريق الصف العربى، وسوف تزيد من غطرسة إسرائيل. "لذلك"يختتم البيان، يسجل حزبنا أمامه معارضته لتنفيذ هذه الزيارة، التى فى نظره، سيؤدى إلى إضعاف الموقف العربى الموحد...وفى المقابل- سيزيد من صلف إسرائيل. ويدعو الحزب رئيس الجمهورية إلى العدول عن الزيارة .[9] يجب الانتباه إلى أن البيان وجد من اللائق التأكيد، أنه من حيث المبدأ لا يعارض الحزب التوصل إلى حل سلمى للصراع العربى الإسرئيلى، إلا إنه يضع شرطين لمثل هذا الحل يوجد بشأنهما إجماع على إتساع العالم العربى: الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وتطبيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. يعتقد أن الحزب رأى ضرورة فى إبراز هذه النقطة على رأس قائمة الأسباب لمعارضة مبادرة السادات، ليس فقط لأن هذا كان حقاً موقفه، وليس لأن الرفض التام للتسوية السلمية كان سيعرض الحزب لمواجهة عنيفة مع النظام، وإنما لأنه وضع فى الحسبان أن مبادرة الرئيس السادات قد نالت تأييداً جماهيرياً واسعاً. كذلك يبدو أن الآراء التفصيلية الداعمة لوجهة نظر التجمع بأن الزيارة ستجامل إسرائيل وتضر العرب، تقوم على أساس ادعاءات برمجا تيه أكثر منها تبريرات مبدئية.

إن دعوة الحزب للرئيس السادات بالعدول عن نيته زيارة إسرائيل لم تستجب، وتمت الزيارة التاريخية بالفعل فى19نوفمبر1977. نجح السادات فى إحراج حزب التجمع، عندما ضم أحد نوابه بمجلس الشعب"على الجميل"،إلى الوفدالمرافق إلى جانب ممثلين آخرين من أحزاب المعارضة، ربما بغرض الاشارة الى الإجماع الواسع المؤيد لمبادرته. ورد حزب التجمع على ذلك بإبعاد ذلك النائب فوراً من صفوف الحزب والهيئة البرلمانية.(10)

وفى 28نوفمبر1977، بعد أسبوع من عودة الرئيس من زيارته لإسرائيل، نشر الحزب بياناً آخر، تناول فيه نتائج الزيارة. كرر البيان الخطوط العريضة للادعاءات المعلنة فى البيان السابق بخصوص النتائج السلبية المتوقعة لمصر من جراء هذه الزيارة، وأضاف إليها النقاط التالية:

- فشلت الزيارة بشأن تليين مواقف إسرائيل، فهو من الناحية العملية يمثل استمرار لسياسة الدفع مقدماً دون مقابل أو حتى دون إلتزام لمقابل.
- تعكس الطقوس الرسمية المصاحبة للزيارة، رغبة إسرائيل فى تطبيع علاقاتها مع العالم العربى.
- حذف أى ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية. بخطاب الرئيس فى الكنيست، واللقاءات التى عقدها السادات مع بعض وجهاء الضفة الغربية (إشارة إلى سعى إسرائيل لإعداد"قياده فلسطينية بديله") تمثل تنازلاً جوهرياً مصرياً لإسرائيل.
- المعنى الفعلى للزيارة هو إلغاء مؤتمر جنيف.
- سيؤدى كل ذلك بالضرورة لسلام مصرى منفرد مع إسرائيل شئنا أم أبينا.

تعرض البيان للادعاءات، التى انتشرت داخل قطاعات معينه من المثقفين المصريين وتصريحات الرئيس نفسه، بأن مصر ضحت بما فيه الكفاية من أجل القضية الفلسطينية. أكد البيان أنه منذ1952خاضت مصر ثلاث حروب ضد إسرائيل، لم تكن أى واحدة منها لأجل القضية الفلسطينية، بل من أجل المصالح المصرية. حذر المنشور كذلك من مطامع إسرائيل الاقتصادية وأحلامها بإنشاء سوق عربية إسرائيلية مشتركة بحلول عام2000. وفى الختام دعا المنشورإلى تنسيق المواقف العربية، و"مراجعة علاقاتنا الدولية" حتى يستطيع العرب التوجه لمؤتمر جنيف (إذا بقيت له فرصة) من مركز قوه حقيقى.(11)

ظل أعضاء التجمع فيما بعد يتباهون بموقفهم تجاه زيارة الرئيس السادات للقدس، كما عبر عنها بالبيانين، وبأنهم كانوا الأولين ولفترة ما الوحيدين بالساحة السياسية المصرية-الذين حذروا من النتائج السلبية المرتقبة لهذه الزيارة. خلال اللقاء الذى عقده زعماء التجمع مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة، أول مارس1978، قال خالد محى الدين أن "الحزب يرى أن مشكلة فلسطين هى مشكلة مصرية" وأن وجود إسرائيل على الأراضى الفلسطينية يهدد فى المقام الأول الأمن القومى المصرى. أشار لطفى الخولى فى هذا اللقاء إلى أن "حزبنا كان الوحيد الذى عارض زيارة الرئيس لإسرائيل، قبل ذهابه إلى هناك، لأنه لا طائل من ورائها، وقد ثبت ذلك."(12) وقد حملت الافتتاحية الذى نشرت بالأهالى بعد ذلك بعدة أسابيع عنوان : عارضنا الزيارة وحدنا، وتحقق كلامنا. ومن بين ما جاء فيه: -

أدرك حزبنا أن التنازلات لعدو متوحش توسعي عنصرى ومسلح بسلاح أمريكى، لن يؤدى سوى إلى المزيد من الصلف وإستمرار إحتلال الأراضى العربية ....المسيرة الإنفرادية لمصر أدت إلى عزلتها (بالعالم العربى) وانعزالها سيضعفها، والعالم العربى كله، أمام العدو. وقد ورد بالمقال أيضا، لقد أدركنا أنه سيكون علينا مواجهة دعاية عدائية علماً أن موقفنا سيكون مختلفاً كثيراً أو قليلاً، عن مواقف قطاعات واسعة من الجماهير(المصرية)، غير أننا أدركنا أيضاً التمسك بالمبادئ هو الطريق الصحيح، لأن هذه الالتزامات هى التى ستمنح مصداقية لموقف الحزب، وسوف تمر أيام قليلة حتى تتبين عدالة موقفنا المبدئى .(13)

بعد فتره بسيطة لعودة الرئيس السادات من زيارته لإسرائيل، اجتمع خالد محى الدين(الذى كان رئيس مجلس السلام المصرى، بالإضافة إلى كونه رئيس حزب التجمع)بكامل المجلس فى جلسة طارئة، حيث اتخذ قرار رافض للزيارة، والذى يتوافق بالفعل مع مواقف التجمع. وقد أعطت هذه الخطوه ذريعة للرئيس لإصدار قرار بحل مجلس السلام المصرى، كجزء من أساليبه القمعية ضد اليسار المصرى.(14)

موقف حزب التجمع كما عبرت عنه البيانات والمقالات التى نشرت بالصحف قبل زيارة الرئيس لإسرائيل وبعدها، بدت قوية وحاسمة، وعكست القاسم المشترك لكل تيارات الحزب، الماركسية منها، والناصرية والإسلامية المستنيرة على حد سواء. إلا أنه سريعاً ما اتضح أن هذا الموقف الرافض تمرد عليه كثير من أعضاء اليسار، خاصة من التيار الماركسى. صحيح أنه لم يكن كل المتحفظين من موقف التجمع أعضاء بارزين به، لكن الكثيرين منهم كانت لهم سمعة طيبة فى نخبة المثقفين المصريين. كان بعضهم نشيطاً بجماعات اليسار الماركسى السرية، وانضموا بعد ذلك للتيار الماركسى، منذ بداية1965 ضمن الاتحاد الاشتراكى العربى بهيئة تحرير مجلة الطليعة أو بهيئة تحرير مجلة روز اليوسف، وكان بعضهم من بين الـ 133 شخصية الذين إشتركوا فى الإجتماع التأسيسى لحزب التجمع .(15) كانت أبرز شخصية لهذه الفئة الأخيرة هو الكاتب الصحفى صلاح حافظ رئيس تحرير روزاليوسف سابقا، الذى اختير، قبل إعلان الرئيس السادات عن زيارته للقدس، رئيساً لتحرير صحيفة الأهالى، لسان حال الحزب. أبلغ صلاح حافظ قيادة الحزب أنه غير قادر على شغل منصب رئيس التحرير بسبب الخلاف بينه وبينهم بشأن تقييم مبادرة الرئيس.

كان صلاح حافظ صحفياً محنكاً وبارعاً، ذا شعبية كبيرة. سببت استقالته ضرراً كبيراً للحزب، وأعاقت لوقت ما الإعداد لنشر مجلة الأهالى. وهكذا وصفت هذه الاستقالة فى كتاب حسين عبد الرازق، العنصر الماركسى الراديكالى النشط، الذى عين بدلا صلاح من حافظ لرئاسة هيئة تحرير الصحيفة:

وقعت مفاجئة لم تكن فى الحسبان، فبعض الزملاء والأصدقاء فى الحزب، ممن ينتمون تأريخياً الىالتيار الماركسى، أيدوا زيارة السادات للقدس لأسباب مختلفة. اعتبروها خطوة صحيحة فى طريق السلام والرخاء والديموقراطية. وركز بعضهم على قضية الديموقراطية، قائلاين أن مصر حكمت أكثر من 30 عاماً بالطوارئ والقوانين الاستثنائية بحجة مواجهة العدو الخارجى (إسرائيل)، وان تحقيق الصلح معه سينهى هذه الحجة ويفتح الباب للديموقراطية، ويقلص

الدور المسيطر للقوات المسلحة. وعبر عدد منهم عن رأيه علناً... وكان من بينهم الصديق صلاح حافظ، الذى بادر بأمانة تحسب له... الى طلب اعفائه من رئاسة مجلس تحرير الأهالى، طالما أنه مختلف مع الحزب ف قضية اساسية. وبالطبع لم تملك قيادة الحزب الا الاستجابة الى طلبه، مع الالحاح عليه فى مواصلة التعاون مع المولود الجديد... فقبل... وبدانا فى سلسلة من الاجتماعات للإعداد للصدور بعد أن تأجل (من أول يناير) الى أول فبراير 1978. (16)

عضو اليسار الأول الذى علق علناً بايجابية على مبادرة الرئيس السادات فى نقاش حاد مع المواقف الرافضة التى اتخذتها معظم الدول العربية (إلا أنه لم يتعارض فى تلك المرحلة مع الموقف الرسمى لحزب التجمع)، كان المؤرخ د/ عبد العظيم رمضان، الذى كان، مثله مثل صلاح حافظ يعتبر، من الأعضاء المؤسسين للحزب. فقد تبنى موقفاً واضحاً حيال هذه القضية نشره فى مقال بتاريخ 26 نوفمبر 1977 (أى بعد نشر التجمع للبيان الأول وقبل نشر للبيان الثانى) بجريدة الجمهورية. كتب رمضان أنه بدلا من تحريض الشعب المصرى ضد حكومته، على الدول العربية النزول الى الشارع المصرى للتعرف على ردود فعل زيارة السادات الى إسرائيل والتأكد من أن رجل الشارع المصرى الذى يرى أن مشكلاته الاقتصادية لا تلقى اهتمام أغنياء العرب،لا يستطيع أن يأخذ موقفاً معادياً لزيارة الهدف منها دفع عجلة السلام والسعى لإنهاء صراع يستفيد منه الآخرون الذين يكدسون الأموال الطائلة بالبنوك الأجنبية....، وطالما أن هذا الهدف لا يأتى على حساب الأهداف العربية العليا، والمبادئ والقرارات التى تؤيدها الأمة العربية.إحتج رمضان على أن تلك الدول العربية تفترين على النظام المصرى خاصة عندما أعلن هذا النظام التزامه بقدسية الأرض العربية وتمسكه بالقضية الفلسطينية وبقرارات قمة الرباط وعدم رغبته فى الحل المنفرد.(17)

واصل الدكتور عبد العظيم رمضان بعد ذلك الدفاع بحماس عن مبادرة السادات والرد على منتقديها والذين أدانوها. وعاود نشر مقالات عن الموضوع بعد سنوات قليلة، عندما أثير النقاش مرة أخرى فى أعقاب اغتيال السادات وعشية إتمام الانسحاب الإسرئيلى من سيناء عام 1982، ولسنوات بعدها.(18) وعلى سبيل المثال أدار رمضان نقاشاً مع أصدقاء الماضى بحزب التجمع فى مقال شامل نشر فى أبريل 1982 فى مجلة أكتوبر.(19) بعد أن إقتبس أجزاء عريضة من البيان الأول الذى نشره حزب التجمع قبل زيارة الرئيس الى إسرائيل، اعترف رمضان أنه كان لإدعاءات التجمع فى هذا البيان قدر كبيرمن الصحة وإنها إستندت إلى تحليل علمى ومعطيات صحيحة، الا أنه اعتقد أنها ينقصها شىء واحد: "أنها لم تنبع من الشارع المصرى الذى أيد من جانبه المبادرة بحماس". إن التأييد الحماسى الذى منحه الشارع المصرى لمبادرة رئيسه هو الذى جعل رمضان، وفقاً لكلامه، يتراجع عن تأييد بيان الحزب، "الذى كان لى الشرف للإسهام المتواضع تأسيسه". هذا التناقض بين الإعتراف بصحة عدد من إدعاءات التجمع وبين التأثر الشديد مما يختلج فى قلب الشارع المصرى، جعل رمضان يتردد كثيراً لعدة أيام : "أمسكت بالقلم دون أن أستطيع كتابة حرف واحد". ةاخيراً توصل الى النتيجة أنه ليس له الحق فى أن يتخذ موقفاً سياسياً معارضاً لرأى الجماهير ورغبتها. وقد أثار هذا الموقف كثيراً من الانتقاد من قبل أصدقائه بالحزب الذين وجهوا له سؤالا، هل دور المثقف

والقائد السياسى هو "قيادة الجماهير" أم "أن ينقاد ورائها". إلا أنه كان مقتنعاً بضرورة الإستماع لمشاعر الجماهير، وبهذه الروح نشر مقاله بالجمهورية والذى اشرنا إليه سابقاً. "حقاً أزعجنى تشدد حكومة بيجن بشأن سيناء وكذلك حيال القضية الفلسطينية، لكنى آمنت بحكمة الشعب المصرى"(20).

يتضح مما ذكر سابقاً أن الدكتور عبد العظيم رمضان وشخصيات يسارية آخرى من المؤيدين لمبادرة الرئيس، والتى سنعرض لوجهات نظرهم فيما يلى، قد إستندوا فى تأييدهم الى محورين: الأول، إحساسهم بأن مبادرة السادات للسلام تعكس إتجاها واسعاً فى الشارع المصرى. الثانى، تصاعد السخط تجاه الدول العربية البعيدة عن خطوط المواجهة والمستفيدة من أرباح الحرب , بينما مصر، وهى رأس الرمح للصراع العربى الإسرئيلى , تدفع الثمن البشرى والاقتصادى الباهظ للحرب كاملاً.(21) بهذا السياق رفض هؤلاء اليساريين إدعاء معارضى المبادرة من الداخل ومن الخارج بأن الرئيس السادات، بمبادرته للسلام , إنما نبذ الإجماع العربى بشأن الحد الأدنى من الشروط للتسوية السلمية مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. بالإضافة الى هذين المحورين (كما لاحظ بعد فترة، حسين عبد الرازق، وهو من موجهى الخط المتشدد بحزب التجمع)، ربط أعضاء اليسار المؤيدون لمبادرة الرئيس، بين تحقيق السلام مع إسرائيل وبين ترسيخ الديمقراطية فى مصر.(22) برزت بصفة خاصة مجموعة من الصحفيين والكتاب اليساريين المؤيدين لمبادرة السادات بين من كبار المسئولين بهيئة تحرير روز اليوسف. كان البارزون من هذه المجموعة صلاح حافظ، وعبد الرحمن الشرقاوى وعبد الستار الطويلة(23) خصص هذا الاخير، الذى صاحب الرئيس السادات أثناء زيارته لإسرائيل، بعد تلك الزيارة مباشرة، كتاباً كاملاً تعبيراً عن التأييد الحماسى للمبادرة والرد على نقد معارضيها، خاصة من قبل حزب التجمع وأصحاب التيار الماركسى به، مع ذكر إسهامات اليسار المصرى بالماضى فى ترسيخ فكرة السلام مع إسرائيل.(24)

أكد الطويلة فى الصفحات الأولى من كتابه أنه لا يعارض النقد الذى وجهته قطاعات متباينة من الجماهير المصرية الى مبادرة الرئيس. وكتب يقول "أن النقد هو من أسس النظام الديمقراطى". بهذا السياق أشاد بالديمقراطية الإسرائيلية كنموذج يحتذى به. وأنه "يوجد فى مصر أيضاً تطور ديمقراطى. ويمكن إعتبار النقد" ضريبة الديمقراطية، ودولة المؤسسات والتعددية الحزبية" طالما أن المعارضة لا تقوم بعمليات عنف وتخريب، وطالما أن الأمورلاتعدو حدود إبداء الرأى. فليتصارع إذاً فيما بينهم الرأى مقابل الرأى والإدعاء مقابل الإدعاء ،وان لم يكن كذلك –سنعود لعصر الدوله الإستبداديه ،عصر الرأى الواحد.(25)

بادر صلاح حافظ الذى، كما ذكر سابقاً، كان قد إستقال من وظيفة رئيس تحرير الأهالى لخلافه مع حزبه حول مبادرة القدس التى قام بها الرئيس السادات، بادر بفتح حوار لاذع ومباشر مع مواقف التجمع ولم يكتف بالجدل مع جبهة الرفض العربية. وفى مقال نشره فى روز اليوسف أعرب عن دهشته من رفض اليسار المصرى لمبادرة الرئيس، على الرغم من إنها هى المسيرة التى حارب نفسه اليسار طويلا من أجل تحقيقها. وقال أن الماركسيين الذين يمثلون مكوناً أساسياً فى حزب التجمع، كانوا التيار الوحيد فى مصر الذى طالب منذ 1948 بقبول

تقسيم فلسطين والاعتراف بإقامة دولة إسرائيلية ودولة عربية على أرضها. ولموقفهم هذا تم وضعهم بالسجون وأدينوا بالعمالة للصهيونية والشيوعية. كان اليسار المصرى بعد ثورة 1952 أول من نادى بالحوار مع إسرائيل. وذكر حافظ فى هذا السياق رجل السلام اليسارى يوسف حلمى الذى نادى بمثل هذه الاتصالات ونفذها أيضاً بالفعل، ولذلك اضطر للإقامة لمدة طويلة خارج مصر ومنع من الدخول إليها. إستنادا على هذا التاريخ كان من الممكن الافتراض أن اليسار المصرى، أو على الأقل الماركسيين به, هو أول من يبارك مبادرة السادات ويعتز بأن اليسار كان أول من دعا منذ ثلاثين عاما إلى مثل هذه المسيرة.

فى سياق مقالته جادل حافظ بسخط مواقف الرفض العربى. لم تكن زيارة القدس هى السبب فى الانقسام فى العالم العربى. سخرت دول النفط (العربية) دوماً من فقر مصر وخصصت لها القليل من التبرعات والتى أتاحت لها بصعوبة الحصول على السلاح. ورغماً عن ذلك فتحت مصرأبوابها رسمياً لرأس المال العربى الذى أستخدم من أجل كسب الأرباح من مصر وليس لتنميتها، كما لو احتلت مصر من جديد وكأنما تحررت من "الخواجة الانجليزى" ليحل محله "الخواجة الأخ" العربى. وأضاف :"كونت الدول العربية الغنية جبهة رفض إستنكرت أى حل سلمى مع إسرائيل، وإدعت أن الحل يترتب فرضه بقوة السلاح العربى، لكن الشعب المصرى شعربأن هذه الدول نفسها لا تنفق نصف مواردها على التسليح مثلما فعلت مصر، بل إنها تبنى وتطور نفسها، بينما يؤجل الشعب المصرى خطط التنمية ويحرم نفسه من قوت يومه حتى يتحمل أعباء الحرب.(26)

إنضم أيضاً الى المعارضين لمواقف اليسارالصرى المفكر المعروف الدكتور لويس عوض الذى لم يكن فعليا من الذين تبنوا أيديولوجية اليسار لكنه كان يتعاطف معه فى بعض القضايا الأساسية. فقد جامل عوض اليسار المصرى وأشار فى مقال نشره فى جريدة الأهرام إلى أن معارضى مبادرة السادات فى مصر هم أنفسهم دعاة سلام فمنهم من ضحى بحياته أو أسر أو سجن أو شوهت سمعته لدفاعه عن السلام. كررعوض وصف الذين جادلهم بالمناضلين الشرفاء ودعا إلى إجراء حوار علنى معهم. إختتم مقاله قائلاً "لسنا أقل ديمقراطية من إسرائيل"(27) من المحتمل أنه كان يشير فى نهاية مقاله الى أنه يجب إجراء حوار مع اليسار فى إطار المقاييس الديمقراطية من خلال توفير حرية التعبير وحق النقدوعدم إخضاع الحوار للوسائل الإدارية والبوليسية.

الكاتب عبد الرحمن الشرقاوى، رئيس تحرير روز اليوسف سابقاً، ومن مؤسسى حزب التجمع (لكنه إستقال منه بعد ذلك بقليل لمعارضته مواقف الحزب من مبادرة السادات بزيارة القدس) نشر هو الآخر مقالا يشيد فيه بمبادرة السادات وينتقد معارضيها. وصف فى مقاله زيارة الرئيس السادات للقدس بأنها تضحية منه كان هدفها حماية الأجيال القادمة ويلات الحرب والدمار. وفى هذا السياق شبه السادات بصلاح الدين الأيوبى الذى أشاد به التاريخ لأنه ذهب الى معسكر العدو للتفاوض معه. كما أشار إلى التناقض بين مواقف اليسار المصرى بالماضى وبين رفضه لمبادرة السادات. وفى الختام إنتقد بشدة الإتحاد السوفيتى لرفضه المشاركة فى مؤتمر سلام إقليمى بالقاهرة (وفقا لإقتراح السادات) بحجة أن السادات يسعى إلى عقد سلام

منفرد مع إسرائيل. وقال الشرقاوى أن هذا الموقف هو بمثابة إهانة لمصر. وأعرب عن أمله فى عودة الإتحاد السوفيتى مستقبلا للقيام بدوره لصياغة السلام العادل والدفاع عن حقوق شعوب المنطقة.(28)

من الذين أيدوا مبادرة السادات أيضاً رجل اليسار المخضرم واليسارى الماركسى المشهور سعيد خيال أحد نشطاء جماعة الفجر الجديد الراديكالية سابقاً وعضو هيئة تحرير "الطليعة" (والذى لم ينضم إلى التجمع). نشر الخيال مقالا فى صحيفة "الأخبار" تناول فيه التغيرات التى طرأت على ميزان القوى بين إسرائيل والعرب منذ حرب أكتوبر 1973 مقارنة بالواقع السائد بعد حرب يونية 1967. كتب الخيال، بعد نكسة 1967 طالبت الحركة القومية العربية بتحقيق سلام عادل وربطت ذلك بإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. غير أن النكسة أغلقت بالفعل الطريق نحوالسلام لأنها خلقت وضع غير متوازن بين الطرفين المتحاربين. لكن هذا الحاجز إنهار مع تحطيم خط بارليف فى حرب 1973 وهى الحرب التى أعادت التوازن بين الطرفين ذلك التوازن الذى إختل نتيجة النكسة فى 1967. أشار الخيال إلى أن هذا التوازن لا يمكن أى طرف من أن يملى شروطه على الطرف الآخر. كما يتيح هذا التوازن فرصة الدخول فى مفاوضات. تطرقه مباشرة إلى ياسر عرفات وتناوله للخطاب الذى ألقاه بمجلس الأمن فى أكتوبر 1974 [(29)]، كتب الخيال: "لم يسقط غصن الزيتون يا أبو عمار. فالسادات هو الذى رفعه بزيارته الى القدس. فلماذا المعارضة للزيارة؟". ذكر الخيال بعد ذلك انه"يوجد شعب بإسرائيل له حكومته الوطنية، وهناك أيضاً دعاة سلام فى إسرائيل. هذه الحقيقة، التى تحميها الشرعية الدولية، يجب أن تكون نقطة الإنطلاق للمفاوضات حول قضية السلام. وذكر أنه كان قد أعرب عن وجهة النظر هذه بعد نكسة 1967. وجه خيال سؤالا إلى منظمة التحرير الفلسطينية: هل يمكن تحقيق هدفكم بشأن فلسطين الديمقراطية دون موافقة الإسرائيليين؟ وأضاف: أنتم أنفسكم تقبلون بضرورة الاتصال المباشر مع الإسرائيليين [(30)] فلماذا تستنكرون إجراءات السلام المصرية؟ وأشار الى أن السادات أوضح فى خطابه بالكنيست وفى لقاءاته مع ممثلى الأحزاب البرلمانية الإسرائيلية، أن توجهات مصر هى من أجل حل شامل، وليس لسلام منفرد. قال خيال فى ختام مقاله " كفانا القفز لتحقيق نتائج دون خطوات تمهيدية" ودعا القوى الوطنية ودعاة السلام العادل بالدول العربية إلى تأييد خطوات السلام للرئيس المصرى، وإدانة المتطرفين، وتثبيت مركز التضامن العربى، في سبيل تحريرالأراضى العربية المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطينى.[(31)]

يبدو أن خيال إمتنع فى مقاله عن الإصطدام المباشر مع مواقف حزب التجمع تجاه مبادرة القدس للرئيس السادات وفضل مواجهة مواقف الدول العربية، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، غير أنه توجد بلا شك مواجهة ضمنية مع مواقف حزب اليسار.

تجدر الأشارة بشكل خاص إلى تأكيد خيال على حقيقة وجود دولة اسرائيل المدعومة من قبل الشرعية الدولية ودعاة سلام إسرائيليين، كنقطة انطلاق لأى مباحثات بقضية السلام العربى الإسرئيلى. بذلك تبنى خيال بالفعل المواقف التقليدية لجماعة روما المنفية وزعيمها هنرى

كورييل.
أما هنرى كورييل نفسه فقد سجن إداريا فى أكتوبر 1977 فى فرنسا، ونفى "للبلدة" دينى فى جبال (الألب) الفرنسية، وحددت إقامته هناك[32]. عندما اتخذ السادات قراره بزيارة إسرائيل كان كورييل لايزال رهن الاعتقال المنزلى. وشاهد على شاشة التلفيزيون فى حجرته فى الفندق خطاب الرئيس المصرى فى الكنيست. قالت جويس بلاو مساعدة كورييل إنها إتصلت به تليفونياً فى ذلك اليوم لتعرف تقييمه لهذا الحدث. وقالت: كان كورييل منفعلا جداً. وقد رأى فى زيارة السادات لإسرائيل خطوة مهمة فى طريق السلام العربى الإسرائيلى الشامل وأشار إلى أنه نفسه أيد منذ أوائل الخمسينات إتصالات عربية إسرائيلية مباشرة. وقالت أن كورييل أعرب عن خيبة أمله من أنه أثناء زيارة القدس إفتقد خالد محيي الدين من بين مرافقى الرئيس السادات. اذ أنه أي كورييل، ذكر أن خالد محيى الدين كان من المشجعين لإتصالات بين مصر (والعرب عامة) وبين الإسرائيليين، بدليل إسهاماته المؤثرة لعقد اجتماع مؤتمر بولونيا 1973. تقول بلاو، أشار كورييل بهذا الصدد إلى أنه إذا إنضم خالد محيى الدين لرحلة السادات لكان فى إمكانه إثارة موضوع الفلسطينيين أثناء الزيارة فى إسرائيل نفسها. كان إمتناع محيى الدين عن مرافقة السادات خلال رحلته خطأ مأسوفاً عليهما [33]. يبدو أنه ليس هناك شك أن موقف كورييل كان أصيلاً، على الرغم من إبلاغه كشاهد غير مباشر وبعد مرور فترة طويلة. شكل هذا الموقف، أساسا ، إستمرارا لموقف جماعة روما القديم لموقف كورييل شخصياً، حيال قضية السلام العربى الإسرئيلى (على الرغم من أن السادات نفسه لم يكن محبوباً من كورييل ورفاقه، وكثيراً ما إتهموه بالميول اليمينية وعدائه لليسار).
التعبيرات السابقة لأعضاء اليسار المصريين، المؤيدين لمبادرة القدس للسادات والمعارضين للمواقف الرافضة لحزب التجمع تجاه هذا الموضوع، تكاد تعطى انطباعاً بأنه كان يوجد بالفعل تيارلا بأس به داخل هؤلاء الذين إعتبروا أنفسهم يساريين، وإتخذوا مثل هذه المواقف. الحديث ليس عن عناصرهامشية، بل عن شخصيات لها مكانة وشهرة فى مجالى الفكر والإعلام، وكذلك أيضاً ممن كان لهم نشاطاً مؤثراً فى الماضى فى نضال منظمات اليسار فى مصر. كى نستطيع تقييم هذه الظاهرة على الوجه الصحيح يجب أن نؤكد ثانية لا أحد من أعضاء ان اليسار المؤيدين لمبادرة الرئيس، يعد من زعماء حزب التجمع. إن بعض هؤلاء (صلاح حافظ، عبد الرحمن الشرقاوى، عبد العظيم رمضان) كانوا حقاً ضمن مجموعة الـ 133 التى شاركت فى تحويل منبر اليسار الى حزب، ولكن لا أحد منهم كان على المستوى التنفيذى للحزب منذ تأسيسه، وإستقالوا جميعاً من التجمع، على خلفية مواقف الحزب إزاء قضية السلام مع إسرائيل.
سعى التجمع نفسه إلى ضبط صفوفه، بعد أن بلور رأيه فى مبادرة السادات، ومنع أى تعبير عن الرأى من خلال وسائل الإعلام الحركية خلافاً عن مواقف الحزب من هذه القضية. هكذا قدم التجمع موقفاً مطابقاً تماماً تجاه الخارج، كما عبرت عنه بياناته عشية زيارة الرئيس لإسرائيل وبعدها مباشرة. بعد أن إبتعد منتقدو هذا الموقف من أعضاء اليسار عن الإطار التنظيمى للحزب، يمكن القول بأن الموقف الرسمى، الرافض، عكس فعلا الاجمال الحركي.

إلحاقا لعرض مواقف أعضاء اليسار المصرى بشأن مبادرة القدس للسادات، يجب أن نذكر الموقف الفريد لأحمد حمروش، الذى يعتبر من المجموعة المؤسسة للتجمع، لكنه لم يستمر بعد ذلك فى المساهمةالحزبية النشطة، وإستقال منها عملياً. يجب أن نذكر أن حمروش كان فى تلك الفترة ولعدة سنوات بعد ذلك، ممنوعاً بموجب قرار جمهورى من نشر مقالات فى مجلته روز اليوسف (التى كان رئيساً لتحريرها خلال الأعوام 1964-1970) أو فى أى جريدة أخرى بمصر. لذلك نشر رأيه فى مبادرة الرئيس بجريدة السياسة الكويتية. عبر حمروش بمقاله عن المعضلة التى كان قد تعرض لها: ذكرنا، أنه تبنى خلال أداء دوره فى تنظيم "الضباط الأحرار" فى مصر مواقف مؤيدة لعقد إتصالات مع "معسكر الإسرائيلى"، بل أجرى إتصالات كتلك بنفسه، بعلم وبتوجيه من جمال عبد الناصر. جاءت على قمة هذه الإتصالات "قصة جولدمان" (1970) والتى توسط فيها حمروش فى محاولة لدعوة رئيس المؤتمر اليهودى العالمى لزيارة مصر لإجراء مباحثات مباشرة مع الرئيس عبد الناصر[34]. من ناحية أخرى عارض بوضوح مبادرة الرئيس السادات. فكان عليه إذا، أن يوضح كيف تستقيم مواقفه بالماضى مع مواقفه بالحاضر. قال حمروش أن معارضته لمبادرة السادات موجهة أساسا لطبيعتها الإنعزالية، التى تهدم الإجماع العربى، وتتنكر لحقوق الشعب الفلسطينى وتسعى من الناحية العملية لتحقيق سلام منفرد مع إسرائيل. مع ذلك أكد حمروش على تأييده لسلام عربى إسرائيلى، بشرط أن يكون سلاماً شاملاً وعادلاً، ويلبى اثنين من الحد الأدنى لطلبات المعسكر العربى: الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. ولضمان تحقيقها، إقترح إستمرار بل وتعميق الإتصالات مع قوى السلام بإسرائيل [35]. لا ندري إذا كان موقف أحمد حمروش يعبر أيضاً عن وجهة نظر يساريين آخرين غيره ، لكن يبدو أنه لم يلق تأييداً ملموساً فى اليسارالمصرى. حيث ظهر فى تلك الفترة إستقطاب بين طرفين: فمن ناحية – الموقف الرسمى لحزب التجمع، الذى أعلن عن عدم معارضته المبدئية لسلام عربى إسرائيلى، غير أنه إستنكر بشدة مبادرة الرئيس السادات (وعلى عكس حمروش، لم يؤيد أى إتصالات مع قوى السلام الإسرائيلية) ومن ناحية أخرى –موقف أعضاء اليسار الذين لم يكونوا أعضاء بالتجمع، الذين أيدوا بحماس زيارة الرئيس للقدس بكل ما يترتب عليها.

وخلال العشرة شهور بين زيارة الرئيس السادات لإسرائيل (نوفمبر 1977) وبين التوقيع على إتفاقيات كامب ديفيد الإسرائيلية المصرية (سبتمبر 1978) وهى الفترة التى أجريت فيها مباحثات شاقة ومليئة بالأزمات بين إسرائيل ومصر حتى التوصل إلى الإختراق وتحقيق الإتفاقات، زادت وتتابعت مضايقات أجهزة النظام لجريدة الأهالى الأسبوعية، لسان حال حزب التجمع، الذى قاد بمفرده تقريباً المعارضة لمسيرة السلام للرئيس السادات. فأكثر من مرة يتم حظر صدورعدد أو آخر من الجريدة الأسبوعية بسبب مناشيتها الرئيسية ومقالاتها التى هاجمت سياسة الحكومة المصرية بقضية السلام مع إسرائيل (التى وصفت بأوامر المصادرة الرقابية بأنها "العناوين والأنباء المحرضة التى تبث الفوضى بالجماهير"). وصلت هذه المضايقات ذروتها فى أوائل أغسطس 1978 عندما تم الإعلان عن الإجتماع المرتقب لمؤتمر كامب ديفيد كحدث وشيك. تعاقب منع نشر كل أعداد الأهالى بعد أن كانت جاهزة للطبع.

بالإضافة الى ذلك أخبر صاحب دار نشر التعاون المقرب للسادات الذى ألزمت الحكومة حزب التجمع أن تطبع مجلتها فى مطبعته هيئة تحرير الأهالى "بأن عمال مطبعته يرفضون طبع الجريدة بسبب تحريضها ضد الحكومة". أعضاء هيئة تحرير الأهالى تم إستدعاءهم يومياً للتحقيق لدى المدعى العام الإشتراكى. صدر قرار فى 4 نوفمبر بإغلاق الجريدة. وقد تم التصريح لها بالنشر مرة أخرى فى 25 أبريل 1982 (اليوم الذى تم فيه إنسحاب القوات الإسرائيلية من كامل أراضي سيناء وإعادة هذه الأراضى الى السيادة المصرية الكاملة)، أى بعد نصف عام من إغتيال الرئيس السادات وإعتلاء حسنى مبارك كرسى الرئاسة.[36] فى ظل هذه المضايقات وفي غياب وسائله الإعلامية إضطر حزب التجمع إلى العودة مرة أخرى لنشر مواقفه عن طريق منشورات مطبوعة على الاستانسل بكل ما فيها من معوقات. نشرت الأمانة العامة للحزب فى هذه الظروف الصعبة ثلاثة بيانات عبرت فيها عن موقف الحزب الرسمى من هذا الموضوع . خلال الإعداد لمؤتمر كامب ديفيد وفور التوقيع على الإتفاقيات مباشرة نشر البيان الأول فى 18 أغسطس 1978، بعد الإعلان عن دعوة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر للرئيس المصرى ورئيس وزراء إسرائيل للإجتماع فى كامب ديفيد. جاء البيان الأول فى ثلاث صفحات وإشتمل على 11 نقطة تتناول ملخص ما وصلت إليه الأمور فى إطار المباحثات المصرية-الإسرائيلية-الأمريكية حتى تلك المرحلة. جاء فيه أنه بعد مرور عشرة شهور منذ زيارة الرئيس السادات لإسرائيل وهى الفترة التى أجريت خلالها اتصالات مصرية إسرائيلية مكثفة برعاية أمريكية، يبدو أن هذه الاتصالات قد وصلت الى طريق مسدود. زيارة الرئيس السادات للقدس والاتصالات التى أجريت بعدها أدت إلى تنازلات مصرية حول قضايا إستراتيجية كثيرة دون مقابل: فى الوقت الذى تقدم فيه مصر لإسرائيل إعترافا سياسيا وأخذ بمطالبها الأمنية بعين الاعتبار يتشدد الجانب الإسرئيلى فى كل مواقفه وليس فقط بكل ما يتصل بالقضية الفلسطينية، بل أيضاً يصر على سيطرته على مواقع استيطانية بسيناء. وبينما يحث الجانب الأمريكى الطرفين على إظهار المرونة يؤيد عمليا الموقف الإسرئيلى المتعنت عن طريق مساعدات عسكرية وإقتصادية كبيرة . واقتصرت الإتصالات على ثلاثة أطراف فقط (المصرى-الإسرئيلى-الأمريكى) وهو الأمر المناقض لطبيعة الصراع والذى هو مواجهة بين كل حركة ككل التحرير العربية ككل وبين الحركة الصهيونية وكيانها الإستعمارى الإستيطانى العنصرى الذى يسانده الإمبريالية العالمية. أدى تضييق نطاق القضية إلى إنقسام حاد بالجبهة العربية وبالتالى عزل مصر عن الطاقات العربية. كما منعت القوى الصديقة للعرب من القيام بدور لصالح القضية العربية. لذلك خلقت هذه الاتصالات موقفاً خطيراً "وهو ما حذر منه حزبنا منذ البداية" والذى على أساسه تتلخص التسوية السلمية، التى سيمكن تحقيقها بإعتراف مصرى بكل مطالب إسرائيل بشأن الأرض العربية والتنكر للحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطينى . لم يكن أمام الجانب المصرى أثناء هذه الاتصالات المليئة بالعقبات سوى الإعتراف بهذا الحال الخطير ووقف الإتصالات المباشرة حتى تبدى إسرائيل بعض المرونة. غير أن إسرائيل بفعل طبيعتها غيرقادرة على إبداء مرونة لأنها ترى أن إعترافها بحقوق الشعب الفلسطينى أو إزالة المستعمرات بالضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء إنما يضر

بوجودها وليس أمنها فقط. وتجرى المباحثات بشكل غير متكافىء، والسلاح المتقدم الذى تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة سيوجه بالضرورة ضد العرب، بينما من غير المؤكد أن السلاح (الأقل تطوراً) الذى سيحصل عليه العرب من أمريكا سيوجه ضد إسرائيل؛ يتردد العرب فى استخدام سلاح البترول، وهو الأمر الذى يضعف من موقفهم التفاوضى. من هنا فالمباحثات المباشرة برعاية أمريكية لم تغرس سوى أوهام أخرى، ولن تحصد سوى زيادة فى التعنت الصهيونى والانقسام العربى. هذه الحقيقة لم تهتز أيضاً عندما أعلن الرئيس السادات بأنه لن يوافق على إتفاق جزئى أو منفرد أو فك إشتباك ثالث وأنه يسعى لسلام يستند الى العدل ويشمل حلا للقضية الفلسطينية؛ وعدم التكافؤ بالمواقف التفاوضية للطرفين لا يمكن أن يسفرإلا عن إتفاق جزئى وتسوية فردية. وتجد مصر نفسها معرضة لإبتزاز إسرائيلى أمريكى دون أن تستطيع أن تحصل على تأييد من الجبهة العربية. فكل ما تستطيع أن تفعله هو وقف الإتصالات وأن تعترف بفشل مبادرة السادات والمهانة داخلياً وخارجياً. يعلم الإسرائيليون والأمريكيون بنقطة الضعف المصرية هذه وعلى أقصى تقدير سيحاولون تجميل الاتفاق الجزئى المقترح بعبارات دبلوماسية غامضة وذلك عن طريق "إعلان مبادئ لحل شامل". بذلك يستطيعون الاستمرار فى الاتصالات مع نشر أوهام حول تنازلات إسرائيلية وهمية وتضييق الخناق على مصر. ينتهى البيان بالإعلان عن أن مواقف حزب التجمع من قضية تحرير الأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى لم تنبع من مصالح حزبية ضيقة. ويدعو الحزب الرئيس السادات أن يتمسك بموقفه المعلن الرافض لحل جزئى ومنفرد وعدم الخوف من أن يحدث له إرتباك. بل العكس فالتمسك بهذه المواقف بكل ما سيترتب عليها ستعيد الأمور فى مصر والعالم العربى الى مسارها الصحيح وستهيئ إستخدام" صحيح للطاقات العربية الإيجابية" وإقامة علاقات دولية متوازنة وبذلك سيتحقق "سلام إقليمى مبنى على العدل والتقدم"[37].

بعد التوقيع على إتفاقيات كامب ديفيد ونشر تفاصيلها نشرت أمانة التجمع بياناً آخر تضمن ملاحظات أولية حولها. وأقر البيان بأن إعلان المبادئ لسلام بين مصر وإسرائيل "يضمن إنسحاب إسرائيلى من سيناء خلال عامين أو ثلاثة" لكن على الرغم من أن هذا التعهد بالإنسحاب يلبى تماما المطالب الأساسية لكل القوى الوطنية (المصرية) وعلى الرغم من وجود إنطباع بأن الإنسحاب سوف يكون حقيقياً وشاملاً، إتضح أن الإتفاق يربط الإنسحاب الإسرئيلى بشروط تضر بالمصالح الوطنية والسيادة المصرية. فمن المقرر إعادة سيناء لمصر تحت سيادة منقوصة : منطقة واسعة منزوعة السلاح، منطقة ذات تسلح محدود، وأخرى ذات تواجد عسكرى محدود. من المقرر أن تكون فى سيناء "قوات دولية للإنذار المبكر" لم يحدد تركيبها بعد. أى "خطوط الدفاع العسكرى لمصر تبدأ بعيداً عن حدودها السياسية الدولية" ؛ تتضرر السيادة المصرية أيضاً بإلزام مصر بإقامة علاقات دبلوماسية، اقتصادية وثقافية مع إسرائيل، وإزالة القيود عن حرية حركة التجارة والأفراد –وهى موضوعات تتعلق طبقا للمواثيق الدولية بمجال السيادة الوطنية لكل دولة- ويتم ذلك بعد المرحلة الأولى للإنسحاب، فى

وقت لا تزال فيه إسرائيل تسيطر على جزء من أرض مصر؛ ويسعى الإتفاق للإستجابة التامة لمطالب إسرائيل الأمنية، مع تجاهل أن مصر هى التى تعرضت أكثر من مرة للعدوان الإسرئيلى وفى الوقت الذى تفرض على مصر قيود عسكرية، لا تفرض قيود مماثلة على إسرائيل: المنطقة المنزوعة السلاح فى أراضيها تبلغ مساحتها 3 كم فقط. يسمح لإسرائيل ببناء مطارات عسكرية بالنقب بتمويل أمريكى، فى مقابل إعادة مطارات مصرية، والتى يسمح من الآن فصاعدا بإستخدامها فى المجالات المدنية فقط ؛ وتنبع أضرار مصر من خطوات التطبيع الناتجة عن الإتفاق: فإزالة القيود عن حرية حركة الأفراد والتجارة ستؤدى حتما إلى إغراق مصر بالبضائع الإسرائيلية مما سيؤثر على الصناعة المصرية العامة والخاصة. ومن المحتمل أن تعانى مصر من مقاطعة إقتصادية عربية بكل ما ينتج عنها من نتائج مدمرة. وستقام سفارة إسرائيلية بالقاهرة، بينما ستنقطع علاقات مصر الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية وستكون القاهرة هى البوابة التى ستخترق من خلالها إلى المنطقة العربية الثقافة الإسرائيلية الصهيونيةالعنصرية، التى تتعارض مع الثقافة العربية الإسلامية والمسيحية.
وأسوأ من ذلك: الإتفاق لن يحقق السلام بالمنطقة ولا لمصر نفسها، طالما إستمرت المشكلة الفلسطينية، وطالما إستمر الإحتلال الإسرئيلى للأراضى العربية الأخرى، فخروج مصر من ساحة المواجهة سيمكن إسرائيل من القيام بعمليات عدوانية أخرى ضد الاخوة العرب (فما زالت للآن إسرائيل تصعد عدوانها ضد لبنان).
يستمر البيان فيؤكد أنه "رغم كل أعمال التمويه نحن بصدد إتفاق سلام منفرد. الإتفاق المصرى الإسرئيلى، الذى سيوقع عليه خلال ثلاثة شهور، لا يتوقف على توقيع إتفاق خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة ولا يناقش قضية السيادة فى هذه الأراضى . لا تلتزم إسرائيل بوقف بناء المستوطنات أثناء الفترة الانتقالية ولا يوجد بإتفاقيات كامب ديفيد أى ذكر للإحتلال الإسرئيلى لهضبة الجولان. إعلان المبادئ يلزم سوريا ولبنان والأردن –إذا أرادت التوقيع، مثل مصر، على إتفاقية سلام مع إسرائيل . الدخول معها فى مفاوضات مباشرة، إقامة علاقات دبلوماسية معها، منحها الاعتراف الكامل، إلغاء المقاطعة الاقتصادية ومنحها ضمانات لأمنها. هذه الشروط تتناقض مع قرارات قمة الرباط ومواثيق الجامعة العربية. يتجاهل إعلان المبادئ القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، ونظرته لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثله الشرعى والوحيد. كذلك يتجاهل الإتفاق الشتات الفلسطينى فالإتفاق من الناحية العملية هو إستمرار إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرئيلى [38] .
بعد خمسة أيام من نشر هذه "الملاحظات الأولية" اجتمعت أمانة التجمع بكامل هيئتها لمناقشة مضمون إتفاقيات كامب ديفيد ونشرت وثيقة تتضمن تحليل مفصل لهذه الإتفاقيات، وعرض موقف حزبى مبلور أكثر من الذى تم تقديمه بالوثيقة السابقة.
ترفض الوثيقة قطعياً إدعاءات وسائل الإعلام الحكومية، بأن مصر بتوقيعها على إتفاقيتى كامب ديفيد قد إتخذت خطوة حاسمة نحو تحقيق سلام شامل وعادل، تحرير الأرض المصرية والعربية وضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى. يقول بيان التجمع العكس هو الصحيح:

الإنسحاب الإسرئيلى من الأرض المصرية مرهون بشروط تضر المصالح الوطنية لمصر وسيادتها. كذلك تحتوى "وثيقة إعلان المبادئ العامة للسلام فى الشرق الأوسط" على تنازلات مصرية لا يمكن المرور عليها بكل ما يتصل بالمشكلة الفلسطينية، وكذلك بالمنظور القومى العام. يؤكد البيان أن هذه التنازلات تهدد بإبعاد السلام وتعريض المنطقة لخطر الإنفجار.

من بين الأخطار التى تهدد المصالح المصرية والتى أوردها البيان: الإتفاق لا يضمن لمصر إستعادة كامل سيادتها على سيناء ؛ الضمانات الأمنية المعطاة للجانبين غير متكافئة وتميل بوضوح لصالح إسرائيل؛ يضمن الإتفاق الإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها قبل إتمام الإنسحاب الإسرئيلى من الأرض المحتلة ؛ يشكل الإتفاق تراجعا عن إعلان السادات بالماضى "بأن التطبيع والعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لا يوضع فى الحسبان فى الجيل الحالى" ؛ إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل سوف تلزم مصر كل عام بأن تهنئ إسرائيل بعيد إستقلالها ؛ إتفاق السلام بصفته إتفاقاً منفصلاً يناقض إتفاقية الدفاع العربي الجماعي وستتعرض مصر لمقاطعة إقتصادية عربية، تسبب كارثة إنسانية لخمسة ملايين مصرى ترتبط معيشتهم برواتب خارجية الإتفاق من شأنه تحويل إسرائيل إلى وكيل رئيسى للإحتكارات الغربية والمتعددة الجنسيات بالمنطقة، ويتحول العرب بذلك إلى أياد عاملة رخيصة ومستهلكين للمنتجات الإسرائيلية الأمر الذى سيؤدى الى انكماش الإنتاج المحلى. فيما يتعلق بالأضرار المنتظرة للمصالح العربية العامة، يقول البيان بأن إسرائيل تسعى لإعادة تشكيل خريطة المنطقة تحت قيادتها، وإتساع التحدى الصهيونى من توسيع إقليمي الى سيطرة اقتصادية على الموارد الطبيعية والبشرية وسنكون شهود بالمستقبل على توغل الثقافة الصهيونية التى ستؤدى إلى كتابة التاريخ والثقافة القومية من جديد.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، يحذر البيان من عدم وجود ربط بإتفاقيات كامب ديفيد بين الجدول الزمنى الخاص بمصر والجدول الزمنى الخاص بالضفة والقطاع. وأكثر من ذلك: الإتفاق لا يشيرمطلقاً إلى "قضية فلسطين" وإنما إلى "الضفة الغربية وقطاع غزة" فحسب، فما زالت إسرائيل ترفض الاعتراف بوجود شعب فلسطين، وتتحدث عنه كعرب أرض إسرائيل ولا يضمن الإتفاق للشعب الفلسطينى حقه فى السيادة، وتقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة وتمثيله بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية. والإتفاق يشبه صيغة أسوان الناقصة للرئيس كارتر (يمنح الحق للفلسطينيين للإشتراك فى تقرير مستقبلهم) وهو يتجاهل تماماً مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مشكلة مليونى فلسطينى أجبروا على العيش خارج وطنهم. يشير الاتفاق بالفعل الى خفض الوجود العسكرى الإسرئيلى بالضفة والقطاع وليس الى إلغاءه قطعياً. لا تلتزم إسرائيل بعدم إقامة مستعمرات جديدة بالأراضى المحتلة عبر فترة الثلاثة شهور التى إلتزم بها بيجن. ومن هنا يعتقد البيان أن إتفاق المبادئ للسلام فى الشرق الأوسط لا يحل أى مشكلة من المشاكل الخاصة للمنطقة ولا يستجيب للقضية الفلسطينية ومسالة القدس كما أنه لا يتناول مطلقا قضية إحتلال الجولان. يؤكد البيان أن إتفاقيات كامب ديفيد هى نتيجة حتمية للسياسات التى إتخذتها الحكومة المصرية، سياسات الاتصال المباشر والمنفرد مع إسرائيل بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى ؛ سياسات ستؤدى بالضرورة الى حلول منفردة ، ستفرض

على الأطراف العربية الأخرى بدلا من الإعتماد على هذه الأطراف للدفاع عن الحقوق العربية وهى السياسات التى عارضها حزب التجمع أصلاً وحذر من نتائجها الخطيرة .
تعرض أمانة التجمع بعد ذلك المطالب التالية:

- على مصر ودول عربية أخرى الإلتزام بالمواقف العربية التى أرستها قرارات مؤتمرات القمة العربية، خاصة مؤتمر الرباط.
- يجب وقف المفاوضات المنفردة مع إسرائيل.
- يجب دعوة دول المواجهة العربية و"قوى المواجهة" (أى المنظمات العربية الراديكالية) لإجتماع طارئ للإعداد لمؤتمر قمة عربية.
- يجب بدء حوار موسع بالساحة المصرية والعربية تشترك فيه كل التيارات السياسية المصرية.
- يجب دعوة كل القوى الوطنية العربية المناصرة للثورة الفلسطينية لحوار هدفه إنشاء وحدة كفاحية نشيطة ومؤثرة.
- يجب مطالبة السعودية وباقى الدول المنتجة للبترول إستخدام سلاح البترول ضد التحالف الأمريكى الإسرائيلى.
- يجب مطالبة جامعة الأزهر والكنيسة المصرية القبطية بالإصرار على "ضمان إسلامية ومسيحية القدس" فى ظل وجود الخطة الصهيونية لتهويدها تماماً.
- يجب دعوة وزراء الخارجية الثلاثة الذين إستقالوا إحتجاجا على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وإتفاقيات كامب ديفيد، لمجلس الشعب المصرى، ليقدموا تقريراً فى جلسة مفتوحة فى المجلس عن أسباب إستقالتهم.

ختاماً يحدد البيان فى أن العودة للشعب المصرى...فى هذه اللحظات الحاسمة هو الطريق الوحيد ليتحمل كل مواطن مصرى مسئوليته التاريخية قبل أن تتورط الدولة فى التوقيع النهائى على معاهدة سلام مع إسرائيل، والتى سيكون لها تداعيات جسيمة على مستقبل الوطن العربى كله.[39]
أرفق بالبيان ملاحظة بأن الأمانة العامة قد أيدته بالإجماع دون معارضة بإستثناء إمتناع أحد أعضائها عن التصويت. طلب هذا العضو أن يشير إلى أنه موافق مبدئيا على موقف الحزب ويبدو أن إمتناعه جاء ليعبر عن تحفظاته من بعض صياغاته. [40]
يتضح من بيانات الحزب الثلاثة، التى نشرت عشية إجتماع مؤتمر كامب ديفيد ثم فور التوصل إلي الإتفاقيات وبعد أيام قليلة من أبرامها التصعيد بالصياغة من بيان لآخر وكذلك تحديد وتفصيل الإدعاءات ضد إتفاقيات كامب ديفيد. إن إدعاءات أعضاء التجمع بأنهم أول من عارض مسيرة الرئيس السادات سواء فى زيارته لإسرائيل أوتوقيعه للإتفاقيات مع إسرائيل، كان لها، حقا، ما يبررها.
يترتب علينا أن نذكر مرة أخرى بأن أعضاء التجمع عملوا فى هذه الفترة تحت ظروف قاسية عندما أحكمت حكومة السادات قبضتها على معارضى سياسات الرئيس. إستلزم المرء اذاً قدراً كبيراً من الشجاعة حتى يعبرعن رأيه كما عبرت مؤسسات التجمع عن رأيها فى هذا

الموضوع.
في جهة أخرى كان هناك مؤيدون لمبادرة القدس الساداتية وكذلك لإتفاقيات كامب ديفيد بين أعضاء اليسار المصرى (من غير المنظمين فى التجمع) وقد أجرى هؤلاء مناقشات ثاقبة مع مواقف معارضيهم، من بينهم التجمع.[41] ناقش المؤرخ د. عبد العظيم رمضان، بمقال نشره بمجلة أكتوبر، الإدعاء الذى انتشر بدوائر المعارضة المصرية، أنه منذ التوقيع على إتفاقيات كامب ديفيد يوجد إنقسام فظيع وخطير بالمعسكر العربى. "يبرز هذا من جديد قضية البيضة والدجاجة: هل تسبب كامب ديفيد فى إنقسام عربى أو أن الانقسام العربى هو الذى أدى الى كامب ديفيد؟. كتب رمضان وأكد: أن الحقائق التاريخية تثبت أن الإنقسام العربى هو الذى أدى الى كامب ديفيد وليس العكس. وذكر بأن إختلاف الآراء بالعالم العربى إزاء إجراءات الحرب والسلام التى دعا اليها الرئيس السادات، لم تبدأ بكامب ديفيد بل قبل ذلك. وكمثال على ذلك إستشهد بالعقيد القذافى الذى عارض حرب أكتوبر يومها الأول وتنبأ بأنها ستنتهى بنكسة للعرب. وذكر د. رمضان أيضاً أنه عندما وافق السادات على وقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر فى ظل التأييد الأمريكى المكثف لإسرائيل، رفض الرئيس الأسد ذلك على الرغم من علمه اليقين أنه لا يستطيع الإستمرار بالحرب وحده ، بعد ذلك إضطر للإنضمام إلى إجراءات السادات. كذلك عندما إستنكر بعض "المراقبون" مباحثات الكيلو 101 وإتفاقية فك الإشتباك عام 1974، مرة أخرى كان هو الرئيس الأسد الذى هاجم سياسة السادات وفى نهاية الأمر وقع بنفسه على إتفاق مشابه لفك الإشتباك. توصل د. رمضان إلى أن هؤلاء الذين يهاجمون إتفاقيات كامب ديفيد التى توصل إليها السادات بمفرده فى غياب إجماع عربى، سينضمون مستقبلا لمبادراته لأنها من ضروريات الواقع.[42]
كان عبد الستار الطويلة أكثر حدة حين إدعى فى كتابه "أزمة اليسار المصرى"أنه ليس أمريكا وإسرائيل وحدهما تتحملا مسئولية أن إتفاقيات كامب ديفيد تبدو كإتفاق منفرد حين ظلت هضبة الجولان محتلة على يد إسرائيل والقضية الفلسطينية لم تحل بعد، بل أيضاً يتحمل الجانب العربى المسئولية عن ذلك: أن عدداً من الدول العربية ترفض الإعتراف بحقيقة وجود دولة إسرائيل وتعتبرهذا الاعتراف خيانة للقضية العربية. ترفع هذه الدول شعارات قتالية جوفاء تطالب بإستمرار قوة دفع حرب أكتوبر وتدين السادات مهندس الحرب بإهدار إنجازاتها. وبالمقابل توجد دول عربية أخرى تعتبر معتدلة ولا تؤيد إستئناف الحرب غير أنها تخشى من التصريح عن مواقفها علانية وبذلك فهى تساعد جبهة الرفض. تتحمل الدول العربية بعض المسئولية للتعنت الإسرئيلى لأنها رفضت المشاركة بمؤتمر عربى-إسرائيلى شامل (بمشاركة مندوبى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) كان الرئيس السادات قد دعا لعقده. فى مقابل ذلك فضلت تلك الدول التعبير عن رأى رافض بمؤتمر القمة العربى ببغداد مما ينطوى على إهدار الأثرالكبير لمبادرة السادات الذى كان من شأنه ممارسة ضغط مثمر على إسرائيل لو استغل كما يجب.
يرى الطويلة أن منظمة التحرير الفلسطينية تتحمل أيضاً مسئولية تعنت إسرائيل لأنها ترفض الإعتراف بحقيقة وجود إسرائيل وتصر على تحرير كل الأرض المغتصبة وعلى إقامة "دولة

علمانية" على كامل أرض فلسطين وما إلى ذلك من الشعارات الخيالية. يدعى الطويل أن اليسار المصرى يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية إلى أقصى حد نزواتها على الرغم من أن اليسار كان في الماضي مؤيداً متحمساً لقرار التقسيم والعنصرالسياسى الوحيد بمصر الذى إعترف بشرعية وجود دولة إسرائيل. لم نجد عضو يسار واحد فى صحيفتى الأهالى أو التقدم تحدى "الدولة الديمقراطية" الذى يعنى –عملياً تصفية دولة إسرائيل. على العكس: وجدنا مقالات عديدة تشجع بطريق مباشر أو غير مباشر الخط الخاطئ لمنظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربى بأسره. يتحمل اليسار بعض المسئولية عن تخبط منظمة التحرير الفلسطينية فى سياساتها. يعتبر الماركسيون فى منظمة التحرير لفلسطينية الأكثر تطرفا بالدعوة إلى تصفية إسرائيل على الرغم أنه كان المتوقع منهم أن يكونوا أكثر واقعية فى نظرتهم للواقع. هذا اليسار الفلسطينى كان مبالغاً لدرجة أنه تبنى تأثيرات دينية تدعو لكراهية اليهود لمجرد أنهم يهود. يقع جزء من المسئولية عن هذا الموضوع أيضاً على اليسار المصرى.[43]

نعود ونذكر بأن اليسار المنظم بحزب التجمع كان إلتف كله حول رفضه لمبادرة السلام وتداعياتها. وإن كان هناك بعض من أعضاء الحزب كانت لهم تحفظات من الخط الرافض ، لم تعطى لهم أى فرصة للتعبير عن مثل هذه التحفظات علانية وذلك للحفاظ على إنطباع وحدة الصف المؤيدة للموقف الذى تم النص عليه ببيان الأمانة العامة. معظم اليساريين الذين أيدوا مبادرة السلام وإتفاقيات كامب ديفيد لم يكونوا أعضاء بالتجمع أصلاً. أما الآخرون فكانوا حقاً أعضاء بالنواة التى أسست الحزب –وهذا له دلالة كبيرة فى موضوعنا –لكنهم تركوه بسبب إختلافهم مع الخط الحزبى المسيطر الذى رفض مبادرة السادات. يبدو إذاً أن التناول لقضية السلام العربى الإسرئيلى كان بمثابة الخط الفاصل داخل القطاع اليسارى بالساحة السياسية المصرية الذى انبثقت عنه الانقسامات والتكتلات بمعسكر اليسار. مع ذلك يجب أن نضع فى الحسبان أن التأييد لمبادرة السادات أو معارضتها قد تأثر غالبا من موقف أعضاء اليسار المصرى من السادات وسياساته على نطاق أوسع.[44]

نشير فى النهاية الى أنه رغم أن الخطوط الفاصلة بين المؤيدين لسياسة الرئيس السادات للسلام والمعارضين لها قد ظهرت بوضوح أثناء الجدل حول "مبادرة القدس" للسادات وإستمرت بعد ذلك أثناء الجدل حول إتفاقيات كامب ديفيد ,نشير الى أنه فقد إختفت من الجدل الأخير بعض الأصوات التى كانت مسموعة بالجدل الأول.

هنرى كورييل الذى أعرب من منفاه مع في فرنسا عن تأييده الجارف لزيارة السادات لإسرائيل قد اغتيل فى 4 مايو 1978 بمدخل منزله بباريس على يد مجهولين .[45] منذ اغتياله لم تقلد "جماعة روما" من صفوفها زعيماً مسئولاً يعبر بنفس المستوى عن مواقفها إزاء قضية السلام العربى الإسرئيلى.

أحمد حمروش الذى صبغت معارضته لزيارة الرئيس السادات للقدس بألوان فريدة به كما ذكرنا سابقاً , تشددت حوله الرقابة الإدارية من قبل نظام السادات ومنعته تماماً من التعبير فى وسائل الاعلام عن رأية في إتفاقيات كامب ديفيد سواء فى مصر أو خارجها. بشكل عام سعى نظام السادات فى تلك الفترة إلى تقليص حرية التعبير لحزب التجمع حول شتى القضايا التى

كانت موضع إهتمام بالمجتمع المصرى وخاصة قضايا الصراع العربى الإسرئيلى .[46] لا يمكن إذن أن نعرف أو نتصور الى أى مدى عبرت مواقف حزب التجمع المعارضة بشأن إتفاقيات كامب ديفيد عن وجهات نظر ومشاعر قطاعات أوسع داخل المجتمع المصري.

الخلاصة والخاتمة

يبدو - وقد قيل ذلك أيضاً بمقدمة هذه الدراسة - أنه طرأ تصعيد مستمر نحو التطرف بمواقف اليسار المصرى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرئيلى خلال الفترة التى نحن بصددها : أيد اليسار المصرى المصرى فى بداية تلك الفترة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من 29 نوفمبر 1947 بشأن تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية فلسطينية والأخرى يهودية، وكان معنى ذلك تأييد إقامة دولة يهودية فى جزء من أراضى فلسطين الإنتدابية. وفى نهاية تلك الفترة تصدراليسار المصرى المعارضين لإتفاقيات كامب ديفيد والتى كانت معناها إعتراف أكبر دولة عربية بوجود دولة إسرائيل وإقامة سلام معها ,وهو الأمر الذى كان من شأنه إثبات عدالة وفاعلية مواقف اليسار منذ عام 1947. بعبارة أخرى : المواقف التى تبناها اليسار بنهاية الفترة المذكورة تناقض تماماً المواقف التى اتخذها فى بدايتها. غير أنه بالفحص الدقيق للمادة التى توفرت لنا لعمل هذه الدراسة يتضح أن عرض تطور مواقف اليسار المصرى بالقضية محل البحث بأن (الأخيرة مناقضة للأولى) يعتريها شيء من السطحية. فالأمور بلا شك أكثر تعقيداً.

وكما رأينا لسنا بصدد يسار واحد فريد ومتجانس من الناحية التنظيمية والفكرية. كان اليسار فى الفترة المذكورة منقسماً إلى تيارات وشظايا. هكذا كان بالأربعينيات والخمسينيات ومنتصف الستينيات. تميزت "الولادة الثانية " لليسارالمصرى خلال الأربعينيات بظهور جماعات وهيئات مختلفة ومتنوعة والتى برز منها حمتو وإسكرا وط.ش.ت. التى انضم إليها فى نهاية ذلك العقد جماعة الراية (الحزب الشيوعى المصرى). شهد عقد الخمسينات محاولات الوحدة بين تلك الجماعات غير أنها كانت متعلقة دائما بالانقسامات إلى شظايا أخرى لم تجد مكاناً لها بالهياكل الموحدة.

أيضاً بعد محاولة التوحيد الشامل (1958) سادت صراعات قوية بالهيئة المشتركة التى لم تصمد أكثر من ثمانية أشهر. إنقسم بعدها الحزب إلى شقين. قرار حل التنظيمين والإنضمام للإتحاد الإشتراكى العربى عام 1965 قد إتخذته كلا المنظمتين الشيوعيتين (جماعة الحزب وحدتو) بمفردها. كان يبدو كما لو إنضمام الماركسيين المصريين للإتحاد الإشتراكى العربى بشكل فردى سيزيل خلافات الماضى، غير أنه منذ ذلك الوقت وما بعده ظهرت الخلافات بين هؤلاء الماركسيين بناءَ على علاقاتهم مع راع يمنحهم الحماية داخل الإتحاد الإشتراكى العربى (محمد حسنين هيكل من جانب، وعلى صبرى من جانب آخر). ظهرت الخلافات فى أوائل عصر

أنور السادات بين الماركسيين المؤيدين لحركة التصحيح للرئيس وصراعه ضد "مراكز القوى" الناصرية، وبين هؤلاء المؤيدين "لمراكز القوى". بعد حرب أكتوبر 1973، عندما أعلن الرئيس السادات عن سياسة الإنفتاح، وتجربة التعددية الحزبية المحدودة بعد ذلك (والتى أتاحت إقامة حزب التجمع)، كان أغلب الماركسيين اشد المنتقدين لسياسة الرئيس، لكن فى المقابل ظهرت جماعة من اليساريين بهيئة تحرير مجلة روز اليوسف أيدت سياسة السادات بشكل عام، بما فى ذلك مبادرته للسلام مع إسرائيل. بالإضافة لذلك رأينا أن نعرض موقف جماعة روما المنفية خلال معظم تلك الفترة، لأنها تمثل "جماعة مراقبة" لموقف اليسار المصرى إزاء القضايا الجوهرية المطروحة هنا.

نستنتج من ذلك أن البحث من الناحية الفعلية لا يتناول مواقف اليسار كمجموعة بل مواقف أعضاء اليسار كأفراد فى محاولة لتحديد تباين وجهات النظر، الثوابت والفوارق إزاء القضايا المطروحة. يتضح من تحليل المتغيرات التى حدثت لمواقف اليسار المصرى خلال الفترة المذكورة (مع أخذ التباين والخلافات التى اشرنا إليها من قبل فى الحسبان) ان الإتجاه العام للتغيير تحول حقاً من تأييد لإقامة دولة يهودية على جزء من أرض فلسطين إلى معارضة قوية ملموسة لمسيرات السلام مع تلك الدولة. غير أنه ليس المقصود بخط مباشر متصل، يتجه من نقطة الى نقيضها العكسى. ففى كل واحدة من المراحل الوسطى المكونة للفترة المتناولة بالبحث نجد تحولات متذبذبة تجذب بدرجة أو أخرى، بإتجاه نقطة البداية لمواقف اليسار المصرى أى الإعتراف بوجود دولة إسرائيل، وفى بعض الحالات منح قدر من التبرير الفكرى والعملى لهذا الأمر الواقع . هذه التحركات بالخط العام لمواقف اليسار المصرى لا تغير بالطبع من الإتجاه العام للخط، ولكن لا يمكن إسقاطها من الحساب. بالإضافة لذلك يمكن أن نرى، كما سنعرض فيما يلى، أن قمة التعبير عن العداء لإسرائيل لا توجد بالضرورة فى نهاية الفترة المذكورة، بل بالتحديد باحدى مراحلها الوسطى (1957-1967)، ويوجد لذلك دليل معقول جداً (أنظر ما يلى).

ها هى التغييرات الأساسية التى طرأت على موقف اليسار المصرى إزاء الصراع العربى الإسرئيلى:

- خلال الفترة 1947-1949 أيدت معظم جماعات اليسار المصرى، وخاصة جماعة حدتو، تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين مستقلتين، مما يعنى إقامة دولة يهودية فى جزء من الأرض. إتخذت جماعة ط.ش.ت. فى البداية قراراً يستنكر فكرة التقسيم، ولكنها تراجعت عنه بعد ذلك، ثم تبنت موقفاً مؤيداً لهذا المشروع. الجدير بالذكر مع ذلك أن تأييد اليسار المصرى للتقسيم جاء دون فرحة من خلال وصفه "بأحسن الحلول السيئة". ضمان تأييد نشطاء حركات اليسار لهذا الموقف وحشدهم من أجله لم يكن بالأمر السهل. فقد تحقق. طبقاً لبعض الشهادات، من خلال تطبيق اللوائح التنظيمية، والتى كانت مألوفة بالحركات الماركسية فى تلك الفترة. وجد عدد من النشطاء البارزين من ذوى الأصل المصرى صعوبة فى الإذعان لهذا الموقف، حتى بعد أن

تحملوا عبئ الإنصياع للطاعة الحركية التى فرضت عليهم. وقد تم التعبير عن ذلك فيما بعد من خلال إزدياد التذمر من "الهيمنة اليهودية" فى حدتو وجماعات أخرى يسارية وبإنسحاب التكتل النووي وغيره من الجماعات الصغيرة. إستنكرت كل الجماعات اليسارية المصرية تدخل الجيش المصرى بحرب فلسطين (1948) وإعتبرته حرباً دينية فى خدمة الإمبريالية البريطانية.

- كانت فترة 1950-1956 مليئة بصراعات البقاء الأليمة والراسخة لفصائل اليسار، التى عانت من الإضطهاد الذى مارسته أجهزة النظامين الملكى والناصرى على حد سواء.
- تميزت مواقف اليسار من القضايا التى نتناولها فى بحثنا خلال تلك الفترة بالغموض وعدم المطابقة، وكان التعبير عنها يتسم بالضعف من ناحية ثباتها، وكذلك من ناحية مكانتها بين مواقف اليسار عامة. تمسكت فصائل اليسار، بشكل عام، خلال تلك الفترة بتأييدها لقرارالتقسيم ولم تتنكر لها (هذا الأمر ذو مغزى، إذ أنه فى صيف 1950 تم طرد الزعماء اليهود لجماعات اليسار من مصر، وبالتالي إختفت الكاريزما القيادية لكوريل ولزعماء يهود آخرين لدى كوادر الشباب المصرى) بل أن هذا التأييد شمل أيضاً دعوة "لإكمال المعادلة" بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. مع بداية عام 1955 شملت إصدارات اليسار المصرى أيضاً تلميحات متعاقبة ومستمرة "للعدوان الإسرئيلى" مع تأييد قوى لسياسات الرئيس عبد الناصر خلال تللك الفترة - صفقة السلاح التشيكى، قرارات باندونج بشأن الشرق الأوسط وتأميم قناة السويس. بهذا السياق ادان اليسار المصرى مساهمة إسرائيل فى "العدوان الثلاثى" (حرب سيناء/السويس 1956)، وإعتبارها ضمن معسكر "الإمبريالية العالمية". ومع ذلك، أجرى بعض رجال اليسار المصرى (خاصة يوسف حلمى) بمبادرتهم الشخصية لقاءات مع شخصيات يسارية إسرائيلية، ودعوا الى حوار مصرى- إسرائيلى لحل الصراع الشرق أوسطى بالطرق السلمية. عبَّر بعملهم هذا عن تمسكهم المتين بالمواقف الأصلية لجماعات اليسار منذ عام 1947.
- تميزت فترة 1957-1967 بإجراءات الوحدة والإنقسام، بحملة قمع عنيفة من قبل النظام المصرى، وأخيراً بالحل الطوعى لمنظمات اليسار وإنخراطها فى هياكل النظام. الآراء التى عبر عنها أعضاء اليسار خلال تلك الفترة تشددت بها لهجة إعتبار إسرائيل حليف الإمبريالية العالمية وقاعدتها الأمامية بالشرق الأوسط. وبرز فى حالات معينة إنكار صريح لمجرد وجود دولة إسرائيل. سرعان ما تغيرت التحفظات التى أعربت عنا بعض جماعات اليسار المصرى بشان إقامة الإتحاد السورى المصرى عام 1958 بوثيقة أيديولوجية ملزمة، كتبها محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، اصيغت بعبارات قومية عربية صريحة وأيدت مسيرات الوحدة للرئيس عبد الناصر، واعتبرتها ردا لائقاً للتحدى الإسرئيلى وكأداة للصراع متعدد الجوانب مع "الإمبريالية والصهيونية".(1)

- لم ينبع إشتداد اللهجة تجاه إسرائيل فقط من حرب سيناء/ السويس ونتائجها السياسية، بل أيضاً (طبقاً لتعليق محمد سيد أحمد، يتبناه مؤلف هذا البحث) كرد فعل لمرحلة هيمنة الهوية اليهودية التى صاحبت نمو حركات اليسار المصرى حتى منتصف الخمسينات.(2) بعد إنفصال الوحدة المصرية السورية عام 1961، وفشل المسيرة الوحدوية الناصرية، وبداية التحول الإشتراكى بمصر، والإنفراج بين القوتين العظمتينن فى عهد كنيدى –خورشوف، بدا هدوء نسبى بمواقف اليسار المصرى تجاه الصراع العربى الإسرئيلى. إنتهى هذا الهدوء عام 1965 (حيث كانت سنة الحل الطوعى للمنظمات الشيوعية وإنضمام أعضائها كأفراد إلى الإتحاد الإشتراكى العربى) خاصة فى ظل تصاعد التوتر المتجدد بين القوتين العظميين على النطاق العالمى، وتصاعد الصراع بالعالم العربى بين "التقدميين" و"المحافظين"، وبداية سلسلة العمليات الفدائية التى نفذتها منظمات المقاومة الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، وردود الفعل الإسرائيلية، والتى اعتبرت فيما بعد عدا تنازليا لحرب يونيو 1967. وفى هذه المرحلة عبر أعضاء اليسار المصرى (هذه المرة، كأفراد فى الإتحاد الإشتراكى العربى) عن شعورهم بأن إسرائيل تمثل خطراً وجودياً على حركة التحرر القومى العربى. طُرحَت هذه الإدعاءات بالفعل بمقالات بعض رجال اليسار المصرى فى عدد خاص من المجلة الفرنسية تان مودرن، والتى صدرت عشية حرب الأيام الستة وخصصت للصراع العربى الإسرئيلى.(3)
- تعرف فترة 1967-1973 فى هذا البحث "بفترة النكسة وحساب النفس" كما ترتب من حجم النكسة العربية بحرب الأيام الستة. شارك أعضاء اليسار المصرى بشكل مؤثر فى المناقشات العامة، التى اثيرت فى مصر بعد أن خفت حدة النكسة وعمقها، وهو الحوار الذى شمل اعادة النظر لعدد من الإفتراضات، التى إنتشرت بمصر والعالم العربى تجاه طبيعة الصراع العربى الإسرئيلى. بشكل عام ساد الاتفاق بين أعضاء اليسار بشأن أهداف حرب 1967، التى اعتبرت عدواناً إسرائيلياً فى خدمة الإستعمارالعالمى، كما كانت تشتمل أهدافاً إسرائيلية خاصة. كذلك لاقت الدعوة لإستمرار الصراع لإسترجاع الحقوق العربية والفلسطينية ومحو آثار العدوان تاييدا بالإجماع. أيد اليسار المصرى بوضوح المقاومة الفلسطينية المسلحة. تبنى بعض مفكريه نظريات، وضعت لإعطاء شرعية للعمليات العنيفة الدامية، التى نفذها الجانب الفلسطينى ضد أهداف إسرائيلية مدنية، وذلك من خلال التمييز بين "العنف كجزء من صراع تحرر وطنى" وبين " العنف كجزء عضوى من الاحتلال". مع ذلك، ورد فى بعض الحالات النادرة تحفظات من عدد من ظواهر الكفاح الفلسطينى، وطلب من المنظمات الفلسطينية وضع أهداف سياسية للصراع حتى لا تمارس الإرهاب كغاية بحد ذاتها. خلال حرب الإستنزاف اجرى اعضاء اليسار (مرة اخرى، كجزء من الخطاب العام المصرى) حوارات حول شرعية "الحل السلمى" لصراع الشرق الوسط، وبشكل عام أيدوا حلا من هذا النوع، بشرطين هما : إنسحاب إسرائيلى من الأراضى العربية

المحتلة وتطبيق الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطينى، دون تحديد أو تفصيل لهذه الحقوق أو لمعنى تحقيقها إزاء استمرار وجود دولة إسرائيل. شهدت هذه الفترة أيضاً جس النبض، والتى اشترك فيه بعض رجال اليسار، لإجراء إتصالات مع "قوى السلام" من اليهود والإسرائيليين. كان الهدف المعلن لهذه الإتصالات هو كسب تفاهم هذه القطاعات الإسرائيلية لسياسات مصر فى أواخر حرب الإستنزاف وبعد إنتهائها، وإغتنامها كعنصر ضغط داخلى على حكومة إسرائيل لتليين مواقفها. كانت " قضية جولدمان" (1970) ومؤتمر بولونيا (1973) هما الحدثان البارزان بهذا الصدد. يشار، مع ذلك، بأن هذه المساهمة من جانب أعضاء اليسار بالتفكير فى الاتصالات وإجراءها لم تمر دون نقاش داخلى بدوائر اليسار. وعلى سبيل المثال كان هناك بعض أعضاء اليسار (من أمثال إسماعيل صبرى عبد الله) اعتبروا الدكتور ناحوم جولدمان "صهيونياً متشدداً"، لا تختلف مواقفه فى جوهرها عن مواقف حكومة إسرائيل، وكان هناك (أمثال عبد الرحمن الشرقاوى) ممن عارضوا عقد مؤتمر بولونيا كإطار للإتصالات مع "قوى السلام الإسرائيلية".

- فى الفترة ما بين 1973-1977 إستمرت الحوارات النقدية داخل اليسار المصرى (كجزء من الخطاب القومى المصرى) بل وتوسعت. برز فيها عنصر مراجعة الفرضيات المبدئية والتقديرات السياسية. وعلى ضوء النتائج السياسية والعسكرية لحرب أكتوبر 1973، تم فحص فرص "التسوية السلمية " مع إسرائيل بشكل يخدم المصالح القومية المصرية والعربية. ساد بصفوف المتحاورين من اليسار بشكل عام الإتفاق حول ضرورة التمسك بالحد الأدنى لشروط التسوية السلمية مع إسرائيل: إنسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة والحصول على الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطينى. فمازال الظن يسيطر على أعضاء اليسار إن مرحلة الحرب مع إسرائيل لم تنته بعد، وأن هناك إحتمال مبادرة إسرائيلية لإستئناف القتال، إذ إهتزتصورها الذاتى بعد الإنجاز العربى فى حرب أكتوبر. مع ذلك ظهر إهتمام كبير بين المتحاورين بشأن ما يحدث بالمجتمع الإسرئيلى، وأجريت محاولة لتقييم فرص إسرائيل فى إستمراربقائها والصمود بالمستقبل المنظور وللمدى البعيد. بجانب هؤلاء المصريين الذين تشبثوا بشعارات ثورية متعنتة تجاه إسرائيل وفرص التسوية معها، كان هناك من دعوا لوجهة نظر واقعية- عملية، لا تضع الثوابت المبدئية جنباً، ولكنها تضع فى الحسبان أيضاً موازين القوى الإقليمية والدولية. إعترف هؤلاء بأن موازين القوة هذه، التى تمخضت عنها سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين، لاتسمح بتصفية إسرائيل على المدى المنظور. دعا عدد من أعضاء اليسار إلى التمييز بين ما هو مرغوب وما هو موجود (أو بأسلوب محمد سيد احمد، بين "المفروض" و"المتاح")، وتشجيع طريق متوازن بين هذه الأسس. كان هناك بعض التفاهمات للمحنة اليهودية التى ساهمت فى إقامة دولة إسرائيل. أعيد النظر من جديد للفرضية، بأن إسرائيل أداة مطيعة للإمبريالية العالمية، وكذلك الفرضية المعاكسة، بأن إسرائيل

هى " صورة مصغرة للإمبريالية"، وأنها قادرة على التحايل على الدول العظمى الإمبريالية فى سبيل تحقيق أهدافها الحيوية الذاتية. ظهر ميول كبير لدراسة ومعرفة العوامل الخاصة، التى تصوغ سياسات إسرائيل. مع أن إسرائيل ما زالت تعتبر "العدو الخاص"، الذى يجب مواجهته فى نطاق الحرب الشاملة مع الإمبريالية العالمية التى تعتبر "العدو العام".

فيما يخص التطورات المرتقبة بالمنطقة، بعد أن بدأت التحركات الملوحة بشأن تصورات تسوية سياسية قريبة بين مصر بزعامة السادات وبين إسرائيل (إتفاقيتى فصل القوات 1974و1975)، بدت إختلافات وجهات النظر داخل اليسار المصرى. يمكن التمييز بالأدب السياسى الذى كتب خلال تلك الفترة بين ثلاثة توجهات بالنسبة لهذا الموضوع:

توجه يسارى راديكالى (يمثله لطفى الخولى) الذى عارض تماماً مسيرات السادات، لأنها إندمجت، طبقاً لذلك الرأى، بإستراتيجية الإمبريالية الحديثة من مدرسة وزير الخارجية الامريكى هنرى كيسنجر. طالب هذا التوجه بخفوض كفاح طويل الأمد متصاعد ضد إسرائيل لتحويلها فى المستقبل إلى دولة علمانية - ديمقراطية على كامل أرض فلسطين. نجد فى المقابل توجه يسارى برجماتى (يمثله عبد الستار الطويلة) أيد بالأساس مسيرات الرئيس السادات، اى عقد سلام مع إسرائيل على أساس خطوط ما قبل حرب الأيام الستة، من خلال إدراك بأن وجود دولة إسرائيل يستند الى شرعية دولية واسعة وبأن ميزان القوى العالمية والإقليمية لا يسمح بتدمير إسرائيل بالمستقبل المنظور. وطبقاً لهذا التوجه فإن فكرة إقامة دولة علمانية ديمقراطية مشتركة للفلسطينيين والإسرائيليين- لم ترفض من حيث المبدأ بشرط أن يتم ذلك بموافقة الطرفين.

التوجه الثالث (الذى مثله محمد سيد أحمد) كان مزيجاً من التوجهين السابقين ودعا لحل الظلم القائم فى أساس وجود دولة إسرائيل "على أشلاء الشعب الفلسطينى" وذلك ليس بواسطة تصفية إسرائيل (وهو أمر مستحيل على كل حال) بل عن طريق تعاون إقتصادى وآخر بينها وبين جيرانها العرب والفلسطينيين، بشكل يؤدى فى النهاية الى دمجها بالمنطقة، وإلى إضمحلال طابعها الصهيونى كذلك. معنى ذلك، أن هذا الاتجاه سعى لتطبيق فكرة سياسة الوفاق بين الدول العظمى على عينة إقليمية أى الإبقاء على التناقضات الأساسية بين إسرائيل وبين العرب وترتيبها من جديد فى إطار إلتزام أطراف النزاع بالامتناع عن ممارسة العنف مع إيجاد روادع وحوافز تضمن هذا الامتناع.

* كان الحادثان السياسيان الأساسيان فى الفترة 1977-1978 هما "مبادرة القدس" للرئيس السادات (نوفمبر 1977) وتوقيع "إتفاق المبادئ للسلام بالشرق الأوسط" بين مصر وإسرائيل، المعروف "بإتفاقيات كامب ديفيد" (سبتمبر1978). كانت هذه هى الفترة التى أقيم فيها حزب التجمع، فى إطار "تجربة التعددية المقيدة" لنظام الرئيس السادات - وهو الحزب الذى يمثل حتى اليوم البيت السياسى لمعظم الماركسيين المصريين بالمشاركة مع عناصر ناصرية وإسلامية مستنيرة) صدرت خلالها أيضاً صحيفة الأهالى(5)

تعاظمت الخلافات فى هذه الفترة بين عناصراليسار حول قضايا الصراع العربى الإسرئيلى فى ضوء مسيرات السلام السابقة الذكر. بلورحزب التجمع بمختلف مؤسساته وتياراته إجماعاً معارضاً تماماً لزيارة السادات للقدس وللمسيرات السياسية التى أعقبتها، والتى بلغت ذروتها بإتفاقيات كامب-ديفيد. اليسار الماركسى المنظم داخل التجمع (مع التيارات الأخرى بالحزب) رأى ضرورة التأكيد بأنه لا يعارض مبدئياً (التسوية السلمية) مع إسرائيل، بشرط التمسك بالحد الأدنى من شرطى الإجماع الوطنى المصرى منذ حرب الأيام الستة. مع ذلك رفض التجمع مسيرات الرئيس السلامية، لأنه رأى فيها انتقاصاً للسيادة الوطنية المصرية، إندماجاً بالإستراتيجية الإقليمية للإمبريالية الأمريكية، وخدمة للطموحات التوسعية الإسرائيلية (العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية)، دق إسفين بالمعسكر العربى، إضعاف حركة التحرير القومية العربية وإهدار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، بل خيانة حقيقية لها .

من الجدير بالذكر أن نقد اليسار المصرى لمسيرات السلام تتسم بالحدة المتصاعدة من بيان لآخر، مع تشدد المواجهة الشاملة بين حزب التجمع ونظام السادات. وعلى عكس ذلك إجتهد عدد من أعضاء اليسار خارج التجمع فى الدفاع بحماس عن مسيرات السلام للرئيس.

ما هى العوامل التى أثرت فى تكوين مواقف اليسار المصرى حول القضايا المتصلة بالصراع العربى الإسرئيلى ؟ كانت الفكرة الشائعة بأن هذه المواقف تم إتخاذها طبقاً لمواقف الإتحاد السوفيتى بهذا الصدد. تبنى اليسارالمصرى، كما كان البعض يتصور، منذ البداية، مواقف الإتحاد السوفيتى دون إبداء رأى مستقل أو إثارة نقاش،. بالطبع لا يمكن الإستهانة بأهمية هذا العامل، وبالتأكيد لا يمكن تجاهل وجوده.[6] لكن بنفس الدرجة لا يمكن تجاهل بعض العوامل والإعتبارات الأخرى، والتى كان لها أيضاً وزنها فى تشكيل مواقف اليسارإزاء القضية المطروحة وقضايا أخرى كذلك .[7] نذكر من بين هذه العوامل الأخرى:

* المبادئ الأيديولوجية: كان لليسار المصرى، بمختلف فصائله، منذ نشأته، التزامات بموقف معادى للإمبريالية. فقد إتخذ مواقفه تجاه قضايا الصراع العربى الإسرئيلى من منطلق إسهام هذه المسيرة أو تلك فى الصراع ضد الإمبريالية (البريطانية، وبعد ذلك الأمريكية) والعمل على إضعافها، سواء فى مصر أوعلى إتساع المنطقة. تطابقت هذه المواقف بشكل عام مع مواقف الإتحاد السوفيتى، لكن غالباً ما نشبت خلافات حول هذه القضية أو غيرها. كان هناك كذلك خلافات بين الفصائل الماركسية نفسها بشأن تقييم تأثير بعض الخطوات على مكافحة الإمبريالية. على سبيل المثال، عندما اعتبر أغلب أعضاء اليسار اعتباراً من منتصف الخمسينات وما بعدها، أن الصراع مع إسرائيل هو جزء من مكافحة الإمبريالية، إرتفعت أيضاً أصوات متفرقة ترى أنه بمجرد إقامة سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سوف يتزعزع الوجود الإمبريالى بالمنطقة.

يجب الأشارة الى أنه خلال فترة "هيمنة الهويه اليهوديه فى الحركة اليسارية " وهى الفترة ما بين 1940-1955، ركزت بعض جماعات اليسار، خاصة الحركه الديمقراطية للتحرر الوطنى، على إلتزاماتها الأممية، أى- حق كل شعب فى تقرير مصيره وسيادته الوطنية. كان هذا بمثابة إدعاء آخر لتبرير التأييد لتقسيم فلسطين، الى جانب التبنى التلقائى للموقف السوفيتى. وبعد

مرور الزمان وجه نقد ذاتى باليسار المصرى إلى هذا الموقف، وخاصة ضد هنرى كورييل، الذى كان الممثل البارز لهذا الموقف .

الظروف الإضطرارية للحركة- تعرض اليسار المصرى للمطاردات ومضايقات السلطات وصراع البقاء الصلب، أدت أحيانا إلى التقليل من أهمية قضايا الصراع العربى الإسرئيلى داخل مضمون الأجندة الوطنية.

* صراعات القوى داخل الحركة: تأثرت مواقف فصائل اليسار المصرى من قضايا مختلفة بما فيها قضية الصراع مع إسرائيل أكثر من مرة ، من صراعات قوى بين الكتل وأيضاً بين أفراد، وعلى سبيل المثال كان هناك تأثير معين لشكاوى أعضاء من أصل مصرى ضد "الهيمنة اليهودية" وضد الزعامة الكاريزمية لهنرى كورييل. تأثرت المواقف أيضاً من الصراعات بين " جماعة الحزب " وبين الحركه الديمقراطية للتحرر الوطنى، بعد أن فشلت المحاولة القصيرة الأمد لتكوين وحدة شاملة بين كل فصائل اليسار (1958) .

* ملابسات الأوضاع الدولية : تأثرت مواقف اليسار المصرى تجاه الصراع العربى الإسرئيلى من مجمل العلاقات بين القوتين العظميين والكتل السياسية الفكرية المرتبطة بها. يمكن ملاحظة بعض التشدد بمواقف اليسار، عندما تعاظم الإستقطاب بين القوتين العظميين، وبالمقابل مواقف أكثر مرونة وبراجماتية خلال فترات الوفاق الأكثر فاعلية بين القوتين العظميين.

مع ذلك يجب أن نفحص بشكل أدق التذبذبات الناجمة عقب التغير فى العلاقات بين الدولتين العظميين خلال أعوام 1947-1949، والتى حدث بها تدهور حاد من تعاون كامل بين الدولتين العظميين (المتبقى من فترة الحرب العالمية الثانية) إلى عداء شديد بينهما، الذى بلغ خطر المواجهة العسكرية.

* الموقف من نظامى عبد الناصر والسادات: كلما تعاظم إندماج اليسار المصرى فى النظام الناصرى، زاد ميوله لتبنى مواقف الحكومة تجاه إسرائيل سواء بأبعادها المتشددة أو بأبعادها البراجماتية. أثر هذا العامل (بالإضافة للعوامل الأخرى التى ذكرت سابقاً والتى ستذكر فيما بعد) على تشدد مواقف اليسار المصرى تجاه إسرائيل، وفى الوقت نفسهً على إنخراط بعض أعضاء اليسار (مثل أحمد حمروش) فى إلتماس الحوارمع "قوى السلام الإسرائيلية". نفس الشئ ينسحب على موقف اليسار من نظام السادات: ففى الفترة التى أيد فيها معظم أعضاء اليسار المصرى صراع الرئيس ضد "مراكز القوى" الناصرية وإنخرطوا أيضاً فى حكومة مصر وأجهزة سياسية أخرى، ظهرت ميول براجماتية معينة تجاه إسرائيل، وقد إنعكس ذلك فى إشتراك أعضاء يسار مصريين (على الرغم من المواقف المتشددة بعض الشئ لخالد محيى الدين وآخرين) فى الإعداد لمؤتمر بولونيا وفى المؤتمر نفسه. بعد حرب أكتوبر 1973، عندما بدأ اليسار المصرى المضى بإتجاه الصدام مع سياسة الانفتاح للرئيس السادات بجوانبها المختلفة، بدا تعنت ملحوظ فى مواقف اليسار المصرى المنظم بالتجمع تجاه مسيرات الرئيس السلمية. من ناحية أخرى، كان هناك أفراد وجماعات باليسار المصرى لم ينضموا للتجمع أصلاً أوإستقالوا منه فى فترة متأخرة، أيدوا مسيرات السلام للسادات، وذلك بسبب تأييدهم "للتجربة الديمقراطية" للرئيس.(8)

* صراع اليسار من أجل صورته العامة : أخذ اليسار المصرى العبرة من مرحلة " الولادة الأولى" (1921-1924)، حيث التصقت خلالها باليسار الماركسى تهمة الانفصال عن التطلعات القومية للشعب المصرى وذلك بإعطاء أولوية للنزاعات الطبقية. وجعلت تلك العبرة اليسار يتمسك بالإنضمام للإجماع القومى المصرى وكفاحاته. تأييد اليسار المصرى لتقسيم فلسطين (1947) يبدو كأمر شاذ عن هذا التمسك، لكنه من الناحية العملية ليس كذلك: على الرغم من أن اليسار كان منعزلاً بموقفه هذا إلا أنه واجه رد فعل جماهيرياً معتدلاً أكثر مما كان متوقعاً، ويرجع ذلك الى مشاركته الفعالة بالكفاح الوطنى ضد بريطانيا منذ أوائل الأربعينات.
رغبة الكوادر المصرية باليسار المصرى فى التخلص من تهمة (الهيمنة اليهودية) أثرت (بجانب عوامل أخرى) على تشدد مواقفه تجاه إسرائيل من خلال تبنيه لأفكار قومية عربية، إبتداءَ من منتصف الخمسينات. أيضاً معارضة اليسار المصرى المنظم لمسيرة السلام للرئيس السادات من جهة، وتأييد أعضاء يسار مستقلين لمسيرة السلام من جهة أخرى، حددتها جهود أعضاء اليسار لربط أنفسهم (طبقاً لإعتبارات وتقييمات كل تيار) بالتطلعات القومية للشعب. كان التجمع يدرك أن مبادرة القدس للرئيس السادات وإتفاقيات كامب ديفيد كذلك تتمتع بدعم جماهيرى واسع لكنه آمن بأن التطلعات والمصالح القومية الأساسية للشعب المصرى ستؤدى فى المستقبل إلى يقظة الجمهور من الأثر الأولى لمسيرة الرئيس ولتبنى الموقف المعارض المتشدد، الذى كان التجمع أول وأشد من عبر عنه. مع ذلك، يجب أن نذكر أن التجمع أصر على الإشارة فى بياناته الخاصة فى هذا الموضوع إلى عدم معارضته من حيث المبدأ لحل سلمى للصراع العربى الإسرئيلى بشرط أن يلبى الحد الأدنى من مطالب العرب. جاءت هذه الأشارة بلا شك من منطلق الإدراك أن الرفض التام لعقد سلام مع إسرائيل لا يلقى قبولا لدى الجماهير المصرية.
القضية التى يجب الإهتمام بها هى وزن قضايا الصراع العربى الإسرئيلى بين مجمل المشاكل التى شغلت اليسار المصرى. يبدو أن هذه القضايا قد وضعت فى آخر سلم الأولويات لليسار كلما إشتدت مطاردات السلطة، وعندما دخل اليسار فى صراع البقاء (حتى تفكيك المنظمات الشيوعية وإنضمام أعضائها للإتحاد الاشتراكى العربى) عبر ذلك يمكن ملاحظة أن هناك علاقة مباشرة بين تذبذب الأهمية النسبية لقضايا الصراع وبين صعودها وهبوطها فى الأجندة الوطنية المصرية بشكل عام. يبدو أن أهمية الصراع العربى الإسرئيلى كانت منخفضة خلال سنوات ما بعد حرب 1948، عشية ثورة "الضباط الأحرار" وبعدها مباشرة، عندما إنشغل النظام الجديد فى تثبيت أسسه ورسم سبيله. ثم إرتفعت أهميتها بشكل ملحوظ سواء بالرأى العام السياسى أو باليسار، عندما أعطت السلطة الناصرية أسبقية واضحة لحلم الكبرياء القومى العربى وللصراعات ضد الإمبريالية ومن أجل الوحدة العربية المرتبطة به. بعد فشل الوحدة السورية المصرية وبداية تطبيق "القرارات الإشتراكية" بالإقتصاد المصرى، بدأ تراجع معين فى أهمية قضايا الصراع العربى الإسرئيلى بسبب تكثيف العمل بالمشاكل الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع المصرى .[9] زادت أهمية هذه القضايا بشكل كبير أثناء حرب الأيام الستة (1967) وطوال حرب الإستنزاف. وبعد فترة هدوء نسبى فى الأعوام الأولى

من حكم السادات زادت أهمية قضايا الصراع مع إندلاع حرب أكتوبر 1973 وبعدها مباشرة. قل الإهتمام بقضايا الصراع العربى الإسرئيلى، عندما بدأ الرئيس السادات فى تطبيق سياسة الإنفتاح، خاصة فى ظل تأزم الوضع الإقتصادى الإجتماعى وإنتقال مركز الثقل إلى الخطوات المطلوبة من التيارات السياسية المختلفة من أجل تكيفها لنمط التعددية المراقبة التى وضعها السادات. ومنذ ذلك الحين وما بعده زادت مرة أخرى أهمية هذه القضايا، عندما ربط التجمع، أكثر من أى تيار سياسى آخر فى مصر، بين سياسة الإنفتاح للرئيس وبين مبادرته للسلام ودعا إلى معارضة كلاهماً من خلال رؤية هيكلية شاملة. فى نهاية الفترة المعروضة فى هذه الدراسة إحتلت قضايا الصراع العربى الإسرئيلى مكانا بارزا فى أجندة اليسار المصرى. كان النهج الذى سلكه التجمع بشأن هذه القضايا نهجاً كفاحياً، دون هوادة، ضد السلام مع إسرائيل رغم أنه يجب أن نعود ونذكر أعضاء اليسار الغير منظمين التجمع الذين أيدوا تلك المسيرات وكانت لهم مبرراتهم الأيديولوجية والسياسية .

يدل هذا التباين على أن معارضة السلام مع إسرائيل (وكذلك تأييده) لم تنبع بالضرورة من الأساس الفكرى لليسار المصرى وكانت مرتبطة أيضاً بمجموعة إعتبارات أخرى تناولناها سابقاً.

ولإستكمال صورة مواقف اليسار المصرى تجاه القضايا التى تناولناها فى هذا البحث نستعرض فيما يلى بإختصار تطورات هذه المواقف خلال عقد الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، أى خلال سبعة عشر عاما من نهاية الفترة التى تم إستعراضها.

فى اليوم الذى تم فيه التوقيع على إتفاق السلام الثنائى بين إسرائيل ومصر (واشنطن، 26 مارس 1979) نشرت الأمانة العامة لحزب التجمع بياناً مطولاً (حوالى 8000 كلمة) يدين الاتفاق. لعدم توافر أدوات إعلام لحزب التجمع فى حين إصدار البيان بعد منع إصدار جريدة الأهالى وفى ظل العراقيل المحكمة أمام توزيع منشورات معارضة بمصر أثناء تلك الفترة، تم نشر البيان بالجريدة اللبنانية الراديكالية "السفير".(10) إشتمل البيان بالفعل على نفس الإدعاءات التى وردت بمنشور الحزب الذى أدان إتفاقيات كامب ديفيد.(11) بشكل أوسع ومفصل وتشدد واضح فى الأسلوب. على سبيل المثال، كلما تذكر إسرائيل فى البيان يوضع إسمها بين علامتى تنصيص للتأكيد على كونها كيانا مصطنعاً. ومثل البيانات السابقة ذكرت هذه الوثيقة أيضاً أن التجمع حذر فى الماضى من أن الرئيس يتأمل التوقيع على إتفاق منفرد مع إسرائيل وأن هذا الإتفاق المنفرد سيضر المصالح الإقتصادية والسياسية لمصر وسوف يعزلها عن العالم العربى، وسيقيم حاجزا نفسيا بين مصر وشقيقاتها العربيات وسيخلق رواسب عدائية فى مصر تجاه العرب والفلسطينيين. جاء بالمنشور أن مبادرة الرئيس السادات وصلت نتيجتها المنطقية بتوقيع الإتفاق مع إسرائيل فى مناخ سياسى، يتعارض تماما مع الأهداف التى عرضها الرئيس السادات أمام الكنيست. وما سوف ينفذ مع توقيع الإتفاق هى الأهداف التى وضعها بيجن فى رده على خطاب السادات. لم تتحقق أى نقطة من النقاط الخمسة التى تشكل خطة السادات للسلام : إنهاء إحتلال كل الأراضى العربية المحتلة ؛ إقامة دولة فلسطينية ؛ حق كل الأطراف فى حدود آمنة ؛ إقامة علاقات طبقا لوثيقة الأمم المتحدة

وإنهاء حالة الحرب (خرجت مصر وحدها من ساحة المواجهة مع إسرائيل، لكن هذه الساحة قد إتسعت لتشمل الآن إيران والتى هى دولة إسلامية غير عربية).
كما أشار البيان الى أنه منذ توقيع إتفاقيات كامب ديفيد زادت المعارضة فى مصر لمسيرات الرئيس، لكن لم يتمكن المفاوضون عن الجانب المصرى من إستغلال هذه المعارضة لإحباط بعض مكونات الإتفاق والتى تنتقص من سيادة مصر على سيناء (التى وردت مشروحة تفصيليا بالبيان). وجاء بالبيان كذلك أن الإتفاق يعتبر إهداراً لحقوق الشعب الفلسطينى، وأن النصوص المبهمة للإتفاق ستمكن إسرائيل بالمستقبل من التمسك بتحويل الإدارة الذاتية المحدودة المعروضة على الفلسطينيين كتسوية مؤقتة الى تسوية دائمة. أشار البيان إلى حذف موضوع القدس من نطاق القضايا التى يتناولها إتفاق السلام، والذى يفهم منها تسليم مصرى بأن تكون القدس العاصمة السياسية لإسرائيل. إدعى البيان أيضاً أن هدف إتفاق السلام ليس حل الصراع العربى الإسرئيلى، بل إقامة تحالف أمريكى جديد بالشرق الأوسط بما تمليه "المصالح الإستراتيجية الأمريكية بالعالم كله" (تفاصيل هذه المصالح مدونة داخل الوثيقة). أخيراً تناول البيان الإدعاء أن السلام المصرى الإسرئيلى سيساهم فى رفاهية المواطنين، وعرض كثيرا من الإدعاءات المفصلة لتفنيد هذه النسخة. وقد أشير فى هامش البيان، أنه نال تأييد كل أعضاء أمانة الحزب (37 عضواً) بالإجماع. ولإعطاء صلاحية أكبر وقع عليه كل أعضاء أمانة الحزب (من أبرز الماركسيين الذين وقعوا عليه: خالد محيى الدين، حسين فهمى، د. ميلاد حنا، لطفى الخولى، د. إسماعيل صبرى عبد الله، د. رفعت السعيد، حسين عبد الرازق). وقد إنضم الى هؤلاء ستة توقيعات لنشطاء لم يكونوا أعضاء بأمانة الحزب لكنهم ساعدوا فى صياغة البيان (الماركسيين منهم: فؤاد مرسى، محمد سيد أحمد، أبو سيف يوسف).
كلما تقدمت مسيرة تطبيق إتفاق السلام الإسرئيلى المصرى، عبر التجمع عن معارضته لهذا الاتفاق بعبارات شديدة اللهجة، وزاد من مشاركته بنشاطات جماهيرية لتجسيد معارضته. بادر التجمع بإنشاء هياكل جبهوية (لجان شعبية وما شابه ذلك) والتى شارك بها كل أحزاب المعارضة وشخصيات مستقلة، خاصة من فئات المثقفين، الفنانين وأصحاب المهن الحرة. ومن بينهم من أيدوا مبادرة القدس للرئيس السادات أصلاً أو كانوا محايدين ولم يعبروا عن معارضتهم صراحة فى بداية المسيرة. أغلب الظن أن المعارضة الجماهيرية المتزايدة لإتفاق السلام وما يرتبط به من تطبيع العلاقات قد تأثرت برد الفعل الذى إتخذته الدول العربية فى أعقاب إتفاقيات كامب ديفيد وعزلة مصر عن العالم العربى وكذلك من خطوات الإستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة خاصة بعد توقيع إتفاق السلام. كل ذلك إعتبره الرأى العام المصرى بمثابة استفزاز صارخ ومهين. كانت نقطة الإنطلاق للحملة الجماهيرية ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى 26 فبراير 1980، وهو ذلك اليوم الذى قدم فيه اول سفير إسرائيلى بمصر د. إلياهو بن أليسار خطاب إعتماده للرئيس السادات(12). كان نشطاء التجمع بين المنظمين للمظاهرة العنيفة بالقاهرة ضد هذا الحدث، وهى المظاهرة التى أحرقت فيها أعلام إسرائيل. تعهد رؤساء أحزاب المعارضة وكثير من الشخصيات العامة بشكل علنى عدم

الإتصال بأى جهة رسمية أو شخصيات إسرائيلية بغض النظر عن وجهات نظرها أو إنتمائها السياسى.
فى 10 أبريل 1980 عقد بالقاهرة المؤتمر العام الأول لحزب التجمع الذى إعتمد فيه البرنامج السياسى العام. صدرت قرارات المؤتمر فى كتاب شمل أيضاً اللائحة التنظيمية إلى جانب القرارات السياسية. حظيت القضايا القومية (خاصة قضايا الصراع العربى الإسرئيلى) ضمن القرارات السياسية بالأولوية على حساب قضايا الديمقراطية والشئون الإقتصادية والإجتماعية. وقد تقرر فى الفصل الذى يتناول القضايا القومية بأن أمريكا ترغب فى حل الصراع بشكل يؤمن مصالحها وإستمرار سيطرتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية بالمنطقة. وتريد إسرائيل من جانبها السلام مع الدول العربية بشروط تناسبها، بحيث يسمح لها بإقامة علاقات إقتصادية وثقافية مع الدول العربية المجاورة، وهو ما سيساعد الإستعمار الجديد على إحكام قبضته على إقتصاد الدول العربية. ورد بالبرنامج أن السلطة المصرية تشجع هذا الحل كنتيجة طبيعية لأولوياتها الإجتماعية وسياساتها الإقتصادية، والتى عبر عنها بالإنفتاح الإقتصادى، زيارة الرئيس السادات للقدس، وإتفاقيات كامب ديفيد والإتفاق المصرى الإسرئيلى، والتى تعنى من الناحية العملية تسوية جزئية للصراع العربى الإسرئيلى وسلام منفرد بين حكومتى مصر وإسرائيل، تشكل تنازلا (مصريا) عن المشكلة الفلسطينية فى مقابل إستعادة سيناء (لمصر) منزوع السلاح وسيادة مصرعليه منقوصة(13).
إقترح البرنامج "إستراتيجية صحيحة لحل المشكلة" كبديل شامل " للإستراتيجية الإمبريالية الصهيونية المشتركة". هدف الإستراتيجية المنشودة هو تحقيق سلام شامل، عادل ودائم كبديل للسلام المنفرد، طبقا للخصائص التالية:

- تحويل الشرق الأوسط وجنوب غربى أسيا إلى منطقة سلام خالية من القواعد العسكرية الأجنبية، والأساطيل الأجنبية وكل أنواع التحالفات العسكرية مع الدول الأجنبية.
- حل الصراع العربى الإسرئيلى على أساس الإعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه، وحقه فى تقرير مصيره وإنشاء دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين وإنسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة.
- -مشاركة كل الأطراف المعنية (أى جميع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية) بالجهود الرامية لإحلال السلام الذى يضمنها المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة (أى معارضة سلام برعاية أمريكية منفردة) .
- إستمرار مكافحة الإمبريالية، والصهيونية وأهدافهما.
- تكوين جبهة عالمية تشمل اليابان، وغرب أوربا، والدول الإشتراكية لدعم هذا السلام الشامل ومناهضة سيطرة الولايات المتحدة على موارد المنطقة[14] .

وما يخص موضوعنا بشكل خاص هو الخاصية الرابعة من " إستراتيجية السلام الشامل والعادل "، التى تنص على " إستمرارمحاربة الإمبريالية والصهيونية" حتى بعد تحقيق

السلام. التفسير الواضح لهذا البند هو إستمرار الصراع من أجل إجهاض صهيونية دولة إسرائيل. أما التفسير الأكثر تشدد فهو إستمرار الصراع من أجل تصفية دول إسرائيل.
إلى جانب خصائص "إستراتيجية السلام الكامل والعادل" يقدم البرنامج " مشروعاً قومياً" يشمل احد عشر بنداً يشكلون تجسيد لتلك الخصائص. يتناول البند الثامن مباشرة الموضوع الفلسطينى. ورد فيه تأييد شامل لنضال الشعب الفلسطينى بالأراضى المحتلة وخارجها ؛ تأييد مادى ومعنوى للثورة الفلسطينية؛ تضامن كامل مع منظمة التحرير الفلسطينية لكونها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الشقيق فى نضاله من أجل حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته الديمقراطية على أرض فلسطين, دولة تضمن حقوق المساواة لكل مواطنيها دون التمييز فى الدين، والعقيدة والجنس؛ تأييد حق الثورة الفلسطينية فى مواصلة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيونى، وحقها فى حرية الحركة (بالدول العربية) لحشد الجماهير الفلسطينية للنضال، وحقها فى إتخاذ القرارات السياسية بشكل مستقل، دون وصاية (عربية)، فيما يخص مصيرها ومصير شعبها، وتأييد حقها فى المشاركة كعنصر مستقل بكل الجهود المبذولة لمحو العدوان الإسرئيلى وإستعادة السلام للمنطقة.(15)
يتضح مما جاء فى هذا البند أن التجمع يؤيد الهدف الإستراتيجى لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو إقامة "دولة ديمقراطية" على أرض فلسطين (وإن لم يصرح بوضوح أن هذه الدولة ستشمل كامل أرض فلسطين وهو الموقف الذى يمكن تفسيره على أنه محاولة لتصفية دولة إسرائيل). يمكن تفسير الجملة التى تدعو للتضامن الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تأييد كامل للخطوات التى ستتخذها المنظمة ومنها خطوات تكتيكية و"مرحلية" من شأنها تأجيل تحقيق الهدف الإستراتيجى السالف الذكر لأمد قصير أو طويل. يؤيد هذا التفسير إعتراف التجمع دون تحفظ بإستقلالية القرار الفلسطينى عن أى وصاية عربية.(16)
بالنسبة للموقف العام للتجمع حيال قضايا الصراع العربى الإسرئيلى، يجب الإشارة إلى أنه فى برنامجه السياسى الذى تم إعتماده بالمؤتمر، حرص التجمع على التأكيد أنه لا يعارض حلاً سلمياً للصراع بشرط أن يكون سلاماً شاملاً، عادلاً ودائماً، بعكس السلام المنفرد التى سعت إليه الحكومة المصرية. الأهم من ذلك أنه بالبرنامج الذى تم اعتماده بالمؤتمر لم يعد الحديث عن "حل سلمى"، بل عن "إستراتيجية السلام" أى سلام من حيث مضمون التسوية وليس فقط من حيث الوسائل المؤدية إلى التسوية. مع ذلك ظل الموقف غامضاً بالنسبة لكل ما يتصل بإستمرار وجود دولة إسرائيل بعد أن يتحقق السلام.
إستمر التجمع فى الأعوام التالية بعد ذلك فى معارضته الشديدة لكل مظاهر التطبيع السياسى والإقتصادى والثقافى مع إسرائيل، وبتعبيرات عدائية شديدة اللهجة ضد إسرائيل من خلال قرارات مؤتمراته القطرية وهيئاته الرسمية ووسائل إعلامه.(17) تصاعدت هذه التعبيرات العدائية كلما ساءت علاقات إسرائيل مع دول الجوار العربية واشتد صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية.
وقد حدث ذلك مثلا بعد قصف المفاعل النووى العراقى وأثناء حرب لبنان وبعد إندلاع الإنتفاضة الأولى وما شابه ذلك. ففى مثل هذه الأحداث أو فى أيام الذكرى المرتبطة بالصراع العربى

الإسرئيلى، إعتاد التجمع بالإضافة إلى القوى المعارضة الأخرى المطالبة بإعادة السفير المصرى من تل أبيب، وطرد السفير الإسرئيلى من القاهرة وتنصل مصر من إتفاق السلام مع إسرائيل.

ومع ذلك ونتيجة كثرة الترديد مراراً وتكراراً عن شعارات التجمع المعادية لإسرائيل وما يصاحبها من عمليات المعارضة مع الوقت أوجد الإنطباع بأن تلك التعبيرات المعادية تقلل من شدتها الأولى. يرجع ذلك الى الجو الهادئ نسبياً الذى أشاعته حكومة الرئيس حسنى مبارك بالساحة السياسية – الحزبية المصرية وكذلك إلى إخراج مصر من عزلتها، التى فرضتها عليها الدول العربية منذ التوقيع على إتفاقيات كامب ديفيد، وكذلك التحسن البطئ فى العلاقات مع معظم الدول العربية على خلفية الحرب العراقية-الإيرانية. من الناحية الفعلية تكيف العالم العربى كله للسلام المصرى الإسرئيلى كأمر سياسى واقع، واستقبلت التصريحات المتكررة للرئيس المصرى بأن السلام مع إسرائيل هو "خيار إستراتيجى مصرى" فى العالم العربى بشكل طبيعى دون تذمر. ساهم هذا الجو بلا شك فى تهدئة حرارة العداء لإسرائيل إلى حد معين لدى معظم القوى السياسية المعارضة فى مصر، ومنها التجمع، وإن لم ينعكس ذلك بالضرورة على القرارات الرسمية للحزب أو التصريحات الكتابية أو الشفهية لقادة اليسار بالصحافة الحزبية.(18)

هذا الواقع العملى الذى نهش بشدة القرارات الرسمية للتجمع، أثار الحيرة وعدم الارتياح لدى نشطاء الحزب، إضافة إلى توجيه السخرية للحزب من جانب الدوائر المقربة من الإدارة المصرية. تناولت هذه التساؤلات موضوع فتح حوار مع اليسار الإسرئيلى على أساس شائعة إنتشرت فى وسائل الاعلام المصرية، بأن اتصالات من هذا النوع قد أجريت بالفعل على أرض مصر، خاصة مع أعضاء الجبهه الديمقراطيه للسلام الشيوعية ومع عناصر أخرى فى اليسار الإسرئيلى. على هذا الأساس رأى زعيم التجمع خالد محيى الدين أثناء حوار شامل أدلى به الى أمينة النقاش المحررة السياسية لصحيفة الأهالى أوضح فيه من جديد المواقف الرسمية للتجمع إزاء هذه القضية. فى معرض إجابته على سؤال المحررة (أثير هجوم فى الآونة الأخيرة حول ما قيل بشان حوار مع اليسار الإسرئيلى. ما رأيك فى ذلك؟ و أجاب محيى الدين "موقفنا من تطبيع العلاقات (مع إسرائيل) ثابت ولن يتغير. ونشاطنا ضد التطبيع سواء بمفردنا أو فى نطاق الجبهة التى نساهم فيها مازال مستمرا. غير أن ذلك شئ ولقاءاتنا مع إخواننا الفلسطينيين المقيمين بالأراضى المحتلة منذ عام 1948 (المقصود إسرائيل) هى شيئ آخر. أعرب خالد بعد ذلك عن إعجابه الشديد بتمسك العرب فى إسرائيل بهويتهم العربية، الإسلامية والمسيحية وإرتباطهم بالعروبة والهوية الفلسطينية. وقال أن محدثيه من العرب – الإسرائيليين الذين قابلهم بالمؤتمرات الدولية، طالبوه بدعوتهم لزيارة مصر، لكنه أوضح لهم حدود قرارات التجمع بمقاطعة أى مظهر من مظاهر التطبيع مع إسرائيل ومعارضته لخطوات الحكومة التطبيعية على المستوى الرسمى. ولذلك قال محيى الدين لمحدثيه أنه لا يستطيع دعوتهم لزيارة مصر، لأنهم يحملون جوازات سفر إسرائيلية وحضورهم لمصر هو أحد ثمار إتفاقيات كامب ديفيد التى يرفضها الحزب. اذا هناك فرق بين لقاء هؤلاء العرب والحديث معهم

فى إطار مؤتمر دولى خارج مصر وبين إجراء حوار معهم فى مصر. هذا الموضوع الأخير نرفضه لكونه أحد مظاهر التطبيع. قال زعيم التجمع أن محدثيه تفهموا موقف الحزب فى هذا الموضوع. ردا على تساؤل المحررة حول سبب رفض التجمع إجراء حوار مع أعضاء يسار إسرائيليين، فى حين تعقد منظمة التحرير الفلسطينية لقاءات منتظمة معهم، أجاب محيى الدين: هناك فرق كبير بين موقفنا وموقف منظمة التحرير الفلسطينية. فنحن نقر بحق منظمة التحرير الفلسطينية فى إتخاذ أى صورة من الكفاح تراها مناسبة لتحقيق حقوق الشعب الفلسطينى...ونقدر وجهة نظر المنظمة وسعيها لنقل جزء من الصراع إلى داخل الرأى العام بإسرائيل نفسها. فنحن نقر بحقه فى القيام بذلك خاصة ان الحوار ليس الشكل الوحيد للكفاح بل هوأحد الأشكال الكثيرة، السياسة والعسكرية التى تحظى بتقديرنا وتأييدنا. فنحن لا نضع العراقيل أمام قيادة الشعب الفلسطينى كى تنوع طرق صراعها فى سعيها لتحقيق المطالب الشرعية للشعب الذى تمثله. عاد محيى الدين ليؤكد على أن ثمة فرق بين حوار منظم مع اليسار الإسرئيلى، وبين لقاء من أجل الإستماع لوجهات النظر. مثلا نحن نرفض اللقاء مع وفد الحزب الشيوعى الإسرئيلى، على الرغم من أننا مدركين لدعمه لحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة وحقه فى تقرير مصيره. هذا الإدراك يجعلنا نراه بشكل مختلف عن رؤيتنا للقوى اليمينية الفاشية المتطرفة من أمثال حزب مبام والليكود، وكل القوى الصهيونية العنصرية المتعصبة. هذه النظرة وهذا التقدير لا يتعارضان مع معارضة حزبنا لكامب ديفيد. هذا هو المسعى الذى كنا طلائعه، واتخذناه بمفردنا منذ بداية المسار قبل أن تفعل ذلك الأحزاب الأخرى.(19)

قضية الحوار بين اليسار المصرى وبين اليسار الإسرئيلى تم مناقشتها أيضاً فى الندوة التى أقامتها مجلة الموقف العربى المصرية، ذات التوجهات العربية-القومية الراديكالية. وقد نشر ذلك فى عدد نوفمبر 1987 لتلك المجلة (أى فى نفس الشهر الذى نشر فيه حديث محيى الدين بجريدة الأهالى) .

الإهتمام الكبير لدوائر اليسار الماركسى والناصرى بمصر بهذه القضية يدل عليه إحتلال الموضوع مكاناً بارزاً فى نفس العدد. وشغلت مناقشته أكثر من 33 صفحة. أشارت هيئة تحرير المجلة إلى أن هذا الموضوع أختير ليكون الموضوع المحورى لعدد نوفمبر 1987، بمناسبة مرور عشر سنوات على زيارة الرئيس السادات للقدس. لقد كان ثمانية من بين سبعة عشر مشاركاً فى المناقشة ممثلين عن حزب التجمع وأربعة منهم ينتمون للتيار الماركسى.

أكد محرر الموقف العربى فى إفتتاحة الندوة، بشكل قاطع، أننا ضد الحوار مع اليسار الإسرئيلى "لأسباب واضحة" وأضاف أنه لا يوجد "يسار إسرائيلى"، لعدم وجود أمة "إسرائيلية"، بل نظام عسكرى فاشى وموقع أمامى للإمبريالية الغربية؛ فلا داعى لأوهام بشأن الإختراق إلى المجتمع الإسرئيلى عن طريق تيارات يسارية لا وزن أو تأثير لها. يضاف إلى ذلك أن مثل هذا الحوار سيكون بمثابة سكب ماء بارد على الكفاح الملتهب للحركة الوطنية المصرية ضد التطبيع مع إسرائيل.(20)

عرض الموقف الرسمى لحزب التجمع فى المناقشة نائب الأمين العام للحزب لطفى واكد،

الممثل البارز للتيار الناصرى بالحزب. وقد تطابق حديثه تقريباً مع حديث الأمين العام للحزب خالد محيى الدين خلال حواره للأهالى الذى تناولناه فيما سبق. فقد أقر بأن لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق فى العمل حسبما ترى وطبقاً لمصالحها، ويشمل ذلك لقاءات مع عناصر إسرائيلية. فى مقابل ذلك التجمع ملتزم لمواقفه الرافضة للتطبيع مع إسرائيل ويرفض بشكل قاطع حوار اليمين المصرى مع اليمين الإسرئيلى واليسار المصرى مع اليسار الإسرئيلى، على الرغم من علمه بمواقف عناصر من اليسار الإسرئيلى، والتى تعترف بالحقوق العربية. طالما هناك معارضة للتطبيع فى مصر، لن يعقد لقاء بين اليسار المصرى واليسار الإسرئيلى لأنه لا طائل من ذلك. فأى لقاء بين عضو يسار مصرى وعضو يسار إسرائيلى لا يخرج عن نطاق اللقاءات الشخصية، ولا يدل على أى علاقة بين اليسار المصرى واليسار الإسرئيلى. أضاف واكد أنه من المحتمل أن شخصا ما باليسار المصرى يفكرغير ذلك ولكنه أكد أن كلامه يمثل الموقف الرسمى للحزب.(21)

أشارة لطفى واكد الى أن كل لقاء بين عضو يسار مصرى وعضو يسار إسرائيلى هو لقاء شخصى "وأنه يمكن أن يكون هناك شخص ما باليسار المصرى يفكرغير ذلك" دليل على أنه كان هناك فى التجمع من يخالف إلى حد كبير أو صغير الموقف الرسمى للحزب إزاء الحوار مع اليسار الإسرئيلى، ولم يرضى عن التحريم التام لمثل هذه اللقاءات. هكذا كانت كلمات الأعضاء الأربعة ممثلى التيار الماركسى بالندوة تكشف إختلافات فى وجهات النظر أو على الأقل، إختلاف فى المنطلقات فيما بينهم.(22)

عرف عبد الغفار شكر السكرتير الإعلامى للحزب، فى بداية حديثه الصراع العربى الإسرئيلى كنضال تحرير وطنى لحركة التحرير الوطنية الفلسطينية ضد الصهيونية، والتى تعتبر حركة رجعية إمبريالية مغتصبة لفلسطين. ويرى أن الشعب الفلسطينى والشعوب العربية لا تستطيع القضاء على "هذا الكيان الإستعمارى" دون بناء قوة عربية قادرة على القيام بذلك. لذلك فبدون الخيار العسكرى لا يجدى أى عمل آخر (سياسى مثلاً) فالضغط العسكرى فقط على إسرائيل سيجعلها تعيد النظر فى مواقفها ويمكن من الإستغلال المؤثر للتناقضات الداخلية فى المجتمع الإسرئيلى. يفرق شكر بين نوعين من اليسار فى إسرائيل: من جهةاليسار الصهيونى، وهو "يسار مزيف" ومن جهة أخرى عناصر مثل حزب راكاح الشيوعى والذى يمثل العرب أكثر من 90% من أعضائه، والذى يعترف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى (وهو ينسب الى راكاح 2موافقته على إقامة دولة تضم عرباً ويهوداً على أساس ديمقراطى دون تفرقة) غير أنه ينبه بأنه يجب أن ندرك بأن تأثير هذا اليسار فى المجتمع الإسرئيلى محدود، لذلك اى حوار معه لن يؤثر على مستقبل الصراع، دون توافر الشرط الأساسى وهو "بناء القوى العربية وإستخدامها فعلياً". معنى ذلك أن عبد الغفار شكر يرفض الحوار مع اليسار الإسرئيلى، طالما أن العرب لم يبنوا قوة عسكرية تستطيع تهديد إسرائيل.(23)

أكد الدكتور عبد العظيم أنيس، من نشطاء ع. ف. سابقاً، أنه لا يعارض من حيث المبدأ الإتصالات مع "العدو الإسرئيلى" ولكن السؤال هو من يجرى هذه الإتصالات وفى أى ظروف تقام؟ ومن هذا المنطلق أعرب أنيس عن تحفظاته على الإتصالات التى تجريها منظمة التحرير

الفلسطينية مع اليسار الإسرئيلى، لأنها تقام من منطلق موقف ضعف للمنظمة وتؤدى إلى كثير من الإرتباك والبلبلة داخل صفوفها. ويرى أن الحوار مع اليسار الإسرئيلى (بما فيه حزب راكاح الذى أعرب أنيس عن تقديره لمواقفه ونضاله) سيؤدى إلى إضعاف النضال ضد التطبيع مع إسرائيل. فأشار الى أن موضوع الإتصالات مع الإسرائيليين أصبح "موضة" ويجب التحذير من ذلك.(24)

أبدى د. رفعت السعيد الذى كان فى ذلك الوقت السكرتير السياسى للتجمع (إنتخب فيما بعد لمنصب الأمين العام وأخيراً لمنصب رئيس الحزب) موقفاً أكثر مرونة. فقد أكد أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، ولا يجب فرض أى وصاية عربية على المنظمة أو على المشكلة التى تمثلها. ومن هنا يجب رفض أى متاجرة بالقضية الفلسطينية، مثلما تفعل بعض الأنظمة العربية. فللفلسطينيين كامل الحق فى تحديد إستراتيجيتهم وتكتيكهم كما يرون، ومن بينها عقد إتصالات مع عناصر إسرائيلية. أكد د. السعيد أن هناك قوى سلام داخل المجتمع الإسرئيلى " ليس من حقنا الإعتقاد بأن كلهم منافقين "، وأشاد بالمظاهرات الضخمة فى إسرائيل ضد حرب لبنان. ومن هذا المنظور يجب على كل سياسى حكيم أن يؤيد رأى منظمة التحرير الفلسطينية الرافض للصهيونية..لكنه يمد يده لقوى السلام الإسرائيلية الداعية لحل عادل بالطرق السلمية للمشكلة الفلسطينية. اذا كان الحوار مع اليسار الإسرئيلى يخدم فعلا الأهداف الصهيونية، هكذا يتعجب السعيد , فلماذا تعارضه حكومة إسرائيل؟ لماذا تهدد المتحاورين الإسرائيليين بالسجن، ولماذا تسن القوانين التى خصصت لإفشال مثل هذا الحوار؟

لم يعرب السعيد صراحة عن تأييده لإجراء حوار بين اليسار المصرى واليسار الإسرئيلى، غير أن دفاعه الشديد عن حق منظمة التحرير الفلسطينية لإجراء مثل هذه الاتصالات، والتنويه عن الإلتزامات الثابتة ببرنامج التجمع، بقبول ما توافق عليه منظمة التحرير ورفض ما ترفضه، ينطوى على أكثر من إشارة لتأييده مثل هذا الحوار.[25]

كان أحمد صادق سعد هو رابع الماركسيين الذين شاركوا بالمناقشة وهو أحد الزعماء اليهود الثلاثة (الذين أسلموا فى خريف أيامهم) بجماعة الفجر الجديد.

أعرب سعد عن تأييده التام للإتصالات التى تجريها منظمة التحرير الفلسطينية مع عناصر إسرائيلية معينة، وأشار إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية عرفت دائماً كيف تميز بين الصهيونية وحكومة إسرائيل من جهة وبين "اليهود مواطنى فلسطين" من جهة أخرى وأن شعار "إلقاء اليهود فى البحر" لم يعد له وجود ببرنامج المنظمة. يرى سعد أن هذه الاتصالات تدل على تسليم منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى "جزء كبير من الحركة القومية العربية" بحل الصراع على أساس إنشاء دولتين بأرض فلسطين: دولة إسرائيلية فى حدود ما قبل 1967 ودولة فلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار إلى علاقات ومصالح مشتركة بين حكومات عربية معينة وبين دولة إسرائيل، ومنها العناصر الرجعية بداخلها، وقررأنه ستكون قلة فهم سياسى اذا لم نحاول إنشاء "تحالف امضاد" بين اليسار العربى وبين تلك العناصر الإسرائيلية التى تبدى، بدرجات متفاوتة، تفهما للحقوق العربية والفلسطينية. يبدو أن

أحمد صادق سعد مثله مثل الدكتور رفعت السعيد , قد قارن بين الإتصالات التى تجريها منظمة التحرير الفلسطينية مع يساريين إسرائيليين وبين ما يجب أن يفعله اليسار المصرى، لكن فيما يخص التأييد المباشر للحوار بين اليسار المصرى واليسار الإسرئيلى إكتفى بقوله بأنه " اذا أجريت بالفعل مثل هذه الإتصالات فلن أعارضها " .[26]

هذه الإتجاهات المختلفة لتقييم مسيرة السلام مع إسرائيل داخل اليسار المصرى، والميل لدى قطاعات مؤثرة باليسار (ومنها التجمع) لتخفيف مواقفها إزاء هذا الموضوع على المستوى العملى (حتى فى ظل بقاء الالتزامات الرسمية للتجمع بمكافحة تطبيع العلاقات مع إسرائيل)، قد نمت وزادت منذ بداية عقد التسعينات. يمكن إرجاع هذه التطورات لعدة أسباب: ثبات إتفاق السلام المصرى الإسرئيلى على الرغم من التذبذب الذى حدث فى العلاقات بين الدولتين منذ التوقيع عليه، حول حقيقة السلام بين مصر وإسرائيل لوضع دائم؛ إنهيار النظام الشيوعى بالإتحاد السوفيتى وشرق أوربا وتفكك الهيكل السوفيتى بأسره جعل مفهوم الصراع ضد الإمبريالية، والذى كان بالماضى يمثل عنصراً أساسيا فى رأى اليسار المصرى وعلاقته بإسرائيل، غير مناسب بالمرة. كان على اليسار المصرى إعادة تقييم الواقع الدولى الجديد والتغيرات الفكرية والسياسية الناتجة عن ذلك؛ تعاظم الإسلام السياسى بمصر باشكالية عنيفة، وما يترتب على ذلك من خطورة ملموسة على مجرد وجود المجتمع المصرى، كل ذلك جعل اليسار المصرى يعيد ترتيب أولوياته من جديد، ويقيم من جديد موضوع هل مازالت إسرائيل العدو الأول لمصر والأمة العربية، أم أن مصر تواجه عدوا أخطر منها ألا وهو الإسلام السياسى.(27)

أدت حرب الخليج (1991) ونتائجها الخاصة بالعلاقات العربية-العربية والعلاقات الإسرائيلية-العربية إلى زيادة الإرتباك داخل اليسار المصرى. والشىء نفسه ينسحب على مسيرة السلام العربية-الإسرائيلية، التى زادت قوة دفعتها بعد حرب الخليج طبقاً لما توصلت إليه النتائج فى مؤتمر مدريد (1991) وإتفاقيات أوسلو (1993). أصبحت القرارات السياسية الخاصة بالصراع العربى الإسرئيلى، والتى تبناها التجمع منذ زيارة السادات للقدس وتوقيع إتفاقيات كامب ديفيد، قديمة وغير ملائمة. فلم يكن بعد من المستطاع الجزم بأن إتفاق السلام بين مصر وإسرائيل يشكل "تسوية منفردة " ويفرض العزلة على مصر فى العالم العربى. وفى ظل توقيع إتفاقيات أوسلو تلاشى الإدعاء، بأن مصر حين عقدت سلاماً مع إسرائيل قد تخلت عن حقوق الشعب الفلسطينى. تركت كل هذه العوامل بصماتها على مواقف اليسار المصرى بشأن قضايا الصراع العربى الإسرئيلى. صحيح أنه لم يطرأ تغيير ملموس فى هذه المواقف فلم تتم إعادة صياغة القرارات الرسمية للتجمع الخاصة بهذه الموضوعات، وإلتزاماته بمقاومة كل أشكال التطبيع فى العلاقات المصرية الإسرائيلية ظلت كما هى .[28] انتقلت بؤرة الرسمية لمعارضة التجمع لمسيرة السلام إلى خطورة هيمنة إسرائيل على الإقتصاد المصرى وباقى الدول العربية التى تنبع فى تصور كثير من متحدثى الحزب، من فكرة "السوق الشرق أوسطية" التى تنسب الى وزير الخارجية الإسرئيلى فى ذلك الوقت (ورئيس الوزراء فيما بعد)شمعون بيريز. أضف الى ذلك أن عدداً من الأعضاء البارزين من التيار الماركسى بالتجمع

إستمروا فى تمسكهم بالنهج التقليدى للحزب منذ أيام كامب ديفيد، الذى يرى فى إسرائيل ممثلا للإمبريالية فى الشرق الأوسط، وخطر وجودى على مصر والأمة العربية كلها (نذكر من هؤلاء الأعضاء حسين عبد الرازق، عبد الغفار شكر، د. شريف حتاتة، د. إسماعيل صبرى عبد الله وآخرين، وكذلك رئيس الحزب آنذاك خالد محيى الدين , الذى خفت تصريحاته العلنية بعد تقدمه فى السن وسوء حالته الصحية , والذى إستمر فى تشدده تجاه إسرائيل. مع ذلك يشار الى أن محيى الدين قاد أمانة التجمع إلى موقف مؤيد مبدئيا لإتفاق أوسلو طبقاً لقرار المؤتمر الوطنى الأول والذى جاء به أن ما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية يقبله التجمع أيضاً .

فى مقابل كل ذلك ظهرت بوضوح مظاهر إعادة النظر لمواقف اليسار المصرى على المستوى العملى ومطابقتها للواقع المتغير. ليس المقصود فقط بشخصيات من أمثال أحمد حمروش الذين دعوا على مر السنين للحوار مع قوى السلام بإسرائيل وتشجيع كل مظاهر الإعتدال من جانب حكومة إسرائيل، ويستمرون الآن بقوة أكبر وإقتناع داخلى (حمروش نفسه من خلال منصبه كرئيس "اللجنة المصرية للتضامن" عمل منذ عام 1991 على ترسيخ العلاقات بين المنظمة التى يترأسها وبين قوى السلام فى إسرائيل، ومرر بأمانة " اللجنة المصرية للتضامن " قراراً يسمح بإشتراك ممثلين إسرائيليين فى مؤتمرات " لجان التضامن بحوض البحر المتوسط". إن التعاون المتزايد منذ ذلك الوقت أتاح لحمروش ترسيخ إدعاءاته فى مواجهة المواقف الرافضة فى اليسار المصرى .[29] ينسحب ذلك أيضاً على شخصيات لها مكانة رفيعة بالتجمع، حيث حدث تحولا كبيراً فى موقفها المتشدد الذى إتخذته فى الماضى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرئيلى. أبرز مثال لذلك هو الصحفى والمفكر الماركسى لطفى الخولى. مع إفتتاح مؤتمر مدريد (نوفمبر 1991) فاجأ الخولى الكثيرين من داخل حزبه وخارجه، عندما لبى طلب الرئيس مبارك ليكون أحد أعضاء الوفد المصرى للمؤتمر بل إلتقى فى هذا السياق وجها لوجه مع رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحق شامير. وقد تم إستدعاء الخولى بعد ذلك للمساءلة بالأمانة العامة للتجمع، ودافع هناك بقوة عن موقفه. وفى نهاية هذه المساءلة لم تتخذ ضده أى إجراءات تذكر. وبعد ذلك بعام نشر الخولى كتاباً حلل فيه نتائج حرب الخليج، ودعا فيه إلى إنشاء نظام أمنى إقليمى، يشمل أيضاً دولة إسرائيل.(30) ظهر التغير فى رأى الخولى إزاء الصراع العربى الإسرئيلى بشكل صريح فى كتاب آخر له صدر عام 1995. فقد ناقش فى هذا الكتاب الواقع السياسى والإقتصادى والثقافى بالمنطقة بعد توقيع إتفاقية أوسلو. حدد الخولى فى خاتمة الكتاب أن المنطقة لا يمكن أن تعود الى موقف "اللاحرب واللاسلم" وأنه يمكن وصف الوضع الراهن بالثغر المتبادلة التى حطمت جدار الحرب والمواجهة.(31) يشار أيضاً إلى أن الخولى بحكم منصبه كمحرر باب "الحوار القومى" بصحيفة الأهرام، بادر بفتح بابه أمام مقالات ليساريين إسرائيليين وقد أثنى هؤلاء اليساريين فى مقدمة هذه المقالات وأهمل إعتراضات يساريين مصريين إعتبروا أن مبادرته هذه تضر بالكفاح ضد التطبيع. وليس ذلك المثال الوحيد لعملية التغيير فى وجهات النظر. يمكن ملاحظة تقييماً مميزاً لطبيعة التحولات التى طرأت على نظرة أعضاء اليسار المصرى تجاه إسرائيل بكتابات المفكر الماركسى محمود أمين العالم (وهو ليس عضواً بالتجمع لكنه كاتب دائم بالأهالى ونشرات أخرى للحزب) فى

إحدى رسائله الشخصية لمؤلف هذه الدراسة يعترف العالم، الذى كان يمثل فى الماضى خطاً قوميا متشدداً ضد إسرائيل , أنه إعتقد بالماضى ومازال يعتقد أن دولة إسرائيل تأسست نتيجة التنسيق بين الصهيونية والإمبريالية ولكن ليس معنى ذلك أنه يؤيد تصفيتها بل يؤيد تصفية طابعها الصهيونى التوسعى، العدوانى والعنصرى دون المساس بالشعب اليهودى والنموذج السياسى الذى يختاره من خلال التعاون مع الشعوب العربية ووجود علاقات "طبيعية وديمقراطية" بينهما. "أما اليوم، على ضوء المتغيرات التى طرأت، فإننى أرى إمكانية بل ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل وبتعاون معها". وفيما يخص المقاطعة التى فرضها التجمع على العلاقات مع العناصر الإسرائيلية أياً كانت، كتب العالم أنه كانت حقاً لهذه المقاطعة أسباب كثيرة لها ما يبررها غير أن هذا القرار بدأ يضعف من الناحية العملية والواقعية خاصة فيما يتصل بالعلاقات مع قوى السلام التقدمية والديمقراطية بإسرائيل.(32)

يمكن إذاً الإفتراض بأنه إذا إستمرت وترسخت مسيرة السلام الحالية بالشرق الأوسط فسوف نشهد مرونة أكثر فى مواقف اليسار المصرى تجاه إسرائيل وزيادة هوة الخلاف بين هؤلاءأعضاء اليسار، المتمسكين بشكل دوجماتي بالمواقف السابقة وبين هؤلاء الذين يتلاءمون مع الواقع المتغير. هناك إحتمال بأن هذه التغيرات لا يعبر عنها بتحول جوهرى بالنصوص والقرارات الرسمية للتجمع، غير أن الفجوة المتزايدة إتساعاً بين هذه النصوص وبين التصرفات الفعلية لأعضاء اليسار من شأنها أن تكون عاملاً مؤثراً فى حد ذاته. من ناحية أخرى إذا حدث تدهور أو إنتكاسة فى مسيرة السلام، مثلما حدث بالفعل منذ تشكيل الحكومات المتعاقبة فى إسرائيل (بعد إغتيال إسحاق رابين) فسوف تؤدى إلى تقليص أو حتى إغلاق هذه الفجوات بين أعضاء اليسار أصحاب المواقف التقليدية وبين أصحاب وجهات النظر البرجماتية. وفى ظل هذه الظروف سيكون من الصعب على الفريق الآخر أن يدافع عن مواقفه الخاصة. حينئذ سنشهد تعاظم الإلتفاف حول القرارات الرسمية للتجمع، كانعكاس لظهور عمليات التشدد تجاه إسرائيل بالحوار القومى المصرى بأسره.

الصراع العربى الإسرائيلى

هوامـش

المقدمة:-

1 Vatikiotis , The Modern History of Egypt, 242 - 248

2 رفعت السعيد,تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من 1900 الى 1940 (لاحقاً:السعيد,1900 – 1995),31

3 نفس المرجع , 32,35.

4 نفس المرجع ،35.

5 نفس المرجع ،50

6 نفس المرجع ،56, 58.

7 نفس المرجع ،63

8 نفس المرجع ، نفس الصفحة.

9 نفس المرجع ،64

10 نفس المرجع ،65 - 55

11 نفس المرجع ، نفس الصفحة : كوهين تطورات سياسية في العالم العربي ،16.

12 السعيد ، 1955 – 66،1940.

13 نفس المرجع، 67 – 69.

14 نفس المرجع ،71.

15 نفس المرجع،71 – 72.

16 نفس المرجع،84 – 85

17 نفس المرجع .139

18 Hourami, Arabic Thought in the Liberal Age 1798 – 1939 ,– 252 .253

19 السعيد،1900 – 1940 ،142 – 156 – 157, إسماعيل – السعيد.

20 إسماعيل / السعيد ،10 – 11.

21 السعيد ،1955 – 177،1935.

22 نفس المصدر ،178 ،إسماعيل / السعيد،12.

اليسار المصري و الصراع العربي الإسرائيلي

23 السعيد ، 1900 -1940، 179 – 180.
24 إسماعيل / السعيد.13.
25 السعيد 1900 – 1940، 205.
26 نفس المرجع،182 – 187، إسماعيل / السعيد،13 – 15.
27 السعيد ،1900 – 1940،192 ،إسماعيل / السعيد،14.
28 السعيد 1900 – 1940، 207.
29 السعيد ،1900 – 1940 ،119 ،إسماعيل / السعيد،16 – 17.
2 ،Rotman ,The rice of Egyptian communion 1939 – 1970
(لاحقاً :بوتما الشيوعية):رفعت السعيد،الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاماً
(لاحقاً:السعيد،قضايا 11 – 12)21 – 23.
30 السعيد،1900 – 1940، 212،إسماعيل السعيد،71 ،السعيد،قضايا 11 -12 ،22.
31 السعيد،1900 – 1940، 220.
32 نفس المرجع ،224.
33 نفس المرجع ،232 – 238.
34 ذكرت هذه المعضلة تقريباً في كل دراسة تناولت تأريخ اليسار المصرى. أما الدراسة المكرسة كلياً لبحث هذه القضية فهي :
Was The red Flay flaying There?,Beinin
(لاحقاً:بينين ،العلم الأحمر),317.
35 لدراسة هذا الموضوع أنظر : إلياس مرقص ، تأريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي (لاحقاً: مرقص)11 – 27.
36 السعيد ،1900 -1940، 254.
37 نفس المرجع ،258 ،إسماعيل/ السعيد ،21,
38 السعيد 1900 – 1940، 261 – 263.
39 إسماعيل، السعيد، نفس المرجع
40 السعيد، 1900-1940، 266.

41 مرقص 15.
42 السعيد، 1900-1940، 273-294.
43 نفس المرجع، 700.
44 مرقص، نفس المرجع.
45 السعيد، 1900-1940، 294؛ السعيد، قضايا، 11-12، 23
46 السعيد، 1900-1940، 295-316؛ محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، 112 (التالى: سيد أحمد، مستقبل).
47 إسماعيل، السعيد 31.

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

48 الطويل ، أزمة السيار المصري ،28 (لاحقاً: الطويلة أزمة).
49 السعيد ،1900 – 1940 ،366.
50 نفس المرجع ،319 ،(لاحقاً:لاكوبر).
Laquer , communion and National in the Middle East ,34
51 السعيد 1900 – 1940, 366.
52 رفعت السعيد ، تأريخ المنظمات اليسارية .1940 – 1950 ،26 – 27 (لاحقاً:السعيد ،1940 – 1950).
53 نفس المرجع ،42 – 49.
54 نفس المرجع،71.
55 مرقص ،48.
56 السعيد ،1940 – 1950 ،79.
57 نفس المرجع ، 514 , إسماعيل السعيد ،33 ,عبد القادر ياسين . القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري ،13 (لاحقاً: ياسين)
58 السعيد ،1940 – 1950 ،300 أسماعيل / السعيد ،33 بوتمان الشيوعية 2 – 6
59 إسماعيل / السعيد ،34 ،السعيد:1940 – 1950 ،302.
60 إسماعيل/ السعيد ،نفس الصفحة :سيد أحمد مستقبل ,114 – 115 ،ياسين ،13.
61 السعيد ،1940 – 1950 ،304 – 307.
62 إسماعيل / السعيد ،سعيد أحمد ,مستقبل ،114.
63 بوتمان ،الشيوعية ،47 – 54 ،إسماعيل /السعيد ،46 – 51.
64 إسماعيل / السعيد 53.
65 توجد شهادة مهمة في هذا السياق في رسالة شخصية أرسلها المفر الماركسي المصري المعروف محمود أمين العالم الى مؤلف هذه الدراسة يوم 8 فبراير 1994 .عدما كان طالباً في قسم الفلسفة في جامعة القاهرة في أوائل الأربعينيات، كان العالم يميل الى تبني فلسفات مثالية أوروبية ،(كان هيجل) غير أن قراءة مكثفة في بعض مؤلفات لينين ، الى جانب تعرفه على ممن المجتمع المصري، كانت قد قربته الى إعتناق العالم الفكري الماركسي والاضمام الى تنظيم ماركسي صغير ،"نواة الحزب الشيوعي المصري"، بقيادة فوزي جرجس .
66 رفعت السعيد ماركسية المستقبل ،92 – 96 (لاحقاً:السعيد ،ماركسية).
67 جيل بيرو ،رجل من فسيخ خاص ، 96 – 97 (لاحقاً: بيرو).
68 بيرو،112 – 115 ،السعيد ،1900 – 1940 (مقابلة مع هنري كوربيل) 732.
69 السعيد ، نفس المرجع ،728.
70 نفس المرجع ،729.
71 نفس المرجع 737 ،مرقص 60.
72 بيرو ،134 ،بوتمان ، الشيوعية ,39.

73 السعيد ,1955 – 1940 ,730 .
74 بيرو ,175 – 176.
75 نفس المرجع ،144 ،السعيد ،1955 – 1940 ،734.
76 بوتمان الشيوعية ،96.
77 رفعت السعيد الصحافة اليسارية في مصر ،1925 – 1948، 182 (لاحقاً: السعيد، صحافة).
78 بيرو ،208 – 212 ،السعيد 1900 – 1940 ، 738 – 740.
79 ببوتمان الشيوعية ،94 ،بنين ،العلم الأحمر ،61 – 62 ،أحمد شرف ،الشيوعيين المصريين والقضية الفلسطينية 255 – 206.
80 فؤاد عبد الحليم "حقيقة خط القوات الوطنية والديمقراطية ،يناير 1948 ،268.
81 فؤاد عبدالحليم نفس المرجع ، نفس الصفحة ،أسماعيل السعيد 62 – 40.
82 بوتمان ، الشيوعية ،93 – 95 ،أسماعيل السعيد 62 – 64.
83 بوتمان ، الشيوعية 94.
84 نفس المرجع نفس الصفحة.
85 نفس المرجع.95 – 79.
86 السعيد ،1900 – 1940 ،425 ، مرقص ،72 – 74 بيرو 225، أحمد حمروش قصة ثورة 23 يوليو :خريف عبد الناصر ،خريف عبدالناصر ،41 (لاحقاً : حمروش ،خريف
Anour Abdel Malek , Egypt :military Society,28
87 إسماعيل / السعيد 75 ،لاكوير ،58.
88 رفعت السعيد ،منظمات اليسار المصري 1950 – 1957 ،37 (لاحقاً: السعيد،1950 – 1957) بيرو ،229 – 230.
89 بيرو ,241.
90 السعيد 1950 – 1957 ،33 – 34 ،76 – 77.
91 نفس المرجع ،353 – 355 ،بيرو ،بوتمان ، الشيوعية ،104 – 113 ،إسماعيل /السعيد 85 – 88.
92 السعيد ،1950 – 1957 ، 358 – 359.
93 بيرو ، 242 ،بوتمان ،الشيوعية ،111 – 112.
94 السعيد ، 1950 – 1957 ،91.
95 بشري الضباط والسلطة في العالم العربي ،78 (لاحقاً: بشرى): بوتمان، الشيوعية ،119 – 123 ،بيرو 199 :مرقص،74 ، السعيد 1950 – 1957 ،86 – 90 ،737 ،أحمد حمروش ، قصة ثورة 23 يوليو 2: الجيش في السلطة ،115 – 116 (لاحقاً:حمروش والجيش).
96 President Gamal Abdel Nasser's Speeches and Interviews, January – Deceber 1962.

97 حمروش، الجيش، 115، مرقص ،4 – 7 ،السعيد ،1950 – 1975 ،61 – 62 ،97 – 99، 335 ، بوتمان ، الشيوعية ، 119 – 123 ، جمال الشرقاوي ، "الاشكاليات الثلاثة التي حكمت العلاقات بين الشيوعيين وثورة يوليو،287 – 302 (لاحقاً : الشرقاوي إشكاليات).

98 حمروش ، الجيش، 118 – 119، الطويل أزمة ،.69

99 حمروش ، الجيش، 120، الطويل ،أزمة ،.68

100 بئري،81 – 83 ، مرقص 75 ، الطويلة، أزمة حمروش ،الجيش 117.
Bcinin and lockman ،Workers on the Nile :Nationalism ،Communism Islam and Egyptian Working Class ، 1882 – 1954 ،421 – 425.

101 السعيد 1950 – 1957 ،63 – 69 مرقص .75

102 حمروش، الجيش، 120 – 122 ، مرقص نفس الصفحة ، الطويل أزمة،.74

103 مرقص 76 ، حمروش، الجيش، 123 – 125، السعيد، 1950 – 104،1957 – 118، لاكوير 50 – 316 ،بوتمان، الشيوعية، 133 – .134

104 حمروش، الجيش، نفس الصفحة سيد أحمد ، المستقبل، 116، لاكوبر نفس الصفحة، بوتمان الشيوعية، 135 – 139 ،بئري ،90 – 92 ،.105

105 سيد أحمد مستقبل نفس الصفحة، لاكوبر، نفس الصفحة، الشرقاوي ، إشكاليات،.300

106 مرقص، 76 ، سيد أحمد مستقبل، نفس الصفحة، السعيد، 1950 – 1957، 118، 261 – 262، 276 – 286 ،341 – 342، بوتمان الشيوعية 140 – 141،
Botman ،The Egyptian Commist Movement in Historical Perspective ، 89. (لاحقاً:بوتمان،نظرة)

107 السعيد ،1950 – .271،1957

108 نفس المرجع، 246 – 248، 252 – 254،263، محمد يوسف الجندي ، التيارات الأساسية في الحركة الشيوعية المصرية، .53

109 رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية – الوحدة ،الانقسام الحل ،1957 – 1965 ،102 (لاحقاً: السعيد 1957 – 1965) بوتمان الشيوعية ،.141

110 السعيد، 1957 – 1965 ، 63 عبد الملك، 136،بوتمان الشيوعية، نفس الصفحة.

111 السعيد،1957 – 1965 ،76، 82 – 83، بنين، العلم الأحمر، 185 – 187، عبد الستار الطويلة، مقابلة مع المؤلف، القاهرة،14 يوليو .1991

112 السعيد، 1957 – 1965، 84 – .85

113 الطويلة، أزمة.123 -125، 130 – 131 ،بوتمان، الشيوعية، 142،إسماعيل/ السعيد،114 – 115، بنين، العلم الأحمر،204، محمود أمين العالم."الماركسيون الكصريون والقضية العربية".246

114 السعيد 1957 – 1965، 122 – .132

115 السعيد 1957 – 110،1965، الطويلة ،أزمة، 122 – 123، بنين العلم الأحمر، 206،

محمود أمين العالم، رسالة الى مؤلف هذه الدراسة، 8 فبراير 1992.

116 السعيد، 1957 – 1965 ،146 – 147، الطويلة أزمة، 130، مرقص، 130، إسماعيل/ السعيد ،116 – 117 ، بنين ، العلم الأحمر،205، بوتمان الشيوعية، 143.

117 السعيد ،قضايا 11 – 12، 31، إسماعيل / السعيد، 120 – 121، بنين، العلم الأحمر،.206

118 سيد أحمد ، مستقبل، 116.

119 أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو – البحث عن الديمقراطية,126 (لاحقاً:حمروش ، الديمقراطية) بنين، العلم الأحمر,207، الطويل أزمة، 132 – 134.

120 بنين، العلم الأحمر ،نفس الصفحة.

121 الطويل،أزمة،139.

122 حمروش الديمقراطية، نفس الصفحة.

123 الطويل أزمة، نفس الصفحة.

124 الطويل، أزمة،136 – 142،سيد أحمد مستقبل،117،بوتمان، الشيوعية، 144.

125 سيد أحمد مستقبل، نفس الصفحة، الطويلة، أزمة 142.

126 الطويلة، أزمة، 143،السعيد 1957 – 1965 ،239.

127 Liqueur the straggle for the middle East , the soviet union in the mediterranem ، 1958 – 1968 ، 202، Shimon shamir the Marxists in Egypt :the “licensed I infiltration” Doctrin in Pracice” 294 (لاحقاً: شامير نظرية).

128 الطويلة أزمة،154.

129 غؤاد المرسي (ليس مطابقاً للدكتور فؤاد مرسي، زعيم المنظمة الرأية – ي –أ) "حول حل الحزب الشيوعي المصري لنفسه عام 1965"، السعيد 1957 – 1965،أسماعيل/ السعيد ،122 بوتمان ، الشيوعية،145 ،بوتمان نظرة،92.

130 السعيد، 1957 – 1965،نفس الصفحة ،بنين، العلم الأحمر،210،

Beinin, “The communist movement and the Nationalist Discourse in Nasirist Egypt” 583.

131 السعيد ،1957 – 1965،نفس الصفحة.

132 نفس المرجع، 273 ،إسماعيل /السعيد ،124.

133 السعيد ،1957 – 1965 ،274.

134 نفس المرجع، نفس الصفحة،أسماعيل/السعيد،125.

135 النص الكامل لبيان اللجنة المركزية مقرار الحل ،أنظر:"قرار ل.م الحزب الشيوعي المصري "389 – 397 ،نص جزئي: فؤاد المرسي،نفس المرجع،317 – 318،إسماعيل/ السعيد ،نغس الصغحة.

136 السعيد،1957 – 1965،276 ،إسماعيل/السعيد ، نفس الصفحة.

137 حمروش،الديمقراطية ،151،شامير ،نظرية،289، السعيد قضايا 11 – 12 – 13 ، أميتاي

، "جماعة الطليعة ووضعها"164 – 169، محمود أمين العالم،رسالة شخصية الى مؤلف هذه الدراسة ،8 فبراير 1992.

138 سيد أحمد، مستقبل، 117،السعيد ،1957 – 1965 ،240 – 279،الطولة أزمة،155 – 161 ،حمروش، خريف،386 – 387، حمروش، الديمقراطية،151، شامير نظرية،303 – 306 ،بوتمانن الشيوعية،147،بوتمان نظره،94، إسماعيل / السعيد ،127 – 129، أميتاي ،"خيبة الأمل من الاشتراكية العربية" 152 – 153 ،الاتحاد الاشتراكي العربي، الأمانة العامة للرقابة والنشر،401 – 403.

139 الطويلة أزمة، 170، حمروش، خريف،307 – 321.

140 حمروش ،خريف 307 – 308 ،الطويلة أزمة، 170 – 173،شامير نظرية ، 310 – 311 ،سارة يزراعيل، "نداء هيكل لتطبيق اللبرالية" ،138.

141 هكذا على سبيل المثال ،أعُتبر لطفي الخولي، رئيس تحرير مجلة الطليعة ،مؤسداً لمحمد حسنين هيكل .أما محمود أمين العالم، الذي كان آن ذاك رئيس مؤسسة أخبار اليوم، فأعتبر من أنصار علي صبري.

142 الطويلة، أزمة،170 ، حمروش ،خريف،307 – 321.

143 حمروش، خريف،293.

144 كابليوك، مظاهرات 1968، 173 – 174.

145 حمروش، خريف، 299 – 305.

146 نفس المرجع،299 – 301، الطويلة أزمة، 178.

147 الطويلة أزمة،197.

148 نفس المرجع، نفس الصفحة.

149 نفس المرجع، 198.

150 نفس المرجع، 204.

151 حمروش، الديمقراطية،172.

152 الطويلة، أزمة، 205،محمود أمين العالم،رسالة شخصية الى مؤلف هذه الرسالة،8 فبراير1994.

153 حمروش، الديمقراطية،167،الطويلة،أزمة،211،شامير،نظرية،313،لطفي الخولي، مقابلة مع مؤلف هذه الدراسة،القاهرة 18 يوليو 1991.

154 شامير، نظرية،نفس الصفحة.

155 الطويلة، أزمة، 216،218،أولينج، "السادات والطلبة ، النسبية في ميزان الانفتاح" 64، 69.

156 الطويلة، أزمة،220.

157 الطويلة، أزمة،222، حمروش، الديمقراطية،182.

158 حمروش، الديمقراطية،186، 191،عامي يالون "السادات والمعارضة المشروعة" 151.

159 يتناول هذه القضية بالتفصيل الكتاب:فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي: شامير، مصر

بقيادة السادات،فهي، (لاحقاً: شامير،السادات).
160 حمروش،الديمقراطية،.192
161 نفس المرجع،.193
162 نفس المرجع،.194
163 نفس المرجع، 195، ايالون، نفس المرجع،150 – .152
164 حمروش،الديمقراطية،.196
165 نفس المرجع،.197
166 نفس المرجع، 198 – 299، الطويلة،أزمة،236،شامير،السادات.
167 (الأرقام التي نحن بصددها مقتبسة من كتاب حمروش،أما المصادر الأخرى فأرقامها مختلفة بعض الشيء عن أرقام حمروش، غير أن ذلك لا يغير جوهر الصورة).
168 الطويلة، أزمة،نفس الصفحة.
169 نفس المرجع،137،حمروش، الديمقراطية.205 – 207،شامير،السادات.نفس الصفحة.أيالون،النظام والمعارضة،.153
170 حمروش،الديمقراطية،179،سيد أحمد مستقبل، 131،الطولة، أزمة،263 – 266، 270،،أيالون،النظام والمعارضة،154،شامير،السادات،158 – .159
171 الطولة،أزمة،.164
172 حمروش، الديمقراطية،.217
173 أحمد حمروش،المقابلة مع مؤلف هذه الدراسة، 16 يوليو 1991،محمود أمين العالم،رسالة شخصية الى المؤلف،8 فبراير 1993، جويس بلازر رسالة شخصية الى المؤلف،21 مارس .1989
174 أسماعيل/السعيد،150 – 192، بوتمان،الشيوعية،.156

الفصل لأول

1 Holt, Political and social change in Modern Egypt ، 198
2 Kramer، The Jens in Modern Egypt،1914 – 1952، 10
3 وُفعت السعيد،اليسار المصري والقضية الفلسطينية،149، (لاحقاً:السعيد،فلسطين)، كرامر،نفس الصفحة.
4 وثيقة للسفارة الأمريكية في القاهرة،معتبة من: السعيد ،فلسطين، نفس الصفحة:بوتمان،الشيوعية،26 – 27.
5 السعيد،فلسطين،420 – 421،بوتمان،الشيوعية،26.
6 “Conversation avec Raymond Stambouli”
7 السعيد،فلسطين، .420
8 نفس المرجع،420 – 421.
9 نفس المرجع، 423 – 424.

10 انظر فصل المقدمة.
11 نفس المرجع،9.
12 نفس المرجع، 14.
13 السعيد، 1955 – 188،1940.
14 نفس المرجع، نفس الصفحة.
15 نفس المرجع،195.
16 نفس المرجع، 339.
17 نفس المرجع، 340 – 350.
18 نفس المرجع، 589 – 590.
19 مرقص، 30 – 31.
20 السعيد ،1955 – 1940 ،517 – 518.
21 نفس المرجع،652.
22 هنريكوريبل، فقرات من ذكريات لم تنشر بعد (1977)، مقتبسة من رسالة شخصية من جويس بلاو الى مؤلف هذه الدراسة،21 مارس 1989.
23 بيرو،44 – 45.
24 بوتمان،الشيوعية،36.
25 بيرو،71.
26 بوتمان الشيوعية، نفس الصفحة.
27 كوربيل،فقوات من ذكريات لم تنشر بعد (أنظر الملاحظة 22،آنفاً).
28 السعيد،صحافة، 112 – 113.
BeininK “Herri Cariel and the Egyptian communist movement”
(لاحقاً:بنين، هنري كوربيل).
29 بوتمان،الشيوعية،27.
30 شحاتة هارون،مقابلة مه مؤلف هذه الدراسة،القاهر،15 يوليو 1991.
31 بوتمان الشيوعية،49 – 50.
32 بشير السباعي، "أحمد صادق سعد،1919 – 1988:معلوماتبيجرافية موجزة".
33 مقالة محمد سيد أحمد في مجلة القاهرة تشكل صيغة مقدمة لذلك للفصل في كتابه "مستقبل النظام الحزبي في مصر ،الذي يتناول قضايا اليسار المصري،لذلك سوف أقتبس فقط من هذه المقالة كلما أنطرق الى موقف سيد أحمد في هذه القضايا.
34 محمد سيد أحمد،"مستقبل الماركسية في مصر".
35 نفس المرجع.
36 نفس المرجع.
37 نفس المرجع.
38 نفس المرجع.

39 السعيد،1955 – 693،1945.
40 نفس المرجع، نفس الصفحة.
41 نفس المرجع، 697.
42 نفس المرجع،718.
43 نفس المرجع،719.
44 نفس المرجع، 720.
45 السعيد ،1940 – 195، 340.
46 شريف حتاتة، "عن الوحدة والانقسام في الحركة اليسارية"304 – 305، العلم الأحمر،104.
47 بوتمان، الشيوعية،88.
48 حتاتة،305.
49 نفس المرجع، 308.
50 سيد أحمد، مستقبل، 115.
51 كرامر، "الحركة الصهيونية في مصر، 1917 – 1948" ،124 – 125، السعيد،قضايا 11 – 12،26.
52 يريوي طارق إسماعيل ورفعت السعيد أنه في شهر أكتوبر 1946 نشر زعماء حركة اسكرا خبراً فسي صحيفة صوت الأمة عن تأسيس منظمة يهويدية مناهضة للصهيونية، تسمى "الشبيبة الاسرائيلية الديمقراطية لمكافحة الصهيونية" (أنظر: أسماعيل/السعيد،98). وتذكر سلمى بوتمان أن مارسيل إسرائيل، زعيم حركة ت،ش، هو الذي أسس هذه المجموعة "في أوساط الأربعينيات" ولكن سرعان ما استولى عليها رجال اسكرا (أنظر: بوتمان،الشيوعية،87). أما جويل بينين يذكر أن الجمعية قد تأسست في "أواخر 1946 أو أوائل 1947"، ويقرر رجال إكسرا هم الذين أسسوها أصلاً. (أنظر: بينين، العلم الأحمر، 57 – 58).
53 السعيد،فلسطين،560.
54 نفس المرجع، 427، 553 – 561.
55 صحيفة الجماهير،23 يونيو 1947، مقتبسة في: السعيد، فلسطين،566 – 567.
56 أنظر فصل المقدمة.
57 عمر الشافعي، "رؤية نقدية للحركة الشيوعية المصرية"، 327.
58 خفاً لذلك، يدعوا بعض مؤرخي اليسار المصري، أن مواقف اليسار من قضية تقسيم فلسطين وحرب 1948 لاقت صدى جماهرياً أيجابياً، أو على الأقل غير معادٍ. التفاصيل غي الفصل الثاني من هذه الدراسة.
59 عمر الشافعي، نفس المرجع، نفس الصفحة،سيد أحمد،مستقبل،115.
60 بوتمان، نظرة،86.
61 بينين، هنري كوربيل، 159 – 160.

62 للتفاصيل عن هذه الحركة وصفتها الأيدلوجية الخاصة في طيف اليسار المصري، أنظر فصل المقدمة آنفاً،

63 السعيد 1900 – 1945 ،677،بوتمان،الشيوعية،104.

64 المعقولة بأن منظمة الرأية تأسست في "أواخر 1949" يؤيدها عمر السافعي (بنفس المرجع)،وكذلك داواد عزيز279، أما المعقولة بأن المنظمة تأسست في "أوائل 1950" يؤيدها إسماعيل /السعيد،87،بوتمان،الشيوعية،108،بينين، العلم الأحمر،111.

65 عمر الشافعي،نفس المرجع،إسماعيل/السعيد،نفس الصفحة، بوتمان،الشيوعية،111،العلم الأحمر،106 0(يدعى بوتبان وبنين أن منظمة الرأية ورفضت أبتداءاً من ضم النساء الى صفوفها، غير أن هذا الخطر الغي لاحقاً، ويدعى الشافعي أنه كان هناك خطر صريح على قبول أعضاء يهود للمنظمة).

66 بوتمان،الشيوعية،11.

67 إسماعيل/السعيد،78.

68 بنين،العلم الأحمر،105 (مقابلة مع د. فؤاد مرسي،19 مايو 1986).

69 بيرو،200.

70 عبد الستار الطويلة، مقابلة مع مؤلف هذه الدراسة، القاهرة،15 يوليو 1991.

71 شحاته هارون، مقابلة مع عماد غزالي،جريدة الوفد،5 يناير 1989.

72 بينين، العلم الحمر،59 – 114.

73 بينين، هنري كوربيل، 161.

74 بينين،العلم الأحمر،114.

75 السعيد،1957 – 1965 ،82 – 83.

76 نفس المرجع،نفس الصفحة.

77 بيرو،220.

78 نفس المرجع،450.

79 السعيد،1950 – 1957،37.

80 بيرو،214.

81 على سبيل المثال،عبدالستار الطويلة،في مقابلة مع مؤلف هذه الدراسة،15 يوليو 1991.

82 مثلاً،د. فؤاد مرسي،في مقابلة مع جويل بينين،19 مايو1986.

83 شريف حتاتة،307.

الفصل الثانى

1 يُفهم من دراسات لاحقة أن معارضة القيادة السياسية المصرية لقرار التقسيم،وتأيدها للتدخل العسكري العربي في فلسطين، كان غامضاً الى حد ما، وكلن الموقف المصري بهذا الشأن يواكبه بعض التخبط والتقييم الواقع للآوضاع . أنظر: شمعون الدولة العبرية –

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

فصول من التاريخ السياسي، 242، شمعوني،"العرب قبيل الحرب الاسرائيلية العربية، 1945 – 1948" 189 – 211، كوهين إسرائيل والعالم العربي،.496

2 صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في بيروت عا 1947. يبدوا ان تظام السادات قد حظر صدوره في مصر آن ذاك. وصدرت الطبعة الثانية في مصر عام 1988، في نفس المجلد مع كتاب تأريخ الحركة اليسارية المصرية، 1940 – 1950، للدكتور رفعت السعيد.

3 يدعم الباحث الشيوعي المصري أحمد شرف الحجة أن اليسار المصري كان أول تنظيم سياسي أدان الصهيونية، مستنداً الى دراسة د. عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين، الكويت 1980. أنظر أحمد شرف. 254 – .265

4 أستمر صدور جريدة الحساب، بتصريح خاص، ثلاثة أشهر بعد إعلان الحزب الشيوعي المصري تنظيماً غير قانوني، نفس المرجع،نفس الصفحة.

5 السعيد،1900 – 1940، 545 – 546، السعيد، فلسطين ،410 أحمد شرف، نفس الصفحة، محمود أمين العالم،245 – 246.

6 السعيد، فلسطين،410 – 414.

7 شهدي عطية الشافعي محمود عبدالمعبود الجبلي،أهدافنا الوطنية، 36 – 38، مقتبس من:ياسين، 117 – .118

8 "كفاح فلسطين الوطني الديمقراطي"، الفجر الجديد(16 يونيو 1945)، مقتبس من:السعيد،صحافة،140.

9 الفجر الجديد (1 نوفمبر 1945)، مقتبس من نفس المرجع،141.

10 الفجر الجديد (6 ديسمبر 1945)، مقتبس من نفس المرجع،141.

11 نفس المرجع،154.

12 نفس المرجع،173، إسماعيل / السعيد،96.

13 للتفاصيل، أنظر: السعيد،1900 – 1940، 424 – 428.

14 "جهاد" (أحمد رشدي صالح). "حوادث في نوفمبر"، الفجر الجديد 31 (دون تارسخ،أغلب الظن أن ذلك العدد صدر في شهر نوفمبر 1945)، مقتبس من: السعيد، فلسطين، 444 – 445.

15 الغجر الجديد،1945، 6 -12 ، مقتبس من نفس المرجع،445.

16 الفجر الجديد، عدد رقم 13 (دون تاريخ)، مقتبس من نفس المرجع،447.

17 نفس المرجع، نفس الصفحة.

18 Curiel, Pour une paix juste au proche orient.
(رحقاً: كوربيل السلام).

19 كوربيل، "المشكلة الفلسطينية: التطور السياسي والاقتصلدي للبلاد، الهستدروت والتعاونيات" مقتبس من: السعيد،فلسطين،504 – 544.

20 نفس المرجع، 505.

21 نفس المرجع، 509 – 510.

22 نفس المرجع، 514، يبدوا أن المقصود هو الاجماع الصهيوني الذي أخذ يتبلور في مؤتمر "بيلتمور".
23 نفس المرجع،515 – 516.
24 نفس المرجع، 516، يبدوا أن كوربيل قصد وثيقة النقد الذاتي التي قدمها الشيوعيون اليهود الى قادة الهستدروت عام 1944، حيث أعربوا على ندمهم على تأيدهم لمفتي القدس، ولمواقف الحركة الوطنية الفلسطينية المعادية للصهيونية. أنظر ايضاً:كوهين، إسرائيل والعالم العربي، 259 – 260.
25 السعيد، فلسطين 516.
26 نفس المرجع، 517 – 518.
27 نفس المرجع، نفس الصفحة.
28 نفس المرجع، 521 – 522.
29 عن هذا الشأن، أنظر: كوهين،إسرائيل والعالم العربي، 271 – 272.
30 السعيد، فلسطين،522.
31 نفس المرجع،523.
32 نفس المرجع،523 – 527 – 529.
33 نفس المرجع،530 – 531.
34 نفس المرجع،532 – 538.
35 نفس المرجع،546.
36 الجماهير (5- 5- 1947) مقتبس من: السعيد،صحافة، 222 (يبدو تأريخ نشر هذا المقال غريباً بعض الشيء، أذ أن اللجنة الأنجلو – أمريكية بدأت عملها يوم 5 – 1- 1946، ونشر تقريرها يوم 20 – 4 – 1946. أنظر بهذا الشأن: كوهين، إسرائيل والعالم العربي، 318 – 319).
37 فيما بعد: لما رفض الحكام العرب فكرة "الدولة الديمقراطية المزدوجة السيادة في فلسطين"، التي طرها أنريه جروبيكو المدوب السوفيتي لدى الأمم المتحدة (وبذلك قد منحوا الاتحاد السوفيتي الذريعة لتأييد تقسم فلسطين الى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية)، أشار حدثو الى المفارقة في قبول القادة العرب لخطة مورسون – جريدي الى تمزق فلسطين وتبقي مساحات كبيرة منها تحت الحكم البريطاني، مقابل رفضهم لخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، التى تنهي الحكم الربيطاني وتبقي للعرب مساحة أكبر من الأرض. أنظر: السعيد،قضايا،227.
38 كوهين، أسرائيل والعالم العربي،343 – 344.
39 فضل ممثلو الاتحاد السوفيتي استخدم المصطلح "إزدواج السيادة" على المصطلح "إزدواج القومية" الذي كان مألوفاً لدى بعض لفصائل اليسار الصهيوني. أن هذا التميز بين العبارتين ليس مصادفاً،ويعتقد أنه عبارة عن تفضيل الدولة المشتركة المفدة على الدولة ذات البنية الكانتونية أو الفدرالية الاثنية، كما كان يُفهم من خطة اليسار الصهيوني.

40 كوهين، إسرائيل والعالم العربي،369.
41 نفس المرجع،370.
42 رفعت السعيد، مقابلة مع أحمد صادق سعد (6 إبريل 1975) أدب ونقد،44 فبراير1989، 26 – 27.
43 نفس المرجع، 27، ياسين، 32،إسماعيل / السعيد، 103.
44 د. ع. (داود عزيز)، "حكومتنا وقضية فلسطين، الجماهير (16 يوليو 1947)، مقتبس من: السعيد، فلسطين، 588.
45 د. ع. "إستقلال وديمقراطية أو إستعمار وعبودية" الجماهير (19 أكتوبر 1947)، مقتبس من نفس المرجع،597.
46 الجماهير (21 ديسمبر 1947)، مقتبس من: كوربيل السلام، 15 – 16
47 الجماهير (23 نوفمبر 1947). مقتبس من: السعيد،قضايا، 227.
48 كوربيل ، السلام، 30 – 31.
49 يستخدم البيرترية في هذه المقابلة مصطلح "الدولة المزدوجة القومية"، خلافاً على حرص السوفيت آنذاك على أستعمال مصطلح "إزدواج السيادة" (أنظر هامش رقم 39 أعلاه). ربما عكست هذه العبارة الجديدة عن تقرير رجال حدثوا رغم معاداتهم للصهيونية، أنه قد تبلور في فلسطين كيان قومي يهودي فريد الى جانب الكيان العربي الفلسطيني.
50 السعيد، فلسطين،662 – 663، (مقابلة مع البيراريية، 6 إبريل 1974).
51 بوتمان، الشيوعية، 78 (مقابلة مع البيراريية، 20 إبريل 1980).
52 رفعت السعيد، مكالمة هاتفية مع مؤلف هذه الدراسة، 15 أغسطس 1993.
53 السعيد، فلسطين، 663 (مقابلة مع البيراريية، 6 أبريل 1974). الجدير بالذكر أن اربيه لم تكن عضو بالمكتب السياسي لمنظمة حدثو،مما جعل شهادته شهادة ثانوية فقط. كذلك لا يمكن أن يستخلص من شهادة أربيه ما إذا كان قرار المكتب السياسي قد أتخذ بالتصويت. أو أنه اجماع تم التوصل إليه دون تصويت.
54 السعيد، فلسطين، 643 (مقابلة مع هنري كوربيل ،2 إبريل 1974) كوربيل، السلام،18.
55 أحمد حمروش، مقابلة مع مؤلف هذه الدراسة، 16 يوليو 1991. أنظر أيضاً: أحمد حمروش،مقابلة مع ياسر عرفات، روز اليوسف،15 نوفمبر 1993.
56 خالد محي الدين، والآن..... أتكلم، 74.
57 نفس المرجع، 52 – 53.
58 محمود أمين العالم، رسالة شخصية الى مؤلف هذه الدراسة، 8 فبراير 1992.
59 السعيد، 1950 – 1957، 243.
60 في مقابلته مع د. رفعت السعيد (6 أبريل 1974) نفي البير اربيه وجود علاقة من هذا القبيل،وذكر أنه في تلك الفترة كان في اللجنة المركزية لحركو حدتو 16 عضواً، منهم 3 فقط من اليهود:هنري كوربيل، هلال شوارتز وايميه سيتون. مما يدل على أنه لا يمكن نفس الموقف المؤيد لتقسيم فلسطين الى الوجود اليهودي في مؤسسات الحركة. أنظر:

السعيد، فلسطين،663.

61 مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية،1945 – 1965، رؤية داخلية، 121 (لاحقاً:طيبة).

62 نفس المرجع، 103.يدعى طيبة، في هذا السياق،أن إعتراف حدتو بالانفراد القومي للطائفة اليهودية في فلسطين مضي بعيداً الى حد أعتراف اليسار المصري بكفاح الطائفة اليهودية في حرب فلسطين عام 1948، "كحرب دفاعية مشروعة ضد الرجعية العربية".

63 مرقص، 62 – 65.

64 نفس المرجع، 152.

65 الطويلة، أزمة،60.

66 الطويلة، المرجع،61 (بدو ان مصدر هذه الشهادة هو التجربة الشخصية للمؤلف، الذي كان آنذاك عنصراً شاباً في حديتو. غير أن هذه الشهادة ينقصها المزيد من التفاصيل، ولا تدعمها أي شهادة أخرى.

67 بينين، العلم الأحمر، 36.

68 هذا هو تقدير جيل بيرور مؤلف السيرة الذاتية لهنري كوربيل، الذي كان مستند عموماً الى مصادر رجال حدتوا "جماعة روما". أنظر بيرور 213.

69 بكل ما يخص مواقف اليسار المصري من قضية حرب فلسطين (1948). تتمحور هذه الدراسة في مواقف حدتوا فقط. لا توجد لدى المؤلف أى مادة عن مواقف منظمة ط.ش.ت. في هذه القضية ما عدا جملة واحدة في كتاب أسماعيل/السعيد، فحواها أن تلك المنظمة "أيدت أعلان الحرب على الدولة الصهيونية" (أسماعيل السعيد، 103). لا يوجد لهذا الموقف أي ذكر في مقابلة أحمد صادق سعد مع د. رفعت السعيد (أدب ونقد، فبراير 1989،أنظر هامشي 42 – 43 أعلاه). وارداً على إستغراب مؤلف هذه الدراسة من هذا الشأن، فسر د. رفعت السعيد (في مكالمة هاتفية، 11 نوفمبر 1993) أن ط.ش.ت. إستثنت نفسها من إتخاذ موقف صريح من هذه القضية، لأنه لم يكن لها أي نشاط في صوف الجيش المصري، خلافاً على حدتو، التى كانت لها خلايا سرية داخل الجيش، ولذلك شعرت بالتزام لاتخاذ موقف واضح.

70 عبد الملك،28.

71 محمود النبوي "السلاح.... السلاح.... فلتكن كتائب وطنية مسلحة ضد الاستعمار" الجماهير (28 ديسمبر 1947)، مقتبس من: السعيد، فلسطين،612.

72 الجماهير (21 ديسمبر 1947)، مقتبس من:السعيد، فلسطين، 608 – 610، بوتمان، الشيوعية،88.

73 د.ع. "الجامعة العربية تؤيد تقسيم فلسطين، على شرط إبقاء الاستعمار فيها". الجماهير (28 ديسمبر 1947) من: السعيد،فلسطين، 612.

74 بيرو، 212.

75 نفس المرجع، 215، أما حمروش نفسه فلا يذكر هذه الواقعة في مؤلفاته التى تناولها

تأريخ تنظيم الضباط الأحرار وثورتهم. ومقابل ذلك يروي أن بعض ميكانيكي سلاح الطيران (التى كانت تنشط بين صفوفهم خلية سرية لمنظمة حدتو) اثار في لقاء تم بينهم وبين سلاح الطيران، بعض التحفظات والاعتراضات عن غاية حرب فلسطين. أنظر:حمروش،قصة ثورة 23 يوليو 132.

76 نفس المرجع، نفس الصفحة.

77 كوهين، تطورات سياسية في العالم العربي،105، كوهين، إسرايل والعالم العربي 427،بئري،46.

78 الطويلة، أزمة،62.

79 صوت البروليتريا، العدد 2 (نوفمبر 1948)، مقتبس من: مرقص،230 – 231.

80 عبدالملك،28، بيرو،212،كوربيل، السلام، 32 – 33، بوتمان، الشيوعية،89.

81 بيرو،214،السلام،36،السعيد فلسطين،643.(مقابلة مع هنري كوربيل،باريس، 2 ابريل 1974)،بوتمان الشيوعية،96.

82 الطويلة، أزمة،16.

83 بيرو،214.

84 السعيد،فلسطين، 642 (مقابلة مع هنري كوربيل، باريس، 2 ابريل 1974)، كوربيل، السلام،36.

85 بينين، هنري كوربيل، 159 – 160.

86 إسماعيل/ السعيد،68.

87 السعيد، 1950 – 1957، 26 – 27.

88 طيبة، 103.

89 إسماعيل/ السعيد، نفس الصفحة.

90 عند كتابة هذه المقالة كان خالد محي الدين نائباً في مجلس الشعب، في إطار بنية الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي العربي)، في المرحلة الأولى في حكم السادات، قبيل إعلان تكون المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربين حيث أصبح محي الدين بموجبه زعيماً لمنبر اليسار (التجمع).

91 السعيد،فلسطين، 675 – 676.

92 نفس المرجع،677.

الفصل الثالث:-

1 إسماعيل /السعيد 68،سيدأحمد،مستقبل،115، مرقص،141.

2 للتفاصيل، أنظر:كوهين،تطورات،116 – 117،شمعوني،392 – 395.

3 السعيد،1950 – 85،1957.

4 نفس المرجع،13.

5 نفس المرجع،44.

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

6 أنظر أعلاه في المقدمة.
7 كوهين، تطورات،11 – 112، 117 – 118.
8 مرقص،27.
9 كوهين، تطورات،154.
10 السعيد،1950 – 45،1957 – 49، مرقص،نفس الصفحة.
11 أنظر أعلاه في المقدمة.
12 السعيد، 1950 – 1957، 61 – 149،67 – 157.
13 أنظر أعلاه في المقدمة.
14 داود عزيز، 284،مرقص،73.
15 أنظر أعلاه، الفصل الثاني.
16 السعيد،1950 – 323،1957.
17 نفس المرجع،341 – 342.
18 نفس المرجع،342.
19 أنظر أعلاه في الفصل الثاني، ملاحظات خالد محي الدين عن مواقف اليسار المصري غي خطة التقسيم وحرب 1948، وكذلك: لاحقاً في هذا الفصل – ردود فعل فصائل اليسار المصريلمواقف عبدالناصر في مؤتمر باندونج.
20 السعيد، 1950 – 1957، 76.
21 نفس المرجع،149.
22 نفس المرجع،157.
23 نفس المرجع،255.
24 نفس المرجع،259.
25 أنظر،مثلاً،أحسان عبدالقدوس،روز اليوسف (23 فبراير 1956).
26 مقتبس من: السعيد فلسطين،634 – 639.
27 نُشر نص البرقية بين ملاحق الكتاب السعيد، 1950 – 1957، 451.
28 مقتبس من: السعيد،فلسطين،273.
29 محمود أمين العالم،روز اليوسف (12 نوفمبر 1955)
30 أحمد بهاء الدين، روز اليوسف (28 نوفمبر 1955)
31 نص البيان السوفيتي، أنظر: كوهين، تطورات،182 – 184.
32 محمود أمين العالم، روز اليوسف (12 ابريل 1956).
33 كوهين، تطورات،181 – 182.
34 بيرو،412.
35 نفس المرجع، نفس الصفحة.
36 حمروش،خريف،17 – 19.
37 بيرو، 446،292 ،حمروش، نفس المرجع،39.

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

38 السعيد، 1950 – 1957، 453 – 455.
39 هذا الحزب، الذي يحقظ له مكانة محترمة في تاريخ مصر الحديث. مرت فيما بعد بعملية غروب واضمحلال،حتى أصبحت قوة هامشية، قليلة الأهمية، في الخريطة الحزبية في مصر الملكية في العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات.
40 انظر أعلاه في المقدمة،يُروى أن حلمي طلب الانضمام الى حدتو بواسطة "جماعة روما" أثناء مكوثه في باريس كلاجيء سياسي،انه من غير المعروف اذا كانت مؤسسات حدتو قد أقرت طلبة. (انظر: بينين، العلم الأحمر،153).
41 كوهين، محي ذكرس للأصدقاء، 60 – 62، كوهين، تطورات،117 – 118.
42 نفس المرجع،147.
43 حمروش، خريف،19.
44 بينين، نفس المرجع،150.
45 بينين، نفس المرجع، نفس الصفحة، حمروش،نفس المرجع، نفس الصفحة، بيرو، 412.
46 بينين، نفس المرجع،نفس الصفحة، كوربيل، السلام،102 – 104.(المقدمة لاول عدد من النشرة).
47 بنين، نفس المرجع، 451.
48 السعيد، فلسطين،619 – 621.
49 بيرو،413.
50 محي الدين، والآن ..... اتكلم، 346 – 349.
51 النص الكامل للرسالة، أنظر: السعيد،فلسطين،622 – 628.
52 السعيد، نفس المرجع، 629 – 633، كوربيل، السلام،55 – 60.
53 السعيد،نفس المرجع،618.
54 الاتحاد (6 ديسمبر 1955)
55 لامرحاف (9 ديسمبر 1955)
56 عل هشمار (16 ديسمبر 1955).
57 كوهين،في ذكرى الأصدقاء،63 – 64.
58 حمروش،خريف،49.
59 حمروش، نفس المرجع،50،كوهين،نفس المرجع،64.

الفصل الرابع
1 مرقص،141.
2 الطويلة،أزمة،115 – 119،السعيد،1957 – 92،1956، 101 – 102.
مع ذلك،بذكر هذان الكتابان وغيرها أنه حتى في تلك الفترة المريحة نسبياً كان الشيوعيين المصريون مطاردين من قبل لأجهزة الأمن التابعة للنظام.
3 للتفاصيل، أنظر المقدمة،يلاحظ أنور عبد الملك،ربما مع بعض المبالغة،إن إقامة الوحدة

الشيوعية الشاملة كانت "أحد الأحداث المهمة الثلاثة" في عام 1958،'لى جانب مؤتمر شعوب آسيا وأفريقيا الذي عقد في القاهرة (16 ديسمبر 1957 – 1 يناير 1958) وثورة 14 يوليو في العراق (ولم يذكر إقامة الجمهورية العربية المتحدة على الاطلاق). أنظر عبد الملك،136.

4 للتفاصيل، أنظر المقدمة، صفحة 39 – 40.

5 للتفاصيل، أنظر المقدمة،صفحة 43.

6 للتفاصيل، أنظر المقدمة،صفحة 38 – 39.

7 للتفاصيل عهن أسرة الطليعة. انظر أميتاي، "جماعة الطليعة ومكانتها"، 164 – 169.

8 يلاحظ د. رفعت السعيد (في مكالمة هاتفية مع مؤلف هذه الدراسة، 20 مايو 1994) أن بعض اليساريين المصريين وقعوا في سحر الكاريزما الناصرية، وتبنو بصورة غير نقدية الخطاب الناصري في القضية الاسرائيلية، مع تجاهلهم لازدواجية عبدالناصر بالنسبة لهذه القضية: الخطابية الملتهبة من جهة، والسياسة الواقعية الحذرة من جهة أخرى، فيما يخص هذه الازدواجية، أنظر أيضاً: الطويلة،أزمة،187.

9 كفاح الشعب (فبراير 1957)، مقتبس منك السعيد،1950 – 1957، 282.

10 شهدي عطية الشافعي،تطورات الحركة الوطنية المصرية،221.

11 محمود أمين العالم،246،السعيد،1957 – 134،1965 – 135.

12 السعيد،نفس المرجع،136 – 137.

13 نفس المرجع، 138 – 139.

14 لم يستطيع مؤلف هذه الدراسة الحصول على هذا الكتاب. ولذلك لم يستند في وصف مضمونة الى:بينين،العلم الأحمر،195.

15 كوربيل،السلام،84 – 85.

16 نفس المرجع،87 .

17 نفس المرجع،88.

18 نفس المرجع،89 – 91.

19 نفس المرجع،96 – 98.

20 للتفاصيل، انظر المقدمة.

21 انظر،مثلا: محمد سيد أحمد،مستقبل،43.

22 الافتتاحية، المساء (23 أكتوبر 1958).

23 الافتتاحية ،المساء (30 أكتوبر 1958).

24 الافتتاحية، المساء (2 نوفمبر 1958).

25 المساء (29 نوفمبر 1958).

26 الطويلة، أزمة،185. للتفاصيل عن أقوال الرئيس عبدالكريم قاسم، أنظر: 262،

27 الأهرام (12 ابريل 1961).

28 الأهرام(18 مايو 1961).

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

29 الأهرام (30 مايو 1961).
30 قضايا 11 – 12، 297، السعيد 1957 – 1965، 348.
31 قضايا 11 – 12، 399، السعيد، نفس المرجع، 238.
32 اقيمت المنظمة حقاً في مؤتمر تأسيس تم عقده في أواخر مايو 1964 في القدس الشرقية، التى كانت في ذلك الحين تحت الحكم الأردني. للتفاصيل، انظر: خركابي (رئيس التحرير)، العرب وإسرائيل، مجموعة الترجمات العربية، 3 – 23،4 – 25، شمعوني، 251 – 292.
33 روز اليوسف (24 مايو 1965). تكمن أهمية هذا التصور لأحمد حمروش بأنه في فترة ما بعد حرب يونيو 1976، برز كأحد المفكرين المصريين الذين أيدوا التفاعل مع قوى السلام الاسرائيلية، بغرض التوصل الى سلام عادل وشامل، كما أنهم إعترفوا بوجود إسرائيل بحدود ماقبل 5 يونيو 1967.
34 الطليعة، السنة الثانية، العدد 5 (مايو 1966).
35 انظر مثلاً حقاً للطفي الخولي كانت قد نشرتها في عددي الأهرام، 12 ابريل 189 مايو 1961، واقتبستا آنفاً.
36 لطفي الخولي، "جذور وأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي، 19 – 26.
37 مجدي فهمي، 45 – 52.
38 Mohieddine, “Israel et la paix dans le Moyen Orient” 226.
39 محي الدين، نفس المرجع،229.
40 نفس المرجع،230 - 232.
41 نفس المرجع، 236.
42 نفس المرجع،237.
43 انظر هامش 36، أعلاه.
44 انظر هامشي 27، 28، أعلاه.
45 El – Kholi، “Israel , bastion imperialism et ghetto” 241.
46 نفس المرجع ، 245.
47 نفس المرجع ، 246.
48 كان التواجد الاسرائيلي المكثف آنذاك في بلد نامية أفروأسيوية كثيرة مصدر قلق للحكومات العربية، وكثيراً ما كان موضوع نقاش في الصحافة العربية، خاصة المصرية.
49 الخولي، نفس المرجع ، 255.
50 Bahaedine، 257 .
51 بهاء الدين، نفس المرجع،265.

اليسار المصري و الصراع العربي الإسرائيلي

الفصل الخامس:-

1 للتفصيل عن جماعة الطليعة، أنظر اميتاى ،"جماعة الطليعة ومكانتها" 161 – 164.

2 لطفي الخولي مدرسة السادات السياسية واليسار المصري، 194 – 195(لاحقاً الخولي، مدرسة السادات).

3 حمروش، خريف،115.

4 نفس المرجع،112.

5 نفس المرجع، 123.

6 نفس المرجع،166. يذكر أن عبدالحكيم عامر وجماعته، تعرضوا للنقد من قبل شخصيات يسارية مصرية أخرى، بصفتهم من ترأسوا (حسب وجهة نظر هؤلاء اليساريين) "البيروقراطية العسكرية – الصناعية". ويعني لطفي الخولي على غرار ما كتبه حمروش، أن الذي يضاعف من الآثار السلبية للهزيمة، التباين السياسي والاجتماعي الذي كان كامناً في الأفكار والمواقف بين القيادة السياسية بين القيادة العسكرية والبيقراطية المتخلفة. أدى الى عزلة الجيش في " جيتو اجتماعي – سياسي" مميز عن الشعب، واتخاذ مركز القوى للضغط على القيادة السياسية وقرارتها ذات المنهج التقدمي من جهة، وعلى حركة الجماهير من جهة أخرى" انظر الخولي، مدرسة السادات،195.

7 حمروش،خريف،170.

8 روز اليوسف (26 يونيو 1967).

9 حمروش، خريف، 188.

10 روز اليوسف (23 أكتوبر 1967).

11 نفس المرجع. استناداً الى تعبيرات أخرى لحمروش في تلك الفترة، الراجح انه يقصد هذا الميثاق سوف يقترح سبلاً لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بالوسائل السياسية.

12 يضم كتاب لطفي الخولي، "5 يونيو - الحقيقية والمستقبل" مقالات عديدة في قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ،نشرها المؤلف على صفحات الطليعة الأهرام. احتوت الطبعة الأولى (القاهرة 1968) على 25 مقالاً، نشر أصلاً في الفترة ما بين يونيو وسبتمبر 1967. أما الطبعة الثانية (بيروت 1974)، قد أضيف اليها 54 مقالاً، صدرت بين أكتوبر 1967 ونوفمبر 1972. ولقد استعنا في هذه الدراسة بالطبعة الثانية (لاحقاً:الخولي،5 يونيو). يجب أن يضاف الى ذلك مقالات كثيرة نشرها المؤلف في مجالات مختلفة ولم تشمل في هذا الكتاب.

13 ابدى الخولي في كثير من مقالاته تعاطفاً كبير لسياسة الرئيس ديغول المستقلة تجاه الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي.

14 الخولي،5 يونيو، 52 – 56.

15 نفس المرجع، 57.

16 لطفي الخولي، "نحو جبهة عربية من حول المقاومة الفلسطينية".

17 لطفي الخولي، "المقاومة الفلسطينية المسلحة وبين الارهاب الثوري وحركة التحرير

الوطنية ".

18 لطفي الخولي."الخصوصية والعمومية في الثورة الفلسطينية".

19 لطفي الخولي "المسافة بين مطار بيروت ومطار زيورخ"، في الخولي، 5 يونيو، 385 – 390.

20 جمروش،خريف،365.

21 في الفترة ما بين 1965 – 1970 تناولت وسائل الاعلام المصرية ، بما فيها مجلة الطليعة، مشاريع الدعم الاسرائيلية لبعض دول افريقيا السوداء. واصفة اسرائيل بهذا السياق "انبوبة لنقل الدعم الاستعمارية الهادف الى تعزيز النفوذ العربي في القارة المستيقظة.

22 هذا هو ملخص مقال محمد سيد أحمد "إسرائيل كيف نواجهها بعد حرب 5 يونيو".

23 لطفي الخولي"اليهودية، الصهيونية،اسرائيل" في الخولي،5 يونيو، 135 – 151.

24 لتفاصيل هذه المحادثة انظر المقدمة والفصل الأول من هذه الدراسة.

25 ترجمة بعض فصول هذا الكتاب الى العبرية ونشرت في مجموعة مقالات، يهوشفاطا هركابي (محرر)ن العرب واسرائيل، الجزء الخامس،54 – 64.

26 اسماعيل صبري عبدالله،77.

27 نفس المرجع،79.

28 نفس المرجع، 82.

29 نفس المرجع، 106 – 110.

30 نفس المرجع ،111.

31 فؤاد مرسي "حرب 5 يونيو، دلالتها وتطوراتها".

32 كوربيل، السلام، 111 – 112.

33 نفس المرجع، 114 – 115.

34 يبدو أن كوربيل قصد عبارة "سلام = استسلام" التي كان يروج لها آنذاك في اوساط اليسار المصري".

35 كوربيل، السلام،115 – 117.

36 حمروش، خريف،203.

37 نفس المرجع،206.

38 ابو سيف يوسف، "حول الحل السلمي".

39 نفس المرجع.

40 لطفي الخولي ، "مسألة للمناقشة".

41 في القرارت السياسية التى اتخذتها الدورتان الخامسة والسادسة للمجلس الوطني الفلسطيني (ابريل وسبتمبر 1969) ذكر شعار "الدولة العلمانية الديمقراطية في غلسطين، لم ياخذ شكل قرار رسمي،بل كان مجرد تحركاً اعلامياً. انظر: هركابي (محرر) العربو اسرائيل 3 – 4 في تبني هذا الشعار حتى وجد سلبية في الوثيقة التى اشار لطفي الخولي

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

اليها، الظاهر انا تلك الوثيقة تتضمن نتاقض جوهري ،اذا ذكر بها الاعتراف باسرائيل، الذي سيحين وقته بعد زوال اسرائيل عن الوجود ...

42 الخولي، نفس المرجع.

43 محمد سيد أحمد، "مقترحات روجرز، هل تتصف بصفة المبادرة.

44 ميشيل كامل ، " قضايا في المنهج، تطرحها التطورات الأخيرة".

45 إسماعيل صبري عبد الله ،"بعد وقف إطلاق النار".

46 خالد محي الدين ،"مؤتمر نصرة الشعوب العربية ، نتائجة وآفاقه".

47 لطفي الخولي ،"جبهة عربية يهودية عالمية ضد الامبريالية والعنصرية".

48 خيري عزيز،"الصراع الداخلي في اسرائيل".

49 انظر أعلاه، في هذا الفصل.

50 كوربيل السلام، 117 – 119.

51 حمروش خريف، 339.

52 نفس المرجع، 341 – 342.

53 نفس المرجع، 342.

54 نفس المرجع، 343.

55 نفس المرجع،344.

56 نفس المرجع ،345، الظاهر أن حمروش كان قد تبنى بعض تقديرات كوربيل عن مساهمة " القوى التقدمية في اسرائيل للتوصل الى سلام عادل.

57 نفس المرجع، 344.

58 نفس المرجع، 345.

59 نفس المرجع، نفس الصفحة.

60 يري حمروش ان جولد مان حكى له أنه استفسر وزير المالية الاسرائيلي آنذاك بنخاس سابير، من سلامة قرينته التى كانت تعاني من مرض السرطان ، رد سابير ان حالتها يائسة زي حالة دولة اسرائيل" نفس المرجع، 346.

61 هارتس (8 ابريل 1970) نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية.

62 حمروش خريف ، 350.

63 نفس المرجع ، 351.

64 إسماعيل صبري عبد الله "جولد مان والصهيونية الجديدة".

65 هنري كوربيل ،"اعتبارات في سبيل تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي في : كوربيل السلام،128 – 129.

66 نفس المرجع، 131 – 132.

67 نفس المرجع، 133 – 134.

68 نفس المرجع،134.

69 نص ورقة العمل للجنة التحضيرية، انظر: كوربيل السلام، 142 – 145.

الإسلام والصراع العربي الإسرائيلي

70 وصف كوبيل هذا المزاج السائد في العالم واسرائيل ومصر في مقال تحليل عنوانة "بعض الخطوط المميزة لمؤتمر بولونيا ". يضم شخصيلات ذات سمعة طيبة في الغرب بفضل نشاطها من أجل السلام في الشرق الأوسط ،انظر كوربيل ، السلام 140 – 141.

71 هنري كوربيل، " مؤتمر بولونيا نقطة الجمود ". نفس المرجع، 146 – 149.

72 هذه العودة اضافية لم تنعقد أصلاً.

73 أحمد حمروش، "مؤتمر العدل والسلام".

74 روز اليوسف (28 فبراير 1972).

75 الدكتور رغعت السعيد، الذي كان عضواً في الوفد المصري الى مؤتمر بولونيا، روى في مكالمة هاتفية مع مؤلف هذه الدراسة ، أنه تقرر في تشاور قام به اعضاء الوفد المصري أنهم لا يمتنعون ن القيام بلقاء مع اعضاء الوفد الاسرائيلي .

76 موجز مقال خالد محي الدين مقتبس من :هركابي، العرب واسرائيل 1،82، 92.

77 بيرو 418.

78 يبدوا أن مهمة بهاء الدين كانت مراقبة سلوك اعضاء الوفد الآخرين . مع ذلك، لم يمتنع عن مقابلة أعضاء الوفد الاسرائيلي ومحاورتهم.

79 بيرو، نفس الصفحة (يروي بيرو في كتابة أن حمروش، رغم غيابة عن المؤتمر، قد استلم تقريراً مفصلاً عنه من المؤلف هذه الدراسة. هذه الحكاية ليست صحيحة. ذلك أن علاقات صداقة بين حمروش وبيني بدأت عام 1980).

80 نفس المرجع، نفس الصفحة.

81 عند تأليف هذه الدراسة كان محمد صبيح يشغل منصب سفير السلطة الفلسطينية لدى الجامعة العربية .

82 يروي جيب بيرو أن هنري كوربيل نسب أهمية خاصة لحضور ناتان يالين – مور في المؤتمر، إذ اعتقد أن التغير الجذري الذي حققه يالين – مور – في كونه زعيم جماعة إرهابية قومية الى كونة مناصراً راديكاليا للسلام العربي الاسرائيلئ – إنما يدل على احتمال حدوث تحول لدى الرأي العام الاسرائيلي. انظر: بيرو، 417.

83 غاب كوربيل عن المؤتمر. ويعزو بيرو غيابة لاقامته في فرنسا كلاجيء سياسي معدوم جواز السفر متعرض للملاحقة من اجهزة الأمن الفرنسية، ومحظور السفر خارج حدوده. (انظر: بيرو،418). وفي ظن المؤلف هذه الدراسة أنه يمكن عزو غيابة أيضاً الى ميله وتفضيله للعمل السري وراء الكواليس عن العمل العملي تحت الأضواء.

84 في فترة لاحقة برز خالد محي الدين ورفعت السعيد وعبدالستار الطويلة هذا السكوب (في محاوراتهم مع مؤلف هذه الدراسة) بأنه نتج عن حظر الرقابة المصرية مؤقتاًنشر تقارير المؤتمر وقراراته، بتعليمات صدرت عن الرئيس السادات شخصياً.

85 خالد محي الدين، "خطوة ثالثة لدعم التأييد العالمي للحق العربي" الآهرام (21 مايو 1973).

86 نتذكر، مع ذلك ، أن خالد محي الدين اتخذ عدة مناسبات سابقة لمواقف متحفظة بعض

الشيء عن تأييد اليسار المصري لحظة تقسيم فلسطين. كما نه شكك أكثر من مرة بشرعية وجود دولة اسرائيل، وذلك من خلال مقالات افتتاحية في جريدة المساء، وكذلك في مقالات المجلة الفرنسية "تان مودرن " ،وفي كتابة والآن اتكلم.

87 حسين فهمي ، "السلام والعدل والشرق الأوسط".

88 هذه المقولة ليست دقيقة. لقد عقدت لقاءات عربية اسرائيلية في مؤتمر حركة السلام العالمية في اوائل الخمسينات. والقول الأصح هو أن مؤتمر بولونيا أتاح القيام بلقاء عربي اسرائيلي للمرة الأولي منذ حرب يونيو 1976.

89 كوربيل، السلام ، 152 – 153.

الفصل السادس:-

1 بحث موسع في القضية – انظر: شامير، الناصرية، شامير، السادات، مع كل ما يحتوي عليه هذان الكتابان من مقالات.

2 نوقشت ابعاد التغيرات التي اجراها النظام الساداتي اثر حرب اكتوبر في مقدمة هذا الكتاب. بحث عن العلاقة بين الأبعاد المختلفة لاجراءات النظام والمعضلات الناتجة عنها. انظر: ايالون "السادات والتحدي المصري".

3 بحث في هذه القضية، انظر شامير ،"موقف مصر في السنوات الأربع بعد الحرب: قائمة الأولويات القومية" في شامير، السادات ، 197، 220.

4 يذكر السادات في هذا السياق: قرار مجلس الأمن رقم 338، من يوم 21 اكتوبر 1973 (الذي يدعوا الى التنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن 242 من نوفمبر 1967)، الاتفاق المصري الاسرائيلي لتثبيت وقف اطلاق النار وانعقاد الدورة الافتتاحية لمؤتمر السلام العربي الاسرائيلي في جنيف (21 ديسمبر 1973) اتفاقية فك الاشتباك بين مصر واسرائيل (18 يناير 1974 1 – 9 سبتمبر 1975)

5 امر الرئيس السادات في مارس 1977 باغلاق هذه المجلة نهائياً، بعد 12 عاماً من توظيفها كمنبر صحفي فكري للماركسيين المصريين، وذلك من خلال اهتمام محرريه بالتحريض والسعي الى قلب النظام، على خلفية "انتفاضة الخبز" التى حدثت في 18 – 19 يناير في ذلك العام. في الفترة المدروسة في هذا الكتاب لم يكن الجزئية التى صدرت خاصة بها، اذ أن صحيفة الأهالي لسان حال الحزب، بدأ صدورها يوم 1 فبراير 1978. خالد محي الدينن مستقبل الديمقراطية في مصر (لاحقاً: محي الدين، الديمقراطية).

6 فيما يخص مكانة اليسار في مرحلة تثبيت نظام السادات، انظر مقدمة هذا الكتاب.

7 يذكر، مع ذلك أمه كانت هناك مجموعة من اليساريين مستقرة أساساً في رزو اليوسف ، ايدت اجراءات النظام الساداتي سواء من الصعيد الداخلي أو الخارجي، ولم نتفذ اجراءات النظام الا بشكل محدود. في ايرز شخصيات تلك المجموعة الكاتب عبد الرحمن الشرقاوي والكاتب الصحفي عبدالسار الطويل (للتفاصيل انظر : الطويلة ، ازمة ، 240 0- 242).

8 دراسة نقدية لسياية الانفتاح، انظر ، فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي.

9 عند تأليف هذا الكتاب ، كان أنور عبد الملك محاضراً في جامعة طوكيو في اليابان.
10 الطويلة ازمة،223.
11 في تلك الفترة لم تبلور منظمة التحرير الفلسطينية بعد رسميا " استراتيجية المرحلية" لقد تبند منظمة هذه الاستراتيجية فقط في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في (القاهرة ، يونيو 1974) يعتقد أنه، حين تكلم عن "استراتيجية المراحل" الفلسطسنسة قصد لطفي الخولي اقامة "دولة فلسطسنسة ديمقراطية ، نتعددة المعتقدات" على كامل التراب الفلسطسني كهدف نهائي، والمراحل في الطريق نحو التوصل لهذا الهدف.
12 لطفي الخولي، "6 اكتوبر - المفاجئة والحقيقة".
13 محمد سيد أحمد ،"سلاح البترول بين السياسة والاقتصاد".
14 محمد سيد أحمد ،"الواجب لا يتعرض مع الحكمة".
15 حركة التحرير الوطني العربية بعد 6 اكتوبر ، قضايا وآفاق". السنة العاشرة ، العدد 1، يناير 1974، 11 – 35.
16 لقد ابقي محمد سيد أحمد هذه النقطة غامضة بعص الشيء وكان قد تناولها بوضوح اكثر في كتابة " بعد ان سكتت المدافع" الذي صدر عام 1975، الذي يعرض ويحلل بصورة موسعة لاحقاً.
17 يلاحظ أن محمد سيد أحمد امتنع في سياق كلامة في تلك الندوة عن الطرق المباشرة لهذه النقطة ، ربما لتقديرية أن الولايات المتحة الأمريكية هي صانع الوفلق الدولي الذي يمكن أن يشكل نموذجاً لتسوسة عربية اسرائيلية مستقبلة . ويستخلص منه ذلك أنها سوف تلعب دوراً مركزياً في صيلغة تلك التسوية .
18 نذكر أن هذه الندوة انعقدت عدة شهور قبل أن يتوصل الاسرائيليون والمصريون والسوريون بواسطة أمريكا، الى اتفاقية فك الاشتباك ، التى انسحب الاسرائيليون بموجبها عن أراضي شاسعة في سيناء والجولان.
19 وصف مساهمة الفلسطينيين في حرب اكتوبر، كما طرحة ابوسيف يوسف وآخرون خلال تلك الندوة انما يتعارض مع الحقائق التى تشير الى مساهة فلسطينية هامشية . من جهة أخرى ، لا شك أن احدى تلك الحرب كانت ارتفاعاً حاداً في مكانة القضية الفلسطينية في مجمل القضايا ااتي تشكل الصراع العربي الاسرائيلي باسره.
20 الظاهرة أنه حين تحدث عن "الحكم المنفرد لقوى اليمن (الاسرائيلية) " قصد محمد سيد أحمد الحكومات المتتالية التى راستها حزب العمل قبل حرب يونيو 1976 وبعدها.
21 لطفي الخولي "عن ليبيا والعراق والمعركة" 5 – 10.
22 اتهعم عبد الستار الطويلة ،في كتابة "ازمة اليسار المصري". "بعض الماركسيين المصريين " الذين "تحالفوا مع عبدالناصر" بالتعاون والتنسيق مع "انظمة عربية خارجية" (غالباً مع نظام البحث " وكذلك مع النظام الليبي). لتقويد سياسة الرئيس السادات (الطويلة، ازمة، 288). وفي مكان آخر في كتابة روى عن مبادرة من قبل "اليسار المؤيد للسادات" في هيئة تحرير روز اليوسف، لتحسين العلاقات المصرية العراقية ، تلك المبادرة التى حاول "هؤلاء

الماركسيون" احباطها (نفس المرجع 248)، كما احبط مبادرة مماثلة لتحسين العلاقات المصرية الليبية، وذلك ، على حد أقوالة، نتيجة "تدخل مستشاري القذافي المصريين - الماركسسين فهم والناصريين "(نفس المرجع،251). لقد تسربت اشاعات الى مؤلف هذه الدراسة أن اطفي الخولي كان أحد هؤلاء الماركسيون المشتبه بهم بالتعاون مع نظامي العراق وليبيا، واحباط محاولات الوساطة بينهما وبين نظام السادات . أما الخولي ففي هذه الاشاعات قطعياً (في مكالمة هاتفية مع مؤلف هذه الدراسة ، 2 يوليو 1995).

23 لطفي الخولي في مكالمة هاتفية مع مؤلف هذه الدراسة ، 2 يوليو 1995. ولم يدلي الخولي بأي تفاصيل عن دار النشر الذي نشر هذا الكتاب.

24 لقد كانت هذه المجموعة، اضافة الى لطفي الخولي، كل من احمد بهاء الدين وانيس منصور وموسى صبري ، وغيرهم.

25 كان لطفي الخولي في عام 1974، مسئول العلاقات الخارجية في اللجنةالمركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.

26 على حد أقوال الخولي، هذا هو اقتباس من أحد تقارير جهاز الأمن"الذي تمكن مطالعتها" الخولي مدرسة السادات. 18.

27 نفس المرجع نفس الصفحة. لقد ذكر الخولي، بين منتقديه من اايسار، ميشيل كامل، سكرتير هيئة مجلة الطليعة ، واديب ديمتري، الكاتب الدائم في مجلة الكاتب. وفي مقابل هذا نال على حد أقواله، تاييد كافة اعضاء هئية تحرير الطليعة، دون استثناء (مكالمة هاتفية مع نؤلف هذه الدراسة ،2 يوليو 1975).

28 نفس المرجع، 27.

29 نفس المرجع،28.

30 نفس المرجع،41 – 42.

31 نفس المرجع،121 – 122.

32 نفس المرجع،131.

33 نفس المرجع،180 – 182.

34 نفس المرجع، 184 – 185.

35 نفس المرجع، 187.

36 نفس المرجع، 187 – 189.

37 نفس المرجع،189.

38 نفس المرجع، 195.

39 نفس المرجع، 211.

40 مرة أخرى كانت هذه النقطة متكررة في مؤلفات الخولي.

41 الخولي والسادات ،212.

42 نفس المرجع، 217 – 218.

43 نفس المرجع، 200 – 201.

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

44 بحث مفصل عن "المعضاة اليهودية لليسار المصري". انظر الفئل الأول من هذا الكتاب.
45 انظر اعلاه، في المقدمة.
46 كان الطويلة يشغا منصب مراسل حربي في تلك الحرب ، ولقد روى انطباعاته في كتاب له، بهنوان "حرب الساعات الست في يوميات مراسل حربي".
47 طرح الطويلة هذه الأفكار في محادثات عديدة اجراها مؤلف هذه الدراسة في مؤتمر بولونيا وأثناء زيارته لاسرائيلبعد ابرام اتفاقية السلام المصري الاسرائيلي ،واثناء زيارة المؤلف لمصر ،16 يوليو 1991.
48 عبد الستار الطويل، رفض الرفض، 35 (لاحقاً الطويل رفض).
49 نفس المرجع، 43 – 45.
50 نفس المرجع، 46 – 47.
51 نفس المرجع،49.
52 نفس المرجع، 50.
53 نفس المرجع، 51.
54 نفس المرجع،52 – 54.
55 نفس المرجع، 55.
56 نفس المرجع،58 – 59.
57 نفس المرجع،58 – 59.
58 نفس المرجع،60.
59 نفس المرجع،61.
60 نفس المرجع،62.
61 نفس المرجع،63.
62 نفس المرجع،64 – 68.
63 نفس المرجع،64 – 70.
64 نفس المرجع،74.
65 نفس المرجع،77 – 87.
66 نفس المرجع،88.
67 نفس المرجع،110 – 111.
68 محمد سيد احمد ، رسالة شخصية الى المؤلف هذه الدراسة ،14 فبراير 1995.
69 محمد سيد أحمد، بعد أن تسكت المدافع، 11 (لاحقاً سيد أحمد).
70 نفس المرجع، 89..
71 نفس المرجع،93.
72 نفس المرجع،94.
73 نفس المرجع،102.
74 نفس المرجع،104.

اليسار المصري و الصراع العربي الإسرائيلي

75 نفس المرجع،105.
76 نفس المرجع،106.
77 نفس المرجع، 111.
78 نفس المرجع، 119.
79 نفس المرجع،123.
80 نفس المرجع، 128.
81 نفس المرجع، 130.
82 نفس المرجع،132.
83 نفس المرجع، 265.
84 نفس المرجع،268.
85 نفس المرجع،269.
86 نفس المرجع،270.
87 نفس المرجع، 275.
88 نفس المرجع، 279 – 280.
89 نفس المرجع، 282 – 283.
90 نفس المرجع، 288. غزا سيد أحمد هذه الفكرة لعناصر مجهولة لم يحدد هويتها (هناك من يطرح هذه الفكرة) غير أن بعض منقديه اعتقد أن هذه هي اصلا فكرة سيد احمد نفسه، الذي يمتنع عذراً عن تقديمها للعامة جلياً.
91 نفس المرجع، 350.
92 نفس المرجع،353.
93 نفس المرجع، 368.
94 نفس المرجع،370.
95 نفس المرجع، 382.
96 نفس المرجع،383.
97 نفس المرجع، 384 – 385.
98 نفس المرجع،385.
99 نفس المرجع،387.
100 مرة أخرى يعزوا سيد احمد مثل هذه الأفكار الى عناصر "عربية مجهولة" رغم أن كل الاشارات تدل أن هذه افكار سيد أحمد نفسة .
101 سيد أحمد مدافع، 388 – 395.
102 نفس المرجع،394.
103 نفس المرجع،396.
104 نفس المرجع،399.
105 نفس المرجع،401.

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي

106 نفس المرجع،408.
107 نفس المرجع،410.
108 نفس المرجع،413.
109 نفس المرجع،415.
110 نفس المرجع، نفس الصفحة.
111 نفس المرجع، نفس الصفحة.
112 محمد سيد احمد"التسوية".
113 محمد سيد احمد رسالة شخصية الى مؤلف هذه الدراسة ،14 فبراير 1995.
114 محمد سيد أحمد نفس المرجع.
115 الحوادث، 30 مايو 1975.
116 نفس المرجع، 13 يونيو 1975.
117 محمد سيد أحمد رسالة شخصية الى مؤف هذه الدراسة، 14 فبراير 1995.
118 محمد سيد أحمد، نفس المرجع، يذكر أن ترجمة كتاب سيد أحمد الى اللغة العبرية تمت دون تصريح من المؤلف، وكانت جزئية فقها، اذ حذف من النص الأصلي أجزاء عريضة لا صلة لها بالصراع العربي الاسرائيلي مباشرة.
119 لطفي الخولي، "قاهرة النيوزويك وقاهرة العرب".
120 محمد سيد أحمد ، " في مواجهة فك الاشتباك الفكري".
121 لقد عقدت ندوه لمناقشة كتاب سيد أحمد في تل ابيب في يونيو 1975.
122 كوربيل، السلام ، 159 – 162.
123 للتفاصيل، انظر المقدمة.
124 روز اليوسف (15 نوفمبر 1975).
125 الطليعة، السنة 11، العدد 12 (ديسمبر 1975).
126 نفس المرجع.

الفصل السابع

1 شامير "مبادرة السلام في 19 نوفمبر 1977 ودلالاتها"، في شامير، السادات، 277، ايضاً لطفي الخولي، حين استعرض مدرسة السادات السياسية في مرحلة فك الاشتباك، اعتبرها مدخلاً لمبادرة سلام شاملة. انظر: الخولي مدرسة السادات، 84. على حد أقوال الخولي (في حديث له مع مؤلف هذه الدراسة، القاهرة ،17 يوليو 1991).لقد قال هو نفسة للسادات مباشرة، لما عرض الرئيس له أهم أفكارة بعد حرب اكتوبر 1973، ان تلك الافكار سوف تمه بالضرورة لصنع سلام مع اسرائيل.
2 حمروش ، الديمقراطية، 207 – 208.
3 للتفاصيل، انظر: حسين عبدالرازق، الاهالي: صحيفة تحت الحصار ،20 – 21. (لاحقاً: عبد الرازق، الاهالي).

4 للتفاصيل: عبد الرازق، نفس المرجع، 9 – 27.
5 انظر اعلاه في المقدمة.
6 د. السعيد الذي كان أمين عام التجمع في فترة كتابة هذه الدراسة، قال لمؤلف الدراسة أن الدافع لمعظم تلك الاستقالات كانت صعوبة التكييف مع الانتقال في صيغة "المنابر" داخل الاتحاد الاشتراكي العربي الى صيغة الحزب المنفرد الاكثر التزاماً فكرياً وسياسياً. (حديث في مقر التجمع في القاهرة ، 4 اكتوبر 1995).
7 على حد اقوال د. رفعت السعيد لملف هذه الدراسة (مكالمة هاتفية، 8 مايو 1995)، لقد ظن نواب التجمع في مجلس الشعب أن هذه هي "تمثيلية" اخرى للسادات، ولم يأخذا تصريحاته بمأخذ الجد. كان هذا هو سبب امتناعهم عن اتخاذ خطوات احتجاج ضد نيته بزيارة اسرائيل.
8 الدكتور يحيي الجمل هو استاذ القانون في جامعة القاهرة، وكان آن ذاك للمثلاً للتيار الناصري في حزب التجمع. وفي فترة لاحقة قطع نشاطة الحزبي ليستأنف مهامة الآكاديمية.
9 النص الكامل للبيان، انظر: عبدالستار الطويلة، السادات في اسرائيل: حرب أم سلام، 66 – 68 (لاحقاً:الطويلة، السادات في اسرائيل).
10 تلقي مؤلف هذه الدراسة الخبر عن ذلك الحدادث من الدكتور رفعت السعيد (حديث في مقر التجمع بالقاهرة ، 4 اكتوبر 1995). لا يوجد لدى مؤلف هذه الدراسة تاكيد لهذا الخبر من اي مصدر آخر، ولا توجد لديه اي تفاصيل عن هوية المدعو الجميل، أو تاريخة الحركي في احدى فصائل اليسار المصري.
11 نص موجز للبيان، انظر: الظويلة، السادات في اسرائيل، 69 – 70.
12 الاهالي، 15 مارس 1978.
13 نفس المرجع، 12 ابريل 1978.
14 الطويلة، السادات في اسرائيل، 70. يبدى الطويلة في كتابة استغراباً للاجؤاءات التى اتخذها محي الدين، ملاحظاً أن مجلس السلام ليس حزباً سياسياً، بل هئية عامة مكونة من ممثلي تيارا مختلفة، ولكونها ذلك ، كان من الخطا أن يفرض عليه موقف احدى الأحزاب المشتركة فيه. في تصوره كانت مبادرة السادات ، حتى اذا اثارت اختلاف في الرأي، تمركزاً سايماً، ولصفته هذه كان جديراً أن يحظى بتأييد المجلس. وعلى ايه حال كان اولى جلسته الا يديرها محي الدين ، لمبادرة الرئيس.
15 للقائمة الكاملة للاسماء الذين حضرا هذا المؤتمر السياسي انظر عبد الرازق ، الاهالي،30 – 31.
16 نفس المرجع،25.
17 عبدالعظيم رمضان، "جبهة الرفض العربية"، الجمهورية (26 نوفمبر 1977).
18 في فترة لاحقة تم جمع شمل هذه المقالات في كتاب للدكتور عبدالعظيم رمضان"، "مصر في عصر السادات".بعض مقالات الدكتور رمضان اقتبست اجراء عريضة من مقالات ليساريين آخرين ايدوا فيها مبادرة الرئيس واختلفوا مع "رجال الرفض".
19 على خلفية هذا النقاش ابتعد الدكتور رمضان تدريجياً عن نشاطة في حزب التجمع، وانفصل

عنه نهائياً . وقبل انفصالة حاول رمضان عدة مرات أن ينشر في صحيفة الأهالي، لسان حال التجمع، تحفظاته عم مواقف الحزب عن مبادرة الرئيس وتداعيتها. غير أن مؤسسات الحزب حظرت نشر مقالاته، وبالمقابل نشرت الأهالي مقالات هجومية ضده.

20 عبدالعظيم رمضان، "من ثورة الشريف حسينالى مبادرة السادات"، اكتوبر (25 ابريل 1982).

21 يذكر أن هذه المرارة تراكمت لدى الجمهور المصري وقتاً قصيراً بعد حرب اكتوبر. وقد اعرب عنها الرئيس السادات نفسه في كلام قالها للطفي الخولي، التى اقتبسها هذا الأخير في كتابة "مدرسة السادات السياسية واليسار المصري".

22 انظر اعلاه في الفضل السادس.

23 للتفاصيل عن هذه الجماعة انظر المقدمة.

24 الطويلة، السادات في اسرائيل.

25 نفس المرجع، 13 – 18.

26 صلاح حافظ "رحلة السادات وخطيئة العرب، روز اليوسف 4 ؟؟؟ 1977)

27 لويس عوض، الاهرام (8 ديسمبر 1977).

28 عبد الرحمن الرشرقاوي، الاهرام (9 ديسمبر 1977).

29 في ختام خظابة ناشد عرفات الجمعة العامة، "لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي".

30 اشرة الى الاتصالات التى قام بها في تلك الفترة المستشار السياسي لياسر عرفات، الدكتور عصام السرطاوي وشخصيات فلسطينية اخرى، مع مجلس السلام الاسرائيلي الفلسطيني برئاسة الدكتور واوري افنيري.

31 سعيد خيال، الاخبار (12 ديسمبر 1977).

32 اجريت في تلك الأيام في وسائل الاعلام الفرنسية وفي بعض الصحف الاوروبية حملة دعائية شرسة ومنسقة ضد كوربيل، نسبت اليه اقامة شبكة تخريبية لتقديم دعم لجماعت ارهابية اوروبية يسارية. لم تثبت تلك التهم ابداً، وبعد مرور عدة اشهر نفت كلياً، ولكنها اخذت كذريعة لاتخاذ اجراءات ادارية ضد كوربيل، يعتقد البعض أن الحملة الاعلامية ضد كوربيل اجريت بوحي من اجهزة الأمن الاسرائيلية، التى حاولت قطع الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية وعناصر يسارية اسرائيلية، حيث لعب كوربيل وجماعته دور الوسيط.

33 جويس بلاو ، في رسالة شخصية لمؤلف هذه الدراسة ، 25 اكتوبر 1995.

34 انظر آنفا، في الفصل الخامس.

35 لم يعثر مؤلف هذه الدراسة على عدد صحيفة السياسة الكويتية الذي نشر فيها حمروش، على حد أقوالة ، كل المعلومات المطروحة بهذا الصدد تستند الى حديث أجراه مؤلف هذه الدراسة مع أحمد حمروش، القاهرة ،15 اكتوبر 1995.

36 للتفاصيل، انظر: عبد الرزاق، الأهالي، 69 – 85.

37 حزب ابتجمع الوطني التقدمي الوحدوي – السكرتارية العامة، منشور طبع بالاستانيل ،8 اغسطس 1978.

38 حزب التجمع – السكرتاري العامة – لجنة المتابعة والطواريء، منشور بالاستانيل، 20 ديسمبر 1978.
39 لي سمعقولا افتراض أنه، حين تكلمت عن "العودة الى الشعب المصري"، قصدت سكرتارية التجمع تقديم اتفاقيات كامب ديفد للتصديق عليها أو رفضها في استفتاء عام. ذلك أن الحكومة المصرية نفسها بادرت مثل هذه الخطوة وقد تم التصديق على تلك الاتفاقية باغلبية ساحقة، كما كان متوقعاً. يبدوا أن التجمع كان يقصد فتح باب النقاش العام في هذا الموضوع من جديد، مع منح المعارضة امكانية منصفة لاسماع رايها وتفصيل.
40 حزب التجمع – السكرتارية العامةن منشور بالستاسيل، 25 سبتمبر 1978.
41 المقتبتان الواردان في هذا السياق عم مقال الدكتور عبد العظيم رمضان وكتاب عبدالستار الطويلة، كاننا قد نشلاتا عدة سنوات بعد حدوث الوقائع نفسها، مع ذلك يعلم مؤلف هذه الدراسة علم اليقين أن هذه كانت مواقف هاذين الكاتبين في الوقت الحقيقي، وان نشرها متأخرة لم يغيرها، بل عرضها بصورة أكثر تبلوراً، ولو اضيفت لها كما يبدوا بعض عناصر "الحكمة بعد حدوث الحادث".
42 عبدالعظيم رمضان، اكتوبر (21 اكتوبر 1984).
43 الطويلة، ازمة، 307 – 308، 316 – 317.
44 سمع مؤلف هذه الدراسة مثل هذا التقرير في حديث له مع لطفي الخولي، القاهرة، 17 يوليو 1991.
45 كرس الكتاب Un Homme a part باللغة الفرنسية، بقلم الكاتب الصحفي والمؤرخ جيل بيرو، لعرض قصة اغتيال هنري كوربيل. ان النص العربي لهذا الكتاب، "رجل من نسيج خاص" هو أحد المراجع الذي استند اليها هذا البحث.
46 للتفاصيل عن الاجراءات الادارية التى اتخذها نظام السادات في هذا السياق، انظر :حمروش، الديمقراطية، 222 – 224.

الخلاصة الخاتمة

1 انظر آنفاً في المقدمة.
2 انظر آنفاً في الفصل الأول.
3 انظر آنفاً فيفي الفصل الرابع.
4 انظر آنفاً في الفصل الخامس.
5 انظر آنفاً في الفصل السابع.
6 ليس من شك أن تأييد حدتو ومنظمات يسارية أخري لتقسيم فلسطين، بعد أن أيدوا قبل ذلك اقامة دولة يهودية عربية مزدوجة السيادة، كانت بمثابة تبني للموقف السوفيتي، حتى في منظمة ط. ش. ت. التى عارضت التقسيم لفترة، كانت هناك اصوات ادعت انه لا يجوز لحركة ماركسية باي حال من الأحوال أن تتخذ مقفاً مخالفاً للموقف السوفيتي، وفعلاً تابت ط. ش. ت. بعد فترة وتبنت الموقف السوفيتي (انظر اعلاه، الفصل الثاني). وفي فترة متأخرة اكد محمد

سيد أحمد أن "مواقف اليسار الماركسي المصري في قضية السلام مع اسرائيل تحددت حسب الموقف السوفيتي من تلك القصية، اكثر منها حسب مواقف عبدالناصر أو السادات (رسالة شخصية الى مؤلف هذه الدراسة ، 17 يوليو 1994).

7 نلفت النظر في هذا السياق الى ماكتبه د. رفعت السعيد بهذا الصد. وقد ادعى السعيد أنه حتى لما تمسك الماركسيون المصريون بالنمط السوفيتي ، حافظوا على قدر الاستقلالية ازاء المركز الشيوعي الدولي في موسكو وكانو جزءاً لا يتجزأ من النسيج الوطني المصري (رفعت السعيد الماركسية المستقبل، 92 – 94).

8 كان لمحمد سيد أحمد بهذا الصدد تقدير مهم ، يختلف بعض الشيء عن تقدير مؤلف هذه الدراسة. ورداً على سؤال افتراضي للمؤلف، هل كان اليساريون المصريين قد أيدوا عبد الناصر لو قام بمبادرة سلمية مشابهة لمبادرة السادات ، قال سيد احمد أنه لم تكن لليسار المصري تجربة من هذا النوع، لكنه تذكر انه ، حين نشر في الأهرام مقالاً يؤيد خطة روجرز لانها حرب الاستنزاف، لم يكن معظم الماركسيون راضيين عن موقفة بينما اعتبر اليسار الناصري الغير ماركسي خطوات عبدالناصر امراً كتيكياً بحتً لتغطية الدفع بقواعد الصواريخ المصرية قدماً الى قرب قناة السويس، ومعنى ذلك أن عبدالناصر لم يؤمن بالسلام المنفرد مع اسرائيل. يؤكد سيد أحمد أن مواقف اليسار كانت تهددها بالمقام الأول اعتبارات معارصته للاستعمار والصهيونية. هذا الاعتبار كان يفوق اعتبار السلام، خاصة أن هذا "السلام" كان يتجاهل القضية الفلسطينية .يفهم من ذلك أن اليسار المصري كان سيعارض المسيرة السلمية على غرار مبادرة السادات، حتى لو كان يتخذها عبدالناصر (محمد سيد أحمد، رسالة شخصية لمؤلف هذه الدراسة، 17 يوليو 1994).

9 هكذا مثلاً كان الوزن النسبي لقضايا الصراع العربي الاسرائيلي منخفضاً في السنين الأولين (؟) لصدور مجلة الطليعة ، المنبر الفكري الماركسي (1965 – 1967). انظر"اميتاي، "خيبة الأمل في الاشتراكية العربية" 152 – 163.

10 "بيان السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر" (القاهرة ، 26 مارس 1979)، مقتبس من جريدة السفير بيروت، 15، 17، 18 ابريل 1979.

11 انظر أعلاه في الفصل السابع.

12 يجدر بالذكر أنه حتى بعض اليساريين الذين أيدوا اجراءات السادات السلمية من حيث المبدأ، ووافقوا على اقامة علاقة دبلوماسية بين مصر واسرائيل، اعربوا عن استيائهم عن تغيين بن اليسار أول سفير لاسرائيل في مصر، بسبب مواقفة المؤيدة لاسمرار الاستيطان الاسرائيلي في الآراضي المحتلة. انظر عبدالعظيم رمضان، روز اليوسف، 25 فبراير 1980.

13 حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج السياسي العام. 102 – 103.

14 نفس المرجع، 107 – 108.

15 نفس المرجع، 111.

16 الغموض في مواقف التجمع بالنسبة لاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، في اطار تسوية سلمية معها (أو بالمقابل، السعي الى تدميرها في الأحد البعيد) يعكس فيما يبدوا التباين بين

مواقف "اليسار الماركسي" واليسار القومي" ضرورة التوصل الى قاسم مشترك ما بين هاذن التاريين . (محمد سيد أحمد رسالة شخصية الى مؤلف هذه الدراسة، 17 يوليو 1994).

17 سمح لصحيفة الأهالي باعادة صدورها يوم 25 ابريل 1982، هو يوم اكتمال انسحاب الجيش الاسرائيلي من كافة اراضي سينا. كذلك صدر عن حزب التجمع عدد لا بأ به من النشرات الدورية مثل مجلة أدب وتعد شهرية، كما أقام الحزب داراً للنشر، "كتاب الأهالي".

18 ان القرار بشأن مقاطعة الاتصالات مع عناصر اسرائيلية مهما كان ظل ساري المفعول حتى الآن، ولم بعد فيه النظر . مع ذلك لم يمتنع بعض رجالات التجمع – وبالطبع بعض اليساريين غير المنتظمين – عن القيام بلقاءات مع أنصار سلام اسرائيليين توافدوا الى مصر.

19 الأهالي (25 نوفمبر 1978).

20 الموقف العربي، السنة 11 العدد 91 (نوفمبر 1987)، 30.

21 نفس المرجع، 38 – 39.

22 خلافاً لما يعتقد بأن التيار الناصري في التجمع يمثل فيما يخص اسرائيل، خطاً أكثر تشدداً من خط الماركسيين فان الأمر ليس كذلك بالضرورة. يوجد في التجمع ماركسيون تبنوا نهجاً متشدداً جامداً، وبالمقابل كان الكاتب والمفكر الناصري محمد عودة قد ااتخذ خطاً معتدلاً في ندوه "الموقف العربي" وادعى أن الحوار مع اليسار الاسرائيلي امراً ايجابياً بل ضروري. نفس المرجع 35 – 37.

23 نفس المرجع، 39 – 40.

24 نفس المرجع، 44 – 45.

25 نفس المرجع، 41 - 42.

26 نفس المرجع ، 45 – 47.

27 اللافات الآنظار ان الأغلبية الساحقة من مئات المقالات التى نشرها د. رفعت السعيد منذ عام 1991 في صحيفة الأهالي تناولت خطر التأسلم السياسي (ونتيجة لذلك تعرضت حياتهم للخطر).فقط القليل منها تناول قضايا الصاع العربي الاسرائيلي.

28 في عدة حوارات اجراها امين عام التجمع أنذاك مع مؤلف هذه الدواسة، كان قد عزا استحالة تغيير هذه القرار ت الى ميزان القوى الداخلية في الحزب بين الماركسيين والناصريين والاسلاميين المستنيرين .

29 انظر مثلاً : احمد حمروش، "لغة مشتركة لعرب واسرائيليين في مدريد".

30 لطفي الخولي، "حرب الخليج، تشريح سياسي لآزمة مستمرة"

31 لطفي الخولي، العرب واسرائيل – من الصراع المطلق الى التعايش الصراعي" ، 127 – 128.

32 محمود أمين العالم، رسالة شخصية الى مؤلف هذه الدراسة، 8 فبراير 1992.

قائمة المصادر والمراجع

كتب وكراسات بالعبرية

- اليعازر بئري، الضباط والسلطة في العالم العرب، تل ابيب 1966.
- يهوشفاط هركابي، العرب واسرائيل – مجموعة مقالات مترجمة من العبرية، العدد 3 – 4 القدس 1975.
- يهوشفاط هركابي، العرب واسرائيل، العدد 5، القدس 1975.
- يهوشفاط هركابي ،اهرون كوهين، في ذكرى الأصدقاء، معهد الدراسات العربية، جمبعات حبيبة 1982.
- يهوشفاط هركابي ،اسرائيل والعالم العربي، تل لبيب 1964.
- تطورات سياسية في العالم العربي، تل ابيب 1959.
- شمعون شامير (محرر). غروب الناصوية 1965 – 1970 (مجموعة مقالات) ، تل ابيب 1978.
- شمعون شامير ،مصر بقيادة السادات: البحث عن اتجاه جديد، تل ابيب 1978.
- يعقوب شمعوي، الدول العربية – فصول من التاريخ السياسين تل ابيب 1977.

كتب وكراسات بالعربية

- لطفي الخولي 5 يونيو – الحقيقة والمستقبل، الطبعة الثانية، بيروت 1974.
- لطفي الخولي، حرب الخليج – تشريح سياسي لأزمة مستمرة ، القاهرة 1992.
- لطفي الخولي ، العرب واسرائيل – من الصراع المطلق الى التعايش الصراعي، القاهرة 1995.
- حزب التجمع – السكرتارية العامة – لجنة المتابعة والطوارىء، ملاحظات أولية حول اتفاق كامب ديفيد ، منشور بالاستاسيل(20 سبتمبر 1978).
- حزب التجمع – السكرتارية العامة، بيان تحليلي لموقف الحزب من إتفاقية كامب ديفيد، منشور بالاستاسيل (25 سبتمبر 1978).
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي – السكرتارية العامة، بيان حول مؤتمر كامب ديفد ، منشور بالستانيل (8 اغسطس 1978).
- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو ، أ (دون تاريخ أو مكان صدور).
- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو: البحث عن الديمقراطية، بيروت 1982.
- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجيش في السلطة ، القاهرة 1984.
- عبدالستار الطويلة، ازمة اليسار المصري، القاهرة 1978.
- عبدالستار الطويلة، السادات في اسرائيل: حرب أم سلام؟ القاهرة 1978.

- عبدالستار الطويلة، رفض الرفض، القاهرة 1976.
- مصطفى طيبة، الحركة الشيوعة المصرية، 1945 – 1965: رؤية داخلية، القاهرة 1995.
- عبد القادر ياسيين، القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري، بيروت 19814.
- خالد محى الدين، والآن ... اتكلم، القاهرة 1992.
- خالد محى الدين، مستقبل الديمقراطية في مصر، القاهرة 1984.
- فؤاد مرسي، هذا الانتفاع الاقتصادي (تصوير) القدس 1975.
- الياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، بيروت 1964.
- محمد سيد أحمد، بعد أن نكست المدافع، بيروت 1975.
- محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبي في مصر، القاهرة 1984.
- رفعت السعيد، اليسار المصري والقضية الفلسطينية، الطبعة الثانية، القاهرة 1988.
- رفعت السعيد، ماركسية المستقبل، القاهرة 1991.
- رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950 – 1957، القاهرة 1982.
- رفعت السعيد الصحافة اليسارية في مصر، 1925 – 1948، بيروت 1974.
- رفعت السعيد تاريخ الحركة الشيوعة المصرية: الوحدة – الانقسام – الحل، 1957 – 1965، القاهرة 1986.
- رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ، 1940 – 1950 ، القاهرة 1976.
- اسماعيل صبري عبد الله، في مواجهة اسرائيل، القاهرة 1969.
- حسين عبدالرازق، الاهالي: صحيفة تحت الحصار، القاهرة 1994.
- "جيل بيرو" رجل من نسيج خاص (ترجمة من الفرنسية: لطيف خرج)، القاهرة 1988.
- عبد العظيم رمضان ، مصر في عصر السادا، القاهرة 1989.
- شهيدي عطية الشافعي، تطورات الحركة الوطنية المصرية، القاهرة 1957.
- شهيدي عطية الشافعي، ومحمد عبدالمعبود الحبيلي، اهدافنا الوطنية، القاهرة 1945.

كتب ودوريات بالانجليزية والفرنسية

(-) President Gamal Abdel Nasser's Speeches and Interviews, January-December 1962 (n.p., n.d.).

Abdel Malek, A., Egypt: Military Society, New York 1968.

Beinin, J., Was The Red Flag Flying There?, University of California Press, 1990.

Beinin, J. and Lockman, Z., Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954, Princeton 1987.

Botman, S., The Rise of Egyptian Communism, 1930-1970, Syracuse University Press, 1988.

Curiel, H., Pour une paix juste au proche Orient, paris 1979.

Dann, U., Iraq under Qassem, Tel-Aviv 1969.

Holt, P.M., Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford 1968.

Hourani, A., Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939, Cambridge 1983.

Ismael, T. Y. and El-Said, R., The Communist Movement in Egypt, 1920-1988, Syracuse University press, 1990.

Kramer, G., The Jews in Modern Egypt, 1914-1952, Seattle 1989.

Laqueur, W., W., Communism and Nationalism in the Middle East, New York 1957.

__. The Struggle for the Middle East: The Soviet Union in the Mediterranean, 1958-1968, London 1969.

Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt, London 1969.

مقالات بالعبرية

- **ايالون، عامي، "السادات والمعارضة المشروعة" في: عامي ايوان (محرر): النظام والمعارضة في عصر السادات، تل ابيب 1984، 147 – 177.**
- **ايالون، عامي "السادات والتحدي المصري", في نفس المرجع،9 – 22.**

- اميتاي، يوسي، "خيبة الآمل من الاشتراكية العربية"، في شمعون شامير (محرر) ، غروب الناصرية، 1965 – 1970، تل ابيب 1978، 152 – 163.
- اميتاي، يوسي، "جمتعة الطليعة ومكانتها"، في نفس المرجع، 164 – 169.
- ارليخ، حاجاي، "السادات والطلبة"، في :ايالون، نفس المرجع، 51- 91.
- يزراعيلي، سارة، "نداء هيكل للنهج اللبرالي"، في: شامير، غروب الناصرية، 137 – 146.
- كابليوك، امنون، "مظاهرات 1968" في: شامير، نفس المرجع، غروب الناصرية، 137 – 146.
- كرامر، امنون، "الحركة الصهيونية في مصر، 1917 – 1948"، بعاميم، العدد 16 ، 1983، 140 – 160.
- شامير شمعون، "الانصراف عن الناصرية"، في شمعون شامير، مصر في قيادة السادات: البحث عن اتجاه جديد ،تل ابيب 1978، 140 – 160.
- شامير شمعون، "مبادرة السلام في نوفمبر 1977 وتداعيتها"، في: شمعون شامير، نفس المرجع،226 – 246.
- شامير شمعون، "الموقف المصري في السنوات الآربع بعد حرب اكتوبر: تحليل قائمة الآولويات الوطنية"، في شامير، نفس المرجع،197 – 220.
- شمعوني، يعقوب، "العرب قبيل الحرب الاسرائيلية العربية، 1945 – 1948" هامزراح هحداش (الشوق الجديد)، العدد 12، 1962، 189 – 211.

مقالات بالعربية

- بيان السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر ، القاهرة، 26 مارس 1979 (نشر في جريدة السفير، بيروت 15، 17، 18، ابريل 1997.
- "حركة التحرر الوطني العربية بعد 6 اكتوبر – قضايا وآفاق"، ندوة، الطليعة، السنة 15، العدد 1 (يناير 1974)، 11 – 35.
- "اليسار المصري حوار مع اسرائيل"، ندوة، الموقف العربي، السنة 11، العدد 91 (نوفمبر 1978)،29 – 61.
- قرار ل. م. الحزب الشيوعي المصري"، قضايا فكرية، 11 – 12 (يوليو 1992) 389 – 397.
- الاتحاد الاشتراكي العربي – الآمانة العامة للرقابة والنشر " تعليق رسمي حول حل الحزب الشيوعي" ،قضايا فكرية، 11 – 14 (يوليو 1992) 401 – 403.
- احمد بهاء الدين، "تمسكوا بهذا الحق"، روز اليوسف (28 نوفمبر 1955).
- محمد يوسق الجندي، "التيارات الآساسية في الحركة الشيوعية المصرية"، قضايا فكرية، 11 – 12 (يوليو 1992) 50 – 58.
- صلاح حافظ، "رحلة السادات وخطيئة العرب"، روز اليوسف (4 ديسمبر 1977).

- لطفي الخولي "جبهة عربية يهودية عالمية ضد الامبريالية والعنصرية" ، الطليعة، السنة 5 العدد 4 (ابريل 1969)، 5 – 10.
- لطفي الخولي، جزور وابعاد النزاع العربي الاسرائيلي" الطليعة ، السنة 2، العدد 5(مايو 1966)، 19 – 26.
- لطفي الخولي، "الخصوصية والعمومية في الثورة الفلسطينة"، الطليعة، السنة 6، العدد5 (مايو 1970) 5 – 8.
- لطفي الخولي، اليهودية الصهيونية ، اسرائيل"، في: لطفي الخولي، 5 يونيو الحقيقة والمستقبل، الطبعة الثانية (بيروت)1974)، 135 – 151.
- لطفي الخولي، "مسألة للمناقشة"، الطليعة ،السنة 5، العدد 8 (اغسطس 1969)، 5 – 13.
- لطفي الخولي، "المناغسة بين مطار بيروت ومطار زيورخ" ، في : لطفي الخولي، 5 يونيو – الحقيقة والمستقبل، الطبعة الثانية (بيروت 1974)، 385 – 390.
- لطفي الخولي، "المقاومة الفلسطينية المسلحة بين الارهاب الثوري وحركة التحرير الوطنية"، الطليعة، السنة 4، العدد 9 (سبتمبر 1968)، 5 – 14.
- لطفي الخولي، نحو جبهة عربية من حول المقاومة الفلسطينية، الطليعة، السنة 4، العدد 5 (مايو 1968)، 5 – 8.
- لطفي الخولي، "ستةاكتوبر – المفاجأة والحقيقة"، الطليعة، السنة 9 العدد 11 (نوفمبر 1973)، 5 – 13.
- لطفي الخولي، "عن ليبيا والعراق والمعركة" ، الطليعة، السنة 15، العدد 1 (يناير 1974)، 5 – 10.
- لطفي الخولي،"قاهرة النيوزويك و قاهرة العرب"، الطليعة، السنة 11، العدد 9 (سبتمبر 1975)، 5 – 12.
- سعيد الخيال، "لم يسقط غصن الزيتون .... فعلام الاعتراض؟"، الاخبار (12 ديسمبر 1977).
- احمد حمروش، لغة مشتركة لعرب واسرائيليين في مدريد" روز اليوسف (11 ديسمبر 1995).
- احمد حمروش، "مؤتمر العدل والسلام"، روز اليوسف (21 فبراير 1972).
- احمد حمروش، مقابلة مع ياسر عرفات، روز اليوسف، (15 نوقمبر 1993).
- شريف حتاتة ،"عن الوحدة والانقسام في الحركة اليسارية"، قضايا فكرية 11 – 12 (يوليو 1992)، 303 - 308.
- أبو سيف يوسف، "حول الحل السلمي"، الطليعة، السنة 5 العدد 2 (فبراير 1969)9 – 14.
- ميشيل كلمل، "قضايا في المنهج تطرحها التوطورات الاخيرة"، الاهرام (7 اغسطس 1970).

- خالد محي الدين، "خطوة ثالثة لدعم التأييد العالمي للحق العربي"، الاهرام (21 مايو 1973).
- خالد محي الدين، مؤتمر نصرة الشعوب العربية – نتائجة وآفاقه"، الطليعة السنة 5، العدد (3 مارس 1969)، 77 – 79.
- فؤاد المرسي "حول حل الحزب الشيوعي لنفسة عام 1965" قضايا فكرية 11 – 12 (يوليو 1992)، 309 – 3019.
- فؤاد مرسي، "حرب 5 يونيو، دلالاتها وتطورتها"، الطليعة، السنة 6 العدد 6 (يونيو 1970)، 11 – 22.
- بشير السباعي، احمد صلدق سعد، 1919 – 1988، "معلومات بيوجغرافية موجزة"، ادب ونقد 44 (فبراير 1998)، 30 – 33.
- محمد سيد أحمد ، "اسرائيل، كيف نواجهها بعد حرب 5 يونيو"، الطليعة، السنة 3 العدد 15 (اكتوبر 1967) 52 – 58.
- محمد سيد أحمد ،" الواجب لا يتعارض مع الممكن "،الاهرام (25 نوفمبر 1973).
- محمد سيد أحمد ،"مستقبل الماركية في مصر" القاهرة (نوفمبر 1992)،36 – 47.
- محمد سيد أحمد ،"مقترحات روجرز، هل تتصف بصفة المبادرة؟"، الاهرام (28 يوليو 1970).
- محمد سيد أحمد ،"سلاح البترول بين السياسة والاقتصاد"، الاهرام (14 نوفمبر 19973).
- محمد سيد أحمد ،"التسوية"، الطليعة، السنة 11، العدد 5)مايو 1975)،22 – 25.
- محمد سيد أحمد ، "في مواجهة فك الاشتباك الفكري"، الطليعة، السنة 11، العدد (9 سبتمبر 1975) 15 – 17.
- رفعت السعيد، "الحركة الشيوعية المصرية عبر 70 عاماً"، قضايا فكرية 11 -12 (يوليو 1992) ، 21 – 37.
- رفعت السعيد، "الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية والقومية العربية"، قضايا فكرية 6 (ابريل 1998)، 229 – 238.
- محمود أمين العالم، "دعوة من روسيا"، روز اليوسف (23 ابريل 1956).
- محمود أمين العالم، "الماركسيون المصريون والقضية العربية" ،قضايا فكرية 11 – 12 (يوليو 1992)، 246 – 253.
- محمود أمين العالم، فلسطين بين انجلترا وامريكا"، روز اليوسف (21 نوفمبر 1955).
- اسماعيل صبري عبد الله، "بعد وقف اطلاق النار"، الاهرام (22 اغسطس 1970).
- اسماعيل صبري عبد الله، جولد مان والصهيونية الجديدة"، الطليعة، السنة 6 العدد 8 (اغسطس 1970)، 34 – 37.
- احسان عبدالقدوس، "لما نحارب اسرائيل؟"، روز اليوسف (23 فبراير 1956).

- فؤاد عبد الحليم، "حقيقة خط القوات الوطنية والديمقراطية، يناير 1948"، قضايا فكرية 11 – 12 (يوليو 1992)، 226 – 272.
- لويس عوض ، "رؤية يسارية لمبادرة السلام"، الاهرام (8 ديسمبر 1977).
- عماد الغزالي، "مقابلة مع شحاته هارون، الوفد (5 يناير 1989).
- داود عزيز، "البرنامج الثوري للحزب الشيوعب المصري – الراية"، قضايا فكرية 11-12 (يوليو 1992)، 279 – 288.
- خيري عزيز، "الصراع الداخلي في اسرائيل"، الطليعة، السنة 5، العدد 3 (مارس 1969)، 80 – 93.
- حسين فهمي، "السلام والعدل والشرق الأوسط" الاخبار (21 مايو 1973).
- مجدي فهمي، "ازمة اسرائيل في الداخل"، الطليعة، السنة 2، العدد (مايو 1966)، 45 – 52.
- عبدالعظيم رمضان "البيضة والدجاجة في كامب ديفيد"، اكتوبر (21 اكتوبر 1984).
- عبدالعظيم رمضان، "من ثورة الشريف حسين الى مبادرة السادات" اكتوبر (25 ابريل 1982).
- عبدالعظيم رمضان، "قبل ساعات من تقديم اوراق الاعتماد: لا .... لسفير اسرائيل"، روز اليوسف (25 فبراير 1980).
- عمر الشافعي، "رؤية نقدية للحركة الشيوعية المصرية"، قضايا فكرية 11 – 12 (يوليو 1992)، 323 – 332.
- احمد الشريف، "الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية"، قضايا فكرية، 11 – 12 (يوليو 1992)، 254 – 269.
- جمال الشرقاوي، "الاشكالايات الثلاث التى حكمت العلاقات بين الشيوعيين وثورة يوليو" ، قضايا فكرية 11 – 12 (يوليو 1992)، 279 – 302.
- عبدالرحمن الشرقاوي، "على الرغم من كل شيء .... تعالو الى كلمة سواء"، الاهرام (9 ديسمبر 1977).

مقالات بالانجليزية والفرنسية

(__) "Conversation avec Raymond Stambouli", Bulletin de l'Association Henri Curiel, numero special (Juin 1980).

Bahaeidine, A., "Israel vu par la gauche arabe", les Temps Modernes, 22/253 bis (1967), 256-265.

Beinin, J., "Henri Curiel and the Egyptian Communist Movement", Radical History Review 45 (1987), 157-163.

__. The Communist Movement and the Nationalist Discourse in Nasirist Egypt", Middle East Journal 41/4 (Autumn 1987), 568-584.

Botman, s., "The Egyptian Communist Movement in Historical Perspective", Journal of South Asian and Middle Eastern Studies (Villanova University), X/3 (Spring 1987), 78-94.

El-Kholi, L., "Israel, bastion de l'imperialisme et ghetto", Les Temps Modernes, 22/253 bis (1967), 239-255.

Mohieddine, K., "Israel et la paix dans le Moyen Orient", Les Temps Modernes, 22/253 bis (1967), 224-238.

Shamir, S., "The Marxists in Egypt: The "Licensed Infiltration" Doctrine in Practice" in: M. Confino and S. Shamir (eds.), The USSR and the Middle East, Israel Universities Press, 1973, 293-319.

مقابلات، مكالمات هاتفية، رسائل شخصية

- **جويس بلاو، رسالة شخصية (21 مارس 1989، 25 اكتوبر 1993).**
- **شحاتة هاروون، مقابلة، القاهرة (15 يوليو 1991).**
- **لطفي الخولي، مقابلة، القاهرة (17 يوليو 1991)، مكالمة هاتفية (2 يوليو 1995).**
- **احمد حمروش، مقابلة، القاهرة (16 يوليو 1991، 10 اكتوبر 1995).**
- **عبدالستار الطويلة، مقابلة، القاهرة (14 يوليو 1991، 16 يوليو 1991).**
- **محمد سيد أحمد ، رسائل شخصية (17 يوليو 1994، 14 فبراير 1995).**
- **رفعت السعيد، مقابلة، القاهرة (4 اكتوبر 1995)، مكالمات هاتفية، (10 اغسطس 1993، 11 نوفمبر 1993، 20 مايو 1994، 10 اكتوبر 1994، 8 مايو 1995).**
- **محود أمين العالم، رسالة شخصية (8 فبراير 1992).**

صحف ومجلات

- **ادب ونقد، القاهرة.**
- **الاهالي، القاهرة.**
- **الاهرام، القاهرة.**

- الاخبار، القاهرة.
- هأرتس، تل ابيب.
- الوفد، القاهرة.
- الحوادث، بيروت.
- السفير، بيروت.
- روز اليوسف، القاهرة.

اصدار دار بن لقمان للنشر والتوزيع
رقم الايداع بدار الكتب
2008/8017
ترقيم دولي: 977-366-094-x

اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي